

التَّحْفَةُ الْجَدِيدَةُ

عَلَى

قَائِدِ الْعُقُوبِ وَالْأَهْلِيَّةِ

تَأْلِيفُ

مُحَمَّدِ عَبْدِ الرَّهْمَنِ الْخَنَزَارِيِّ

التعليق الجديد

على

قانون العقوبات الأهلية

تأليف

محمد عبد الرهمن الجندى بك

١٩١٧ - ١٣٣٥

مطبعة سكرتير

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم النبيين
﴿أما بعد﴾ فهذا كتاب قد دعتني الى وضعه للزاوله والخبرة. قدمته
بين يدي طلابه من أمتي العزيزة وأرجو أن يشفع فيه حسن قصدي حيث
غلب الضعف أو خانت القدرة . والله ولي النجح والتوفيق في كل حال ومنه
المبدأ واليه المآل
محمد عبد الرهادي الجندي

مصر في يوم الاربعاء غرة رمضان سنة ١٣٣٥ هـ

الموافق ٢٠ يونيه سنة ١٩١٧ م



فهرست

﴿ التعليقات الجديدة على قانون العقوبات الأهل ﴾

صفحة

	مقدمة الاستاذ خليل مطران
١	أمر عال بتنفيذ أحكام قانون العقوبات
	الكتاب الأول
	أحكام ابتدائية
١١	الباب الاول قواعد عمومية (م ١ - ٨)
٢٤	الباب الثاني أنواع الجرائم (م ٩ - ١٢)
٣٣	الباب الثالث العقوبات (م ١٣ - ٣٨)
٣٤	القسم الاول العقوبات الاصلية (م ١٣ - ٢٣)
٤٨	القسم الثاني العقوبات التبعية (م ٢٤ - ٣١)
٦٥	القسم الثالث تعدد العقوبات (م ٣٢ - ٣٨)
٧٦	الباب الرابع اشتراك عدة أشخاص في جريمة واحدة (م ٣٩ - ٤٤)
٩٥	الباب الخامس الشروع (م ٤٥ - ٤٧)
١٠٣	الباب الخامس مكرر في الاتفاقات الجنائية (م ٤٧ مكررة)
١٢١	الباب السادس العود (م ٤٨ - ٥١)
١٣٦	الباب السابع في الاحكام المعلق تنفيذها على شرط (م ٥٢ - ٥٤)
١٤٢	الباب الثامن أسباب الإباحة وموانع العقاب (م ٥٥ - ٥٨)
١٥٣	الباب التاسع المجرمون الاحداث (م ٥٩ - ٦٧)
١٧٣	الباب العاشر حق العفو (م ٦٨ - ٦٩)

(ب)

صفحة

١٧٥

(الكتاب الثانى)

فى الجنائيات والجنىح المضرة بالمصلحة العمومية وبيان عقوباتها

- الباب الاول فى الجنائيات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج (م ٧٠-٧١) ١٧٧
- الباب الثانى فى الجنائيات والجنىح المضرة بالحكومة من جهة الداخل (م ٧٧-٨٨) ١٨٠
- الباب الثالث فى الرشوة (م ٨٩-٩٦) ١٨٤
- الباب الرابع فى اختلاس الاموال الاميرية وفى الغدر (م ٩٧-١٠٤) ١٩٠
- الباب الخامس فى تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وفى تقصيرهم فى أداء الواجبات المتعلقة بها (م ١٠٥-١٠٩) ١٩٨
- الباب السادس فى الأكرام وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس (م ١١٠-١١٦) ٢٠٠
- الباب السابع فى مقاومة الحكم وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدى عليهم بالسب وغيره (م ١١٧-١١٩) ٢٠٥
- الباب الثامن فى هرب المحبوسين واخفاء الجائنين (م ١٢٠-١٢٧) ٢١٣
- الباب التاسع فى فك الاحتام وسرقة السندات والاوراق الرسمية المودعة (م ١٢٨-١٣٥) ٢٢٥
- الباب العاشر فى اختلاس الالقاب والوظائف والاتصاف بهادون حق (م ١٣٦-١٣٧) ٢٣١
- الباب الحادى عشر فى الجنىح المتعلقة بالاديان (م ١٣٨-١٣٩) ٢٣٣
- الباب الثانى عشر فى اتلاف المبانى والااثار وغيرها من الاشياء العمومية (م ١٤٠) ٢٣٦
- الباب الثالث عشر فى تعطيل الخبايرات التلفزيونية أو التليفونية وفى تعطيل النقل بواسطة السكك الحديدية (م ١٤١-١٤٧) ٢٣٧
- الباب الرابع عشر فى الجنىح والجنائيات التى تقع بواسطة الصحف وغيرها (م ١٤٨-١٦٩) ٢٤١

(ج)

صفحة	
٢٦٨	الباب الخامس عشر في المسكوكات الزئوف والمزورة (م ١٧٠ - ١٧٣)
٢٧٢	الباب السادس عشر في التزوير (م ١٧٤ - ١٩١)
	الباب السابع عشر الاتجار في الاشياء المنوعة وتقليد علامات البوستة والتفراقات
٣٠٤	(م ١٩٢ - ١٩٣)

الكتاب الثالث

في الجنائيات والجنح التي تحصل لأحد الناس

٣٠٦	الباب الاول في القتل والجرح والضرب (م ١٩٤ - ٢١٦)
٣٤٣	الباب الثاني في الحريق (م ٢١٧ - ٢٢٣)
	الباب الثالث في اسقاط الحوامل وصنع وبيع الاشربة أو الجواهر المشوشة
٣٤٨	المضرة بالصحة (م ٢٢٤ - ٢٢٩)
٣٥٢	الباب الرابع في هتك العرض وافساد الاخلاق (م ٢٣٠ - ٢٤١)
	الباب الخامس في القبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق وفي سرقة الاطفال
٣٦٩	وخطف البنات (م ٢٤٢ - ٢٥٣)
٣٧٦	الباب السادس في شهادة الزور واليمين الكاذبة (م ٢٥٤ - ٢٦٠)
٣٨٤	الباب السابع في القذف والسب وافشاء الاسرار (م ٢٦١ - ٢٦٧)
٣٩٩	الباب الثامن في السرقة وفي الاغتصاب (م ٢٦٨ - ٢٨٤)
٤٣٢	الباب التاسع في التغالس (م ٢٨٥ - ٢٩٢)
٤٣٧	الباب العاشر في النصب وخيانة الامانة (م ٢٩٣ - ٢٩٨)
	الباب الحادي عشر في تعطيل المزايدات وفي الفتن التي يحصل في المعاملات التجارية
٤٦٢	(م ٢٩٩ - ٣٠٦)
	الباب الثاني عشر في ألعاب القمار والنصيب والبيع والشراء بالتمرة المعروفة
٤٦٨	بالقوتيري (م ٣٠٧ - ٣٠٨)

(د)

صفحة

- ٤٧١ الباب الثالث عشر في التخريب والتعيب والافتلاف (م ٣٠٩ - ٣٢٢)
٤٨٥ الباب الرابع عشر في انتهاك حرمة ملك الغير (م ٣٢٣ - ٣٢٧)

الكتاب الرابع

- ٤٩٢ في المخالفات
٤٩٣ المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية (م ٣٢٨ - ٣٢٩)
٤٩٥ » » بالامن العام والراخحة العمومية (م ٣٣٠ - ٣٣٣)
٤٩٨ » » بالصحة العمومية (م ٣٣٤ - ٣٣٧)
٤٩٩ » » بالأداب (م ٣٣٨)
٥٠١ » » بالسلطة العمومية (م ٣٣٩)
٥٠٢ » » بالاملاك (م ٣٤٠ - ٣٤٢)
٥٠٤ » » بالموازين والمقاييس (م ٣٤٣)
٥٠٦ » » بالاشخاص (م ٣٤٤ - ٣٤٧)
٥٠٧ » المنصوص عنها في اللوائح الخصوصية (م ٣٤٨)
٥١١ فهرست هجائي

❦ اشارات ❦

- د . هذا الحرف يشير الى الاكثريو الصادر بتنفيذ أحكام قانون المقوبات في ١٤
فبراير سنة ١٩٠٤ والمصدر به هذا القانون

ر = راجع

ف = فقرة

ق = قانون . والرقم الذي يلي هذا الحرف يشير الى عمرة القانون

م = مادة أو مواد

مقدمة

﴿ لكتابتها صاحب التوقيع ﴾

دل اسم هذا الكتاب دلالة واضحة موجزة بليغة على مشتملاته وإذا صح أن الكتاب يقرأ من عنوانه وههنا مصداق تلك الكلمة الجامعة فقد أقرر ولا أخشى الخطأ أن في العنوان أحياناً ما يشير إشارة واضحة موجزة بليغة الى واضعه . ألسنت أيها المطالع وأنت ترى هتين اللفظتين «التعليقات الجديدة» وما تحتهما من بقية الكلمات التي ألف منها العنوا ت تحسبك واجداً تجاهك مصنف هذا السفر فناظراً ذلك الحيا الذي يشف عن سباحة الفطرة وطهارة الضمير وسامعاً تلك الالفاظ التي لا يلتبس تحتها معنى ولا يقع حيا لها ابهام لشدة صفاء الذهن مع الحرص على الجلاء في كل شئ . والجلاء أصدق مرآة للفضيلة وأبهى لمظهر للأريحية الجميلة

كنا في جمع ضم نقرأ من علية القوم علماً وفضلاً فذكر أناس منهم « التعليقات الجديدة » وما يرجى أن تأتي به من كبير النفع فكان اجماع على استحسان الفكرة التي دعت الى اصدارها والقصد الصالح الذي صدرت عنه فزمت على عبد الهادي بك الا ما أطلعني منها على ما كان قد تم تمثيله بالطبع فجاد به كمادته في الجود . فلما تصفحته اكبرت ذلك العمل فائدة وعائدة . لكن ملحقاً تحت زاد السفر في نفسي إعظماً وزاد المؤلف اعزازاً واكراماً . ذلك أنني بوقوفي على مستهل الكتاب لم أجد الا تلك الفاتحة القليلة الالفاظ الملية وداعة وعلو شيمة الخلية من كل دعوى وصف وامتنان على الخلف والسلف . ثم لم أظفر في اثر ذلك بمقدمة شارحة أو بيان ممد مما

يتلطف به الادباء الاكياس كافة للابانة عن نفيس ما اتفقوا من وقت ومال في سبيل الخدمة العامة والتنويه تحت بجة التواضع بجليل ما كابدوا وطويل ما قاسوا دون صياغة تلك الحلية التي قلدوا بها جيد العلم . لمحت الفراغ من مثل تلك المقدمة فقلت سبق صاحبي زمانه . ومن الذي في الشرق وقد أقول في الغرب يقبل لهذا العهد أن تعطيه كتاباً بلا مقدمة ويفهم انك أتيت بمعجزة أو جئت بما شاء الله من المنفعة حيث أنت لا تدعوه من عرض خفي الى شكر ذلك لك منذ افتتاح سفره وبداية أمره . فألححت على الصديق النبيل السابق بهذا البدع الجميل أن يأذنني بتقديم كتابه وأن ينوط بي سد ذلك النقص الذي ترفع عنه أو عصمه كمال السليقة منه فاذن بعد تردد وترك لي هذه العهدة بحسب على وزرها وأعتقد أن لي أجرها

في المقدين الاخيرين من السنين اتسق الرق لمصر صنوفاً وتقدمت مدارك الاجيال التي تالت من كتب معارف وفنوننا . فنبغ من نبغ في الحقوق وفي الطب وفي الهندسة وفي الزراعة وفي فروع آخر من العلم العام ولكن الفرع الذي ثبت بالاجماع تميزه وتحقق من غير نزاع ثقوقه انما هو فرع الحقوق . فان المشتغلين به قضاء ونواباً ومحامين لم يقفوا عند حد الاتقان في خدمة المنصب أو الحرفة بل بدت من الامهين والاقدرين فيهم أعلام التفاني في البحث للبحث والتعمق في التحصيل لنفع أمتهم وبلادهم قبل أنفسهم . ثم لم تلبث هذه التباشير أن تلاها الاشتغال المشهود تعريفاً وتصنيفاً وابتكاراً في بعض الآونة وكان آخرها عهداً وأبطنها في الدلالة على ما وصلت اليه تلك النهضة كتاب « البيع » للمتمكن المحقق النحرير المدقق حملي بك عيسى ، ثم هذا الكتاب

فلأصف الآن مالدواعى التى دعت الى وجود هذه التعليقات الجديدة وما مزايها بنهاية من الاجاز لا يقصرنى عليها ولا يضطرنى اليها الا تخوفى من رقابة صاحبي وفرط خشيتى أن ينبو تواضعه بنشر مقدمتى فتذهب سدى بعد كل معانيتها فى كتابتها من مشقتى حبس القلم ورد كل مظنة للمدح الى أيسر ما يقال من الكلم

طالما جاء فى الحوادث اليومية منذ تأسيس المحاكم الاهلية ما دل على أن النصوص القانونية مهما يبالغ فى دقة تحريرها وجلاء عبارتها وتقدير ألفاظها على معانيها لا يدع الغموض أن يتنابها ولا اللبس أن يتورها فكان من يستقصى بحثاً أو يستقرى مطلباً ليتبين الغرض الصحيح من نص الشارع حيث تتنازع التأويل وتختلف فيه الآراء والأقاويل لا يكاد الا فى ندور أو شذوذ يهتدى الى أثر من تلك الآثار المزيلة للاشتباه النافية للريب التى اصطلاح على تسميتها بالاعمال التحضيرية للقوانين والتى لا يستغنى عنها أهل الذكر فى أيما بلد هذا حذو فرنسا فى التشريع الوضعى ولا سيما من حيث الحصر بالنص والتصر على صريح المفهوم فى مواد العقوبات

لذلك كانت المحاكم فى أطوارها الاولى تباين فى تقرير المبادئ راجعاً بعضها الى القانون الفرنساوى الذى أخذ عنه القانون الاهلى أو الى آراء المحاكم الفرنساوية وذاهباً بعضها الآخر فى تفسير النصوص كل مذهب يوحيه الاجتهاد . وربما أخذت غير واحدة من تلك المحاكم بآراء الشراح من الفرنسيين أو أحكام القضاة منهم فأخطأت الصواب بعدم التوافق بين طائفة من مواد قانوننا المترجم وبين القواعد العامة الدائرة عليها قوانينهم فكان الاستنتاج ويتلوه الحكم على قبيض روح التشريع المصرى ان صح

(ح)

أن يسمى بالتشريع المصرى لما وقع فى مواضع معدودات من الاختلاف المقصود بين الاصل والنقل

استمرت العلة كذلك ولا دواء لها مادامت الاعمال التحضيرية للقوانين المصرية بجهولة أو غير موجودة بالمرة - اللهم الا شذرات من تلك الأعمال مبثورة فى أوراق مهملة من مباحث أولياء الأمر لذلك الوقت وهى تلك المباحث التى نجمت عنها أوجه الخلاف التى أشرت إليها آنفاً الى ان أخذ التشريع الاصيل يحلّ تبعاً محلّ التعريب اللصيق

عندئذ وجدت شيئاً فشيئاً أعمال تحضيرية للقوانين الاهلية خليفة بهذه التسمية : اذ طفق الشارع للمصرى يسير بالقضاء فى طريق الكمال وجعل حينها صادف نصاً معقداً أو غير ملئم مع العادات القومية يعدله أو يبدله مواظباً على ذلك منذ سنة ١٨٨٣ وخصوصاً فى قانونى العقوبات وتحقيق الجنايات حتى اذا حلت سنة ١٩٠٣ فكر فى تعديل طائفة من مواد قانون العقوبات دفعة وأرسل منويه (مشروعه) الى أولياء الشأن كما أرسل اليهم مذكرات تفصيلية بأصل المواد والتعديل المراد ادخاله والسبب الداعى اليه عرض هذا المنوى على مجلس شورى القوانين فى أخريات سنة ١٩٠٣ فأحاله الى اللجنة التى خصّها بفحص (مشروعات القوانين) فنظرت فيه وأعادته الى مجلس الشورى مشفوعاً برأيها فتناقش فيه المجلس ثم أعاده الى مجلس النظر مصححاً على النحو الذى آثره . وفى ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ صدر الامر العالى القاضى بأن يستعاض عن قانون العقوبات الاول بقانون العقوبات المعدل فالمؤلف على ما يظهر من هذه اللوحة التاريخية الشديدة الاختصار قد اعتمد اذن على مذكرة الحفائية (تعليقات الحفائية) المرسلة الى مجلس النظر

مع التعديل للنوى لمواد قانون العقوبات وعلى تقرير لجنة مجلس شورى القوانين ومحاضر جلساتها معتداً اياها بحق أعمالاً تحضيرية لقانون العقوبات لأن فيها روح ذلك التشريع المجدد وأسباب التغير والتبديل مما يسهل معه على الباحث أن يستشف غرض الشارع من كل نص

كذلك أدخلت تعديلات على طائفة من المواد في المدة التي غبرت بين ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ وبين سنة ١٩١٣ فكانت الحقاينة تشفع كل منوى من التعديل بمذكرة إيضاحية تبين فيها غرضها ورأيها . وكان هذا أيضاً مورداً من أغزر موارد التدوين لتلك الاعمال التحضيرية

ولما كانت كل المعدات الآنف ذكرها ضرورية للوقوف على روح التشريع عنى المؤلف بكتابة كل مادة من مواد قانون العقوبات ثم أردفها أولاً - بالتعليقات التي أرسلتها الحقاينة الى مجلس النظر قبل سنة ١٩٠٤ حين أزمعت أن تعدل نصوص قانون العقوبات ثانياً - بالمناقشات التي دارت في مجلس الشورى وما أدخلته لجنة هذا المجلس من التعديلات مع بيان السبب في كل منها وثالثاً - بمفاوضات مجلس الشورى في المواد التي عدلت بعد تعديل القانون ورابعاً برأى المستشار القضائى في كل تعديل وفيما دعا اليه ولم يفت المؤلف فيما عدا ذلك ايراد الآراء الصادرة عن لجنة المراقبة القضائية وما استدرسته على بعض المحاكم في طائفة من المبادئ (وذلك ما يسمونه بمشورات اللجنة) كما لم يفته أيضاً جمع الاحكام المقررة للمبادئ القانونية مما أصدرته محكمة النقض والابرار والمحاكم الكلية والجزئية بقدر ما واهلت اليه قدرته ، وأكبر بها من قدرة

فبعد ما تقدم من البيان يسوغ لى أن أقول ان هذا الكتاب خير

(ي)

مرشدلين يريد الوقوف على روح التشريع في قانون العقوبات فقد اقتنى به واضعه
طريقة « جارسون ودالوز » التي هي أحدث طريقة يتوصل بها الى الوقوف على
مبادئ المحاكم ، وأخرجه لقومه كتاباً كافياً وافياً غير مسيق في مصر الى
هذا الأوان . ثم هل من المغالاة والشأن كما وصفت أن أزيد أن ذلك السفر
لا يستغنى عنه طالب الحقوق ولا المحامي ولا النائب ولا القاضي ولا مشغل
بالمسائل الجنائية أيّاً كان لما يحده فيه كل ذي حاجة من الوفاء بحاجته
والفنا عن التماسها في أشتات المظنات

فيا الله المؤلف الفاضل وبارك فيه من عالم عامل لئن جاء كتابه اليوم
بين يدي أمتة دليلاً جديداً على البرّ والوفاء وشاهداً ناطقاً بصدق الولاء
فليكون له خير ناصر يوم يلتفت الوطن العزيز الى عماد بنائه ، ويحاسب
كلام من كبار أبنائه ، فيقول له بنص الآية الشريفة « اقرأ كتابك »

فليل مطران

١٥ رمضان سنة ١٣٣٥ هـ

٤ يوليو سنة ١٩١٧ م

قانون غمرة ٢ لسنة ١٩٠٤

امر عال

بتنفيذ أحكام قانون العقوبات

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر فى ١٤ يونيه سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية وعلى الامر العالى المؤرخ فى ١٣ نوفمبر سنة ١٨٨٣ الصادر بقانون العقوبات الجارى العمل بمقتضاه الآن أمام المحاكم المذكورة

وبناء على ما عرضه علينا ناظر حقانية حكومتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين
أمرنا بما هو آت

(المادة ١) يستعاض عن قانون العقوبات الجارى العمل به الآن بقانون العقوبات الموقع عليه من ناظر حقانية حكومتنا والمرفق بأمرنا هذا

(التعليقات الجديدة)

باب

تنقيح القوانين الجنائية

﴿ منقول من تقرير المستشار القضائي ﴾

وضع نهائياً تنقيح قانون العقوبات وتحقيق الجنايات الذي أخذ من قاررى عن السنوات السالفة مكاناً عظيماً (ينظر خصوصاً تقرير سنة ١٩٠٠ من الصحيفة ٢٢ الى الصحيفة ٢٧ وتقرير سنة ١٩٠١ من الصحيفة ٢١ الى الصحيفة ٣٥ وتقرير سنة ١٩٠٢ من الصحيفة ٣٠ الى الصحيفة ٣٦)

وكان مشروع الامر العالى القاضى بتعديل هذين القانونين عرض على مجلس التظاار عند ما حررت تقريرى الاخير وهو قدمه في شهر ابريل الماضى الى مجلس شورى القوانين وهذا عهد بالبحث فيه الى لجنة ألفت من حضرة صاحب الفضيلة الشيخ محمد عبده وحضرات حسن عبد الرازق بك (الآن حسن عبدالرازق باشا) و ابراهيم سعيد بك (الآن ابراهيم سعيد باشا) واحمد يحيى بك وطلبة سعودى بك، وفحصته اللجنة مع عظيم العناية وبعثت بملاحظاتهما عليه الى نظارة الحفانية في شهر اكتوبر بصفة غير رسمية معربة عن رغبتها في تعيين مندوب تتناقش معه فانتخبت لهذا الغرض جناب المستر برونييت المستشار الحديوى ولبث متفرغاً لطلب اللجنة مدة الشهرين التاليين

وقد تقبلت اللجنة بقبول حسن التعديلات التي اشتمل عليها المشروع المقدم لها وظهر اعضاؤها مظهر الاعتدال حتى عند ما لم يكونوا يقبلون ما اقترح عليهم

وحصل على اثر المناقشات التي دارت تغييرات كثيرة فاصبح من الضروري تعديل أبواب ومواد عديدة حتى انه أوتر تجديد اصدار القانونين على استصدار أمر عال بتعديلها كما كان عليه العزم في بادىء الامر ومكنت هذه الوجهة من وضع أعداد جديدة ل مواد القانونين تبعاً ومن ملء الفراغ الذي كان في الابواب والمواد القديمة وحشد

(على قانون العقوبات الاهلى)

جزءىء المشروع الاصلى الى أربعة أوامر على كل منها قائم بذاته وهى
أولاً — أمر عال بوجوب العمل بقانون العقوبات الجديد
ثانياً — أمر عال بوجوب العمل بقانون تحقيق الجنايات الجديد
ثالثاً — أمر عال بتعديل الامر العالى الصادر بترتيب المحاكم الاهلية
رابعاً — أمر عال بإلغاء بعض أوامر على سبيل انهاؤه وآخر يأتى بعد : ثم أضيف
الى هذه الاوامر أرمعال خامس بتعديل دوائر اختصاص المحاكم السكينة وقد لا يخلو
من فائدة ان أهم ما قلته آتقاً فى هذا الموضوع بأن أوضح مع الإيجاز ما أدخل من
التعديل على القانونين منذ وضع تقريرى الاخير الى يوم صدورهما

(١) قانون العقوبات

أولاً -- تكلمت فى تقريرى عن سنة ١٩٠١ (صحيفة ٢٢) على طريقة الاحكام
المعلق تنفيذها على شرط أوالاحكام الصادرة بالعقوبة لاول مرة وهى الطريقة التى أدخلت
فى الكتاب الاول الجديد . كان لقاضى بناء على نصوص الاحكام الموضوعة لذلك فى
بداىء الامر أن يخص بقائده هذه الطريقة كل محكوم عليه لاول مرة فى جنحة بالمجلس
لاقل من سنة . ومع ذلك استثنى من القاعدة الجديدة اجابة لمطالب مجلس شورى القوانين
الاحكام التى تصدر بمقتضى المادة ١٨٣ (التزوير) والمادتين ٢٣٣ و ٢٣٤ (افساد أخلاق
الشبان) لان هذه الافعال عدتها المجلس من الخطارة بحيث لا يصح مقابلتها بالتسامح
مهما كانت الظروف

وحقيقة كان المجلس يريد ان يزيد فى المستثنيات كثيراً فخرج من القاعدة أيضاً
جميع الجرائم للنصوص عليها فى البابين الثامن (السرقات والاغتصاب) والعاشر (النصب
وخيانة الامانة) من الكتاب اثنالث . والنظارة مع كونها ترى وجوب التضييق فى
العمل بالقانون الجديد فى هذه الطائفة من الجنح ترى فضلاً عن ذلك انه لاجل أن يأتى
هذا القانون بالفرض المقصود من وضعه وهو إيقاف من خطوا فى طريق الشرخطونهم

(التعليقات الجديدة)

الاولى ومنهم من أن يصبحوا والاجرام مهتهم يلزم أن لا يمحرج على القاضي في تطبيق
نصوصه على طاقة من الجنيح مثل السرقة قمع كل يوم وهي احياناً قليلة الالهية

ثانياً — وضعت مادة جديدة (٥٥) تقرر بنص صريح مبدأ أخذت به المحاكم
عموماً في أحكامها فهي تقضي به (لا تدرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب
نية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة)

والحالة التي تتخذ نموذجاً لفعل يظهر لذاته انه جريمة لكنه لا عقاب عليه مطلقاً هي
الحالة التي فيها والد يؤدب ولده . فانما رجع الى عبارة القانون بالحرف الواحد جازاً اعتبار
هذا التأديب تعدياً بالهف الا ان نجرد الوالد من كنية لا ارتكاب الجريمة بحميه ولا شك .
ولا يرى محل للاعتراض في تقرير هذا المبدأ بنص صريح . لذلك وضعت مادة بهذا
المعنى لما اقترح مجلس الشورى وضعها وقد لا تكون حاجة الى أن نذكر كون هذه
المادة لا تحمي من تكون أفعالهم غلواً وافراطاً في هذا الحق فلا يصح مثلاً أن يضرب
والد ولده ضرباً مبرحاً بحيث يتخطى الحدود المسموح بها للوالد بضر ولده ثم يستند على
هذه المادة كي يعفى من العقاب

ثالثاً — قمع الباب المختص بالجنيح المتعلقة بالاديان (الباب الحادى عشر من الكتاب
الثانى) وزيد الحد الاقصى للقوية ووضعت بعض أحكام للمعاقبة على تدنيس الاماكن
المعدة للعبادة والحيوانات الخ مأخوذة عن المبادئ المقررة في المادتين — ٢٢٣ و ٢٢٥ —
من قانون العقوبات السودانى

راباً — حذفت المادة — ١٧٤ — القديمة التي كانت تشتمل على أحكام خاصة
مبينة للترتيب الذى يجوز فيه محاكمة مرتكبى الجنيح المتعلقة بالصحافة بصفتهم فاعلين
أصليين أو شركاء وهذا الحذف بنى على طلب مجلس شورى القوانين وعلى ذلك فكل
شخص ارتكب جنحة من المتصوص عليها في هذا الباب فاعلاً أصلياً كان أو شريكاً نجب
محاكمته بمقتضى القواعد الاعتيادية للفاعلين والشركاء

(على قانون العقوبات الاهلى)

خامساً — عدلت القواعد المختصة بحق الدفاع الشرعى بناء على اقتراح مجلس شورى القوانين (بنظر المواد من ٢٠٩ الى ٢١٥ الجديدة) وكان هذا الموضوع أرحى الى بحث لا حق عند ما يتقح القانون تنقيحاً أكمل ولكن مراعاة لما ارتآه مجلس الشورى فصل فى المسألة دون تأجيل فقرر ما اقترحه المجلس مع تعديل موحز

والمواد التى وضعت مأخوذة عن المواد من ١٦ الى ١٠٥ من قانون العقوبات الهنذى . فإداة ٢٠٩ مقررلة للمبدأ العام القاضى بأنه لا عقاب على كل ما يأتیه المرء أنشاء استعماله حق الدفاع الشرعى عن نفسه أو عن ماله أو عن نفس غيره أو عن ماله والمادة ٢١٠ مينة بعبارة فيها توسع للأحوال التى يجوز استعمال هذا الحق فيها ومقررلة لمبدأ هو عدم جواز استعمال قوة أكثر من القوة الضرورية

ويعتضى المادتين ٢١١ و ٢١٢ لا وجود لهذا الحق متى وجد الوقت لاستجداد الرجال الذين يمثلون السلطة العمومية ولا يمكن الارتكان على هذا الحق بإزاء مأمورى السلطة العمومية الا فى أحوال استثنائية مادرة جداً

وتعين المادتان ٢١٣ و ٢١٤ الأحوال الاستثنائية التى يباح فيها القتل العمد ونجيز المادة ٢١٥ للقضاء عند ما ترتكب جنابة يتجاوز فيها حدود الدفاع الشرعى بنية سليمة أن يبدوا الفاعل معذوراً فيما فصل ويخففوا عقوبته الى الحبس

سادماً — زيد الحد الاقصى للعقوبات المنصوص عليها فى المادتين ٢٢٣ و ٢٣٤ (تحريض الشابان على الفجور او الفسق) فصار فى الحالة الاولى ثلاث سنوات حبساً وفى الحالة الثانية سبع سنين سجناً بناء على طلب مجلس شورى القوانين وزيادة فى وقاية الشبية من الفساد وقاية فعلية . وزيدت ايضاً لهذا الغرض نفسه العقوبات الواردة فى المادة ٢٥١ (خطف الأطفال) والمادة ٢٥٢ (خطف أمات يزيد سنهن عن خمس عشرة سنة)

سابعاً — أدخل على المادة ٢٣٨ حسبما طلب مجلس الشورى تعديل هو تقرير أدلة جديدة على شريك المرأة المهمة بالزنا وهذه الأدلة هى اعترافه ووجوده فى المحل

(التعليقات الجديدة)

الخاص للحریم من یت مسلم وهذا الدلیل الاخیر مقرر فی المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات المختلط

ثامناً — لم یکن مسموحاً منذ كانت المادة ١٧٧ القديمة الی کان بمقاب بمقتضاها القاذف هی المعمول بها أن یقام الدلیل علی ما حصل به القذف ومع کون النص واضحاً وضوحاً کافياً فی هذا الامر كانت المحاکم نازعة فی احکامها الی التفریق المقرر فی القانون الفرنسي الذي یجیز اقامة الدلیل علی صحة الافعال المسندة الی موظف عمومی متعلقة بوظيفته ورأي مجلس الشوری وجوب وضع هذا الفرق فی القانون بنص صریح وأن لا ید جنحة أن یسند الی موظف عمومی قائم بمهام وظيفته أمور لو أنها أسندت الی فرد من افراد الناس كانت هی القذف یمت

وهذا الموضوع دقیق فی ذاته غیر انه یتظهر بسد النظر الیه من کل وجهه ان هناك فائدة فی وضع مثل هذه الاحکام فی القانون وانما رؤیت ضرورة وضع نص فی عبارة القانون بقضی باقامة الدلیل علی صدق کل ما یقدم من الامور تأییداً لاطن کی یكون الموظف بآمن بما یقال علیه من سوء نية ولم یسند فیہ علی واقع ولذلك بقضی النص الجدید بان یكون الطعن صادراً عن نية حسنة وان لا یكون مقصوداً به الا اعمال الموظف دون سواها وان یقام الدلیل علی کل فعل أسند الیه . وغیر ضروری ان یكون الفعل المسند الی الموظف متعلقاً مباشرة بإداء وظيفته لكنه یجب علی الاقل ان یكون بحیث یؤید الطعن علیه والمبدأ القاضی بعدم قبول اقامة القاذف للدلیل علی ما قذف به باق كما هو الا فی هذا الاستثناء

ثامناً — قدمت فی تقریری عن السنة الفائتة أنه لم تقرر الرامة فی القانون الجدید بصفة عقوبة تخیریة مع عقوبة الحبس علی مرقعة تمت الا فی حالة سرقة حاصلات أو غیرها لیست منفصلة عن الارض وكان النرض من هذا النص الترخیص للقاضی ان یحکم بعقوبة مساة عند وقوع جنحة قليلة الاهمية . ومع ذلك لاحظ مجلس الشوری أنه یمكن

(على قانون العقوبات الاهلى)

الوصول الى هذا الغرض بتقرير الترامة بدل الحبس في الحالة التي لا تتجاوز فيها قيمة المсроقات مبلغاً محدوداً وان في تهديد سلطة القاضي بهذا القيد اجتناباً لاحكام تصدر بقوبات غير وافية بالغرض على سرقات عظيمة من الارزاق . وقد عدل لذلك نص هذه المادة بهذا المعنى وصارت الترامة وحدها هي المقررة متى لم تتجاوز قيمة الحاصلات المسرقة مبلغ ٢٥ قرشاً (تنظر المادة ٢٧٦)

عاشراً — أضيف تحت عنوان (النصب) في الباب العاشر نص يعاقب بمقتضاه من يبيع اعياناً لا يملكها أو يتنازل عن حقوق ليس له حق التصرف فيها . وكانت هذه الجنبعة معروفة في سالف الزمن في القانون الفرنساوى باسم ستليونات (stollionat)
ولما كان هذا النوع من النصب يكثر وقوعه في البلاد كان من المستحسن الاحتياط للمعاينة عليه أما من حيث المتقولات فلا يعمل في الغالب بهذا النص اذ البيع هنا يكون عادة مسبوقاً بسرقة أو اختلاس يعاقب فاعله على انه سارق أو مختلس وربما تعرض مع ذلك أحوال لا يكون حصل فيها تسليم الشيء ولا يمكن العقاب عليها الا بصفتها نصفاً أو احوال شروع في سرقة بضائع مسلمة لوديع على سبيل الامانة لا يمكن العقاب عليها على اعتبار انها شروع في خيانة امانة (لانه لا عقاب على الشروع في خيانة الامانة) لكنها مع ذلك تمكن المعاقبة عليها باعتبارها شروعاً في نصب . ثم هناك حالة حصول سرقة اضراراً بوالد المتهم او بوالدته فان المتهم تخميه المادة ٢٦٩ فيما يتعلق بالسرقة ولكنها لا تخميه من حيث النفس الحاصل اضراً بالمشترى حسن النية

حادى عشر — المادة ٣٢٨ القديمة (المادة ٣٠٨ الجديدة) التي كلف يعاقب بمقتضاها على ألعاب النصب غير المأذون بعملها كانت تستثنى من ذلك الألعاب التي تعمل لغرض خبرى محض ومع ذلك لاحظ مجلس شورى القوانين أن قد وضعت ألعاب كثيرة للنصب ظاهراً لوجه الخبز والبر والحقيقة أن كلها او بعضها لمصلحة منشئها بحيث انه يصعب التثبت في الواقع من كون ايراد الاوتربة بصرف أو لا يصرف في أوجه البر

(التعليقات الجديدة)

حتى انه تقرر جذف الاستثناء فعلى ذلك يجب أن تكون جميع الاوتريات مأذوناً بها حتى لا تنطبق عليها مادة القانون وفضلا عن ذلك فلف مسألة الاوترية على وجه العموم هي موضوع لأتمة خاصة تحت البحث والنظر الآن في محكمة الاستئناف المختلطة

ثاني عشر — أضيف الى القانون باب جديد متعلق بانهاك حرمة الملكية (الباب الرابع عشر من الكتاب الثالث) بناء على طلب مجلس الشورى والمبدأ المقرر في هذا الباب هو ان وجود شخص في ملك غيره لفرض جنائي جريمة ولو لم تقع جنحة ما ولا شروع في جنحة

وهذا المبدأ مقرر في القانون الانجليزي (راجع المادة ٤ من الباب ٨٣ من القانون الصادر في السنة الخامسة من حكم جورج الرابع التي يعاقب بمقتضاها الاشخاص الذين يوجدون في منازل مسكونة او في ملحقاتها أو في أماكن محوطة بسياج لفرض ما من الاغراض الجنائية) غير انه لم يكن مقررأ في القانون المصري مثلا في حالة حصول كسر أو ثقب بقصد السرقة أن يعاقب الفاعل على أنه شرع في سرقة مع الكسر أو الثقب لان الكسر أو الثقب يمدان بدءاً في ارتكاب الجريمة لكن اذا كان الفاعل قد دخل البيت من باب مفتوح ثم اختفى فيه فلا عقاب عليه لان مجرد دخوله لا يمد بدءاً في ارتكاب سرقة من منزل مسكون وكذلك كان لا عقاب عليه مطلقاً حتى في حالة حصول كسر أو ثقب الا اذا ثبتت عليه نية ارتكاب سرقة ثم ان الكسر أو الثقب مثلا مع وجود نية القتل كان يستبر مجرد فعل محضيري لا يعاقب عليه القانون

فاصبح غير ضروري بمقتضى المادة ٣٢٤ الجديدة أن تثبت نية ارتكاب جريمة معينة في حالة وجود شخص في منزل مسكون اذا كان يؤخذ من وقائع الدعوى انه كان غده نية ارتكاب جريمة ما والمادة ٣٢٥ تعاقب على الاختفاء في منزل لمن لهم حق في اخراج دخيل فيه وبمقتضى المادة ٣٢٦ يزيد العقوبات في حالة وجود ظروف مستوجبة لاشدة وللادة ٣٢٧ تعاقب على عدم الخروج من المنزل بناء على تكليف من شخص له الحق في التكليف بذلك (راجع تقرير جناب السير ملكولم ماك ايلريت المستشار القضاة عن سنة ١٩٠٤ من صحيفة ٢٤ الى ٢٩)

(على قانون العقوبات الاهلى)

(المادة ٢) — يجوز للقاضى في مواد الجنح والمخالفات المنصوص عليها في الاوامر العلية والقرارات الخصوصية السابقة على صدور أمرنا هذا أن يخفض العقوبة طبقاً للقواعد الآتية متى رأى أن ظروف الجريمة المنظورة أمنه تستوجب الرأفة وهذه القواعد هي :

أولاً — للقاضى اذا كانت العقوبة هي الحبس والغرامة معاً أن يحكم باحدى هاتين العقوبتين فقط ^(١)

ثانياً — وله أن يخفض الغرامة الى أقل من الحد الأدنى المقرر لها قانوناً بشرط أن لا تقل عن خمسة قروش

ثالثاً — وله كذلك أن يخفض مدة الحبس بشرط أن لا تقل عن أربع وعشرين ساعة

ولا تسرى مع ذلك أحكام هذه المادة على الغرامات المنصوص عليها في لائحة الجمارك

(المادة ٣) — على ناظر حقانية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا الذي يجب

العمل به ابتداء من ١٥ ابريل سنة ١٩٠٤

صدر بمراسمى عابدين في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢١ (١٤ فبراير سنة ١٩٠٤)

(عباس حلمي)

الأحكام

أحكام محكمة النقض والابراء المادة الثانية من القانون نمرة ٣ لسنة ١٩٠٤ الصادر بتنفيذ قانون
العقوبات لا تنطبق الا في حالة ما اذا كانت العقوبة هي الحبس والغرامة معاً وعليه
فليس للمحكمة بمقتضى هذه المادة أن تحكم بالغرامة فقط دون الحبس اذا كانت العقوبة
المقررة هي الحبس بصفة أصلية والغرامة بصفة اضافية اختيارية كما في حالة تطبيق
المادة — ١٣١ — من قانون القرعة العسكرية التي تقضى بالحكم بالحبس على الاشخاص
المذكورين بها مع جواز اضافة غرامة الى ذلك الحبس (محكمة النقض حكم رقم ٢٩
مايو سنة ٩٠٩ صفحة ٢٨٥ المجلدوعة سنة عاشرة)



(على قانون العقوبات الاهلى) « م — ١ »

قانون العقوبات الاهلى

الكتاب الاول

— احكام ابتدائية —

الباب الاول

قواعد عمومية

(المادة — ١) تسرى أحكام هذا القانون على كل من يرتكب في القطر
المصرى جريمة من الجرائم المنصوص عليها فيه الا اذا كان غير خاضع لقضاء
المحاكم الاهلية بناء على قوانين أو مباحثات أو عادات مرعية
تقابل المواد من ٥ الى ٧ تحقيق الجنائيات الفرنسية والقانون البلجيكي الصادر في ١٧ ابريل
سنة ١٨٧٨ ومن ٣ الى ٨ من قانون العقوبات الطلياني

تعليقات التحفائية (١)

المادة الاولى وما بعدها الى المادة الرابعة هي مواد جديدة وموضوعها بيان الاحوال
التي ينطبق عليها هذا القانون (راجع المادة الخامسة وما بعدها الى المادة السابعة من قانون
(١) تحت هذا العنوان نذكر تعليقات وزارة المحفائية على قانون العقوبات للرقعة بالتصوير المتضمنة
الى مجلس النظار

« م - ١ » (التعليقات الجديدة) « الكتاب الاول - الباب

تحقيق الجبايات الفرنسية والقانون البلجيكي الصادر في ١٧ ابريل سنة ١٨٧٨ والمادة الثالثة وما بعدها الى المادة الثامنة من قانون العقوبات الطلياني والمادة الاولى جاءت مقرررة المبدأ الذي جرت عليه المحاكم في أحكامها والنص الحالي الذي أدى تأويله الى العمل بهذا المبدأ موجود في لأمنحة ترتيب المحاكم الاهلية في المادة ١٥ منها التي نصها :

« ونحكم أيضاً في المواد المستوجبة للعزير بأنواعه من الخلفات أو الجنب أو الجبايات التي تقع من رعايا الحكومة المحلية الخ . . . » فكلمة الاهالي (indigènes) الواردة في النص الفرنسي تكاد لا تكون واضحة فضلاً عن أنها لا تطبق تماماً على الاصل العربي

محضر شورى القوانين (١)

تلى من قانون العقوبات من مقدمته الى المادة ٢٤ منه وتقرر بالاتفاق بقاء ذلك كما هو في المشروع كراى اللجنة (راجع محضر جلسة يوم السبت ١٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٣ صفحة ١٩٥٩ من الوقائع المصرية مرة ١٢٨ الصادر في يوم السبت ٧ نوفمبر سنة ١٩٠٣)

الأحكام

١ - لا يوجد نص قانونى يستثنى المساكن من المحاكمة أمام المحاكم الاهلية في حالة اتيانهم جريمة منصوصاً عنها وعلى عقابها في قانون العقوبات وجعل القانون نظرها والحكم فيها من اختصاص المحاكم الاهلية . فالتمسك من المحكوم عليهم بان الفعل المنسوب لهم سبق نظره والحكم فيه من المجلس العسكرى ليس وجباً من أوجه النقض والالزام لان المجلس العسكرى اما أن يكون شاكهم بصفة مجلس تأديب فاحكامهم مجلس

أحكام محكمة
النقض والايام

(١) نوزد بهذا العنوان مائة أو ما نلخصه من مناقشات مجلس شورى القوانين فيما يتعلق بمواد قانون العقوبات المعمول به الآن حين عرضه عليه

الاول قواعد عمومية « (على قانون المقوبات الاهلى) » م - ١

التأديب على الموظفين لامتنع محاکمتهم امام المحاكم الاعتيادية واما أن المجلس يكون حاکمهم بصفة محكمة جنایات فحکمه لا تأثير له لدى المحاكم الاعتيادية لصدوره من هيئة لاصفة لها في النظر والحكم في الجنایات الاعتيادية المختصة بالمحاكم الاهلية (محكمة النقض والابرار . حکم ٢ يوليو سنة ١٨٩٤ مجلة القضاء سنة ثانية صفحة ٨٢)

٢ - ١ - من المبادئ العمومية المتفق عليها علما والمأخوذ بها عملا أن السلطة القضائية في المواد الجنائية تمتد على كافة انحاء الدولة وان كافة الوقائع الجنائية التي تحدث من أى شخص في أرض دولة من الدول خاضعة وجوبا لاحكام تلك الدولة لافرق في ذلك بين الوطنى والاجنبى . ويستثنى من ذلك ما حصل عليه الاجانب في مصر من الامتيازات بمقتضى معاهدات أو لعوائد اتبعوها زمنا طويلا ومما بلغت هذه الامتيازات من الاهمية والجسامة فان السلطة المحلية لاتزال هي الأصل والسلطة القنصلية هي الاستثناء

ب - اذا وقع نزاع في جنسية أحد الاخصام وحصل بسببه خلاف سياسى وجب على المحاكم ان تكل الفصل في أمر ذلك النزاع الى الدوائر السياسية أما اذا كان النزاع حاصلًا من التهم نفسه ولم تتعرض السلطة القنصلية الى المطالبة به أو المنازعة في تبعيته فيتسنى للمحكمة الفصل فيه

ج - اذا نزع السلطة القنصلية حمايتها من شخص ونحلت تماما عن سلطتها قبله وسلته الى الحكومة المحلية تسرى عليه أحكامها فليس للمحاكم في هذه الحالة أن تنظر فيما اذا كان للقنصلية هذا الحق أو لا (الاستئناف . حکم ٢٧ فبراير سنة ١٩٠٠ المجموعة الرسمية سنة ثانية « سنة ١٩٠١ » صفحة ٤٣)

٣ - لاختلاف في أن المحاكم الاهلية بمقتضى القوانين المعمول بها لها السلطة العامة أحكام محاكم الجنایات في نظر دعاوى الحقوق بين الاهالى تجارية كانت أو مدنية ولها الفصل أيضا فيما يستوجب التعزير بأثروا من جنایات وجنح ومخالفات الا ما استثنى ولم يميز القانون بين رجال الدين من رعايا الحكومة المحلية مسلمين كانوا أو مسيحيين وبين بقية الافراد فالكل خاضع لقضاء المحاكم الاهلية مدنية كانت أو جنائية (محكمة مصر الابتدائية دائرة

الجنايات حكم ٧ مارس سنة ١٩٠٤ مجلة الاستقلال سنة ثالثة صفحة ٤٣)
 ٤ — أن ماجاء بالمادة الاولى من المفاوضة المعقودة بين نظارة خارجية الدولة
 العلية والسفارة الايرانية في ١٩ ديسمبر سنة ١٨٧٥ يفيد بكل صراحة ان التبعة الايرانيين
 الموجودين بممالك الدولة العلية متقادون مباشرة لاحكام وقوانين ونظامات الدولة العلية
 وتابعون لمحاكم السلطنة في كافة المواد الجنائية والحقوقية ولم تحفظ دولة ايران لنفسها
 الا بعض الحقوق القانونية مثل اخطار قناصلها عند الشروع في التحقيق ومراقبة
 القنصل أو من يتدبه بأن يحضر في كافة أدوار القضية ان أراد وجواز وجود ترجمان
 من طرف الشبهندية وقت المحاكمة وهكذا من الاشتراطات التي لا تأثير لها على
 اختصاص المحاكم الاهلية الموجودة بممالك الدولة العلية من الحكم على الايرانيين في
 المواد الجنائية والحقوقية . أما عبارة (صفة أجنبية) الموجودة في المادة السادسة من
 المفاوضة المحكي عنها فلا يمكن تفسيرها بالمعنى الاعم لانها ماجات الا بطريق استثنائية
 لفظ بعض الحقوق للتبعة الايرانيين مثل عدم تكليفهم بالخدمات العسكرية وغيرها
 المكلفين بها تبعة الدولة العلية ولائها ذكرت بعد ما نص بصريح العبارة في المادة الاولى
 عن الجهة المختصة بالحكم عليهم في مواد الجنايات والحقوق . وزيادة على ما تقدم فانه
 جاء بالمادة الرابعة عشرة من المفاوضة المذكورة أن تبعة ايران يعاملون مثل من هم ناثلون
 أكثر مساعدة من تبعة الدول الاخرى وهذا في المعاملات التي هي (خلاف ما هو
 مذكور بالمواد المحررة اعلاه) فلا يمكن بعد هذا الحصر والقيود تعميم لفظ (أجنبية)
 واعتبار الايرانيين اجانب مثل رعايا باقي الدول كما ذهبت لذلك محكمة الاستئناف المختلطة
 بحكمها الصادر في ١٧ ابريل سنة ١٩٠٧ وعليه تكون المحاكم الاهلية مختصة بنظر
 قضايا الايرانيين الجنائية والحقوقية (دائرة جنابات اسكندرية حكم ديسمبر سنة ١٩٠٧
 مجلة الحقوق سنة ٢٣ صفحة ١١) (١)

(١) ان التبعة الايرانيين تابعون للقضاء المختلط في قضاياهم المدنية والتجارية وأما في القضايا
 الجنائية فهم خاضعون للقضاء الاهل بشرط ان لا يكون التهم والجني عليه تابعين لدولة ايران فان كانا
 كذلك كانت السلطة المختصة بالمقربة هي شهنديرة ايران واليك النص التقاضي بذلك :

« م - ١ » (على قانون العقوبات الاهلى) « قواعد عمومية »

٥ - ان التبعة الايرانيين الموجودين بالقطر المصرى خاضعون لاحكام المحاكم الاهلية وخصوصاً فى المواد الجنائية وقد يكون اذن قانون تحقيق الجنايات المصرى سارياً عليهم ولكون هذا القانون أعطى الحق لمن أضر به الفعل الجنائى بأن يطالب بحقوقه المدنية امام المحاكم الجنائية فيجوز لمن أضر به فعل جنائى من الاهلى أن يطالب بحقوقه أمام المحاكم الجنائية المطروح لديها النظر فى الدعوى العمومية المقامة على أحد التبعة الايرانيين (محكمة الاسكندرية الابتدائية . حكم استثنائى رقم ٢٥ مايو سنة ١٨٩٥ مجلة القضاء سنة ثمانية صفحة ٢٢٢) .

٦ - تختص المحاكم الاهلية بالنظر والحكم فى قضايا المراكشين والى تقام بين أحكام المحاكم الجنائية

كافة الدعاوى والمنازعات التى تحمل بين الايرانيين مع بعضهم البعض بصيرة نسوبتها بمعرفة شاهينادر ايران إنما ولو أن هذا من خصائص الشبهندية والنصل فيها وترتيب الجزاء بشأنها ومعاملاتها السائرة تترك لها لكن عند وقوع الافعال الجنائية وضبط الفاعلين عمرة مأمورى الحكومة المحلية اذا أقاد الله كورين من تبهم فيصير المخابرة عن ذلك فى الاستانة من السفارة وفى سائر الجيات الاخرى من الشبهندريات واذا تحقق أمر تبهم لدولة ايران فيجرب تسليم اليها وفى هذه الحالات يصير للساعدة من طرف الحكومة المحلية للشهينادر ووكلاء الشبهينادر اذا طلبوا ذلك (مادة ٧ من القانولة التى تقررت بين نظارة الخارجية المحلية والسفارة الايرانية فى ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٩٢ - ١٩ ديسمبر سنة ١٨٧٥)

بعض المحاكم الاهلية استلمت من المحفانية عما يجرى فى الدعاوى التى ترفع أمامها على أشخاص من تبة دولة ايران هل يطالون بمناية وطالب الحكومة المحلية أم كيف ويحت ان للقائولتنامة السابق عقدها فى سنة ١٨٧٥ بين الخارجية والسفارة الايرانية بالاسانة العلية تعتبر الايرانيين بصفة اجانب ومن مقتضاها حضور مندوب الشامبندرية فى التحقيقات وغيرها وبناء على ما ذكر تم تد ثروت المحاكم المختلطة اختصاصها برؤية جميع المواد المحقوقية متى كانت مشتركة بين أحد الايرانيين وروايا الحكومة المحلية أو أحد الاوروبوين وبند ١٥ من الامر العالى الصادر بتاريخ ١٤ يونيو سنة ١٨٨٣ بترتيب المحاكم الاهلية يقتضى باختصاص المحاكم المذكورة برؤية ما يقع من الاهالى من دعاوى الحقوق مدنية كانت أو تجارية وبالنسبة لما توضح تكون التبعة الايرانية قد خرجت من هذا الاختصاص فى الدعاوى المذكورة أما القضايا الجنائية المتعلقة بهم فما ان للقائولتنامة المحكى عنها جلت هذه القضايا من خصائص المجالس المحلية ولم يوجد الجنايات مجالس آخر غير المحاكم الاهلية وحيث ان تكون من خصائصها ويجب السير فيها بالتطبيق لنصوص القانولتنامة المشار اليها فبناء عليه لزم تحريرها لمعادتكم للمعلومية ٠٠٠ الخ (منشور نظارة المحفانية للرسل منها لمحكمة استئناف مصر فى ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٠١)

« م — ١ » (التعليقات الجديدة) « قواعد عمومية »

مراكشي وأحد رعايا الحكومة المحلية (محكمة الجيزة الجزئية . حكم ٢٥ أغسطس سنة ١٩٠٠
المجموعة الرسمية سنة ثانية « سنة ٩٠١ » صفحة ٣١١)

٧ — تختص المحاكم الاهلية بالنظر والحكم في قضايا المراكشين والتي تقام بين
مراكشي وأحد رعايا الحكومة المحلية وذلك لأن المحاكم الاهلية هي المحاكم الاعتيادية
في القطر المصري ومن ثم تكون مختصة بالنظر والحكم في جميع القضايا مهما كان الخصوم
فيها مالم يكونوا تابعين لجهة اختصاص أخرى بمقتضى قوانين أو معاهدات ولا يمكن
القول بأن المراكشين هم خارجون عن اختصاصها بمقتضى أحكام المادة ٩ — من لأئحة
ترتيب المحاكم المختلطة التي جعلت لها حق النظر في قضايا الاجانب لأن المحاكم
المختلطة لما كانت قد حلت محل المحاكم القنصلية في دائرة حدود الاختصاص الذي
كان لها لا يمكن أن يكون القصد من كلمة الاجانب الواردة في هذه المادة الا الاشخاص
الذين لم يكونوا تابعين للمجالس المحلية وقت تشكيل تلك المحاكم وقد كان
المراكشيون تابعين لتلك المجالس المحلية — يدل على ذلك أيضاً ما جاء في المادة ١٨ —
من لأئحة ترتيب المحاكم المختلطة من ضرورة اخطار القنصل الوالي اليها الاجنبى باليوم
والساعة التي سيكون فيها التنفيذ اذ أنه يستدل من ذلك على أنه لم يقصد امتداد
اختصاص هذه المحاكم على أمثال المراكشين ممن لم يكن لهم قنصل في القطر المصري
(محكمة الموسكى الجزئية حكم ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٠ المجموعة الرسمية سنة ثانية صفحة ٣٠٦)

٨ — اذا رفع أجنبى دعوى على وطنى مباشرة أمام محكمة جنائية فالمحكمة لا تكون
مختصة بالحكم في التعويضات المطلوبة ولا بنظر الدعوى العمومية . ذلك لأنه يجب
أن يكون المدعى بالحقوق المدنية خاضعاً لاحكام المحكمة التي ترفع الدعوى اليها ليكون
له الحق في المطالبة بحق مدنية أمامها فان كان غير خاضع اليها فلا يمكن قبول دعواه
المدنية وبالتالي لا يصبح أن يسمى مدعياً بحق مدنى ولا يسوغ له تقديم دعوى الجنحة
أمام محكمة الجنح لأن هذا التقديم مخالف للقانون لصدوره من غير ذى صفة أمام المحاكم
الاهلية (محكمة كرموس المركزية حكم ٢ سبتمبر سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية السنة
الرابعة عشرة « سنة ١٩١٣ » صفحة ٢٢)

« م — ٢ » (على قانون العقوبات الاهلى) « قواعد عمومية »

﴿ المادة — ٢ ﴾ نسرى أحكام هذا القانون أيضاً مع مراعاة الاستثناء السابق على الاشخاص الآتى ذكرهم :

أولاً — كل من ارتكب فى خارج القطر فعلاً يجمله فاعلاً أو شريكاً فى جريمة وقعت كلها أو بعضها فى القطر المصرى

ثانياً — كل من ارتكب فى خارج القطر جريمة من الجرائم الآتية :

(١) جنابة مخلة بأمن الحكومة مما نص عليه فى البابين الاول والثانى من الكتاب الثانى من هذا القانون

(ب) جنابة تزوير مما نص عليه فى المادة ١٧٤ من هذا القانون

(ج) جنابة تزيف مسكوكات مما نص عليه فى المادتين ١٧٠ و ١٧١ من هذا القانون بشرط أن تكون المسكوكات متداولة قانوناً فى القطر المصرى

تعليقات التحفائية

الفقرة الاولى من هذه المادة مواقفة لما قضت به المحاكم الفرنسية (انظر الحكم الصادر من محكمة النقض والابرام بفرنسا فى ١٧ فبراير سنة ١٨٩٤) وهذا ملخص لصدقه نقل عن ريفير

« اختصاص المحاكم الفرنسية بالنظر فى فعل أصلى وقع فى فرنسا يتناول ضرورة جميع افعال الاشتراك فيه ولو حصل الاشتراك فى خارج البلاد ومهما كانت جنسية الشريك » ووضع النص بالمبارة التى وضع عليها يجهل هذه القاعدة تتناول حالة ما اذا كانت الافعال المرتكبة فى الخارج تجهل مرتكبها فاعلاً أصلياً للجريمة لا شريكاً فيها

والفقرة الثانية من هذه المادة تنص عن الجرائم التى يقصد بها الاضرار بالصالح العمومية المصرية والاحكام الواردة فيها مطابقة لما جاء فى الشرائع الاجنبية التى سبقت الاشارة اليها

« م — ٣ » (التعليقات الجديدة) « قواعد عمومية »

« المادة — ٣ » كل مصري تابع للحكومة المحلية ارتكب وهو خارج القطر فعلا يعتبر جنائياً أو جنحة في هذا القانون يعاقب بمقتضى احكامه اذا عاد الى القطر وكان الفعل مُعاقباً عليه بمقتضى قانون البلد الذى ارتكبه فيه

تعليقات التحفائية

هذه المادة الموافقة أيضاً للشرائع الاجنبية المذكورة قد دعا الى تقريرها أمر وهو أن الحكومة المصرية لا تريد التسليم في رعاياها للحكومات الاخرى اذا وقعت منهم جريمة فلو لا هذه المادة لكان فرار الجاني الى مصر يخلصه من طائلة كل عقاب

الاحكام

١ — حضر المهم الى القطر المصرى ومعه منشورات ثورية لتوزع في القطر تنفيذاً للاتفاق الجنائى الذي وقع في الاستانة وقبل البدء في توزيع هذه المنشورات ألقى القبض عليه فحكمت محكمة التقض بان جريمة الاتفاق الجنائى هي في الاصل جريمة مستمرة فبى لم تتم في الاستانة واركتبت خارج القطر المصرى بل أنها تنفذت على التوالي في الاستانة ومصر. فهذه الحالة ليست من الاحوال التي ينطبق عليها نص المادة — ٣ — من قانون العقوبات وليس من المهم معرفة ما اذا كانت الواقعة معاقباً عليها في تركيا أو سويسرا أو بلاد اخرى لان الجريمة قد ارتكبت كلها أو بعضها في القطر المصرى (محكمة التقض حكم ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة « سنة ١٩١٣ » صفحة ٢٧)

٢ — تنطبق المادة — ٣ — من قانون العقوبات على المصرى الذى يرتكب جريمة خارج القطر سواء عاد الى القطر بارادته او مكرهاً بان سلته الدولة التي ضبط في ارضها الى الحكومة المصرية (محكمة التقض والابرار . حكم ٥ ديسمبر سنة ١٩١٤ بمجلة الشرائع سنة ثمانية صفحة ١١٣)

أحكام
محكمة التقض
والابرار

« م — ٣ — ٤ » (على قانون العقوبات الاهلى) « قواعد عمومية »

٣ — كل حكومة مختصة وحدها بالمعاقبة على الجرائم التي تحدث في بلادها ولا
ولاية لها على ما يحدث في بلاد غيرها الا في احوال مخصوصة منها اذا كان المجرم من
تبعها وعاد اليها بعد ارتكاب جريمته دون ان يحاكم عليها (محكمة الاستئناف حكم
٢٤ يونيو سنة ١٩٠٠)

« المادة — ٤ » لا تقام الدعوى العمومية على مرتكب جريمة أو فعل
في الخارج الا من النيابة العمومية
ولا يجوز اقامتها على من يثبت أن الحاكم الاجنبية برأته مما أسند اليه
أو انها حكمت عليه نهائياً واستوفى عقوبته

تعليقات استثنائية

انظر فيما يتعلق بالفقرة الاولى من هذه المادة الفقرة الرابعة من المادة الخامسة من
القانون الفرنسي المتساوي المصدرة بهذه العبارة
« اذا ارتكبت جريمة على أحد أفراد الفرنسيين أو الاجانب فلا يمكن ان تقام
الدعوى على مرتكبها الا بناء على طلب النيابة العمومية »
وفيما يتعلق بالفقرة الثانية من هذه المادة انظر المادة ١٣ من القانون البلجيكي الصادر
في ١٧ ابريل سنة ١٨٧٨ التي نصها :
« ولا تنطبق الاحكام السابقة في حالة ما اذا حوكم الجاني في بلدة أجنبية من أجل
الجريمة نفسها وحكم ببراءته »

« وكذا لو حكم عليه وقضى عقوبته أو سقطت بمضى المدة الثمانية أو صدر عنها عفو »
وقد حذف من هذا النص ما يختص بسقوط العقوبة المحكوم بها من محكمة أجنبية
بمضى المدة وذلك لعدم ضرورته بما أن الدعوى العمومية تسقط في مصر على العموم قبل
سقوط العقوبة وأما في الاحوال الاستثنائية التي لا تسقط فيها الدعوى العمومية قبل

« م — ٤ — ٥ » (التعليقات الجديدة) « قواعد عمومية »

سقوط العقوبة فانه مما لا ريب فيه ان الجاني لا يستحق أن يعفى من المحاكمة في مصر لانه تمكن من الفرار من تنفيذ العقوبة عليه في بلدة أجنبية وقد حذف أيضاً ما يتعلق بالعفو لان الجريمة قد يكون لها اعتبار في نظر الحكومة الاجنبية غير اعتبارها في نظر الحكومة المصرية لتوجه تستلزم أن لا تكون هذه مرتبطة بالعفو الذي تمنحه الاخرى

« المادة — ٥ » يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ومع هذا اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره

توافق المادتين ١٩ من القانون المختلط و ٤ من القانون الفرنسارى والمادة ١٩ من القانون القديم مع تعديل طفيف في عبارتها

الاحكام

أحكام محكمة النقض والابرار ١ — ان البحث في وجوب تطبيق أخف القانون لا يكون الا في حالة ما اذا كان العقاب المراد توقيعه يسمح به القانون الأشد دون القانون الاخف لافي حالة ما اذا سمح به كل منهما (محكمة النقض والابرار حكم ٣ يونيه سنة ١٩٠٥ بمجلة الاستقلال سنة رابعة صفحة ٤٠٨)

٢ — نصت المادة — ٥ — من قانون العقوبات على انه يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها (الا في حالة ظهور قانون أصلح للمتهم) ولكن هذا النص خاص بتوقيع العقوبات فلا يمتدى الى مسائل الاجرائات (محكمة النقض والابرار حكم ١١ مارس سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة « سنة ١٩١١ » صفحة ١٧٥)

المادة ١٩ قديمة — يكون العقاب على الجنائيات والجنح والمخالفات على حسب القانون المعمول به وقت ارتكابها انما اذا صدر قانون بد ارتكاب الجنابة أو الجنحة أو المخالفة يقضى بتخفيف العقوبة أو عدها يقبض دون غيره اذا كان صدوره قبل الحكم النهائي

« م — ٥ » (على قانون العقوبات الاهلى) « قواعد عمومية »

٣ — يتعين اختصاص المحكمة بنظر دعوى مرفوعة امامها بالقانون المعمول به وقت رفع هذه الدعوى وليس بالقانون المعمول به وقت ارتكاب الجريمة وعلى ذلك فدعاوى الجنيح التى تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر وترفع عنها الدعوى عند العمل بقانون نمرة ٢٧ سنة ١٩١٠ تكون من اختصاص محاكم الجنايات لا محاكم الجنيح ولو ارتكبت هذه الجرائم قبل العمل بالقانون المذكور وذلك لانه من المقرر بوجه الاجماع ان القوانين الخاصة بالمرافعات وبالاختصاص تسرى على الحوادث السابقة لها (محكمة القضا والاىرام . حكم اول ابريل سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية سنة ثانية عشرة صفحة ١٧٥)

٤ — اذا ارتكب شخص تزويراً معاقباً عليه بالمادة ١٩٣ ع قديمة ولم يحكم عليه أحكام محكمة الاستئناف نهائياً الى صدور القانون الجديد وجب تطبيق القانون الجديد والحكم عليه بتمتضى المادة ١٨٣ ع جديدة لان عقوبتها اخف من العقوبة الواردة بالمادة القديمة (محكمة الاستئناف . حكم ١٠ ابريل سنة ٩٠٥ مجلة الاستقلال سنة رابعة صفحة ٤٢٩)

٥ — انه من جهة قواعد الاختصاص يجب التفصيل بين حالتين . احدها اذا كانت الدعوى لم ترفع امام المحكمة ثم صدر قانون جديد بتغيير الاختصاص . والحالة الثانية ان تكون الدعوى رفعت بالفعل امامها ثم صدر القانون الجديد بتغيير الاختصاص ونحويله لمحكمة اخرى : ففي الحالة الاولى تسري بدون شك قاعدة سر بيان القانون الجديد على الوقائع السابقة عليه لان الدعوى لم ترفع امام المحكمة ولم تقيد اختصاصها بها وعلى هذا يجب سر بيان القانون الجديد عليها ورفع الدعوى امام المحكمة الجديدة ولو أن الواقعة سابقة على ذلك القانون — واما في الحالة الثانية فن المقرر ان المحكمة بتحدد اختصاصها برفع الدعوى اليها فتى رفعت اليها وصدر قانون جديد بعد ذلك بتغيير الاختصاص ونحويله لمحكمة اخرى فلا يسري مفعوله على تلك الدعوى وواجب على المحكمة القديمة ان تستمر في نظرها حتى يفصل فيها لان الاختصاص تمين برفع الدعوى اليها . وهذه القاعدة لا يمكن المدول عنها الا اذا كان القانون الجديد صدر بانفاء المحكمة القديمة واستبدلها بغيرها لنظر الدعوى فتصبح المحاكم الجديدة بطبيعة

« م — ٥ — ٦ » (التعلقات الجديدة) « قواعد عمومية »

الحال هي المختصة

— وعلى ذلك اذا رفعت دعوى من دعاوى الجنع التي تقع بواسطة الصحف او غيرها من طرق النشر الى محكمة الجنع قبل وجوب العمل بالقانون الجديد فتكون محكمة الجنع هي المختصة بنظرها (محكمة مصر الابتدائية . استئناف جنح ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١٠ المجموعة الرسمية سنة ثانية عشرة « سنة ١٩١١ » صفحة ١٥)

٦ — أنهم تاجر يبيع الفحم بأزيد من الثمن المبين في التعريفة غير انه قبل صدور الحكم في الدعوى اصدر وزير الداخلية قراراً بحذف الفحم من التسعيرة فحكمت المحكمة ببراءة المتهم مرتكبة على الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات التي نصت على انه اذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره (محكمة الطارين المركزية . حكم ١٣ فبراير سنة ١٩١٥ المجموعة الرسمية سنة سادسة عشرة « سنة ١٩١٥ » صفحة ٨٦)

المادة — ٦ — لا يمس الحكم بالمقوبات المنصوص عليها في القانون ما يكون واجباً للخصوم من الرد والتعويض

توافق للمادتين ٢١ من القانون المخطئ و ١٠ من القانون الفرنسي والمادة ٢١ من القانون القديم

الأحكام

١ — نصت المادة — ٢٣٩ — جنابات على ان من يرفع طلبه الى المحكمة مدنية كانت او تجارية لا يجوز له أن يرفعه الى محكمة جنائية بصفة مدع بمحقوق مدنية ولما كان هذا النص عاماً وجب ان يكون له معنى اوسع مما لتظيره في القانون الفرنسي (محكمة النقض . حكم ٨ ابريل سنة ١٩١١ . المجموعة الرسمية سنة ثانية عشرة عدد ٩)

المادة ٥١ — تقديم — الحكم بالمقوبات المقررة في القانون لا يمنع من الحكم برد ما يجب رده للاختصاص وبالتعويضات المستحقة لهم

« م - ٦ - ٧ » (على قانون العقوبات الاهلى) « قواعد عمومية »

٢ - ان النصوص الواردة فى قانون تحقيق الجنايات التى تحول المحاكم الجنائية الحق فى الحكم بتعويضات مدنية يجب ان تفسر بما لا يخرج عن القاعدة القانونية المتبعة وهى أنه ليس للخصوم ان ينفروا اختصاص المحاكم بمحض اختيارهم . فلذلك لاتصير المحكمة الجنائية مختصة بنظر دعوى مدنية محضة بمجرد اتهام شخص بتهمة لاثمر للجناية فيها (محكمة النقض . حكم ١٤ فبراير سنة ٩١٤ المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ١١٥)

٣ - قول القانون « محكمة مدنية او تجارية » الواردة فى - ٢٣٩ - من قانون تحقيق الجنايات تشمل المحاكم الاهلية والمختلطة على السواء ومن ثم اذا رفع المبنى عليه الى المحكمة المختلطة دعوى مدنية بالتعويض عن جريمة ارتكبت لا يستطيع الادعاء بحق مدنى امام المحاكم الاهلية التى ستظر فى هذه الجريمة (محكمة النقض . حكم ٢٠ مارس سنة ٩١٥ المجموعة الرسمية سنة سادسة عشرة صفحة ١٥٧)

٤ - يختص القاضي الجزئى طبقاً للمادة - ٢٦ / ٤ مرافعات بنظر الدعاوى أحكام محكمة الاستئناف

المضمنة طلب تعويض الضرر الناشئ عن ارتكاب جنحة مهما بلغت قيمة التعويض المذكور وذلك سواء كان طلب التعويض بدعوى مدنية مستقلة او قدمه المدعى المدنى أثناء نظر الدعوى الجنائية وتكون المحاكم الابتدائية غير مختصة بنظر تلك الدعاوى (محكمة الاستئناف . حكم ٢٨ ديسمبر سنة ٩١٠ المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة عدد ٥٢)

٥ - اذا عرض المتهم على المدعى المدنى فى دعوى جنائية مبلغ التعويض الذى طلبه ومصاريف الدعوى المدنية اصبح المدعى المدنى ولا صفة له تسمح بدخوله خصماً فى الدعوى ولا يكون الحال كذلك اذا عرض عليه مبلغ التعويض فقط (محكمة المنصورة الجزئية . حكم ٨ فبراير سنة ١٩١٠ - المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة صفحة ٣٤٨)

المادة - ٧ * لاتخل أحكام هذا القانون فى أى حال من الاحوال

بالحقوق الشخصية المقررة فى الشريعة الغراء

نوافذ المادة الاولى من القانون القديم

المادة ١ قديمة . من خصائص الحكومة أن تعاقب على الجرائم التى تقع على أفراد الناس

تعليقات التحقائية

انظر المادة الاولى من القانون القديم -- وان العمل بهذا القانون منذ أكثر من عشرين عاماً دون أن ينشأ عن ذلك خلاف مع الشريعة مما يحمل على الظن بأن لاجرة لوجود مثل هذه المادة

الأحكام

أحكام محكمة النقض والابرار ١ — أما وضعت المادة ١٠١ من قانون العقوبات لاجل الحقوق الخاصة بالاحوال الشخصية فلا يصح أن يرتكن عليها في أمر خاص بالتحقيق الجنائي ويقال ان شهادة الشاهد الواحد لا تكفي لاثبات الواقعة طبقاً لقوله تعالى « واستشهدوا شهيدين من رجالكم » لان قانون العقوبات المصري يقبل شهادة الشاهد الواحد في اثبات الجرائم (محكمة النقض والابرار . حكم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٣ بمجلة الشرائع سنة أولى صفحة ١٧٩)

المادة ٨ — تراعى أحكام الكتاب الاول من هذا القانون في الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية الا اذا وجد فيها نص يخالف ذلك

تعليقات التحقائية

المادة ٨ — انظر المادة ١٠٠ من القانون البلجيكي التي عابرتها :
« تسرى أحكام الباب الاول من هذا القانون على الجرائم المنصوص عليها في القوانين واللوائح الخصوصية ما لم ينص فيها على عدم سريتها وذلك فيما عدا ... الخ »
وانظر أيضاً المادة ١٠ من القانون الطلاني في هذا المعنى

بسبب ما يقرب عليها من تكدير الراحة السومية وكذلك على الجرائم التي تحصل ضد الحكومة مباشرة وبناء على ذلك قد تبين في هذا القانون درجات القوة التي لأولياء الامر شرطا تقريرها وهذا بدون اخلال في أي حال من الاحوال بالحقوق المقررة لكل شخص بتقضى الشريعة الفراء

الباب الثانى

﴿ أنواع الجرائم ﴾

تعليقات التحقائىة

يبحث فى هذا الباب الذى هو عبارة عن المادة الثانية وما يبعدها الى المادة الخامسة من القانون القديم مع بعض تغيير فيها عن تقسيم الجرائم الى جنائيات وجنح ومخالفات ويظهر أنه فى عهد وضع القانون الفرنساوى كان من المقرر أن أقسام الجرائم الثلاثة هذه تختلف فى أنواعها كاختلاف العقوبات المقررة لها فى القانون فى الاحوال العادية الا أنه يظهر اليوم أنه قد عدل عن هذا الرأى نهائياً فالقانون الطليانى مثلاً لا يميز بين الجنائيات والجنح ولكن لايزال هذا التقسيم اثلاثى مفيداً فى مصر لتوقف تعيين المحكمة المختصة عليه ولاسباب أخرى تتعلق بالاحرآآت وقد كان الاولى اذن أن يكون محل هذا التقسيم فى قانون تحقيق الجنائيات لولا الاعتباد على وضعه فى قانون العقوبات

﴿ المادة - ٩ ﴾ الجرائم ثلاثة أنواع :

الاول - الجنائيات

الثانى - الجنح

الثالث - المخالفات

تقابل المادة الثانية من القانون القديم مع تعديل خفيف فى عبارتها

المادة ٢ قديمة — الاقوال التى تستوجب العقوبة بمقتضى القانون ثلاثة أنواع:

أولاً - الجنائيات

ثانياً - الجنح

ثالثاً - المخالفات

الاحكام

أحكام محكمة الاستئناف العليا ١ — الجريمة تكون جنابة أو جنحة أو مخالفة بحسب العقوبة المقررة قانوناً لكل من هذه الجرائم الثلاث (محكمة الاستئناف . حكم ١٢ يونيه سنة ٩٠٤ المجموعة الرسمية سنة سادسة « سنة ١٩٠٥ » صفحة ٣٥)

أحكام الحاكم الكلية ٢ — تعتبر الجريمة جنابة أو جنحة أو مخالفة بحسب العقوبة الموضوع لها وبما أن العقوبة المنصوص عليها في لأئحة الجنابات الصادر بها أمر عال في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ تزيد على مائة قرش فالجرائم الواقعة تحت أحكامها تعتبر جنحاً بقطع النظر عن كلمة « مخالفة » الواردة بالنص العربي للمادة « ٨ » من الامر العالي المذكور فان الغرض منها الجريمة على وجه العموم (محكمة اسكندرية الابتدائية . استئناف جنح حكم ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٨ المجموعة الرسمية سنة عاشرة « سنة ١٩٠٩ » صفحة ١٨٥)

« المادة — ١٠ » الجنابات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

الاعدام

الاشغال الشاقة المؤبدة

الاشغال الشاقة المؤقتة

السجن

تقابل المواد ٢ مخطوط و ١ و ٧ من القانون الفرنسي و ٣ من القانون القديم

تعليقات المحققات

هذه المادة هي للمادة الثالثة من القانون القديم — إلا أن السجن المؤبد والنفي المؤبد

المادة ٣ قديمة — الجنابات هي الافعال التي يعاقب عليها القانون بإحدى العقوبات الآتية وهي :
القتل — الاشغال الشاقة مؤبداً — الاشغال الشاقة مؤقتة — السجن المؤبد — — السجن المؤقت — النفي المؤبد — الحرمان المؤبد من الحصول على كل رتبة ومن التوظيف بأي وظيفة
ميرية — الحرمان من الحقوق الوطنية

أنواع الجرائم « (على قانون العقوبات الاهلى) « م — ١٠ »

قد حذفها وكذلك لم يذكر فيها الحرمان المؤبد والحرمان من الحقوق الوطنية لاعتبار
انهما من العقوبات التابعة للعقوبات الجنائية

وقد حذفت عقوبة النفي المؤبد لاسباب ثلاثة

اولها — ان هذه العقوبة لم يكن ينص عنها الا في ثلاث مواد من القانون القديم
وهي المواد ٧٧ و ٨٠ و ٨٢

ثانيها — ان زيادة التسهيلات في طرق المواصلات مما اضعف كثيراً مفعول
هذه العقوبة

ثالثها — ان القانون القديم لم يكن مدونا فيه أية عقوبة على من يعود من منفاه
بدون إذن من الحكومة

والسجن المؤبد قد حذف تباعاً لحذف عقوبة النفي المؤبد لان القانون ما كان
ينص بهذه العقوبة الا على من كان يرتكب جناية أخرى بعد الحكم عليه بالني المؤبد
(المادة ١٥)

وقد حذفت عقوبة الحرمان من الحقوق الوطنية من هذه المادة لتذكر في باب
العقوبات التبعية لانه ما كان في القانون القديم نص يقرها بصفة عقوبة أصلية
وقد استلزم حذف عقوبة « الحرمان المؤبد الخ . . » من العقوبات الاصلية بحثاً
دقيقاً فان هذه العقوبة لم تكن مقررة بصفة عقوبة أصلية الا في ثلاث مواد فقط وهي
المواد ١٠١ و ١٠٢ و ١٢١ من قانون العقوبات القديم

وكانت عقوبات قرب منها كثيراً منصوصاً عنها في المادة ١١٢ التي ما كان منصوصاً
فيها الا عن (الحرمان من الوظائف القضائية) والمادة ١١٨ (التي كانت مقتصرة على
النس عن الحرمان من تقلد الوظائف الاميرية ولم تكن ناصة عن الرتب بشيء) فاذا
كانت أثبتت هذه العقوبة بصفة عقوبة أصلية لكان وجب النظر والفصل فيها اذا كانت
الجرائم المنصوص عنها في المادتين ١١٢ و ١١٨ يحجب اعتبارها جنائيات ام لا وبما أن العقوبة
التي كانت واردة فيها لا تدخل في تعريف « الحرمان المؤبد من حق التقلد بأية رتبة

« م — ١٠ » (التعليقات الجديدة) « الباب الثاني »

أو القيام بأية وظيفة أميرية » فالظاهر أن الجواب يجب أن يكون سلباً وفضلاً عن هذا فإن كل ما ورد في القانون القديم متعلقاً بهذه المسألة مشوب بالابهام - راجع المسواد ٩٢ و ٩٧ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١١٧ التي كان منصوصاً فيها عن هذه العقوبة ولو أن عقوبة السجن التي كانت منصوصاً عنها في هذه المواد كانت تستلزم حتماً عقوبة (الحرمان من حق التقاعد . . . الخ)

ولعل الفرض الاصلى من هذه العقوبة كان هو منع من كانوا يفصلون من خدمة الحكومة لارتكابهم جرائم مهمة من الرجوع الى خدمتها وكان هذا الفرض داخلاً في حكم المادة ٤٧ القديمة التي كانت تقضى بان من يحكم عليه بال عزل لا يمكن توظيفه بأى وظيفة أميرية في أثناء هذه العقوبة وهي من سنة الى خمس ومن ثم فقد يتساءل الانسان عما اذا كانت عقوبة العزل ليست كافية في حال ما اذا حكم بالحبس لا بالسجن ويمكن الاجابة على هذا الاعتراض بان الجرائم التي كان منصوصاً عنها في المواد ١٠١ و ١٠٢ و ١٢١ هي من الجسامة بمكان ينبغي معه ان يحرم فاعلها الى الابد من الاهلية للوظائف الاميرية الا أنه من جهة اخرى يلاحظ أنه ليس ثمة ما يحتم على الحكومة ارجاع من ارتكبها الى خدمتها

وليلاحظ أن مجموع القانون بالحالة التي كان عليها كان يؤدي الى نتائج غريبة في بابها ولا مسوغ لها فالف الجريمة التي تستلزم عقوبة السجن تبلغ من الجسامة ما يكفي لان تستلزم نهياً لهذه العقوبة عقوبة الحرمان المؤبد ولكن اذا تأثرت المحكمة مثلاً بمراعاة ان الجاني كان يحرم من وسائل التيش فرأت الرأفة به ولم تحكم عليه الا بالحبس فان عقوبة (الحرمان الخ . . .) كانت تمنحى كلية في هذه الحالة وما كان يستعاض عنها ولا بالعزل من الوظيفة (انظر المادة ٢٧ الجديدة) واذن لا ضرر في ان يستعاض في المواد السابقة عن (الحرمان المؤبد الخ . . .) بـ (العزل من الخدمة) ومن ثم كانت المسألة الجوهرية تختصر في معرفة ما اذا كان هنالك ضرر في ابقاء (الحرمان المؤبد الخ . . .) بصفة عقوبة اصلية وهنا يجب أن نلاحظ . . . اولاً ان

أنواع الجرائم (على قانون العقوبات الاهل) « م — ١١ »

الحكم بهذه العقوبة التي كانت عقوبة جنائية كانت تكون تأنيباً صعباً جداً في مسألة (الزنا) وثانياً أن إبقاء هذه العقوبة كان يستلزم وجود احكام خاصة بها في الاحكام المتعلقة بـ (احوال الرأفة) و (الشروع) وبما تقدم يرى ان الاولى اعتبار (الحرمان المؤبد) عقوبة تبيعية وأن يستعاض عنها بعقوبة الزنا في المواد التي قررتها الى يومنا هذا بصفة عقوبة اصلية (انظر ايضاً للملاحظات الآتية فيما يخص المادة ٢٦)

المادة — ١١ : الجنح هي الجرائم المماثلة لعقوبات الآتية :

الحبس الذي يزيد أقصى مدته عن أسبوع

الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها عن جنية مصري

تقابل المادتين ١ و ٩ من القانون ١٠٠ والمادة — ٤ — من القانون القديم

تعليقات التحقائية

راجع المادة الرابعة من القانون القديم

وقد حذفت عقوبة النفي المؤقت للأسباب التي ذكرت تأييداً لحذف عقوبة النفي

المؤبد عند الكلام على المادة العاشرة

وكانت عقوبة النفي المؤقت منصوصاً عليها في القانون القديم في المواد ١٠٥ و ١١٢

و ١٢١ و ١٢٢ و ١٥٥ و كفوبة اختيارية يجوز الحكم بها أو بشيرها في المواد ١٠٥

و ١٠٦ و ١١٦ من هذا القانون

و (الزنا من الوظيفة) قد أدرج أيضاً في العقوبات التبيعية (انظر المادة ٢٦)

لانه قترن دائماً بحبس يزيد عن الاسبوع والجرائم التي جعل العزل عقاباً عليها لا تزال

المادة ٤ قديمة — الجح هي الافعال التي ياقب عليها القانون بالعقوبات الآتية وهي :

الحبس — من أسبوع — النفي المؤقت — الزنا من الخدمة البلية — الغرامة بأكثر من

مائة قرش ديواني

في عداد الجنج ولو أنه لم يدرج في العقوبات التي يحكم بها في مواد الجنج
وقد جاء في القانون القديم عن الحبس والغرامة ، انصه :

الحبس أكثر من أسبوع

الغرامة بأكثر من مائة قرش ديواني

وقد استعوض عن ذلك في المادة الجديدة بالنص الآتي :

(الحبس الذي يزيد أقصى مدته عن أسبوع)

(الغرامة التي يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصري)

والغرض من هذا التعديل وتبنيته هو أن يسمح للمقن بوضع حد أدنى لعقوبة
الحبس يقل عن أسبوع وحد أدنى لعقوبة الغرامة يقل عن مائة قرش وقرش مصري
وكنا حذف كل حد أدنى

والطريقة التي أتيت الي اليوم والتي كان يجب بمقتضاها تبين الحد الأدنى
والأقصى لكل عقوبة في مواد الجنج مأخوذة عن المبادئ التي كانت في قانون العقوبات
الفرنساوي لسنة ١٨١٠

وبمقتضى هذا القانون كانت كل جريمة جنة يعاقب عليها بالحبس أو الغرامة وكان
لهذه العقوبة حدان معينان ولم يكن جائزاً للقاضي أن يحكم بعقوبة أقل من الحد الأدنى
إلا في حالة استثنائية معينة هي اذا كان الضرر الحاصل من الجريمة لا يزيد قيمته عن ٢٥
فرنكا وكانت هناك ظروف تدعو الى الرأفة بالمتهم ولكن هذه الطريقة قد عدلت في
سنة ١٨٣٣ نظراً لما روي من أنها كانت مقيدة لحرية القاضي فوق ما يلزم فسوغ له
أن يقرر بوجود الظروف المستوجبة للرأفة كلما رأت له موافقة ذلك

وكان القانون المصري قد جرى على هذه الطريقة والتعريف الوارد في القانون
صحيح من حيث المبدأ على الأقل بالنسبة لقانون سنة ١٨١٠ إلا أن العقوبة الحقيقية
للجنة هي كل عقوبة حبس أو غرامة أقل من الحد الأقصى المقرر في القانون لهذه
الجنة وذلك بالنظر لما للقاضي من الحرية المطلقة ومن ثم تكون مسألة إبقاء الحد الأدنى

أنواع الجرائم « (على قانون العقوبات الاهلى) « م - ١١ »

على العموم أو في بعض الاحوال الاستثنائية في القسم التفصيلي من قانون العقوبات هي مسألة سهيل للقاضي فقد يتساءل الانسان هل يكون ممن المفيد للقاضي أن يوجد في القانون حد أدنى لا يمكنه الزول عنه الا اذا وجدت ظروف استثنائية محضة فاذا جرينا على القاعدة القديمة والتي بمقتضاها كانت العقوبة في أغلب الاحوال عقوبة الحبس دون ذكر عقوبة اختيارية معها كما هو وارد في القانون فان الجواب يجب بلا شك أن يكون سلباً لانه من ٦٢٧٥٩ شخصاً محكوماً عليهم في جنح في سنة ١٩٠٢ حكم على ٣١٣٢٤ منهم بالفراسة فقط وهذه الاسباب بينها كانت تفتقر تقرير الفرامة المقررة في مواد الجنح بجدها الأدنى القديم وهو مائة قرش وقرش مصرى كعقوبة اختيارية يمكن الحكم بها أو بالحبس وفضلاً عن ذلك فان الفلاح من الطبقة المادية لا يمكنه أن يدفعها فما يترتب على حذف الحدود الدنيا من كل العقوبات هو أن يكون للقاضي قس التصرف الذي له الى الآن ومحو لزوم ذكره المادة المتعلقة بالرأفة في حكمه الا أنه يجب أن يلاحظ أنه في حالة ما اذا كانت العقوبة المقررة هي الحبس فقط لا يجوز للقاضي أن يحكم بالفرامة وقد يقال بأن حذف الحد الأدنى للعقوبات ربما يذهب بالقضاء الى الحكم بعقوبات أخف من التي يحكمون بها الآن والجواب عن ذلك أن القضاء في الحقيقة وعلى الاخص منهم قضاء المحاكم الجزئية لم يكن ينصرف فكرهم في الحقيقة عند ما كانوا يحكمون بعقوبة الا الى الحد الأقصى الذي ما كان يمكن أن يتجاوزوه لهم بأن الحد الأدنى لم يكن الا أمراً شكلياً لانه كان يزول بوجود ظروف الرأفة التي ما كان يجب عليهم بيان أسبابها ولذا فان ذكر المادة ٣٥٢ قد صار أمراً كتابياً لانه نتيجة بحث خصوصي في ظروف الدعوى

وقد كان يجوز بدلاً من حذف الحد الأدنى أن تقرر حدود أقل من التي كانت موضوعة حتى لا يلجئ القاضي الى الابتعاد عنها الا استثناء ويلزم بأن يبين الظروف الاستثنائية التي اضطرته للرأفة بلتهم لكن وضع هذا الحد وان كان سهلاً نوعاً بالنسبة للجنح التي يجوز أن تستلزم الحبس لمدة ثلاث سنوات لأنها تكون في الغالب جسيمة الا أنه كان يصعب وضعه بالنسبة للجنح التي أقصى العقوبة المقررة لها قتل عن حبس ثلاث

« الباب الثاني (التعليقات الجديدة) » ١٢ — ١١ — ١٢

سنوات كالأواع السرقات المينة مثلا في المادة ٢٧٥ الجديدة اذ يجوز أن تكون بدرجة من الاهمية يكون معها الحد الأقصى الجديد وهو سنتان غير كثير ومن جهة أخرى يجوز أن تكون قيمة الاشياء المسروقة قليلة جداً بحيث لا يكون وجه لوضع حد أدنى لتلك الجرائم وقد تكاد المرأة الزانية تكون غير مستحقة لأية عقوبة وكذا شريكها اذا كان في سلوك زوجها ما يهيء لها عذراً وقد تفاوت أيضاً تفاوتاً عظيماً شدة الجنيح التي تقع بواسطة المطبوعات أو الفس في المأكولات أو الجنيح التي تكون مبنية على الإهمال وعدم التبصر ومن جهة أخرى لا يخلو تعيين حد أدنى للعقوبات من بعض المضار فان وضع حد أدنى قليل جداً قد يحمل القاضي على الظن بأن الجريمة أقل شدة مما لو كان جعلها حد أقصى فقط كما أنه لو جعل الحد الأدنى للجريمة مرتفعاً جداً فقد يحمل ذلك القاضي على التساهل في قبول الظروف المستوجبة للرافة وتحويل الحد الأدنى بهذه الصفة الى حد أقصى وكثير من التعديلات التي أدخلت في القانون خاصة بمحذف الحد الأدنى للعقوبات

المنشورات

منشورات لجنة ينتج من كون الأبعاد غير معدود في عداد العقوبات التي قررها قانون العقوبات المراتبة القضائية الجديد انه ربما يتساءل هل يصح الآن الحكم بهذه العقوبة فلذلك يحسن ان يقتصر القاضي على الحكم بالحبس كلما عمل بالمادة الثانية فقرة رابعة من الامر العالي الخاص بالتشدد (قرار عمومي نمرة ٦ — صادر بتاريخ ٢١ مارس سنة ١٩٠٥)

﴿ المادة — ١٢ ﴾ المخالفات هي الجرائم المعاقب عليها بالعقوبات الآتية :

الجلس الذي لا يزيد أقصى مدته عن أسبوع

الغرامة التي لا يزيد أقصى مقدارها عن جنيه مصري

توافق المواد ٤ مخطوطة ١ و ٦٤ من القانون الفرنسي و ٥ من القانون القديم

المادة — ٥ — مقدمة — المخالفات هي الافعال التي يعاقب عليها القانون بالحبس مدة اسبوع أو بغرامة مائة قرش ديواني فأقل

المنشورات

لاحظت اللجنة ان بعض المحاكم عند ما تعمل بالنصوص الخاصة بالعقوبات المقررة في بعض لوائح خصوصية التي تبارتها (كل من خالف . . . يعاقب بالعقوبات المقررة للمخالفات) تعتبر أن هذه النصوص لا تقرر عقوبة . وأن الجرائم التي تقع مخالفة لها يجب المعاقبة عليها بغرامة لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشاً مصرياً كنص المادة - ٣٤٨ - عقوبات . ومن حيث ان عبارة (يعاقب بالعقوبات المقررة للمخالفات) لا يبقى معها شك ما في قصد الشارع فقد أراد بهذه العبارة مجرد الاحالة على المادة - ١٢ - من قانون العقوبات وادخاله في اللائحة العقوبات المنصوص عليها في المادة المذكورة أعنى الحبس الذي لا يزيد مدته عن اسبوع والغرامة التي لا يتجاوز مقدارها جنباً مصرياً (مذكورة عمومية مرة ١ رقم ٦ فبراير سنة ١٩٠٧)

الباب الثالث

« العقوبات »

تعليقات الختامية

وقد حاول واضع القانون القديم فصل العقوبات المقررة للجنايات والجنح والمخالفات بعضها عن بعض والكلام على كل نوع منها على حدة الا أنه في الحقيقة لا يمكن إيجاد فاصل مطلق بين عقوبات هذه الانواع المختلفة فالغرامة مثلاً الواردة في القانون القديم في الباب الذي عنوانه « العقوبات الجائز توقيعها في احوال الجنح والمخالفات » يمكن أن يحكم بها في بعض الجنايات وهكذا الحال في الحبس في بعض الاحوال عند ما توجد

« م — ١٢ — ١٣ » (التعليقات الجديدة) « الباب الثالث »

أحوال تستدعي الرأفة وإن من العقوبات التبعية ما يشترك بين الجنايات والجنيح كالوضع تحت مراقبة البوليس وما يشترك بين الجنايات والجنيح والخالفات كمصادرة الاشياء لجانب الحكومة ومع هذا فلا فائدة من طرق هذا السبيل فاللازم انما هو تعريف نوع العقوبات على اختلافها

وعلى هذا قال الباب الذي عنوانه « العقوبات » في القانون الجديد لا يقصد به جمع العقوبات على حسب الصفة التي تكلف القانون الحالي اعطائها للجرائم التي يمكن أن يحكم بتلك العقوبات من أجلها

وقد قسم هذا الباب الى ثلاثة اقسام منونة كالآتي :

في العقوبات الاصلية

في العقوبات التبعية

في تعدد العقوبات

القسم الاول

« العقوبات الاصلية »

« المادة — ١٣ » كل محكوم عليه بالاعدام يشق

توافق للمادة — ٢٥ — من القانون القديم

تعليقات المحفائية

هذه المادة هي المادة ٢٥ من القانون القديم

يتلو المادة ٢٥ في القانون القديم عدة مواد من (٢٦ — ٣١) تبحث في تنفيذ عقوبة الاعدام وفيما للجناب الحديوي من حق تبديل هذه العقوبة والاولى أن تكون الاحكام المتعلقة بهذا الحق في الباب الذي عنوانه « في حق العفو » ولنا فان المادة ٢٧

المادة — ٢٥ — قديمة — كل محكوم عليه بالقتل يشق

المقوبات الاصلية » (على قانون العقوبات الاهلى) « م — ١٤ »

قد جمعت ضمن ذلك الباب والاولى كذلك أن تكون المسائل المتعلقة بتنفيذ الاحكام
القاضية بعقوبة الاعدام واردة مع المسائل المتعلقة بالاجراءات ولذلك جمعت في الكتاب
المخصص بالتنفيذ الذى اضيف على قانون تحقيق الجنايات

المادة — ١٤ * عقوبة الاشغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه
مقيداً بالحديد في أشق الاشغال التى تعينها الحكومة مدة حياته ان كانت
العقوبة مؤبدة أو المدة المحكوم بها ان كانت مؤقتة

ولا يجوز أن تنقص مدة العقوبة بالاشغال الشاقة المؤقتة عن ثلاث سنين
ولا أن تزيد عن خمس عشرة سنة الا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً
تقابل المواد ٣٢ و ٣٣ مخطوطة ١٥٠ من القانون الفرنساوى والمادة ٢٣ من القانون القديم

تعليقات الحفائية

المادة ١٤ — هي المادة ٣٣ من القانون القديم مع تعديل خفيف في عبارتها
وقد تقرر في الامر العالى الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ أن أنواع العمل الذى
يستخدم فيه المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس مع التشغيل تعين بقرار
يصدر من ناظر الداخلية باتماده مع ناظر الحفائية وقد تمجد في هذا الامر العالى عدد
الساكنات التى يجوز تكليف كل فريق من المحكوم عليهم بالشغل أتمامها ولقد يحسن من
بعض الوجوه أن يكون تعيين أنواع العمل بأمر عال لا بقرار وزارى الا أنه من جهة
أخرى قد استدلت بالتجارب مصالح السجون في مصر وغيرها من البلاد وعلى الاخص
في انكلترا وفرنسا على أن هذه الطريقة فيها تهديد يصعب معه التعديل وان اشتراك
ناظر الحفائية في عمل القرار الوزارى مما يعطى للمحكوم عليهم كفالة لم تكن لديهم من قبل

المادة ٣٣ قديمة — العقوبة بالاشغال الشاقة هي تشغيل المحكوم عليه مقيداً بالحديد فيرجليه
في أشق الاشغال في المجلات للدين من الحكومة لذلك مدة حياته ان كانت تلك العقوبة مؤبدة
ومن ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة ان كانت مؤقتة

« م — ١٥ — ١٦ » (التعليقات الجديدة) « الباب الثالث »

﴿ المادة - ١٥ ﴾ يقضى من يحكم عليه بعقوبة الاشغال الشاقة من الرجال الذين جاوزوا الستين من عمرهم ومن النساء مطلقاً مدة عقوبته في أحد السجون العمومية بدون قيد بالحديد

تقابل المادتين ٣٤ مخطوط و ١٦ من القانون الفرنسي . والمادة - ٣٤ - من القانون القديم
﴿ المادة - ١٦ ﴾ عقوبة السجن هي وضع المحكوم عليه غير مقيد بالحديد في أحد السجون العمومية وتشغيله داخل السجن أو خارجه في الاعمال التي تعينها الحكومة المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقص تلك المدة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد عن خمس عشرة سنة الا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً

تقابل المادتين ٣٥ مخطوط و ٢٠ من القانون الفرنسي . والمادة - ٣٥ - من القانون القديم

تعليقات كحائية

المادة ١٦ - هي عين المادة ٣٥ من القانون القديم من حيث الموضوع والمادة ٣٦ من القانون القديم لم تقرر لان الاولى بها أن تضمن في أمر عال خاص بالسجون ويتعين أن نلاحظ هنا أن هذه المادة كانت مأخوذة من القانون الفرنسي الذي وردت فيه متعلقة بالسجن حسب تعريفه في ذلك القانون وأما عقوبة الـ (réclusion)

المادة ٣٤ - قديمة - كل من جاوز الستين سنة من العمر من الرجال المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة لا يقيد بالحديد وانما يستوفى مدة عقوبته في أحد المحلات المعدة للسجن وكذا النساء أيا كان سنهن

المادة ٣٥ - قديمة - العقوبة بالسجن هي وضع المحكوم عليه في أحد أماكن الحبس وتشغيله في الاعمال التي تعينها الجهة المختصة بذلك مدة حياته ان كانت العقوبة مؤبدة ومن ثلاث سنين الى خمس عشرة سنة ان كانت العقوبة مؤقتة

يجوز تشغيل المسجونين المحسن السيرة في أعمال خراج السجن اللذين به انتهاء مدة عقوبتهم (ديكريو ٢٨ المقتدة سنة ١٣١٠ - ١٢ يونيو سنة ١٨٩٣)

المقوبات الاصلية » (على قانون العقوبات الاهلى) « م - ١٧ »

التي تقابل في القانون المصرى عقوبة السجن فلم يرد متعلقا بها نص في القانون الفرنسي
يشابه نص هذه المادة

المادة - ١٧ * يجوز في مواد الجنايات اذا اقتضت أحوال
الجريمة المقامة من أجلها الدعوى العمومية رأفة القضاة بتبديل العقوبة على
الوجه الآتى :

عقوبة الاعدام بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة
عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن
عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة بعقوبة السجن أو بعقوبة الحبس التى
لا يجوز أن تنقص عن سنتين

عقوبة السجن بعقوبة الحبس التى لا يجوز أن تنقص عن ستة أشهر

تقابل للمادة - ٣٥٢ - من القانون القديم

تعليقات التحقائية

هذه المادة تتضمن مابقى من المادة ٣٥٢ المختصة بأحوال الرأفة في القانون القديم
وبعد حذف الحد الأدنى للعقوبات المقررة في مواد الجنب والحقاقات لا يمكن استعمال أحوال
الرأفة في هذين النوعين من الجرائم وحيث قد اختصر في الاحكام المختصة بتلك
الاحوال الى هذا الحد فكانت هناك حاجة لتخصيص باب لها على حدته
وقد ترددت المحاكم في أحكامها فى مسألة جواز تطبيق أحوال الرأفة على الغرامات

المادة ٣٥٢ قديمة - اذا ظهر من أحوال القضية الواقعة فيها الحاكمة ما يوجب حصول رأفة
القضاة بالحكم عليهم بالعقوبة يصير تعديلها على الوجه الآتى
اذا لم يكن القابل يستوجب العقوبة بالنقل يحكم بعقوبة الاشغال الشاقة مؤبدا ويجوز الحكم بالاشغال
الشاقة مؤقتا

« م — ١٧ » (التعليقات الجديدة) « الباب ثالث »

النسبية والعقوبات التبعية فبعضها حكم بمجاوز تعديل تلك العقوبات والقرارات أو حذفها عند الرأفة ولكن للبدا الذي استقرت عليه المحاكم في أحكامها يخالف ذلك والنص الجديد رافع لكل خلاف في هذه المسألة اذ قد نص فيه على أن أحوال الرأفة لا تنطبق الا فيما يختص بعقوبة الاعدام وعقوبة الاشغال الشاقة بنوعها المؤقتة والمؤبدة وعقوبة السجن وفي هذا النص ما يمنع التوسع في تطبيقها بطريق القياس والمشابهة

الأحكام

أحكام محكمة ١ — الظروف المخففة المنصوص عليها في المادة ١٧ — عقوبات قاصرة على النقض والابرام العقوبات الجنائية القيدة للحرية المذكورة فيها فلا تشمل العقوبات المالية ولذا وجب في جناية الاختلاس المنصوص عنها في المادة ٩٧ عقوبات الحكم بالترامة المساوية للمبلغ المختلس رغما عن تطبيق المادة ١٧ عقوبات (محكمة النقض والابرام. حكم ١٧ ابريل سنة ١٩٠٩ المجموعة الرسمية سنة عاشرة « سنة ١٩٠٩ » صفحة ١٧٠)

واذا كان الفعل يستوجب عقوبة الاشغال الشاقة مؤبدا تكون العقوبة بالاشغال الشاقة مؤقتاً ويجوز الحكم بالسجن المؤقت
واذا كان الفعل يستوجب عقوبة الاشغال الشاقة مؤقتاً أو السجن المؤبد تكون العقوبة بالسجن المؤقت ويجوز الحكم بالحبس التأديبي الذي لا يجوز أن تكون مدته أقل من سنتين
واذا كان الفعل يستوجب عقوبة النفي للمؤبد تكون العقوبة بالنفي المؤقت أو بالحبس التأديبي الذي لا يجوز أن تكون مدته أقل من سنة
واذا كان الفعل يستوجب عقوبة النفي المؤقت أو السجن المؤقت أو الحرمان المؤبد من جميع الرتب والوظائف تكون العقوبة بالحبس التأديبي الذي لا يجوز أن تكون مدته أقل من ستة أشهر
واذا كان الفعل من المجمع المصنعة للتأديب لا يحكم بأزيد من الحد الأدنى المقرر لتلك العقوبة بالقانون ويجوز أيضا الحكم بعقوبة أقل من الحد المذكور وهو الحبس أو مجرد الترامة بدون أن تكون العقوبة مع ذلك أقل من العقوبات المقررة للمظالمات
وفي مواد المخالفات يجوز أن تكون العقوبة أزيد من الحد الأدنى المقرر فنونا لعقوبة المادة الحاصلة فيها المخالفة ويجوز تخفيفها لحدة غرامة تبلغ خمسة قروش ديواني

العقوبات الاصلية « (على قانون العقوبات الاهلى) » د ١٧-١٨ «

٢ — لا تنطبق المادة - ١٧ - عقوبات المتعلقة بالظروف المخففة على عقوبة الارسال الى الجهة المختصة للمجرمين المتادين على الاجرام المنصوص عليها في المادة الثانية من قانون نمرة ٥ لسنة ١٩٠٨ (محكمة النقض والابرار. حكم ٤ يونيه سنة ١٩١٠ المجموعة الرسمية سنة حاوية عشرة « سنة ١٩١٠ « صفحة ٣٥٨)

٣ — احكام المادة - ١٧ - من قانون العقوبات الخاصة بالظروف المخففة لا تسرى الا على العقوبات الاصلية . فيجب عند الحكم بالعقوبة لجرمة اختلاس اموال أميرية وهى المنصوص عليها في المادة - ٩٧ - من قانون العقوبات ان يحكم بغرامة مساوية للمبلغ المختلس طبقاً للمادة المذكورة ولو طبقت المادة ١٧ من قانون العقوبات وذلك لان هذه الغرامة ما هى الا عقوبة تبعية (محكمة النقض . حكم اول يوليو سنة ١٩١٦ المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ١٨٣)

﴿ للمادة - ١٨ ﴾ عقوبة الحبس هى وضع المحكوم عليه في احد السجون المركزية او العمومية المدة المحكوم بها عليه ولا يجوز ان تنقص هذه المدة عن اربع وعشرين ساعة ولا ان تزيد عن ثلاث سنين الا في الاحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً

(ق ١٢ في ٨ يونيه ١٩١٢) لكل محكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز الثلاثة شهور ان يطلب بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه تشغيلة خارج السجن طبقاً لما تقرر من القيود بالمواد من ٢٧١ الى ٢٧٣ من قانون تحقيق الجنايات الا اذا نص الحكم على حرمانه من هذا الخيار

تقابل المواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٠ من القانون الفرنسي . وللايتين ٤٤ و ٤٥ من القانون القديم :

المادة ٤٤ قديمة - العقوبة بالحبس هى وضع المحكوم عليه في أحد سجون الحكومة جميعاً للذة للقررة في الحكم وتشغيلة بمقتضى اللوائح في عمل ما داخل السجن أو خارجه عنه (ديكرتو ٢٨

✽ ايضاح لمشروع قانون بتعديل قانون العقوبات ✽

أن الغرض من مشروع القانون المروض على مجلس التفار للتصديق عليه هو ادخال تعديلات ثلاث على قانون العقوبات تتعلق أولا بتنفيذ عقوبة الحبس البسيط التي لا تزيد عن ثلاثة شهور ثانياً ادخال نص في القانون يعاقب بطريقة ذات تأثير من يساعدون المجرمين على الفرار من وجه القضاء ثالثاً المعاقبة على الربا الفاحش

١ - (عن تنفيذ عقوبة الحبس البسيط التي لا تزيد عن ثلاثة شهور)

ان الحبس لمدة قصيرة يكون غالباً في الجرائم القليلة الاهمية ويظن أن التنفيذ بتشغيل مرتكبي هذه الجرائم يكون أحسن تأثيراً في اصلاح شأنهم من تنفيذ عقوبة الحبس فعلا عليهم لما ينشأ عن الحبس في بلد كصر على الاخص من ضرر البطالة فضلا عن خطر الاختلاط بسبب عدم تعميم طريقة حبس الافراد من جهة وقلة السجون المركزية من جهة أخرى وهو ما يدعو لوضع المحكوم عليهم بهذه المدد القصيرة في السجون العمومية فيحتكون غالباً بالمحكوم عليهم بعقوبات شديدة

لذلك تعتقد الحكومة أن التشغيل خارج السجن قد يفيد والحالة هذه في تقويم حال هذه الفئة أكثر من الحبس وتترح أن يجعل للمحكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تزيد عن الثلاثة شهور الخيار بين التشغيل خارج السجن بالقيود المنصوص عليها في قانون تحقيق الجنابات وبين حبسه في سجن مركزي اذا فضل عدم الشغل خارجا وقد تم هذا التعديل بزيادة فقرة على المادة ١٨ من قانون العقوبات ولكن لا يحكم القاضي ببقوة لاكثر من ثلاثة شهور عند ما يرى ضرورة للحكم بالحبس قد أجاز له التعديل أن ينص في الحكم على حرمان المحكوم عليه من حق الخيار وفضلا عما قد يكون

القدمة سنة ١٣١٠ - ١٢ يونيو سنة ١٨٩٣)

المادة ٥٤ قديمة - مدة الحبس تكون فيما يتعلق بالمخالفات من أربع وعشرين ساعة الى أسبوع وفي الجلس من ثمانية أيام الى ثلاث سنين ويجدى كل منها من وقت وضع المحكوم عليه في الحبس ان لم يكن محبوسا حبسا احتياطيا

العقوبات الاحلية » (على قانون العقوبات الاهلى) « م — ١٨ »

لهذا التعديل من الاثر العظيم من الوجهة الاجتماعية فانه يترتب عليه اجتناب المصاريف الباهظة التى يستلزمها توسيع السجون المركزية التى أصبحت بحالها الحاضرة غير وافية بالمراد

تقرير

اللجنة المختصة بنظر مشروعات الحاقية

سبق أن أحال المجلس على هذه اللجنة مشروعاً يقضى بإدخال ثلاثة نصوص جديدة على قانون العقوبات . فوالى اللجنة عقد جلساتها للبحث فيه بحضور صاحب السعادة ناظر الحاقية . وقررت ما يأتى

١ —

المادة الاولى من هذا المشروع تنص على زيادة فقرة على المادة ١٨ من قانون العقوبات تقضى بأن المحكوم عليه بالحبس البسيط لمدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أن يطلب تشغيله خارج السجن بدلا من تنفيذ عقوبة الحبس عليه وقد وافقت اللجنة على هذه الفقرة رغبة منها فى أن الشخص الذى هنا هفوة بسيطة وحكم عليه من أجلها بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر يستطيع أن يتخلص من معايشرة المجرمين وأرباب السوابق الذين ملئت بهم السجون . بأن يطلب استبدال عقوبة الحبس بالشغل خارج السجن لما فى ذلك من صيانة أخلاق ومنع ممر بان الفساد اليه من مخالطة من هم أكثر منه إجراماً — تحريرا فى ٢١ مايو سنة ١٩١٢

تعديل قانون العقوبات الاهلى

منقول عن تقرير المستشار القضاى

أدخل على قانون العقوبات فى هذا العام (عام ١٩١٢) ثلاث تعديلات ذات أهمية :
الاول — أدخل بناء على طلب مصلحة السجون وهو خاص بعقوبة الحبس البسيط لمدة قصيرة بدلا من أن يقضى المحكوم عليه بالحبس لمدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر زمن

« م — ١٩ » (التعليقات الجديدة) « الباب الثالث »

عقوبته في أحد السجون المحلية أو المركزية أعطى حق الاختيار بين الحبس وبين الشغل خارج السجن فان اختار الشغل عمل فيه بمقتضى نصوص قانون تحقيق الجنايات « مواد ٢٧١ — ٢٧٣ الخاصة بمن يختارون الشغل بدل دفع الغرامات المحكوم بها عليهم »

وقد خول القانون للتقاضى الحق في رفع الخيار اذا ترجح لديه وجوب سجن المحكوم عليه . وفي هذا الاصلاح تجربة جديدة مهمة للغاية من حيث تأثير العقاب فقد لوحظ في جميع البلاد ولا سيما في مصر أن عقوبة الحبس لمدة قصيرة ضعيفة الأثر في نفس المحكوم عليه . وقد يكون الشغل خارج السجن أفضل في بلد لا يابه كثيرا بالحبس مع ان العبرة هي علة وضعه فن المفيد قطعاً معرفتما اذا كان الشغل أفضل في التأثير وأدعى الى اصلاح المحكوم عليه من سجن يتنابه بالفساد فيه سوء المعشر والبطالة (راجع تقرير جناب السير ملكولم ماكاريث المستشار القضائي عن سنة ١٩١٢)

﴿ المادة — ١٩ ﴾ عقوبة الحبس نوعان :

الحبس البسيط

الحبس مع الشغل

والمحكوم عليهم بالحبس مع الشغل يشتغلون داخل السجون او خارجها في الاعمال التي تعينها الحكومة

قابل للمادة ٤٠ - من القانون الفرنسي

تعليقات تحفائية

للمادتان ١٩ و ٢٠ — راجع المادة ٤٤ من القانون القديم المعدلة بالامر العالي الصادر

في ٩ فبراير سنة ١٩٠١

وان نوعي الحبس وهما الحبس البسيط والحبس مع الشغل قد قررهما الامر العالي المشار اليه نظراً للاشعور العام بأن الطريقة القديمة التي كانت تفرض الشغل في كل الاحوال

المقوبات الاصلية « (على قانون العقوبات الاهلى) م — ١٩ — ٢٠ »

كانت تجعل العقوبة احياناً اكثر صعوبة مما ينبغي أن تكون عليه
وقد نص في الامر العالمى المتعلق بالسجون على امكان الزام المحكوم عليهم بالحبس
البسيط بالمساعدة في اعمال تنظيف السجن على أنه يمكن هؤلاء المحكوم عليهم ان يخلصوا
من هذا الالتزام بدفع خمسة قروش مصرية يومياً اذا كانت حالتهم في الهيئة الاجتماعية
تجمل من المستحسن اعفاهم من هذه الاعمال
وفيما عدا ذلك فانهم لا يشتغلون الا بمحض ارادتهم ولجهد نفهم الخصوصى بما أنهم
لا يعملون عملاً الا فى داخل السجن

وان نصوص الامر العالمى الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ كانت تفتى وجوب
الحكم بالحبس مع الشغل فى الاحوال الاتية
أولاً — اذا كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر

ثانياً — اذا كان الحكم صادراً من اجل سرقة او تسييم مواش او اتلاف زروع

ثالثاً — اذا كان الحكم صادراً بالحبس طبقاً للأوامر العالية المتعلقة بالمتشردين

والاشخاص المشتبه فى حالتهم

ويؤيد احكام الحالة الاولى من هذه الاحوال الثلاثة أنه ليس مما يرغب فيه أن يبق

الجناء فى السجن مدداً طويلة بلا عمل

وقد دونت احكام الحالة الثانية فى المواد ٢٧٤ و ٢٧٥ و ٢٧٨ و ٣١٠ و ٣٢١

من القانون

ومشروع تدوين احكام الحالة الثالثة فى الامر العالمى المتعلق بالمتشرد

وان ما جرت عليه الخاك في العمل بتلك السلطة المطلقة التى خولت لها فى هذا الخصوص

بمقتضى الامر العالمى المؤقت الصادر فى ٩ فبراير سنة ١٩٠١ تجعل مجالا للظن بأن هذه

السلطة يجوز بهاؤها بمحدودها التى هى عليها

المادة — ٣٠ « يجب على القاضى أن يحكم بالحبس مع الشغل كلما

كانت مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر وكذلك فى الاحوال الاخرى

المينة قانوناً

ويجب الحكم دائماً بالحبس البسيط في أحوال المخالفات
وفي كل الأحوال الأخرى يجوز الحكم بالحبس البسيط أو مع الشغل
* المادة — ٢١ * تبدئ مدة العقوبات المقيدة للحرية من يوم
أن يحبس المحكوم عليه بناء على الحكم الواجب التنفيذ مع مراعاة انقاصها
بمقدار مدة الحبس الاحتياطي ومع ذلك إذا كانت العقوبة المحكوم بها هي
الاشغال الشاقة أو السجن وكان استئناف الحكم مرفوعاً من المحكوم عليه
وحده ولم تنقص العقوبة من المحكمة الاستئنافية جاز لهذه المحكمة أن تأمر
في حكمها بأن لا تستنزل من مدة العقوبة المحكوم بها مدة الحبس الاحتياطي
التي مضت من يوم صدور الحكم الابتدائي بها أو أن لا يستنزل منها إلا
بعض هذه المدة.

تعليقات استئنافية

المادة ٢١ — انظر المادة ٢٠ المعدلة بالأمر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١
والمادة ٤٥ من القانون القديم وراجع أيضاً المادة ٢٤ من قانون العقوبات الفرنسي
وقد تناولت المادة ٤٥ القديمة الأحكام الصادرة بالاشغال الشاقة والسجن
وان نص المادة ٢٠ من القانون القديم (قبل أن يعدل في سنة ١٩٠١) الذي يقضى
بأن يستنزل القاضي مدة الحبس الاحتياطي من مدة العقوبة المقررة بالحكم بها هو عرضة
للتقدم من وجهين الأول أن القاضي قد يففل مراعاة ذلك والثاني أن مدة الحبس الاحتياطي
قد تزيد على مدة العقوبة اللازم بالحكم بها فضلاً عن هذا فإن مدة العقوبة أهمية عظيمة
فاذا كان أقلها سنة كان الحبس دائماً مع الشغل (مادة ٢٠) هذا من جهة ومن جهة

المقوبات الاصلية » (على قانون العقوبات الاهلى) « م — ٢١ »

أخرى فان هذه المدة يكون لها دخل في معرفة ما اذا كان هنالك عود (المادة ٤٨)
وهى نقطة أكثر أهمية من الاولى وفى كل هذه الاحوال فان مدة العقوبة بأكلها هى
الواجب بلا شك أن تعتبر ولا محل للبحث عما اذا كان بعض مدة الحبس قد قضى أو لم
يقض بصفة حبس احتياطى

وفىما يتعلق بالفقرة الثانية من المادة تراجع المادة ٢٤ من القانون الفرنساوى فانه
ان لم يوضع نص بهذا المعنى فان كل محكوم عليه بالأشغال الشاقة أو السجن يرى لنفسه
صالحاً محققاً فى رفع الاستئناف ما دام المحبوسون احتياطاً أحسن حالا ممن يجبكم عليهم
باحدى المقوبات الثلاث السابقة

والحبس الاحتياطى بعد صدور حكم بالحبس يزول بمقتضى المواد ١٥٥ و ١٨٠
و ٢١١ من قانون تحقيق الجنايات

الاحكام

١ — لا يعد من أوجه النقض سكوت الحكم عن خصم مدة الحبس الاحتياطى أحكام محكمة
لأنه إنما يجب عند التنفيذ لا عند الحكم (محكمة النقض والابرار . حكم ١٩ ديسمبر
سنة ١٨٩٦ . مجلة القضاء سنة رابعة صفحة ٧١)

٢ — ليس وجهاً للنقض عدم النص على خصم الحبس الاحتياطى لأن مدته تخضع
حماً نص عليه فى الحكم أو لم ينص (محكمة النقض والابرار . حكم ١٣ فبراير سنة
١٨٩٧ مجلة القضاء سنة رابعة صفحة ٢٠٣)

٣ — قضت المادة — ٢٠ قديمه (٢١ و ٢٣ جديده) على القاضى أن يستنزل
من القعوبة عند الحكم مدة الحبس الاحتياطى الا أنه جرى العمل فى المحاكم على اعتبار
هذه المسألة من متعلقات التنفيذ فعالة عليهم ملاحظة ذلك وحينئذ لا يكون تجرد الحكم

« م — ٢٢ — ٢٣ » (التعليقات الجديدة) « الباب الثالث

من النص على استئزال المدة المذكورة باعثا على النقض (محكمة النقض والابرار . حكم ١٠ يونيو سنة ١٨٩٩ مجلة القضاء سنة سادسه صفحه ٢٨٨)

٤ — اذا لم تأمر محكمة الجنايات في حكمها باستئزال مدة الحبس الاحتياطي من العقوبة التي حكمت بها فلا يكون ذلك وجها للنقض لان خصم الحبس الاحتياطي راجع للتنفيذ (محكمة النقض والابرار . حكم ٢٤ نوفمبر سنة ٩٠٦ . المجموعه الرسميه سنة ثامنه « سنة ١٩٠٧ » صفحه ٧٥)

المادة — ٢٢ * — العقوبة بالغرامة هي الزام المحكوم عليه بأن يدفع الى خزينة الحكومة المبلغ المقدر في الحكم ولا يجوز أن ينقص هذا المبلغ عن خمسة قروش مصرية في أى حال من الأحوال

تطابق المادة — ٥٤ مخطوط - والمادة ٤٨ من القانون القديم

تعليقات الحفائية

المادة ٢٢ هي المادة ٤٨ من القانون القديم مع تعديل فيها وكانت المادة ٤٨ القديمة غير كاملة لانها ما كانت تذكر الغرامة بصفة عقوبة يجوز الحكم بها في الجنايات وكانت غير صحيحة لان الفراغات النسبية في مواد الجنيح قد تزيد عن عشرة آلاف قرش (راجع التطبيق على المادة ١١)

المادة — ٢٣ * — اذا حبس شخص احتياطيا ولم يحكم عليه الا بغرامة وجب ان ينقص منها عند التنفيذ عشرة قروش مصرية عن كل يوم من ايام الحبس المذكور

المادة ٤٨ قديمة - العقوبة بالغرامة هي الزام المحكوم عليه بدفع مبلغ من خمسة قروش الى مائة قرش ديواني فيما يتعلق بالمخالفات ومن مائة قرش وقرش الى عشرة آلاف قرش ديواني في الجنيح

العقوبات الاصلية » (على قانون العقوبات الاهلى) « م — ٢٣ »

واذا حكم عليه بالحبس وبالغرامة معا وكانت المدة التى قضاهما فى الحبس الاحتياطى تزيد عن مدة الحبس المحكوم به وجب أن ينقص من الغرامة للمبلغ المذكور عن كل يوم من أيام الزيادة المذكورة
تقابل للمادتين ٢٠ مخطوط و ٢٣ فرنساوى . وللمادة ٢٠ من القانون القديم

تعليقات التحفائية

هناك حالتان يمكن أن يحتسب فيها الحبس الاحتياطى فى تنقيص الغرامة وهما :
أولا — فيما لو حكم على انسان بالغرامة فقط وكان قد حبس احتياطيا ثانيا — فيما لو حكم بالحبس والغرامة معا وكانت مدة الحبس الاحتياطى تزيد عن المدة المحكوم بها عليه وعلى هذا الفرض يكون من الانصاف أن يحتسب له ما زاد من حبسه الاحتياطى فيما يتعلق بالغرامة ويحتسب بمقتضى المادة الحالية ما يستلزم من الغرامة بسبب الحبس الاحتياطى طبقا للقواعد المتبعة فى الاكراه البدنى مع بعض التنوير فيها وهذه القواعد وارد الكلام عليها الآن فى المادة ٢٦٧ من قانون تحقيق الجنايات . وبما ينبئ أن يلاحظ هنا أن الحبس الاحتياطى لا يكون له أدنى مفعول فيما يتعلق بحصيل المصاريف فاذا حكم على متهم مثلا بغرامة قدرها عشرون قرشا والمصاريف بعد ان قضى هذا التهم عشرة ايام فى الحبس الاحتياطى فان مبلغ المصاريف لا ينقص شيئا وان كانت مدة الحبس التى قضاهها تربته من غرامة قدرها مائة قرش وذلك لان المبدأ المتبع هو ان مدة الحبس الاحتياطى تحتسب فى تنقيص العقوبة المحكوم بها لافى تعديل ما للحكومة من حق المطالبة بالمصاريف التى أنفقتها

المادة ٢٠ قديمه — اذا حكم على شخص محبوس احتياطيا باحدى العقوبات المؤقتة فيكون ابتداء العقوبة من اليوم الذى صار المحكوم فيه قطعا الا أنه يجب على القاضى عند الحكم أن يستلزم مدة الحبس الاحتياطى من مدة العقوبة المقررة

« م — ٢٤ — ٢٥ » (التعليقات الجديدة) « الباب الثالث — القسم الثاني »

القسم الثاني

العقوبات التبعية

« المادة — ٢٤ » العقوبات التبعية هي :

أولاً — الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عليها في المادة ٢٥

ثانياً — العزل من الوظائف الاميرية

ثالثاً — وضع المحكوم عليه تحت مراقبة البوليس

رابعاً — المصادرة

تقابل المادتين ٦ مخطط و (١١) فرناوى • والمادة - ٧ - من القانون القديم

المنشورات

منشورات
لجنة المراقبة
القضائية
منشور
النائب المسمى

تخصم مدة الخدمة العسكرية في الحبس من مدة مراقبة الضبطية المحكوم بها (قرار
عمومى نمرة ١٢ رقم ٢٤ مارس سنة ١٨٩٧)
لا يجوز تقيص مدة المراقبة عن الحد الأدنى المعلن في القانون لانها ليست من العقوبات
الاصيلة التي يجوز فيها ذلك (منشور نمرة ٢١٠)

« المادة — ٢٥ » (١) كل حكم بعقوبة جنائية يستلزم حتما حرمان
المحكوم عليه من الحقوق والمزايا الآتية :

المادة ٧ قديمه — يحكم القانون أيضا في أحوال معينة زيادة على العقوبات المذكورة بما يأتي:
جعل الشخص للماتب تحت ملاحظة الضبطية الكبرى
حرمانه من الحقوق المدنية
ضبط الاشياء التي استعملت في فعل الخيانة أو الجنحة أو الجنابة بجانب المبرى
(١) أصل هذه المادة هي المواد ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ و ٢١ و ٤٢ من القانون القديم فذلك
وجمعت في مادة واحدة • وهناك نصوص للمواد القديمة

العقوبات التنبية » (على قانون العقوبات الاهلى) « م — ٢٥ »

أولاً — القبول فى أى خدمة فى الحكومة مباشرة أو بصفة متعهد أو ملتزم أياً كانت أهمية الخدمة

ثانياً — التحلى برتبة أو نيشان

ثالثاً — الشهادة أمام المحاكم مدة العقوبة الا على سبيل الاستدلال

رابعاً — ادارة أشغاله الخاصة بأمواله وأملاكه مدة اعتقاله ويعين فيما لهذه الادارة تفره المحكمة فاذا لم يعينه عينته المحكمة المدنية التابع لها محل اقامته فى أودة مشورتها بناء على طلب النيابة العمومية أو ذى مصلحة فى ذلك ويجوز للمحكمة أن تلزم القيم الذى تنصبه بتقديم كفالة

ويكون القيم الذى تفره المحكمة أو تنصبه تابعاً لها فى جميع ما يتعلق بقوامته ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف فى أمواله الا بالإبضاء أو الوقف أو بناء على اذن من المحكمة للمدنية المذكورة

وكل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة ما تقدم يكون ملغى من ذاته وترد أموال المحكوم عليه بعد افضاء مدة عقوبته أو الافراج عنه ويقدم له القيم حساباً عن ادارته

المادة ٢٧ قديمه — كل من حكم عليه بالأشغال الشاقة أو بالسجن يكون محجوراً عليه فى جميع تصرفاته مدة عقوبته ولذلك يلزمه أن يعين له فيما لادارة أشغاله المنطقة بأمواله وأملاكه بشرط التصديق من المحكمة على هذا التعيين فان لم يعين فيما يجعل تعيين القيم المذكور بمعرفة المحكمة الابتدائية السكان فى دائرة اختصاصاتها محل توطن المحكوم عليه ويكون ذلك بناء على طلب النائب السومى أو أحد وكلائه أو من له شأن فى ذلك

المادة ٣٩ قديمه — الحرمان المؤبد من كل رتبة أو وظيفة ميرية هو حرمان المحكوم عليه حرماناً مؤبداً من الاستخدام فى الخدمات الميرية أياً كانت أهمية الخدمة ومن قبوله فى الالزامات والتعهدات الميرية ومن حيازة أى رتبة أو نيشان فى المستقبل ومن الحصول على مرتبات وتجريدته مما يكون حازراً له فى وقت الحكم من جميع مذكر

« م — ٢٥ » (التعليقات الجديدة) « الباب الثالث »

خامساً — بقاءه من يوم الحكم عليه نهائياً أو غيائياً عضواً في أحد المجالس الحسبية أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية أو المحلية أو أى لجنة عمومية

سادساً — صلاحيته أبداً لأن يكون عضواً فى إحدى الهيئات الميينة بالقرة الخامسة أو أن يكون خيراً أو شاهداً فى العقود اذا حكم عليه نهائياً بعقوبة الاشغال الشاقة

تعليقات تحفائية

راجع للمواد ٣٧ و ٣٩ و ٤٠ و ٤١ و ٤٢ من القانون القديم التى عدلت وجمعت فى مادة واحدة

وان المواد المذكورة موضوعها النص عن أهم مستلزمات الحكم بالعقوبات الجنائية وقد سبق التنبيه الى أن الحرمان من الحقوق الخ غير معتبر فى القانون القديم عقوبة أصلية

المادة ٤٠ قديمه — العقوبة المذكورة بالمادة السابقة تكون دائماً من مستلزمات كل عقوبة من العقوبات المقررة للجنائيات اذ لم يحكم بها بصفة عقوبة أصلية

المادة ٤١ قديمه — الحرمان من التمتع بالحقوق الوطنية هو أولاً — حرمان المحكوم عليه حرماناً مؤبداً من جميع الرتب ومن التوظيف بأى وظيفة ميرية كما هو مقرر بالمادة ٣٩

ثانياً — حرمانه من التمتع بحقوقه فى انتخاب أحد من نواب الأمة أو انتخابه هو لهذه الوظيفة ثالثاً — عدم أهليته لأن يكون عضواً فى جمعية من الجمعيات ولا لأداء أى خدمة تنتمى بالطائفة أو الحرقة للنسب هو إليها

رابعاً — عدم أهليته لأن يكون عدلا محلفاً أو أهل خبرة أو شاهداً فى العقود أو فى الدعاوى المرفوعة أمام المحاكم الا لجرد الاستسلام منه عما يلزم وعدم أهليته للاستخدام بأحد محلات التعليم بوظيفة معلم أو ناظر

المادة ٤٢ قديمه — الحكم بالأشغال الشاقة مؤبداً أو مؤقتاً أو بالسجن أو بالنفى المؤبد يستلزم قانوناً الحرمان من الحقوق الوطنية أما اذا حكم بهذا الحرمان بصفة عقوبة أصلية فيحكم معه بالحبس مدة يسوغ البلاغها الى الحد الأقصى المقرر للحرس

العقوبات التبعية « (على قانون العقوبات الاهلى) » « م — ٢٥ »

وزيادة على ذلك الحرمان المؤبد معبر عقوبة تبعية محضة فى القانون المنقح (راجع التعليق على المادة ١٠) وينتج من ذلك أن الحجز القانونى والحرمان من الحقوق الوطنية والحرمان المؤبد جميعها من مستلزمات الحكم ببعض العقوبات

وحيث لم تعد حاجة للنص فى الحكم عن هذه العقوبات الثلاث فلا • وجب لاقائها أسماءها • ويلاحظ أن ذلك هو الأسلوب الذى جرى عليه واضعوا قانون العقوبات البابجى والحاجة فى مصر أس الى عدم إبقاء أسماء مخصوصة لتلك العقوبات إذ أنه كما وجدت الفاظ فى القانون المصرى يقابلها مثلها فى القانون الفرنساوى فإنه يرجع لقانون الفرنساوى على أن الظروف والأحوال فى مصر مختلفة عنها فى البلاد الفرنسية اختلافاً تكون معه هذه الطريقة مدعاة للخطأ ومضى حذفت أسماء هذه العقوبات اسكن أن تضمن فى مادة واحدة كافة الأحكام المتعلقة بها ولم تبق حاجة لأن تعتبر أنواع عدم الأهلية التى ترتب على تلك العقوبات الابصفة عقوبات تابعة مباشرة للأحكام التى تصدر بعقوبة جنائية والفرس من القانون الجديد كما سبق التنبيه لذلك هو جعل تلك العقوبات ملائمة لنظام البلاد ونظائرها

الفقرة الاولى والثانية — راجع المادة ٣٨ من القانون القديم
ولا موجب لاقائها عقوبة الحرمان من المرتب حيث أن المرتب لا يزاله الا من كان فى خدمة الحكومة •

الفقرة الثالثة — راجع الفقرة الرابعة من المادة ٤١ القديمة
وقد أزيلت مدة عدم الأهلية الى مدة العقوبة الاصلية فإنه كثيراً ما يبتأثر الانسان من البيئة ولو لم تنزى يمين حتى ان هذا المنع من تأدية الشهادة باليمين قد لا يترتب عليه الا معاقبة المحكوم عليه من العقوبات المقررة للشهادة الزور على أن القاضي له أن يقدّر قيمة الشهادة ولو أديت بعد حلف اليمين

الفقرة الرابعة — راجع المادة ٣٧ من القانون القديم
يراجع جازو جزء أول صحيفة ٥٤٠ عقوبات للوقوف على الصعوبات التى عرضت عند

« م — ٢٥ » (التعليقات الجديدة) ٥ الباب الثالث

مقرر حدّ لقوبات الحجر القانوني المنصوص عنها في المادة ٢٩ من قانون العقوبات الفرنسي ونوعها والغرض منها وهذه العقوبات أشد في مصر منها في فرنسا وذلك من وجوب

الاول — ان في الشرائع الاسلامية نوعين من الحجر حجر لفته وحجر لاسراف ولم يكن واضح قانون العقوبات القديم يفكر في الغالب حين وضعه الا في الحجر الوارد في قانون العقوبات الفرنسي

وانثاني — ان مسائل الحجر من الاحوال الشخصية والحكمة التي تحكم بالعقوبة غير مختصة على العموم بالنظر في مسائل الاحوال الشخصية ومن ثم تكون الحالة في مصر أدعى الى وضع حد بين لماهية الحجر والى حل جميع مسائل الاختصاص الجائر ان تعرض والطريقة التي جرى عليها القانون الجديد هي الطريقة المشروحة في جازو صحيفة ٥٤٢. وحيث ان المحكوم عليه يصبح بسبب الحالة التي آل اليها بعد الحكم غير قادر على ادارة امواله فقد راعى القانون ذلك ووضع القواعد الواجب اتباعها في هذه الحالة وبناء عليه يكون المحكوم عليه ممنوعاً من ادارة امواله ولكن الى متى يستمر هذا المنع والجواب عن ذلك ان القانون الجديد جرى على ان الحجر القانوني يدوم مادام المحكوم عليه غير قادر فعلا على ادارة امواله أى ما دام محبوساً وبذلك يبقى ضرران كانا محتملين اذ يستحيل الان أن يتحمل تبعة الحجر من تعامل مع المحكوم عليه بغير علم منه بسابقة الحكم عليه وكذلك عند ما يفرج عن المحكوم عليه ولو بشرط فانه يضع يده على امواله وربما كان ذلك ضروريا لتداركه حاجات معيشته

ويترتب على الحجر ضرورة تعيين قيم على المحكوم عليه وكان اختيار القيم يقتضي نصوص القانون القديم من حقوق المحكوم عليه نفسه بشرط التصديق من الحكمة على ذلك ولا يصير اختيار القيم من اختصاص الحكمة التابع لدائرتها المحكوم عليه الا اذا كان لم يختَر هو أحداً لذلك وقد حصل خلاف فيما اذا كان التمييز يحصل من الدائرة المدنية او من الدائرة الجنائية للحكمة والقول الذي عليه المعمول هو أنه يحصل من الدائرة

العقوبات التبعية « (على قانون العقوبات الاجل) » م — ٢٥ »

للمدينة والظاهر أن هذا الرأي مبنى على مبدأ عادل لأن صفة وظيفة القيم مدنية محضة ومستقلة تمام الاستقلال عن الاحوال والظروف التي اقترنت بالجريمة
وكانت هناك مسألة أشد اشكالا وهي معرفة الجهة التي يحاسب القيم امانها عن
شؤون قوامتها يحاسب امام قاضي الاحوال الشخصية أم أمام المحكمة الاهلية وقد حدث
في نازعة قريية الهد أن كلا من محكمة مصر الابتدائية والمجلس الحسبي حكم بعدم
اختصاصه بذلك اذ ان الحجر من جهة معتبر على العموم من تعلقات الاحوال الشخصية
كما سبقت الاشارة لذلك ومن جهة اخرى فان الشرع لا يعتبر الحسب في جناية هو جأ
لاقامة قيم واذا لو كان قد قرر وجوب محاسبة القيم امام محكمة الاحوال الشخصية لكان
ينبغي من أن قاضيا يأبى الاقرار على حجر لم يحكم هو به وكذلك كان يأبى الاقرار على
قيم لم يقره هو وبالجملة حيث ان حق الزل ينبغي ان يكون للجهة التي لها حق المراقبة
على تصرفات القيم فما لم تجربه عادة ان تكون ولاية التمين لجهة وولاية الزك لجهة
اخرى وبعد التمعن في هذه المسألة والنظر فيما يمكن أن يقال فيها تأييدا او تنقيدا قرر
جعل هذه المادة برمتها من اختصاص المحكمة الاهلية

أما عن تقديم الحساب فراجع المادة ٣٠ من القانون الفرنسي
واذ كانت حقوق القيم قاصرة على ادارة اموال المحكوم عليه فبعض التصرفات
لا تدخل في حدوده وحيث قد يتفق أن بعض هذه التصرفات يكون اضطراريا لما فيه
من الفائدة فيلزم التدبر في طريقة اجرائها ومن الامثال الجلية على ذلك دفع النفقة الى
الزوجة والاصول او الفروع ويقضى القانون الجديد ابقاء الحق في اجراء التصرفات
للمحكوم عليه بشرط الاذن بذلك من المحكمة وكذلك الايصال او الوقف يتيان ايضاً
حقاً له لان مثل هذا التصرف لا تنافيه الحالة التي هو فيها

وبالجملة فانه كان يقتضى ايجاد نص صريح يقضى بطلان ما يجانب مقتضى الحجر
الواقع على المحكوم عليه تكون عبارته كما يأتي (كل التزام يتعهد به مع عدم مراعاة
ما تقدم يكون ملغى من نفسه)

« م — ٢٥ » (التعليقات الجديدة) « الباب الثالث »

الفقرتان ٥ و ٦ - استبدلت في القانون الجديد المادة ٤١ بهاتين الفقرتين مع الفقرة ٣ المادة ٤١ القديمة يظهر أنها مأخوذة من القانون الفرنسي ولم يراع عند وضعها التوفيق بينها وبين الأحوال الخاصة بالبلاد

فالاولى من الفقرات الخمس التي كانت هذه المادة محتوية عليها كانت واردة في المادة ٣٩ والثانية بنيت عنها ماورد في قانون الانتخاب والثالثة كانت صعبة التأويل حيث ان قوله جمعية من الجمعيات وطائفة وحرقة تحتاج كل منها لزيادة اوضح في تعريف مدلولاتها والقانون لم يرسم خطة لتنفيذ هذا المنع ولم يرد فيه نص يضمن تنفيذه

ونظر أن بعض الطوائف والحرف تابع لجبات لاسلطان للمحاكم عليها فقد حصرت الطوائف والشركات التي لا يصح أن يلتحق بها شخص يحكم عليه بالاشغال الشاقة حصراً أوفى مما كان عليه واقتصر في هذا الحصر على الذين يمكن أن يتحقق فقاذاً موجب الحكم عليهم وقد حذف من التعداد الوارد في الفقرة الخامسة ذكر مجلس شورى القوانين ومجالس المديرية والجمعية العمومية لان القانون النظامي وقانون الانتخاب قد تكفلا بالكلام عليها بما هو أوسع مما في القانون الحالي فيما يتعلق بعدم الاهلية

وقد زيد في أحكام المادة القديمة بمقتضى القانون الجديد ما يقضى بأن الحكم بالسجن يستوجب الزل أما القانون النظامي وقانون الانتخاب فلم يبقا عند هذا الحد كما قدم بل جاء قاضين بأن الحكم بالحبس لمدة طويلة أو بالحبس مطلقاً في جريمة مخلة بالشرف يستوجب الزل لا محالة ولكن أمثال عدم الاهلية هذه يجب أن تدرج في القوانين المسنونة لهذه الميقات بالاولوية عن قانون العقوبات « راجع مثلاً الامر السالى الصادر في ٥ يناير سنة ١٨٩٠ القاضي بإنشاء بلدية اسكندرية »

وقد نص هنا أن كل حكم صادر في جنابة ولو غايياً يستوجب الزل وقد أخذ بهذا المبدأ لانه يصعب غالباً استبعاد الاعضاء الذين يكونون بهذه الحالة والظاهر أن العمل بهذه القاعدة ليس فيه اجحاف لأن هؤلاء الاعضاء لا يستطيعون مباشرة وظائفهم بالنظر لتبهمهم أما عدم الاهلية المؤبد الوارد في الفقرة الثالثة من المادة ٤١ القديمة والذي هو من

المقوبات التبعية « (على قانون العقوبات الاهلى) » م — ٢٥ »

متعلقات الحكم بالاشغال الشاقة قد ورد الكلام عليه في الفقرة السادسة الجديدة والفقرة الرابعة من المادة القديمة خاصة بما يتعلق بالمخلفين وغيرهم ممن لهم علاقة بالتضاض أما أنواع عدم الاهلية التي تقضى بها هذه الفقرة فيجب أن يلاحظ أنها غير منتهمة في المحاكم المختلطة (راجع حكم الاستئناف المختلط رقم ٢٢ نوفمبر سنة ١٨٩٣ مجموعة القضاء المختلط جزء سادس صحيفة ٥١) وحيث ان نظام المخلفين غير موجود في المحاكم الاهلية فقد سكت عن كل ما ذكر في هذه الفقرة متعلقاً بهم وقد أتى عدم الاهلية للشهادة على المقود وللتسعين بصفة أهل خبرة ويلاحظ هنا عن عدم أهلية الشهادة على المقود أن القوانين الاهلية لا تخم أبداً وجود شهود وعلى ذلك لا تكون التصوص الخاصة بشهود المقود واجبة الاتباع الا فيما يتعلق بالمقود التي تحرراً أمام محاكم الأحوال الشخصية ويتمسك بها أمام المحاكم الاهلية ويؤخذ من ذلك أن مثل هذا القيد المحرر على يد شاهد غير أهل للشهادة بموجب هذه المادة يجب أن يعتبر ملغى لدى المحكمة الاهلية وقد سبق الكلام فيما يخص بتأدية الشهادة وبقي البحث في الفقرة الخامسة من المادة القديمة وفي ذلك يقال انه ليس من سبب لان يكون من سبق الحكم عليه بالاشغال الشاقة غير أهل للاشتغال بحرفة التعليم دون غيرها من الحرف فان التعليم في مدارس الحكومة محظور عليه بمقتضى الفقرة الاولى وأما في المدارس الاخرى فليس ثبت ما يحتم عليها العمل بحكم هذه الفقرة ولذلك حذفت

محض شورى القوانين

نليت المادة ٢٥ من ذلك القانون وتعديل اللجنة (١) فيها وسيه وهذه صورة ذلك

الاصول	تعديل اللجنة	الاسباب
المادة ٢٥	زيد بالفقرة الثانية من رابعاً	انما زيادة الوقف لانه
أصلها كما هي الآن ناقصة	كلمة (أو الوقف) ببد قوله	لا فرق بينه وبين الايصاء
ما أضافته اللجنة	(الا بالايصاء)	في الناية

(فضيلة الشيخ حسونه النواوى) أرى أن يزداد في هذه المادة جواز تعرف المحكوم عليه في أمواله بالهبة أيضاً لأنها تبرع مثل الوصية والوقف . (فضيلة الشيخ محمد عبده) أرى إبقاء المادة كالتعديل والسبب في أن الهبة لا يزداد هو أن الوصية لا تنفذ إلا بالموت والوقف يجعل العين باقية ثم إن الهبة تجوز في المنقولات وفي الأعيان فإذا جوزنا للمحكوم عليه الهبة لكان الأولى أن يجيز له البيع وقد منع الجاني من هذه المعاملات مدة العقوبة حتى لا يكون عرضة لسمى المحتالين والاضرار بأهله بل نفسه كذلك

أخذت الآراء فقرر بالأغلبية رأى الشيخ محمد عبده وأن يبدل من الفقرة الثانية من رايها أيضاً قوله (بقوامته) ب (قيامته) لاجل الإصلاح الثانوى (راجع محضر جلسة يوم الاثنين ١٢ شعبان سنة ١٣٢١ موافق ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣ صحيفة ١ و ٢ من ملحق الوقائع المصرية بمرة ١٣٦ الصادرة في ٢٥ نوفمبر سنة ٩٠٣

الْحُكْمُ

الحاكم الجزية . لم يمت القانون الجديد للقيم على المحكوم عليه بمجانبة الحق في بيع الأعيان بل أبقي هذا الحق للمحكوم عليه نفسه بشرط الحصول على الإذن بذلك من المحكمة ويبدل على ذلك قوله « ولا يجوز للمحكوم عليه أن يتصرف في أمواله إلا بالإيصاء أو بالوقف أو بناء على إذن من المحكمة المدنية » فقييد وظيفة القيم بالإدارة من جهة وإباحة التصرف للمحجور عليه بعد استئذان المحكمة فيما خلا الإيصاء والوقف من جهة أخرى يدلان على أن التصرف ببيع الأعيان هو من حقوق المحكوم عليه . (محكمة ملوى الجزئية . حكم مدنى رقم ٢٤ - أكتوبر سنة ٩٠٦ . المجموعة الرسمية سنة ثامنة « سنة ١٩٠٧ » صفحة ٤٣)

المقوبات التبعية « (على قانون العقوبات الاهلى) « م — ٢٦ »

المادة — ٢٦ « الزل من وظيفة أميرية هو الحرمان من الوظيفة نفسها ومن المرتبات المقررة لها
وسواء كان المحكوم عليه بالزل عاملاً في وظيفته وقت صدور الحكم عليه أو غير عامل فيها لا يجوز تعيينه في وظيفة أميرية ولا ينله أي مرتب مدة يقدرها الحكم وهذه المدة لا يجوز أن تكون أكثر من ست سنين ولا أقل من سنة واحدة

تقابل المادة — ٥٣ مخطط . والمادة — ٤٧ من القانون القديم

محضر شورى القوانين

تليت المادتان ٢٦ و ٢٧ اثنان أبقهما اللجنة على أصلهما فوافقت الهيئة على إبقائهما كذلك (راجع محضر جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ملحق الوقائع المصرية نمرة ١٣٦ الصادر في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٣)

تعليقات التحقانية

هذه المادة هي المادة ٤٧ من القانون القديم معدلة تعديلاً خفيفاً
قد حصل نحوير في تحرير هذه المادة لكي يزول التضارب الذي بين قوله (الزل من الوظيفة الميرية الخ) الذي هو أمر يقع في الحال وبين قوله (مدة هذه العقوبة الخ) ونظراً لنصوص المادة الآتية جمل أقصى المدة التي يجوز الحكم بحرمان المحكوم عليه أثناءها ست سنوات

المادة ٤٧ قديمه — العقوبة بالزل من وظيفة ميرية هو حرمان المحكوم عليها وقطع المرتبات المينة لها وتكون مدة هذه العقوبة من سنة الى خمس سنين ولا يجوز في هذه المدة توظيف المحكوم عليه بأي وظيفة ميرية ولا ان يتبع بأي مرتب ومن يكون منفصلاً من الخدمة في وقت صدور الحكم عليه لا يجوز ايضاً استخدامه في أى خدمة ميرية ولا تتمتع بأي مرتب مدة عقوبته

« م — ٢٧ — ٢٨ » (التعليقات الجديدة) « الباب الثالث »

﴿ المادة — ٢٧ ﴾ كل موظف ارتكب جناية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرفقة لحكم عليه بالحبس يحكم عليه ايضاً بالعزل مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها عليه

تعليقات استحقاقية

المادة ٢٧ — لاحظنا فيما سبق (راجع التعليق على المادة ١٠) انه متى ارتكب أحد الموظفين العموميين جناية مستوجبة في الاصل لعقوبة (الحرمان المؤبد الخ) ولم يحكم عليه الا بالحبس رافعة به « لحرمان من الحقوق الخ » كان حتى اليوم يزول دون أن يستبدل بشئ وكان يظهر أن هناك أمراً متعلقاً بالجرائم الواردة في هذه المادة يجب النص عنه فيها اذ من الواجب ان تكون مدة عدم الاهلية اطول من مدة الحبس حتى يكون للعقوبة تأثير حقيقى ولذلك جعل حدھا الأدنى ضعف مدة الحبس وحيث ان الحبس الذى يجوز الحكم به في الجناية مدته على الاقل ستة اشهر وعلى الاكثر ثلاث سنين فتكون مدة عدم الاهلية من سنة الى ست سنين وذلك يطابق الحدود المقررة في المادة السابعة

المنشورات

منشورات
النائب العمومي
اذا وجد محل لتطبيق المادة — ٢٧ — من قانون العقوبات على أحد المتهمين فيجب على النيابة أن تنبه المحكمة الى الحكم بالعزل اذا كان في النية استعمال الرفقة معه والقضاء عليه بالحبس فقط (منشور نمرة ٣٣٨)

﴿ المادة — ٢٨ ﴾ كل من يحكم عليه بالأشغال الشاقة أو السجن لجناية مخلة بأمن الحكومة أو تزيف نقود أو سرقة أو قتل في الأحوال المبينة في الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ من هذا القانون أو لجناية من

« العقوبات التبعية » (على قانون العقوبات الاهلى) « م - ٢٨ »

المنصوص عليها في المواد ٣١١ و ٣٢٢ يجب وضعه بعد انقضاء مدة عقوبته تحت مراقبة البوليس مدة مساوية لمدة عقوبته بدون أن تزيد مدة المراقبة عن خمس سنين

و مع ذلك يجوز للقاضي أن يخفض مدة المراقبة أو أن يقضى بئدما جملة تقابل للمدتين ٥٩ مختلط و ٤٦ فرنساوى

محضر شورى القوانين

تليت المادة ٢٨ أصلا وتعدل اللجنة وسيله وتقرر باتفاق الآراء الموافقة عليها معدلة كراى اللجنة وهذه صورة ذلك

الاصـل	التعديل	الاسباب
أصلها كما هي مضافا اليها ما زادته اللجنة	زيد بها بقوله (أوسرقة) ما يأتى : (أو اتلاف مزروعات أو لجناية من المنصوص عليها فى المادة ٣٣٠ حرف ا)	انما زيدت هذه العبارة لان اتلاف المزروعات يكون جناية اذا كان المتلفون أكثر من اثنين أو أقل مع حمل السلاح وكان الاتلاف ليلا وكذلك مانص عليه فى المادة ٣٣٠ حرف (ا) وهو فيها اذا كان تسميم الماشية أو قتلها ليلا تكون العقوبة عقوبة الجناية

(راجع محضر جلـبة ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ملحق الوقائع نمرة ١٣٦ سنة ١٩٠٣)

تعليقات التحفائية

المادتان ٢٨ و ٢٩ — راجع المادتين ٥٣ و ٥٥ من القانون القديم المعدّتين بالامر

المالى الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠

نصوص هذه المواد بحسب عبارتها موافقة لنصوص الامر المالى الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠ المتعلق بملاحظة البوليس والمصالح التى من خصائصها القيام بما تقتضيه هذه الملاحظة قد لاحظت أنها وان كانت ضرورية فى بعض الاحوال الا أنها تكون غالباً عقبة للمحكوم عليهم فى سبيل اكتساب عيشهم بلا تكدير لراحهم وتلجئهم الى ارتكاب الجرائم بدل أن تصدم عنها ولذلك قصد قصرها على الجرائم التى تكون لازمة لها بنوع خاص مع وضع حد معقول لمدها

والفقرة الاخيرة من المادة ٥٣ القديمة قد أدخلت فى الباب الخاص بحق العفو حيث ان وضعها فيه أولى وان الفقرة الاولى من المادة ٥٥ أسقطت لأنها يجب أن تكون من ضمن الامر المالى المختص بملاحظة البوليس

« المادة — ٢٩ » يترتب على مراقبة البوليس الزام المحكوم عليه

بجميع الاحكام المقررة فى الاوامر العلية المختصة بذلك المراقبة

ومخالفة احكام هذه الاوامر تستوجب الحكم على مرتكبها بالحبس مدة

لا تزيد عن سنة واحدة

تقابل للواد ٦١ مخطوط و ٤٤ و ٥٠ من القانون الفرنساوى . والمادة — ٥٥ — من

القانون القديم

المادة ٥٥ قديمة — يترتب على جعل المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى ان يكون للحكومة حق فى منعه عن الإقامة بالاقليم الذى ارتكب فيه الجريمة وبالمدن التى يزيد عدد سكانها على خمسة آلاف ويلزمه أن ينجر بالجهة التى يريد الإقامة فيها ويبين منازل سفره وتمطى اليه تذكرة مرور قيد فيها تلك المنازل وعند وصوله الى الجهة التى اختارها لإقامته يجب عليه ان ينجر بذلك حاكمها فى ظرف أربع وعشرين ساعة ولا يجوز له ان يغير تلك الجهة دون ان ينجر حاكمها قبل ذلك بثلاثة أيام بالجهة التى يرغب السكنى فيها ويلزمه أيضاً ان يأخذ تذكرة مرور ثانية فان خالف هذه الاصول يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة

محضر شورى القوانين

تليت المواد ٢٩ الى ٣٩ التي اقبها اللجنة على أصلها وقرر باتحاد الآراء الموافقة على ذلك (محضر جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ملحق الوقائع المصرية نمرة ١٣٦ الصادرة في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٣)

لمنشورات

١ — من مراجعة بعض قضايا الجنب لاحظت لجنة المراقبة القضائية ان بعض المحاكم منذ ما منحكم على بعض المتهمين بالجنس في الجرائم الواقعة تحت نصوص احكام الامر العالى الخاص بوضع المتهمين تحت مراقبة البوليس تأمر بتنفيذ الحكم فوراً دون أن تحقق ان كان المتهم عائداً او محبوساً حبساً احتياطياً . ومن حيث ان الحكم بالجنس واجب التنفيذ فوراً متى كان في مواد السرقات او كان المتهم متشرداً أو عائداً . ومن حيث انه في الاحوال الاخرى للقاضي ان يأمر بالتنفيذ الفوري متى كان المتهم محبوساً حبساً احتياطياً وفيما عدا ذلك وجب ايقاف تنفيذ الحكم الصادر بواسطة دفع المتهم كفالة يقدرها القاضي (راجع المادة ١٨٠ من قانون تحقيق الجنايات) ومن حيث ان الاشخاص الموضوعين تحت مراقبة البوليس لا يمكن اعتبارهم الا اشخاصاً مشتبهين في احوالهم لا متشردين (انظر المادة الثالثة من الامر العالى الصادر بشأن التشرد) وحيث انه بناء على ذلك يجب تقدير الكفالة التي يدفعها المحكوم عليهم للذكور دون ايقاف التنفيذ متى كانت حالتهم ليست من الاحوال التي يجب او يجوز ان يكون الحكم فيها واجب التنفيذ فوراً (مذكرة عمومية نمرة ٢ رقم ٢ مارس سنة ١٩٠٨)

٢ — لاحظت لجنة المراقبة القضائية من مراجعة بعض قضايا الجنب المرفوعة على اشخاص لتهمتهم بمخالفة شروط المراقبة ان بعض المحاكم من جزئية واستباقية تعتبر هؤلاء الاشخاص عائدين بسبب سبق الحكم عليهم بالعقوبة ووضعهم بسبب ذلك تحت ملاحظة البوليس . ومن حيث ان وضع المتهم تحت ملاحظة البوليس عقوبة تبعية فضيحة مخالفة لشروط المراقبة لا تجعل للمتهم في حالة العود (مذكرة عمومية نمرة ٨ مؤرخة ٢٠ مايو سنة ١٩١٥)

الأحكام

١ — أحكام محكمة النقض والايام — ان الفرار من ملاحظة الضبطية يعد من الجنح المستمرة فلا يتدنى سقوط حق اقامة الدعوى الا من يوم انقطاع الفعل المستمر وهو القبض على المتهم الفار أو عودته الى الملاحظة (محكمة النقض . حكم ٨ نوفمبر سنة ١٨٩٣ مجلة القضاء سنة أولى صفحة ٥٨)

٢ — لا كانت جنحة الهرب من تحت المراقبة القضائية من الجنح المستمرة فاحتساب المدة المقررة لسقوط الدعوى العمومية فيها يكون من تاريخ انقطاعها لا من تاريخ الدخول فيها (محكمة النقض . حكم ١٧ يونيو سنة ١٨٩٩ . المجموعة الرسمية سنة أولى « سنة ١٩٠٠ » صفحة ١١٥)

٣ — يجب احتساب الهرب من المراقبة القضائية من الجنح المستمرة التي لا تسقط اقامة الدعوى العمومية فيها الا بمضي ثلاث سنين من تاريخ انقطاعها لا المنقطعة التي تسقط بمضي المدة المذكورة من تاريخ ارتكابها اذ هو عبارة عن وجود المحكوم عليه بالمراقبة في محل حشرت عليه الحكومة الوجود فيه أو عدم وجوده في محل تبين عليه الوجود فيه وبإدام مخالفاً لما أمرته به يكون متلبساً بجنحة الهرب ولا تسقط عنه الا بمرور تلك المدة على عهد ضبطه (محكمة النقض . حكم ١٧ يونيو سنة ١٨٩٩ . مجلة القضاء سنة سادسة صفحة ٢٩٧)

٤ — لا تخسب من مدة المراقبة المحكوم بها على شخص المدة التي يكون قضاها الشخص المذكور في حالة الهرب من المراقبة (محكمة النقض . حكم ٢٥ مايو سنة ١٩٠١ المجموعة الرسمية سنة رابعة « سنة ١٩٠٣ » صفحة ١٥٨)

المادة — ٣٠ * يجوز للقاضي اذا حكم بمقبوبة لجناية او جنحة أن يحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة التي حصلت من الجريمة وكذلك الاسلحة

العقوبات التبعية « (على قانون العقوبات الاهلى) » م — ٣٠ »

والآلات المضبوطة التى استعملت او التى من شأنها أن تستعمل فيها وهذا كله بدون اخلال بحقوق الغير الحسن النية واذا كانت الاشياء المذكورة من التى يعد صنعها او استعمالها أو حيازتها أو بيعها أو عرضها للبيع جريمة في ذاته وجب الحكم بالمصادرة في جميع الاحوال ولو لم تكن تلك الاشياء ملكا للمتهم

تعليقات المحققة

هذه المادة هى مادة المصادرة اتبع فيها حتى الان الامر العالمى الصادر في ٢٢ إبريل سنة ١٨٩٠ الذى نصه « جميع الاشياء التى تستعمل في ارتكاب جناية أو جنحة أو مخالفة تكون حيا ملكا للحكومة » ولو قيل بأن هذه المادة ليس فيها من الفائدة سوى التعميم إما كان في ذلك غلو في التقد قلمها لم يراع فيها جانب الغير إذ ان الظاهر منها هو ان الشيء الذى استعمل في ارتكاب الجريمة بصادر في كل الاحوال ولو كان استعماله في ذلك عن غير قصد من صاحبه وكذلك لا يمكن تعيين ما استعمل حقيقة في ارتكاب الجريمة بدون حكم قضائي ولو ان المصادرة لا تنوقف على حكم

وقد تكون هذه العقوبة في كثير من الاحوال غير مناسبة لجسامة الجريمة فإنه يظهر من مقتضى احكام المادة ٣٤٧ القديمة مثلا ان الربة التى تكون سائرة في الطريق على اليسار بدل اليمين بسبب سوء قيادتها وتحدث جروحا بجواد للغير يجب ان تصادر لجانب الحكومة وكذلك الحيوان الذى يسرح في ارض الغير

أما المادة الجديدة فهى مأخوذة عن المادة ٣٦ من القانون الطليانى ونصها :
« يجوز للقاضى اذا حكم بعقوبة أن يحكم بمصادرة الاشياء التى استعملت في ارتكاب الجريمة أو أعدت لذلك وكذلك الاشياء التى تحصلت من الجريمة الا اذا كانت تلك الاشياء ملكا لاشخاص لا دخل لهم في ارتكاب تلك الجريمة واذا كانت الاشياء المذكورة من التى يعد صنعها او استعمالها أو حيلها أو حيازتها أو بيعها جريمة فيحكم بمصادرتها ولو لم

« م — ٣٠ — ٣١ » (التعليقات الجديدة) « الباب الثالث »

بحكم مقبوبة ولم تكن ملكاً لهم (رجة لا كوتا)
وقد ادخل بعض المحررين على هذا النص الطلياني فأنص الذي في المادة الجديدة
يقضى من جهة بقصر المصادرة على الاشياء التي يضبطها رجال الضبطية القضائية اذ ليس
من المفيد أن تحكم المحكمة فيما يخص باشياء لم تقدم اليها . ومن جهة ثانية فان قوله
« التي اعدت لذلك » لا تكاد تكون وافية فانه في كثير من الاحوال تكون الجريمة التي
أعدت هذه الاشياء لاستعمالها في ارتكابها مخالفة قليلاً للجريمة التي حكم على المتهم من اجلها
وكذلك في الفقرة الثانية يلاحظ أولاً ان كلمة « حيازتها » يدخل في مدلولها « الحمل »
و « وضع اليد » وثانياً ان مجرد التريض للبيع قد يكون جريمة كتريض اللحم الغير
الصالح للاكل للبيع وضبطه قبل ان يباع
وقد اجعلت مسألة المصادرة فيما يتعلق بالمخالفات على المواد المعنية لتلك المخالفات
وهذه المصادرات تدخل تحت قوله في المادة ٣١ « وفي الاحوال الاخرى المنصوص
عنها في القانون »

« المادة — ٣١ » يجوز فيما عدا الاحوال السابقة الحكم بمقبوبات
العزل من الوظيفة الاميرية ومراقبة البوليس والمصادرة وذلك في الاحوال
المنصوص عليها قانوناً

تقابل المواد ٦ و ٦٠ مخطوط و ١١ من القانون الفرنسي . والمادتين ٧ و ٥٤ من
القانون القديم

تعليقات التحقائية

راجع المواد ٧ و ٥٤ من القانون القديم
وليلأخذ انه قد ألقى من القانون القديم بعض المواد الخاصة بالمقبوبات التبعية

المادة — ٧ — قديمة — يحكم القاضي أيضاً في احوال مينة زيادة على العقوبات المذكورة بما
يأتى . جل الشخص المأقب تحت ملاحظة الضبطية الكبرى — حرمانه من الحقوق المدنية —
ضبط الاشياء التي استعملت في فعل المخالفة او الجنحة او الجنابة لجانب الميرى
المادة — ٥٤ — قديمة — فيما عدا الاحوال المبينة بالمادة السابقة يجوز الحكم في مواد الجنابات
والجنح بجعل المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى في الاحوال للقررة في القانون

القسم الثالث - تعدد العقوبات (على قانون العقوبات الاهلي) « م - ٣١ - ٣٢ »

فالمادة ٥٢ من القانون القديم كما تقدم غير معمول بها في الاحكام التفصيلية من قانون العقوبات

والمادة ٤٣ القديمة تبحث في نشر صور الاحكام الجنائية وامثال هذا النشر قل أن تعتبر عقوبة مؤثرة والسبب الوحيد في تقرير النشر هو ضرورة اشهار الاحكام التي تصدر بمقوبة الا ان الاحكام يعلم بها اليوم في الحقيقة أولو الشأن علماً كافياً ويكفي لتبرير التعديل الذي أدخل أن يلاحظ ان النشر بطريق الاصلاق لم يعمل به قط وقد ألفت مادة اخرى من القانون القديم ايضاً وهي المادة ٦ لان الاحوال التي يحكم فيها بمقوبات مجموعة او متفرقة تستفاد جلياً من الاحكام التفصيلية من قانون العقوبات

القسم الثالث

تعدد العقوبات

« المادة - ٣٢ » اذا كَوّن الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد والحكم بمقوبتها دون غيرها واذا وقعت عدة جرائم لفرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالمقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم

تقابل المادة - ٧٨ - من القانون الايطالي

تعليقات التحقائية

هذا القسم يبحث فيما نسميه كتب القانون عموماً « تعدد الجرائم » والفقرة الاولى من المادة ٣٢ التي هي في الحقيقة عبارة عن المادة ٧٨ من القانون

« م — ٣٢ » (التعليقات الجديدة) • الباب الثالث - القسم الثالث

الايطالى قص عن التعدد المعنوى أعنى الحالة التى فيها تطبق الجريمة الواحدة سواء ركب من جملة أفعال أم لا على جملة نصوص من قانون العقوبات مثلاً اذا ضرب أحد بقصد القتل ثم لم ينشأ عن الضرب الا عجز عن الاشغال أكثر من عشرين يوماً فهذه الجريمة عقابها الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن اذ تعتبر شروعاً فى القتل (المادة ١٩٨) ويعاقب عليها بالحبس فقط بموجب المادة ٢٠٥ وبديهي أن واضع القانون لم يقصد توقيع العقوبات معاً فلم تخرج المادة المقترحة عن كونها مؤيدة للمبدأ الذى جرت عليه المحاكم فى هذا الموضوع

والفقرة الثانية من المادة تص عن حالة مختلفة عن هذه بعض الاختلاف وهى ارتكاب جملة جرائم تنفذاً لقصد جنائى واحد ولكن قانون العقوبات لم يبلغ من التوسع الى حد جعل تعدد هذه الجرائم جريمة مخصوصة قائمة بذاتها كما لو ارتكب أحد الصيارف اختلاساً فى مال الحكومة الذى تحت يده وتزويراً فى الدفاتر بقصد اخفاء اختلاسه وكما لو ساعد احد الاحالى منهم على الحرب وآواه فى منزله بعد ذلك وكما لو زيف شخص قوداً وتعامل بها بعد ذلك فان للمبدأ الذى كانت المحاكم سائرة عليه وكاد يصبح مقررأ فيها هو الحكم بقوبة واحدة فى مثل هذه الاحوال جرياعلى المبدأ المقرر فى محاكم فرنسا والظاهر أن الاولى تقرير هذا المبدأ بنص صريح فى القانون وقائدة العمل بهذه الطريقة هى وضع حد للاحوال التى يجب حصر تطبيق هذا المبدأ عليها ويلاحظ أن لا أهمية لذلك فى القانون الفرنساوى بالنظر لان المادة ٣٦٥ منه قررت بصراحة مبدأ عدم تعدد العقوبات ولم يرد فى القانون المصرى نص يقرر هذا المبدأ والقاعدة المقررة ترك للقاضى حل مسألة تتعلق بوقائع الدعوى وربما كان فى حلها بعض الصعوبة وهذه المسألة هى معرفة ما اذا كانت الجرائم المختلفة تكون مجموعاً غير قابل للتجزئة وان هذه القاعدة تستلزم فى كل دعوى حل مسألة توصلا لمعرفة ما اذا كان يجب الحكم بقوبة واحدة أو أكثر

الاحكام

١ — التزوير الحاصل بقصد الاختلاس يعتبر مع الاختلاس جريمة واحدة يعاقب أحكام محكمة عليا يعاقب واحد فإذا حكمت المحكمة بمقتضى قانون كان ذلك خطأ في التطبيق وجاز نقض النقص والابرام الحكم (محكمة النقض والابرام . حكم ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٤ مجلة الحقوق سنة عاشره صفحة ١٧)

٢ — لا تعدد العقوبة بتعدد أفراد المجني عليهم فلو تمسدي فريق على آخر بالضرب فتقوته واحدة اذ الضرب الحاصل منه كان موجهاً ضد الأفراد من حيث هيئتها بنامها (محكمة النقض . حكم ١٢ يونيو سنة ١٨٩٧ مجلة القضاء سنة رابعة صفحة ٣٦٩)

٣ — اذا ارتكبت عدة جرائم وكان الباعث على ارتكابها الوصول الى غاية واحدة فالعقوبة الواجب تطبيقها هي العقوبة المقررة لأشدّها في نظر القانون فليس من الضروري اذن توقيع العقوبة المقررة للجريمة التي كان قصد الفاعل الوصول اليها . فالموظف الذي ارتكب جريمة التزوير لارتكاب جنابة الاختلاس يعاقب بالعقوبة المقررة لأشدّها وهي التزوير (محكمة النقض . حكم ٢١ ابريل سنة ١٩٠٠ المجموعة الرسمية سنة أولى صفحة ٣٠٧)

٤ — التزوير واستعماله ولو أنهما جريمتان منفصلتان عن بعضهما يعاقب عليهما بعقوبة واحدة متى كان المرتكب لهما شخصاً واحداً (محكمة النقض . حكم ٢٥ يناير سنة ١٩٠٥ المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ٥٧)

٥ — طبقاً للمادة — ٣٢ — عقوبات يجب الحكم بعقوبة واحدة على المتهم الذي ارتكب جريمتين تنفيذاً لفرض واحد كان شرع في قتل شخص عارضه في خطف امرأة (نقض ٢٧ ابريل سنة ١٩٠٧ مجلة الاستقلال سنة سادسة صفحة ٧٥)

« م — ٣٣ » (التعليقات الجديدة) « الباب الثالث — القسم الثالث

٦ — تفصل محكمة الموضوع نهائياً فيما اذا كانت الجرائم المستندة الى المتهمة تكون جريمة واحدة ويحكم عليه من أجلها بعقوبة واحدة طبقاً للمادة — ٣٢ — عقوبات حيث ان ذلك من المسائل المتعلقة بالموضوع (محكمة النقض . حكم ١١ فبراير سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة عدد ٤٧)

٧ — اذا حكم بادانة المتهمة لاختلاسه أموالاً أميرية وتزويره أوراقاً رسمية اخفاء للاختلاس فالحكم عليه بعقوبة السجن طبقاً للمادة — ١٨١ — عقوبات على أنها العقوبة المقررة لاشد الجرمين المنسوبين اليه والمرتبطين ببعضهما ارتباطاً غير قابل للتجزئة هو حكم صحيح . ومن ثم فلا يكون هناك خطأ في تطبيق القانون اذا لم يحكم على المتهمة بالترامة المقررة للاختلاس طبقاً للمادة — ٩٧ — عقوبات (محكمة النقض . حكم ١٩ ابريل سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية سنة رابعة عشر صفحة ٢١٩)

٨ — لا يعاقب فاعل التزوير بعقوبتين في حالة استعماله هو الورقة المزورة لان الاستئناف العليا استعمال الورقة بواسطة من زورها ليس هو الا عبارة عن تنميم قصده وهو الحصول على الغرض الذي من أجله ارتكب التزوير (محكمة الاستئناف . حكم ١٦ يناير سنة ١٨٩٩ مجلة القضاء سنة سادسة صفحة ١٢٣)

٩ — تزوير عقد وتسجيله بارتكاب تزوير آخرهما جريمتان مرتبطتان ببعضهما ويجب عدهما جريمة واحدة يحكم فيها بعقوبة واحدة (محكمة الاستئناف . حكم ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٤ . المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ٦٦)

١٠ — تعدد الجريمة بتعدد المصاين لا يكون عند اتحاد القصد وزن الفعل . أى أنه متى كانت الضربات التي وقعت من المتهمة صدرت عنهم تنفيذاً لقصد واحد وفي زمن واحد فلا وجه لتعدد المصاين فيها . أما اذا لم يكن بين الفاعلين رابطة اتحاد في القصد وتعاون على الفعل كما هو الحال في المشاجرات التي تحصل بقعة من غير اتفاق سابق بين المتشاجرين على احداها بل يهتكم فيها كل منهم عن قصده

تعدد العقوبات « (على قانون العقوبات الاهلى) م — ٣٢ »

الذاتى وفكرته الحالية فان الجريمة فى هذه الحالة تعدد بتعدد ولا تضامن بينهم فى المسؤولية الجنائية (محكمة الاستئناف . حكم ٧ نوفمبر سنة ١٨٩٩ المجموعة الرسمية سنة أولى صفحة ١١٩)

١١ — قضت المادة — ٣٢ — من قانون العقوبات بوجوب اعتبار الجريمة التى المحاكم الكلية عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها وهى تطابق المادة ٣٦٥ من قانون تحقيق الجنايات الفرنساوى — ومن المبادئ القانونية أن العقوبات التكميلية التى قررها الشارع فى عقوبات مخصوصة هى متعلقة بنوع تلك الجرائم ومن شأنها أن يكون العقاب رادعاً لمرتكبها وحائلاً بينهم وبين ما يحاولون ارتكابه منها فى المستقبل وقد تضع الحكمة التى قصدها الشارع اذا كان من التيسر للمقرر فى تلك الجرائم أن يخلصوا من هذه العقوبات التكميلية التى قررت لهم بارتكابهم جرائم أخرى عقوبتها أشد من عقوبة تلك الجرائم التى اقترفوها ومن ثم فالعقوبات التكميلية المقررة لتلك الجرائم واجب الحكم بها ولو لم يحكم بعقوبتها الاصلية لكونها عقوبة الجريمة الأخف . وان ما جاء بالمادة — ٣٢ — عقوبات المطابقة للمادة — ٣٦٥ — من قانون تحقيق الجنايات الفرنساوى من وجوب اعتبار الجريمة التى عقوبتها أشد والحكم بعقوبتها دون غيرها لا ينطبق على العقوبات التكميلية كالمصادرة والغلق وما مائل ذلك لان ذلك يستلزم أن تكون العقوبات التكميلية مرتبة الدرجات حتى ييسر عند تطبيقها معرفة أيها أشد «راجع مختصر جارد فى شرح قانون تحقيق الجنايات طبعة ثانية صفحة ٣٨٢ » (محكمة طنطا الكلية . استئناف جنح . حكم ٢٢ مايو سنة ١٩١٣ . مجلة الشرائع سنة أولى صفحة ١٥)

١٢ — نصت المادة — ٣٢ — عقوبات على أنه اذا وقعت عدة جرائم لفرض احكام المحاكم الجزئية واحد وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم . ولكن هذه المادة لا تنطبق على العقوبات التبعية مثل المصادرة والغلق فان هذه العقوبات يحكم بها أيضاً مع عقوبة الجريمة الأشد (محكمة منوف الجزئية . حكم ٢١ مايو سنة ١٩١٦ مجلة الشرائع سنة ثلاثة صفحة ٦٠٥)

« م — ٣٣ » (التعليقات الجديدة) « الباب الثالث - القسم الثالث

المادة — ٣٣ « تتمدد العقوبات المقيدة للحرية الا ما استثنى
نص المادتين ٣٥ و ٣٦

تعليقات التحقائية

هذه المادة تضمنت المبدأ العام الذى قرره القانون القديم من قبل وهو أن العقوبات
المقيدة للحرية كالعقوبات الاخرى يجب أن تتمدد الا ما استثنى منها والاستثناء موجود
في المادتين ٣٥ و ٣٦

وقد اقترح تعديل القانون القديم في هذا الموضوع وجعله كالقانون الفرنساوى الا
في بعض المسائل التفصيلية فبمقتضى القانون الفرنساوى اذا ارتكبت جنايتان أو أكثر
قبل أن يحكم فى احدها فلا يحكم على مرتكبها الا بالعقوبة المقررة لاشدها (المادة ٣٦٥
من قانون تحقيق الجنايات) .

فنن للمهم أن نبحث في هذا النص وأول ملاحظة عليه هي أنه لا يؤيده مبدأ من
العدالة من حيث هي اذ أنه يؤدي الى هذه النتيجة التى يؤسف عليها وهي أن من
يرتكب جريمة شديدة يكون فى أمن من العقاب على كل جريمة أقل شدة يرتكبها قبل
اكتشاف تلك الجريمة والقضاء القبض عليه من أجلها فاذا وجد سبيل لمنع وصول مدة
العقوبات الى حد مفرط بسبب تعددها يكون المبدأ الذى من مقتضاه أن تكون عقوبة
من يرتكب جريمتين أشد من عقوبة من يرتكب جريمة واحدة أعدل على وجه العموم
وفضلا عن ذلك فانه يجب أن يلاحظ أن النص الفرنساوى لو أخذ بمبارته من غير
تحويل فيه لكان ذلك عبارة عن مجرد تقليد فبمقتضى القانون الفرنساوى مثلا اذا أنزلت
مدة الحبس الى يوم رافعة بالتهم فان هذه العقوبة تحجب عقوبة القرامة مهما بلغت وكذلك
عقوبة السجن فانها تحجب عقوبة الحبس فى حصن (réclusion) مع ان هذه العقوبة
أشد فى تنفيذها من الاولى (جازو جزء ٢ صحيفة ٢٧٧)

تعدد العقوبات « (على قانون العقوبات الاهلى) م — ٣٣ »

وأخيراً فإن هذا النص يفضى الى مصاعب جمّة في تأويله اذا اقتضى الحال العمل به خصوصاً اذا كانت الجرائم ارتكبت في دوائر اختصاص جملة محاكم (جازو جزء ٢٠ صحيفة ٢٨٨ وما يليها) نعم ان المحاكم الفرنسية حلت باحكامها كثيراً من مثل هذه الاشكالات ولكن لعدم وجود قاعدة قانونية مهمة فيما يتعلق بهذا المبدأ يظهر أن لا داعى لان تدرج في القانون المصرى نصوص يستدعى تأويلها تصفح احكام المحاكم التى لا يخفى كثرتها وليست في كل وقت سهلة التالى على القاضى

وقد جرى مقتضى بعض البلاد الاخرى خصوصاً في بلاد البلجيكي على طريقة تشابه هذه الاماكن اكثر توسعاً منها (المواد ٥٨ وما بعدها الى ٦٥) وقد اقترح ادخال الطريقة التى جرى عليها القانون البلجيكي في القوانين المصرية ويجوز التنبيه الى ان الجزء الاهم من القانون البلجيكي تضمنته المادتان ٤٠ و ٤١ أما نصوص هذا القانون الاخرى فلا نحل الاشكالات التى نفاّت عن نص القانون الفرنسي حينما تكون الجرائم واقعة في دوائر اختصاص محاكم مختلفة ولتمثل على ذلك بالمادة ٦٢ حيث يقول « اذا ارتكبت جملة جنايات فلا يحكم الا بالعقوبة الاشد » وعلى مقتضى ما جرت عليه محاكم فرنسا فان العقوبة الاشد هي عقوبة الجريمة المقررة لها اشد العقوبات (راجع جازو) ولنفرض أن العقاب المقرر للجريمة التى حكم فيها أولاً هو الاشغال الشاقة المؤقتة وأن الحكم صدر بالحبس بسبب استعمال الرافعة وأن العقوبة المقررة للجريمة الثانية هي عقوبة السجن فاذا تكون اذن سلطة المحكمة التى من اختصاصها النظر والحكم في الجريمة الثانية ولذا صرف من جهة اخرى قوله العقوبة الاشد الى الاشد من العقوبات المحكوم بها فلا يعلم ما هو الاشد الا بعد الحكم بالعقوبتين

والاوجه المشروحة آتياً بين العلة في عنوان الباب بتعدد العقوبات بدل العنوان المتخذ لذلك على العموم وهو تعدد الجرائم فان الصواب قل كثيراً اذا كانت جميع العقوبات يجوز الحكم بها وقررت الحدود التى تتبع في التنفيذ منعا لتعدد بلا حد وبجمل القول أنه ليس هناك اسباب قوية تدعو الى تغيير المبدأ الذى اتبع الى اليوم وهو تعدد العقوبات

« م — ٣٤ » (التعليقات الجديدة) « الباب الثالث — القسم الثالث »

المادة -- ٣٤ * اذا تنوعت العقوبات المتعددة وجب تنفيذها على الترتيب الآتى
أولاً — الاشغال الشاقة
ثانياً — السجن
ثالثاً — الحبس مع الشغل
رابعاً — الحبس البسيط

تعليقات التحفائية

المادة ٣٤ — لو كان هذا النص غير موجود لوجب ظاهراً تنفيذ العقوبات المقيدة للحرية عند تنوعها على ترتيب صدور الحكم بها لكن إذا حكم على انسان بالاشغال الشاقة اثناء التنفيذ عليه بالسجن أو الحبس فيلوح أنه أقرب للعدل قسله في الحال الى الحبس الذى تنفذ فيه عقوبة الاشغال الشاقة حتى يكون للعقوبة أقصى مفعولها وكذلك اذا حكم على شخص بمدة عقوبات من نوع معين وبعقوبة أو أكثر من نوع أخف فليس من المستحسن أن تنفيذ العقوبات الاولى يتخلله تنفيذ العقوبات الاقل شدة منها فاذا حكم على انسان مثلاً بالسجن أو الحبس اثناء التنفيذ عليه بالاشغال الشاقة فلا يحسن قسله من حبسه الى حبس آخر لينفذ عليه بالسجن أو الحبس مادام من المحقق أنه يعود بعد ذلك الى الحبس الاول ليستوفى فيه عقوبة أشغال شاقة أخرى وكذلك في حالة الحكم بعقوبات حبس كثيرة بعضها مع الشغل وبعضها بغير شغل فلا تكون قاعدة في الزام المحكوم عليهم بالشغل تارة وتركهم أخرى مخيرين بين الشغل وعدمه وموضع هذه المادة قد ينتقد عليه ومع ذلك فالظاهر أنه من المقبول أن تلو المادة ٣٣ وما دامت القاعدة الواردة فيها غير مقررة تكون المادتان ٣٥ و ٣٦ غير واضحتين تماماً وربما قيل عنها أيضاً أن الاولى ان يكون موضعها في قانون تحقيق الجنايات لانهما مختصة

تعدد العقوبات « (على قانون العقوبات الاهلي) » م — ٣٥ »

بالتنفيذ الا أنها نظراً للمادتين ٣٥ و ٣٦ لا تتعلق فقط بالترتيب الذي تنفذ بحسبه العقوبات بل تتعلق ايضاً بمسألة ما اذا كانت هذه العقوبات ينبغي تنفيذها أم لا في حالة ما اذا اجتمع حكم بالاشغال الشاقة مع اكثر من حكم بعقوبات أقل شدة وفي حالة ما اذا كانت مدة السجن والحبس مما يزيد عن ٢٠ سنة

﴿ المادة — ٣٥ ﴾ تجب عقوبة الاشغال الشاقة بمقدار مدتها كل عقوبة مقيدة للحرية محكوم بها الجريمة وقت قبل الحكم بالاشغال الشاقة المذكورة

تعليقات التحقائية

ا) وضع القاعدة المضنية في هذه المادة هو خطوة في طريق تطبيق القاعدة الفرسناوية الخاصة بتعدد الجرائم (وهي ان العقوبة الاشدهجب العقوبات الاخف) وهذه المادة هي من بعض الوجوه أكثر توسعاً في هذا المعنى من القاعدة الفرسناوية حيث قضى بان الحكم بالاشغال الشاقة يجب بمقدار مدتها كل عقوبة بالسجن او الحبس محكوم بها من قبل ويؤخذ بهذا المبدأ اعتباراً أن ليس من الحزم تعدد العقوبات كلها بما يخرج عن حد الاعتدال وأن ليس من المستحسن أن المحكوم عليه بعد أن يستوفي الجانب الاشد من عقوبته اى الاشغال الشاقة ينقل الى حبس آخر قبل أن يفرج عنه ليستوفي فيه عقوبة أقل شدة وهذا المبدأ الاخير ان تقرر برمتيه فانه يؤدي الى جب عقوبة الاشغال الشاقة لكل عقوبة مقيدة للحرية مهما كانت مدتها ولكن قد يكون من الخطر في العمل ان تجب تماماً عقوبة اشغال شاقة مدتها ثلاث سنين مثلاً عقوبة سجن أطول منها مدتها ١٥ سنة مثلاً وستكون نتائج هذا المبدأ أكثر سريانا في الحقيقة مما يرى من ظاهره وذلك بسبب تطبيق احكام الافراج بشرط التي من مقتضاها جواز الافراج عن المحكوم عليهم الذين قضوا ثلاثة ارباع المدة المحكوم عليهم بها ويظهر حسن

« م — ٣٦ » (التعليقات الجديدة) « الباب الثالث — القسم الثالث »

سلوكهم أثناءها

وبمقتضى القاعدة التي اتبعت لا تجب عقوبة الاشغال الشاقة عقوبات الحبس والسجن اذا كانت تلك العقوبات صادرة بشأن جرائم ارتكبت بسبب عقوبة الاشغال الشاقة ولو جعلت القاعدة عامة لما أمكن معاقبة المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة الا بالعقوبات التأديبية عما يرتكبونه من الجرائم أثناء وجودهم في الحبس

وينبغي أن يشار هنا الى استثناء لقاعد المقررة في هذه المادة وهو أنه ان كان الحكم في المرة الاولى صادراً بالحبس وأوقف تنفيذ مؤقتاً عملاً بالمادة ٥٢ ثم حكم في المرة الثانية بالاشغال الشاقة فإن المادة ٥٣ تقضى بتعدد العقوباتين

وقد يقال ان عقوبة السجن يجب أن تجب بمقدار مدتها عقوبة الحبس . والجواب عن ذلك هو ان عقوبة السجن في الواقع كمعقوبة الحبس في التنفيذ ولو كانت تفرقت هذه القاعدة لكانت تقضى الى نتيجة غريبة وهي أن من يحكم عليه بالحبس ثلاث سنين ثم بالسجن ثلاث سنين أخرى لا تنفذ عليه العقوبة الثانية مع أنه ان لم يحكم في المرة الثانية الا بحبس ثلاث سنين رافعة به فان كل العقوبة الثانية تضم الى الاولى

المادة — ٣٦ * اذا ارتكب شخص جرائم متعددة قبل الحكم عليه من أجل واحدة منها وجب أن لا تزيد مدة الاشغال الشاقة المؤقتة عن عشرين سنة ولو في حالة تعدد العقوبات وأن لا تزيد مدة السجن أو مدة السجن والحبس عن عشرين سنة وأن لا تزيد مدة الحبس وحده عن ست سنين

تعليقات استثنائية

هذه المادة تقرر المبدأ المسلم به على العموم وهو أن تعدد العقوبات يجب أن يوضع له حد اذ لا يلزم أن العقوبات المؤقتة المقيدة للحرية تستجمل بسبب تعددها

تعدد العقوبات « (على قانون العقوبات الاهلى) » م ٣٧—٣٨ »

الى عقوبة مؤبدة ويلاحظ أن ما يترك بلا تنفيذ عملاً بالمادة ٣٥ عند اجتماع عقوبات السجن والحبس اذا زاد مجموعهما عن عشرين سنة أما هي عقوبات الحبس أو بعضها والقاعدة الواردة في هذه المادة لا تطبق الا على تعدد الجرائم (بالمعنى المتفق عليه عند جمهور العلماء في فرنسا) يبنى أنها لا تتعلق بالاحكام الصادرة بعقوبة الجريمة ارتكبت بعد الحكم بعقوبة لجريمة أخرى

✽ المادة — ٣٧ ✽ تعدد العقوبات بالفرامة دائماً

تعليقات التحفائية

قد اعترض على أن تعدد الترامات بغير حد قد ينشأ عنه استغراق ثروة المحكوم عليه ونحوها من ثم الى عقوبة المصادرة العامة (جاروجزء ثانياً بحيفة ٢٧٠) وقضى مع ذلك أن يلاحظ أن للقاضي في مواد المخالفات والجنح الحق المطلق في تنزيل الترامات واذا نفذت ثروة المحكوم عليه بسبب استعمال هذا الحق فلما أن تكون موارد ثروته قليلة جداً وفي هذه الحالة لا تكون النتيجة أشد من النتيجة التي يفترض حصولها لو نفذ على المحكوم عليه بالاكراه البدنى لتحصيل التراماة واما أن يكون المحكوم عليه غنياً وحينئذ تكون هذه النتيجة هي حاكمة فساد أخلاق وسوء سلوك دائماً يستوجبان أشد العقوبات

وأما في المواد الجنائية فالخوف من حصول تلك النتيجة أشد منه في مواد الجنح والمخالفات الا أن القانون الجديد لا يبنى في المواد الجنائية الا الترامات النسبية وعلى ذلك لا يحكم بالترامات الا في الجرائم التي يكون قد استفاد منها المحكوم عليه مالياً فاذا تجرد الجاني بسبب القانون من الثروة التي جمعها بارتكابه جرائم متوالية فلا محل للرافة به بنوع خاص

✽ المادة — ٣٨ ✽ تعدد عقوبات مراقبة البوليس ولكن لا يجوز

أن تزيد مدتها كلها عن خمس سنين

تعليقات التحفائية

الغرض من هذه المادة هو تقرير العمل بلبداً العام السالف الذكر الوارد في الامر العالى المختص بمراقبة البوليس أعني للبدأ الذى من مقتضاه أن الحد التقرىبي لتلك المراقبة الذى اذا تعدته بعد ذلك يكون ضرباً من العبث والجور هو خمس سنين ولمناسبة هذا الباب يتعين ذكر المواد ٢٢ و ٢٣ و ٤٩ و ٥٠ و ٥١ من قانون العقوبات التقدم المختصة بالاكرام البدنى وبتففيذ المقوبات المالية وبالنظر للاسباب الموضحة فى التعليق على الكتاب الرابع من قانون تحقيق الجنايات الذى عنوانه « فى التنفيذ » قد اعتبر الاكرام البدنى كوسيلة للتبابة فى تنفيذ الاحكام الصادرة بعقوبات مالية بدون حاجة الى حكم به ومن ثم لا تكون احكام تلك المواد الا قواعد مختصة بالتنفيذ ويجب اذن أن يكون موضعها فى كتاب قانون تحقيق الجنايات المختص بالتنفيذ

الباب الرابع

« اشتراك عدة أشخاص فى جريمة واحدة »

تعليقات التحفائية

فى القوانين الحديثة طريقتان مختلفتان لحل مسألة الاشتراك ومقتضى الاولى أن الشريك بمقاب مادة بنفس عقوبة الفاعل (راجع نصوص القانون الفرنساوى والقانون المصرى القديم ونصوص القانون الهندى فيما يتعلق بالشركاء ونصوص القانون الانجليزى الخاص بالفاعلين الأقل اداة من الفاعلين الاصليين وكنا من كان عندهم علم بالجريمة قبل ارتكابها) وأهم الاعتراضات التى ترد على هذه الطريقة مستنبطة من أنه متى وجد حيداً

أشخاص في جريمة واحدة» (على قانون العقوبات الاهلى) «م — ٣٩»

أدنى للعقوبات المقررة «يجرام» قد يضطر القاضي لتوقيع عقوبة زائدة في الشدة على الشركاء مع ضعف درجة اشتراكهم في الجريمة ومن هذا الوجه يكون الحد الأدنى الحقيقي هو ما يمكن النزول اليه بفرض استعمال الرأفة

ومقتضى الطريقة الثانية أن يكون العقاب المادى للشركاء أقل من المقرر للفاعلين الأصليين وبديهي أنه ان لم نتناول لفظة فاعل الا الأشخاص الذين ارتكبوا الجريمة حقيقة (الفاعلين للماديين) فانه يجب التسليم بأن ادانة من دبروا الجريمة قد تكون أكبر من ادانة الفاعل الذى استعملوه آلة في ارتكابها ولذلك تبحث القوانين التى جرت على هذه الطريقة في اطلاق لفظ فاعلين أو من يماقبون بهذه الصفة على فريق من الشركاء الذين يكونون بالنسبة للجريمة في حالة قضى بأن يحسبوا شركاء في المسؤولية المعنوية مع الفاعلين الأصليين

وقد اقترح ادخال هذه الطريقة في القانون المصرى وهى واردة بتمام التفصيل في القانون البلجيكي بالمواد ٦٦ وما يليها الى ٦٩ ومشروحة شرحاً وافياً بمعرفة « هوس » وهو أهم واضع لهذا القانون في مؤلفه الذى عنوانه « قانون العقوبات البلجيكي — الكتاب الرابع جزء أول صحيفة ٣٤٢ وما يليها » وهذه الطريقة مستحسنة للغاية من الوجهة العلمية ولكن اذا سبرت يتضح أنها في العمل قد تؤدي الى صعوبات لا يمكن تذليلها في بلد ليس فيها محكمون لازالة العقوبات التى تنشأ من التعريفات الفنية

المادة ٦٦ من قانون العقوبات البلجيكي تعتبر أولاً كالفاعلين من ساعدوا بأى عمل كان على ارتكاب الجريمة ولولا مساعدتهم لما أمكن ارتكاب الجريمة أو الجريمة

ولكن يلاحظ . أولاً. أن عدم امكان ارتكاب الجريمة الذى تشير اليه هذه المادة ليس في رأى العلماء الانسياً لامطلقاً (راجع مثلاً كتاب هوس في الصحيفة ٣٦٣) حيث قال « ومع ذلك يكون لايجب أن يحمل هنا النص على معنى الاطلاق فلاجل أن يكون النهم مستحقاً لان يماقب بصفة فاعل يكفى أن الجريمة لم تكن لتقع بالظروف والكيفية وفي اليوم الذى وقعت فيه ٠٠٠ لولا مساعدته » فاذا كان الاخر كذلك فما

« م — ٣٨ » (التعليقات الجديدة) • الباب الرابع — اشتراك عدة

تكون حدود قاعدة بهذا الإبهام وما الظروف التي يكون الرجوع إليها في التفريق بين الفاعل والشريك كما لو ارتكب السارق مثلاً سرقة بدخوله من باب بيت بواسطة مفتاح مصطنع أعطاه إليه شريك وكان يمكنه أن يدخل من شباك بخلف المنزل بغير مفتاح ولكن بتعريضه نفسه لابقاظ السكان من نومهم فهل يجب أن يعاقب الشريك في هذه الحالة بصفة فاعل وكما لو وقعت سرقة في الطريق العام من إنسان يصوب إلى رأس المسروق منه سلاحاً نارياً أعطاه إليه الشريك فإن السارق إذا كان قوى البنية وبهذه نبوت (هراوة) كبير فانه ربما يفتيه عن السلاح الثأري ومثل هذه الاعتبارات لا يؤدي إلى صعوبة ما في نظر محلفين يمكنهم في الواقع أن يمتروا التهم فاعلاً أصلياً أو شريكاً على حسب القوبة التي يريدون أن يحكم بها عليه والامر بخلاف ذلك بالنسبة لمحكمة يجوز أن تعدل حكمها المينة أسباباً محكمة استئناف علماً

وثانياً . حيث ان عدم امكان ارتكاب الجريمة قد يشأ من ظروف مجهولة بالمرء للشريك أو يكون بعيداً عنها بالكلية فادانته في نظر القانون تعدم كل رابطة بينها وبين قصده الجنائي فإذا تسور سارق حائطاً مثلاً سلم أعطاه له شريك فحالة الشريك مرتبطة بمعرفة ما إذا كان السارق يمكنه تسور الحائط بشير هذا السلم والشريك الذي يعطى للزور حبراً ملوناً تبقى صفته متعلقة بحالة العمل في المحل الموظف فيه من ارتكب الزور لان النظر في تمكن الزور وعدمه من الحصول على الخبر اللازم انما ينوقف على تلك الحالة والشريك الذي يقف مترصداً وقت ارتكاب الجريمة ويتفق أنه ينسبه الفاعل تكون مسؤوليته أشد مما اذا لم يفاجئه أحد من رجال البوليس

والمادة نفسها تعتبر كالتفاعل من جهة ثانية من حرصوا مباشرة على هذه الجنائية أو الجنحة بهدية أو وعد أو وعيد أو استعمال سطوة أو سلطة أو مخادعة أو دسيسة

وقوله مخادعة أو دسيسة قول عام يدخل تحته التحريض على أى شكل وقع ومع ذلك فمجموع العلماء يسعون لايجاد تقييد لهذا التعميم (راجع كتاب هوس صحيفة ٣٨ :) فإذا صرف هذان القفظان إلى أهم معانيهما صدقاً على المشورة والحض والابراز

أشخاص في جريمة واحدة » (على قانون العقوبات الاهلي) « م — ٣٩ »

ولكن القانون قد جعل لهذا اللفظ معنى مقيدا واذا أخذنا قوله المخادعة أو اللبسية بمعناها العام فيكون تمداد باقي الوسائل التي هي التهديد والوعد الخ لازوم له وأما اذا قيدنا معناها فيصير مدلولهما غير محقق ويجوز أن يتصور أشخاص هم في الحقيقة مدانون بجرائم من طائفة كل عقاب

ويلاحظ أخيراً أن هذه المادة لم تتكلم عن حالة ما اذا اتفق الفاعل والشريك على ارتكاب الجريمة ولم يكن أحدهما محرراً للآخر ولكن ارتكب أحدهما هذه الجريمة بوجه الصدفة كما لو اتفق زيد وعمرو على قتل بكر وسارا في الطريق حاملين نبوتين لهذا القصد فتعابلا في الطريق فضربه زيد ضربة كانت القاضية بالظاهر أن عمرا لاقوبة عليه بمقتضى القانون البلجيكي (وهذا النقص وجد أيضاً في قانون العقوبات المصري)

والظاهر أن الاصح هو أن الظروف التي يترتب عليها وجود الاشتراك كثيرة جداً ومختلفة باختلاف الاحوال حتى ان درجة اذانة الشريك يجب أن تترك تماماً لتنظر المحاكم وتوكل اليها ويصح أن يتحول القاضى فيما يتعلق بالعقاب المقتضى توقيعه على الشريك فسخة أوسع من التي له في تقدير عقوبة الفاعلين ان رأى لزوم ذلك ولكن اذا روى انه يقتضى . أولاً . على حسب التعريف الوارد في القانون الجديد أن يكون الشريك قد حرض على جريمة حصلت فعلاً بناء على هذا التحريض . ثانياً . أن يكون قد تواطأ مع آخرين على ارتكاب جريمة وأن تكون الجريمة التي وقعت نتيجة هذا التواطؤ أو ثالثاً يكون قد عمل مختاراً في ارتكاب هذه الجريمة فالظاهر أن لاعل لتحويل القاضى فيما يتعلق بمقدار العقوبة بالنسبة للشريك سلطة أوسع مما له بالنسبة للفاعل الاصل لان القصد الجنائي وهو الاذانة على ارتكاب الجريمة جلي في كل هذه الاحوال

« المادة — ٣٩ » يمد فاعلا للجريمة :

أولاً — من يرتكبها وحده أو مع غيره

« م - ٣٩ » (التعليقات الجديدة) « الباب الرابع - اشتراك عدة

ثانياً - من يدخل في ارتكابها اذا كانت تتكون من جملة اعمال فيأتى عمداً عملاً من الاعمال المكونة لها

ومع ذلك اذا وجدت أحوال خاصة بأحد الفاعلين تقتضى تغيير وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له فلا يعمد أثرها الى غيره منهم وكذلك الحال اذا تغير الوصف باعتبار قصد ارتكاب الجريمة أو كيفية علمه بها

تعليقات التحفائية

« يد فاعلاً للجريمة »

قوله فاعل لا يصدق كما اسلفنا الا على الفاعلين الحقيقيين وقد حصل خلاف كثير في الرأى بين المحاكم الابتدائية وبين محكمة الاستئناف فيما يتعلق بمدلول هذه الكلمة ولذلك يحسن وضع تعريف لهذا اللفظ

والفقرة الاولى ظاهرة بنفسها لكنها لازمة لاستيفاء تعداد الفاعلين فاذا وجد أكثر من فاعل ولم يكن اشترك كل منهم في كل الجريمة فهذه الحالة تنطبق على الفقرة الثانية من المادة وهذه الفقرة مقررة للحالة التي فيها تكون الجريمة مركبة من عدة أفعال ويجب التفريق بين الافعال الداخلة في الجريمة والافعال التوضيحية لها (راجع المادة ٤٥ من القانون بشأن الشروع) وأن تسمين الافعال التي تكون داخلة في الجريمة بما يدخل في الوقائع لا من المسائل القانونية

عن قوله « من يدخل في ارتكابها اذا كانت تتكون من جملة اعمال فيأتى عمداً عملاً من الاعمال المكونة لها »

لكى يعتبر شخص فاعلاً يبنى ان يكون عنده نية التداخل في ارتكاب الجريمة وان

أشخاص في جريمة واحدة » (على قانون العقوبات الاهلي) م — ٣٩ »

يكون اشترك فعلا في جزء منها فالسارق الذي يكسر قفل بيت ولكن لا يدخل فيه والذي يدخل فيه ويسرق كلاهما فاعلان للسرقة بكسر ولو أن الثاني لم يشترك في كسر الباب وكذلك اذا أوقف زيد مثلا عربة عمرو ثم قتل بكر عمرا فزيد هو فاعل للقتل اذا كان أوقف العربة بقصد القتل

وكلا لو شرع زيد مثلا في قتل عمرو وتركه على أنه مات ثم اتى بكر بعد ذلك وقتل عمراً فحيث ان زيدا لم يدخل في ارتكاب جريمة القتل فهو لا يكون مدينا الا بجريمة الشروع في القتل

(الفقرة الاخيرة) متى وجدت ظروف خاصة بأحد الفاعلين من شأنها بأن تغير نوع الجريمة التي يرتكبها باتيان فعل جنائي معين فيعد الجانيان فاعلين لتسل جنائي واحد وان اختلفت جريمة كل منهما والفرض من النص تقرر هذه الحالة وحلها على الوجه الذي جرت عليه المحاكم الفرنسية وهو اعتبارها مرتكبين لجريعتين مختلفتين وان كانا أتياعلا واحداً

عن قوله « تقتضي تمييز وصف الجريمة أو العقوبة بالنسبة له » مثلا اذا كان احد السارقين خادما عند المسروق منه فالسرقة تعتبر بالنسبة للخادم واقعة على مال الخدم وفي هذه الحالة كما في غيرها من الاحوال المشابهة لما يستحق كل فاعل العقوبة التي كانت توقع عليه لو ارتكب الجريمة منفرداً

عن قوله « أو العقوبة »

اذا كان احد الجانين مائتدأ فلا يترتب على هذه الحالة تشديد العقوبة على الباقيين عن قوله « وكذلك الحال اذا تميز الوصف باعتبار قصد مرتكب الجريمة او كيفية علمه بها »

ويندر في القانون المصري وجود ما ينص عن ارتباط نوع الجريمة بعلم الجاني بها عند ارتكابها واما في الشرائع الاخرى فالامثلة على ذلك كثيرة
عن قوله « قصد »

« م — ٣٩ » (التعليقات الجديدة) « الباب الرابع — اشتراك عدة

كثيراً ما تعرض في احوال التمردى على الغير حالة ما اذا كان أحد الجانين لاجميعهم
قد كان عنده سبق اصرار

الأحكام

١ — الحكم الصادر بعقوبة على شخصين باعتبارهما فاعلين اصلين في جريمة
النقض والايрам واحدة مع ان احدهما في الواقع شريك لا يكون قابلاً للنقض بهذا السبب لان
العقوبة واحدة بالنسبة للفاعل الاصلى والشريك (محكمة النقض . حكم ١٥ فبراير
سنة ٩٠٨ المجموعة الرسمية سنة تاسعة « سنة ١٩٠٨ » صفحة ١٢٤)

٢ — اذا ارتكب جملة أشخاص جريمة واحدة وحكم عليهم بصفهم فاعلين اصلين
فلا حاجة لبيان الفعل الخاص الذى ارتكبه كل منهم في الحكم لعدم وجود قاعدة عامة
تقضى بذلك (محكمة النقض . حكم ٢٠ يونيه سنة ١٩١٠ — المجموعة الرسمية سنة حادية
عشرة صفحة ٣٦٢)

٣ — يعتبر فاعلاً أصلياً لجريمة التسميم من صنع خلالة مسمومة بقصد اعطائها
للمجنى عليه ولو كان هديماً لهذا الاخير بواسطة شخص آخر يعلم انها مسمومة
(محكمة النقض . حكم ٢١ اكتوبر سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية سنة ثانية عشرة صفحة ٥)

٤ — لا مانع قانوناً يمنع من اعتبار شخصين مرتكبين لجريمة قتل فاعلين اصلين
ولو كان المجنى عليه قد قتل من طلق عيار نارى واحد عليه (محكمة النقض . حكم
١٩ سبتمبر سنة ٩١٤ مجلة الشرائع سنة ثانية صفحة ٢٠)

٥ — انه من المبادئ القانونية انه اذا ارتكب جملة اشخاص عملاً جنائياً أو
تدخلوا في تنفيذ عمل مكون لجريمة تنفيذاً لتقص مشترك بينهم جميعاً فكل واحد من
هؤلاء الاشخاص يكون مسؤولاً عن هذا الفعل كنفس مسؤوليته فيما لو حصل ارتكاب

أشخاص في جريمة واحدة » (على قانون العقوبات الاهلي) « م — ٤٠ »

الفعل من كل واحد منهم على حدته . فاذا قصد جماعة مسلحون شخصاً لقتله واطلق عليه بعضهم دون البعض الآخر عياراً أو أعبرة فارية فقتلوه يعتبر الجميع فاعلين اصلين لجريمة القتل (محكمة النقض . حكم ٢٨ نوفمبر سنة ٩١٤ . مجلة الشرائع سنة ثانية صفحة ١١٠)

٦ — يعتبر فاعلاً اصلياً لا شريكاً كل من باشر عملاً من الاعمال التي ترتب قرارات قضاء عليها وقوع الجناية اذا ثبت أن هذه الاعمال كانت لازمة لوقوع الجريمة (محكمة مصر الابتدائية . قرار فاضى الاحالة الرقم ١٣ فبراير سنة ٩٠٨ . المجموعة الرسمية سنة تاسعة « سنة ١٩٠٨ » صفحة ١١٩) راجع شرح جازو على قانون العقوبات الفرنسية « طبعة سنة ١٨٨٨ » جزء ٢ قرة ٢٥٩ .

المادة — ٤٠ * بعد شريكاً في الجريمة :

أولاً — كل من حرض على ارتكاب الفعل المسكون للجريمة اذا كان هذا الفعل قد وقع بناء على هذا التحريض
ثانياً — من اتفق مع غيره على ارتكاب الجريمة فوقت بناء على هذا الاتفاق

ثالثاً — من أعطى للفاعل أو الفاعلين سلاحاً أو آلات أو أى شيء آخر مما يستعمل في ارتكاب الجريمة مع علمه بها أو ساعدهم بأي طريقة أخرى في الاعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لارتكابها

تطابق ٧٤ مخططة، وتقابل ٦٠ و ٦٢ من القانون الفرنسي. والمادة ٦٨ من القانون القديم

المادة — ٦٨ — قديمة — يمدد شريكاً في فعل الجنائية او الممنعة كل من حرض على ارتكابها بهدية أو وعد أو وعيد أو مخادعة أو دسيسة أو بجرشاد أو باستعماله من الصولة على مرتكبها وكل من اعطى اسلحة أو آلات أو غيرها مما اعانه على ارتكاب الجنائية او الممنعة مع علمه بأن ما اعطاه يستعمل في ذلك

« م — ٤٠ » التعليقات الجديدة) « الباب الرابع — اشتراك عدة

محضر شورى القوانين

تليت المادة ٤٠ التى أقرتها اللجنة على أصلها كما هى وسبب ذلك وتقرر باتحاد الآراء الموافقة على رأى اللجنة وهاتان صورتا المادة والسبب

الاسباب

الأصل

رأت اللجنة أن لفظ التحريض ربما لا يشمل بعض ما كان مفسرا به فى أصل القانون الحالى وظلت وجوب تغيير لفظ التحريض واللاتيان بلفظ آخر ولكن لما استغفمت من جناب مستشار خديوى نظارة الحفانية عما أريد بالتحريض أجاها بان المراد منه ما يشمل جميع ما نص عليه فى المادة ٦٨ من القانون الحالى (أى القديم) وزيادة عنه ويدخل فيها أمر صاحب الرئاسة على مأموره وغيره فاكثفت اللجنة بهذا التفسير وأقرت النص على حاله

المادة ٤٠

أصلها كما هى الآن

(راجع محضر جلسة ٢ نوفمبر سنة ٩٠٣ المدرج بملحق الوقائع المصرية نمرة ١٣٦ الصادرة فى ٢٥ نوفمبر سنة ٩٠٣)

وكل من أعان الفاعل على الاعمال المجهزة أو المسهلة أو المتممة لفعل الجناية أو اللجنة مع علمه بقصد الفاعل

وكل من علم بالاحوال الجنائية التى عليها اهل البنى والفساد الذين يقطعون الطرق ويشعلون ما يخل بأمن الحكومة أو الراحة العمومية ويشدون على الناس أو يتظنون على الاملاك واعتاد مع ذلك على إيواء هؤلاء للفاسدين

أشخاص في جريمة واحدة » (على قانون العقوبات الاهلي) م — ٤٠ »

تعليقات التحقائية

المادة ٤٠ — تقارن هذه المادة بالمادة ٦٨ القديمة وراجع التعليق العام على

هذا الباب

عن قوله « في الجريمة »

ليس من سبب يدعو الى قصر تطبيق قواعد الاشتراك على الجنايات والجناح كما كان في القانون القديم (مادة ٦٧) سوى قلة أهمية مواد الخلافات على العموم مع أن من الخلافات ما يكون فيها الانسان المسؤول أدبياً أقرب الى الدخول في الاشتراك بمعناها الوارد في القانون الجديد منه الى الدخول في معنى الفاعل الاصلى ومثال ذلك على الاخص الاحوال التي تقع فيها جرائم من الحدم بناء على تعليمات مخدومهم أو بتواطئهم معهم (الفقرة الاولى من المادة) أنواع التحريض المنصوص عنها في القانون القديم قد

حذفت من المشروع وذلك للأسباب الواردة في التعليقات العامة على هذا الباب وقوله « فوقعت بناء على تحريضه » قد أريد به منع الاتهام الذي يمكن أن يعترض عليه لو ذكر التحريض بوجه عام دون تعيينه تعييناً كافياً

وقد نصت هذه الفقرة على التحريض على الفعل المكون للجريمة دون ذكر التحريض على ارتكاب الجريمة نفسها لتبين حالة ما اذا كان الفعل المرتكب لا يعد جريمة بالنسبة لمن ارتكبه لعدم وجود القصد الجنائي عنده

(الفقرة الثانية من المادة) راجع التعليق العام لتقف على ما أريد من هذه الفقرة من ملافاة النص الذي كان موجوداً

(الفقرة الثالثة من المادة) قد جمعت هذه الفقرة بين حكمي الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٦٨ القديمة وإن ذكر الاسلحة . . . الخ لا ضرورة له كما هو ظاهر ومع ذلك فقد أتى خفية أن يؤدي حذفه الى الخطأ

ويلاحظ أن الفقرة الرابعة من المادة ٦٨ القديمة والمادة ٦٩ قد أغلقت في القانون

« م — ٤٠ » (التعليقات الجديدة) « الباب الرابع — اشتراك عدة

الجديد وسبب ذلك هو أن إخفاء الجناة والأشياء المسروقة اعتبرا في هذا القانون جريمةين مستقلتين لا نوعين من أنواع الاشتراك (راجع للمادتين ١٢٦ و ٢٧٩) وما يحق أن ينتقد به على المادة ٦٩ القديمة هو أن هذه المادة قد جعلت درجة اإدانة من أخفى الأشياء المسروقة مرتبطة بنوع السرقة التي أخذت بها هذه الأشياء بقطع النظر عن علم من أخفى الأشياء بنوع السرقة أو عدمه

المنشورات

ملشورات لجنة المراقبة القضائية
لاحظت لجنة المراقبة القضائية من مراجعة بعض قضايا الجنيح أن اشخاصا يخبرون الجنيح عليهم في السرقات المجهولة الفاعل أنهم يعلمون المحل الذي أخفيت فيه الأشياء المسروقة وأنهم في استطاعتهم تمكينهم من الحصول عليها مقابل دفع شيء لهم وعند ما يستولون على غرضهم لا يفون بالوعد وأن بعض المحاكم في هذه الحالة تعتبر هذا الفعل تارة من أمور النصب والاحتيال وتارة كدعوى مدنية وأخرى تعتبر أولئك الاشخاص مبلغين عن الأشياء المسروقة شركاء في جريمة السرقة
وحيث أنه لا يمكن اعتبار المتهم في مثل هذه الأحوال شريكا في جريمة السرقة الا اذا اشترك فيها بحال من الأحوال المقررة بالمادة ٦٨ عقوبات (التي هي المادة ٤٠ الآن)

وحيث ان هذه المادة المذكورة لا تعتبر من صدرت منه هذه الافعال بعد وقوع جريمة السرقة مشاركا لفاعلها وعليه فلا تجوز محاكمته بصفته شريكا الا اذا اشترك فعلا في السرقة (مذكرة عمومية ثمرة ٩ رقم ٢١ يونيو سنة ١٩٠٠)

الأحكام

١ — ان توقيع شخص على عقد مزور بصفة شاهد مع علمه بتزويره يعد اعانة

أحكام محكمة
النقض والايام

أشخاص في جريمة واحدة » (على قانون العقوبات الاهلى) م — ٤٠ «

لفاعل التزوير على الاعمال المجيزة والمسهلة والمتممة لفعل الجنحة (محكمة النقض . حكم ٦ فبراير سنة ١٨٩٧ . مجلة القضاء سنة رابعة صفحة ١٨٦)

٢ — المعاونة والتميد هما الاساس الشرعى لهمة الاشتراك (محكمة النقض . حكم ٢٧ مارس سنة ١٨٩٧ . مجلة القضاء سنة رابعة صفحة ٢٦٨)

٣ — بما ان الاتفاق الجنائى لا يحصل عادة بأعمال ظاهرة يمكن معاينتها بل يحصل بتواطؤ غير محسوس يدل على وجوده مجموع القرائن القانونية الثابتة والتحقيقات لذلك كان اثبات وجود هذا الاتفاق من الامور الموكولة لرأى المحكمة وليس لمحكمة النقض والابرار حق المراقبة على صحة اقتناع محكمة الموضوع بوجود هذا الاتفاق (محكمة النقض . حكم ٢٥ مايو سنة ٩٠٧ مجلة الاستقلال سنة سادسة صفحة ٥٠)

٤ — الشخص الذى يجرى على ارتكاب جريمة يعتبر شريكا سواء كان هو الذى حرى بنفسه الفاعل الاصلى أو حرى به بواسطة شخص آخر (محكمة النقض . حكم ١٦ مايو سنة ١٩٠٨ . المجموعة الرسمية سنة عاشرة « سنة ٩٠٩ » صفحة ٤١)

٥ — اذا اتهم شخص بأنه شريك فى ارتكاب جنحة وجب بيان هذه الجريمة فى الحكم ولو لم يعرف فاعلها الاصلى اذ لا وجود لجريمة الاشتراك الا باثبات وجود الجريمة الاصلية (محكمة النقض . حكم ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ . المجموعة الرسمية سنة حاوية عشرة « سنة ١٩١٠ » صفحة ١٢٣)

٦ — ١ — لم يرد فى القانون تعريف للاشتراك بالتحريض فهو اذن من المسائل المتعلقة بالموضوع التى يفصل فيها نهائياً قاضى الموضوع وبناء عليه يكفى أن يثبت الحكم وجود التحريض بدون حاجة الى بيان الاركان المكونة له بالتفصيل

ب — ليس من الضرورى فى حكم قاض بالادانة فى تهمة اشتراك بالتحريض طبقاً للمادة — ٤٠ — عقوبات ان يذكر تاريخ التحريض لان التاريخ الواجب بيانه هو تاريخ ارتكاب الجريمة المحرض عليها حيث ان من حرى على ارتكاب جريمة

« م — ٤٠ » (التعليقات الجديدة) « الباب الرابع — اشتراك عدة

لا يعاقب الا اذا وقعت الجريمة بناء على هذا التحريض (محكمة النقض . حكم ٢٥ نوفمبر سنة ٩١١ المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة صفحة ٣٣)

٧ — ولو أنه لا يجب حتما أن يشتمل الحكم بالادانة للاشتراك بناء على اتفاق (مادة ٤٠ عقوبات) على الوقائع المادية المكونة لهذا الاتفاق لأنه يجوز أن يوجد الاتفاق من اتحاد ارادات مختلفة لا تظهر بأعمال خارجية بيد أن مجرد ذكر هذه الجملة . « ان المتهم اتفق مع آخرين على ارتكاب الجريمة التي وقعت بناء على هذا الاتفاق » في الحكم غير كاف ويكون الحكم في هذه الحالة باطلا بطلانا جوهريا لأن للنهم الحق في أن يجحد في الحكم الذي قضى عليه بالعقوبة الدليل على ان الحكم عليه لم يكن نتيجة عمل استبدادي (راجع مجموعة دالوز قرة — ١٠٥٤) ولأنه يجب أن تشتمل الاحكام على أسباب تسمح لمحكمة النقض والابرار بما جراء مراقبتها (محكمة النقض . حكم ١٣ ابريل سنة ٩١٢ . المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة صفحة ١٣٧)

٨ — ان الاشتراك في الجريمة لا يكون الا بفعل ايجابي يصدر من الشريك ومجرد الامتناع لا يكفي لوجود الاشتراك حتى لو كان الشخص عالما بالعمل المنوي اجراؤه ولم يسع في منعه . فجرد حضور أشخاص وقت ارتكاب جريمة قتل لا يكفي لاعتبارهم شركاء ولو كانوا مسلحين مادام أنه لم يثبت عليهم أنهم وجدوا في محل الواقعة لتسهيل وقوع الجريمة (محكمة النقض . حكم ٢٦ اكتوبر سنة ٩١٢ . مجلة الشرائع سنة اولى صفحة ٢٨)

٩ — ولو أنه ليس من الضروري أن يذكر في الحكم الوقائع المادية المكونة للاشتراك المبني على اتفاق لان الاتفاق قد لا يكون ظاهرا ظاهرا ماديًا الا أنه على المحكمة بيان الاسباب التي اقترنت بوجود هذا الاشتراك . أما اذا اعتبرت المحكمة المتهم شريكا بالمساعدة فيجب أن تبين في حكمها الوقائع المادية المينة لهذا النوع من الاشتراك فلذلك يعتبر باطلا بطلانا جوهريا حكم محكمة الجنائيات الذي اقتصر على القول « بأن

أشخاص في جريمة واحدة » (على قانون العقوبات الاهلي) « د - ٤٠ »

المستفاد من التحقيق اشتراك المتهم باقتافه مع بقية المتهمين وبسبيله لهم ارتكاب الجريمة (محكمة النقض - حكم ٧ يونيو سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة « سنة ١٩١٣ » صفحة ٢٢١)

١٠ - إذا بقي الفاعلون الاصليون لجريمة القتل غير معلومين فذلك لا يمنع مطلقاً من الحكم على الشريك الذي حرض على ارتكاب جريمة القتل التي ارتكبها أولئك المجهولون . وأما إذا كان بعض الأشخاص منهم بآتهم الفاعلون وحكم ببراءتهم فذلك لا يثير شيئاً من حالة من كانت مقامة عليه الدعوى بصفة شريك لأنه ليس شريكاً فقط لأشخاص معينين بل شريك في جريمة القتل نفسها (محكمة النقض - حكم ١٠ يناير سنة ١٩١٤ . المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة « سنة ١٩١٤ » صفحة ٧١)

١١ - أن التهرب أو الاتفاق تابعان مباشرة للواقعة الأصلية إذا نظر لما كاشتراك . لأن الاشتراك لا يمكن وجوده إلا تابعاً لواقعة أصلية يجوز أن يبقى الفاعل لها غير معلوم أو تكون هي غير معاقب عليها ولكن يجب على كل حال أن تكون ارتكبت فعلاً . وعليه فإن الاشتراك لا يكون تاماً إلا باتمام الواقعة الأصلية ويعتبر تاريخ وقوع الجريمة هو تاريخ وقوع جريمة الاشتراك ولو كانت وقائع الاشتراك حاصلة قبل ذلك (محكمة النقض - حكم ٢٤ يناير سنة ١٩١٤ . مجلة الشرائع سنة أولى صفحة ١١٢)

١٢ - أن الاشتراك في ارتكاب جريمة الذي يحصل بالاتفاق مع الفاعل الأصلي لا يترك في الغالب أثراً مادياً يمكن الارتكان عليه لاثباته . وكذلك في أغلب الأحيان لا يمكن اثباته مباشرة بشهادة شهود أو ضبط آلات أو أوراق أو أى شيء مادي آخر يدل عليه . وإنما للمحكمة بدون شك أن تستنتج استنتاجاً من وقائع الدعوى ومتى بينت الوقائع التي يستنتج منها هذا الاتفاق كان حكمها صحيحاً من جهة بيان الوقائع (محكمة النقض - حكم ١٨ - أبريل سنة ١٩١٤ مجلة الشرائع سنة أولى صفحة ١٩٧)

١٣ - إذا استشهد من بلغ بأمر كاذب بشهادة أشخاص آخرين على صحة أحكام المحاكم الجزئية

« م — ٤١ » (التعليقات الجديدة) « الباب الرابع — اشتراك عدة

أقواله وشهد هؤلاء الأشخاص بذلك الامر جازت معاقبتهم بصفتهم شركاء قد سهلوا ارتكاب الجريمة (محكمة اسوان الجزئية . حكم جنح رقم ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٥ . المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ٢٠٢)

« المادة — ٤١ » من اشترك في جريمة فعليه عقوبتها الا ما استثنى قانوناً بنص خاص

ومنع هذا :

أولاً — لا تأثير على الشريك من الاحوال الخاصة بالفاعل التي تقتضى تغيير وصف الجريمة اذا كان الشريك غير عالم بتلك الاحوال
ثانياً — اذا تغير وصف الجريمة نظراً الى قصد الفاعل منها أو كيفية علمه بها يماقب الشريك بالعقوبة التي يستحقها لو كان قصد الفاعل من الجريمة أو علمه بها كقصد الشريك منها أو علمه بها

تقابل المواد ٧٣ مخطوط . و ٥٩ من القانون الفرنسي و ٦٧ من القانون القديم

محضر شورى القوانين

تليت المادة ٤١ التي أقرتها اللجنة على اصلها فقرر باتفاق الآراء بقاؤها كما هي (محضر جلسة ٢ نوفمبر سنة ٩٠٣ ملحق الوقائع المصرية نمرة ١٣٦ الصادرة في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٣ — ٦ رمضان سنة ١٣٢١)

تعليقات التحقائية

عن قوله « الا ما استثنى قانوناً بنص خاص »

المادة ٦٧ قديمة — كل من شارك غيره في فعل جنائية او جنحة يماقب بمثل عقوبة فاعلها ما لم يوجد نص يخالف ذلك في القانون

أشخاص في جريمة واحدة» (على قانون العقوبات الاهلي) «م — ٤٩»

في القانون عدا حالة القتل المتصوص عنها في المادة ١٩٩ أحوال كثيرة يعاقب على الاشتراك فيها بصفة جريمة خاصة ومثال ذلك مساعدة مسجون على الهرب عن قوله « فعليه عقوبتها »

هذه العبارة ترفع الشك الحاصل من عبارة المادة ٦٧ القديمة الوارد فيها « مثل عقوبة فاعلها » فالمعقوبة هي اذن مافره القانون للجريمة التي ارتكبت فعلا وعلى هذا فقد يشدد نوع العقوبة بسبب ظروف خاصة بالفاعل قد يجهلها الشريك واذا فالظاهر أن هذه القاعدة يجب أن يدخلها تعديل ليس موجوداً في القانون الفرنسي وهو مقص بين فيه وقد أورد هذا التعديل في الجزء الاخير من المادة

(الفقرة الاولى من المادة) من الصواب أن يمدى أثر الظروف الخاصة بأحد الفاعلين الى الشركاء متى كان لديهم علم بهذه الظروف فمساعدة والد على اتيان ابنته بغير رضا منها مثلاً هي جريمة أشد من مساعدة رجل على اتيان امرأة غريبة عنه بغير رضاها ومن هذه الوجهة تكون عقوبة الشريك أشد مما لو كان مرتكباً للجريمة مع الفاعل لان الشريك يساعد على اتيان أمر له عقوبة خاصة في القانون وأما مرتكب الجريمة مع فاعلها فقصده الجنائي هو عين ما كان يقصده لو فعل منفرداً

(الفقرة الثانية من المادة) المراد من هذا الشرط هو النص عن أحوال متعلقة بالشركاء مماثلة للأحوال المتصوص عنها في النص المقابل لهذه الفقرة المختص بحالة تعدد الفاعلين وقد يجوز أن يترتب على هذا الشرط أن يعاقب الشريك بعقوبة أشد من عقوبة الفاعل ومثال ذلك أن يحرض الشريك الفاعل على التعدي بالضرب على شخص انسان مصاب بمرض يعلمه الشريك ويجهله الفاعل فيفضي الضرب الى الموت بسبب هذا المرض ويكون الشريك قد قصد حصول هذه النتيجة مع أنه لو لم يكن هذا المرض لما أفضى الضرب الى هذه العاقبة الفاتكة ففي هذه الحالة يكون الشريك مدافعاً بالقتل عمداً ويكون الفاعل مدافعاً بضرب أفضى الى الموت

ولناسبة هذه المادة ربما كان من المفيد أن تذكر حالة الاشتراك في القتل العمد

« م — ٤٢ » (التعليقات الجديدة) « الباب الرابع — اشتراك عدة

قد اضطر القضاة في الغالب مع وجود التعريف القديم للاشتراك أن يحكموا بأن الشخص الذى يكون مسؤولاً عن الجناية بمقتضى القانون الفطرى لا يهد بمقتضى القانون الا شريكا وبذا نجا أولئك الاشخاص من العقوبة التى كان يجب أن يعاقبوا بها وستكون نتيجة التعريف الجديد أن يدخل في عداد الشركاء أشخاص يمترون اليوم فاعلين ولذا تعدلت العقوبة المنصوص عنها في المادة ١٩٩

الاحكام

أحكام محكمة الاستئناف
إذا كان الفاعل الاصلى للجريمة حسن النية في فعله بحيث لا يترتب عليه مسؤولية فان ذلك لا يبرىء المشاركين له في الجريمة من العقوبة ماداموا سبيء النية في الاشتراك (محكمة الاستئناف . حكم ٨ مايو سنة ١٨٩٨ مجلة الحقوق سنة ثالثة عشرة صفحة ٢٢٨)
« المادة — ٤٢ » إذا كان فاعل الجريمة غير معاقب لسبب من أسباب الاباحة أو لعدم وجود القصد الجنائي أو لاحوال أخرى خاصة به وجبت مع ذلك معاقبة الشريك بالعقوبة المنصوص عليها قانونا

نقائيل المواد ٧٣ و ٢٧٦ مختلط — و ٥٩ و ٣٨٠ فرناوى و ٦٧ و ٢٨٦ قديمة

محضر شورى القوانين

تليت المادة ٤٢ وتمديد اللجنة فيها وسببه وتقرر باتفاق الآراء الموافقة عليها
معدلة برأى اللجنة

أشخاص في جريمة واحدة « (على قانون العقوبات الاهلي) » م — ٤٢ »

الاصـل	التعديـل	الاسباب
المادة ٤٢ أصلها كما هي ناقصة ما أضافته اللجنة في التعديل	زيد بعد قوله (لسبب من أسباب الإباحة) ما يأتي (أو لعدم وجود القصد الجنائي)	أما زيدت هذه العبارة لأن الفاعل إذا لم يكن له قصد جنائي يعاقب من العقوبة بحكم القواعد العامة فإذا كان شريكة له قصد جنائي وجبت عقوبته كما لو دعي كاتب إلى تحرير عقد مزور وهو لا يعلم بأن ما يكتبه مزور فانه لا عقوبة عليه لعدم القصد الجنائي لكن الذي دعاه وأحضر له أدوات الكتابة وذكر له الأسماء المزورة يعد شريكا تالفا للعقوبة

(راجع محضر جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ملحق الوقائع المصرية بحره ١٣٦

الصادرة في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٣)

تعليقات التحقائية

هذه المادة الجديدة موافقة لما جرت عليه المحاكم في أحكامها وعلى حسب عبارة
المادة ٥٨ الجديدة لا تقع جريمة من فاعل في الأحوال المنصوص عنها في المادة المذكورة
فلولا وجود المادة ٤٢ الجديدة لترتب بالضرورة على ذلك بقتضى المادة ٤١ الجديدة
أن لا يعاقب الشريك

« م — ٤٣ — ٤٤ » (التعليقات الجديدة) الباب الرابع — اشتراك عدة

المادة — ٤٣ * من اشترك في جريمة فطيه عقوبتها ولو كانت غير التي تعد ارتكابها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للتخريض أو الاتفاق أو المساعدة التي حصلت

تقابل ٧٣ مخطط و ٥٩ فرنسوى و ١٠٧ من القانون المندى و ٦٧ قديمه

محضر شورى القوانين

تليت المادتان ٤٣ و ٤٤ اللتان أجهما اللجنة على أصلها فواقت الهيئة على ذلك باتحاد الآراء (راجع محضر جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ملحق الوقائع المصرية الصادرة في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٣)

تعليقات التحقائية

(تراجع المادة ١٠٧قرة ثانية من قانون العقوبات المندى)

ومثال أنواع الاحوال الواردة في هذه المادة الحالة الآتية وهى :

أن يذهب سارقان زيد وعمرو ليلا ليسرقا مكاناً مسكوناً ومعهما سلاح فيقاومهما السكان فيطلق عليهم زيد النار ويقتل أحدهم فيجوز للقاضى ولو أن السرقة لا القتل هى المقصودة في هذه الحالة أن يعتبر أن القتل كان نتيجة محتملة لسلهما معاً ويحكم على عمرو من أجل قتل بمقتضى هذه المادة ولا غرض من هذه المادة في الحقيقة سوى تقرير قاعدة أن الجاني لا يمكن أن يدافع عن نفسه بقوله انه لم يقصد النتائج التى كان من المحتمل أن يؤدي اليها عمله

المادة — ٤٤ * اذا حكم على جلة متهمين بحكم واحد لجريمة واحدة فاعلين كانوا أو شركاء فالقرامات يحكم بها على كل منهم على انفراد خلافا للقرامات النسبية فانهم يكونون متضامين في الالتزام بها ما لم ينص في

(الباب الخامس)
أشخاص في جريمة واحدة» (على قانون العقوبات الاهلي) «م-٤٥»

الحكم على خلاف ذلك

تقابل المادتين ٢٤ مخطوط و ٥٥ من القانون النرساوى و ٢٤ من القانون التدم

تعليقات التحفائية

تراجع المادة ٢٤ القديمة ومن المقترح هنا تصديلا للقانون المعمول به الى اليوم أن تكون القواعد العامة المتبعة في الدعاوى المدنية سارية على مايتعلق بمسئولية المتهمين للدعى بالحقوق المدنية والظاهر أن ليس من دواعى قوى لتحويل المدعى بالحقوق المدنية حقوقا زائدة أو غير التى يحصل عليها لو رفع دعواه أمام المحاكم المدنية والراى الاوفق للانصاف فيها يتعلق بالقرامات المتروكة تقديرها لراى القاضى هو أن تكون مسئولية كل منهم فيها مرتبطة بدرجة ادانته حسب تعيين القاضى لا بحسب عدد المشتركين معه فى الفعل أو حسب عسرم

وأما القرامات النسبية فالظاهر أنها مؤسسة على قاعدة تفار هذه القاعدة وهى قدور بمقتضى القانون بحسب الفائدة التى تحققت أو كلف يراد تحقيقها بواسطة ارتكاب الجريمة أو قدور بمبلغ مايمين بالوجه المتقدم أهمية الجريمة وبناء على ذلك فالظاهر أن كل انسان آتى فعلا يجعله مسؤولا للحكومة عن نتائج هذا الفعل يكون ملزماً بالتضامن مع بقية المتهمين بدفع كامل المبلغ الذى كان يحق للحكومة أن تحصله

ومسألة المصاريف عند تعدد الجناة منصوص عنها فى قانون تحقيق الجنائيات (راجع المادة ٢٥٣ الجديدة)

الباب الخامس

﴿ الشروع ﴾

﴿ المادة — ٤٥ ﴾ الشروع هو البدء فى تنفيذ فعل بقصد ارتكاب

المادة ٢٤ قديمة — المحكوم عليهم بالقوة بسبب ارتكابهم جنابة أو جنحة واحدة يلزمون بالقرامات والرد والتوصيفات والمصاريف على وجه التضامن والتكافل

جناية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا تدخل لأرادة الفاعل فيها ولا يعتبر شروعاً في الجناية أو الجنحة بمجرد العزم على ارتكابها ولا الأعمال التحضيرية لذلك

تقابل ١ و ١٠ مخطوط . و ٢ فرانسوى . وللايتين ٨ و ٩ من القانون القديم

محض شورى القوانين

تليت المادة ٤٥ وتمذيل اللجنة وسيمه وقرر بالاتفاق الموافقة عليها . (راجع محضر جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣ صفحة ٤ ملحق الوقائع المصرية نمرة ١٣٦ الصادرة في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٣)

المنشورات

١ — من مراجعة بعض قضايا الشروع لاحظت لجنة المراقبة القضائية ان بعض المحاكم لا تبين في أحكامها أركان الشروع المعاقب عليه — ومن حيث ان المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنايات نصت على ان كل حكم صادر بعقوبة يجب أن يكون مشتملاً على بيان الواقعة المستوحجة للحكم بالعقوبة وأن يشير الى نص القانون الذى حكم بموجبه والا كان باطلاً — ومن حيث ان النص المذكور انما وضع لتمكين محكمة النقض والابرار من معرفة ما اذا كان تطبيق القانون جاء في محله — ومن حيث ان الحكم الصادر بالادانة في الشروع في جناية أو جنحة يجب أن تبين فيه الشروط المكونة للشروع المعاقب عليه كان يحدد الافعال المكونة للبدء في التنفيذ والظروف الخارجية عن ارادة الفاعل التى أوقفت سبيلها الفعل أو خاب أثره (انظر حكم النقض الصادر في ٤ يناير سنة ١٨٩٦ —

المادة ٨ مقدمة — البدء في العمل يقصد فعل الجنائية أو الجنحة يعتبر شروعاً فيها اذا أوقف العمل أو خاب بأسباب خالصة عن ارادة الفاعل
المادة ٩ مقدمة — التسميم على فعل جنائية أو جنحة والتأهب لفعل ذلك لا يعدان شروعاً

الشروع « (على قانون العقوبات الاهلى) « م — ٤٥ »

مجلة القضاء سنة ١٨٩٦ . صفحة ١٨٢ — وفي ١٧ فبراير سنة ١٩٠٢ من المجموعة الرسمية
السنة الثالثة عدد ٨٢ (صفحة ٢١٨) « مذكرة عمومية نمرة ٣ رقم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٣ »

تسور الجدار او قنب الحائط هما ابتداء تنفيذ السرقة وبدون أيهما لا يمكن الفاعل منشورات
في الغالب من اتمام غرضه فمن يضبط في حالة تسور أو وهو يقب جدارا يعتبر شارعا النائب العمومي
في السرقة اذا تحقق ان قصده كان السرقة ويعلم ذلك القصد من قرائن الاحوال كأن
يكون الجدار المنقوب بمخزن بضاعة او غير ذلك (منشور نمرة ١٩٦)

الاحكام

١ — اذا كانت الواقعة تعتبر جنائية او جنحة تبعا لاقتنائها او عدمه بأحد الظروف احكام عمكة
المشددة فالشروع فيها يعتبر جنائية كذلك اذا اقترن به ظرف من تلك الظروف النقص والايام
(محكمة النقض . حكم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٠٧ . المجموعة الرسمية سنة ثامنة صفحة ٢٨)

٢ — لا يتعمد في حكم بالادانة في الشروع مادة « ٤٥ » عقوبات يان الظروف
التي منعت اتمام الجريمة وقول المحكمة بأن الجريمة لم تتم لظروف خارجة عن ارادة
المتهم هو فصل في مسألة موضوعية تفصل فيها نهائيا (محكمة النقض . حكم ٢٤ فبراير
سنة ١٩١٢ . المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة صفحة ٨٨)

٣ — لا تكفي الاعمال غير الجلية لتكوين الشروع في جريمة وخصوصا في
مسألة دققة مثل جنائية موافقة أثى بنير رضاها وذكر محكمة الموضوع أن المتهم طلب
الفحشاء من امرأة وجذبها من يدها وملابسها لا يكفي للمعاقبة على الشروع في الجريمة
المذكورة (محكمة النقض . حكم ٣٠ مارس سنة ١٩١٢ . المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة
صفحة ١١٨)

٤ — اذا قدم شخص لآخر عمدا جواهر غير مضرّة في الواقع اعتقاداً أنّه بإمكان تسبب الموت عنها وذلك لجهله المقدار الكافي من السم لاحداث الوفاة اعتبر فعله شروعا لان الجريمة تكون اما خابت لاسباب لا دخل لارادة الفاعل فيها . وينتج مما تقدم أنّه لا يشترط في الحكم القاضي بالادانة لشروع في القتل بالسم أن يشير الى ان كمية السم المقدمة كانت كافية لاحداث الموت لان هذه الواقعة لا تكون ركنا من أركان الجريمة (محكمة النقض . حكم ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة « سنة ١٩١٤ » صفحة ٣٩) « ارتكن هذا الحكم على شرح قانون العقوبات لمارسون المادة ٣ — فقرة ١٠٩ وما يليها وفون ليزيت شرح القانون الجنائي الالمانى طبعة ١٧ فقرة ٤٧ . والحكم الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٠ من محكمة الامبراطورية العليا » ريكسيجرخت »

قرارات قضاء الاحالة ٥ — ليس لجريمة هتك العرض المنصوص عنها في المادة ٢٣١ عقوبات حالة شروع تميزه عن الفعل التام فتعتبر الجريمة واقعة بمجرد استعمال المتهم القوة ضد المجنى عليه واتيانه عملا يثل شرفه فعبارة « شرع في ذلك » المنصوص عنها في المادة المذكورة الغرض منها بيان هذه النتيجة (محكمة مصر الابتدائية أمر قاضي الاحالة المؤرخ ٢٧ يناير سنة ١٩٠٨ المجموعة الرسمية سنة تاسعة صفحة ٨٧)

٦ — قصد قتل انسان هو ركن من أركان جريمة القتل العمد فاذا اطلق شخص عيارا نارا على شيء يحسبه بحسن نية شيكا فأصاب رجلا وهو يجهل بوجود احد من الناس لا يعاقب لثمة شروع في قتل بل لثمة احداث جروح ناشئة عن عدم احتياط لان الشروع كما هو وارد في المادة ٤٥ — عقوبات لا ينطبق على الاعمال التي ترتكب بنير عمد (محكمة طنطا الابتدائية . قرار قاضي الاحالة رقم ١٢ مارس سنة ١٩١٢ . المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة « سنة ١٩١٢ » صفحة ١٦٠)

أحكام المحاكم السكينة ٧ — اذا ارتكب عائد توفرت فيه شروط العود المنصوص عليها في المادة ٥٠ عقوبات جريمة الشروع في سرقة جاز أن يعاقب بعقوبة جنائية عملا بالقانون الخاص

« الشروع » (على قانون العقوبات الاهلى) « م — ٤٥ »

بالجرمين المتادين على الاجرام لان هذا القانون أوسع مجالا من المادة ٥٠ عقوبات . ومن ثم تكون الجريمة فى هذه الحالة من اختصاص محكمة الجنايات (مصر الابتدائية حكم استئنافى ٢٢ يونيه سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ٢٧٠) راجع جرائمولان « قانون تحقيق الجنايات المصرى » الجزء الثانى فقرة ٦٦٥ »

٨ — يكفى لتوفر الشروع أن يبدأ فى التنفيذ باعمال محسوسة يظهر منها جليا قصد الفاعل فى ارتكاب الجريمة حتى ولو كان أمامها فى ذلك الوقت مستحيلا لاسباب خارجة عن ارادته فلذلك اذا كسر شخص خزانة بقصد السرقة ووجدها خالية اعتبر عمله شروعا فى سرقة (استئناف جناح اسبوط رقم ١٢ فبراير سنة ١٩١٤ . المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ١٢٦)

٩ — من باشر قتب سقف بقصد السرقة يعد شارعا فى السرقة ولا سيما مع أحكام الحاكم اعترافه بقصده هذا اعترافا صريحا ولو ضبطه رجال الحفظ قبل اتمام مشروعه (محكمة قنا . الجزئية حكم ٢٠ مارس سنة ١٨٩٤ القضاء سنة أولى صفحة ١٣٦)

١٠ — تختص المحكمة المركزية بنظر قضايا الشروع فى سرقة المحصولات غير المنفصلة عن الارض اذا ثبت لها أن قيمة المحصولات التى كان يقصد المتهم سرقتها لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشا وعلى ذلك تكون هذه المحكمة مختصة بنظر دعوى الشروع فى سرقة برسم متى ثبت ان المتهم لاسبغه أن يحمل برسميا تزيد قيمته عن الخمسة والعشرين قرشا أو أن قيمة البرسم القائم على الارض لا تبلغ هذه القيمة (محكمة طهطا الجزئية . حكم ٢٢ ابريل سنة ١٩٠٧ المجموعة الرسمية سنة ثامنة صفحة ٢٠٤)

١١ — لا تتم جريمة السرقة الا بنقل مال الغير قلا تاما . وقد حكم بأن من يفتاجا فى موضع ومعه الشيء الذى سرقه منه لا يعاقب الا للشروع فى السرقة — ارتكن الحكم على جازو الجزء الخامس من الطبعة الثانية صفحة ٣٩٧ الى ٣٩٩ وتعليقات

«م — ٤٦» (التعليقات الجديدة) « الباب الخامس

جارسون غلى المادة - ٣٩٧ - من قانون العقوبات الفرنسى فقرة ٤٧٢ (محكمة طهطا .
حكم ٥ يناير سنة ١٩١٥ المجموعة سنة سادسة عشرة صفحة ١٦٥)

« المادة — ٤٦ » يماقب على الشروع فى الجناية بالعقوبات الآتية
الا اذا نص قانونا على خلاف ذلك:

بالاشغال الشاقة المؤبدة اذا كانت عقوبة الجناية الاعدام
بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا كانت عقوبة الجناية الاشغال الشاقة المؤبدة
بالاشغال الشاقة المؤقتة مدة لاتزيد عن نصف الحد الاقصى المقرر
قانونا أو السجن اذا كانت عقوبة الجناية الاشغال الشاقة المؤقتة
بالسجن مدة لاتزيد عن خمسين جنيتها مصريا اذا كانت عقوبة الجناية السجن
أو غرامة لاتزيد عن خمسين جنيتها مصريا اذا كانت عقوبة الجناية السجن
تقابل المادة ١٠ من القانون القديم

محضى شورى القوانين

تليت المواد ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ و ٥٠ التى أجهتها اللجنة على أصلها فتقرر باتفاق
الآراء ابقاؤها كلهى كما رأت اللجنة (راجع محضر جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣ صفحة
٤ من ملحق الوقائع المصرية نمرة ١٣٦ الصادرة فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٣)

تعليقات التحقائية

هذه المادة تقابل المادة العاشرة من القانون القديم
ولقد كانت المادة القديمة سيئا فى وجود عقبات عتد العمل بها لعدم وجود تعريف
المادة ١٠ قديمة — من شرع فى فصل جناية يماقب بالعقوبة التى تلى العقوبة المقررة لتلك
الجناية لو وقت منه بالقل

في الشروع » (على قانون العقوبات الاهلي) « م — ٤٦ »

« للعقوبة التالية » ولوجود ترتيبين للعقوبات في القانون أحدهما في المادة (٣) والآخر في المادة (٣٥٢) وقد ظهر أن الاوفق إيجاد ترتيب للعقوبات خاص بالشروع ولوضع هذا الترتيب قد اعترضت صعوبات بالنسبة للجرائم المعاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة أو المعاقب عليها بالسجن فانه مما يجب ملاحظته بالنسبة للصنف الاول من تلك الجرائم أن العقوبة التالية لعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة هي السجن وهي عقوبة تختلف في نوعها عن عقوبة الاشغال الشاقة على أن الفرق بين الشروع والفعل التام ليس الا فرقا عرضياً ناشئاً عن اختلاف في النتيجة لاقى للمسؤولية الادبية وعقوبة الاشغال الشاقة هي قبل كل شيء عقوبة جعلت لاشارة الجناة الذين تعودوا ارتكاب الجرائم بلا مبالاة ومعلوم أن الخطر لا يقل من جانب مجرم بسبب حوول ظروف لا تعلق لها بآرائه وبه وبين أنما مرغوبه وإذا جاز قبول عقوبة أخف فلا يكون ذلك الاسبب عدم وجود ضرر أو بسبب قلة أهميته

وبالنظر لهذه الملاحظات قد جعل للقاضي في حال الشروع في ارتكاب جناية معاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة أن يحكم بدلا من السجن بعقوبة الاشغال الشاقة لمدة لا يمكن أن يزيد أقصاها عن نصف العقوبة المقررة للجريمة اذا وقعت وبهذه الطريقة يكون في استطاعة القاضي أن يحكم بالاشغال الشاقة على من يستحقها كما أنه من جهة أخرى يجوز له باستعمال الرأفة أن ينزل الى الحد الأدنى الذي كان يمكنه النزول اليه حتى اليوم (وهو الحبس لمدة ستة أشهر)

وفيا يختص بالشروع في الجنايات المعاقب عليها بالسجن (وقد يجوز أن تكون مدته في بعض الاحوال خمس عشرة سنة) يظهر أن عقوبة ما بالحبس أقصاها ثلاث سنين قليلة جداً ولذا قرر القانون الجديد هنا أيضاً إيجاد عقوبة اختيارية هي السجن مدة لا تزيد عن نصف أقصى العقوبة المقررة للجريمة اذا ارتكبت تماماً ولا ضرر في تقرير هذا الحد ولو أن عقوبتي الاشغال الشاقة والسجن حداهما الأدنى ثلاث سنين لانه لا يتصور شروع بالنسبة للجريمتين المعاقب عليهما في القانون الجديد بالسجن أو الاشغال الشاقة

« م — ٤٧ » (التعليلات الجديدة) « الباب الخامس. الشروع »

لمدة أقل من ست سنوات (راجع المادتين ٢٠٤ و ٢٨٦)
والمادة الجديدة ليس فيها نص عن الغرامات في أحوال الجنايات لانه يتضح من
مراجعة المواد التي تنص عن غرامات نسبية أنه لن تكون صعوبة في هذه الاحوال لان
المقدار الذي يحسب بمقتضاه مبلغ الغرامة لوجود له في أحوال الشروع
والمادتان ١٥٢ و ٣٣٩ القديمتان كانتا تنصان عن غرامات محددة في أحوال
الجنايات وقد حذفت هذه الغرامات وبذا لا تعود قائمة للنص عن أية غرامة
وقد أدرجت في المادة هذه الكلمات « الا اذا قضى القانون بخلاف ذلك » بما
أن الشروع في بعض الجرائم منصوص عنه ومعاقب عليه في القانون في عدة أحوال بصفة
جريمة من نوع مخصوص
* المادة — ٤٧ * تعين قانونا الجرح التي يعاقب على الشروع فيها
وكذلك عقوبة هذا الشروع
تقابل المادة ١١ من القانون القديم

تعليلات التحفائية

ان المادة ١١ القديمة كانت لا تنطبق الا على الشروع في سرقة (مادة ٣٠٢ القديمة)
لان القانون كان قد نص عن العقوبة الواجب الحكم بها في كل شروع في جنحة أراد
أن يعاقب عليه وهذه القاعدة لم يبد فيها استثناء بمقتضى القانون الجديد الذي اتبع فيه
القانون البلجيكي فيما يخص بهذه القاعدة (مادة ٥٣) وفضلا عن هذا فانه لا يمكن أن
تفسر المادة القديمة تفسيراً ينطبق على العقل حيث أنه ما كان يوجد ترتيب للعقوبات
يمكن العمل به

المادة ١١ قديمة — من شرع في فعل جنحة وكان شروعه في ذلك مستوجبا للعقاب بنص
صرح في القانون يعاقب بالعقوبة التي تلي العقوبة المقررة لتلك الجنحة لو وقع منه بالفعل ان لم
يوجد نص آخر يقتضي بشئ ذلك

الاحكام

١ — ان القتل المقترن بمنذر شرعى معاقب عليه فى مصر وبالقوانين الفرنساوية أحكام محكمة
البلجيكية بمقوبة الجنحة (مادة — ٢٠١ عقوبات) ومعرفة ما اذا كانت هذه
الجريمة هى اذن جنحة حقيقية قد دار عليها البحث فى تلك البلدان وأجمعت أغلب
الآراء هناك على اعتبارها كذلك نظرا الى ان المقياس الوحيد لتتبع الجرائم الى
جنايات وجنح يرجع الى مقدار العقوبة الذى ينص عنه القانون وان القانون نفسه هو
الذى يقضى بمقوبة الحبس فى جريمة القتل المقترن بمنذر
وفضلا عن ذلك فانه يجب أن يلاحظ ان القانون المصرى على خلاف القوانين
الفرنساوية والبلجيكية لم يتبع فى تحديد مقدار العقوبة فى حالة المنذر طريقة تخفيض
العقوبة المقررة للجريمة عينها فى حالة عدم وجود المنذر بل نص بمادة خاصة أن القتل
المقترن بمنذر يعاقب عليه بمقوبة خاصة بدلا من العقوبات المنصوص عنها فى المادتين
١٩٨ و ٢٠٠ عقوبات وهذه الطريقة التى اتبناها تثبت بوضوح تام ان كان هناك حاجة
الى الوضوح أن القتل المقترن بمنذر فى اعتبار الشارع المصرى يكون جريمة مستقلة فى
حد ذاتها وان المعاقبة عليها بمقوبة الجنحة البسيطة يعطيها صفة الجنحة بلا أدنى ريب .
وعلى ذلك فلا عقاب على الشروع فى القتل المقترن بمنذر عملا بنص المادة — ٤٧ —
عقوبات (محكمة النقض - حكم ١٠ ابريل سنة ١٩١٥ — مجلة الشرائع سنة ثانية
صفحة ٢٤٥)

الباب الخامس مكرر

(فى الاتفاقات الجنائية)

(ق ٢٨ فى ١٦ يونيه ١٩١٠)

« المادة — ٤٧ مكررة » يوجد اتفاق جنائى كلما اتحد شخصان

« د — ٤٧ » (التعليقات الجديدة) « الباب الخامس مكرر

فأكثر على ارتكاب جناية أو جنحة ما أو على الاعمال المجهزة أو المسهلة لارتكابها ويعتبر الاتفاق جنائياً سواء كان الغرض منه جائزاً أم لا اذا كان ارتكاب الجرائم أو الجنح من الوسائل التي لوحظت في الوصول اليه كل من اشترك في اتفاق جنائى سواء كان الغرض منه ارتكاب الجنایات أو اتخاذها وسيلة للوصول الى الغرض المقصود منه يعاقب لمجرد اشتراكه بالسجن

فاذا كان الغرض منه ارتكاب الجنح أو اتخاذها وسيلة للوصول اليه يعاقب الشريك بالحبس

كل من حرض على اتفاق جنائى أو تدخل في ادارة حركته يعاقب في الحالة الاولى من الفقرة السابقة بالاشغال الشاقة المؤقتة وفي الحالة الثانية بالسجن ويبقى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من باذرن الجناة باخبار الحكومة بوجود اتفاق جنائى وعن اشتركوا فيه قبل وقوع أى جريمة أو جنحة وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة

﴿ مذكرةيضاحية ﴾

(لمشروع القانون الشامل لتعديل بعض نصوص قانون العقوبات)

الغرض من مشروع القانون المروض على مجلس النظار سد نقص في عدة مواضع من قانون العقوبات وتبليق النصوص الجديدة المطلوب ادخالها

أولاً — بالاتفاقات الجنائية

ثانياً — بنشر المرافعات التي تحصل في القضايا أمام المحاكم

ثالثاً — ببيان التبعية في حالة وقوع الجرائم بواسطة الصحف

رابعاً — بالتهديدات الجنائية

الاتفاقات الجنائية (على قانون العقوبات الاهلى) د-٤٧

(قأولا)

«الاتفاقات الجنائية»

أظهرت الحوادث الاخيرة عدم مواهنة فقدان كل نص تعاقب بمقتضاء الجمعيات أو الاتفاقات المقصود بها ارتكاب الجنائيات أو الجنح على أن قوانين أ كثرية الامم الاوروية نصت على عقوبة الجمعيات ذوات المقاصد الجنائية وبعضها (كما فى المانيا والنمسا واسبانيا) يعتبر من الجنح مجرد الاشتراك فى جمعية سرية أيا كان غرضها

وقد لاحظت الحكومة فى وضعها لنصوص مشروع القانون المرفق بهذه المذكرة أن لأمس حرية الاجتماعات التى تمتع بها مصر تمتاً كلياً مدى السنين الاخيرة ولكنها أرادت أن تضرب على يد الاجتماعات أو الاتفاقات التى يكون المبت بالانفس أو الاموال أى الهيئة الاجتماعية غرضاً من أغراضها أو وسيلة من وسائل تحقيق الغرض المذكور كذلك لم ترد الحكومة أن تهدم مشروعاً قاصراً على بعض الجنائيات أو الجنح بل ان نص المادة ٤٧ مكررة يمتاز بكونه يشمل عصابات الاشقياء وقطاع الطرق وهى الآن لا تعاقب عليها الا فى أحوال الاشتراك والشروع - كما يشمل الجمعيات التى لها صفة سياسية ولكنها تتخذ القوة من وسائل تحقيق أمل من الآمال الاجتماعية ويكون الاتفاق جنائياً سواء كان المراد ارتكاب جنائية واحدة أو أكثر أو جنحة واحدة أو أكثر وسواء كانت تلك الجنابة أو الجنائيات أو الجنح أو الجنحة معينة أم لا كما لو أشير الى استعمال القوة أو العنف أو للمفرقات أو الاسلحة وهكذا كوسائل للوصول الى غرض جائز أم لا ولو كانت ملاحظة ذلك تبعية معلقة على أمر آخر.

ويسند نص المادة ٤٧ مكررة للمذكورة على الاخص من قوانين الامم الفرنسية والايطالية والبلجيكية وهى الامم التى يوجد بين نظامها القضائى وبين هذا النظام شبه كبير

أما تقدير العقوبات فلو حظ فيه أن الفائدة من ترتيب درجاتها بحسب الغرض من

« م — ٤٧ » (التعليقات الجديدة) « الباب الخامس مكرر

الاتفاق الجنائي ان كان جناية أو جنحة كما لوحظ أن العدل يقضى بتشديد عقوبة من يحرض على إيجاد ذلك الاتفاق أو الذى يتولى إدارة حركته اذ من الواضح ان رؤساء تلك الجماعات هم أشد خطراً على الهيئة الاجتماعية كما أنهم أبعد من غيرهم من الوقوع تحت طائلة العقاب وقد فتح المشروع للذين يشتركون فى مثل تلك الاتفاقات الجنائية باب الخلاص من العقاب اذا أخبروا الحكومة بوجودها ومن اشترك فيها

ومثل ذلك النص موجود فى القوانين الفرنسية والبلجيكية كما ان القانون المصرى يعنى من العقاب فى حالة الفتنه كل أئيم يبادر بإخبار الحكومة عن أجرى الاعتصاب أو أغرى عليه أو اشترك فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة وكذلك من دله على الوسائل الموصلة للقبض على الجانين بعد بدئها فى البحث والتفتيش (المادة ٨٧ من قانون العقوبات)

تقرير اللجنة (١)

« عن مشروع القانون الشامل لتعديل بعض نصوص قانون العقوبات »

« الاتفاقات الجنائية — عن المادة ٤٧ مكررة »

نص هذه المادة كما هو فى المشروع واسع جداً بحيث تدخل تحت تطبيقه جميع الجنايات والجنح المخصوص عنها فى قانون العقوبات ويشمل أمثلة كثيرة ليس للشارع مصلحة من ادخالها فيه وليس لشارع أن يصادر القواعد العمومية للمسؤولية من غير ضرورة أو فائدة

فان القانون المصرى كالقوانين الاخرى لا يعاقب على شيء من الاعمال التى تتقدم الشروع فى ارتكاب الجريمة كالفكرة فيها والتصميم عليها واتفاق الفاعلين أو الفاعلين والشركاء على كيفية ارتكابها حتى ولا على اتيان الاعمال المجهزة والمحضرة لها فاذا كان الشارع يريد الاستثناء من هذه القاعدة لضرورة أو وجدتها الفكرة فى حفظ

(١) تقرير لجنة مجلس شوى القوانين التى عهد اليها بحث المشروع الخامس بالاتفاقات الجنائية

« م ٤٧ » (على قانون العقوبات الاهلى)

النظام فلتكن دائرة الاستثناء محصورة ضيقة كما هو معنى الاستثناء الذى لا يصح التجاوز فيه الى حد هدم القاعدة الاصلية أو جعلها مهمة من العمل على هذا يجب البحث فى سبب الاستثناء المطلوب بهذا التشريع وتحديد دائرته بحد الحاجة اليه فقط

قالت نظارة الحفانية فى مذكرتها ان الحوادث الاخيرة أظهرت عدم موافقة فقدان كل نص تعاقب عليه بمقتضاه الجمعيات أو الاتفاقات المقصود بها ارتكاب الجنايات والجنح وهى تشير بذلك الى مشروع الاتفاق غير المضى الذى وجد فى أوراق جمعية التضامن الاخرى أثناء تحقيق حادثة مقتل المرحوم رئيس النظار لان هذا المشروع كان يخصص فى أنه يراد به قلب الجمعية من جمعية تضامن اقتصادية الى جمعية سياسية الفرض منها حصول مصر على الاستقلال بوسائل متعددة ملحوظ فيها استعمال القوة

ومهما كان مشروع الاتفاق المتوهم عنه ليس له قيمة فانه لا بأس من التفتات الحكومة الى تدبير هذا الامر محافظة على نظامها بشرط أن لا يبالغ فى تعيد حرية الناس ويحظر ما كان مباحا لهم قبل ذلك جريا ورواء أو هام لاحقيقة لها فان رأى عام فى أن حادثة رئيس النظار السابق حادثة افرادية صرفة ليست أثرا لاتفاقات فوضوية أو سياسية سابقة ولا نتيجة لاهاق جنائى من أى نوع من الانواع بل ان فكرتها والتصميم عليها وتجهيزها وارتكابها ككل ذلك كان قاصراً على المتهم فيها دون سواه كما ثبت ذلك قضائياً ولقد كان فى امكان الحكومة بدون احتياج لتغيير نظامها أن لا تفعل هذه الحادثة المخزية سبباً لتشريع جديد لان أمثال هذه الحوادث لا يشرع لها الا اذا تعددت وأكبر دليل على ذلك أن تشريع الاتفاقات الجنائية فى القانون الفرنسي لم يستمدت منه الحكومة هذا التشريع الجديد لم يفكر فيه الا بعد ان تعددت فى فرنسا الجنايات الفوضوية حتى خيف منها على النظام العام ثم بعد أن صارت عديدة فكر هناك فى أن يوضع نص لمراقبة الاتفاقات الجنائية يقصد به اعادة الجمعيات الفوضوية اشفاقا على الامن العام ونظام الحكومة فدخلت المادة (٢٦٥) وما بعدها هذا فضلا عن أن حكم هذه المادة

« م — ٤٧ » (التعليقات الجديدة) « الباب الخامس مكرر

جاء استثناء من القاعدة العامة وتحت باب مخصوص (باب معاقبة عصابات البغاء) ولا تنسب أحكامها على غير ما وضعت له

ولكن الامر في مصر كما ذكرنا على خلاف ذلك بل مرة فليس هناك موجب لتشريع جديد مطلقاً

ومع ذلك قاتنا اذا تسامحنا مع ما في التسامح في التشريع من الخطأ وملنا لمواقفة الحكومة على أن هذه الحادثة الافراية تصح أن تكون سبباً لتشريع جديد فلا بد أن يكون التشريع قاصراً على تلافي ماسسته الحكومة قصداً في القانون من غير أن نتمدى للمثل الاثر للموجود أماننا الى أمثلة أخرى لم تحصل في الوجود فعلينا الآن أن نرفع حدوداً لأمثال هذا المشروع الذي وجد في أوراق جمعية التضامن الاخرى من غير أن نتمدها الى غيره

ان وضع الحدود هو في أصله مناقض للحرية الشخصية خصوصاً فيما يتعلق بالجرائم غير ذات الاثر الفعلي

ولكنه مع ذلك قد يكون ضرورياً لمصلحة النظام فلاجل التوفيق بين مصلحة الافراد وبين مصلحة المجموع يجب أن يكون وضع الحدود التي من هذا القيل بمقدار الضرورة التي يقتضيها النظام . الضرورة الفعلية لا الخيالية

فلقد ظهر بالتجربة ان شر القوانين هي القوانين التي لوحظت فيها مصلحة الاجتماع وهددت فيها مصلحة الافراد على أن التوسع الذي أتت به الحكومة في المادة (٤٧) مكررة) مصر بمصلحة الجمعية المصرية أيضاً لأنه يدل على وجود اضطراب في مصر أفضى الى هذه النتيجة والحقيقة ان الاضطراب ليس الا في بعض الاقلام التي تكتب ما لا تعرف له حقيقة

وعلى كل حال فان القانون اذا كان كله أو بمضه غير ضروري كان تشريعه عبثاً بل ضاراً بالامة

لاجل أن تكون المادة (٤٧) المكررة مقبسة بمقياس الضرورة نافذة أو غير نافذة

الاتفاقات الجنائية « (على قانون العقوبات الاهلي) » «م-٤٧»

يجب أن لا تشمل الا الامثلة للمثابة للمثل الذى سبب هذا التشريع فى نوعه أعنى يجب أن لا تشمل الا الجمعيات التى يختص منها على ملابج للوظفين العموميين أو السياسيين من الطمأنينة أو عبارة أخرى يجب أن لا يقصد منها الاحماية لنظام الحكومة الحاضر مادام قائماً

ولكن نص المادة يشمل ذلك ويشمل غيره أيضاً من الفروض كالاتفاقات الجنائية الخاصة التى تقع بين شخصين أو أكثر بارتكاب أى جنابة أو جنحة داخلية فى باب الجرائم العادية كجرائم الضرب والسرقة والتزوير وغير ذلك من الجرائم الواقعة على الاشخاص وعلى الاموال . ولا شك فى ان هذه الاتفاقات قد بقيت الى الآن غير داخلية تحت سلطة قانون العقوبات بل منسوجة تحت القاعدة العامة « ان العقاب إنما يرد على الاعمال الجنائية والشروع فيها من غير أن يرد على الاتفاقات والتصميمات »

قد يرد على هذا رأى ان القانون الفرنساوى واسع فى هذه النقطة أيضاً لانه يعاقب على الاتفاق الجنائى بين شخصين فأكثر على أى جنابة ولم يخص الجنابات السياسية ولكننا نقول ان نص المادة (٢٦٥) وما بعدها من قانون العقوبات الفرنساوى المعدلة بقانون ديسمبر سنة ١٨٩٣ ليست عامة كالمادة (٤٧) مكررة المطلوب أخذ الرأى فيها الآن من مجلس الشورى لان المادة (٢٦٥) تشترط أمرين . اولهما وجود جمعية من البناة او اتفاق بين عدة اشخاص . ثانيهما ان يكون غرض الجمعية او الاتفاق تحضير او ارتكاب جنابات على الاشخاص والاموال ومن مراجعة محاضر جلسات مجلس النواب الفرنساوى عن المناقشة فى تلك المواد يتضح ان المقصود بالاتفاق الجنائى الاتفاق على سلسلة جنابات غير معينة على الاشخاص أو على الاموال وان النرض من اعطاء الاتفاقات الجنائية حكم الجمعيات هو استئصال الجمعيات الفوضوية التى لاتدخل قانوناً فى تعريف الجمعيات لانها خالية عن النظام كما تقتضيه المبادئ الفوضوية وعلى ذلك يكون نص القانون الفرنساوى مسلطاً على عصابات البناة وجمعيات الفوضوية التى اضطر لتعير عنها بالاتفاقات الجنائية أما المادة (٤٧) مكررة (المطروحة امامنا قلها تريد عن

« م — ٤٧ » (التعليقات الجديدة) « الباب الخامس مكرر

القانون الفرنسي أنها تعاقب على كل اتفاق جنائي مهما كان ولو على حادثة فردانية أي على جنابة واحدة وأنها تعاقب على الاتفاق على الجنج أيضاً مع أن المادة (٢٦٥) وما بعدها لا تعاقب الا على الاتفاق المتصّب على جنابات متعددة دون الجنج

وعلى كل حال فإن بلادنا لا تزال الى الآن طاهرة من الاتفاقات الفوضوية فلامعنى للتشريع هنا قبل ظهور أدنى أثر منها وربما كان من مضار هذا التشريع الفات بعض الانهان الى الفكرة في أمور لا تخطر على البال بالنسبة للاخلاق والعادات الشرقية لولا وجود مثل هذا القانون بين ظهرانيهم

أما عصابات البغاة فإن مجرد وجودها يهدد الامن العام حقيقة ولذلك لا بأس من إلحاقها بالجمميات الخطرة فيما يتعلق بالنص المراد تشريره

نعم ان القانون الابطالى يشمل الجنج في الاتفاقات الجنائية وان كان قد اشترط أن لا يكون الاتفاق جنائياً على العموم الا اذا وقع بين خمسة أشخاص على الاقل ولكنه ليس على كل حال في مصر شيء يذعو الى التقيّب عن كل تضيق في كل قانون من القوانين ليؤتى به فيطبق على المصريين في حين أن ليس للأفراد عندنا ما للأفراد في البلاد الاخرى من الضمانات سواء كانت هذه الضمانات فيما يتعلق بالقضاء كاستقلال القضاة وعدم قابليتهم للزل أو الثقل وكوجود نظام المحققين في القضاء الجنائي أو كانت هذه الضمانات فيما يتعلق بحكم المصريين على طريقة دستورية واضحة وعلى ذلك تكون القوانين الاجنبية ليست صالحة تماماً لان تتخذ على اطلاقها قاعدة للتشريع المصري لان الفروق بين أمتنا وبين الامم المتمدنة الاخرى التي تأخذ عن قوانينها واضحة من حيث الاحتياج الى صرامة القانون . وكذلك الفروق بين حكومتنا وبين حكومتها واضحة أيضاً في كثرة الضمانات للأفراد عندم وقلة هذه الضمانات عندنا

فأولى بالحكومة أن يكون النص المراد ادخاله بالمادة (٤٧ مكررة) قاصراً على الجمميات وعصابات البغاة وان كنا نلظن دائماً أن هذه المادة لن تجد في المستقبل حلاً لتطبيقها وعليه يجب تعديل مشروع المادة (٤٧ مكررة) هكذا :

الاعتقالات الجنائية « (على قانون العقوبات الاهلي) « م — ٤٧ »

« كل جمعية أو عصابة يكون من وسائل تحقيق أغراضها ارتكاب الجنايات
« أو الجنح ضد الأشخاص أو ضد الأملاك يتبر وجودها مهدداً للامن العام مهما كان
« الغرض الذي ترى اليه »

« كل عضو في جمعية أو عصابة من هذا النوع يعاقب بالسجن اذا كان من
« مقاصدها أو وسائلها ارتكاب الجنايات »

« فاذا كانت المقاصد أو الوسائل هي ارتكاب الجنح فقط تكون العقوبة الخيس
« كل من تقلد رئاسة إحدى هذه الجمعيات أو العصابات أو أدار حركتها
« يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة في الحالة الاولى من الفقرة السابقة وبالسجن في
« الحالة الثانية »

« وكل من سهل لافراد هذه الجمعيات أو العصابات اجتماعهم أو آواهم أو أعانهم
« بأي صورة على حفظ كيان جمعياتهم أو عصاباتهم أو حمايتهم مع علمه بأغراضها
« يعاقب بالحبس »

« ويعنى من العقوبات المقررة في هذه المادة كل من يادر من أعضائها بإخبار
« الحكومة بوجود جمعية أو عصابة وبين اشتركوا فيها قبل وقوع أى جنائية أو جنحة »
« وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن أولئك الجناة »

وهذا التعديل أوفق من المشروع للعروض علينا لان هذا التعديل واف تماماً
بسد الحاجة المقول بها فانه يحمى الحكومة والرجال العموميين من أمثال تلك الجمعيات
وكذلك يتناول عصابات البناء وقطاع الطريق وليس فيه ما في مشروع الحكومة من
التعميم المضر الذى لن يكون من ورائه الاتهالك الناس على الإيقاع ومضهم بعضاً من
غير فائدة تعود على النظام

﴿ خطاب لمجلس النظار من نظارة الحفانية ﴾

(أرسل في ١٣ يونيه سنة ١٩١٠م مرة ٤٨٨٤)

(بخصوص الرد على مجلس شورى القوانين بشأن القانون

الشامل لتعديل بعض نصوص قانون العقوبات

تأسف نظارة الحفانية على عدم امكانها قبول النص الذى اقترح وضعه مجلس شورى القوانين للمادة ٤٧ مكررة المتعلقة بالاتفاقات الجنائية لما يترتب عند العمل من الصعوبات الكبيرة فى تأويله ولعدم اشتماله على الضمانات الفعالة ضد جميع الاتفاقات التى تكون غايتها تحقيق المقاصد السياسية بطريق القوة ومع ذلك فالتقانون الجديد لم يوضع الا للاحوال التى تجعل الامن العام فى خطر ولن يعمل به أصلاً بما يجعله مهدداً للحرية الشخصية والمأموال ان لا تدعو الاحوال الى تطبيق هذا القانون الا فى النادر كما فى البلاد الفرنسية

باب الاتفاقات الجنائية

منقول من تقرير المستشار القضاى عن سنة ١٩١٠

يعتبر القانون فى بعض الممالك الاوروبية كالمانيا والنمسا وأسبانيا من الجرائم مجرد الانضمام لجمعية سرية كيفما كانت كما أن حق الاجتماع فى تلك البلاد خاضع لقوانين دقيقة فلا بد لاستعمال هذا الحق من الحصول على ترخيص من الحكومة فى جميع الاحوال ولم نشأ أن نذهب بالتقانون المصرى هذا المذهب البعيد مفضلين بقاء مبدأ الاجتماع حراً مادام فى الامكان الاستعاضة عن الصرامة بما يناسب اتخاذه من الوسائل التى تكفل عدم التطرف فى استعمال المبدأ المشار اليه

وفى قوانين البلاد الانكليزية (١) مايقضى بىطلان كل اجتماع أوجعية أو اتفاق يكون الغرض منه مخالفاً للقوانين أو يكون محتماً فيه تأدية يمين تحرماً تلك القوانين ويختلف فيها العقوبة باختلاف مؤدى تلك اليمين أو الغاية من ذلك الاتفاق فتكون

(١) انظر القوانين بمرة ٢٧ من حكم الملك جورج الثالث فصل ١٢٣ مادة أولى — ومرة ٥٢ من حكمه أيضاً فصل ١٠٤ مادة أولى — ومرة ٥٧ كذلك فصل ١٩ مادة ٢٥ ثم كتاب رسل فى الجنايات والجنح طبعة سادسة جزء أول صفحة ٤٠٤ وكتاب ستفن للسعى مجموعة القانون الجنائى طبعة سادسة صفحة ٦٤

الاتفاقات الجنائية (على قانون العقوبات الاهل) د م — ٤٧ مكرزة

تارة بالاشغال الشاقة المؤبدة وتارة بالاشغال الشاقة المؤقتة لمدة لا تتجاوز سبع سنين . ولم أستحسن مع ذلك الاخذ بتلك القوانين لتقدم عهدا ولان الاستيثاق بالامان أصبح نادرا في تلك الاتفاقات فضلا عن صعوبة اثباته في معظم الاحوال . أما القوانين الانكليزية العامة المتعلقة بالاتفاقات الجنائية (المؤامرات) فلم نجد فيها مساعداً في أبحاثنا لانه يخيل أنها تشير دائماً الى اتفاقات القرض منها فل أمر معين . أما اذا افق قوم على استعمال القوة عند الحاجة للوصول الى غاية ما سياسية فالظاهر أنه لا يمكن محاسنتهم بمقتضى تلك القوانين

والقوانين الفرنسية والابطالية والبلجيكية أقرب الى قوانين مضر من حيث التشريع ونظام القضاء في كثير من الوجوه ودائرة تطبيقها أكثر مجالاً من القوانين التي ذكرناها جاء في القوانين البلجيكية (١) أن مجرد التحزب أو الاجتماع بقصد الاضرار بالاشخاص أو الممتلكات يكون جنابة أو جناية تختلف عقوبتها (من الحبس شهراً واحداً الى السجن عشرين سنين) باختلاف درجة الاشتراك والتبعة الناشئة عنه وباختلاف خطورة الجرائم التي يراد ارتكابها . ومن هنا كانت عقوبة المحرضين ورؤساء المصابة أشد في تلك القوانين من عقوبة باقي الاعضاء . وجعلت العقوبات ثلاث درجات . أولها لمن يقصدون ارتكاب الجنايات الكبرى (وهي الماقيب عليها بالاعدام أو الاشغال الشاقة) وثانيها لمن يقصدون ارتكاب الجنايات الأخرى . والاخيرة للقاصدي ارتكاب الجنح البسيطة . أما الشركة وهم الذين يقدمون للمصابة أو لغرضها طوعاً ومع علمهم بالغرضها أسلحة أو ذخائر أو آلات لارتكاب الجريمة أو يهيئون لها مكاناً لتقيم فيه أو تلجأ اليه أو تجتمع فيه فمقوبتهم كعقوبة الاعضاء . ويجوز للمحاكم أن تقضى أيضاً بعقوبات تبعية هي الحرمان من بعض الحقوق والمزايا المدنية والسياسية ومراقبة البوليس وتنفى القوانين البلجيكية من العقوبة كل من أبلغ الحكومة بوجود مثل هذه المصائب وأمام رؤسائها وذلك قبل الشروع في ارتكاب الجريمة أو بحث الحكومة عن المصابة وأراد الشارع بهذا النص أن يسهل لمن ساقه القدر الى الانضمام لهذه

(١) للواد ٣٢٢ الى ٣٢٦ من قانون العقوبات

« م - ٤٧ مكررة » (التعليقات الجديدة) « الباب الخامس مكر

الجمعية سبيل الخروج منها آمناً شر العقاب وإن ييسر للحكومة أمر اكتشاف الجمعية التي تبجل وجودها . ولكنه احتاط بقرار جواز وضع من يعنى من العقوبة طبقاً لهذا النص تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنوات

ولا تختلف القوانين الفرنسية (١) عن القانون البلجيكي الا في قليل . وكانت نصوصها القديمة تنطبق على الموضوع هي المواد ٢٦٥ من قانون العقوبات وما بعدها فجاء قانون ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٣ موسعاً لدائرة تطبيقها بحيث أصبحت تشمل الاتفاقات المقصود منها التمهيد للجنايات أو ارتكابها . والمطلع على القانون الفرنسي يجد أبسط من القانون البلجيكي فهو لا يختص رؤساء العصابة والمعرضين بعقوبة بل يقتضى بعقوبة واحدة على كل من اشترك في الاتفاق . ثم انه من جهة أخرى لا يقضى بالعقوبة الا في حالة الاتفاق بقصد التمهيد للجنايات أو ارتكابها . أما الاتفاقات المقصود منها ارتكاب الجنيح فلا نص عليها في ذلك القانون ولا في قانون العقوبات وحينئذ لا يعاقب عليها الا اذا استوفت الشروط المنصوص عليها في باب الاشتراك . والعقوبة واحدة وهي الاشغال الشاقة غير أنها صارمة . ويجوز للقاضي أن يضم عليها عقوبة الابدان . وقد سن القانون الفرنسي المشار اليه في عهد انقشرت فيه الفوضوية بأوروبا انتشاراً مريعاً وتمددت فيه حوادث القتل ولا شك أن في ذلك سر الصرامة التي نزلها في أحكامه . ويجوز في فرنسا الحكم بالسجن على الشركاء في جريمة الاجتماع والاتفاق المنصوص عليها في المادة ٢٦٥ وهم الذين يساعدون الفاعلين الاصليين طوعاً وعن علم بأغراضهم فيقدمون لهم آلات لارتكاب الجناية أو يدبرون لهم طريق الخباية أو يهيئون لهم مكان السكنى أو محل الاجتماع وهناك أيضاً كما في البلجيكا يعنى من العقاب من بادق رفع الدعوى فأبلغ الحكومة أمر الاتفاق أو قدم لها بيانات تدل على وجود الجمعية

ولذا كره في الختام ما جاء في القانون الايطالى (٢) وهو يقرب كثيراً من مذهب

(١) المواد ٢٦٥ الى ٢٦٧ من قانون العقوبات

(٢) المواد ٢٤٨ الى ٢٥١ من قانون العقوبات

الاتفاقات الجنائية (على قانون العقوبات الاهلى) م - ٤٧ مكررة

القانون البلجيكي والفرنسي

يقضى القانون الايتالى بقاب من يكونون جمعية بقصد ارتكاب جنائيات ضد ادارة القضاء أو المعتقدات العمومية أو الامن العام أو الآداب أو نظام العائلات أو ضد الاشخاص أو الممتلكات . ويقضى بقوبات أشد على المصايات المسلحة وعلى رؤسائها أو رؤساء الجمعيات . وللإشتراك فى تلك الجريمة عقوبة خاصة فى ذلك القانون وإذا تعددت الجرائم التى ارتكبتها المشتركون أو أحدهم شددت تلك العقوبة ويشترط أن تكون الجمعية المقاب عليها مكونة من خمسة أعضاء على الأقل ولكن لا يشترط المدد فى فرنسا ولا فى بلجيكا

أما النص الذى قرره الشارع المصرى فهو (راجع المادة ٤٧ عقوبات مكررة المدونة أعلاه) واليك تفسير هذا النص بالإيجاز - اختيار التعبير بكلمتى (اتفاق جنائى) دون كلمة (جمعية) لان هذا اللفظ الأخير قاصر المعنى ويستلزم وجود جمعية ذات قوانين ونظامات على شكل ما ولها غاية محدودة ورؤساء يديرون أعمالها ولوحظ أن الجمعيات التى يخشى منها على الامن العام تخاذر أن تظهر بمظهر جمعيات منظمة ويكتفى أعضاؤها بالاتفاق أو التواطؤ فيما بينهم اتفاقاً أو تواطؤاً وقتياً غير مقيد بنظام مخصوص وهم يبالغون فى كتمان القواعد التى يسرون عليها فلو كان الشارع اختار لفظ (اجتماع) أو (جمعية) لأصبح تطبيق النص القانونى صعباً جداً وقد رأينا كيف انهم اضطروا فى فرنسا الى تعديل نصوص المواد ٢٦٥ وما بعدها من قانون العقوبات بقانون ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٣ بحيث أصبحت شاملة للاتفاقات (راجع مجموعة سيزى سنة ١٨٩٤ صفحة ٦٥٣ وما بعدها)

لذلك اشتدت رغبتنا فى أن نوفق الى لفظ واسع المعنى سعة تشمل تلك الاتفاقات والاجتماعات والمؤامرات السرية التى ليس لها نظام بين وربما كانت كلمة (مؤامرة) وافية بالعرض غير أن كلمة (اتفاق) هى التى وقع الاختيار عليها لسبق استعمالها فى الفقرة الثانية من المادة ٤٠ من قانون العقوبات المختصة بالإشتراك . والواقع أن هناك نسبة كبيرة بين الاتفاق المقصود منه ارتكاب جريمة اذا وقعت تلك الجريمة بناء

« م - ٧٤ مكررة » (التعليقات الجديدة) « الباب الخامس مكرر

عليه وبين الاتفاق الذي يكون هو بذاته خطراً ويصح من أجل ذلك تقرير عقوبة عليه (١) وعليه يجب أن تستعمل كلمة (اتفاق) في أوسع معانيها فهي تشمل الاتفاقات المكتوبة كما تشمل الاتفاقات الشفهية مع ملاحظة توفر الأركان التي تجعلها جنائية بحكم القانون في الحالتين

أما فيما يختص بصفة الاتفاق من حيث كونه جنائياً فمن المقرر في القوانين الجنائية أن الأفعال التي يقصد منها ارتكاب جنائية أو جنحة إذا كانت ممهدة أو مسهلة لهذا القصد ولم يترتب عليها أثر البتة لا يعاقب عليها . غير أن لهذه القاعدة استثناء إذا شأن في القانون فقد جاء في مادة التحزب أن تصميم الجماعة متقين على فعل الجنائية معاقب لذاته بقطع النظر عما إذا كان التحزب ملحقاً أو غير ملحق بأفعال مجبرة لتنفيذ القصد منه (راجع المادة ٨٠ من قانون العقوبات) ولم ترد الحكومة بإصدارها ذلك القانون الجديد أن تخالف القاعدة القائلة بعدم العقاب على النية ولكن مجرد الاتفاق بين شخصين أو أكثر بقصد ارتكاب جنائيات أو جنح فيه من الخطر على الهيئة الاجتماعية ما جعل أكثر المشرعين يعتبرون الاشتراك فيه جريمة والخطر في هذه الاتفاقات ناشئ من اجتماع جملة أشخاص ثم من الفرض المقصود من اتفاقهم أو من الوسائل المعتمد عليها في سبيل تنفيذ ذلك الفرض فإذا كان الفرض المقصود هو ارتكاب جنائيات أو جنح فلا شك في أن الاتفاق يكون جنائياً وإذا فرضنا أن الغاية من الاتفاق جائزة وكانت الوسيلة المعتمد عليها لتحقيق تلك الغاية لا تتم إلا بارتكاب جنائية أو جنحة فقد يكون الاتفاق أيضاً ذا صفة جنائية (٢) وبالاختصار لا يجوز التسامح في نشر المبادئ

(١) بعض القوانين (قانون العقوبات الهندي المواد ١٠٨ و ١١٥ و ١١٦ وقانون العقوبات السوداني المواد ٨١ و ٨٨ و ٨٩) تقضى بعقوبة في حالة الاشتراك ولو لم يتبع بجريمة (٢) مثل هذه القواعد مقرر في أحكام المحاكم الانجليزية تطبيقاً لقوانين الثلاثة بالتحزب (المؤامرات) غير أن تلك الأحكام ذهبت في هذه المادة مذنباً أبعد من مذهب القانون الذي نحن بصده إذ قضت بأن الاتفاق معاقب عليه ولو كان الفرض منه جائزاً والوسائل الملمدة لتحقيقه غير محرمة مادام المقصود بذلك الاتفاق فرداً بمنزلة قاتلة بأن صفة الاجرام ناشئة من التعزب وحده (راجع على الاخص كتاب رسل في الجنايات والجنح طبعة سنة ١٨٩٦ جزء أول صفحة ٤٦٦)

الاتفاقات الجنائية. (على قانون العقوبات الاهلى) (م — ٤٧ مكررة)

بواسطة العنف فان في ذلك خطراً عظيماً على كل مجتمع منظم وقد اتخذت كل الممالك الوسائل الصارمة لمحارب ما أمكنها انتشار المذاهب القاتلة باستعمال القوة لتنفيذ الاغراض الاجتماعية. ثم ان نص المادة ٤٧ مكررة عام فهو يشمل حتماً الاتفاقات التي يقصد منها ارتكاب جنایات وجنح عادية. نعم ان مجلس شورى القوانين اقترح أن يقتصر القانون الجديد على الاتفاقات التي يكون الفرض منها ارتكاب جنایات أو جنح ضد الحكومة أو موظفيها وعرض تعديلاً صريحاً بهذا المعنى غير ان الحكومة رأت نفسها مضطرة لعدم الاخذ به لعدم وضوحه فخشيت من وقوع الاختلاف في تأويله عند العمل به. ذلك أنه ليس بظاهر ان كان مراد أصحابه ان يعاقب ذلك القانون على جميع الجنایات والجنح مادامت واقعة على أشخاص هم موظفون أم أرادوا أن لا تسرى احكامه الا على الجنایات والجنح الموجهة ضد هؤلاء الموظفين بصفتهم من رجال الحكومة كذلك عبارة جنایات وجنح ضد الحكومة عبارة كثيرة الغموض

ولكن اذا فرضنا وهو الواقع فيما يظهر — ان قصد مجلس شورى القوانين كان قصر احكام القانون على الاتفاقات المقصود منها ارتكاب جنایات أو جنح سياسية فان مجرد ابقاء نظرة على نصوص قانون العقوبات يكفي لاقتناعنا بصعوبة التفریق بين الجرائم السياسية والجرائم العادية. والبحث في هذا الموضوع من مقتضات علم القانون الدولي العام خصوصاً فيما يتعلق منه بتسليم الجناة وقد كان العلماء يتوسعون سابقاً في تفسير الجرائم السياسية وكان جون ستوارت ميل يقول باعتبار الجريمة سياسية (اذا وقعت ابان حرب أهلية أو ثورة أو اضطراب سياسى أو عقب ذلك)

غير ان مثل هذا التعريف منبوذ اليوم لانه مطلق والمعتد به ان الجرائم العادية مثل القتل لا تكون سياسية الا اذا وقعت ابان ثورة أو حرب أهلية أو بسيماها وبمطابقة قوانين الحروب والمادات المتبعة فيها. ذلك هو رأى مجمع القانون الدولي في جلسته المتعقدة با كسفورد (راجع كتاب جران مولان في قانون العقوبات المصرى جزء أول صفحة ٣٠٦ وما بعدها والشواهد التي سردها) قتل أمير أو وزير ليس في المادة وفي عرف

« م — ٤٧ مكررة » (التعليقات الجديدة) « الباب الخامس مكرر

القانون جريمة سياسية (١) وبناء عليه يصبح أشد الاتفاقات الجنائية خطراً خارجاً عن أحكام القانون القاصر على الجرائم السياسية
ثم ان في التمييز بين جريمة سياسية وغير سياسية ما يفسر صفة الم شروع
تفسيراً كلياً لأن الحكومة انما أرادت ان تدخل في قانون العقوبات نصاً جديداً عاماً
ولذلك رأى درج المادة الجديدة في الكتاب الاول من القانون ضمن الاحكام
الابتدائية . أما تعديل مجلس شورى القوانين فانه مع صعوبة تأويله كما قدمنا يحمل
لذلك القانون شكل القوانين الاستثنائية وهو ما يجنبه الحكومة لما فيه من المضار
أما درجة العقوبة فتختلف (أولاً) باختلاف درجة الجرائم المقصود ارتكابها
في الاتفاق (ثانياً) باختلاف درجة اشتراك المتهم فيه . ولما كان القانون الجديد يشمل
الاتفاقات المقصود بها ارتكاب الجنائيات والتي يراد منها ارتكاب الجنح وجب أن ينص
فيه على عقوبة كل نوع من هذه الجرائم وكذلك روى من المدل ان تحمل فيه عقوبة
المحرضين أشد من عقوبة الاعضاء فلا شبهة في ان المحرضين ألد أعداء الهيئة الاجتماعية
فهم الذين يفررون برقائهم من ضعفاء الأرادة ومحملونهم على ارتكاب جرائم لا يقدمون
هم على ارتكابها بأنفسهم خشية العقاب . انه ليس من السهل طبعاً عند العمل معرفة
ما قام به كل واحد من المتهمين على حدته خصوصاً اذا لوحظ أن الرئاسة في الاتفاقات
الجنائية لا تظهر عادة بصفة صريحة . لكن روى من الأفضل تشديد عقوبة المحرضين
ومدبري الحركة لأن أقل ما فيه الترويع والارهاب . وعلى كل حال فإذا لم يثبت
التحريض أو التدبير على المتهم فمقابله يكون عقاب باقى شركائه (٢)
أما فيما يخص بالمعاقبة من العقوبة فقد مهد القانون لمن يشتركون في اتفاق جنائى

(١) راجع جرو و شرح قانون العقوبات الفرنسى طبعة ثانية جزء أول صفحة ٢٠٧ وما
بندها ودالوز ملحق المعجم موضوع الجريمة السياسية . وروى في الجنائيات السياسية وتسليم الجناة
— ومجلة القانون الدول الخامس سنة ١٨٨٠ جزء ٧ صفحة ٥٥

(٢) القانون البلجيكي للمادة ٣٢٣ عقوبات والتينيانى (المادة ٢٤٣ قرة ٢ عقوبات)
والاسبانى (المادة ١٩٩ عقوبات) تقضى على المحرضين بعقوبة أشد مما تقضى به على باقى الاعضاء
في الاتفاق الجنائى

الاتفاقات الجنائية « (على قانون العقوبات الاهلى) » د — ٤٧ مكررة »

سبيل ذلك بالمبادرة باخبار الحكومة عن وجود الاتفاق وبأسماء من اشتركوا فيه (١) وقد جاء فى القانون المصرى فى مادة الاعتصاب ما يقضى بمعاذة كل من بادر من البغاة باخبار الحكومة عن أجرى الاعتصاب أو أغرى عليه أو شاركه فيه قبل حصول الجنابة المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البغاة أو دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقبض عليهم بعد بدئها فى البحث والتفتيش (مادة ٨٧) عقوبات وقد انبعا تلك القاعدة فى الاتفاقات الجنائية على العموم اذ كان حقا على الشارع أن يمهّد للجائى سبيل التوبة لأنه اذا ساق القدر فردا من الناس الى الاشتراك غير مختار فى اتفاق جنائى كان من مصلحته ومن مصلحة المجتمع معا أن يجد له من القانون مينا على الخروج من التهمة آمنا شر العقاب قبل حدوث الجريمة المقصودة وقبل سعى الحكومة فى البحث عن مديريها

وبالاختصار يجدر بنا أن نلفت النظر الى أن القانون الجديد لم يكن — كما توهمه بعضهم — نتيجة رد فعل يقصد به التضيق على حرية الاجتماع فان الحكومة لم تفكر مطلقا فى مخالفة سياستها السمحاء فى هذا الموضوع وقد حافظت عليها لأن مثل أشد حكومات أوروبا تمسكا بالنظامات الديمقراطية انما لا يجوز لأى مجتمع تام النظام أن يبدى من التساهل ما ييسر لمن يتآمر على السوء سبيل ارتكاب أفعال منكرة ومضرة أو سبيل تحقيق غايات سياسية بوسائل العنف والاكرام

أرادت الحكومة بهذا القانون ما ذكرته فى رسى المرسل الى مجلس شورى القوانين حيث قالت (ان القانون الجديد لم يوضع الا للاحوال التى تحمل الامن العام فى خطر وانه لن يعمل به أصلا لما يجعله مهددا للحرية الشخصية . والمأمول أن لا تندعو الاحوال الى تطبيق هذا القانون الا فى النادر كما فى البلاد الفرنسية)

(راجع تقرير جناب المستشار القضاى السير ملكوم ماك ايلريث عن سنة ١٩١٠ من صحيفة ١٠ الى صحيفة ١٢)

(١) فى القانون الفرنسى (مادة ٢٦٦ عقوبات) والبلجيكي (مادة ٢٢٦ عقوبات) .
نص يشبه ذلك

٤٧ — مكررة « (على قانون العقوبات الاهلى) « الباب الخامس مكررة »

الاحكام

١ — ١ — المادة ٤٧ عقوبات مكررة الخاصة بالاتفاقات الجنائية تعاقب بطريقة استثنائية على الاعمال التحضيرية المحضة الاحكام محكمة
النقض والايام

ب — الاتفاق الجنائى جريمة مستمرة فليس حصول الاتفاق هو الماقيب عليه بالمادة ٤٧ — عقوبات مكررة بل حالة الاتفاق . وهذه الحالة تستمر من وقت وقوع الاتفاق لوقت الذى يتخذ فيه مع توفر اركانه المكونة له . ومن ثم لا عبرة بمحل وقوع الاتفاق :

حضر المتهم لقطر المصرى ومعه منشورات ثورية لتوزيع فى القطر تنفيذاً للاتفاق الجنائى الذى وقع فى الاسكندرية وقبل البدء فى توزيع هذه المنشورات التى القبض عليه . قررت محكمة النقض أن حالة المتهم المذكورة تدخل تحت نص المادة ٤٧ — عقوبات مكررة وأنه لا يهم معرفة ما اذا كانت الجريمة معاقباً عليها فى تركيا اولاً (محكمة النقض . حكم ٢١ ديسمبر سنة ١٩١٢ . المجبوعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ٢٧)

٢ — لا يقصد بالمادة ٤٧ مكررة عقوبات الخاصة بالاتفاق الجنائى مجرد التوسع فى المواد ٤٠ الى ٤٣ عقوبات الخاصة بالاشتراك بل تقرير جريمة جديدة قائمة بذاتها . وهذه الجريمة قد تتوفر بصرف النظر عن البدء فى تنفيذها بمجرد دخولها لجهة اشخاص فى بحث الاعمال التحضيرية لمشروع ما .

وتنوع الاتفاق يختلف فى كل من الماهيتين . اذ تتوفر الاتفاق الجنائى يجب أن يكون الاتفاق منظماً ولو كان التنظيم فى مبدأ تكوينه فقط وأن يكون مستمراً مدة من الزمن على الأقل . فبالا يشترط لوجود الاشتراك توفر أى ركن من هذين الركنين أحد جملة اشخاص وهم تحت عامل النصب الوقتى وبلا ترتيب سابق وساروا فى الطريق باقائهم مما يقصد الاعتداء بالقوة على اشخاص وأملاك خصوصهم ولكنهم قبل أن يرتكبوا عملاً ما عدلوا عن قصدهم بإرادتهم . فحكم بأن هذه الوقائع لا تقع

الباب السادس العود « (على قانون العقوبات الاهلي) » م - ٤٨ »

تحت احكام المادة - ٤٧ - مكررة عقوبات ولا غيرها من مواد قانون العقوبات (قضى . حكم ١٥ فبراير سنة ٩١٣ . المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ١٠٧)

الباب السادس

(العود)

تعليقات تحتائية

العود مشروع في القانون القديم في المادة ١٢ وما بعدها الى ١٨ ولكن بما لا ينطبق على قاعدة أن تذكر نتائج العود في المادة ١٢ قبل ذكر تعريفه (مادتي ١٣ و ١٨) ولم تعد قائمة للمادة ١٤ من القانون القديم بعد حذف (الحرمان المؤبد الخ :) و (المنع من الحقوق الوطنية) من العقوبات الجنائية الاصلية وكذا لم تعد حاجة للمادة ١٥ حيث قد محي التقي المؤبد .

أما المادة ١٦ فالظاهر أنها كانت بالغة في الشدة بلا مقتض وإليك مثلا ان الحكم بالاشغال الشاقة ولو لمدة ثلاث سنوات فقط كان يستلزم الحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة لو ارتكبت بعده جريمة من المنصوص عنها في المادة ٢١٨ القديمة (المادة ٢٠٤ الجديدة) مهما كان الزمن الفاصل بين الجريمة الاولى والثانية مع أن أقصى عقوبة مقررة في هذه المادة للجرائم المنصوص عنها فيها وترتكب لأول مرة هي السجن لمدة خمس سنين والظاهر أنه يمكن الاكفاء بالمادتين ٤٨ و ٤٩ من القانون الجديد القاضيتين بأن أقصى العقوبة للجرائم التي ترتكب في الاحوال المينة في المادة ١٦ من القانون القديم يكون عشرين سنة في الاشغال الشاقة أو السجن على حسب الظروف

وقد دعا لإيجاد الامر المالى الصادر في ٢٩ يونيو سنة ١٩٠٠ الذى سبقت الاشارة اليه والمتعلق بمراقبة البوليس الى الغاء المادة ١٧ من القانون القديم وان النظر في مواد القانون الجديد يدعو الى ابداء الملاحظات الآتية

« م — ٤٨ » (التعليلات الجديدة) » الباب السادس

« المادة — ٤٨ » يعتبر عادياً :

أولاً — من حكم عليه بعقوبة جنائية وثبت ارتكابه بعد ذلك جنابة أو جنحة

ثانياً — من حكم عليه بالحبس مدة سنة أو أكثر وثبت أنه ارتكب جنحة قبل مضي خمس سنين من تاريخ انقضاء هذه العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضي المدة

ثالثاً — من حكم عليه لجنابة أو جنحة بالحبس مدة أقل من سنة واحدة أو بالغرامة وثبت أنه ارتكب جنحة مماثلة للجريمة الأولى قبل مضي خمس سنين من تاريخ الحكم المذكور وتعتبر السرقة والنصب وخيانة الأمانة جنحاً مماثلة في المود

تقابل المادة ١٢ و ١٨ مخطوط ٥٦ و ٥٧ و ٥٨ من القانون الفرنسي و ٥٦ من القانون البلجيكي و ٨٠ و ٨١ من القانون الايتالي والمادتين ١٣ و ١٨ من القانون القديم

تعليلات التحقانية

هذه المادة قد جمعت المادتين ١٣ و ١٨ من القانون القديم فالفقرة الأولى منها هي العبارة الأولى من المادة ١٣ القديمة

وفي الفقرة الثانية قد وضع (حبس سنة أو أكثر) بدل (حبس أزيد من سنة)

المادة ١٣ قديمة — يعتبر عادياً الى فعل الجنابة أو الجنحة من حكم عليه بأحدى العقوبات المبينة في المادة الثالثة وثبت أنه ارتكب جنابة أو جنحة ثانية بعد الحكم الأول . وكذلك من حكم عليه بحبس أزيد من سنة أو ببقى مؤقت وثبت أنه ارتكب جنحة بعد ذلك الحكم أيضاً للمادة ١٨ قديمة — من حكم عليه بسبب ارتكابه جنحة بالحبس أو التي مدة لا تزيد عن سنة أو بدفع غرامة ثم عاد لفعل جنحة أخرى مماثلة للأولى لا يمد عادياً الا اذا ثبت وقوعها منه في أثناء الخمس سنين التالية للحكم الأول

المود « (على قانون العقوبات الاهلى) » م — ٤٨ »

وهذه نتيجة المبدأ الذى قرر فى المادة ٢٠ ومقتضاه التميز بين حبس سنة أو أكثر فى مواد الجنب وبين حبس يقل عن سنة وقد وضع أيضاً قيد للمدة لتحقق المود فى مواد الجنب (راجع المادة ٥٨ من قانون العقوبات الفرنساوى والمادة ٥٦ من قانون العقوبات البلجيكي والمادتين ٨٠ و ٨١ من قانون العقوبات الطليانى)

وفى الفقرة الثالثة المتعلقة بأحوال المود لفعل جريمة مائة لاولى (انظر المادة ١٨ القديمة) يوجد نص عن الحالة التى تكون فيها الجريمة الاولى جنابة لم يحكم فيها الا بحبس أقل من سنة بسبب وجود أحوال تستدعى الرأفة ومثال ذلك أن ثبت على متهم جنابة سرقة ثم ترى المحكمة الرأفة به فتحكم عليه بحبس أقل من سنة وبعد سنتين يثبت عليه أنه ارتكب جريمة نصب فعلى حسب القانون القديم كان الجنبى لا يستر عائداً ولو أن الجريمة الثانية مائة للجريمة الاولى وذلك لان الجريمة الاولى تعتبر جنابة لا جنحة والفقرة الاخيرة المستجدة قد وضعت فى القانون ليستدل بها على ما يبنى أن يفهم من لفظ (مائة) (راجع نص المادة (٥٨) من قانون العقوبات الفرنساوى وهو :

« جنح المارقة والنصب وخيانة الأمانة تعتبر من حيث المودجنحة واحدة » فلفظ (مائة) أبقي فى القانون بدل استعمال لفظ (واحدة) المستعمل فى القانون الفرنساوى لانه أصبح فى التعبير عن جرائم نص عنها فى مواد مختلفة ولا ريب فى ان عبارة القانون الفرنساوى فى مجموعها تدل على أن تلك الجرائم متى كانت (مائة) يجب أن تعتبر كجريمة واحدة أى ان كل واحدة منها عين الاخرى

المنشورات

١ — يجب أن يبين فى الحكم باعتبار المتهم عائداً الى ارتكاب جنحة مائة منشورات لجنة لاولى بياناً جزاء عدمه البطلان نوع الجرائم السابقة والعقوبات المقررة بها وتواريخ الرقابة القضائية الاحكام لان تلك هى أركان المود (قرار عمومى نمرة ١٠ صادر بتاريخ ٢٢ مايو سنة ١٩٠٢)

« م — ٤٨ » (التعليقات الجديدة) « الباب السادس »

٢ — على المحاكم الكلية عند مآرغ اليها دعاوى استئنافية متعلقة بأناس من ذوى السوابق فى الجنج أن نين فى أحكامها وقائع سوابق المتهمين والوصف القانونى لهذ السوابق وتواريخ الاحكام الصادرة عليهم والى بسببها عدوا من أبواب السوابق (قرار عمومى رقم ١٧ — ابريل سنة ١٩٠٤ — نمرة ٣)

٣ — لاحظت لجنة المراقبة القضائية من مراجعة بعض قضايا الجنج المرفوعة على أشخاص لهمهم بمخالفة شروط المراقبة أن بعض المحاكم من جزئية واستئنافية تعتبر هؤلاء الاشخاص عائدین بسبب سبق الحكم عليهم بالعقوبة ووضعهم بسبب ذلك تحت ملاحظة البوليس . ومن حيث أن وضع المتهم تحت ملاحظة البوليس عقوبة نجيبة فجنحة مخالفة شروط المراقبة لانجمل المتهم فى حالة العود (مذكرة عمومية نمرة ٨ مؤرخة ٢٠ مايو سنة ١٩١٥)

الاحكام

١ — من المبادئ المقررة ان الاحكام تكون باطلة اذا لم تحتو على التوضيحات احكام محكمة النقض والابرام الضرورية . فاذا اعتبر الحكم المطعون فيه أن المتهم عائد وأهمل ذكر تاريخ عقاب الجريمة التى حصلت منه اولا كان متقوضاً لعدم تمكن محكمة النقض حينئذ من معرفة توفر شروط العود من عدمه المحتوى عليه نص المادة ١٨ (٤٨ عقوبات جديدة) وهو انه لم يحض خمس سنين على ارتكاب الفعل الاول وكذلك الحال اذا تجرد من ذكر تاريخ الواقعة المعاقب عليها طالب النقض (محكمة النقض . حكم ١٧ ديسمبر سنة ١٨٩٨ مجلة القضاء سنة سادسة صفحة ٤٩)

٢ — يجب حتماً بيان السابقة التى تنسب للمتهم وتاريخها ليعلم ان كانت مستوفية الشروط القانونية وان كانت الهمة الثانية وقعت فى الخمس سنين التالية للاولى ام لا والا كان الحكم متقوضاً (محكمة النقض . حكم ٣ نوفمبر سنة ١٨٩٩ . مجلة القضاء سنة سادسة صفحة ٢٤٠)

المود « (على قانون العقوبات الاهلى) « م — ٤٨ »

٣ — يجوز تقض الحكم اذا اعتبر المحكوم عليه عائدا طبقاً للمادة ١٨ من قانون العقوبات (٤٨ الآن) ولم تذكر فيه اركان المود المتوهم عنها في هذه المادة (مثل نوع الجريمة السابقة والعقوبة المحكوم بها وتاريخ الحكم) فان هذه البيانات ضرورية حتى ينسئ لمحكمة التقض والايرام ان تعرف اذا كانت المحكمة أخطأت في تطبيق القانون أو لم تخطئ ، ويجرد الاحالة على تذكرة السوابق لا يكفى في هذه الحالة (محكمة التقض . حكم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٠ المجموعة الرسمية سنة ثانية صفحة ٢٤٠)

٤ — المشاركة في جنحة وقس الجنحة هما جريمتان مماثلتان لبعضهما من وجهة المادة ١٨ عقوبات (٤٨ جديدة) المتعلقة بالمود (محكمة التقض . حكم ١٧ مايو سنة ١٩٠٢ المجموعة الرسمية سنة رابعة صفحة ٨٩)

٥ — عدم النص في الحكم عن تواريخ الاحكام الصادرة في سوابق لا يتقضى اذا كانت العقوبة لم تشدد بسبب تلك الاحكام (محكمة التقض . حكم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤ المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ٨٢)

٦ — اذا اعتبر شخص مشرداً طبقاً لقانون نمرة ١٧ سنة ١٩٠٩ وحكم عليه بالحبس بعد انذاره بوجوب الكف عن التشرد ثم طرد الى التشرد جاز الحكم عليه بالحبس من جديد بدون انذار سابق (محكمة التقض . حكم ١١ مارس سنة ١٩١٦ . المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ١٠٥)

٧ — اذا كان الاستئناف المرفوع من النيابة اماماً جاز لمحكمة الاستئناف عند الاقتضاء أحكام محكمة الاستئناف العليا ان تطبق مواد المود على المتهم ولو ان النيابة لم تطلب تطبيقها الا لاول مرة امام محكمة الاستئناف (محكمة الاستئناف . حكم ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٠١ . المجموعة الرسمية سنة رابعة صفحة ١٢)

٨ — يعد عائداً الى ارتكاب الجريمة من حكم عليه بعقوبة بسبب هربه من تحت أحكام المحاكم الكلية

مراقبة الضبطية ثم عاد الى الحرب مرة أخرى (محكمة قنا الابتدائية . حكم ٥ نوفمبر سنة ١٨٩٥ . مجلة الحقوق سنة عاشره صفحة ٢٨٢)

٩ — لاجل تطبيق الفقرة الاولى من المادة — ٤٨ — عقوبات لا يكفي أن يكون الفعل الذى ارتكبه المتهم في السابقة جناية بل يجب حتما أن يكون قد عوقب عليه بإحدى العقوبات المقررة قانونا للجنايات وهى المنصوص عليها في المادة العاشرة من قانون العقوبات لان المقصود بعبارة « عقوبة جناية » المنصوص عنها في الفقرة المذكورة هى نفس العقوبة لا مجرد الفعل . يدل على ذلك . أولا — أنه ذكر صراحة في الفقرة الثالثة من المادة — ٤٨ — عقوبات ان الشخص الذى يحكم عليه بجناية أو جنحة بالحبس أقل من سنة لا يعد عائدا الا اذا ارتكب جنحة مماثلة للاولى في ظرف الخمس سنوات التالية لتاريخ الحكم عليه فيها فلو كان مجرد ارتكاب الجناية كافيا لاعتباره عائداً بحكم الفقرة الاولى بقطع النظر عن نوع العقوبة التى يعاقب بها على هذه الجناية ان كانت عقوبة جناية أو عقوبة جنحة لاصبح نص الفقرة الثالثة عبارة عن تناقض صريح لنص الفقرة الاولى وهو غير معقول — ثانيا : ان هذا التفسير هو الذى ينطبق على روح التشريع وعلى الترتيب الطبيعى الذى أراده القانون عند وضعه المادة ٤٨ عقوبات فان هذه المادة تتضمن ثلاثة أحوال للعود رتبها القانون بحسب درجة شدتها ففي الفقرة الاولى نص على أشدها وهى عقوبة الجناية فاعتبر المجرم فيها عائدا بدون قيد ولا شرط وفي الثانية نص على حالة الشخص الذى حكم عليه بالحبس سنة فأكثر وهى العقوبة التى تلي في الشدة عقوبة الجناية مباشرة فاشتراط اعتباره عائدا شروطا مخصوصة وفي الفقرة الثالثة نص على أخف هذه الحالات الثلاث وهى حالة الشخص الذى حكم عليه بالحبس أقل من سنة أو بالفرامة فاشتراط فيها شروطا أخف من التى اشترطها في الحالة الثانية (محكمة مصر الابتدائية . حكم جنج استثنائى ٢٢ — ابريل سنة ١٩١٣ . المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ٢٠٨)

١٠ — مخالفة شروط المراقبة لاعتبر جريمة ثانية بالنسبة للجريمة التى كانت

سبباً للحكم بالمراقبة . وعلى ذلك لا يجوز اعتبار من خالف شروط المراقبة عائداً في هذه الحالة (محكمة طنطا الابتدائية . حكم جنح استثنائي رقم ٩ — اكتوبر سنة ١٩١٣ . المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ٢٣) « ارتكن الحكم على شرح قانون العقوبات للعلامة جارو جزء ٣ صفحة ٧٧ و ٧٨ نبذة ٧٤٤ — وملحق موسوعات دالوز جزء ١٥ صفحة ٨٥ و ٨٦ نبذة ٥٢ »

١١ — تسقط جنحة التشرّد اذا وقعت للمرة الاولى بمرور ثلاث سنين من تاريخ انذار المقتدر غير أنه اذا حكم على شخص لتشرده ثم عاد الى ارتكاب تلك الجريمة مرة أخرى قبل مرور خمس سنين من تاريخ الحكم الاول وجب قانوناً اعتباره عائداً

١٢ — تعتبر السرقة والشروع فيها جنحتين متماثلتين في باب العود : أهم شخص ^{احكام المحاكم الجزئية} بسرقة وكان قد حكم عليه لشروعه في مثل هذه الجريمة فعدته المحكمة عائداً (أولاً) لانه اذا اعتبر الشارع السرقة والنصب وخيانة الامانة جنحاً متماثلة في العود وجب من باب أولى اعتبار الشروع في السرقة وهو جريمة غير تامة جنحة مماثلة للسرقة (ثانياً) لان الشارع نفسه ساوى بينهما في المادة — ٥٠ — من قانون العقوبات والمادة الاولى من قانون ١١ يوليو سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المتعادى الاجرام (محكمة الاقصى الجزئية . حكم جنح ٦ مايو سنة ١٩١٥ . المجموعة الرسمية سنة سادسة عشرة صفحة ١٣٧)

المادة — ٤٩ — يجوز للقاضي في حال العود النصوح عنه في المادة السابقة أن يحكم بأكثر من الحد الاقصى المقرر قانوناً للجريمة بشرط عدم تجاوز ضعف هذا الحد

ومع هذا لا يجوز في حال من الاحوال أن تزيد مدة الاشغال الشاقة للوقت أو السجن عن عشرين سنة

تقابل المواد ١١ مخطوطة و ٧ فرنساوى والمادة — ١٢ — من القانون القديم

تعليقات التحفائية

(انظر المادة ١٢ القديمة)

وفي هذه المادة إحالة على نوع المود المتصوص عنه في المادة السابقة لان العبارة الواردة في هذه المادة الاخيرة وحى (يستبر عانداً) لآتين كل أنواع المود فان أواعاً أخرى قد نص عليها قانوننا (انظر مثلا الامر العالى الصادر فى ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ فيما يتعلق بالشرود)

وطبقاً للبدا الذى بمقتضاه حذف الحد الأدنى للمقوبات فى مواد الجنج والمخالفات جعل تشديد العقوبة فى حال المود اختياريا لا اجباريا وبمقتضى القانون القديم كان للقاضى أن يستعمل الرأفة فى حال المود وبذلك كان يسترد ما كان له من الحق الذى ائتمتع منه شكلا بسبب وضع المادة التى كانت تقضى بوجوب الحكم بأقصى العقوبة ولربما قيل بأن النص الجديد الذى هو أقل شدة فى ظاهره قد يذهب بالقضاء الى الحكم بمقوبات أخف مما كانوا يحكمون به من قبل وهذه المقوبات معترف بعدم كفايتها (والجواب) على ذلك هو أن ما كان للقاضى من السلطة المطلقة لن يزيد بمقتضى هذا التحوير عما كان عليه من قبل وبعد النظر فى المسألة من كل وجوها يرى أنه من المحتمل أن القاضى يستعمل تلك السلطة التى تركت له بمقتضى الحكمة مادامت القاعدة الواجب عليه العمل بها سهلة ومدونة بعبارة واضحة جلية وفضلا عن ذلك ففى كثير من الاحوال يكون الحد الاقصى للعقوبة المقررة للجريمة الاولى شديداً جداً وعلى الاخص فى الجنائيات بحيث انها تكون زائدة عن الكفاية لولم تكن فى الجريمة ظروف خصوصية. وبما يجب ملاحظته فضلا عما سبق ان المائد لا يكون دائماً من الوجهة العلمية

المادة ١٢ قديمة — المود الى ارتكاب جناية أو جنحة يستوجب الحكم على الساند بأشد العقوبة المقررة قانونا لهذه الجناية أو الجنحة وتجوز مضاعفة تلك العقوبة أيضاً وذلك فيما عدا الاحوال المستثناة للبيئة فى القانون

المود « (على قانون العقوبات الاهلي) د م — ٥٥ »

من اعتادوا ارتكاب الجرائم فإذا حكم على زيد مثلاً بالحبس سنة لارتكابه جريمة قتل خطأ (مادة ٢٠٢) وارتكب بعد ذلك في بحر المحس سنوات التالية لانتضاء عقوبته جنحة أخرى جاز الحكم عليه بالعقوبات المقررة للمود مع ان الجنحة الثانية قد تكون جنحة ضرب (مادة ٣٠٦) أو جنحة مطبوعات وليس من سبب ظاهر يدعو الى مراعاة الجريمة الاولى عند تقرير العقوبة الثانية بخلاف ما اذا كانت الجريمة هي جريمة قتل خطأ (مادة ٢٠٢) فانه يجب في هذه الحالة مراعاة العقوبة الاولى وبالجملة فان القاضي اذا لم يوجد امامه نص يحتم عليه العمل بمقتضاه في كل الاحوال بغير مراعاة الظروف الخاصة بكل قضية يكون أميل الى العمل بالقانون بما ينطبق على فكر الشارع وقد جعل الحد الاقصى لعقوبي الاشغال الشاقة المؤقتة والسجن في حال المود عشرين سنة وهذه المدة تلائم البدأ المقرر بمقتضى المادة ٣٦ المتعلقة بتعدد العقوبات

المنشورات

١ — لا تنطبق المادة — ٤٩ — عقوبات الخاصة بالمود على الجرائم المنصوص منشورات لجنة عنها في قانون نمرة ١٧ سنة ١٩٠٩ لتعلق بالتشديد وذلك لانه يقتضى نص المادة (٨) المراقبة القضائية عقوبات لا تنطبق المادة (٤٩) عقوبات على الجرائم الوارد ذكرها في قوانين خاصة الا اذا خلت تلك القوانين من نص صريح وقد نصت المادة — ٣ — من قانون نمرة ١٧ سنة ١٩٠٩ صريحاً على حالة المود بل وقررت لها عقوبة أشد من المنصوص عنها في المادة (٤٩) عقوبات مذكرة عمومية نمرة ٣ مؤرخة ٢٤ — ابريل سنة ١٩١٠

المادة — ٥٥ — (١) اذا سبق الحكم على المائد بعقوبتين مقيدتين للحرية كليهما لمدة سنة على الاقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احدها على الاقل لمدة سنة أو أكثر وذلك لسرقة أو اخفاء أشياء مسروقة أو نصب

(١) راجع أيضاً في ٥ الصادر في ١١ يولي سنة ١٩٠٨ بشأن المجرمين المتدين على الاجرام

« م — ٥٠ » (التطبيقات الجديدة) « الباب السادس »

أو خيانة أمانة أو تزوير أو شروع في هذه الجرائم ثم ثبت ارتكابه للجنحة سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو خيانة أمانة أو تزوير بعد الحكم عليه بآخر تلك العقوبات فللقاضي أن يحكم عليه بالاشغال الشاقة من سنتين الى خمس بدلا من تطبيق أحكام المادة السابقة

✽ القانون نمرة ٥ الصادر في ١١ يوليو سنة ١٩٠٨ ✽

(١٢ جمادى الثانية سنة ١٣٢٦)

« الخامس بالمجرمين المعتادين على الاجرام »

بعد الاطلاع على قانون العقوبات

وبعد الاطلاع على الامر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ بلاثمة السجون وبناء على ما عرضه علينا ناظرا الداخلية والحفانية ومهاجرة رأى مجلس النظر وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين

مادة — ١ — اذا ارتكب المائد في حكم المادة — ٥٠ — من قانون العقوبات جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة أو شرع في ارتكاب جريمة منها جاز للقاضي بدلا من الحكم عليه بالعقوبات المنصوص عليها في المادة المذكورة أن يقرر انه مجرم اعتاد الاجرام ويأمر بإرساله الى محل خاص تعينه الحكومة يسجن فيه الى أن يأمر ناظر الحفانية بالافراج عنه ولا تزيد مدة هذا السجن عن ست سنين

ويستبر السجن في المحل المنصوص عليه في هذا القانون عقوبة جنائية من حيث العود

مادة — ٢ — يجب الحكم بمقتضى المادة السابقة على كل عائد سبق الحكم عليه بالسجن في محل خاص بمقتضى هذا القانون أو بالاشغال الشاقة بمقتضى المادة ٥٠ من قانون العقوبات ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٥٠ المذكورة مدة الافراج عنه تحت شرط أو في مدى سنتين من يوم الافراج عنه افرجا نهائياً وفي هذه الحالة يجوز ابلاغ مدة السجن الى عشرين سنة

مادة — ٣ — كل محل ينشأ بمقتضى هذا القانون يكون خاضعاً في نظامه الداخل لاحكام قانون اللبائات المعمول به الآن ومع ذلك تفتش عموم السجون بعد تصديق ناظر الداخلية ومهاجرة ناظر الحفانية أن يعمل استثناءات لصالح الذين يسجنون بمقتضى هذا القانون

مادة — ٤ — تشكل لجنة تؤلف من ستة أعضاء منهم ٣ يعينهم ناظر الحفانية و ٣ ناظر الداخلية ويكون من اختصاصها أن تفتش المحال المذكورة في أوقات معينة وترفع الى ناظر الحفانية تقارير عن سير المسجونين فيها بمقتضى هذا القانون وعن عملهم

مادة — ٥ — على ناظرى الداخلية والحفانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجرى العمل به على كل جريمة من الجرائم المبينة في المادة الاولى تقع بعد أول أكتوبر سنة ١٩٠٨

تعليمات التحقائية

الظاهر أنه من الواجب أن توضع نصوص خاصة بالسارق الذى اتخذ السرقة عادة لانه يكون خطراً على الهيئة الاجتماعية باتخاذ الاضرار بالناس حرفة له لان هذه الجريمة تعود عليه بنفع زائد يدعو الى الاستمرار عليها ان لم تكن هناك عقوبة شديدة تصده عنها ومن ثم يظهر أنه اذا تكررت الاحكام عليه تصح عقوبة الحبس غير كافية لردعه فقد تكون عقوبة الحبس البسيط لمدة أقل من سنة كافية فى عقابه على سرقة ارتكبها لأول مرة فإذا عاد للسرقة مرة ثانية واستعمل القاضى ماله من الحق المطلق بحكمه وجب ان تكون العقوبة الثانية أشد من الاولى وأن لا تنقص غالباً عن سنة فى هذه المرة أو على الأقل فى المرة الثالثة وإذا حكم عليه ثلاث مرات كانت العقوبة فى احداها سنة على الأقل أو حكم عليه مرتين وكانت العقوبة فى كليهما سنة أو أكثر جاز له ان يحكم عليه بالاشغال الشاقة بدون أن يكون ذلك محمياً عليه لان السرقة الاخيرة قد تكون قليلة الاهمية (ولو ان ذلك قليل الاحتمال) وقد اعتبرت بمثابة لسرقة بعض الجرائم التى تشترك معها فى سبب ارتكابها وهو الطمع فى مال الغير وبما تجب ملاحظته ان الجرائم السابقة أو احداها يجوز أن تكون جنائية

وأخيراً فانه قد جعل للجاني سبيل الى التوبة حتى اذا ندم على ما فرط منه يكون لذلك تأثير على حالته بما أن اللادة تستلزم أن يكون الجاني عاقداً فإذا لم يكن سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية ومضى خمس سنوات على آخر مرة حبس فيها فلا يجوز تطبيق هذه المادة حتى يعود مرة أخرى لارتكاب جريمة

المشورات

- ١ — يجوز ارسال المائد فى حكم المادة — ٥٠ — عقوبات الى المحل الخاص لمشورات لجنة الذى تعينه الحكومة لسجن المجرمين المتادين على الاجرام طبقاً للادة الاولى من الرابطة القضائية
- قانون نمرة ٥ سنة ١٩٠٨ اذا ارتكب شروعا فى جنحة من الجنح المينة بالمادة — ٥٠ — عقوبات (مذكرة عمومية نمرة ٢ رقم ٢٠ — ابريل سنة ١٩١١)

الاحكام

أحكام محكمة
النقض والايام
١ — ليست المحكمة الجزئية مختصة بالحكم على شخص منهم بجناية أمانة متى كان
سبق الحكم عليه مرتين بسنة حبساً (محكمة النقض . حكم ٢١ يناير سنة ١٩٠٥ —
المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ١٠٤)

٢ — يعمل بالمادة — ٥٠ — من قانون العقوبات مهما كان تاريخ السوابق مادامت
أحدها لم تسقط بمضى المدة (محكمة النقض . حكم ٢١ يناير سنة ١٩٠٥ — المجموعة
الرسمية سنة سادسة صفحة ١٠٥)

٣ — يجوز ارسال العائد في حكم المادة — ٥٠ — عقوبات الى المحل الخاص الذي
تبينه الحكومة لسجن المجرمين المتأدى الاجرام طبقاً للمادة الاولى من قانون نمره ٥
سنة ١٩٠٨ اذا ارتكب شروعاً في جنحة من الجح الميئة بالمادة — ٥٠ — عقوبات
ولو انه لا يمكن تطبيق هذه المادة عليه وعقابه بالاشغال الشاقة (محكمة النقض . حكم ٢٠
نوفمبر سنة ١٩٠٩ . المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة صفحة ٤٠)

٤ — تنطبق المادة — ٥٠ — عقوبات اذا كان المتهم عائداً وسبق الحكم عليه
بالعقوبات المقيدة للحرية الميئة في المادة المذكورة ولا يلتفت الى الزمن الذي مضى
بين تلك العقوبات السابقة والعقوبة التي بها أصبح المتهم عائداً (محكمة النقض . حكم ٢٧
ديسمبر سنة ١٩١٣ . المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ٦٨)

٥ — المقصود من عبارة (العائد في حكم المادة — ٥٠ — عقوبات) الواردة في
المادة الاولى من قانون نمره ٥ سنة ١٩٠٨ هو العائد الذي سبق الحكم عليه بالعقوبات
الموضحة بالمادة ٥٠ عقوبات لا الذي سبق الحكم عليه بمقتضى المادة المذكورة (محكمة
النقض . حكم ١٦ — ابريل سنة ١٩١٠ المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة صفحة ٢٨٣)

المود « (على قانون العقوبات الاهلى) د م — ٥٠ »

٦ — عبارة (عائد فى حكم المادة ٥٠ عقوبات) الواردة فى المادة الاولى من قانون
 عمرة ٥ سنة ١٩٠٨ منعها المائد الذى تكون سوابقه هى المذكورة فى المادة — ٥٠ —
 وعليه فلاجل تطبيق المادة الاولى من قانون عمرة ٥ سنة ١٩٠٨ ليس من المحتم أن يكون
 الشخص قد سبق الحكم عليه طبقاً للمادة — ٥٠ — عقوبات (محكمة النقض . حكم
 ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٤ . المجموعة الرسمية سنة سادسة عشرة صفحة ٦)

٧ — كلمات (قاضى) و (قاضى أول درجة) و (قاضى الاستئناف) يراد به المسمى أحكام محكمة
 العام وهى مرادفة لكلمة (محكمة) مهما كان عدد القضاة المركبة منهم فالمراد من كلمة
 (القاضى) فى المادة ٥٠ من قانون العقوبات هو المسمى العام (محكمة الاستئناف . حكم
 ١٢ يونيه سنة ١٩٠٤ . المجموعة الرسمية سنة سادسة عشرة صفحة ٣٥)

٨ — تغلب اللجنة الى جناية اذا عاد المتهم الى ارتكاب جنحة أخرى من الجنح
 المنصوص عليها فى المادة ٥٠ من قانون العقوبات الجديد . لافرق فى ذلك بين أن
 تكون اللجنة الثانية التى عاد اليها المتهم شروعاً أو فعلاً أما لان قول الشارع فى المادة
 ٥٠ (اذا ثبت ارتكابه لجنحة سرقة ٠٠٠ الخ) يتناول الشروع والفعال التام اذ كلاهما
 جنحة يعاقب عليها القانون (محكمة مصر الابتدائية . حكم استئنافى رقم ٥ فبراير سنة ١٩٠٥
 مجلة الحقوق السنة العشرون صفحة ٣٧)

٩ — اذا ارتكب عائد توفرت فيه شروط المود المنصوص عليها فى المادة ٥٠ عقوبات أحكام المحاكم
 السنية جريئة الشروع فى سرقة جاز أن يعاقب بعقوبة جنائية عملاً بالقانون الخاص بالجرائم
 المتأدين على الاجرام لان هذا القانون أوسع مجالا من المادة ٥٠ عقوبات ومن ثم تكون
 الجريمة فى هذه الحالة من اختصاص محكمة الجنايات (محكمة مصر الابتدائية . حكم
 استئنافى رقم ٢٢ يونيه سنة ١٩١٣ . المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ٢٧٠)

١٠ — ان المادة ٥٠ عقوبات الخاصة بالتشديد فى حالة المود لم يشترط فيها أن تكون

« م — ٥١ » (التعليقات الجديدة) « الباب السادس »

السوابق المحكوم بها على المتهم وقت بعد صدور القانون الجديد (دائرة جنابات مصر حكم ٦ مارس سنة ١٩٠٥ مجلة الاستقلال سنة رابعة صفحة ٢٩٦)

١١ - يكفى لتطبيق المادة ٥٠ عقوبات أن يكون للمتهم سوابق حكم عليه في اثنتين منها بالحبس أكثر من سنة وأن تكون آخر سابقة له من مدة أقل من خمس سنين (دائرة جنابات مصر - حكم ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٥ مجلة القضاء سنة رابعة صفحة ٢٩٨)

﴿ المادة — ٥١ ﴾ وللقاضى أن يحكم بمثل ذلك أيضاً على المائد الذى سبق الحكم عليه لارتكابه جريمة من المنصوص عليها فى اللواد ٣١٠ و ٣١١ و ٣٢١ و ٣٢٢ بعقوبتين مقيدتين للحرية كلتاها لمدة سنة على الأقل أو بثلاث عقوبات مقيدة للحرية احداها على الأقل لمدة سنة أو أكثر ثم ثبت ارتكابه جريمة من المنصوص عليها فى اللادتين ٣١٠ و ٣٢١ بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السالفة

محضر شورى القوانين

تليت المادة ٥١ وتمديد اللجنة فيها وسيله وقرر بالاتفاق أن تكون كوضع اللجنة وهذه صورة ذلك

الأصل	التعديل	الأسباب
والقاضي أن يحكم بتلك أيضاً على المائد الذي سبق الحكم عليه لارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المادتين ٣٣٠ و ٣٤٠ بقوتى حبس كلاهما لمدة سنة على الأقل أو ثلاث عقوبات حبس أحدها على الأقل لمدة سنة أو أكثر ثم تمت ارتكابه جريمة من المنصوص عليها في المادتين المذكورتين بعد آخر حكم عليه بالعقوبات السابقة.	عدلت الى النص الحالي للبين أعلاه	أما عدلت هذه المادة على هذا الوجه لأن من أحكام المواد التي أحالت عليها ماصار حكمه جنائية

(راجع محضر جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣ — المبرج بملاحق الوقائع المصرية نمرة
١٣٦ الصادرة في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٣)

تعليقات التحفائية

العمل هذه المادة قليل الاحتمال لانه يصعب كثيراً اكتشاف من يرتكبون أمثال
الجرائم المبينة فيها والحكم عليهم ولكن بالنظر لان هذه الجرائم كثيرة الوقوع في
بعض جهات من القطر يظهر أنه من الضروري أن يحكم على مرتكبها عند الشور عليهم
بعقوبات أشد من عقوبة الحبس اذا كانوا مائدين

الباب السابع

« في الأحكام المعلق تنفيذها على شرط » (١)

تعليقات التحفائية

ان هذا الباب الذى أدخل فى القوانين المصرية مبدأ جديداً مؤسس على أنه من المستحسن وقاية من يرتكبون الجرائم لأول مرة من تأثيرات السجن بالنسبة للاخلاق كما كان هناك أمل فى أن هذه الرأفة لا تكون فى غير موعدها وهذا المبدأ مستنبط من القانون البلجيكي الصادر فى ٢٦ مايو سنة ١٨٨٨ (قانون لوجون) وكذا من القانون الفرنسي الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٨٩١ (قانون بيرانيه) بما أن البلجيكي وفرنسا هما من البلاد التى أدخلت فى تشريعاتها قواعد كالمقترحة الا أنه وان كان من المفيد وضع أحكام كهذه فى القانون فإن نجاحها مرتبط بالضرورة بالكيفية التى يتصرف بها القضاة فى الحق الخول لم أذكر لائى أثره صالح المنة من أن يظن الجنانون أن لا عقاب على أول جريمة يرتكبونها

« المادة - ٥٢ » كل حكم صادر فى مواد الجنح ماعدا مانص عليه منها فى اللواد ١٨٣ و ٣٣٢ و ٣٣٣ من هذا القانون بالحبس أقل من سنة على متهم لم يثبت سبق الحكم عليه بفقوة جنائية أو بالحبس أكثر من أسبوع يجوز أن يؤمر فيه بإيقاف تنفيذ الحبس بشرط أن يبين فيه أسباب ذلك ولا يؤثر هذا الايقاف مطلقاً على المقويات الأخرى التى قد يشتمل عليها ذلك الحكم

الاحكام المعلق تنفيذها على شرط» (على قانون العقوبات الاهلى) (م — ٥٢)

محضر شورى القوانين

تليت المادة ٥٢ وتعديل اللجنة فيها وسيه وتهزر بالاتفاق أن تكون كوضع اللجنة

وهذه صورة ذلك

الاصول	تعديل اللجنة	الاسباب
المادة ٥٢	تعدلت الى النص الحالى	انما وقع التغير والزيادة على هذه الطريقة في هذه المادة لان المذكورين فيها من شرار الخلق ولولم يستثنوا من حكم الايقاف لكان هذا الباب مجرثا لهم على ارتكاب جرائمهم وهي من أضرار الجرائم على الامن العام
كل حكم صادر في جنحة بالحبس أقل من سنة على متهم لم يثبت سبق الحكم عليه بقوية جنائية أو بالحبس أكثر من أسبوع يجوز أن يؤمر فيه بإيقاف تنفيذ الحبس بشرط أن يبين فيه أسباب ذلك ولا يؤثر هذا الايقاف مطلقاً على العقوبات الاخرى التي قد يشتمل عليها ذلك الحكم	المعمول به الآن	

(راجع محضر جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣ المدرج بملاحق الوقائع المصرية نمرة ١٣٦

الصادرة في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٣)

تعليقات التحقائية

(في جنحة)

قد سري هذا القانون على الخالفات في فرنسا وبلجيكا ولكن بما أن تذاكر السوابق لا تحتوي على ذكر الاحكام الصادرة في مواد الخالفات فليست تحت طرقة معرفة ما اذا كانت الخالفة للرتبة هي أول جريمة أم لا فضلا عن هذا فان الحكم بغرامة وتحويلها في حال مخالفة يكون أولى من الحكم بالحبس وتطبيق تنفيذ على شرط الا اذا

« م — ٥٣ » (التعليقات الجديدة) د الباب السابع — الاحكام

كان فيها ظروف توجب التشديد

عن قوله « ماعدا ما نص عليه منها في المواد ١٨٣ و ٢٣٢ و ٢٣٣ من هذا القانون » هذا الاستثناء قد وضع بناء على اقتراح مجلس شورى القوانين وهو كان يريد أن يزيد في المستثنيات ويخرج جميع الجرائم المنصوص عليها في البابين الثامن والعشر من الكتاب الثالث (السرقات والنصب) والحكومة مع كونها تعترف بأنه يجب أن يكون تطبيق هذه المادة على الجرائم المنصوص عليها في هذين البابين من باب الاستثناء ترى أنه قد توجد أحوال للسرقه والنصب يمكن أن تنطبق عليها أحكام هذه المادة بوجه حق عن قوله (بالحبس أقل من سنة)

يجوز بمقتضى القانون الفرنسي الحكم بترامة معلق تنفيذها على شرط والظاهر أن أحسن حل لهذه المسألة هو الحكم بترامة يمكن دفعها والقانون يسرى في بلجيكا على الاحكام بالحبس لمدة أقل من سنة شهور وأما في فرنسا فانه يسرى على كل حكم صادر بحبس

ويظهر أنه اذا كانت العقوبة تزيد عن سنة فان الحكم يكون من الاهية بمكان لا يصح معه أن يدخل في نوع الاحكام التي يجوز إيقاف تنفيذها
عن قوله (لم يثبت سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو بالحبس أكثر من أسبوع) لا يترتب على سبق الحكم بالترامة والحبس لمدة أسبوع أو أقل عدم سريان هذه المادة (الفقرة الأخيرة)

إيقاف تنفيذ الحبس الصادر به الحكم لا يترتب عليه إيقاف دفع التمويضات ولا الترامسة ولا المصاريف التي يمكن أن يكون معكوما بها على الجاني ولا يمنع كذلك من تنفيذ الزل أو المصادرة

« المادة — ٥٣ » يعتبر الحكم المذكور كأن لم يكن اذا مضى على الحكم عليه خمس سنين من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً ولم يرتكب جنائية أو جنحة حكم عليه من أجلها حكماً نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية ومع

الملق تنفيذاً على شرط » (على قانون العقوبات الاهلى) د م — ٥٣ — ٥٤

ذلك فانه يكون مانعاً من الامر بإيقاف تنفيذ أى حكم آخر يصدر بعد ذلك على المحكوم عليه

أما اذا ارتكب المحكوم عليه جناية أو جنحة فى الميعاد المذكور وحكم عليه من أجلها حكماً نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية فيصبح الحكم الاول واجب التنفيذ حتماً ولا تدخل العقوبة الاولى فى الثانية

تعليقات التحفانية

عن قوله « خمس سنين »

هذه المدة هى المقررة أيضاً فى القانون الفرنساوى وأما فى بلجيكا فاتها متروكة لتقدير القاضى بشرط أن لا تتجاوز خمس سنوات ولقد تطرف بعض قضاة البلجيك فى استعمال هذه السلطة الخولة لهم وحددوا مواعيد قصيرة جداً

عن قوله (جناية أو جنحة حكم عليه من أجلها حكماً نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية ومع هذا فانه يكون مانعاً من الامر بإيقاف تنفيذ أى حكم آخر) هذا المبدأ جديد ولكنه مع عدم وجود نص عنه فى قانون البلجيك فان محاكمها جرت عليه فى أحكامها ولتكون العقوبة الاولى واجبة التنفيذ يكتفى أن تكون الجريمة الجديدة ارتكبت فى

مدة خمس سنوات ولولم يحكم فيها الا بعد انقضاء تلك المدة فانما كانت الجريمة الجديدة مخالفة أو جنحة لم يحكم من أجلها الا بترامة فقط فانها لا تؤثر على الحكم الذى أوقف تنفيذه

عن قوله (ولا تدخل العقوبة الاولى فى الثانية) سيكون هذا المبدأ فى بعض الاحيان استثناء للقاعدة العمومية المقررة فى المادة ٣٥

« المادة — ٥٤ » يجب على القاضى بعد النطق بإيقاف التنفيذ أن ينذر المحكوم عليه بأنه لو حكم عليه مرة أخرى فى الاحوال الميئنة فى المادة

« م — ٥٤ — ٦٥ » (التعليقات الجديدة) « الباب السابع — الاحكام

السابقة تنفذ عليه العقوبة الاولى بتمامها بدون ادخلها في الثانية وان العقوبات المقررة للمود تتوقع عليه طبقاً لنصوص المادتين ٤٨ و ٤٩ من هذا القانون

تعليقات التحفائية

(عقوبات المود)

كل ماورد في ذلك موافق لما جرت عليه المحاكم البلجيكية

المنشورات

ملشورات لجنة المراقبة القضائية من مراجعة بعض القضايا الجنائية ان بعض المحاكم لا تستوفي اجراءات الانذار المنصوص عليها في المادة ٥٤ عقوبات وذلك اذا كان المحكوم عليه غير حاضر في الجلسة التي ينطق فيها بالحكم . ومن حيث ان القانون يحتم على القاضي بعد التعلق بإيقاف التنفيذ أن ينذر المحكوم عليه بالكيفية المنصوص عليها في المادة المذكورة . ومن حيث من جهة أخرى أن توجيه الانذار يستلزم أن يكون المحكوم عليه حاضراً في الجلسة التي ينطق فيها بالحكم . ومن حيث انه لذلك يكون تأجيل التعلق بالحكم الى جلسة مقبلة تملنه التباية بالحضور اليها أشد مطابقة لروح القانون (مذكرة عمومية نمرة ١١ مؤرخة ١١ ديسمبر سنة ١٩١٥)

« المادة — ٥٥ » لا تسرى أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكبه بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة (١)

محضر شوري القوانين

تليت المادة التي وضعها اللجنة تحت عنوان ٥٥ وقرر باتفاق الآراء الموافقة عليها

الملحق تنفيذها على شرط » (على قانون العقوبات الاهل) « م - ٥٥ »

وقد زيدت هذه المادة في القانون بمعرفة اللجنة حتى يخرج من العقوبة من حق التأديب مثلاً كالوالد والوالدة والوصي والاستاذ ونحوهم فان لهم ذلك الحق بمقتضى الشريعة وليس لهم قصد جنائى فيما يقع منهم لكن بمقتضى القضاة فيما مضى كان يعاقب من يدعى عليه منهم عملاً بمقتضى مواد قانون العقوبات فزيدت هذه المادة لاجراهم (راجع محضر جلسة يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ملحق الوقائع المصرية بمرة ١٣٦ الصادرة في ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٣)

تعليقات التحقائية

هذه المادة ليس فيها كما قلنا الا التمس عن قاعدة مقررة لدى العموم فان بعض الافعال التي يعتبرها القانون شرعية قد يمكن أن تطبق عليها بعض موادها اذا ضيق في تأويل هذه المواد وأخذت على ظاهرها كتأديب الوالد لولده مثلاً فان هذا الفعل قد يقال انه جريمة الضرب على حسب ما جاء بالمادة ٢٠٦ اذا أخذت على ظاهرها على أنه بمقتضى القواعد العامة لاعتقاف في مثل هذه الحالة على الوالد تجرده من نية الاجرام وعلى ذلك لا يكون هناك مانع من تقرير هذا المبدأ بنفس صريح وقد أدخلت مادة بهذا المعنى في القانون عملاً باقتراح مجلس شورى القوانين غير أنه بقي أن يقال في هذه الحالة التي ذكرنا على سبيل التمثيل ان الوالد الذي يتخطى حدود التأديب المقبول عقلاً لا يكون تحت حماية القانون

المشورات

طبقاً للمادة الاولى من قانون العقوبات يجب الرجوع الى أحكام الشريعة الفراء منشورات لجنة لمعرفة الحد الذي ينهى اليه حق التأديب الممنوح للزوج على زوجته . فمقتضى المراقبة القضائية أحكام هذه الشريعة وطبقاً للمادة ٢٠٩ من كتاب الاحوال الشخصية على مذهب الامام الاعظم لا يجوز للزوج تأديب زوجته الا لمصلحة لم يرد في شأنها حد مقرر

« م — ٥٥ » (التعليلات الجديدة) « الباب الثامن — اسباب الاباحة »

وبشرط أن لا يؤثر التأديب في جسمها بحيث لا يتجاوز النصوص بالفترة الثانية من المادة ٣٤٦ من قانون العقوبات . وعلى ذلك إذا رفعت دعوى على الزوج لكونه تعدى على زوجته بالضرب فلا يجوز له مطلقاً متى تجاوز هذا الحد المقرر أن يطلب معاقبته من العقوبة بدعوى التمسك بحق التأديب الممنوح له شرعاً (مذكرة عمومية نمرة ١٠ رقم ٢٨ يونه سنة ١٨٩٩)

الأحكام

أحكام محكمة ١ — لا يعتبر استرداد المالك بالقوة لشيء لم يكن في حوزته استعمالاً لحق النقص والابرام مقرر بمقتضى القانون في المادة « ٥٥ » عقوبات حيث ان القانون لا يبيح لاحد أن يقضى لنفسه بنفسه

ب — نصت المادة « ٥٥ » عقوبات على عدم سر بان أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة ولا ينطبق هذا النص الا على الحق التأديبي المحول لرب البيت والوصى والاستاذ كما يستتج ذلك من الاعمال التحضيرية وعلى الخصوص من مناقشة مجلس شورى القوانين المدونة بمحضر جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣ (محكمة النقض . حكم ٣ يونه سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة « سنة ١٩١١) صفحة ٢٧٥ »

الباب الثامن

(أسباب الاباحة وموانع العقاب)

تعليلات التحقائية

الباب الخامس من القانون القديم عنوانه « في بيان الاحوال التي يقبل فيها عذر

وموانع العقاب « (على قانون العقوبات الاهلى) د م — ٥٦ «

التهم أو تكون مستوية للمسئولية أو للعقوبة « فالاشتراك (المواد من ٦٧ الى ٦٩ من هذا القانون) وارد في الباب الرابع من القانون الجديد ومادة المجرمين الاحداث قد توسع في البحث فيها حتى أنها تكاد تستغرق باباً على حدته (انظر الباب التاسع) واذن فلا يبقى الا سياتي يكونان مانعين للعقاب وهما الاكراه والجنون المنصوص عنهما في المواد من ٦٣ الى ٦٥ من القانون القديم وقد أضيف عليهما في هذا الفصل السكر بغير اختيار وبعض أسباب عمومية موجبة للإباحة يجوز أن يتسك بها الموظفون العموميون وكذلك أضيف اليها المادة ٥٥ التي اقتصر فيها على ذكركمبدأ تفرعاً وعملاً

﴿ المادة — ٥٦ ﴾ لا عقاب على من ارتكب جريمة أبلغاته الى ارتكابها ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لارادته دخل في حوله ولا في قدرته منعه بطريقة أخرى

تقابل للمواد ٧١ و ٧٤ من القانون الفرنسي و ٥٢ ألماني و ٤٩ ايطالي و ٦٥ من القانون القديم

محضر شورى القوانين

تليت المادة ٥٥ التي صارت ٥٦ التي أجهتها اللجنة على أصلها وقررت بالاتفاق بقاؤها كما هي على رأى اللجنة

للمادة ٦٥ قديمة — اذا أكره التهم على فعل الجناية أو الجنحة بقوة لا يستطيع مقاومتها فلا يبدى ما وقع منه جنابة ولا جنحة

الاصـل	الاسباب
أجبت هذه المادة على أصلها	ان الذى كان يظن ان هذه المادة لا يراد بها الا حالة الاكراه على الفعل وكان اللازم على ذلك تنيير نصها ولكن علم بعد الاستفسار عن حقيقة المراد أنه يشمل الاكراه وغيره كما لو اشتعلت النار في بيت وكانت المحافظة على حياة من في بيت الجار تفضى بهدم ذلك البيت فإن الجار لو هدم البيت الذى فيه النار وقاية لاهل بيته لاعتقاب عليه لانه يلجأ الى ذلك وحالته هى حالة المكره بعينها ولكنها لا تدخل فى الدفاع عن النفس الاكفى فى المواد ٢٢٢ وما بعدها

(راجع محضر جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ملحق الوقائع المصرية بتمرة ١٣٦ الصادرة فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٣)

تعليقات التحقائية

(انظر المادة ٦٥ القديمة)

والمادة القديمة مأخوذة بالنص من المادة ٦٤ من قانون العقوبات الفرنسي وهي على ما نشرها القضاء ربما كانت وافية بالمرام ولكن إذا أخذت بنصها قلتها تشير الى الاكراه المادى وهو ما لا يقع الا نادراً

ومن القوانين الحديثة ما يبين بأكثر وضوحاً نوع الاكراه الذى يعتبر مانعاً من العقاب كالتانون الالماني مثلاً حيث يقول فى المادة ٥٢ مانعه « لا عقاب على فعل

أسباب الإجابة. وموانع العقاب» (على قانون العقوبات الاهلى) «م — ٥٦»

مضى كان فاعله أكره على أتيانه بقوة لاقبل له يردّها أو أكره تهديد مقترن بمخطر محقق
بشخصه أو بمجايته أو بمجاة أحد ذوى قرباء ولم يتمكن من دفعه بنبر ذلك

وكالقانون الطليانى حيث يقول فى المادة ٤٩

« لاعتقاب على من يأتى فضلا :

« أولا

« ثانياً متى أكرهته عليه ضرورة تخية نفسه أو غيره من خطر جسم ومحدد
مهدد لشخصه ولم يكن هذا الخطر نتيجة عمل أتاها باختياره وليس فى وسعه أن ينجو منه
بوسيلة أخرى » (ترجمة لاكوانتا)

والقانون الانكليزى فى هذه المسألة موافق فى الواقع ونفس الامر للقانون الطليانى
وان ماجاه فى النص الجديد من قوله :

« ولم يكن لارادته دخيل فى حلوله » قد قصد به الحالة التى يأتمر فيها الجاني مع
آخرين لارتكاب جريمة ثم يدعى انه لم يكن يقصد فى آخر لحظة اتيان الجريمة ولكن
ماقه الآخرون عن الامتناع

وليلاحظ أن ماجاه فى القانون الالماني من قوله « بقوة لاقبل له يردّها » لم يؤخذ
به هنا لان الاحوال المتصورة بهذه الكلمات هى التى يكره فيها انسان بقوة مادية على
اشعال النار فى منزل أو على دس سم فى شراب وما مائل ذلك والظاهر أنه يمكن أن
يلاحظ أن القوة متى كانت لارتد فالجريمة على من استعمل القوة فى الاكراه لا على من
كانت يده آلة ليست فى طوعه

الاحكام

١ — يتعين قرض الحكم الصادر ببراءة شخص متهم بالمضاربة اذا كان الحكم احكام محكمة
باتية البراءة على حق الدفاع الشرعى عن النفس ولم تبين الواقعة فيه بياناً كافياً حتى النقض والابرار

« م — ٥٦ » (التعليلات الجديدة) « الباب الثامن. أسباب الإباحة

تتمكن محكمة النقض والابرار من النظر هل توفرت الشروط المقررة في القانون لوجود حالة الدفاع الشرعى عن النفس أم لم تتوفر (محكمة النقض . حكم ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٤ المجموعة الرسمية سنة السادسة (سنة ١٩٠٥ . صفحة ٥٢)

٢ — الشرائط الواجب توفرها لوجود الدفاع الشرعى هي : (١) أن لا يتجاوز القوة المستعملة حد ما هو ضرورى لدفع الجريمة و (٢) أن تكون الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في المادة ٢١٠ من قانون العقوبات

ويصح الاحتجاج بحق الدفاع الشرعى في تهمة ضرب شخص حاول الدخول في محل مخصص للحريم ولم يرضخ لامر شرعى صدر اليه بالخروج فاضطرت الحال الى اخراجه بالقوة (محكمة النقض . حكم ٤ مارس سنة ١٩٠٥ — المجموعة الرسمية سنة السادسة « سنة ١٩٠٥ صفحة ١٥٢)

٣ — متى أثبتت محكمة الجنايات في حكمها كواقعة من وقائع الدعوى عدم وجود سبب للإباحة أو موانع للعقاب فلا سبيل لمحكمة النقض والابرار أن تنقض الحكم المذكور . ذلك لانه من المقرر ان أسباب الإباحة وموانع العقاب التى منها الدفاع الشرعى عن النفس والمال هي من المسائل التى تختص بالموضوع وليس من اختصاص محكمة النقض والابرار النظر فيها (محكمة النقض . حكم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٧ — المجموعة الرسمية سنة تاسعة « سنة ١٩٠٨ « صفحة ٦٧)

٤ — يجب في حالة الدفاع الشرعى عن النفس طبقاً للمادة (٢١٣) عقوبات أن يكون استعمال القوة لمقاومة اعتداء محقق فلا يكتفى في ذلك أن يتوهم المتهمم بوقوع الاعتداء عليه (محكمة النقض . حكم ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة (سنة ١٩١٠) صفحة ١٦٢)

٥ — البحث في وجود حق الدفاع الشرعى هو قبل كل شيء من المسائل التى تتعلق بالموضوع . اذا اقتصر الدفاع على ذكر بعض وقائع ليتوصل بها الى اثبات وجود حق الدفاع الشرعى ولم يتعرض لذكر أى مسألة قانونية تتعلق بكفاية هذه

وموانع العقاب « (على قانون العقوبات الاهلى) د م — ٥٦ — ٥٧ »

الوقائع للدلالة على وجود هذا الحق ثم قررت المحكمة في حكمها أن الجريمة ثابتة فكأنها حكمت ضمناً بعدم ثبوت الوقائع التي ذكرها الدفاع ويكون حكمها هذا وافياً بالنقض (محكمة النقض . حكم ٤ يونيو سنة ٩١٠ — المجموعة الرسمية سنة حادية عشر « سنة ١٩١٠ » صفحة ٣٥٧)

٦ — تقدير الظروف التي تبيح حق الدفاع الشرعى عن النفس أمر يتعلق بالوقائع تفصل فيه محكمة الموضوع نهائياً. وليس لمحكمة النقض والابرار أن تعيد البحث فيه (نقض . حكم ٢٦ فبراير سنة ١٩١٦ — المجموعة الرسمية سنة تسابعة عشرة (سنة ١٩١٦) صفحة ١٢١)

٧ — لا محل قانوناً للارتكان على الدفاع الشخصى ان لم يكن هناك اعتداء محقق أحكام الحاكم
الكلية
لازمى أو اعتقاد بوجود خطر مهدد مبنى على أسباب معقولة (محكمة تخطيط الاهلية . أمر قاضى الاحالة رقم ١٢ مارس سنة ١٩١٢ — المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة (سنة ١٩١٢) صفحة ١٦٠)

المادة — ٥٧ * لعقاب على من يكون فاقد الشعور أو الاختيار

في عمله وقت ارتكاب الفعل

أما الجنون أو حاشية في العقل

وأما الفيوبية ناشئة عن عقاقير مخدرة أيا كان نوعها اذا أخذها قهراً عنه

أو على غير علم منه بها

تقابل المواد ٦٩ مخطوط ٦٤ فرنسوى و٤٦ و٤٨ ايطالى و٥١ والانى و٨٤ و٨٥ هندى
٦٣ قديمة

المادة ٦٣ قديمة : يعاقب اللص بقتل جنابة أو جنحة من الحكم عليه بالعقوبة المقررة قانوناً
اذا ثبت له كسب متوهماً وقت فعلها

تعليقات التحقائية

(انظر المادة ٦٣ القديمة)

والمادة القديمة مأخوذة أيضاً بالنص عن القانون الفرنسي وإن مافها من قص
ناشئ من عدم وجود أى تعريف لفظ الجنون وهذا الإبهام كان سبباً للخلاف الذى
قام منذ قرن بين الأطباء وعلماء الشريعة بشأن مسؤولية المصابين بحلل قواهم العقلية
وقد توصلت بعض التشريعات الحديثة لوضع حد ما لهذا الخلاف فالتانون الطليانى
مثلا يقول فى المادة ٤٦ :

« لا عقاب على من ارتكب فعلاً وكان أثناء ارتكابه له فى حالة اختلال عقل من
شأنها أن تزعم منه ادراك ما يأتى من الأفعال أو حرية التصرف فيها »
والتانون الالماني يقول أيضاً فى المادة ٥١ مافسه :

(لا عقاب على فعل متى كان قاعله فى وقت ارتكابه له فاقد الشعور أو فى حالة عقلية
انزعجت منه حرية العمل بمقتضى إرادته)

ويمكن الاستشهاد أيضاً بالمادة ٨٤ من قانون العقوبات الهندى ولو أن فى معناها
بعض الاختلاف :

« لا عقاب على من أتى فعلاً وكان وقت أتيانه فى حالة ضعف عقل لا يتيسر له
معه أن يعرف نوع العمل الذى يأتبه أو إذا كان هذا الفعل مضرأ بالغير أم لا ومخالفأ
للقانون أم لا »

والموضوع المنصوص عليه فى المادة ٦٤ القديمة سيتكلم عنه فى قانون تحقيق الجنايات
فى الكتاب الثالث من الباب السابع منه الجديد المعلنون « المتوهين »

السكر — ولم يقرر السكر بصريح العبارة مانعاً للعقاب فى القانون القديم ولا فى
القانون الفرنسي والظاهر أن من المفيد النص عنه فى القانون المنقح (انظر المادة
٤٨ من القانون الطليانى والمادة ٨٥ من القانون الهندى)

« وموانع العقاب » (على قانون العقوبات الاهل) م — ٥٧ »

وبما تبين ملاحظته هنا أن الفقرة الاولى من المادة ٥٧ الخاصة بهذه المسألة لا تنحصر في الغيبوبة (السكر) للتسبب عن تماطى المواد السكوية

الاحكام

١ — لا يصح مقارنة حالة السكر الشديد بحالة الغته وعدم معاقبة المتهم على النقص والابرام الجبرية التي يرتكبها وهو في هذه الحالة انما يجوز اعتبارها من الاحوال التي تستعمل فيها الرأفة (بحكمة النقص . حكم أول مايو سنة ١٨٩٧ — مجلة القضاء سنة رابعة صفحة ٢٢٦)

٢ — لا يرفع الحق والسفاهة التكليف عن وصف به لفرق العظيم بينه وبين احكام محكمة الغته (حكم ١٤ ديسمبر سنة ١٨٩٨ — مجلة القضاء سنة سادسة صفحة ٧٦) الاستئناف

٣ — الاصل في المرء الاختيار وهو الذي أقيمت بسببه تبعات الاعمال على فاعليها احكام الحاكم ولسبب الاختيار في الانسان استثناء يجب أن يقام الدليل الخاص عليه . الغته الذي نص عليه القانون (الموجب للمدر) هو الجنون المعروف لاضعف العقل أو اضطرابه في جزء منه دون غيره ولا محل للتفسير القوي أو الاصطلاحى مادام لالفاظ القانون معان مقررّة معروفة . ولا اعتبار لاقوال الطب في ذلك الا بما يطابق القانون وبواقته (مصر — ٢٨ يونيه سنة ١٨٩٨ مجلة الحقوق سنة ثالثة عشرة صفحة ١٩٨)

٤ — قسم علماء الجنايات السكوالى قسمين سكر لا يراد به الاستعانة على الجنابة وسكر يراد به الاستعانة على ارتكابها . وقرروا أنه اذا سكر انسان سواء كان معتاداً على السكر أو مكرها عليه وارتكب الجنابة وكان سكره تاماً لا يؤخذ جنائياً لعدم توفر الارادة والتمييز وأما اذا كان سكره خفيفاً فلا يعفى من العقوبة . أما اذا قصد بشربه المسكر الاستعانة على ارتكاب الجريمة فهذا قد انقسموا فيه الى قسمين . الاول اذا كان سكره تاماً فهو فاقد للتمييز ولا يمكن أن يقال ان النية بقيت مستمرة في ذهنه مع وجود

« م — ٥٨ » (التعليقات الجديدة) « الباب الثامن . اسباب الاباحة »

السكر التام لان حالة قد التمييز تمنع من اعتبار بقاء النية موجودة حتى في حال السكر والقول الثاني قرر بوجود عقاب الشخص اذا كان السكر غير تام وعليه فالسكر على اطلاقه ليس كالجنون أزعاجه العقل (محكمة مصر الابتدائية . أمر قاضي الاحالة رقم ٨ يونيو سنة ١٩٠٧ — المجموعة الرسمية سنة تاسعة « سنة ١٩٠٨ » صفحة ٢٢)

« المادة — ٥٨ » * لاجرم اذا وقع الفعل من موظف أميري في الاحوال الآتية :

أولاً — اذا ارتكب الفعل تنفيذاً لأمر صادر اليه من رئيس وجبت عليه اطاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه

ثانياً — اذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن اجراءه من اختصاصه وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنيًا على أسباب معقولة

قابل المواد ٧٠ بلجيكي و ٤٥ و ٥٠ طلياني و ٧٧ و ٧٨ هندي

محض شوري القوانين

تليت المادة ٥٧ التي صارت ٥٨ وتمديد اللجنة فيها وسيله وتقرر باتحاد الآراء أن تكون معدلة برأى اللجنة وهذه صورة ذلك

« نوانع العقاب » (على قانون العقوبات الاهلى) « م — ٥٨ »

الاصـل	التـعـديـل	الاسباب
لاجرمة اذا وقع الفعل من موظف أميرى فى الأحوال الآتية :	استبدل بالفقرة الثانية من ابتداء (وعلى كل حال الى آخرها) ب (وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يستند مشروعيته وان اعتقاده	انما زيدت هذه الالفاظ لان الفقرة لا بد من بقائها لحماية الموظف اذا أخطأ وهو ليس بمقصوم ولم يكن مأموراً ثم لا بد من الاحتياط حتى لا يحتج بمجرد حسن النية وسلامة الاعتقاد مع الاهمال أو الجهل بالقانون فاثبات أنه لم يرتكب الفعل الا بعد التثبت والتحرى يرفع الاهمال ومراعاة المادة الثانية من لأئحة الترتيب ترفع الاعتذار فى حسن الاعتقاد بالجهل
أولاً — اذا ارتكب الفعل تنفيذا لامر صادر اليه من رئيس وجبت عليه اطاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه	كان مبنياً على أسباب معقولة مع مراعاة المادة الثانية من ترتيب لأئحة ترتيب المحاكم الاهلية	
ثانياً — اذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذياً لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد اجراءه من اختصاصه وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه كان يستند مشروعية العمل وان اعتقاده كان مبنياً على أسباب معقولة		

(راجع محضر جلسة مجلس شورى القوانين الرقم ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣ المبدرج بملحق الوقائع المصرية نمرة ١٣٦ الصادرة فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٣)

تـعـليـقـات التـحـقـاقـية

وهذه مادة جديدة

لا يمتوى القانون القديم ولا القانون الفرنساوى على أحكام عومية تنص عن حالة

« م — ٥٨ » (التعليقات الجديدة) « الباب الثامن. أسباب الإلابة

موظف عمومي يعمل عملاً تنفيذياً لا يمر بصفة قانونية أو يتقدم من اختصاصاته ولهذا المادة غرضان. الأول النص بصراحة عن عدم ارتكاب الموظف العمومي لاية جريمة عند قيامه بتنفيذ أمر صادر إليه قانوناً أو عند تأديته واجباً محتماً عليه قانوناً ولو كان عمله مما يماثل عليه القانون لولا هذا الظرف الذي جعله في حل مما ارتكبه. والثاني تقرير حل كالسابق في حالة ما يكون الأمر الصادر إليه ليس من الأوامر التي يجب عليه العمل بها أو كان هو أخطأ في معرفة واجبه مادام عمله مبنياً على حسن النية ومع الاحتياط الواجب بشرط أن يبين أسباباً قوية تؤيداً لظنه مشروعية العمل الذي أتمه

والفرض الأول منصوص عنه بصراحة في المادة ٧٠ من القانون البلجيكي الذي نصه « لاجريمة حيث يكون العمل يمتثل القانون ومأمور به من أولى الأمر »
والقانون الطلياني يقول أيضاً في المادة ٤٥ « لا عقوبة على من يعمل عملاً :
« أولاً — طبقاً لحكم القانون أو لأمر كان ملزماً بتنفيذه صادر إليه من جهة الاختصاص »

وقد أضلت الشروح لهذه البلجيكية تفسيراً ينطبق في الحقيقة على الغاية التي ترمى إليها المادة الجديدة (انظر قانون العقوبات لموس جزء أول صحيفة ٤٣٤ وما يليها)
والمادة ٥٠ من القانون الطلياني تنص عن عقوبة مخففة في حالة تمسك الموظف لحدود سلطته

والمادتان ٧٧ و ٧٨ من قانون العقوبات الهندي تحتويان على أحكام بمعنى المادة الجديدة تتعلق بالأحوال التي يكون فيها الموظف العمومي قاضياً أو منفذاً لحكم أو أمر صادر من محكمة ولو كانت المحكمة غير مختصة بإصدار ذلك الحكم أو الأمر وليس في المادة الجديدة ما ينافي العدالة في شيء قلنا أثبت الحق لمن يناله ضرر بسبب عمل غير قانوني في المطالبة بتعويض عن ذلك

ونذكر هنا على قبيل المثل للأحوال التي نص عنها في المادة الجديدة (أي الأحوال

الباب التاسع « على قانون العقوبات الاهلى » (المجرمون الاحداث)

التي يكون العمل المتوقع فيها غير قانونى من كل الوجوه) أن قبض على انسان بمقتضى أمر بالقبض باطل من حيث الشكل أو أن قبض بمحسن نية على انسان غير الذى عين فى أمر بالقبض مستجمع للشروط القانونية

وللمادة الجديدة تلزم الموظف بصريح العبارة بتقديم ما يثبت أنه فعل ما فعل مع كل الاحتراس الواجب قانوناً وأن اعتماده بنى على أسباب مقولة وهى لانخاف المادة الثالثة من الامر المالى الخاص بترتيب المحاكم وبما يؤمل أن تشدد المحاكم فيما يختص بالاثبات المقدم

وليس للمادة ٦٦ القديمة محل فى هذا الباب وبما أنه ليس لها أدنى منفول قانونى فالظاهر أن الاولى حذفها

الاحكام

١- اذا ارتكب خفي جريمة بناء على أمر شيخ الحفراء وكان يستند أن من الواجب عليه اطاعته فلا مسؤولية عليه ويجب معاملته بالمادة — ٥٨ — عقوبات (دائرة جنايات مصر . حكم ١٠ يونيه سنة ١٩٠٥ — مجلة الاستقلال سنة رابعة صفحة ٤٤٤)

الباب التاسع

(المجرمون الاحداث)

تعليقات تحفائية

إن مسألة اعتبار الاحداث فى نظر القانون تقتضى تقسيمهم الى ثلاثة أنواع بحسب السن وهذه الادوار الثلاثة مميزة عن بعضها تمييزاً كافياً ولو أنه يصعب تحديد كل منها فى الدور الاول يكون الطفل مسخراً جداً ويقتضى عدم قدرته على فهم ماهية

«الكتاب الاول» (التعليقات الجديدة) «الباب التاسع»

العمل الجنائي وعواقبه وهذا الاقتراض قد قوى جداً بحيث ان كثيراً من الشرائع تعتبر عاملاً لا يقبل التقييد وعلى هذا فالطفل الذى لم يبلغ السبع السنوات يعتبر فى القانون المصرى وفى انجلترا والهند غير قادر على ارتكاب جريمة وتوجد قاعدة كهذه فى ايطاليا بحيث السن المحدد للطفل فيها مثل هذه الحالة هو تسع سنوات وكذلك توجد مثل هذه القاعدة فى بلاد أخرى كثيرة الا أن فرنسا وبلجيكا ليست فيها قاعدة مطردة من هذا القبيل ولم يمد القانون فى هذا الصدد.

وفى الدور الثانى يكون الطفل الاكبر سناً مما قدما مع علمه بأن ما فعله محظور لم يبلغ من التقدم الادبى ولا من التجربة ما يكفيه لفهم موقفه ازاء القانون وتقدير نتائج أعماله قدرها وليس فى امكانه كذلك أن يزن مقدار جرم كل جريمة . ومن جهة أخرى يمكن أن يقال انه لم يمر عليه من الزمن ما جعله جانبياً غير مبال ولذا فانه تتعين وقايته من تأثير الوسط المفسد فى السجون ولهذا السبب فان كل الشرائع أجمعت على تخفيف وطأة العقوبة المنصوص عنها فى القانون لمثل أولئك المذنبين أو على النص عن عقوبات من أجلهم يستعاض بها عن العقوبات الاعتيادية

وأخيراً فان كثيراً من الشرائع يستترف بوجود دور ثالث يجب فى أثنائه تخفيف العقوبات المشاهية فى الشدة نظراً لصغر سن الجانى فان أولئك الجانين وأن لم يكن يمكنهم أن يدعوا الجهل بالقانون أو بتأنيج أفعالهم المستحقة للعقاب الا أنهم مع ذلك لم يبينوا تمام الرشء ولم يصلوا الى السن الذى يمكنهم من محاسبة أنفسهم تمام المحاسبة وان مما تستاء له النفوس حق فى البلاد التى لم تنص قوانينها عن مراعاة ذلك أن ينفذ حكم بالاعدام أو الحبس المؤبد على انسان لم يدخل فى سن الرجال وهذا الدور الثالث قد نص عليه فى مصر لأول مرة بالقانون الجديد

والدور الاول منصوص عنه فى المادة ٥٦ القديمة التى أوردت فى المادة ٥٩ الجديدة

والدور الثانى منصوص عنه فى المواد من ٥٧ الى ٦٢ القديمة التى استتمضت عنها

بالمواد الجديدة من ٦٥ الى ٦٥

المجرمون الاحداث « (على قانون العقوبات الاهلي) « الكتاب الاول »

وكانت النهاية القصوى للدور الثاني خمس عشرة سنة في القانون القديم (انظر المادة ٥٧) وانتهى عشرة سنة في الهند والسودان وأربع عشرة سنة في انجلترا وإيطاليا وست عشرة سنة في فرنسا وفي القانون المختلط قد جعلت ست عشرة سنة أو الى البلوغ وليلاحظ أن البلوغ في الشريعة الاسلامية يفترض حلول سنه في الرابعة عشرة وقد بقي الحد المقرر في القانون القديم على حاله

ولم ينص في القانون الجديد عن حالة ما يكون المتهم فعل مفضل بتميز أو بغير تميز (انظر المادة ٥٨ القديمة) فان وجود التميز أو عدم وجوده هو بالضرورة أمر نسبي وبما أن للقاضي بمقتضى المواد الجديدة سلطة غير محدودة في تخفيف العقوبة المراد توقيعها على الجاني الصغير السن وأن له حقاً غير معين في الاستعاضة عن العقوبة بوسائل أخرى فلا ضرر على المجرمين الاحداث اذن لو حذف هذا التمييز وفيما يتعلق بالاحكام القاضية بارسال المذنبين من الاحداث الى مدرسة الإصلاحية فان مما لا شبهة فيه أن نظام تلك المدرسة لا يكون ذا فائدة الا لمن ارتكب الجريمة وعنده بعض التميز ولذا فان المحاكم قد اضطرتها أحياناً فصوص القانون القديم الى تفسير حقيقة الواقع وأما التأديب البدني (انظر المادتين ٦١ و٦٣ الجديدتين) فما يؤيد لزوم قرره أنه بمقتضى الظاهر خير كافي لايجاد التميز في الاحداث

وإذا روي للقاضي في مواد الجنب والمحالفات عدم وجوب اختيار احدى العقوبات الواردة في المادة ٦١ الجديدة فله بمقتضى القانون الجديد أن يرجع الى أحكام القانون على العموم مع عدم مراعاة صغر سن المتهم وقد دون القانون الاحكام المتبعة من قبل فيما يختص بالمحالفات وأما فيما يتعلق بالجنب فان هذا الحق ناتج من حذف المادة ٦٢ القديمة ويمكن أن يقال أن حذف المادة ٦٢ القديمة (التي كانت قاضية بأن العقوبة التي يحكم بها على الاحداث من المجرمين في حصة لا ينبغي أن تزيد عن ثلث الحد الاعلى المقرر في القانون) قد يكون داعياً الى شدة جازة الا أن استمداد القضاة بميلهم على العموم الى الرأفة وبما يجب أن لا يثيب عن نظرنا أن بعض الاحداث من المجرمين قد

« الكتاب الاول » (التعليقات الجديدة) « الباب التاسع »

يصلون الى عدم المبالاة بالمواد الى الجريمة في بعض الجنح قبل أن يبلغوا سن الحس عشرة سنة وقد تكون هذه الحالة في السرقات الصغيرة مثلاً (المادة ٢٧٥) وثلاث الحد الاقصى لهذه الجنح قد يكون غير كاف

وأما الجنائيات فنصوص عنها في المادة ٦٠ وهي التي استعاض بها عن المادتين ٥٩ و ٦٠ القديمتين والنتيجة واحدة في ذلك ولا فرق الا في حذف الحد الأدنى للعقوبات في الاحوال العادية وفي حذف مراقبة البوليس طبقاً للامر العالي الذي سبقت الاشارة اليه المتعلق بهذه المراقبة

﴿ محاكم المجرمين الاحداث ﴾

(منقول عن تقرير المستشار القضائي لسنة ١٩٠٥)

ظهر منذ زمن لاولياء الامور أن من يزجون في السجون من صغار الاطفال في مصر أكثر مما ينبغي وازدادت هذه الحقائق الراحنة وضوحاً كل يوم وليس ذلك لان مصر تفردت بهذه المسألة بل الامر مع الاسف، مشاهد في أغلب الممالك وقد شغل بال المشرعين ومصلحي نظام السجون في كل البلاد. وجلى أن المسألة على جانب عظيم من الاهمية فان من أهم أغراض المشرعين في القوانين الجنائية في العهد الحديث استئصال شأفة الاجرام والنشر من جذوره بقدر الامكان ومن الواضح أن الاطفال الذين قد أفسد أخلاقهم تأثير السجون السيء لا يمتثل أن يصيروا يوماً ما أعضاء محترمين في الهيئة الاجتماعية بل على الضد من ذلك فلهم بعد ما انتطبع فيهم ذلك الابر لا بد وأن يصبحوا في عداد طبقات المجرمين

وأما فيما يتعلق بهذا القطر فتلك الحال التي لا توجب الارتياح كان منشؤها بالاكثر قص القانون قبل تقيح قانون العقوبات حديثاً فان المادة (٥٨) القديمة اختطت خطة نظرية غير طبيعية حيث فرقت بين الاحوال التي يفترض فيها ان المتهم الصغير فعل ما مثله بتمييز والاحوال التي يكون فيها فعله صادراً عن غير تمييز. ففي الحالة الاولى يجب على

المجرمون الاحداث « (على قانون العقوبات الاهل) » الكتاب الاول «

القاضي الحكم بادانة المتهم بمجازاته بالفرامة أو الحبس ومن الجائز له ارساله الى مدرسة اصلاحية بل لم يجوز له هذا الحق الا اذا رأى أن الصغير فعل بغير تمييز في هذه الحالة يجب عليه أن يحكم بالبرامة ومع ذلك فله بحسب ما يراه أن يأمر بارسال الصغير الى مدرسة اصلاحية . وبالطبع كان اثبات التمييز أو عده في العمل أمراً ذا صوبة فكان بعض القضاة يسرون على خطية واحدة دائماً والبعض الآخر يتبع خطية أخرى وأدى ذلك الى نتائج غير مرضية . ولذلك فإن القانون الجديد مع هذا المذهب لا فيه من التقيد والارتباك ولم يبق عليه بالرة ومنع القاضي سلطة واسعة فيما يختص بالعقوبات التي يجوز له توقيعها اذا ثبت ارتكاب الصغير للثمة المسندة اليه

فيجوز له في مواد الجنائيات أو الجح

- (١) أن يحكم على المجرم بالحبس (أو الفرامة اذا كان يحيز القانون الحكم بها)
- (٢) أو أن يسله لوالديه أو لوصيه بشروط مخصوصة
- (٣) أو أن يحكم بتأديبه تأديباً جسمانياً
- (٤) أو أن يقرر ارساله الى مدرسة اصلاحية لمدة لا تقل عن سنتين ولا تتجاوز خمس سنين

(٥) أو أن يحكم بتأديبه تأديباً جسمانياً وارساله الى مدرسة اصلاحية

في هذه الاحوال الثلاث اذا كان المجرم غلاماً

ويعد ما أدخل هذا الاصلاح العظيم في القانون في أمر آخر ألا وهو السعي في إيجاد طريقة خاصة لتطبيق أحكامه في هذا الموضوع بكيفية مؤثرة فاعلة ولا حلى أن من المحتمل النجاح في تحقيق هذا الامر بتجربة نظام محاكم الاحداث وهي محاكم تختص بنظر الجرائم التي تقع من الاحداث ورأسها قاض مخصوص . وقد أتى هذا النظام بنتائج جليلة في بلدان أخر اذ من المعلوم أنه معمول به في أمريكا واستراليا وغيرها من المستعمرات الانكليزية وفي اسكتلندا وبعض انحاء انكلترا وارلندا كسند برمنجهام وبرادفورد ودبلن وكورك . وقد كانت نتائج ادخال هذا النظام على ما أعتمدته حسنة

« الكتاب الاول » (التعليقات الجديدة) « الباب التاسع »

في جميع الجهات : ففى أمريكا مثلاً يتضح من تقرير صدر حديثاً أن انشاء محكمة مخصوصة للمجرمين الاحداث فى شيكاغو قد تسبب عنه ان عدد من زوجوا فى السجن من النلمان فى تلك المدينة نقص فى سنتين من ١٧٠٥ الى ٢٠ وكذلك فى جهات أخرى ولا سيما نيويورك وجلاسجو كانت نتائج انشاء هذه المحاكم مما بوجب الرضا والارتياح . ومزايا هذا النظام واضحة لاحاجة للاسباب فى شرحها . فانه بأعصار جميع القضايا التى من هذا القبيل لدى قاض واحد يقوم بنظرها فى جلسة مخصوصة حيث يكون عنده فيها وقت كاف للتبقيق فى فحص كل قضية على حدها مهما ظهر أنها تافهة قليلة الاهمية يصبح هذا القاضى فى وقت قصير ذا خبرة خاصة بهذا العمل ويستطيع بذل الدقة والعناية الفائقة بالارتياح وبذلك يعود القضاء فيهم كآب فيقتصر فى كثير من الاحوال على القاء درس حكى مفيد على الصغير الذى حاد عن مسحة الصواب وعلى والده ثم يسلمه اليهم بعد ان يلزموا بحسن سيره فى المستقبل وهذا كل ما يطلب فى معظم الاحوال وكثيراً ما يبنى ذلك لايقاف اللام أو الفتاة بلرة عن التوغل فى طريق الآثام والشروع

وعلى ذلك قرر انشاء جلسة مخصوصة فى القاهرة على سبيل التجربة اذ لم تبد أسباب للظن بعدم ملاءمة هذه الخطة لبلد شرقى بأى وجه من الوجوه وعملت الترتيبات اللازمة مع نظارة الباخلية والبوليس وعقدت الجلسة لاول مرة فى عابدين فى ٦ ابريل سنة ١٩٠٥ (١) واتخذ لهذا العمل المهم الخطير واحد من امتازوا بالكفاءة من قضات الشبان (وهو حضرة عبد الحالى زوت بك) قام بهذه المهمة على ما يظهر أشرف قيام وقد قدم الى حديثاً تقريراً عن أعمال هذه الجلسة فى السنة الاولى من انشائها . وبالنظر لاهمية الموضوع آتى عليه هنا لما فيه من الفائدة محافظاً على عبارته الاصيلة بقدر الامكان

« ان الميل الحقيقى الى الاجرام قليل عند صفار للمصريين وعلى أى حال من يسكنون

(١) أدخل هذا النظام فيما بعد بالاسكندرية حين عقدت الجلسة الاولى فى ١٦ مايو سنة ١٩٠٥ وعين حضرة عبد الفتاح بك محي قاضياً لها

المجرمون الاحداث ، (على قانون العقوبات الاهل) « الكتاب الاول »

منهم مدينة القاهرة فان معظم القضايا التي قدمت الى لم يكن فيها ما يدعو الى الظن بأن ميل هؤلاء الصغار الى الاجرام شديد بحيث يجعل الانسان في يأس من اصلاح حالهم الا بقوبة شديدة قاسية بل كثيراً ما رأيت في أغلب الاحوال ان تهريمهم بالكلام واظهار سوء منبهم اذا استمروا على سلوك هذه الطريق يؤثر عليهم تأثيراً شديداً . ويسرنى أن أذكر هنا ان طريقى التي أتبعها من تهريمهم أن معاملتى لهم بالشفقة لاول مرة لا يكون وراها الا القسوة الشديدة اذ هم نادوا الى ارتكاب أى أمر يستوجب عا كتمهم قد مادت بالثمرة المقصودة في جميع الاحوال قريباً وهي عدم وقوع أحد من حوكوا امامى في جريمة مرة أخرى

ومن الواضح ان لآباء الصغار دخلا في هذه النتيجة . فاني كنت أنتهز فرصة حضور والد الصغير في الجلسة أو لى أمره لتزويده بالصح والارشاد لمراقبة أحوال ابنه ولم أقصر في ذلك على الاحوال التي كنت أقرر فيها تسليم ولده اليه بل كنت أتبع هذه الخطة أيضاً ولو قررت بضرب الصغير نظراً لجسامة الجريمة نوعاً وفي بعض الاحوال شأدت ان كثيراً من الآباء كانوا يرشدونى الى حقيقة أطوار أبنائهم ودرجة طاعتها لهم فكان لى ذلك مرشداً عظيماً في تقرير ما يلزم الحكم به من العقوبة . وأتذكر أنه جاءنى مرة والد من الطبقة الوسطى يشكو سوء سير ولده وعجزه عن تربيته وطلب الى أن أرسله الى الاصلاحية ويسرنى انه كانت ظروف الواقعة تمكننى من اجابته الى ما طلب فحكمت بارساله اليها أربع سنوات وقد أيدت المحكمة الاستئنافية هذا الحكم . وفي مرة أخرى جاءتنى امرأة تشكو الى مثل هذه الشكوى وتطلب مثل هذا الطلب غير ان ولدها الصغير كان مهتماً بمخالفة فلم يكن فى وسعى اجابته لهذا الطلب فاكثفت بتشديد العقوبة (وهى الضرب) على الصغير وأفهمته أنه لو استمر على ما يوجب شكوى والدته منه وارتكب جنحة ما فلا يكون جزاؤه الا ارساله الى الاصلاحية . (راجع تقرير جناب السير ملكوم ملك ايلريث

المستشار القضاى عن سنة ١٩٠٥ صحيفة ٢٢ وما بعدها)

٥٩ — ٥٩٠ (التعليقات الجديدة) الباب التاسع

﴿ المادة — ٥٩ ﴾ لا تقام الدعوى على مجرم لم يبلغ من العمر سبع

سنتين كاملة

تقابل المادتين ٦٢ غلط و ٥٦ قديمة

الأحكام

١ — يجب أن يذكر في الحكم من المحكوم عليه ليتمكن محكمة النقض من العلم بأنه ليس من المجرمين الأحداث المذكورين في الكتاب الاول من الباب التاسع من قانون العقوبات وعلى ذلك فترك ذكره يكون سبباً لبطان الحكم بطلاً تاجوهرياً ولا يكفي ذكر السن في محضر الجلسة لمنع هذا البطان (محكمة النقض — حكم ١٣ ابريل سنة ١٩٠٧ — المجموعة الرسمية سنة تاسعة « سنة ١٩٠٨ » صفحة ٢)

٢ — يتعين تعريف محكمة النقض والابرار بأن المحكوم عليه ليس من الأحداث المنصوص عنهم في الباب التاسع من الكتاب الاول من قانون العقوبات . وإذا كان من المتهم غير مذكور في الحكم جاز لمحكمة النقض أن ترجع الى وقائع الدعوى وحالة المتهم الجسائية وصناعته فإن كانت هذه الايضاحات غير وافية يطل الحكم المطعون فيه (محكمة النقض . حكم ١٠ يوليو سنة ١٩٠٧ المجموعة الرسمية سنة تاسعة « سنة ١٩٠٨ » صفحة ١٥)

٣ — لا حاجة لذكر من المتهم في الحكم الصادر فيما يتعلق بطلب التعويض المقدم من المدعي المدني (محكمة النقض — حكم ٦ مارس سنة ١٩٠٩ — المجموعة الرسمية سنة عاشرة « سنة ١٩٠٩ » صفحة ٢٢٢)

﴿ المادة — ٦٠ ﴾ إذا زاد سن المجرم على سبع سنين وقل عن

خمس عشرة سنة كاملة وكانت عقوبة الجريمة التي ارتكبها السجن أو

للمادة — ٥٦ قديمة — لا تقام دعوى على منتهم إذا كان سنه أقل من سبع سنين

المجرمون الاحداث » (على قانون العقوبات الاهلى) (م-٦٠-٦١)

الأشغال الشاقة المؤقتة تبديل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن
ثلث الحد الأقصى المقرر لتلك الجريمة قانوناً

وإذا ارتكب جناية عقوبتها الاعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة
تبديل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تزيد عن عشر سنين

قابل المواد ٥٧ و ٥٩ و ٦٠ و ٦٢ من القانون القديم

﴿ المادة — ٦١ ﴾ إذا زاد سن التهم عن سبع سنين وقل عن
خمس عشرة سنة كاملة وارتكب أى جريمة جاز للقاضى بدل الحكم عليه
بعقوبة الجنبحة أو المخالفة المقررة قانوناً أو بالعقوبة التى نصت عليها المادة
السابقة فى مسائل الجنايات أن يقرر :

اما تسليم المجرم لوالديه أو لوصيه اذا التزم الوالدان أو الوصى فى
الجلسة كتابة بحسن سيره فى المستقبل

المادة — ٥٧ قديمة — اذا كان سن التهم أكثر من سبع سنين ولم يبلغ خمس عشرة
سنة فيكون الحكم عليه بمقتضى القواعد المبينة فى المواد الآتية

المادة — ٥٩ قديمة — اذا حكمت المحكمة أن التهم الذى لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة
فعل مالتهم به وهو مميز يحكم عليه بالحبس من خمس سنين الى عشر اذا كان ماضله يستوجب
الحكم عليه بالقتل أو بالأشغال الشاقة مؤبداً أو السجن أو التنى للمؤبدن

المادة — ٦٠ قديمة — اذا كان الفعل يستوجب عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن
أو التنى المؤقتين يحكم عليه بالحبس مدة لا تتقصر عن ربع السنة التى يحكم بها لو كان المحكوم عليه
غير قاصر ولا تزيد عن ثلثها وفى هذه الاحوال الثلاثة يجوز جمل المحكوم عليه تحت ملاحظة
الضبطية الكبرى مدة أقصاها خمس سنين وأكثرها عشر

أما اذا كان الفعل يستوجب عقوبة الحرمان من الحقوق الوطنية فيحكم عليه بالحبس من ستة
أشهر الى ثلاث سنين

المادة — ٦٢ قديمة — اذا أقيمت دعوى بجنبحة على من لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة
وثبت أنه ارتكب تلك الجنبحة وهو مميز يحكم عليه بعقوبة لا تزيد عن تلك العقوبة التى يستحقها
لو كان سنه أكثر من ذلك

واما تأديبه تأديبا جسمانيا ان كان غلاما
وكذلك يجوز له في مسائل الجنب والجنائيات أن يقرر ارسال المجرم الى
مدرسة اصلاحية أو محل آخر معين من قبل الحكومة ويجوز له في هذه
الحالة أن يقرر أيضاً تأديبه تأديبا جسمانيا ان كان غلاما
تقابل المادة — ٥٨ — قديمة

تعليقات تحفائية

مذكور في هذه المادة ثلاث طرق يجوز للقاضي اتباعها بدلا من الحكم على
الصغير بالحبس أو الغرامة وهذه الطرق الثلاث الخيرة ينها القاضي مشروحة شرعا تماما
في المواد ٦٢ و ٦٣ و ٦٤

وهذه المبرة « بدلا من الحكم عليه بمقوبة الجنبه أو المخالفة المقررة في القانون »
تشير الى أن القاضي في هذه الحالة أن يتبع أحكام القانون العمومية ولولا ما حكمت به
احدى المحاكم من عدم جواز محاكمة المجرمين الاحداث على مايرتكونه من المخالفات
بالنظر لسكون القانون القديم عن هذه الحالة لما كانت هناك قاعدة لذكر هذه الالفاظ
(الجنبه أو المخالفة) في المبرة المذكورة

ولتسلك الآن على كل من الطرق الثلاث السابقة التي يجوز للقاضي اتباعها
أولا — يجوز أن يسلم الجناني الصغير السن الى أقاربه أو وصيه اذا تهدأ أولئك
الاقارب أو الوصى كتابة بحسن سيره في المستقبل

والمادة ٥٨ القديمة كانت تقضى بتسليم الجناني الصغير الى أهله اذا كان فعله بغير

المادة — ٥٨ قديمة — اذا ثبت ان للتم فعل بغير تمييز ما استداليه لا يحكم عليه بمقوبة
مطلقا اتما على الحكمة أن يحكم بتسليمه لأهله أو لمن يقبل أن يتكفل به من ذوي الشرف
والاعتبار أو من محلات الزراعة أو الصناعة أو التعليم عمومية كانت أو خصوصية الى أن يبلغ
سنة عشرين سنة

المجرمون الاحداث « (على قانون العقوبات الاهل) « د - ٦١ »

تميز ما أسند اليه لكن من الاحوال ما يكون فيها المتهم فعل بميزا ويكون مع ذلك تسليمه لتأثير أهله عليه خير وسيلة يؤمل بها عدم عوده لارتكاب جرائم أخرى اذ في مثل هذه الاحوال ترداد غابة الاهل بالولد لاهم يقومون في مسؤولية مالية لوعاد لارتكاب جريمة جديدة ومقدار هذه المسؤولية مبين في المادة ٦٢ الجديدة

وهذه المسؤولية تحصر في مبلغ غير جسم حتى لا يضيع الغرض المقصود من المادة وليلاحظ أنه لم ينص عن عقوبة في حالة ما تكون الجريمة الاولى مخالفة والثانية جناية أو جنحة اذ أنه لاداعي الى الاستنتاج من ارتكاب طفل لمخالفة أنه يميل الى ارتكاب جرائم أخرى أشد منها

ولم ينص القانون الا عن التزام اختبأى من الاقارب أو الوصى ومعاتهم ملاحظته هنا أن بعض الشرائع توسعت في مسؤولية الاقارب عن الجرائم المتوقعة من أولادهم (انظر مثلا المادة ٥٣ من القانون البلجائى القاضى بأن الطفل الذى لم يبلغ تسع سنوات اذا وقعت منه جريمة جاز للقاضى أن يكلف أقاربه ومن هم منوطون بقرينه بأن يراقبوا سيره بحيث ان لم يراعوا ذلك وارتكب القاصر جنحة ما عوقبوا بترامة قد تصل الى ألفى فرنك) (ترجمة لاكوانتا)

وانظر أيضاً أحكام المادة ١٧٣ من قانون العقوبات البلجيكى
ثانياً — يجوز للقاضى أن يأمر بتأديب المتهم جسمانياً اذا كان غلاماً (مادنى

٦١ و ٦٣)

وهذا الاقتراح جديد في مصر ولكن التأديب الجسمانى للمذنبين من الاحداث مقرر في جميع أنحاء العالم السائد فيها الناصر الانجلوسا كسونى وعذا العقاب ناجع لان الضرب بالصلا بخلاف الجلد لا يترتب عليه فساد عواطف الطفل وهو عبارة عن طريقة للتأديب مستعملة في المائلات وفي المدارس وفي جزء كبير من العالم وادخله في قانون العقوبات هو طريقة لابعاد الاحداث من المذنبين عن التأثير السيئ الذى يلحق بالمسجونين والظاهر أنه لاداعي للتفريق بين الجنائيات والجنح فيما يخص بمدد الضربات

« م - ٦١ » (التعليقات الجديدة) « الباب التاسع

التي يجوز أن يؤمر بها القليل مفترض أنه لا يميز درجة الجرائم المختلفة بالنسبة لبعضها وأن الجرح تظهر له في الغالب أشد جرماً من الجنايات
ثالثاً - يجوز أن يرسل المتهم بجرح أو جنابة الى مدرسة اصلاحية (مادق
٦١ و ٦٤)

والظاهر أن نظام المدرسة الاصلاحية يفيد كما قدمنا من ارتكبوا جريمة بتميز
كمن ارتكبوها بغير تمييز بشرط أن لا يكون المجرمون في الحالة الاولى ممن قد اعتادوا
ارتكاب الجرائم بلا مبالاة
ولم ينص عن ارسال المذنبين الى مدرسة اصلاحية بسبب المخالفات فان ارتكاب
مخالفة لا يدل على أن أخلاق المتهم تستلزم وضعه في مدرسة اصلاحية الا في أحوال
نادرة للغاية

وبما اقتضى اسان النظر فيه المدة التي يجب أن يقضيها مذهب حديث السن في
مدرسة اصلاحية فان تلك المدة لو كانت قصيرة جداً لا يكون هناك وقت كاف لتحقيق
التدريب ومن جهة أخرى فان نص المادة ٥٨ من القانون القديم كان يقضي بأن
إبقاء المذنب في المدرسة الاصلاحية كان يمكن أن يستمر الى أن يبلغ سنه العشرين وفي
هذا تطوح الى قبض الحالة الاولى اذ أن مدرسة الاصلاح لم تجعل للباقيين لان حفظ
النظام يزداد صعوبة بازدياد سن أولئك المسجونين وتزيد خشية الفساد على الصغار من
الكبار والحدود الجديدة هي الموضوع في القانون الانجليزي لهذا الصدد
والفقرة الثانية من المادة ٦٤ الجديدة تنص عن الحكم بإرسال المذنب مرة واحدة
الى مدرسة الاصلاح في حالة ارتكابه جملة جرائم

والفقرة الثالثة من المادة تضي بالحكم بالحبس على الصغير الذي لم يحد ارساله مرة
أولى الى مدرسة الاصلاح أو يرتكب في المدرسة جريمة لا يمكن معاقبته عليها تأديباً

المشورات

١ - اطلمت لجنة المراقبة القضائية على كشف القضايا التي صدر فيها أحكام منشورات لجنة المراقبة القضائية بالتأديب الجسماني في الاسابيع الاربعة التالية لتاريخ العمل بالقوانين الجديدة ولاحظت مع الارتياح أن القضاة لم يألوا في استعمال السلطة التي خولت لهم في اصدار أحكام بالتأديب الجسماني وترى توحيداً للأحكام أنه ربما أفاد تقرير بعض مبادئ عمومية نحمد النظارة فائدة في اتباعها فيجب على القاضي عند اصداره حكماً بالتأديب الجسماني أن يراعي خطورة الجريمة وعمر مرتكبها والحالة العمومية لبنته اذ أن من الواضح أن الصغير الذي يقرب عمره من الخامسة عشرة تكون على وجه العموم مسؤولته عما يرتكبه من الافعال أشد من مسؤولية صغير عمره بين السابعة والثامنة ويكون كذلك أقل منه تأثراً عند تساوى العقوبة

وإنما وضع الحد الأقصى للعقوبات وعلى الاخص في أحوال الجنح والجنايات للأحوال الاستثنائية. فقط فلا يحكم به الا في أحوال مخصوصة. وعلى العموم لا يحكم به الا على الاحداث أقوياء البنية الذين سبق الحكم عليهم أو الذين هم مرتكبون لجرائم تدل على أنهم عديمو التأثير بالعقوبات أو على أن لهم ميلا شديداً للاجرام وذلك يكون في الاحوال التي يتردد القاضي فيها أيقضى بإرسال الصغير الى الاصلاحية أم يحكم بحبسه ولا يصبح مطلقاً المحكم بعقوبة ضرب قاسية في الجرائم قليلة الاهمية كالبشاجرات والمضاربات التي تقع بين صغار ليس ذلك من عادتهم

أما من حيث عدد الضربات التي يحكم بها فان اللجنة ترى - دون أن نجعل ذلك قاعدة لا يمكن التحول عنها - أن لا يزيد عددها عن ست ضربات في المخالفات واثنتي عشرة ضربة في غيرها الا اذا دعت الى ذلك دواع أخرى كالتي سبق بيانها ولا يصبح مطلقاً المحكم بأكثر من ست ضربات على أحداث صغيرين جداً أى أولئك الذين لا يعادل نمو بنيتهم النمو الاعتيادي لبنية طفل بلغ الثانية عشرة من عمره أو حوالي ذلك

وربما أمكن اعتبار ثلاث ضربات أو أربع أدنى حد تكون قائدة في الحكم به. وتوصي اللجنة القضاة بأن يحضروا بأنفسهم مرة أو مرتين تنفيذ عقوبة صادرة بالتأديب الجسماني لكي يقفوا على الماهية الحقيقية للمقوبات التي يصدرونها (قرار عمومي نمرة ٥ رقم ٢٢ ماي سنة ١٩٠٤)

٢ — عند ما يعمل القضاة بالمادتين ٦١ و ٦٢ عقوبات عليهم مراعاة التعاليم الآتية:
أولا — اذا كانت أخلاق الصبي ليست فاسدة أو كانت مداركه بحيث يكفي في اصلاحه الحكم عليه بعقوبة خفيفة وجب على القاضي أن يحكم عليه اما بتسليمه الى أهله واما بتأديبه تأديبا جسيما

ثانيا — ويجب عليه الحكم بإرساله الى الاصلاحية متى أبدى ميلا للجرام متأصلا في نفسه غير أن أخلاقه يلوح مع ذلك امكان اصلاحها بنقله من الوسط الذي هو فيه الى وسط أدنى آخر الا اذا زاد عمره على ثلاث عشرة سنة لان المدة التي يוכל أمره فيها الى الاصلاحية يجب أن لا تقل عن ثلاث سنين

ثالثا — اذا ظهر على المجرم عدم امكان اصلاحه وجب الحكم عليه بالحبس ويجب الفصل في قضايا المجرمين الاحداث بلا تأجيل مبدأة على سائر قضايا الجدول ويراعى ذلك بوجه خاص في الاستثناءات المرفوعة عن الاحكام الصادرة بإرسال المجرمين الاحداث الى الاصلاحية (قرار عمومي نمرة ٨ رقم ٢٩ - ابريل سنة ١٩٠٥)

الاحكام

١ — عدم تعيين الحكم مدة مكث المجرم الصغير في المدرسة الاصلاحية لا يعد انقضا والابرام سببا جوهريا مؤديا الى نقض الحكم بل المدة تكون في هذه الحالة الحد الادنى المنصوص عليه قانونا (محكمة النقض . حكم أول ابريل سنة ١٩٠٥ - مجلة الحقوق

المجرمون الاحداث « (علي قانون العقوبات الاهلي) « م — ٦١ »

السنة الحادية والعشرين (صفحة ١٥١)

٢ - ان المادة ٦١ الجديدة التي نصت علي ادخال الاحداث مرتكبي الجرائم في اصلاحية الاحداث لم تشترط لذلك ذكر كون المتهم فعل مافله مميزا أو بلا تمييز (محكمة النقض - حكم ٤ مارس سنة ١٩٠٥ - مجلة الاستقلال سنة رابعة صفحة ٢١٢)

٣ - يجوز للدعي المدني أن يطلب التعويض في وجه المحجور عليه اذا كان كفوا لان يدفع الدعوى العمومية التي هي الاصل يمكنه ان يدفع الدعوى المدنية التي هي فرع عن الاولى وأن المحجور عليه يجد في المحاكم الجنائية الضمانات الكافية لتعوقه (محكمة النقض . حكم ٢٠ أغسطس سنة ١٩٠٧ المجموعة الرسمية سنة تاسعة « سنة ٩٠٨ » صفحة ١٨)

٤ - الغرض من ارسال المجرمين الاحداث الى مدرسة اصلاحية هو تقويم أخلاقهم وتربيتهم وليس الغرض من ذلك عقابهم فاذا حكم بالحبس في أول درجة على أحد المجرمين الاحداث وألقت محكمة الاستئناف الحكم بالحبس وبدلته بارسال المتهم الى مدرسة اصلاحية لمدة أكثر من مدة الحبس التي كان محكوما بها على المتهم فلا يقبل النقض في هذا الحكم ولولم تكن النيابة مستأنفة (محكمة النقض . حكم ٢٥ يناير سنة ١٩٠٨ . المجموعة الرسمية سنة تاسعة (سنة ١٩٠٨ » صفحة ١٩٦)

٥ - اذا ثبت أمام محكمة النقض أن الشخص الذي أهم في جنحة وحكم عليه بصفته من المجرمين الاحداث كان وقت ارتكاب الجريمة يزيد عمره عن الخمس عشرة سنة فتنقض المحكمة هذا الحكم وتحيل القضية للحكم فيها مجددا (محكمة النقض . حكم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩٠٨ . المجموعة الرسمية سنة عاشرة « سنة ١٩٠٩ » صفحة ٨٤)

٦ - ارسال مجرم من الاحداث الى مدرسة اصلاحية عملا بالمادة ٦١ عقوبات لا يعتبر عقوبة بمعناها القانوني وبناء عليه يكون الحكم القاضى بذلك غير قابل للطعن فيه بطريق النقض والابرام (محكمة النقض . حكم ١٩ مارس سنة ١٩١٠ . المجموعة

الرسمية سنة حادية عشرة « سنة ١٩١٠ » صفحة ٢١٢ وحكم — ٢٧ أبريل سنة ١٩١٢ صفحة ١٤٢ وحكم ٣١ يوليو سنة ١٩١٢ صفحة ٢٦٣ من المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة « سنة ١٩١٢ »

٧ — ان الاهلية في المواد الجنائية وما ينشأ عنها من الحقوق المدنية هي غير الاهلية في المواد المدنية فالصغير مسؤول بالذات عن فعله في الاولى ومحاكمته شخصياً متعينة بحكم القانون متى وصل الى حد البلوغ الجنائي وذلك لترتب مسؤوليته على فعل مادي لا على تعامل أو تصرف قولي كما في الثانية مما يوجب مخاصمته وليس وليه أو وصيه . فالرشد الجنائي يخالف الرشد المدني وقد جعل الشارع لكل منهما حذاً وحكماً وبما ان الدعوى العمومية هي أساس هذه المسؤولية والاصل فيها فاذا صح توجيهها شخصياً للصغير باعتباره أهلاً للمحاكمة الجنائية طبقاً للقانون صح كذلك توجيه الدعوى المدنية المترتبة عليها اليه معها لتعلق هذه بتلك وتفرعاً عنها عملاً بقاعدة الفرع ينبع الاصل (محكمة النقض، حكم ١٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٣ مجلة الشرائع سنة أولى صفحة ٨٥)

٨ — استأنف المهم وحده حكم المحكمة الجزئية الذي قضى بإرساله للاصلاحية باعتباره من المجرمين الاحداث فحكمت المحكمة الاستئنافية ببراءته لانها رأت ان عمره يزيد عن خمس عشرة سنة . ولما طعنت النيابة بطريق النقض في حكم البراءة رفض الطعن : (أولاً) لانه بالنظر لسن المهم لم يكن في وسع المحكمة الاستئنافية أن تؤيد الحكم الابتدائي القاضي بإرساله للاصلاحية (ثانياً) بما أن النيابة لم تستأنف الحكم فلم يكن من الجائز للمحكمة الاستئنافية أن تغير طريقة بسيطة اتخذت للتأديب وهي ارسال المهم للاصلاحية قبلها بالمقبوضة العادية أى الغرامة أو الحبس حتى ولو منع إيقاف التنفيذ (محكمة النقض . حكم أول ماي سنة ١٩١٥ — المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة « سنة ١٩١٦ » صفحة ٣٧)

« المادة — ٦٢ » يترتب على التزام الوالدین أو الوصى طبقاً للمادة السابقة ما يأتي :

المجرمون الإحداث » (على قانون العقوبات الاهلى) « م ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ »

إذا حصل الالتزام بناء على ارتكاب الصغير المجرم مخالفة ثم ارتكب مخالفة أخرى قبل مضي ستة أشهر من تاريخ الاولى يحكم على الملتزم بغرامة لا تزيد عن خمسين قرشاً مصرياً

وإذا كان الالتزام بناء على ارتكابه جنحة أو جناية ثم ارتكب جريمة ثانية قبل مضي سنة من تاريخ وقوع الجريمة الاولى يحكم على الملتزم بغرامة لا تزيد عن جنيه مصرى ان كانت الجريمة الثانية مخالفة أو عن جنيهين مصريين ان كانت جنحة أو جناية

قابل للواد ٥٧ الى ٦٠ و ٦٢ من القانون القديم (١) ومن ٦٢ الى ٦٦ و ٦٨ و ٦٩ من القانون الفرنسي

﴿ المادة - ٦٣ ﴾ يحصل التأديب الجسماني بضرب المحكوم عليه بعصا رفيعة ولا يجوز أن يزيد عدد الضربات التي يأمر بها القاضي عن اثنتي عشرة في المخالفات ولا عن أربع وعشرين في الجنح والجنايات

تقابل للواد للجنة تحت المادة السابقة

﴿ المادة - ٦٤ ﴾ لا يجوز أن يسلم الصغير الذي ارتكب جنحة أو جناية الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر لمدة أقل من سنتين أو أكثر من خمس سنين

وإذا ارتكب الصغير عدة جنح أو جنابات جازت محاكمته من أجلها كلها مرة واحدة ويجوز في هذه الحالة تسليمه الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر لمدة واحدة من سنتين الى خمس سنين

والمجرم الذي سبق تسليمه الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر لا يجوز

(١) ترانج للواد المذكورة تحت المادة ٦٠ عقوبات

في أى حال من الاحوال ارساله مرة ثانية الى مدرسة اصلاحية أو محل آخر

قابل للوالدية تحت المادة — ٦٣

لمنشورات

ملشورات لجنة
للمراقبة القضائية
١ — نصت الفقرة الثانية من المادة — ٢ — من القانون نمرة ٢ لسنة ١٩٠٨ على أن تحديد المدة التي يمكنها الصغير المتشرد بمدرسة اصلاحية أو ما يماثلها يكون بقرار صادر من ادارة المحل المقيم فيه فليس للقاضي حينئذ تحديد هذه المدة — ولا يجوز الحكم بالتأديب الجسدي على صغير منشرد الا في الاحوال الواقعة تحت نص الفقرة الاخيرة من المادة السادسة من القانون المشار اليه ويجب أن يبين في الحكم الصادر بالعقوبة الوقائع المينة للجريمة بآنا واضحا ومادة القانون التي طبقها المحكة وان المادة — ٦٤ — من قانون العقوبات التي نصت على ان المجرم الصغير الذي سبق ارساله الى مدرسة اصلاحية لا يجوز الحكم بارساله اليها مرة ثانية لا تنطبق على الاحوال المنصوص عليها في قانون الاحداث المتشردين (قرار عومي نمرة ٨ رقم ٦ يونيو سنة ١٩٠٩)

الاحكام

احكام الحاكم
الجريمة
١ — لا تنطبق المادة — ٦٤ فقرة ثالثة — عقوبات التي تنص على أن « المجرم الذي سبق ارساله الى الاصلاحية لا يجوز في أى حال من الاحوال ارساله اليها مرة ثانية » على حالة محاكمة صغير لجريمة منصوص عنها في قانون العقوبات وكان سبق ارساله الى الاصلاحية عملا بالقانون نمرة ٢ لسنة ١٩٠٨ الخاص بالمتشردين الاحداث وخرج منها بأمر السلطة الادارية عملا بالحق المحول لها يقتضى هذا القانون (محاكمة المنشية الجزئية . جلسة الاحداث المخصوصة . حكم ١١ فبراير سنة ١٩١٢ — المجموعة

المجرمون الاحداث » (على قانون العقوبات الاهلى) د م — ٦٥ — ٦٦ »

الرسمية سنة ثالثة عشرة « سنة ١٩١٢ » صفحة ١٢٩)

المادة — ٦٥ * لا تسرى أحكام الباب السادس من هذا الكتاب المختصة بالموود على المجرم الذى لم يبلغ من العمر خمس عشرة سنة كاملة

تقابل المواد الموضحة تحت المادة — ٦٢

تعليقات تحفائية

هذه المادة جديدة

وقواعد الموود لا يمكن الجمع بينها وبين الطريقة العمومية المتبعة في معاقبة المذنبين الاحداث والظاهر أن الافضل أن يقرر بصراحة عدم تطبيقها عليهم وعلى حسب نص المادة فإن الصغير الذى سبق التنفيذ عليه بعقوبة حبس قبل أن يبلغ الخامسة عشرة من عمره يعتبر عائداً اذا حكم عليه مرة ثانية بعد ذلك السن

المادة — ٦٦ * لا يحكم بالاعدام ولا بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذى زاد عمره عن خمس عشرة سنة ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة وفى هذه الحالة يجب على القاضى أن يبين أولاً العقوبة الواجب تطبيقها بقطع النظر عن هذا النص مع ملاحظة موجبات الرأفة ان وجدت فإن كانت تلك العقوبة هى الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة يحكم بالسجن مدة لا تنقص عن عشر سنين وان كانت الاشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن

تعليقات استقصائية

الاسباب التي تؤيد هذه المادة قد سبق شرحها ولابدأ المؤسسة عليه مقرر خصوصاً في القانونين الطلياني والبلجيكي وهو يتناول هنا الاشغال الشاقة المؤقتة والظاهر أنه يوجد سن لا يصح فيما دونه وضع مذهب في الاغلال وقد حدد هذا السن بالسابعة عشرة وللاحتظ أنه قد نص صريحاً عن وجوب مراعاة أحوال الرأفة لو وجدت قبل تطبيق هذه المادة بمعنى أنه ليس النرض من هذه المادة زيادة تخفيف العقوبات الواجب توقيعها على متهمين من هذا القليل وانما هو منع بعض أنواع العقوبات من أن تنوقع عليهم

الأحكام

١ — لا يكون الحكم باطلا اذا لم يذكر فيه ان المحكمة غاملت المتهم الذي لم يبلغ أحكام محكمة النقض والايام من المبر سبع عشرة سنة بمقتضى المادة ٦٦ عقوبات (الخاصة بالمجرم الذي لم يبلغ هذا السن) اذا كانت المحكمة لم تحكم عليه بعقوبة بالاشغال الشاقة وحكمت عليه بالجلوس لانه في هذه الحالة يعتبر أن المحكمة طبقت هذه المادة ضمناً ولو لم تذكر ذلك في الحكم (محكمة النقض حكم ٢٨ فبراير سنة ١٩١٤ مجلة الشرائع سنة أولى صحيفة ١١٥) المادة — ٦٧ * اذ كان سن المتهم غير محقق قدره القاضي من نفسه

تعليقات استقصائية

راجع المادة ٦٣ من قانون العقوبات المختلط — ويجب أن يكون هذا الباب ملائماً للباب الذي أضيف على قانون تحقيق الجنايات مقابلاً له وعنوانه الباب الثالث من الكتاب الثالث وفيه توجد المادة ٦١ القديمة من قانون العقوبات

الباب العاشر. حق العفو ، (على قانون العقوبات الاهل) (م - ٦٨ - ٦٩)

الاحكام

١ - اذا لم تقدم الى المحكمة الورقة المثبتة لسن التهم فلا يجوز تقديمها الى محكمة النقض والابرار توصلا لتقض الحكم الصادر عليه بصفته من المجرمين الاحداث لانه يقتضى المادة ٦٧ عقوبات يكون للمحكمة حق تقدير سن التهم اذا كانت سنه غير محققة فلا يمكن حينئذ أن يقال ان المحكمة التى أصدرت الحكم أخطأت فى تطبيق القانون (محكمة النقض - حكم ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٠ - المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة سنة ١٩١١) (صفحة ٥٧)

الباب العاشر

(حق العفو)

* المادة - ٦٨ * للجناب الخديوى أن يعفو عن المحكوم عليهم من عقوبتهم كلها أو بعضها وأن يبدلها بأخف منها وله أن يعفو عن الجرائم ذاتها فيزول كل أثر يترتب عنها ويصدر العفو عن العقوبة أو تخفيض مدتها أو إبدالها بأخف منها بعد أخذ رأى ناظر الحقاينة ويصدر العفو عن الجرائم بعد أخذ رأى مجلس النظار

قابل المادة ٣٥٣ من القانون القديم

* المادة - ٦٩ * اذا صدر العفو بإبدال العقوبة بأخف منها تبطل عقوبة الاعدام بعقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة واذا عفى عن محكوم عليه

المادة ٣٥٣ قديمة : للجناب الخديوى أن يعفو عن العقوبة كلها أو بعضها أو أن يستبدلها بعقوبة أخف منها وأن يعفو عنها عفوا تاما يصيرها كأن لم تكن فالعفو عن العقوبة كلها أو بعضها أو استبدالها بأخف منها يصدر بها الامر بعد مخارة ناظر الحقاينة أما العفو التام الذى يحمل العقوبة لاغية كأن لم تكن فيصدر به الامر بعد مخارة مجلس النظار

« د — ٦٩ » (التعليقات الجديدة) « الباب العاشر. حق العفو »

بالاشغال الشاقة المؤبدة أو بدلت عقوبته وجب وضعه حتماً تحت مراقبة البوليس مدة خمس سنين

والعفو عن العقوبة أو ابدالها ان كانت من العقوبات المقررة للجنايات لا يشمل الحرمان من الحقوق والمزايا المنصوص عنها في الفقرة الاولى والثانية والخامسة والسادسة من المادة الخامسة والعشرين من هذا القانون وهذا كله اذا لم ينص في العفو على خلاف ذلك

تقابل للمادتين ٢٧ و ٥٣ من القانون القديم

تعليقات التحفائية

الفقرة الاولى — انظر للمادة ٢٧ من القانون القديم

وفيما يتعلق بالفقرة الثانية انظر المادة ٥٣ من القانون الحالي والامر العالي المتعلق بمراقبة البوليس الصادر في ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠.

وفيما يختص بالفقرة الثالثة فانه يتضح من التضمن في الاوامر الكريمة التي صدرت في هذه السنين الاخيرة بالعفو من الجنايات العالي ان هذا العفو كثيراً ما شمل أيضاً العقوبات التبعية لكنه لولا وجود مثل هذا النص المقرر هنا لا يمكن القول بأن العفو عن هذه العقوبات كان الواجب أن ينشأ عن عفو تام وهي مسألة خطيرة لولا أنه أخذ رأى مجلس النظار في ذلك والظاهر أن الاوفق ازالة كل اشتباه

المادة — ٢٧ قديمة : استبدال التتلي يكون بالاشغال الشاقة مؤبدًا ان لم يصرح الجنايات الحديوي في أمره بتبريد ذلك

المادة — ٥٣ قديمة : من ارتكب جنابة وحكم عليه بسبها بالاشغال الشاقة أو السجن للمؤقتين يجب حتماً جله بعد استيفاء مدة عقوبته تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة مساوية لمدة العقوبة انما يجوز تقليل مدة للملاحظة أو للمعاونة منها بنص صريح في الحكم الصادر بالعقوبة أما من حكم عليه بأحدى العقوبات المؤبدة وعق عنه منها أو استبدلت بتبريدها فيجوز جله تحت ملاحظة الضبطية الكبرى ان لم يتقرر غير ذلك في الأمر الذي يصدر باستبدال العقوبة أو بالعفو منها

الكتاب الثاني

﴿ في الجنايات والجرح المضرة بالمصلحة العمومية ﴾

« وبيان عقوباتها »

تعليقات تحتائية

الكتابان الثاني والثالث

جزء عظيم من التعديلات في الكتابين الثاني والثالث من قانون العقوبات منسقة بالعقوبات ولقد رؤى من الضروري وضع عبارة جديدة للنصوص المتعلقة بالعقوبات المقررة في مواد الجرح وذلك نظرا لحذف النص الخاص بالرأفة في تلك المواد ولم يسير الحد الأقصى لعقوبة الحبس الا في الاحوال المبينة بعد الا أنه بحث في الاحوال التي يلزم جعل الغرامة فيها عقوبة اختيارية يصح الحكم بها أو بعقوبة الحبس بدلا منها وقد قرر جعلها كذلك كلما كان أقصى مدة الحبس أقل من سنة وكذا اذا كان هذا الحد سنة أو ثمانية عشر شهرا ماعدا في الاحوال المنصوص عنها في المواد ٩٥ و ١٠٢ و ١٣٠ و ١٣١ التي تقابلها المواد (٩٦ و ١٠٥ و ١٣٩ و ١٤٠ القديمة) وقد جعلت العقوبة الحبس دون الغرامة في كثير من الجرائم التي يكون الحد الأقصى للعقوبة المقررة لها سنتين واماظم الجرائم التي حدد عقوبتها الاقصى ثلاث سنوات ولم تهرر عقوبة الحبس والغرامة معاً الا في بعض المواد التي تنص عن الجرائم التي تستلزم التدليس أو الأضرار بالملكات

ولقد لزم مراعاة جملة اعتبارات عند تقرير الحد الأقصى للغرامة في أحوال الجرح التي يجوز أن تكون الغرامة عقوبة لها فالواجب أولا أن يكون هذا الحد مرتقبا حتى يمكن توقيع عقوبة محسوسة على من توفرت لديهم وسائل الزوة ولذا فقد قدر ببلغ

يزيد بكثير عما يليق بالحكم به على فلاح من الطبقة العادية ثم ان الترامة الجسيمة في بعض الاحوال تناسب غالباً درجة الجريمة المقررة لها وأما في أحوال أخرى فانه لا يبنى الحكم بالترامة الا اذا كانت الجريمة قليلة الاهمية بالنسبة لتبهرها وكانت هذه العقوبة اختيارية يصح الحكم بها أو بعقوبة حبس قصيرة للمدة بدلا منها وعلى هذا فالحد الاقصى لعقوبة الحبس قد يكون واحدا بالنسبة لجريمتين وأما الحد الاقصى للترامة في هاتين الجريمتين فيختلف كثيراً

وفيما يخص بالعقوبات الجنائية قد حذف الحد الأدنى المقر قانوناً لعقوبة الاشغال الشاقة أو السجن في الاحوال التي يزيد فيها عن الحد الأدنى العادي وهو ثلاث سنوات بما أنه غير محتم على القاضي مراعاة ذلك الحد الأدنى الذي حذف وهذا هو الحال في المواد ٩٧ و ١٧٠ و ١٧٤ و ١٧٩ و ١٨١ و ١٩٨ و ٢٠٠ و ٢٣١ و ٢٤٤ التي تعاقبها المواد (١٠٠ و ١٧٩ و ١٨٤ و ١٨٩ و ١٩١ و ٢١٣ و ٢١٥ و ٢٤٧ و ٢٥٩ القديمة) وقد دمج هذا التمييز الى حذف المادتين ٩٨ و ٢٦٧ القديمة

وقد حذف ما يتعلق بعدم الاهلية للوظائف العمومية في حال اقتران هذه العقوبة بعقوبة جنسية اذ أن عدم الاهلية يكون بمقتضى المادة ٢٥ نتيجة عممة لتلك العقوبة وقد استبيح عن ذكر عدم الاهلية هذه بالنزول في أحوال الجنح (انظر المواد ٩٣ و ٩٧ و ٩٨ و ٩٩ و ١٠٦ و ١١٠ و ١١١ و ١١٤ التي تعاقبها المواد ٩٢ و ١٠٠ و ١٠٢ و ١١٢ و ١١٧ و ١١٨ و ١٢١ القديمة)

وقد زيد عدد الاحوال التي يصح فيها الحكم بلحدى عقوبتين اذ بإضافة عقوبة أزيد من العقوبة المقررة تيسر للقاضي أن يحكم بالعقوبة المناسبة للجريمة في حال ما يكون الحد الاقصى الذي كان مقررأ غير كاف وبإبقاء العقوبة القديمة بصفة عقوبة جائز الحكم بها يبقى للقاضي الى الآن من حق ائزال العقوبة

وقد زيدت على العقوبة القديمة عقوبة أخف منها بصفة عقوبة اختيارية جائز الحكم بها في بعض الاحوال (كالجريمة التي تعاقبها الاشغال الشاقة المؤقتة مثلاً وأضيف

الباب الأول في الجنايات والجنح
المضرة بالحكومة من جهة الخارج (على قانون العقوبات الاهلي) « م - ٧٠ »

السجن بصفة عقوبة اختيارية جائز الحكم بها فيها) وذلك ليتسع لقاضي المجال عند ما يرى استعمال أحوال الرأفة ويظهر صواب ذلك من أن الاضلال المسكونة للجريمة قد تختلف كثيراً في الجسامة في بعض الاحوال بالنظر لنوع الجريمة ولقد نبه الى هذه الاحوال كلها ورد لها ذكر

ووارد في بعض مواد القانون القديم (كالواد ١٠٦ و ١١٨ و ١٢٠ و ١٤٦ و ١٧١ و ١٧٨ و ٢١٧ و ٢٩٨ مثلاً) ذكر عدم الاخلال بالعقوبات المقررة في مواد أخرى اذا كان الفعل ينطبق على تلك المواد وبما أن هذه المسألة يسرى عليها للمبدأ العام المقرر في المادة ٣٢ الجديدة قد حذف ذكر عدم الاخلال هنا

وأخيراً فإن بعض المواد كانت تنص بصراحة عن الحكم بما يجب رده وإن جيع الاحكام وإن كانت بمقتضى المادة ٦ الجديدة لا تغل بالحق فيما يجب رده إلا أن التصريح بذلك في تلك المواد كان عبارة عن ترخيص للقاضي بالحكم به بلا احتياج الى دخول المجنى عليه (وهو الحكومة في غالب الاحوال) بصفة مدع مدني في الدعوى وأما في الاحوال المنصوص عنها في الواد ١٧٦ و ١٧٧ و ٢٩٤ و ٣٠٩ التي تقابلها الواد ١٨٦ و ١٨٧ و ٣١٣ و ٣٢٩ القديمة فالظاهر أن الاولى دخول المجنى عليه مدعياً مدنياً في الدعوى حتى يثبت حصول الضرر ولذا قد حذف من تلك الواد ما ينص صريحاً عما يجب رده

الباب الأول

(في الجنايات المضرة بأمن الحكومة من جهة الخارج)

المادة - ٧٠ يعاقب بالاعدام كل من رفع السلاح على الحكومة وهو مع عدوها

تقابل الواد ٧٠ من القانون الفرنسي و ٧٦ مختلط و ٧٠ من القانون القديم

للادة - ٧٠ قديمة : يعاقب بالقتل كل من رفع السلاح على الحكومة وهو مع عدوها

« م - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ » (التعليقات الجديدة) « الباب الاول . في الجنايات والجرح »

« المادة - ٧١ » كل من ألقى الدسائس لدولة أجنبية أو لاحد مأموريها أو تخابر معها أو معه بقصد إيقاع العداوة بينها وبين الحكومة أو بقصد تحريضها على محاربتها أو تمكينها من الوسائل الموصلة لذلك يعاقب بالاعدام ولولم ينشأ عن فعله مجازية

مى للمادة - ٧١ قديمة وتقابل للمادتين ٧٦ فرنساوى و ٧٧ مخطط

« المادة - ٧٢ » وكذلك يعاقب بالاعدام كل من استعمل دسائس أو تخابر مع العدو بقصد تسهيل دخوله فى أراضى الحكومة أو تسليمه مدنا أو حصونا أو محطات عسكرية أو موانى أو مخازن أو ترسانات أو سفنًا مما هو مملوك لها أو بقصد امداده بمساكر أو تقود أو مؤنات أو أسلحة أو ذخائر أو تسهيل تقدم سير العدو الى أرضها أو ازدياد قوة عساكره على عساكر الحكومة سواء كان ذلك بتوهمين صداقة عساكرها لحال كما هم ولوطنهم أو بأى وسيلة أخرى

مى للمادة ٧٢ قديمة وتقابل للمادتين ٧٧ فرنساوى و ٧٨ مخطط .

« المادة - ٧٣ » اذا كانت الرسالة مع بعض رعايا دولة معادية للحكومة لم يقصد منها ارتكاب جناية من الجنايات المذكورة بالمادة السابقة الا أنه نشأ عنها وقوف العدو على أخبار مضره باحدى حالتى الحكومة السياسية أو العسكرية أو بحال معاهديها يعاقب فاعلمها بالسجن تقابل المواد ٧٨ فرنساوى و ٧٩ مخطط و ٧٣ من القانون القديم .

المادة ٧٣ قديمة — اذا كانت الرسالة مع بعض رعايا دولة معادية للحكومة لم يقصد منها ارتكاب جناية من الجنايات المذكورة بالمادة السابقة الا أنه نشأ عنها وقوف العدو على أخبار مضره باحدى حالتى الحكومة السياسية أو العسكرية أو بحال معاهديها يعاقب فاعلمها بالسجن المؤقت وأما اذا كانت هذه الاخبار ناشئة عن اتفاق على التجسس بمعنى انه قصد بها تعريف العدو بصورة ترتيب الحرب للصمة عليها الحكومة فيعاقب مرتكب ذلك بالاشغال الشاقة المؤقتة .

تعليقات التحقائية

راجع نص المادة ٧٨ من القانون الفرنساوى المتعاقبة لهذه المادة الوارد فيه « مع عدم الاخلال بالحكم بقوبة أشد اذا كانت هذه التعليقات نتيجة مؤامرة تعتبر نجساً » والسبب في تخوير هذه العبارة عند قلمها في القانون المصرى غير ظاهر ومع ذلك فيمكن الاستغناء عن كل نص في هذا المعنى الوارد في القانون الفرنساوى بمدون في المادة ٣٢ من الكتاب الاول

﴿ المادة — ٧٤ ﴾ يعاقب بالاعدام كل من كان من أرباب الوظائف العمومية أو من مأمورى الحكومة أو غيرها أودع اليه سر مخبرة أو ارسالية عسكرية من عساكر الحكومة أو علم ذلك بطريقة رسمية أو بسبب وظيفته وأفشاه بقصد الخيانة مباشرة أو بواسطة الى مأمور دولة أجنبية أو معادية للحكومة بدون أن يؤذن له بذلك

فى المادة ٧٤ قديمة وتقابل للمادتين ٨٠ فرنساوى و ٨٠ مختلط

﴿ المادة — ٧٥ ﴾ وكذلك يعاقب بالاعدام كل صاحب وظيفة أو مأمور من مأمورى الحكومة كلف بمقتضى وظيفته بحفظ رسومات الاستحكامات أو الترسانات أو الوثائق فسلم جميع تلك الرسومات أو أحدها للعدو أو لمأموريه وأما اذا سلمها بدون اذن الحكومة الى مأمورى دولة أجنبية معاهدة للحكومة أو ملتزمة الحيادة فيعاقب بالسجن

فى المادة ٧٥ قديمة وتقابل للمادتين ٨١ فرنساوى و ٨١ مختلط

﴿ المادة — ٧٦ ﴾ كل من أخفى عنده أحداً من الجواسيس أو العساكر البرسليين من طرف العدو للكشف والريادة وهو يعرفهم بهذه

الصفة أو حمل غيره على اخفاء من ذكر يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة

في المادة ٧٦ قديمة وتقابل للمادتين ٨٢ مخطوط و ٨٣ فرنساوى

تعليقات تحفائية

الالفاظ المقترحة ادخلها في هذه المادة واردة في المادة ٨٣ من القانون الفرنساوى

وقد كان حذفها من القانون المصرى سبباً في غموض معنى المادة

الباب الثانى

(في الجنايات والجنح المضرّة بالحكومة من جهة الداخل)

« المادة - ٧٧ » كل من حرض بفعل محسوس سكان القطر على حمل

السلاح لقتال الحكومة يعاقب بالاعدام سواء تم المقصود من ذلك

التحريض أو ظهرت بعض مبادئه فان لم يتم المقصود منه يحكم على المجرم

بالاشغال الشاقة المؤقتة :

تقابل المواد ٨٢ مخطوط و ٩١ فرنساوى و ٧٧ من القانون القديم

« المادة - ٧٨ » الاعزاء الذى يقصده تحريض سكان القطر على

مقاتلة بعضهم بعضاً أو على تحريب جهة أو أكثر أو على قتل أو نهب سكانها

يعاقب فاعله بالاعدام اذا تم المقصود منه أو ظهرت بعض مبادئه

تطابق المواد ٧٨ من القانون القديم و ٨٤ من القانون المخطوط و ٩١ فرنساوى

« المادة - ٧٩ » اذا حصلت احدى الجنايات المذكورة في مادتي

المادة - ٧٧ قديمة : — كل من حرض بفعل محسوس سكان القطر على حمل السلاح لقتال

الحكومة يعاقب بالتسل سواء تم المقصود من ذلك التحريض أو ظهرت بعض مبادئه فان لم يتم

للمقصود منه يحكم على المجرم بالنفي المؤبد

من جهة الداخل (على قانون العقوبات الاهلى) « م - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ »

٧٧ و ٧٨ من عصابة أو شرع فيها فن كان منهم مديراً لتلك العصابة أو محرراً لها يحكم عليه بالاعدام أيا كان المحل الذى قبض عليه فيه وأما باقى الأشخاص المعتصين فن قبض عليه منهم فى محل الواقعة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة من المادة — ٧٩ من القانون القديم مع حذف جملة « على حسب درجته » من بين كل « يعاقب » و « بالاشغال » — وتماثل المادة ٨٥ مخط

﴿ المادة - ٨٠ ﴾ إذا انحرب جماعة خفية وصمموا متفقين على فعل احدى الجنايات المذكورة فى مادتي ٧٧ و ٧٨ يعاقبون بالاشغال الشاقة المؤقتة اذا ألحقوا هذا التحزب بأفعال مجهزة وشرعوا فيها بقصد تميم ما صمموا عليه ولولم يترتب على ذلك حصول مقصودهم وأما اذا لم يلحق التحزب المذكور بتلك الافعال بل حصل مجرد التصميم والاتفاق على فعل الجناية فيعاقب المتحزبون بالسجن وأما اذا دما شخص أحدًا الى التحزب على فعل احدى الجنايات المذكورة فى المواد السابقة ولم يجبه للدعوى ذلك عوقب الداعى بالحبس

من المادة — ٨٠ من القانون القديم مع استبدال المادتين ٧٨ و ٧٩ فى المادة القديمة بالمادتين ٧٧ و ٧٨ بالمادة الجديدة وابدال العقوبة

﴿ المادة - ٨١ ﴾ يعاقب بالاعدام كل من قلد نفسه مع قصد سيء قيادة فرقة أو جيش من العساكر أو دوتما أو سفينة حربية أو محل خصين أو نقطة عسكرية أو ميناء أو مدينة بدون مأمرية من الحكومة أو سبب مقبول وكذا يعاقب بالاعدام كل من استمر على قيادة عسكرية بخلاف أمر الحكومة وكل ضابط أبقى عساكره مجمعة بدون سبب مقبول بعد صدور أمر الحكومة له باطلاقهم من الخدمة

من المادة — ٨١ من القانون القديم وتوافق المادتين ٨٧ مخط و ٩٣ فرنسوى

الباب الثاني
في الجنايات والجنح (التطبيقات الجديدة) « ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ »

﴿ المادة - ٨٢ ﴾ يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة كل شخص مرخص له بالتصرف في عساكر الجيش أو عساكر الضبط والربط فطلب منهم أو أمرهم بعدم جمع المساكر اللازم جمعهم بحسب امر الحكومة أما اذا ترتب على أمره أو طلبته حصول مقصوده بمعنى انه امتنع تنفيذ أوامر الحكومة بناء على امثال المساكر أمره غير الجائز قانوناً فيعاقب بالاعدام وأما من دونه من رؤساء المساكر الذين امتثلوا تلك الاوامر المخالفة فيعاقبون بالاشغال الشاقة المؤقتة

من المادة ٨٢ قديمة مع ابدال العقوبة وتطابق اللادتين ٨٨ مخطوط و ٩٤ فرنساوى
﴿ المادة - ٨٣ ﴾ كل من أحرق أو خرب عمداً ويسوء قصد مبانى أو مخازن مهمات أو نحو ذلك من أملاك الحكومة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

من المادة - ٨٣ قديمة مع تغيير في العقوبة من القتل الى الاغتيال الشاقة . وتطابق اللادتين ٩٩ مخطوط و ٩٥ فرنساوى

تعليقات التحفائية

العقوبة المقررة في القانون القديم مأخوذة من المادة ٩٥ المقابلة لهذه المادة من القانون الفرنساوى التى لاتتمس الا عن الضرر الحاصل باستعمال النجم وظاهر أنها متناهية في الشدة

﴿ المادة - ٨٤ ﴾ كل من قلد نفسه رئاسة عصابة حاملة للسلاح أو كان موظفاً باحدى وظائفها يعاقب بالاعدام سواء كان قصده من ذلك الاعتصاب اغتصاب أو نهب أراضى الحكومة أو املاكها أو تقويضها أو

عقارات مملوكة لجماعة من الناس أو كان قصده مقاومة القوة العسكرية المأمورة بقمع المرتكبين لمثل تلك الجنايات وأما الاشخاص المقتصبون الذين لم تكن لهم رئاسة ولا وظيفة في تلك العصابة وقبض عليهم في محل الواقعة فيعاقبون بالأشغال الشاقة المؤقتة

في المادة ٨٤ قديمة وتطابق المادتين ٩٠ مختلط و ٩٦ فرنسوى

﴿ المادة - ٨٥ ﴾ يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة كل من أدار حركة العصابة المذكورة في المادة السابقة أو شكلها أو أعطاها أو جلب اليها أسلحة أو مهمات أو آلات تستعين بها على فعل الجناية وهو يعلم ذلك أو بعث اليها بمؤنات أو تخابر بأي كيفية مع رؤساء تلك العصابة أو مديريها مع سوء القصد وكذلك كل من اعطاها مفاكن أو محلات يكمنون او يجتمعون فيها وهو يعلم مقاصدهم وصفاتهم

في المادة ٨٥ قديمة وتطابق المادتين ٩١ مختلط و ٩٦ فرنسوى

﴿ المادة - ٨٦ ﴾ لا يحكم بعقوبة ما على كل من كان في زمره البناء ولم يكن له فيها رئاسة ولا وظيفة وانفصل منها وبعد عنها عند التنبيه عليه بذلك من الأحكام الملكية أو الجهادية او بعده اذا لم يكن قبض عليه في محل اجتماعهم ويكون قد سلم نفسه طوعا بدون مقاومة ومجردا عن السلاح وإنما يعاقب في هاتين الحالتين على ما يكون ارتكبه وحده من الجنايات

في المادة ٨٦ قديمة — علوف من آخرها عبارة « ويجوز مع ذلك جعله تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة أقلها خمس سنين وأكثرها عشر » . وتقابل ٩٧ مختلط و ١٠٠ فرنسوى

﴿ المادة - ٨٧ ﴾ يعنى من العقوبات المقررة للبناء كل من بادر منهم بإخبار الحكومة بمن أجرى ذلك الاعتصاب أو أغرى عليه أو شاركه

فيه قبل حصول الجناية المقصود فعلها وقبل بحث وتفتيش الحكومة عن هؤلاء البقاء وكذلك يعنى من تلك العقوبات كل من دل الحكومة على الوسائل الموصلة للقيض عليهم بعد بدئها في البحث والتفتيش

هي المادة — ٨٧ — قديمة مع حذف العبارة الآتية من المادة القديمة « وانما يحكم على المذكورين بمجلهم تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة لا تتجاوز سنتين » وتقابل المادتين ٩٢ مختلط و ١٠٨ فرساوى

﴿ المادة — ٨٨ ﴾ كل من جهر بالصياح أو الغناء لاثاره الفتن يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو برامة لا تزيد عن عشرين جنيهاً مصرياً هي المادة — ٨٨ — قديمة مع تعديل في عبارتها

الباب الثالث

(في الرشوة)

﴿ المادة — ٨٩ ﴾ يدمر تشيكل كل موظف عمومي قبل وعداً من آخر بشئ ما أو أخذ هدية أو عطية لاداء عمل من أعمال وظيفته ولو كان العمل حقاً أو لامتناعه عن عمل من الأعمال المذكورة ولو ظهر له أنه غير حق تطابق المادة — ٨٩ من القانون القديم والمادتين ٩٥ من القانون المختلط و ١٧٧ من القانون الفرساوى

الأحكام

١ — نصت المادة ٨٩ عقوبات على ان الهدية أو العطية المقدمة لموظف لا تعد رشوة الا اذا كانت لاجل أداء عمل من أعمال وظيفته أو امتناعه عنها وقبلها هذا الموظف . فلو كان كل من الحكم المطعون فيه وحكم أول درجة قاضياً بعقاب الرأى أحكام محكمة النفس والايام

في الرشوة. « (على قانون العقوبات الاهلي) د م — ٨٩ »

ولم يوجد فيها ما يدل على قبض الموظف الرشوة وعلى أنها لاداء عمل من أعمال وظيفته أو امتناعه عنه وثابت فيها فقط ان المتهم شرع في اعطاء رشوة قدرها كذا فتكون المهمة حينئذ غير مينة في الحكم المطعون فيه بياناً كافياً ويجب نقضه لانه لا يظهر منه والحالة هذه ان ما حصل من المتهم يعاقب عليه أم لا (محكمة النقض . حكم ١٦ يناير سنة ١٨٩٧ — مجلة القضاء سنة رابعة صفحة ١٤٢)

٢ — تكون جريمة الرشوة تامة متى قبل الموظف الهدية التي عرضت عليه وتكون هذه الجريمة شروعا فيها اذا عرضت عليه فلم يقبلها
ب — يحصل الشروع في الرشوة بمجرد وعد الراشي باعطاء الهدية ولو لم يبرزها فعلا أو لم يعين نوعا ولا قيمتها
ج — ان الشروع في الرشوة يجوز ان يحصل بواسطة شخص ثالث — المادة ٩٢ عقوبات (٩٣ عقوبات الآن) (محكمة النقض . حكم ٢٧ — ابريل سنة ١٩٠١ المجموعة الرسمية سنة ثانية « سنة ١٩٠١ » صفحة ٢٨٥)

٣ — ان المشرع المصري عرف الرشوة في المادة — ٨٩ — من قانون العقوبات
بقوله « بعد مرئسياً كل موظف عمومي قبل وعداً من آخر بشيء ما . . . الخ »
فأركان الرشوة الخاصة تكون اذن ثلاثة هي : أولاً — وجود الموظف العمومي : ثانياً — وجود الفائدة : ثالثاً — أداء العمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة
ففيما يختص بالموظف العمومي يكون موظفاً عمومياً وكيل إدارة البضائع بمصلحة السكة الحديد لانها إحدى جهات الحكومة الادارية وهو مسؤول عن إدارة عمله فيها ولو كان موضوعاً تحت مراقبة غيره

أما الفائدة فهي الباعث للمتهم على اتيان العمل المتفق عليه وقد حدد القانون أنواعها على سبيل الحصر « قبول وعد بشيء ما أو أخذ عطية أو هدية » وبين في المادة — ٩١ — ما يعمن قبيل العطية كما نوه في المادة — ٩٢ — على ان الفائدة المذكورة قد يتفق على أن تكون للموظف أو لاي إنسان آخر يعينه لذلك

وأما فيما يخص أداء العمل أو الامتناع عنه فليس من الضروري قانوناً أن يكون الموظف مختصاً وحده بالأمور التي أعطيت الرشوة من أجلها حتى يكون جانباً بل يكفي أن يجوز استشارته في بعض هذه الأمور فيساعد عاملاً برأيه ولو بحق ما دام قبل وعداً بشيء ما نظير أدائه هذا الرأي وأكثر من ذلك إذا كان النظام الإداري يقضى بمرض بعض الأوراق عليه للتأشير عليها تأشيراً بسيطاً وكان الموظف لا يقوم بهذا العمل الداخلي في أعمال وظيفته إلا بأمر يكون مرتشياً لأن الغرض هو منع الانحياز بالوظيفة بحال من الأحوال

وان القول بغير ذلك خطأ إذ هو يؤدي إلى إباحة الرشوة لجميع موظفي الحكومة لأنه معلوم أنه لحسن إدارة الأعمال قضت الضرورة بتوزيع كل مسألة على عدة عمال فيختص كل واحد منهم بالقيام بشيء منها فلا تكاد توجد مسألة واحدة يتنها كلها موظف واحد فتقوم وجوب قيام الموظف بأداء العمل كله بعيد عن الصواب فضلاً عن مخالفته لنص القانون الصريح لأن كل ما اشترطه القانون هو أن يكون العمل من أعمال الوظيفة وما دامت كلمة « عمل » جاءت مطلقة فهي لا تنقيد بقدر من العمل معين ولا بنوع مخصوص بحال من الأحوال (محكمة مصر الابتدائية - قرار قاضي الاحالة رقم ٥ مايو سنة ١٩١٠ - مجلة الحقوق السنة الخامسة والعشرون صفحة ١١٣)

﴿ المادة — ٩٠ ﴾ للمأمورون والمستخدمون أيًا كانت وظيفتهم والخبيرون والمحكمون وكل إنسان مكلف بخدمة عمومية يعتبرون كالموظفين

تعليقات التحقائية

تسوية المادة ٩٠ (الجديدة) بين الموظفين وبين المستخدمين والمأمورين من أي درجة كانوا وبين الخبراء والمحكمين وبين أي شخص كلف بخدمة عمومية هي مما يسمح بتجوير عبارة كثير من مواد هذا الباب على وجه تصوير به أبسط مما كانت عليه فقد أدمجت المواد ٩٢ و ٩٣ و ٩٤ القديمة في المادة ٩٣ الجديدة

في الرشوة « (على قانون العقوبات الاهلى) « م-٩١-٩٢-٩٣ »

وحذفت المادة ٩٧ لان الافعال التى نص عليها فيها معاقب عليها باحدى المواد
الثلاث ٩٣ و ٩٧ و ١٠٣

وفىما يختص بحذف المادة ٩٨ القديمة تراجع التعليقات العمومية على الكتاتين
الثانى والثالث

﴿ المادة — ٩١ ﴾ تمد من قبيل العطية والوعد الفائدة الخصوصية
التي تحصل للموظف من بيع متاع أو عقار بثمن أزيد من قيمته أو من
شرائه بثمن أنقص منها أو من أى عقد حصل بين الراشئ والمأمور المرتشئ
فى المادة ٩٠ قديمة وتطابق ٩٦ من القانون المخطط

﴿ المادة — ٩٢ ﴾ بعد أيضاً رشوة الوعد أو العطية أو الفائدة
الخصوصية التي تحصل لأجل الفرض السابق ذكره للموظف أو لأى
انسان آخر عينه لذلك
فى المادة ٩١ قديمة وتطابق المادة ٩٧ مخطط

﴿ المادة — ٩٣ ﴾ من رشا موظفاً والموظف الذى يرتشئ ومن
يتوسط بين الراشئ والمرتشئ وهو يعلم ذلك يعاقبون بالسجن ويحكم على
كل منهم بغرامة تساوى قيمة ما أعطى أو وعد به ومع ذلك يعفى من العقوبة
الراشئ أو المتوسط اذا أخبر الحكومة بالجريمة أو اعترف بها
فى المادة ٩٢ قديمة وتقابل المادة ١٧٧ فرنساوى وتطابق المادة ٩٨ مخطط

الاحكام

١ — لم تبين المادة ٩٣ عقوبات الخاصة بالرشوة الوقت الذى يحصل فيه احكام محكمة
الاعتراف حتى يترتب عليه الاعفاء من العقوبة طبقاً للفقرة الثانية من المادة المذكورة
النقض والابرار

« م - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ » (التعليقات الجديدة) « الباب الثالث

فتى كان الاعتراف صريحاً وواقعاً للحقيقة تكون نتيجة الاعفاء من العقوبة اذا حصل في أى وقت ما قبل صدور الحكم في الموضوع (محكمة النقض . حكم ٢٩ - ابريل سنة ١٩١١ - المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة « سنة ١٩١١ » صفحة ١٧٩)

المادة - ٩٤ - * يعد مثل الراشئ ويعاقب بالعقوبات المقررة في المادة السابقة من يستعمل طرق الاكراه بأفعال محسوسة كالضرب ونحوه أو طرق التهديد في حق موظف ليحصل منه على قضاء أمر غير حق أو على اجتنابه أداء عمل من أعمال وظيفته

في المادة ٩٥ من القانون القديم وتقابل للمادتين ١٠١ مختلط و ١٧٩ فرنساوى

المادة - ٩٥ - * كل من قبل وعداً أو عطية أو فائدة خصوصية كاليمين في المادة ٩٢ وهو يعلم السبب يحكم عليه بالحبس مدة لاتزيد عن سنة وبغرامة تقدر بحسب ما هو مقرر في المادة ٩٣ اذا لم يتوسط بسعيه في الحصول على الرشوة

في المادة ٩٦ قديمة وتقابل المادة - ١٠٢ - من القانون المختلط

المادة - ٩٦ - * من شرع في اعطاء رشوة ولم تقبل منه أو في الاكراه بالضرب والتهديد ونحوها ولم يبلغ مقصده يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن سنة أو بغرامة لاتتجاوز مائة جنيه مصرى

تقابل للمادة - ٩٩ - قديمة مع التعديل الآتى بعد كلمة سنة « يجوز حرمانه أيضاً من كل خدمة ميرة أو رتبة أو مرتب أو معاش مدة ست سنين » وتقابل للمادتين ١٠٤ مختلط و ١٧٩ فرنساوى

الأحكام

١ - ان الشروع في الرشوة لا يدخل كجريمة الرشوة تحت نص الامر العالى

أحكام محكمة
النقض والايام

في الرشوة ، (على قانون العقوبات الاهلي) د م — ٩٦

الصادر في ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٨٦ (الفقرة الاخيرة من المادة ٩٣ الآن) القاضي بمعافة
الرائى أو المتوسط من العقوبة اذا أخبر الحكومة بوقوع الرشوة أو اعترف بها . لان
الحكمة من صدور هذا الامر وهى سهولة الاثبات عند تمام الفعل غير متأنية فى حالة
الشروع لتيسر الاثبات فيها بواسطة الموظف الذى عرضت عليه الرشوة ولان جريمة
الشروع فى الرشوة منفصلة عن جريمة الرشوة نفسها وليست تابعة لها اذ لكل منهما
عقاب خاص . فالحكم القاضي بعدم عقاب الشارع فى الرشوة عند الاعتراف أو الاخبار
قياساً على جريمة الرشوة يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويجب على محكمة النقض
الناوذة والحكم فى الواقعة بمقتضى القانون (محكمة النقض . حكم ٩ يناير سنة ١٨٩٧
مجلة الحقوق سنة رابعة صفحة ١٢٥)

٢ — يعتبر مرتكباً لجريمة الرشوة وواقعاً تحت العقوبات المنصوص عنها فى المواد احكام الحاكم
الابتدائية ٨٩ الى ٩٦ عقوبات الشخص الذى يشرع فى اعطاء رشوة لكاتب مقلش الرى
ليحمله على أن لا يقيد اسمه فى الكشف الذى يكتب بناء على أمر المقلش باسماء
الخالفين لوائح الرى لانه لم يقدم للكاتب المذكور النقود الا لفرض أن يتمتع عن أداء
عمل من أعمال وظيفته التى ندب اليها من رئيسه مقلش الرى (محكمة بنى سويف
الابتدائية الاهلية . حكم جنح استئنافى رقم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٤ — المجموعة الرسمية
سنة خامسة عشرة صفحة ٢٤٣)

٣ — ان افصح الرائى للمعرضة عليه الرشوة عن غرضه من العطية أمر ضرورى احكام الحاكم
الجزئية لتأكيد نيته حتى تكون العقوبة واجبة لان الرشوة بالمعنى المعاقب عليه هى العطية
التي يقصد بها حمل الموظف على مخالفة واجباته (محكمة الدنيا الجزئية . حكم جنح ٢٠
يناير سنة ١٩٠٦ — مجلة الحقوق السنة الحادية والعشرون صفحة ٢٢٧)

٤ — تعطى الرشوة الى موظف لاجل تأدية عمل من أعمال وظيفته أو الامتناع
عنه فاذا كان العمل الذى أعطيت الرشوة من أجله لاجل اجرائه أو الامتناع عنه ليس
هو من اختصاص الموظف اذ ليس فى وضعه عمله كأنهاء ذلك العمل أو خروجه من

« م — ٩٧ » (التعليقات الجديدة) « الباب الرابع. في اختلاس

سلطته الى سلطة أخرى فتكون الشروط القانونية غير متوفرة . ولا يكفي اعتقاد الرأشي بمقدرة المرتشي على تلبية رغبته لتوقيع العقاب بل لا بد من أن تكون مقدرة المرتشي في هذه الحالة فعلية (محكمة السطة الجزئية . حكم جنح ٢٩ مارس سنة ١٩٠٨ — مجلة الحقوق السنة الثالثة والعشرون صفحة ٢٨٩)

الباب الرابع

(في اختلاس الأموال الأميرية وفي الغدر)

« المادة — ٩٧ » كل من تجارى من مأمورى التحصيل أو المندوبين له أو الأمناء على الودائع أو الصيارفة المندوبين بحساب نقود أو أمتعة على اختلاس أو اخفاء شيء من الأموال الأميرية أو الخصوصية التى فى عهده أو من الأوراق الجارية مجرى النقود أو غيرها من الأوراق والسندات والنقود أو اختلاس شيئاً من الأمتعة المسلمة اليه بسبب وظيفته يحكم عليه فضلاً عن رد ما اختلسه بدفع غرامة مساوية لقيمة ذلك ويعاقب بالسجن

نطاق المادة ١٠٠ من القانون القديم مع اضافة العبارة الآتية على آخر المادة « الوقت مدة لا تتقضى فى أى حال من الأحوال من خمس سنين ويحكم عليه أيضاً بدم أهليته مؤبداً لقتله . بأى رتبة أو وظيفة أميرية » — وتقابل للمادتين ١١١ مخطوط و ١٦٩ فرنساوى

المنشورات

المنشورات لجنة
للرأية القضائية
بشأن جنابة لا جنحة اختلاس رسوم عقود الزواج بمعرفة المأذونين الذين باشرها
(منذ كورة عمومية بكرة ٢٦ رقم ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٧)

الاحكام

١ — ان المادة ١٠٠٠ عقوبات (٩٧ جديدة) انما هي موضوعة كما هو واضح ^{أحكام محكمة} ^{النقض والايام} من نصها في حق مأمورى التحصيل أو المتدوين له أو الامناء على الودائع أو الصيارف الميرة اذا اختلسوا شيئاً من الاشياء المينة بهاته المادة فلو كان الحكم المطعون فيه قاضياً بمقتضاها ولم يثبت فيه أن التهم وقت ارتكابه الجريمة كان متصفاً بصفة أحد الاشخاص المذكورين تكون الواقعة غير مينة يائناً كافياً ويتعين قضا الحكم (محكمة النقض . حكم ٢٧ مايو سنة ١٨٩٩ — مجلة القضاء سنة سادسة صفحة ٣٠٤)

٢ — لا يصح الادعاء بان امتناع التهم عن دفع الاموال المحتسبة بعد تكليفه به قانوناً يعد شرطاً لتوفر تهمة الاختلاس اذ القانون لم يضع طريقة مخصوصة لاثبات هاته التهمة ولم يوجب التكليف المذكور بل ترك الأمر في ذلك لقاضى الموضوع يقدره حق قدره . فلو اعتبر الاختلاس موجوداً بجميع أركانه المكونة له من الادلة التى قامت لديه فليس لمحكمة النقض حق المراقبة عليه فيما يتعلق بهذا الاعتبار (محكمة النقض . حكم ١٠ يونيه سنة ١٨٩٩ — مجلة القضاء سنة سادسة صفحة ٣٢٨)

٣ — لا يعتبر من كان مكلفاً بجمع أموال لصرفها في عمل خيرى من أرباب الوظائف العمومية (محكمة النقض . حكم ٣ فبراير سنة ١٩٠٠ — مجلة الحقوق سنة خامسة عشرة صفحة ٩٧)

٤ — الموظف الذى ارتكب جريمة التزوير لارتكاب جريمة الاختلاس يعاقب بالعقوبة المقررة لاشدهما أى عقوبة جناية التزوير (محكمة النقض . حكم ٢١ ابريل سنة ١٩٠٠ — المجلوعة الرسمية سنة أولى « سنة ١٩٠٠ » صفحة ٣٠٧)

٥ — ان الظروف المخففة المنصوص عليها في المادة ١٧ عقوبات قاصرة على

« ٩٧ — » (التعليقات الجديدة) « الباب الرابع. في اختلاس

العقوبات الجنائية المقيدة للحرية المذكورة فيها فلا تشمل العقوبات المالية ولذلك وجب في جناية الاختلاس المنصوص عنها في المادة ٩٧ عقوبات الحبس بالقرامة المساوية للبالغ المختلس رغمًا من تطبيق المادة ١٧ عقوبات (بحكمة التقض. حكم ١٧ ابريل سنة ٩٠٩ - المجموعة الرسمية سنة عاشر « سنة ١٩٠٩ » صفحة ١٧٠)

٦ - موظفو المجالس البلدية موظفون عموميون وعلى ذلك تجوز محاكمتهم على مايقع منهم من الاختلاس طبقاً للمادة ٩٧ عقوبات (بحكمة التقض حكم ٨ يوليو سنة ١٩١١ - المجموعة الرسمية سنة ثانية عشرة « سنة ١٩١١ » صفحة ٢٧٨)

٧ - يعاقب مندوبو تحصيل الاموال الاميرية بمقتضى المادة ٩٧ عقوبات الخاصة باختلاس الاموال الاميرية بقطع النظر عن كونهم موظفين عموميين أو غير موظفين عموميين وعلى ذلك اذا اختلس المأذون الرسوم التي يحصلها عوقب بمقتضى هذه المادة بدون حاجة الى أن تتعرض المحكمة لكونه موظفًا عمومياً من عدمه (بحكمة التقض. حكم ٢٨ اكتوبر سنة ١٩١١ المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة « سنة ١٩١٢ » صفحة ١٦)

٨ - مجلس بلدى اسكندرية عند تحصيل الضرائب البلدية يؤدى خدمة أميرية بصفته نائباً عن السلطة العمومية ومحصلوه بالنظر الى نوع موضوع الوظيفة التي يؤدونها هم مستخدمون عموميون وعليه يعاقب المحصل الذي يختلس بالمادة ٩٧ عقوبات. أما مايتعلق بشخصية المجلس البلدى الواردة فى المادة ١٣ من الامر البالى الصادر فى ٥ يونيه سنة ١٨٩٠ القاضى باشاء المجلس البلدى فلا أهمية له فى الموضوع (بحكمة التقض. حكم ١٣ ابريل سنة ١٩١٢ - المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة « سنة ١٩١٢ » صفحة ١٤٠)

٩ ليس هناك نص صريح بخول المستخدمى الدائرة الخاصة بصفة الموظفين العموميين ولا يمكن الاستدلال على هذه الصفة بالامر العالى الذى ساوى بينهم وبين الموظفين

الاموال الاميرية وفي الفدر» (على قانون العقوبات الاهلى) «م — ٩٧»

العموميين فيما يختص بمحتم في المعاش - فالاختلاس الحاصل من أحد صياغة الدائرة الخاصة لاموال تسلمها بصفته هذه معاقب عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات لا بالمادة ٩٧ عقوبات ولا تنطبق المادة ٩٧ عقوبات على الاختلاس المذكور ليجرد جمع المهم من هذه الوظيفة ووظيفة عمومية كان يؤديها في نفس الوقت (محكمة النقض - حكم ٢٢ فبراير سنة ١٩١٢ - المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة « سنة ١٩١٣ » صفحة ١١٠)

١٠ - اذا حكم بادانة منهم لاختلاسه أموالا أميرية وزوجه أورا قارسمية اخفاء للاختلاس فالحكم عليه بعقوبة السجن طبقاً للمادة ١٨١ عقوبات على أنها العقوبة المقررة لاشد الجرمين المنسويين اليه والمرتبطين ببعضهما ارتباطاً غير قابل للتجزئة هو حكم صحيح . ومن ثم فلا يكون هناك خطأ في تطبيق القانون اذا لم يحكم على التهم بالترامة المقررة للاختلاس طبقاً للمادة ٩٧ عقوبات (محكمة النقض - حكم ١٩ ابريل سنة ١٩١٣ - المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة « سنة ١٩١٣ » صفحة ٢١٩)

١١ - الشخص السلم اليه مبالغ اذا ردها قبل الحكم عليه يعتبر هذا الرد ظرفاً مخففاً ولا يمكن اعتباره بأي حال من الاحوال مغيراً لوصف الجريمة أو لشئ من أركانها (محكمة النقض - حكم ٣٠ مايو سنة ١٩١٤ - المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة « سنة ١٩١٤ » صفحة ٢٣٣)

١٢ - يعتبر المستخدمون في وزارة الاوقاف موظفين عموميين فاذا ارتكب أحدهم تزويراً في ورقة من الاوراق المكلف بتجريبها بمقتضى وظيفته عوقب طبقاً للمادة ١٨١ عقوبات كما أنه يعاقب طبقاً للمادة ٩٧ من ذلك القانون ان اختلس أموالاً كانت تحت يده بسبب وظيفته سواء كانت الاموال الختلسة عمومية أو خصوصية (محكمة النقض حكم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة « سنة ١٩١٦ » صفحة ١٠١)

١٣ - تشمل عبارة « الامناء على الودائع » الواردة بالمادة ٩٧ عقوبات احكام محاكم الاشخاص المعينين لذلك بواسطة الحكومة المصرية مباشرة دون سواهم فلا تشمل الجنائيات حينئذ موظفي مالية حكومة السودان (محكمة جنائيات مصر - حكم ١٠ أغسطس سنة

« م — ٩٨ — ٩٩ » (التعليقات الجديدة) الباب الرابع . في اختلاس

١٩١١ — المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة « سنة ١٩١٢ » (صفحة ١٨)

١٤ — اذا اختلس أحد مأمورى الضبطية القضائية أشياء سلمت اليه أثناء تحرير
محضر جنائى فلا ينطبق عقابه على المادة ١٠٠ عقوبات (٩٧ جديدة) لانه لم يكن
أميناً عمومياً كما هو الشرط فى تطبيق هذه المادة بل تقع الجريمة التى ارتكبها تحت
حكم المادة ٣١٥ (٢٩٦ جديدة) عقوبات التى نصت على معاقبة الاختلاس الذى
يقع من أفراد الناس (محكمة الاستئناف العليا . حكم ٢٦ يوليو سنة ١٩٠٠ — المجموعة
الرسمية سنة ثانية « سنة ١٩٠١ » صفحة ٨٢)

﴿ المادة — ٩٨ ﴾ كل من يكلف بشراء شئ أو يبيعه أو يصنعه أو
استصناعه على ذمة الحكومة واستحصل بواسطة غشه فى شراء ذلك الشئ
أو يبيعه أو الكشف عن مقداره أو صنعه على ربح لنفسه أو لغيره تعود منه
الخسارة على الحكومة يحكم عليه بالحبس ورد مأخذه ويحكم أيضاً عليه
بالعزل ان كان موظفاً عمومياً

تطابق المادتين ١١٢ مختلط و ١٠١ من القانون القديم

﴿ المادة — ٩٩ ﴾ أرباب الوظائف العمومية أيا كانت درجاتهم
سواء كانوا رؤساء مصالح أو مستخدمين مرؤسين أو مساعدين لكل
منهما وكذا ملتزمو الرسوم أو العوائد أو الأموال ونحوها والموظفون
فى خدمتهم اذا أخذوا فى حال تحصيل الغرامات أو الأموال أو العشور أو
العوائد ونحوها زيادة عن المستحق منها يعاقبون على الوجه الآتى :

رؤساء المصالح والمترمون يعاقبون بالسجن وأما المستخدمون
الرؤسون ومساعداو الجميع فيعاقبون بالحبس والعزل . ويحكم أيضاً برد
المبالغ المتحصلة بدون حق وبدفع غرامة مساوية لها

تطابق المادة — ١٠٢ — من القانون القديم

الاموال الاميرية وفي القدر « (على قانون العقوبات الاهلي) م ١٠٠ — ١٠١ — »

الاحكام

١ — تعتبر شركة الاسواق بالنسبة لما تحصله من رسوم القديح من ملغزى أحكام محكمة الرسوم والعوائد والاموال ونحوها بالمعنى المقصود منهم في المادة — ٩٩ — عقوبات النقض والابرام وعلى ذلك اذا أخذ أحد موظفي الشركة زيادة عن المستحق حوكم بمقتضى المادة المذكورة (محكمة النقض . حكم ٢٨ - اغسطس سنة ١٩١١ - المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة « سنة ١٩١٢ « صفحة ٨) .

﴿ المادة — ١٠٠ ﴾ كل موظف في الوظائف العمومية حجز كل أو بعض ما يستحقه العملة الذين استخدمهم في أشغال محتصة بمحل توظيفه من أجرة ونحوها يعاقب بالسجن وكذا يعاقب بالعقوبة المذكورة اذا استخدم هؤلاء العملة سخرة بلا أجرة وأخذها لنفسه مع احتسابها على الحكومة ويحكم عليه في الحالتين برد ماأخذه لمستحقه ونفراة مساوية له تطابق المادتين ١٠٢ من القانون القديم و ١١٥ من القانون المخطط .

﴿ المادة — ١٠١ ﴾ كل موظف عموى لم يستوف استخدام كامل الخدمة المئينين للمأمورية المكلف بها وأخذ لنفسه جميع مرتبات من نقص منهم أو بعضها أو قيد في دفاتر الحكومة أسماء خدمته الخاصين به ليستحصل على اعطائهم ماهيتهم من المرتبات المحسونة على الحكومة يعاقب بالسجن ويحكم عليه أيضاً بتأدية ضعف اللبالغ التى أخذها سواء كانت بأسماء الاشخاص الذين لم يستخدموا أو بأسماء خدمته الخصوصيين الذين قيد أسماءهم بصفة مستخدمين بالحكومة

تطابق المادتين ١٠٤ من القانون القديم و ١١٦ من القانون المخطط

الأحكام

أحكام محكمة
النقض والایرام
يعتبر موظفاً عمومياً « مستغنى السكة الحديد المكلف قبض قود ثم بتوزيعها
على عملة اجرة لهم » وكون هذا المستخدم هو نفسه عامل باليومية لا يغير شيئاً من كونه
موظفاً عمومياً ويحكم عليه بناء على ذلك بالعقوبة المقررة في المادة ١٠١ - من قانون
العقوبات (محكمة النقض - حكم ٢١ يناير سنة ١٩٠٥ - المجموعة الرسمية سنة سادسة
« سنة ١٩٠٥ » صفحة ١٢٩)

المادة - ١٠٢. كل من كان من أرباب الوظائف العمومية
يتنفع من الأشغال المحالة عليه إدارتها وملاحظتها سواء كان الانتفاع
مباشرة أو بواسطة وكذلك كل من كلف نفسه منهم من غير مأمورية
بشراء أشياء أو صنعها على ذمة الحكومة أو اشترك مع بائع الأشياء
المذكورة أو مع المكلف بصنعها يعاقب بالزحل والحبس مدة لا تزيد عن سنة
وأما في حالة ما إذا أخذ أحد هؤلاء الموظفين عمولة أو تسبب في إعطائها
لغيره على المعاملات الأميرية التي من هذا القبيل أو اكتسب أرباحاً فيما
يتعلق بصرف النقود أو أباح لغيره اكتساب ذلك فيعاقب فضلاً عن عزله
بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

نطاق المادتين ١١٨ من القانون المخطوط و ١٠٥ من القانون القديم مع تعديل في العقوبات

المادة - ١٠٣. كل موظف أدخل في ذمته بأي كيفية كانت
قوداً للحكومة أو سهل لغيره ارتكاب جريمة من هذا القبيل يعاقب
بالسجن من ثلاث سنين الى سبع

الاموال الاميرية وفي الغدير» (على قانون العقوبات الاهلي) د م - ١٠٣ - ١٠٤

تقابل المادتين ١٠٦ من القانون القديم و ١١٩ مخطط

تعليقات المحفائية

(هذه المادة هي المادة ١٠٦ القديمة) - قد حالت ضوابط جنة في العمل دون

التمييز بين هذه المادة والمادة ٩٧ (المادة ١٠٠ القديمة)

ولا يلوح أن هناك فرقاً ما بين جسامه الجرائم المنصوص عليها في كلتا المادتين وقد تشابهت العقوبات لذلك فحذفت المادتان ١٠٧ و ١٠٩ القديمتان لان الافعال المنصوص عليها فيهما يظهر أنها بحيث تستوجب مؤبضات مدنية ليس الا ما لم يكن ارتكابها نتيجة تواطؤ مع المدوّ في هذه الحالة خيانة معاقباً عليها في كل الاحوال

الاحكام

١ - ان الشخص المسلم اليه مبالغ اذا ردها قبل الحكم عليه يعتبر هذا الرد ظرفاً أحكام محكمة النقض والابرار
مخففاً ولكن لا يمكن اعتباره بأي حال من الاحوال منبراً لوصف الجريمة أو لشئ ممن
أركانها (محكمة النقض حكم ٣٠ ماوسنة ١٩١٤ - المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة
« ١٩١٤ » صفحة ٢٣٣)

المادة - ١٠٤ * كل موظف عمومي أعان شخصاً على عديم
الوفاء بما تمهد بتوريده للمساكر البرية أو البحرية يعاقب بالحبس والعزل

تطابق للمادة - ١٠٨ قديمة و ١٢١ مخطط

المادة - ١٠٦ - قديمة : للموظفون في الخدمات الملكية الذين أدخلوا في ذمتهم بأي وجه كان
تقوذاً للميرى أو سهلوا لنهرهم ضل جنحة من هذا القليل يزولون من وظائفهم ويأبسون بالحبس
من ثلاثة أشهر الى سنتين أو بالنفي من ستة أشهر الى ثلاث سنين فضلاً عن العقوبة المقررة
للتزوير ان وجد

المادة - ١٠٨ - قديمة : اذا كان عدم الوفاء بتوريد الاشياء المذكورة حاصلًا بإتانة أولياء
الوظائف الميرة فيعاقبون بالحبس مدة ثلاث سنين

الباب الخامس

(في تجاوز الموظفين حدود وظائفهم وفي تقصيرهم)

(في أداء الواجبات المتعلقة بها)

المادة — ١٠٥ * كل موظف توسط لدى قاض أو محكمة لصالح أحد الخصوم أو اضراراً به سواء بطريق الامر أو الطلب أو الرجاء أو التوسية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصرى

قابل المواد ١١٠ و ١١١ قديمة و ١٢٣ مخطط

تعليقات التحفائية

قد جمعت هذه المادة أحكام المادتين ١١٠ و ١١١ القديمتين ويظهر أن الجرائم المنصوص عليها في المادة ١١١ هي من دون جميع الجرائم المذكورة في هاتين المادتين أقلها خطارة لكنها كانت معاقباً عليها بأشد العقوبات ولذلك جعل الحد الأقصى للحبس من ثلاثة أشهر الى ستة

وقد حذفت المادة ١١٤ القديمة لان الاضال المنصوص عليها فيها يظهر أنه من الاولى الاكتفاء فيها بأقامة الدعوى التأديبية دون المحاكمة القضائية

المادة ١١٠ قديمة : كل صاحب وظيفة ميرية أمر أو توعده بناء على سطوة وظيفته قاضياً أو محكمة لاجل استحصاله على حكم من احدهما لنفع أحد الاخصام أو ضرره يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاثة أشهر

المادة ١١١ قديمة : اذا توسط صاحب الوظيفة المذكورة عند القاضي أو المحكمة لقرحي في نفع أحد الخصمين أو ضرره سواء كان بطريق الطلب أو الرجاء أو التوسية يعاقب بالحبس من شهر الى ثلاثة أشهر ويحكم عليه بدفع غرامة من ألف قرش ديواني الى خمسة آلاف قرش

وفي بقصرهم في أداء
الواجبات المتعاقبة بهم (على قانون العقوبات الاهلي) «١٠٦-١٠٧-١٠٨»

﴿المادة — ١٠٦﴾ كل قاض امتنع بناء على الاسباب المذكورة
آنفاً عن الحكم أو صدر منه حكم ثبت أنه غير حق يعاقب بالحبس مدة
لا تزيد عن سنتين وبالغزل

تقابل المادة ١١٢ قديمة مع التعديل الآتي بمذكرة يعاقب « بالني مدة ثلاث سنين وينزل
من وظيفته ويحكم عليه بدم أهليته مؤبداً للتوظيف بأي وظيفة قضائية — وتطابق المادة —
١٢٦ مخطوط مع جل القوة التي »

﴿المادة — ١٠٧﴾ إذا امتنع أحد القضاة في غير الاحوال المذكورة
عن الحكم يعاقب بالغزل وبغرامة لا تزيد عن عشرين جنباً مصرحاً
ويعد ممتنعاً عن الحكم كل قاض أبى أو توقف عن اصدار حكم بعد
تقديم طلب اليه في هذا الشأن بالشروط المبينة في مادتي ٦٥٦ و ٦٥٧ من قانون
المرافعات في المواد المدنية والتجارية ولو احتج بعدم وجود نص في القانون
أو بأن النص غير صريح أو بأي وجه آخر

تطابق المادة ١١٣ قديمة و ١٢٧ مخطوط

﴿المادة — ١٠٨﴾ كل موظف عمومي استعمل سطوة وظيفته في
توقيف تنفيذ الاوامر الصادرة من الحكومة أو تنفيذ أحكام القوانين
واللوائح المعمول بها أو تأخير تحصيل الاموال والرسوم المقررة قانوناً أو
تنفيذ حكم أو أمر أو طلب من المحكمة أو أي أمر صادر من جهة اختصاصه
يعاقب بالغزل والحبس

تطابق المواد ١١٥ قديمة و ١٣٠ مخطوط و ١٨٨ و ١٩٠ و ١٩١ فرنساوي

تعليقات التحقانية

(هذه المادة هي المادة ١١٥ القديمة) قد حذفت الفقرة الثانية من المادة القديمة فان الجملة

«م - ١٠٩ - ١١٠» (التعليقات الجديدة) «الباب السادس. في الأكرام

المتنوص عليها فيما قد تكلم عنها في باب الاحكام العمومية عند الكلام على الاشتراك
وفي المادة ٢٨ (أسباب الإباحة الخ)

«المادة - ١٠٩» كل من سعى من أرباب الوظائف العمومية
وغيرهم بطريق الغش في اضرار أو تعطيل سهولة للزيادات المتعلقة بالحكومة
يعاقب فضلاً عن عزله بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع الزامه بأن يدفع
للحكومة بدل الخسائر التي نشأت عن فعله المذكور

تقابل للمادتين ١١٦ قديمة و ١١٧ غلط

الباب السادس

(في الأكرام وسوء المعاملة من الموظفين لافراد الناس)

«المادة - ١١٠» كل موظف أو مستخدم عمومي أمر بتعذيب
متمهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالاشغال الشاقة أو
السجن من ثلاث سنوات الى عشر

واذا مات المحبى عليه يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمداً

تقابل للواد ١١٧ قرة أولى وثلاثة من القانون القديم ١٣٢ غلط

المادة ١١٦ قديمة : كل من سعى من أرباب الوظائف الميرية وغيرهم بطريق الغش في اضرار
أو تعطيل سهولة للزيادات المتعلقة بالميرى يعاقب فضلاً عن عزله من وظيفته بالحبس من سنة الى سنتين
أو بالتى من سنتين الى ثلاث شع الزامه بدفع الخسائر التي نشأت عن فعله المذكور والحكومة

للمادة ١١٧ قديمة : كل موظف محكمة أو يتبرها من المصالح الميرية أمر بإيذاء متمهم أو فعل ذلك
بنفسه لحمله على الاعتراف يعاقب بالسجن المؤقت ويحكم بدم أهليته وبدأً لتقليد برتبة أو وظيفة ميرية
أما اذا كان فاعل الايذاء من أصاغر المستخدمين وفعل ذلك بأمر رئيسه فيحكم بتلك العقوبة أيضاً
على الرئيس الأمر

واذا مات المتهم من هذا الايذاء أو خلفه أو أحد أعضائه فيعاقب الموظف الفاعل لتلك بالمقوبات المقررة
في حق القاتل أو الجراح ويحكم أيضاً بهذه المقوبات اذا اقتضى الحال ذلك على الرئيس الأمر بالايداء

من الموظفين لافراد الناس (على قانون العقوبات الاهلي) د - ١١٠

تعليقات التحفاته

(هي المادة ١١٧ القديمة) — قد زبدت عقوبة الاشغال الشاقة عقوبة تخريرة مع عقوبة السجن وقد حذف الفقرة الثانية لان مانص عليه فيها تسرى عليه الاحكام العمومية في مسائل الاشتراك وتشديد العقوبة المخصوص عليها في الفقرة الاولى لا يجعل قائمة في ذكر قد منعمة المصو في الفقرة الثالثة (نظر المادة ٢٠٤)

الاحكام

١ — يتضح من اللائحة المختصة بعد ومشايخ البلاد وبيان اختصاصاتهم بها احكام محكمة انهم هم والخبراء والطوافون المعينون من موظفي الحكومة فتطبق عليهم المادة ١١٧ (١١٠ جديدة) عقوبات الموضوعة في حق هؤلاء الموظفين (محكمة النقض . حكم ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٧ — مجلة القضاء سنة خامسة صفحة ٦٨)

٢ — ان عمد ومشايخ البلاد لتكليفهم من الهيئة الحاكمة بخدمات قضائية وغيرها بمقتضى اللائحة الصادرة بمخصوصهم في اول يوليو سنة ١٨٩٥ يعدون من موظفي الحكومة ويعاملون اسوتهم في اقامة الدعوى عليهم . فلو امر اأخدم بايذاء متهم أو فعل ذلك بنفسه عوقب بالمادة ١١٧ (١١٠ جديدة) عقوبات فلا وجه للطعن بعدم انطباقها عليه (محكمة النقض . حكم ١٨ ديسمبر سنة ١٨٩٧ — مجلة القضاء سنة خامسة صفحة ٧٠)

٣ — شيخ الخبراء بعد من الموظفين العموميين ويقاب عقاب من يمدب متبها لجله على الاعتراف اذا دخل السجن وضرب متبها لهذا القصد ولا يتعرض على ذلك بان المادة - ١١٠ - عقوبات لا تنطبق عليه لانه ليس من الموظفين الذين لهم سلطة

التحقيق لان هذه المادة نصها عام وينطبق على كل موظف يرتكب التعذيب لازام منهم بالاقرار (محكمة النقض . حكم ٢٧ مايو سنة ١٩٠٥ - مجلة الاستقلال سنة رابعة صفحة ٤٠٨)

٤ - لتطبيق مادة التعذيب توصلا للحصول على الاعتراف يلزم أن يكون المذنب أو الأمر بالتعذيب صاحب صفة رسمية ويكون اما أنه أمر بالعذاب أو بأشره نفسه وبدون ذلك لا يمكن تطبيق المادة - ١١٧ (١١٠ جديقة) عقوبات - ان حصول التعذيب بلم الموظف وأثناء وجوده لا ينتج انه الأمر به الا انه ينتج الرضا وهذا الرضا لا يغير معنى لفظة الامر الواردة في المادة - ١١٧ (١١٠ جديدة) عقوبات (استئناف مصر . حكم ١٠ مايو سنة ١٩٠٢ مجلة الحقوق سنة سابعة عشرة صفحة ١٠٦)

﴿ المادة - ١١١ ﴾ كل موظف عمومي وكل شخص مكلف بخدمة عمومية أمر بعقاب المحكوم عليه أو عاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه قانوناً أو بعقوبة لم يحكم بها عليه يجازى بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنياً مصرياً ويجوز أن يحكم عليه أيضاً مع هذه العقوبة بالعزل
قابل المادتين ١٢٢ مغلط. و ١١٨ من القانون القديم

﴿ المادة - ١١٢ ﴾ اذا دخل أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين أو أى شخص مكلف بخدمة عمومية اعتماداً على وظيفته منزل شخص من أفراد الناس بغير رضاه فيما عدا الأحوال المبينة في القانون أو

المادة - ١١٨ قديمة — كل موظف بمحكمة أو بغيرها من المصالح الميرية أمر بعقاب المحكوم عليه أو عاقبه بنفسه بأشد من العقوبة المحكوم بها عليه أو بعقوبة لم يحكم بها عليه يجازى بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنين وينزل من وظيفته ويحرم مؤبداً من التوظيف بأى وظيفة ميرية أما اذا ارتب على ما ذكر موت المحكوم عليه أو تلف أحد أعضائه فيحكم على الموظف بالعقوبة المقررة للقتل أو الجرح

من الموظفين لافراد الناس» (على قانون العقوبات الاهلى) (م — ١١٣)

بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس أو بغرامة لاتزيد عن
عشرين جنهما مصرياً

تقابل للواد ١١٩ قرة اولى قديمة و ١٣٤ مخطوط و ١٨٤ من القانون الفرنسي

تعليقات التحقائية

هذه المادة هي المادة ١١٩ القديمة قد حذفت المبراة الاولى من الفقرة الثانية (القديمة)
لان ما نص عليه فيها واقع تحت أحكام القواعد العمومية الخاصة بالاشتراك وأحكام
المادة ٥٨ (أسباب الإباحة الخ)
وما يبقى بعد ذلك من هذه الفقرة يستعاض عنه بأحكام الباب الرابع عشر الجديد
من الكتاب الثالث (انتهاك حرمة الملكية)

﴿ المادة — ١١٣ ﴾ كل موظف أو مستخدم عموى وكل شخص
مكلف بخدمة عمومية استعمل القسوة مع الناس اعتماداً على وظيفته بحيث
أنه أدخل بشرهم أو أحدث آلاماً بأبدانهم يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن
سنة أو بغرامة لاتزيد عن عشرين جنهما مصرياً
تقابل للواد ١٨٦ فرنسوى و ١٣٥ مخطوط و ١٢٠ قديمة

المادة ١١٩ قديمة : اذا دخل أحد الموظفين بالمصالح السيرية أو بالمأمورى بالمحاكم أو ضباط أو
عساكر الضبط والربط اعتماداً على وظيفته منزل شخص من آحاد الناس بغير رضاه فيها هذا الاحوال
البينة في القانون أو بدون مراعاة القواعد المقررة فيه يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنين وإذا
ثبت أنه فعل ذلك بأمر رئيسه يطاق من العقوبة ويحكم بها حيثن على الرئيس الا مرقط وأما اذا كان
الداخل المدكور غير موظف وفعل ذلك بالقسوة والتهديد يعاقب بالحبس من ثمانية أيام الى ستة أشهر

المادة — ١٢٠ قديمة — كل من استعمل القسوة مع الناس في أثناء تأدية وظيفته من وظيفي الحكومة أو
ضباط أو عساكر الضبط والربط أو المحضرين بحيث أنه أدخل بشرهم أو أحدث آلاماً بأبدانهم يعاقب بالحبس
من ثمانية أيام الى سنة أو مالاذ اوصلت القسوة للذكورة الى درجة جنحة شديدة أو جناية فيحكم عليه بالعقوبة
المقررة لذلك

الاحكام

١- ان امر ذى السلطة بضرب شخص يعد نحر يضاً قانونياً يعاقب عليه فلا يصح الطعن اذن بان الواقعة لا يعاقب عليها القانون (محكمة النقض . حكم ٢٢ مايو سنة ١٨٩٧ - مجلة القضاء سنة رابعة صفحة ٣٦٩)

٢- يؤخذ من المادة - ١١٣ عقوبات سواء من نصها الحقيقي أو من موضعها في القانون لورودها تحت عنوان (الاكراه وسوء المعاملة من الموظفين لافراد الناس) افتراض ضرورة الاكراه بنير وجه حق أثناء القيام بعمل يمكن أن يكون قانونياً في ذاته بمعنى أن وجود الجريمة مترتب على الكيفية التي استعملها الموظف في القيام بالعمل وان هذا العمل سواء كان جائزاً أو غير جائز لا يعاقب عليه طبقاً للمادة - ١١٣ - عقوبات الا اذا كان استعمل كحجة أو سبب لهذا الاكراه التبعية - وبناء عليه يكون استعمال القسوة اللازمة لاجراء القبض أو الحبس لا يقع تحت نصوص المادة - ١١٣ عقوبات ولو كان القبض أو الحبس غير قانوني (محكمة النقض . حكم ٢٧ مايو سنة ١٩١١ - المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة « سنة ١٩١٢ » صفحة ٣)

١١٤- المادة - كل موظف عمومي او مستخدم عمومي وكل انسان مكلف بمخدمة عمومية اشترى بناء على سطوة وظيفته ملكاً عقاراً كان أو منقولاً فهرأ عن مالكه او استولى على ذلك بنير حق أو أكره المالك على بيع ماذكر لشخص آخر يعاقب بحسب درجة ذنبه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين وبالعزل فضلاً عن رد الشيء المقتصب أو قيمته ان لم يوجد عتياً

قابل المادتين ١٢٦ من القانون المخطط و١٢١ من القانون القديم

المادة - ١٢١ - قديمة : كل من اشترى من موظفي الحكومة وذواتها أيا كانت وظيفته

الباب السابع
في مقاومة الحكام (على قانون العقوبات الاهلى) د م - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧

المادة - ١١٥ * من استخدم من أصحاب الوظائف العمومية أشخاصاً سخرة في أعمال غير مأمورة بالحكومة من الاعمال المقررة قانوناً المتعلقة بالمنفعة العامة أو في غير الاعمال التي اضطر الحال اليها لنفع الاهالى يحكم عليه بالحبس مدة لاتزيد عن سنتين وبالعزل فضلاً عن الحكم عليه بدفع الاجرة المستحقة لمن كلف بتلك الاعمال بغير حق

تقابل المادة - ١٢٩ مخطوط و ١٢٢ من القانون القديم مع ابدال عقوبة الحبس بالنفي ستة أشهر الى ثلاث سنين

المادة - ١١٦ * كل موظف عموى أو مستخدم عموى تعدى في حال تروله عند أحد من الناس الكاتبة مساكنهم بطريق مأمورته بأن أخذ منه قهراً بدون ثمن أو بتمن بخس ما كولا أو علفاً يحكم عليه بالحبس مدة لاتزيد عن ثلاثة شهور أو بغرامة لاتتجاوز عشرين جنياً مصرياً وبالعزل في الحالتين فضلاً عن الحكم برد ثمن الاشياء المأخوذة لمستحقها

تطابق المادة ١٢٣ قديمة مع جمل الحبس من ثمانية أيام الى شهر وتقابل المادة ١٤٠ مخطوط

الباب السابع

(في مقاومة الحكام وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدي عليهم بالسب وغيره)

المادة - ١١٧ * من أهان بالإشارة أو القول أو التهديد موظفاً

أو رتبته بناء على سطوة وظيفته ملكاً عقاراً كان أو منقولاً قهراً عن مالكه أو استولى على ذلك بغير حق أو أكره الملك على بيع ماذكر لشخص آخر يعاقب على حسب درجة ذنبه بالنفي من ستة أشهر الى ثلاث سنين ويحكم بدم أهليته مؤبداً للنقل بأى رتبة أو وظيفة معينة ويكون الحكم مشتملاً أيضاً على الزامه برد الشيء المنسوب الى مالكه أو قيمته ان لم يوجد عيناً

« م — ١١٧ » (التطبيقات الجديدة) « الباب السابع. في مقاومة الحكام

عمومياً أو أحد رجال الضبط أو أى إنسان مكلف بخدمة عمومية أثناء تأدية وظيفته أو بسبب تأديتها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنهماً مصرياً فإذا وقعت الإهانة على محكمة قضائية أو إدارية أو مجلس أو على أحد أعضائها وكان ذلك أثناء انعقاد الجلسة تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ستة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنهماً مصرياً

. تقابل للمادتين ١٢٤ و ١٢٥ من القانون القديم و ١٤١ من القانون المخطط مع اختلاف في مدة العقوبة و ٢٢٢ و ٢٢٣ من القانون الفرنسي

تعليلات التحقيرية

عبارة الباب القديم في غاية التقيد وقد نشأ عن ذلك صعوبات مستديمة في العمل إذ أن ذكر لفظ « أحد الموظفين » في المادة ١٢٤ القديمة كان مالمأ من التمييز بين الأحوال التي كان يعمل فيها بمقتضى هذه المادة وبين الأحوال التي كانت داخلة في حكم المادة ١٢٥ ولما كانت الأحكام الصادرة من المحاكم الفرنسية تبعد أن تكون مستقرة على مبدأ في هذا الموضوع فما كان لها كبير فائدة فيه لأن عبارة المواد الموجودة في القانون الفرنسي مغيرة لعبارة المواد المقابلة لها في القانون المصري فضلاً عن ذلك فإن القواعد التي تبين من يشملهم لفظ « الموظفين » ومن لا يشملهم

المادة ١٢٤ قديمة : من تمسدى بالاشارة أو القول أو التهديد على أحد أعضاء محكمة أو مجلس أو أحد موظفي الحكومة في أثناء تأدية وظيفته أو بسببها عوقب بالحبس من ثمانية أيام إلى ستة أشهر وإذا حصل التمسدى للذكور في أثناء جلسة المحكمة أو المجلس تكون مدة الحبس من ستة اشهر الى سنة

المادة — ١٢٥ قديمة : من تمسدى في الأحوال المار ذكرها على أحد مأموري المحاكم أو أحد عساكر النظامية أو أحد عساكر المأمورين بالضبط والربط أو أى مأمور بخدمة ميرية يعاقب بدفع غرامة من مائة قرش ديوانى وقرش الى ثلاثمائة قرش وإذا وقع التمسدى على أحد ضباط العساكر النظامية أو ضباط عساكر الضبط والربط فيكون العقاب بالحبس من ثمانية أيام الى شهر واحد

وعدم الامتثال لأوامرهم
والتعدي عليهم
(علي قانون العقوبات الاهلي) (م - ١١٧)

لا يمكن تطبيقها في مصر نظراً لثبائنها في النظامات بينها وبين فرنسا وبما أنه ألقى الحد الأدنى المقرر للعقوبات في مواد الجرح فصار من الممكن الآن جمع أحكام المادتين (تنظر المادة ١١٧ الجديدة) بحيث يكون أمر تقدير جسامته كل جريمة في الاحوال المختلفة موكولاً لذوق القاضي وحسن تصرفه

وكذلك كان يوجد خلط بين مادتي ١٢٦ و ١٢٨ القديمتين فيما يتعلق بالأفعال المماثلة عليها بمقتضى أحكامها وفيما يتعلق أيضاً بالتمييز (ان كان هناك تمييز) بين طبقات الأشخاص الذين كانت ترتكب ضدهم تلك الجرائم فضلاً عن ذلك فإن العقوبة المقررة للحالة الأولى للذكورة في المادة ١٢٨ كانت طفيفة جداً بحيث لو كان وصل العنف الى الضرب أو نشأ عنه جروح لكأنت لزمت معرفة ما اذا لم يكن الواجب العمل بالمادة ٢٢٠ (المادة ٢٠٦ الجديدة) وأخيراً فإن عبارة المادة ١٢٧ كانت غامضة للغاية

والطريقة التي اتبعت في وضع مادتي ١١٨ و ١١٩ الجديدتين هي أولاً تحرير عقوبة مناسبة للمقاومة للموظفين أثناء تأدية وظائفهم عند ما لا تصل هذه للمقاومة الى العنف المماثل عليه بمقتضى المواد من ٢٠٤ الى ٢٠٦ (المواد من ٢١٨ الى ٢٢٠ القديمة) أما اذا وصلت المقاومة الى هذا الحد فقد زيد مع صرف النظر عن كون العنف استعمل مع أحد موظفي الحكومة الحد الأقصى للعقوبة في الاحوال التي تدخل في حكم المادتين ٢٠٥ و ٢٠٦ والحد الأقصى للعقوبة المقررة في المادة ٢٠٤ كاف لإحتياج الحال معه لزيادته اذا كانت العقوبات المبينة بهاته المادة واقمة على أحد موظفي الحكومة

محضر شوري القوانين

تليت المادة ١٦٥ - وتمديد اللجنة فيها وسيهيه وتمقرر بالاتفاق أن تكون كتمديد اللجنة وهذه صورة ذلك

« م - ٧١١ » (التطبيقات الجديدة) « الباب السابع. في مقاومة الحكم

الاصـل	التعديـل	الاسباب
المادة ١٦٥ يعاقب بالعقوبات المذكورة كل من أهان موظفاً أميرياً أو أحد رجال الضبط أو أي إنسان مكلف بخدمة أميرية أو اقترى عليه أو سبه بإحدى الطرق السافرة المذكورة بسبب أمر متعلق بوظيفته أو خدمته	استبدل فيها قوله (أو أي إنسان مكلف بخدمة أميرية) ب (أو أي إنسان مكلف بخدمه عمومية)	الاتيان بلفظ (عمومية) بدل (أميرية) يشمل أعضاء المجالس الذين لا يحسبون في العرف موظفين أميريين

(راجع محضر جلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٣ - ١٣ شعبان سنة ١٣٢١ ملحق الوقائع
المصرية نمرة ٤٠٠ الصادرة في ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٣)

المنشورات

منشورات لجنة المراقبة القضائية
من مراجعة بعض قضايا الجنتح الخاصة بمن يهين بالإشارة أو القول موظفاً عمومياً
الح المقاب عليها بالمادة ١١٧ من قانون العقوبات وبعض قضايا الشروع . لاحظت لجنة
المراقبة القضائية أن بعض المحاكم لا تميز في أحكامها بالضبط الالفاظ المكونة للاهانة
ولا الوظيفة التي كان يؤديها الموظف العمومي وقتئذ وانها لا تميز في قضايا الشروع
أركان الشروع المقاب عليه - ومن حيث ان المادة ١٤٩ من قانون تحقيق الجنائيات
نصت على ان كل حكم صادر بقوابة يجب ان يكون مشتملا على بيان الواقعة المستوجبة
للحكم بالعقوبة وأن يشير الى نص القانون الذي حكم بموجبه والا كان باطلا . ومن حيث
ان النص المذكور إنما وضع لتتمكن محكمة النقض والابرار من معرفة ما اذا كان تطبيق
القانون جاه في محله - ومن حيث ان محكمة النقض والابرار قررت في حكمها الصادر
في ٤ يناير سنة ١٩١٣ وجوب اشتمال الحكم على بيان الالفاظ والاشارات المكونة

وعدم الامتثال لاوامرهم والتحدى عليهم (على قانون العقوبات الاهلي) «د - ١١٧»

لجريمة الاهانة وبيان الوظيفة التي كان يشغلها الموظف وقسئذ والا كان الحكم باطلا
(مذكرة عمومية نمرة ٣ رقم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٣)

الاحكام

١ — يحتوي على وجه مهم للبطان نابع عن عدم ذكر الواقعة المستوجبة للعقوبة أحكام محكمة
النقض والايام الحكم الذي يقضى به في تهمة اتحدى بالقول والاشارة أو الضرب بمقتضى المادتين
١٢٥ و ١٢٦ (١١٧ و ١١٩ جديدين) عقوبت ولم تذكر به صفة الجنى عليه فان
هذا الذكر ضرورى ليعلم هل هو من موظفى الحكومة أم لا (محكمة النقض . حكم
١٧ يناير سنة ١٩٠٣ — المجموعة الرسمية سنة واحدة « سنة ١٩٠٣ » صفحة ٢٠٠)

٢ — مستخدمو سلاحنة بلدية الاسكندرية مشبهون من الاشخاص المكلفين
بخدمة عمومية المنصوص عنهم فى المواد ١١٧ الى ١١٩ من قانون العقوبات (محكمة
النقض . حكم ٢٥ مايو سنة ١٩٠٧ — المجموعة الرسمية سنة واحدة « سنة ١٩٠٨ »
صفحة ٩)

٣ — يشترط لتطبيق المادة ١١٧ عقوبات ان تحصل الاهانة فى مواجهة الجنى
عليه ويجب أن يذكر ذلك فى الحكم القاضى بالادانة والا كان باطلا (محكمة النقض .
حكم ٢٦ مارس سنة ١٩١٠ — المجموعة الرسمية سنة واحدة عشرة « سنة ١٩١٠ »
صفحة ٢١٤)

٤ — الحكم القاضى بادانة متهم لاهاته موظفاً عمومياً أثناء تأدية وظيفته قابل
لنقض اذا لم تبين فيه الفاظ الاهانة ونوع العمل الذى كان يؤديه الموظف العمومى
وقت الاعتداء عليه وذلك لان محكمة النقض والايام لا ينسب لها عند عدم استيفاء

« ١١٨ — ٢ » (التطبيقات الجديدة) « الباب السابع. في مقاومة الأحكام

هذه لواجه مراقبة صحة تطبيق القانون (محكمة النقض . حكم ٤ يناير سنة ١٩١٣
المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة « سنة ١٩١٣ » صفحة ٥٥)

٥ - « ينبر الحكم القاضى في جريمة تمتد على موظف عمومى بالقول باطلا بطلاناً
جوهرياً ويجب قطعه اذا أغفل الظروف التى صدرت فيها الاقوال المهيئة والعمل الذى
كان الموظف يؤدبه وقت أن أمين (قض . حكم ٢٧ مارس سنة ١٩١٥ - المجموعة
الرسمية سنة سادسة عشرة « سنة ١٩١٥ » صفحة ١٤٦)

٦ - الخبير المعين من قبل الحكومة يعتبر من الاشخاص المكلفين بخدمة عمومية
النصوص عنهم فى المواد ١١٧ الى ١١٩ عقوبات (محكمة قنا الابتدائية . حكم استئناف
جرح رقم ١١ - ابريل سنة ١٩٠٧ - المجموعة الرسمية سنة تاسعة « سنة ١٩٠٨ »
صفحة ٥٥)

« المادة - ١١٨ » كل من تمدى على احد الموظفين العموميين أو
رجال الضبط أو اى انسان مكلف بخدمة عمومية أو قاومه بالقوة او العنف
أثناء تأدية وظيفته يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن ستة شهور أو بغرامة
لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً

تقابل المواد ١٤٥ مختلط و ٢٠٩ و ٢١٠ و ٢١٢ من القانون الفرنساوى و ١٢٨ قديمة

للادة — ١٢٨ قديمة : كل من قاوم أو تمدى بالعنف أو الضرب على أحد عساكر الضبط
والرابط أو مأمورى المحاكم أو للينين لتحصيل الايرادات المالية ورسوم الجمارك أو أى مأمور
بخدمة مبررة فى أثناء اجراءهم تنفيذ أحكام القوانين أو أوامر الحكومة أو المحاكم يعاقب بالحبس
من عشرة أيام الى ستة أشهر واذا كان قاعل ذلك حاملاً لسلح يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى
سنتين وهذا بدون اخلال بالحكم عليه بقاب أشد من ذلك على حسب النصوص بالمادة ٨٥ اذا
وقع التمدى أو حصلت المقاومة من عصبة عددها عشرون شخصاً فأكثر

وعدم الامتثال لأوامرهم والتعدي عليهم
(على قانون العقوبات الاهلي) «م - ١١٨»

الاحكام

١ - مصلحة السكك الحديدية هي مصلحة أميرية إراداتها ومصرفاتها وارادة النقض والايرام أحكام محكمة
في ميزانية الحكومة فبناء على ذلك يكون المقتس الذي من شأنه مراقبة إيرادات
تلك المصلحة شخصاً مكلفاً بخدمة أميرية والتعدي عليه أو المقاومة التي تحصل له
تدخل تحت حكم المادة ١٢٨ (١١٨ جديدة) عقوبات (محكمة النقض - حكم ٢١
دسمبر سنة ١٩٠١ - المجموعة الرسمية سنة ثالثة « سنة ١٩٠٢ » صفحة ١٨٧)

٢ - مقاومة مأمور مركز ومنعه من تنفيذ أمر المديرية لتسليم أطيان لأناس
رسا عليهم المزداد فيها هي أفعال يعاقب عليها بمقتضى المادة ١٢٨ (١١٨ جديدة)
عقوبات لأن المأمور في هذه الحالة يؤدي وظيفة أميرية (محكمة النقض - حكم ٩ أبريل
سنة ١٩٠٤ - المجموعة الرسمية سنة خامسة « سنة ١٩٠٤ » صفحة ٢١٤)

٣ - يعتبر خفيّر المحكة موظفاً أميرياً مكلفاً بخدمة أميرية (نقض - حكم
٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠٤ - مجلة الاستقلال سنة رابعة صفحة ١١)

٤ - أن التعدي الواقع على أحد عساكر البوليس وقت تنفيذ أمر المعاون أحكام المحاكم
الابتدائية
بالقبض على عسكري آخر هو تعد حاصل ضد أحد رجال الضبط أثناء تأدية وظيفته
ويعاقب فاعله على هذه الصورة وإن لم يكن مع المعاون المذكور أمر من الحرية بذلك
(محكمة أسبوط الابتدائية - حكم استثنائي رقم ١١ أبريل سنة ١٨٩٥ مجلة القضاء
سنة ثمانية صفحة ٢٣٠)

٥ - معاون المركز الذي يؤدي عملاً بصفة كونه نائباً عن الحكومة في صوالحها أحكام المحاكم
الجزئية
الخصوصية لا يعتبر شخصاً مكلفاً بتأدية خدمة أميرية بالمعنى المراد في المادة ١٢٨

« ١١٩ — » (التطبيقات الجديدة) (الباب السابع في مقاومة الحكام

(١١٨ جديدة) من قانون العقوبات . فبناء على ذلك لاقع المقاومة التي تحصل له عند ما يباشر مع مساح قياس أرض من أملاك الحكومة الخصوصية تحت طائلة المادة ١٢٨ (١١٨ جديدة) من قانون العقوبات (محكمة مغاغة الجزئية . حكم ٨ فبراير سنة ١٩٠٣ — المجموعة الرسمية سنة رابعة « سنة ١٩٠٣ » صفحة ١٢٥)

المادة — ١١٩ * وإذا حصل مع التعدي أو المقاومة ضرب أو نشأ عنها جرح تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهًا مصريًا
فاذا بلغ الضرب أو الجرح الجسامة المنصوص عنها في المادة ٢٠٥ تكون العقوبة الحبس

تقابل المواد ٢٢٨ و ٢٣١ من القانون الفرنسي و ١٤٣ و ١٤٤ من القانون المخطط و ١٢٦ و ١٢٧ من القانون القديم

الأحكام

١ — المحكمة الاستئنافية ان تعدل في المواد القانونية التي طبقها محكمة أول درجة متى كانت المواد التي تحكم بها المحكمة الاستئنافية لا تعتبر نوع الجريمة المسندة الى المتهم

ولها على الاخص أن تطبق المادة — ١٣٦ (١١٩ جديدة) عقوبات في حالة التعدي بالضرب على أحد رجال الضبط اذا كانت المحكمة الابتدائية طبقت في هذه الحالة المادة — ٢٢٠ (٢٠٦ جديدة) عقوبات الخاصة بالتعدي بالضرب على أحد أفراد الناس

المادة ١٢٦ قديمة — كل من ضرب أحد الاشخاص المذكورين بالمادتين السابقتين في اثناء تأديته وظائفهم او بسبب قيامه بها ولو بغير سلاح ولم ينشأ عن الضرب جرح يماقب بالحبس من ستة اشهر الى سنتين

المادة ١٢٧ قديمة — اذا نشأ عن الضرب المذكور جرح أو مرض فيحكم على الضارب بأقصى العقوبة للبيئة بالمادة السابقة ويجوز توصيلها الى ضعف العقوبة المقررة لمن ضرب أو جرح شخصاً من أفراد الناس

في حرب المحبوسين (على قانون العقوبات الاهلي) «م — ١٢٠»

(محكمة النقض — ١٣ — ابريل سنة ١٩٠١ — المجموعة الرسمية سنة ثالثة « سنة ١٩٠٢ » صفحة ٦٢)

٢ — غير محتم ان يمين في الحكم القاضي بالمعقوبة في ضرب موظف أثناء تأدية وظيفته يائاً يقتضى عدمه البطلان الاعمال التي كان يجبرها للموظف وقت وقوع الحادثة (محكمة النقض — حكم ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٣ — المجموعة الرسمية سنة رابعة « سنة ١٩٠٣ » صفحة ٢٠٣)

الباب الثامن

(في حرب المحبوسين واخفاء الجائنين)

« (المادة — ١٢٠) » كل انسان قبض عليه قانوناً فحرب يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بفرامة لا تتجاوز عشرة جنهات مصرية فاذا كان صادراً على التهم أمر بالقبض عليه وايداعه في السجن أو كان محكوما عليه بالحبس أو بمعقوبة أشد يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنهات مصرية وتعدد العقوبات اذا كان المهرب في احدى الجائنين السابقتين مصحوباً بالقوة أو بجريمة أخرى

تقابل المواد ١٤٦ مختلطو ٢٤٥ فرساوى و١٢٩ قديمة

المادة — ١٢٩ قديمة: اذا حرب أحد السجنين قهراً أو بواسطة قه أو كسر يعاقب بالحبس من ستة اشهر الى سنة وتبتدى مدة الحبس للذكور من يوم انقضاء مدة العقوبة التي استوجبها الجنابة أو الجنعة التي كان مسجوناً من أجلها أو بعد صدور الحكم فوراً من المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستئناف ببراءته . أما من شرع في الحرب بالطرق المتقدمة فيعاقب بالحبس من شهر الى ستة أشهر وهذا لا يمنع في المائتين المذكورتين من الحكم عليه بعقوبات أشد مما ذكر اذا ارتكب في أثناء استئصال العهر جنابة أخرى تستوجب ذلك

تعليقات التحفائية

هذا الباب كان قد عدل تمديداً كبيراً بموجب الامر العالي الصادر في ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ الذي استمضى به عن الامر العالي المؤرخ ١١ اغسطس سنة ١٨٩٢ وان الغاء الحد الأدنى للعقوبات في مواد الجنج قد ممكن من تسهيل عبارة مواد هذا الباب ومن الغاء الاحوال المنصوص عنها في الامر العالي الصادر في سنة ١٨٩٨ وقد جعل الكتاب أوضح من ذي قبل لانه قد قسم الكلام على الجرائم المينة فيه أولاً اذا وقت ممن يهرب ثانياً اذا وقت من مستخدمى السجون ثالثاً اذا وقت من الافراد

أما من حيث من يرتكب الحرب (المادة ١٢٠ الجديدة) فقد جعل الفرق مرتبطاً بحالة الماروب . فالفقرة الاولى خاصة بمن يضبطون متلبسين بالجريمة ولم يكونوا سجنوا بناء على أمر صادر بسجنهم وبالسجونين بموجب أوامر صادرة بضبطهم واحضارهم وبالمحبوسين بطريق الاكراه البدني . والفقرة الثالثة تنص بأن يجمع بين العقوبة التي يحكم بها بسبب الحرب وبين العقوبة التي يستوجبها استعمال القوة أو أى جريمة أخرى يرتكبها الفار أثناء هربه ويمكن أن يلاحظ هنا أن المعاقبة على الحرب تكون في غالب الاحوال بموجب لائحة السجون

وان الجرائم التي يرتكبها مستخدمو السجون تسرى عليها أحكام المواد ١٢١ و ١٢٢ و ١٢٣ واذا كان الحرب حصل بسبب افعال أولئك المستخدمين (المادة ١٢١) روعيت حالة الماروب في تقرير العقوبة قلة وكثرة من حيث نوع سجنه لكن بأقل تفصيلاً من ذلك كما في حالة التواطؤ

وفيما يتعلق بحالة التواطؤ وضع فرق لم يكن موجوداً من قبل في القانون القديم ويتضح أن من تواطأ مع محكوم عليه على هربه يعاقب بأشد مما يعاقب به لو تواطأ مع متهمة بنفس الجريمة التي حكم من أجلها على الماروب الاول والمادة ١٢٣ تنص بمعاينة من أجعل عداً في القبض على أحد مرتكبي الجرائم وكان هذا الفعل غير معاقب عليه بالسكينة

واخفاء الجانبين . (على قانون العقوبات الاهلي) . م — ١٢٠

وقد نص في مادتي ١٢٤ و ١٢٥ عن امر اعانة أحد الافراد لانسان على الحرب .
والتي الفرق الموجود في المادة ١٣٤ القديمة الذي من مقتضاه أن تسهيل الحرب بسبب
اعطاء المارزب آلات يستعين بها على ذلك كان يعاقب عليه عقاباً أشد وسبب هذا الالغاء
هو أن اعطاء هذه الآلات لم يخرج عن كونه من الامور التي تقع عادة في الحرب أما
أمر اعطاء أسلحة لمسجون لتسهيل هربه فانه يعاقب عليه بقطع النظر عن صفة سجن
المارزب لأن هناك في كل الاحوال قرينة دالة على أن الاسلحة أعطيت بقصد استعمالها
وان أمر ادخال آلات في السجن بقصد تسهيل الحرب يعاقب عليه بمقتضى المادة ٩٠
من الامر العالي الصادر في ٩ فبراير سنة ١٩٠١ المتعلق بالسجون ولو لم يعقب هذا
التعلل حرب . وما يلاحظ هنا أنه اذا تواطأ أحد الافراد مع أحد مستخدمي السجن
على اعانة أحد المسجونين على الحرب يعاقب باعتباره شريكاً للموظف بمقتضى الاحكام
المعمومية للاشتراك بأشد مما كان يعاقب به لو ارتكب ذلك بمفرده
وقد استمضت بالمادة ١٢٦ الجديدة عن للسادة ١٣٦ القديمة وضيق في الاحوال
التي كانت تستثنى الى الآن فيما يخص أهل المارزب

الاحكام

- ١ — كل شخص حرب أثناء وجوده في حالة حبس قانوني يعاقب بالمواد ١٢٩ (١٢٠) أحكام محكمة
جديدة) وما بعدها من قانون العقوبات وذكر يتو ١٧ فبراير سنة ١٨٩٨ قلنا قبض
على شخص منهم بسرقة بمعرفة العانة وسبق به الى المركز وصار حجزه به ثم هرب
من المركز فانه يعاقب طبقاً للمواد المذكورة لان الحبس في هذه الحالة قانوني لحصوله
بعد القبض القانوني (محكمة النقض . حكم ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٩ — المجموعة الرسمية
سنة ثمانية (١٩٠١) صفحة ٢٣٥)
- ٢ — الحكم بادانة منهم لهربه بعد القبض عليه متلبساً بالجناية بمعرفة شيخ الخفراء

د — ٢٠ — ١٢١ (التعليقات الجديدة) « الباب الثانى. فى حرب المجرمين

يحق تحت أحكام المادة ١٢٠ عقوبات ولا يشترط لتوفر أركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة المذكورة أن يكون القبض على المتهم حصل بمقتضى أمر بالقبض (محكمة النقض حكم ١٥ ابريل سنة ١٩١٣ — المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ١٩١)

أحكام الحاكم
السلكية
٣ — اذا قبض بمعرفة العمدة على متهمة يرق ساقية وساقه العمدة المذكور الى المركز فهرب فى الطريق فانه يعد مرتكباً لجنحة الهرب المنصوص عنها فى المواد ١٢٩ (١٢٠ جديدة) وما بعدها من قانون العقوبات قن القبض عليه فى هذه الحالة مطابق للقانون فهو محروم من التمتع بحريته وخكمه حكم الشخص المجرم فعلا (محكمة استئناف الابدائية. حكم استئنافى رقم ١٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٠ — المجموعة الرسمية سنة ثانية « سنة ١٩٠١ » صفحة ٢٦١)

٤ — أرسل وكيل النيابة المختلطة أحد المتهمين بارتكاب جريمة الى مركز البوليس وهناك أمر بالبقاء فيه حتى ينظر فى قضيته. والمحكمة قررت : —
انه اذا خالف ماأمر به وترك المركز فلا يعتبر أنه هرب بعد القبض عليه قانوناً طبقاً للمادة ١٢٠ عقوبات لان أعضاء النيابة المختلطة لا يعتبرون من رجال الضبطية القضائية المتوهم عنهم فى قانون تحقيق الجنايات الاهلى (محكمة الاستئناف الابدائية. حكم جنج استئنافى رقم ٢١ مارس سنة ١٩١٠ المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة « سنة ١٩١٠ » صفحة ٣٣٩)

« المادة — ١٢١ » كل من كان مكلفاً بحراسة مقبوض عليه أو بمرافقته أو بنقله وهرب باهمال منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنهماً مصرى اذا كان المقبوض عليه الذى هرب محكوماً عليه بعقوبة جنائية أو متهماً بجناية أو مافى الاحوال الاخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنهماً مصرى

واختفاء الجانيين « (على قانون العقوبات الاهلي) (م — ١٢١) »

تقابل الوداد ١٤٩ مخطوط ٧٣٨ فرساوى و ١٢٠ قرة أولى و ١٢١ قرة أولى و ١٢٢ قرة أولى من القانون القديم

الأحكام

١ — ان مجرد القبض على أى شخص كان تحت تهمة مينة بمعرفة رجال الضبطية أحكام الحاكم الكلية
القضائية أو رجال البوليس ونحوهم من أرباب الحفظ يجعل المقبوض عليه فى حكم
المحبوس تماماً ولو لم يصدر أمر بحبسه فإذا هرب بعد ذلك بمن كلف بالمحافظة عليه أثناء
السير فى الطريق أو من محل من محلات الحكومة ولو لم يكن معداً للحبس وكان هذا
الهرب باهمال عوقب المهمل على ذلك بنص الفقرة الأولى من المادة ١٣٢ (١٢١)

المادة — ١٣٠ قديمة : اذا هرب أشخاص من المحبوسين بواسطة الطرق المينة فى المادة
السابقة وكان جميع هؤلاء الأشخاص أو واحد منهم متهماً بارتكاب جناية تستوجب الحكم بالقتل
أو بالأشغال الشاقة المؤبد أو السجن المؤبد أو كان محكوماً عليه بأحدى هذه العقوبات فلاشخاص
للمأمورون بالمحافظة عليه أو بملاحظة سيره أو بقتله يماقبون فى حالة حصول اهمال منهم بالحبس من
سنة الى سنتين وفى حالة تواطئهم مع من هرب يماقبون بالأشغال الشاقة للؤقتة
أما الأشخاص غير المأمورين بذلك الذين يساهلون للمحبوسين الهرب أو يمكنونهم منه فيعاقبون
بالحبس مدة سنة بالأقل وخمس سنتين بالأكثر

المادة ١٣١ قديمة : أما اذا كان جميع من هرب أو واحد منهم متهماً بارتكاب جناية تستوجب
عقوبة أخف مما ذكر أو كان محكوماً عليه بسبب ارتكاب جناية من هذا القبيل فلاشخاص
للمأمورون بالمحافظة عليه أو بملاحظة سيره يماقبون فى حالة حصول اهمال منهم بالحبس من شهرين
الى ستة أشهر وفى حالة تواطئهم مع من هرب يماقبون بالسجن للوقت
أما الأشخاص غير المأمورين بذلك الذين يمكنون المحبوسين من الهرب أو يساهلون لهم فيعاقبون
بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنتين

المادة ١٣٢ قديمة : اذا كان من هرب متهماً بارتكاب جناية أو محكوماً عليه بسبب وقوعها
منه فلاشخاص المأمورون بالمحافظة عليه أو بملاحظة سيره يماقبون فى حالة حصول اهمال منهم
بالحبس من ثمانية أيام الى شهرين وفى حالة تواطئهم مع من يهرب يماقبون بالحبس من ستة أشهر الى
سنتين وهذا بدون اخلال بالحكم عليهم بقوليات أخرى فى حال ارتكابهم
أما الأشخاص غير المأمورين بذلك الذين يمكنون المحبوسين من الهرب أو يساهلون لهم فيعاقبون
بالحبس من ثمانية أيام الى ثلاثة أشهر

«م—١٢٢—١٢٣—١٢٤» (التعليقات الجديدة) «الباب الثامن في هرب المحبوسين

جديدة) عقوبات (محكمة قنا الابتدائية . حكم جنح استثنائي رقم ٧ سبتمبر سنة ١٨٩٧-
مجلة القضاء سنة رابعة صفحة ٤٣١)

﴿المادة — ١٢٢﴾ كل من كان مكلفاً بحراسة مقبوض عليه أو
بمرافقته أو بنقله وساعده على هربه أو سهله له أو تواطأ على ذلك يعاقب
طبقاً للأحكام الآتية :

إذا كان المقبوض عليه محكوماً بالاعدام تكون العقوبة الاشغال
الشاقة المؤقتة

وإذا كان محكوماً عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهماً
بجريمة عقوبتها الاعدام تكون العقوبة السجن
وفي الاحوال الاخرى تكون العقوبة الحبس

تقابل المواد ١٣٠ قرة لولى ١٣١ قرة لولى ١٣٢ قرة لولى ١٤٩ من القانون القديم و١٤٩
مختلط و٢٣٨ فرسولى (راجع للمادة السابقة) .

﴿المادة — ١٢٣﴾ كل موظف أو مستخدم عمومي مكلف بالقبض
على انسان ويهمل في الاجراآت اللازمة لذلك بقصد معاوته على الفرار
من وجه القضاء يجازى بالعقوبات المدونة في المادة السابقة بحسب الاحوال
للبيئة فيها

﴿المادة — ١٢٤﴾ كل من مكن مقبوضاً عليه من الهرب أو ساعده
عليه أو سهله له في غير الاحوال السابقة يعاقب طبقاً للأحكام الآتية :

إذا كان المقبوض عليه محكوماً عليه بالاعدام تكون العقوبة الاشغال
الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى سبع فاذا كان محكوماً عليه بالاشغال
الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهماً بجريمة عقوبتها الاعدام تكون

« إخفاء الجانيين » (على قانون العقوبات الاهلي) « د م — ١٢٥ — ١٣٦ »

المقبوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع وأما في الاحوال الاخرى فتكون العقوبة الحبس

تقابل المواد ١٣٠ قرة ثانية و ١٣١ قرة ثانية و ١٣٢ قرة ثانية من القانون القديم و ١٤٩ محتلط ٢٣٨ فرنساوي (تراجع مواد قانون العقوبات القديمة تحت المادة ١٢١)

« المادة ١٢٥ » كل من أعطى أسلحة لمقبوض عليه لمساعدته على

الحرب يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع

تقابل المواد ١٥٠ محتلط و ٢٤١ و ٢٤٣ فرنساوي — و ١٣٥ من القانون القديم .

« المادة — ١٣٦ » كل من أخفى نفسه أو بواسطة غيره شخصاً

فر بعد القبض عليه أو متهماً بجناية أو جنحة أو صادراً في حقه أمر بالقبض عليه وكذا كل من أعانه بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء مع علمه بذلك يعاقب طبقاً للأحكام الآتية :

إذا كان من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء

قد حكم عليه بالاعدام تكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع

وإذا كان محكوماً عليه بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو كان متهماً

بجريمة عقوبتها الاعدام تكون العقوبة الحبس

وأما في الأحوال الأخرى فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن

سنتين أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً

المادة — ١٣٥ — قديمة : إذا كان من هرب من السجن استعمال على ذلك بأسلحة فالخزاس والأشخاص المأورون بملاحظة سيره الذين شاركوه في هذا الامر يعاقبون بالاشغال الشاقة مؤقتاً مدة لا تتقص عن عشر سنين . أما الاشخاص الآخرون غير المأورين بالمحافضة عليه أو بملاحظة سيره فيعاقبون بالسجن المؤقت . فان حصل الشروع في الحرب فيحكم على المذكورين بالعقوبات التي تلي تلك العقوبات

(التعليقات الجديدة) الباب الثامن. في هرب المحبوسين

د — ١٢٦

ولا تسرى هذه الأحكام على زوج أو زوجة من أخفى أو ساعد على الاختفاء أو الفرار من وجه القضاء ولا على أبويه أو أجداده أو أولاده أو أحفاده

تقابل المواد ١٥٢ مخطوط ٢٤٨ وفرنساوى ١٣٦ قديمة

محض شورى القوانين

أضافت اللمعة عبارة (ولا على أجداده أو أحفاده) على الفقرة الأخيرة من المادة . لان الاجداد فى الشقة كالآباء والاحاد كالاولاد ولهذا كان من العدل اعناؤهم (راجع محضر جلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ملحق الوقائع المصرية نمرة ١٤٠ الصادرة فى ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٣)

الأحكام

١ — تنطبق المادة ١٣٦ عقوبات على كل من أخفى جانياً على وجه العموم سواء النقص والابرام كان قبض عليه ثم فر أو مأموراً بالقبض عليه أو جارياً البحث عنه متى كان الخفى عالماً بالجريمة — فظهور إشاعة بين الناس بواسطة الجرائد عن اجرام شخص وهربه تجعل من أخفائه تحت حكم المادة ١٣٦ عقوبات (محكمة القضا حكم ٢٨ أغسطس سنة ١٩١١ — المجموعة الرسمية سنة ثلاث عشرة « سنة ١٩١٢ » صفحة ٥)

المادة ١٣٦ قديمة : كل من أخفى عنده شخصاً محكوماً عليه بسبب ارتكاب جريمة أو حمل غيره على ارتكابها وهو يعلم هربه من الحبس أو فراره تخلفاً من المحاكمة وكل من أخفى متهماً مع علمه أنه مطلوب للمحاكمة بسبب ارتكاب جريمة يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى سنتين ويكون العقاب من شهر الى ثلاثة أشهر اذا كان الشخص المخفى محكوماً عليه بسبب ارتكاب جريمة لو كان مطلوباً للمحاكمة لكونه متهماً بها

ويستثنى من ذلك الأب وان علا والابن وان سفل والزوج والزوجة واخوة واخوات المحكوم عليه أو التهم أو ذى الشبهة المخفى واصهاره الذين فى درجة المذكورين

واخفاء الجانيين » (على قانون العقوبات الاهلي) « م - ١٢٦ مكررة »

« المادة - ١٢٦ » مكررة (ق ١٢ في ٨ يونيه ١٩١٢) - كل من علم بوقوع جناية أو جنحة أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوعها وأعان الجاني بأي طريقة كانت على الفرار من وجه القضاء اما بايواء الجاني المذكور واما باخفاء أدلة الجريمة واما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهو يعلم بعدم صحتها أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك يعاقب طبقاً للأحكام الآتية : اذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالاعدام تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين

و اذا كانت الجريمة التي وقعت يعاقب عليها بالاشغال الشاقة أو السجن تكون العقوبة بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنياً أما في الاحوال الاخرى فتكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز الستة شهور أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنياً وعلى كل حال لا يجوز أن تعدى العقوبة الحد الأقصى المقرر للجريمة نفسها ولا تنطبق أحكام هذه المادة على الزوج أو الزوجة أو أصول أو فروع الجاني

المذكرة الإيضاحية^(١)

« عن النص على معاقبة من يساعد المجرمين على الفرار من وجه القضاء »
في قانون العقوبات (مادة ١٢٦) نص من هذا القبيل ولكنه لا ينطبق الاعلى من انهم بجناية أو جنحة أو من يكون صدر في حقه أمر باحضاره أو القبض عليه فهو لا يتناول من يساعد المجرم وهو يعلم بمجرمته على التمكن من الفرار من وجه القضاء قبل محاكمته والمساعدة قد تكون اما بايواء المجرم أو بتقديم معلومات غير صحيحة أو باخفاء أدلة الجريمة

(١) للمذكرة الايضاحية المقدمة من وزارة الداخلية لمجلس النظار مع مشروع المادة ١٢٦ مكررة

« م — ١٢٦ مكررة » (التعليقات الجديدة) « الباب الثامن. في هرب المحبوسين

وقد روعي في هذا النص تدريج العقوبة بحسب أهمية الجريمة التي يرتكبها من
تقدم له المساعدة

تقرير اللجنة^(١)

بعد أن تناقشت اللجنة طويلاً في هذه المادة رأت أن تحذف من الفقرة الأولى
منها عبارة « أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بوقوع الجريمة » وعبارة « أو كان
لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك » لأنها ترى أن الحكم على الاعتقاد أو على الظروف
التي تحمل على الاعتقاد صعب جداً وأن بقاء مثل هاتين العبارتين « اللتين لا يوجد
لهما مثيل في القانون الفرنسي المأخوذ عنه القوانين المصرية ». يسهل اتهام الأبرياء
ويفتح باباً يطره أرباب الغايات لاتهم من يريدون الانتقام منه ولا يصعب عليهم
اثبات اتهامهم بهرائن ملققة لذلك يجب أن لا ترفع الدعوى على المتهم بمعاونة جان
على الفرار إلا إذا ثبت للمحققين ثبوتاً تاماً أنه أعانه وهو يعلم علماً كيداً بارتكابه جريمة
أو جنحة. وإن يكون الجاني قد حكم بأدائه نهائياً لارتكابه تلك الجريمة أو الجنحة نفسها
لأنه قد يحصل أن الجاني لا يضبط إلا بعد أن يحكم على المتهم بمساعدته على
الفرار حكماً نهائياً بأدائه ثم يقدم الجاني الأصلي للمحكمة فتبرئه. فنمّا لوقوع مثل هذا
الخطأ الذي يؤسف له كثيراً — وقد لا يمكن تلافيه — يجب أن لا يحاكم المتهم بتسهيل
الفرار لجان إلا بعد الحكم نهائياً بأدائه ذلك الجاني.

وقد أرادت اللجنة أن تنص صريحاً على ذلك في المشروع فاجابها سعادة ناظر
الحقانية بأن نص المادة الأصلي يفيد ذلك لأنه عبر عن مرتكب الجريمة أو الجنحة
الذي أعانه المتهم على الفرار من وجه القضاء بالجاني وليس بالمتهم. ولا شك أن كل
متهم لا يكون جانيًا إلا إذا حكم عليه نهائياً

فاكتفت اللجنة بهذا البيان وقررت بالإجماع تعديل الفقرة الأولى من المادة هكذا
« كل من ثبت عليه أنه علم بوقوع جريمة أو جنحة وأعان الجاني بأية طريقة كانت

(١) تقرير لجنة مجلس شورى القوانين التي عهد إليها بحث المشروع

واخفاء الجانيين » (على قانون العقوبات الاهلي) « م — ١٢٦ مكررة »

على القرار من وجه القضاء اما باثواء الجاني المذكور واما باخفاء أداة الجريمة واما بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وثبت أنه يعلم بعدم صحتها يعاقب طبقاً للاحكام الآتية : «
وبقية المادة على أصلها

محضر شوري القوانين

تليت المادة وتعديل اللجنة فيها

(معادة ناظر الحاقية) - أطلب بقاء المادة على أصلها وأعترض على الجزء الاول من تعديل اللجنة وأرى أن لا لزوم مطلقاً لذكر عبارة « ثبت عليه » لا لاني أقبل ان يحكم على منتهم بدون ثبوت التهمة عليه ولكن لان شرط ثبوت التهمة مفروض بمقتضى القواعد العمومية ولان ذلك التعديل يخالف نمط النصوص الواردة في قانون العقوبات حيث يقول هذا القانون : من سرق من ضرب من زور من من الخ . وليس من ثبت عليه أنه سرق أو من ثبت عليه أنه ضرب أغنى ان شرط ثبوت التهمة متوفر بدون حاجة الى النص عليه في المادة بمادة « من ثبت » كتعديل اللجنة ثم أعترض أيضاً على الجزء الثاني من تعديل اللجنة وهو حذف عبارة « أو كان لديه ما يحمله على الاعتقاد بذلك » لان في حذف هذه العبارة قليلاً من فائدة هذه المادة بغير مسوغ فاني لا أرى سبباً يدعو الى عدم معاقبة شخص ساعد مجرمًا وكان لديه من الاسباب ما يحمله على الاعتقاد بأنه مجرم

قيل ان ابقاء المادة على أصلها يترتب عليه تسهيل اتهام الابرياء وأنا أقول ان اتهام الابرياء جائز في كل جريمة ولكن البريء له ضمان وهو المحكمة التي سننظر للدعوى لذا أعارض في تعديلات اللجنة وأطلب ابقاء المادة على أصلها

قرر بأغلبية الآراء الموافقة على المادة كتعديل اللجنة (راجع محضر جلسة ٢٩ مايو سنة ١٩١٢ صفحة ٤٦٦ عن مجموعة محاضر جلسات مجلس شوري القوانين في دور انعقاد ١٩١١ - ١٩١٢)

تعديل قانون العقوبات الاهلى

منقول عن تقرير المستشار القضائى

أدخل على قانون العقوبات تعديل أكل به نص المادة - ١٢٦ - الخاصة بمقوبة من يسهلون على الأئمين وسائل الحرب من وجه العدل فقد كان النص أولاً لا يتناول الا الذين يساعدون المنهين فعلاً بمجناية أو جنحة وأما النص الجديد فانه يدخل فى العقاب من يسهل الخلاص لمن ارتكب جريمة ولو لم تتم عليه الدعوى وهذا النص مأخوذ من قانون العقوبات السودانى (مادة ١٦٥) وقانون العقوبات الهندى (مادة ٢١٤) (راجع صفحة ٢١ من تقرير جناب السير ملكولم ماك ايلريث المستشار القضائى عن سنة ١٩١٢)

الاحكام

١ - تنطبق المادة ١٢٦ مكررة عقوبات على جميع الاحوال التى يثبت فيها ان شخصاً تمعد اعانة الجانى على الفرار من وجه القضاء وذلك بتقديم معلومات كاذبة عن الجريمة لائى موظف عمومى له حق التحقيق ولو لم يتم الفرار فعلاً (محكمة النقض - حكم ٢٢ مارس سنة ١٩١٣ . المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة « سنة ١٩١٣ » صفحة ١٣٥)

٢ - تنطبق المادة ١٢٦ مكررة على الشخص الذى يقرر وقائع كاذبة فى تحقيق البوليس أو النيابة من شأنها أن تمنع معاقبة أحد مرتكبى الجريمة الحاصل بشأنها هذا التحقيق . ولا ضرورة لى تنطبق المادة المذكورة أن يكون الشخص الذى أعان الجانى على التخلص من العقاب يعرف هذا الجانى شخصياً أو أن يكون الجانى وقتئذ شخصاً معلوماً للمحققين لان القصد من المادة هو معاقبة من يضع العوائق فى سبيل ظهور الحقيقة فى التحقيقات . وتنطبق المادة المذكورة سواء حكم على الشخص الذى

واخفاء الجانيين » (على قانون العقوبات الاهلي) ٢ — ١٢٧

قصد اعانته على التخلص من العقاب أولم يحكم عليه (محكمة القضا . حكم ٢٣ مايو سنة ١٩١٤ — مجلة الشرائع سنة أولى صفحة ٢١٢)

٣ — لا يشترط لتطبيق المادة ١٢٦ مكررة أن يكون هناك جاني محكوم عليه نهائياً أحكام المحاكم لأن الالفاظ الواردة بالمادة المذكورة تفيد ذلك وإن لفظة (جان) المبرها في النسخة الكلية العربية يقابلها كلمة (Délinquant) في النسخة الفرنسية لا يقصد منها في الحقيقة الا مرتكب الجريمة حكم عليه أولم يحكم لان الذهاب الى مايتاني ذلك فيه مخالفة لروح التشريع ولما قصده المقتن (محكمة طنطا الابتدائية . حكم جنح استئنافي رقم ٣٠ اكتوبر سنة ١٩١٣ — المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة « سنة ١٩١٤ » صفحة ١٨)

٤ — يعاقب طبقاً للمادة ١٢٦ مكررة من قانون العقوبات من يقدم معلومات كاذبة في تحقيق قضائي وهو يعلم كذبها بقصد اعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء ولولم يتم الفرار فعلاً (محكمة أسيوط الابتدائية . حكم استئنافي جنح رقم ٤ فبراير سنة ١٩١٤ — المجموعة الرسمية سنة سادسة عشرة « سنة ١٩١٥ » صفحة ٨٢)

« المادة — ١٢٧ » كل من أخفى بنفسه أو بواسطة غيره أحد الفارين من الخدمة العسكرية أو ساعده مع علمه بذلك على الفرار من وجه القضاء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنياً مصرياً

ولا تسرى هذه الاحكام على زوجة الفار من الخدمة العسكرية

تعليقات استقصائية

أدخلت هذه المادة الجديدة في القانون بناء على طلب لجنة شكلت من عهد قريب للبحث في قانون الفرقة العسكرية

الباب التاسع

(في فك الاختتام وسرقة السندات والأوراق الرسمية المودعة)

﴿ المادة — ١٢٨ ﴾ إذا صار فك ختم من الاختتام الموضوع لحفظ محل أو أوراق أو أمتعة بناء على أمر صادر من إحدى جهات الحكومة أو إحدى المحاكم في مادة من المواد يحكم على الحراس لاهمالهم بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصريا إن كان هناك حراس

تطابق المواد ١٢٧ من القانون القديم و ١٥٢ مخطوط ٢٤٩ ورساوى

﴿ المادة — ١٢٩ ﴾ إذا كانت الاختتام موضوعة على أوراق أو أمتعة لهم في جنابة أو لمحكوم عليه في جنابة يعاقب الحارس الذى وقع منه الاهمال بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصريا تطابق المواد ١٣٨ قديمة مع جعل العقوبة من ثلاثة اشهر الى سنة. والمادتين ١٥٤ مخطوط و ٢٥٠ ورساوى

﴿ المادة — ١٣٠ ﴾ كل من فك ختما من الاختتام الموضوع لحفظ أوراق أو أمتعة من قبيل ما ذكر في المادة السابقة يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة فان كان الفاعل لذلك هو الحارس نفسه يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع

تطابق المادة ١٣٩ من القانون القديم مع جعل العقوبة في الحالة الثانية من سنة الى ثلاث سنين والمادتين ١٥٥ مخطوط و ٢٥١ ورساوى

﴿ المادة — ١٣١ ﴾ إذا كانت الاختتام التى صار فكها موضوعة لأمر غير ما ذكر يعاقب من فكها بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور

السندات والاوراق
الرسمية المودعة (على قانون العقوبات الاهلي) «م — ١٣٢»

أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنهما مصريا وان كان الفاعل لتلك هو المارس
نفسه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة

تطابق المادة ١٤٠ من القانون القديم مع حذف الفرامة ١٥٦ بخطوط ٢٥٧ فرساوى

الاحكام

١ — فك الاختتام الموضوعه بأمر النيابة تنفيذاً لحكم قضى بفلق اسبطل طبقاً احكام محكمة
لقانون نمرة ١٣ سنة ١٩٠٤ الخاص بالمجلات المضرة بالصحة ، عاقب عليه بمقتضى المادة النقض والارام
١٣١ عقوبات لان الاختتام وضمت بأمر احدي الهيئات العمومية المختصة ولان المادة
المذكورة نصت على حالة فك الاختتام الموضوعه (لامر غير ماذكر) في المواد السابقة
عليها (محكمة النقض . حكم ١٤ يناير سنة ١٩١١ — المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة
سنة ١٩١١ «صفحة ٦٠»

«المادة — ١٣٢» اذا سُرقت أوراق أو سندات أو سجلات أو
دفاتر متعلقة بالحكومة أو أوراق مراقبة قضائية أو اختلست أو أُلقت
وكانت محفوظة في الخازن العمومية للمدة لها أو مسلمة الى شخص مأمور
بحفظها يعاقب من كانت في عهده بسبب اهماله في حفظها بالحبس مدة
لا تتجاوز ثلاثة شهور أو بفرامة لا تزيد عن ثلاثين جنهما مصريا

تطابق المواد ١٤٢ قديمة مع جعل العقوبة غرامة مساوية لمرتباته مدة سنة . ١٥٧ مختلف
٢٥٣ فرساوى

الاحكام

١ — يجوز تطبيق المادة ١٣٢ عقوبات على غير الموظفين العموميين من ذوى الجرمية
احكام الحاكم

المرتب وبناء عليه تسرى أحكامها على المأذون الذي أهمل في حفظ دفاتر قسائم الزواج واشهادات الطلاق (محكمة فاقوس الجزئية . حكم ١٠ مارس سنة ١٩٠٩ المجموعة الرسمية سنة عاشرة « سنة ١٩٠٩ » صفحة ٢٨٢)

٢ — يعتبر من السجلات العمومية الوارد ذكرها بالمادة ١٣٢ عقوبات الدفاتر المعهود حفظها الى قاش الاختتام طبقاً للمادة ٣ من لائحة ٤ يناير سنة ١٨٩٤ فاذا تسبب أحد قاشي الاختتام في اتلاف بعض أوراق دفتره جازت معاقبته بمقتضى المادة ١٣٢ عقوبات ولو أنه ليس من الموظفين العموميين ذوي المرتب (محكمة منيا القمح الجزئية . حكم ١٧ — ابريل سنة ١٩٠٩ — المجموعة الرسمية سنة عاشرة « سنة ١٩٠٩ » صفحة ٣٠٨)

« المادة — ١٣٣ » وأما من سرق أو اختلس أو ألتف شيئاً مما ذكر في المادة السابقة فيعاقب بالحبس فان كان الفاعل لذلك هو الحافظ لتلك الاشياء يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع

تقابل المادة ١٤٣ من القانون القديم مع جمل العقوبة في الحلة الاولى الحبس من ستة أشهر الى سنتين وفي الثانية غرامة مساوية لمرتبات مدة شهر والحبس وتطبق المواد ١٥٨ و ١٥٩ مختلط و ٢٥٤ و ٢٥٥ فرنساوى

الاحكام

أحكام محكمة النقض والايام
١ — سرقة عقد الايجار المودع في أوراق دعوى ينطبق عقابها على المادتين ١٤٢ و ١٤٣ (١٣٢ و ١٣٣ جديدة) عقوبات لان المقصود بالاوراق المنصوص عنها بهاتين المادتين هي الاوراق المودعة بالقضايا التي يحصل من سرقتها ضرر لمودعيها لا الاوراق الادارية والقضائية التي يتيسر للانسان استخراج صور مطابقة لها (محكمة النقض . حكم ٤ فبراير سنة ١٨٩٩ — مجلة القضاء سنة سادسة صفحة ١٣٠)

الرسمية المودعة (على قانون العقوبات الاهل) م — ١٣٤ — ١٣٥

المادة — ١٣٤ * اذا حصل فك الاختتام أو سرقة الاوراق أو اختلاسها أو اتلافها مع اكراه الحافظين لها يعاقب فاعل ذلك بالاشغال الشاقة مؤقتاً

تطابق المواد ١٤٤ قديمة و ١٦٠ مخطط و ٢٥٦ فرساي

المادة — ١٣٥ * كل من أخفى من موظفي الحكومة أو البوستان أو مأموريها أو فتح مكتوباً من المكاتب المسلحة للبوستان أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنياً مصرياً وبالغزل في الحالتين وكذلك كل من أخفى من موظفي الحكومة أو مصلحة التلغرافات أو مأموريها تلغرافاً من التلغرافات المسلحة الى المصلحة المذكورة أو أفشاه أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالمقوبتين المذكورتين

تطابق المواد ١٦١ مخطط و ١٨٧ فرساي و ١٤٥ قديمة

تعليقات التحقائية

(هذه المادة هي المادة ١٤٥ القديمة) - ان حالة الاشتراك تسمى عليها القواعد

العمومية الخاصة به

المادة ١٤٥ قديمة : كل من أخفى من موظفي الحكومة أو البوستان أو مأموريها أو فتح مكتوباً من المكاتب المسلحة للبوستان أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنين وبالجرمان من التقلد بأي وظيفة مبررة مدة خمس سنين وكذلك كل من أخفى من موظفي الحكومة أو مصلحة التلغرافات أو مأموريها تلغرافاً من التلغرافات المسلحة الى المصلحة المذكورة أو أفشاه أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالمقوبتين المذكورتين

ويحكم أيضاً بهاتين المقوبتين على من اشترك مع هؤلاء الموظفين أو للأمرين من آحاد الناس في اخفاء المكاتب أو فتحها أو في اخفاء التلغرافات أو افشائها

الاحكام

١ — قضت المادة — ٤٥٥ (١٣٥ جديدة) عقوبات بمعاينة من أخفى تلفرافاً
النقض والايام أو أفساه ولم تفرض عقاباً على من فتحه ولذا كان الحكم عليه على مقتضى المادة
المذكورة باطلاً ويتعين على محكمة النقض التأويل والحكم بالإبراء (محكمة النقض . حكم
٥ مارس سنة ١٨٩٨ مجلة القضاء سنة خامسة صفحة ٢٢٢)

٢ — ان الفرض من لفظي « الموظفين » و « المأمورين » الرؤساء والمرؤسين
أحكام الحاكم
الكلية
ويدخل في عداد المرؤسين كل العمال والخدمة أيا كانت الوظيفة التي يشغلها المرؤس
لان لفظ « موظفين » المستعملة في النص العربي من المادة يقابلها في النص الفرنسي
لفظ (Fonctionnaires) ولفظ « مأمورين » يقابلها في النص الفرنسي (Agents)
وهذا الكلمة الأخيرة بالفرنساوي معناها الخدمة أو العمال . وبما يؤيد ذلك هو أن المادة ١٣٥ من
قانون العقوبات الاهلي قابل المادة ١٨٧ من قانون العقوبات الفرنسي . وقد جاء في كتاب
شرح قانون العقوبات الفرنسي تأليف (جارسون) أن لفظي « موظفين » و « خدمة »
يشملان جميع أرباب الوظائف راقية كانت الوظيفة أو حقيرة (انظر الفقرات ٣ وما
بعدها من صحيفة ٤٦١ من الشرح المذكور) . وعليه فإذا ارتكب فراش البومنة
علما من الاعمال المتوة عنها في المادة ١٣٥ عقوبات فيعاقب بالعقاب الوارد بها
(محكمة قنا الابتدائية . حكم استئنافي رقم ١٦ ابريل سنة ١٩١٤ . المجموعة الرسمية سنة
خامسة عشرة « سنة ١٩١٤ » صفحة ٢٤٥)

٣ — ان القانون لا يعاقب على افساء التلغرافات الا اذا حصل الافشاء بواسطة
أحد موظفي الحكومة أو مصلحة التلغرافات أو بواسطة أحد الافراد بالاشتراك
مع أحد هؤلاء الموظفين أو المأمورين بالشروط القانونية المنصوص عنها في المادة ٦٨
(٤٠ جديدة) من قانون العقوبات كما هو ظاهر من نص المادة (١٤٥ جديدة)

في اختلاس الألقاب الخ (على قانون العقوبات الاهلى) «م - ١٣٦»

فيتج من ذلك أنه اذا أفشى أحد الافراد تلفرافاً من التلفرافات المسلة الى مصلحة التلفرافات وكان وصوله اليه بغير واسطة أحد الموظفين أو المأمورين المذكورين أو بواسطة البعض ممن ذكروا ولكن بغير الشرائط المذكورة فلا عقاب عليه وغاية ما فى الامر ان يكون قد ارتكب فعلاً مضرأ بالنير موجياً لتعويض الضرر حسباً بمقتضى قواعد القانون المدنى (بحكمة الاستئناف . حكم ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٦ مجلة الحقوق سنة ثمانية عشرة صفحة ٢)

٤ — كل من أفشى من موظفى الحكومة أو مصلحة التلفرافات أو مأمور بها أحكام الحاكم الجوى تلفرافات من التلفرافات المسلة الى المصلحة المذكورة أو سهل ذلك لغيره يعاقب بالتطبيق للعادة ١٤٥ (١٣٥ جديدة) عقوبات . ويسرى ذلك على جميع التلفرافات سواء كانت اعتيادية أو سرية من غير فرق أو تمييز (بحكمة عابدين حكم ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ - مجلة الحقوق سنة ثمانية عشرة صفحة ٣٨٥)

الباب العاشر

(في اختلاس الألقاب والوظائف والاتصاف بها دون حق)

المادة — ١٣٦ * كل من تداخل فى وظيفة من الوظائف العمومية ملكية كانت أو عسكرية من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو اذن منها بذلك أو أجرى عملاً من مقتضيات إحدى هذه الوظائف يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً

تطابق للمادتين ١٦٢ مخطوط و ١٤٦ من القانون القديم

المادة ١٤٦ قديمة : كل من تداخل فى وظيفة من الوظائف الميرية ملكية كانت أو عسكرية من غير أن تكون له صفة رسمية من الحكومة أو اذن منها بذلك أو أجرى عملاً من مقتضيات إحدى هذه الوظائف يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى ثلاث سنين وهذا مع عدم الاخلال بالعقوبة المقررة لتنصيب والتزوير ان ذل العمل الذى أجراه أو الاوراق التى أبرزها على ذلك

الأحكام

١ — أحكام محكمة النقض والابرار
لا تعد جريمة التداخل في الوظائف العمومية الفتوى الشرعية التي يفتي بها شخص بصفته عالماً في وقوع أو عدم وقوع الطلاق (محكمة النقض . حكم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٣ - المجموعة الرسمية سنة خامسة « سنة ١٩٠٤ » صفحة ١٥٨)

٢ — اذا أقيمت دعوى بتمتضي المادة ١٣٦ عقوبات ضد شخص لتداخله في وظيفة مأذون يجب أن يثبت أن هذا المهم اتحل لنفسه وظيفة مأذون وأجرى عملاً من الاعمال الخاصة بهذا الموظف . وبناء على ذلك الفقيه الذي أصدر فتوى بأن المرأة المطلقة يجوز لها أن تزوج بزوجها مرة ثانية وساعد في إرجاعها لا يصح عقابه بصفة أنه تداخل في وظيفة المأذون (محكمة النقض . حكم ٢٤ يونيو سنة ١٩٠٨ - المجموعة الرسمية سنة عاشرة « سنة ١٩٠٩ » صفحة ٨٣)

المنشورات

١ — منشورات النائب السوي
وظائف المأذونين هي من الوظائف الاميرية التي لو تداخل فيها غيرهم لوجب عقابه طبقاً للمادة ١٣٦ عقوبات الا أنه يستثنى من ذلك العلماء اذا قدموا ما يثبت صفتهم هذه كشهادة جواز التدريس في أحد المعاهد الدينية فان هؤلاء يمكنهم أن يجرؤوا على عمل من عمل المأذونين بحضور أحد من لاجل اثباتها (منشور نمرة ١٨٦)

(المادة — ١٣٧) كل من لبس علانية كسوة رسمية خاصة برتبة أعلى من رتبته أو لبس مطلق كسوة رسمية بغير أن يكون حائزاً لرتبة أو قلاد بيشان من غير أن يكون حائزاً له يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة

الباب الحادى عشر :
فى الجنح المتعلقة بالاديان . (على قانون العقوبات الاهلى) « م — ١٣٨ »

أو بفرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا

تطابق المادة ١٤٧ من القانون القديم مع حذف الفرامة . وتقابل المادتين ١٦٢ مخطط
و ٢٥٩ فرنساوى

الاحكام

١ — تقضى المادة ١٣٧ قرة ثانية بعقاب من لبس مطلق كسوة رسمية بغير احكام الحاكم
أن يكون حائزاً لرتبة فطلق الكسوة يشمل المخصصة لموظفى الحكومات الاجنبية لعموم الجزية
النص لان الغرض من هذه المادة هو منع الاسباب الموصلة لارتكاب الجرائم بالتزوي
يزي يمنح صاحبه بعض حقوق ليست له فيسهل معها اقرار الجرمية المنصوص عنها
فى المادة ١٣٦ عقوبات ولا شك أن هذه العلة لا تختلف سواء كانت هذه الكسوة
لموظفى حكومة أجنبية أو الحكومة المحلية وقد نص على ذلك فى تطبيقات دالوز على
قانون العقوبات فى شرح المادة ٢٥٩ عقوبات فرنساوى صحيفة ٣٤٧ نمرة ٣٣ (محكمة
جنىح طنطا الجزئية . حكم ٢٣ ابريل سنة ١٩١٣ — مجلة الشرائع سنة أولى صفحة ٥٣)

الباب الحادى عشر

(فى الجنح المتعلقة بالاديان)

« المادة — ١٣٨ » يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بفرامة
لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا :

أولاً — كل من شوش على اقامة شعائر ملة أو احتفال دينى خاص
بها أو عطّلها بالعنف أو التهديد .

ثانياً — كل من خرب أو كسر أو أتلف أو دنس مبانى معدة لاقامة

«م — ١٣٨» (التعليقات الجديدة) «الباب الحادى عشر

شعائر دين أو رموزاً أو أشياء آخر لها حرمة عند أبناء ملة أو فريق
من الناس

ثالثاً — كل من انتهك حرمة القبور أو الجبانات أو دنسها

تأويل للواد ١٤٦ مختلط و٤٦٠ و٢٦١ فرنساوى و٢٢٣ و٢٢٥ من القانون السودانى
و١٤٨ قديمة

تعليقات التحفائية

قد وضع هذا الباب بناء على طلب مجلس شورى القوانين بدلا من الباب للمقابل
له من القانون القديم الذى عنوانه (فى معاوضة اطلاق اقامة شعائر الاديان) وقد
زيد الجدل الاخيرى العقوبة

وقد جاءت الفقرة الاولى من المادة ١٣٨ بما جاءت به المادة ١٤٨ القديمة
أما من حيث الفقرات الاخيرة (فتلجميع اللادتان ٢٢٣ و ٢٢٥ من قانون
عقوبات السودان

الاحكام

١ - ان القصد الجنائى ليس ضروريا فى تهمة انتهاك حرمة القبور أو تدنيسها
ويكفى ان الفعل المادى المسبب للانتهاك يكون حصل بإرادة الفاعل ورغبته (انظر فقرة
٥٤ من تعليقات دالوز)

والقول بأن الفعل المادى يجب أن يقع على الجثة أو المقبرة على غير أساس لان
هذا المبدأ وان كان صحيحاً بالنسبة لتفسير القانون فرنساوى الا أنه غير صحيح بالنسبة

المادة ١٤٨ قديمة : كل من شوش على اقامة دين من الاديان أو على اظهار احتفالاته أو
مارس فى أى شىء مما ذكر بفرض أو تهديد عوقب بالحبس من ثمانية أيام الى ثلاثة أشهر

في الخنج المتعلقة بالاديان » (على قانون العقوبات الاهلى) « م — ١٣٩ »

لتفسير القانون الاهلى وذلك لان المعلن المصرى أحال فى تفسير المادة ١٣٨ عقوبات على المادتين ٢٢٣ و ٢٢٥ من قانون عقوبات السودان
فاذا اغتصب شخص صبية داخل جبانة يكون مرتكباً لجريمة تدنيس القبور
ويحاكم بمقتضى المادة ١٣٨ عقوبات (محكمة النقض : حكم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٠٥ -
المجموعة الرسمية سنة سابعة « سنة ١٩٠٦ » صفحة ٣١)

« المادة — ١٣٩ » يعاقب بتلك العقوبات على كل تمديق باحدى
الطرق للمبينة بالمواد ١٤٨ و ١٥٠ على أحد الاديان التى تؤدى شعارها علناً
وقع تحت أحكام هذه المادة :

أولاً — طبع أو نشر كتاب مقدس فى نظر أهل دين من الاديان التى
تؤدى شعارها علناً اذا حرق عمداً نص هذا الكتاب تحريفاً يغير من معناه
ثانياً — تقليد احتفال دينى فى مكان عمومى أو مجتمع عمومى بقصد
السخرية به أو ليتفرج عليه الحضور

تقابل المادة ١٦١ قديمة

محضر شورى القوانين

هذه المادة من وضع اللجنة والسبب فى وضعها هو ضرورة النص على عقوبات
لمن يرتكب شيئاً من هذه الجرائم المبينة بها ولضرورة عدم الاكتفاء بالنص القديم
(راجع محضر جلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ملحق الوقائع المصرية نمرة ١٤٠ الصادرة فى
٥ ديسمبر سنة ١٩٠٣)

المادة ١٦١ قديمة — كل من انتهك بواسطة احدى الطرق المبينة آتفا حرمة أحد الأديان أو
ال مذاهب التى يجوز إقامة شعارها علناً أو حرمة الآداب وحسن الاخلاق يعاقب بالمجلس من شهر
الى سنة ويدهض غرامة من مائة قرش دىوانى وقرش الى الف قرش

تعليقات استثنائية

تراجع للمادة ١٦١ القديمة

عبارة الاديان والمذاهب (التي يجوز اقامه شعائرها علناً) المذكورة في هذه المادة قد استبدلت بعبارة (التي تؤدي شعائرها علناً) نظراً لعدم وجود قانون مايسرى على ذلك

الاحكام

١ — ان الاعمال المكونة للتعدي على الاديان المبينة في الفقرة النازية من المادة ١٣٩ احكام محكمة النقض والابرار عقوبات لم تذكر على طريق الحصر بل ذكرت لبيان أنه معاقب عليها يقتضي هذه المادة فيعتبر تمديداً على مذهب ديني بيع وعرض للبيع كتاب شتمت على أهور مهينة لأداب المذهب ومخالفة للأداب المتبعة عند جميع المذاهب والاديان ومناقضة لتعاليم المذهب المتدى عليه (محكمة النقض . حكم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٧ — المجموعة الرسمية سنة تاسعة (سنة ١٩٠٨) صفحة ٩٤)

الباب الثاني عشر

(في اتلاف المباني والآثار وغيرها من الاشياء العمومية)

(المادة — ١٤٠) كل من أتلف أو هدم أو خرب أحد المباني أو الآثار المعدة للنفع العام أو للزينة وكل من قطع أو أتلف أشجاراً مغروسة في صحون الجوامع أو في الشوارع أو في المنزهات أو في الاسواق أو الميادين العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز

« ١٤١ — ١٤٢ » (على قانون العقوبات الأمل) في تعطيل المخبرات التلغرافية

خمسين جنهما مصر يا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط فضلا عن الحكم عليه بدفع قيمة ما ألقه من تلك الاشياء

تطابق المادة ١٤٩ قديمة مع جعل الزمانة من مائة قرش وقرش الى ألف قرش ومع حذف (أو باحدى هاتين العقوبتين فقط)

الباب الثالث عشر

(في تعطيل المخبرات التلغرافية أو التليفونية وفي تعطيل النقل

بواسطة السكك الحديدية)

« المادة — ١٤١ » كل من عطل المخبرات التلغرافية أو ألق شيئاً من آلاتها سواء باهماله أو عدم احتراسه بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخبرات يعاقب بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصر يا وفي حالة حصول ذلك بسوء قصد ثابت تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع عدم الاخلال في كلتا الحالتين بالحكم بالتعويض

تقابل المادة — ١٥٠ — قديمة مع جعل العقوبة في الحالة الثانية الزمانة والمحبس مدة من ثلاثة أشهر الى سنتين وتقابل للمادتين ١٦٥ و ١٦٦ من القانون المخطط

تعليقات التحقانية

قبضت أحكام المواد (١٤١ الى ١٤٣) سارية بمقتضى المادة ١٤٤ الجديدة على خطوط التلغراف التي للحكومة أو التي تأذن الحكومة للغير بإنشائها لمنفعة عمومية

« المادة — ١٤٢ » كل من تسبب عمداً في انقطاع المراسلات

« م ١٤٣-١٤٤-١٤٥ » (التعليقات الجديدة) في تعطيل المخبرات التلفزيونية

التلفزيونية بقطعه الاسلاك الموصلة أو كسر شئ من العدد أو عوازل الاسلاك أو القوائم الرافعة لها أو بأي كيفية كانت يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين مع عدم الاخلال بالزامه بالتعويض عن الخسارة

تطابق المادة ١٥١ القانون القديم مع اضافة غرامة من خمسمائة قرش الى خمسة آلاف قرش على العقوبة . وللمادة ١٦٧ من القانون المحتل

« المادة — ١٤٣ » كل من أ تلف في زمن هياج أو فتنة خطأ من الخطوط التلفزيونية أو أكثر أو جعلها ولو مؤقتاً غير صالحة للاستعمال بأي كيفية كانت أو استولى عليها بالقوة الاجبارية أو بطريقة أخرى بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخبرات بين ذوى السلطة العمومية أو منع توصيل مخبرات آحاد الناس وكذا من منع قهراً توصيل خط تلفرافي يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة فضلاً عن الزامه بجبر الخسارة المترتبة على فعله المذكور

تطابق المادة ١٥٢ من القانون القديم مع الحكم أيضاً بغرامة من ٥٠٠٠ الى ٢٠٠٠٠ قرش وللمادة ١٦٨ محتل

« المادة — ١٤٤ » تسرى أحكام المواد الثلاث السابقة على الخطوط التليفونية التي تنشأ الحكومة أو ترخص بإنشائها لمنفعة عمومية

« المادة — ١٤٥ » كل من عطل عمداً سير قطار على السكة الحديدية بواسطة استعمال اشارات كاذبة أو القاء أشياء أيا كانت على الخط أو احداث خلل في القضبان وحواملها أو نزع الخوايير أو مسامير التثبيت أو بواسطة استعمال أى طريقة أخرى من شأنها إيقاف القطار أو خروجه عن القضبان يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

تقابل الفقرة حرف (١) من المادة ١٥٢ التي زيدت في القانون بذكر شئ ٤ نوفمبر سنة ١٨٩٨

أو التلفونية وفي تعطيل النقل
بواسطة السكك الحديدية (على قانون العقوبات الاهلي) «م - ١٤٦»

تعليقات تحتائية

ان المواد ١٤٥ وما بعدها الى ١٤٧ - هي عبارة عن المواد ١٥٢ (حرف ا)
وما بعدها الى (حرف د) التي زيدت في القانون بمقتضى الامر العالي الصادر في ٤
نوفبر سنة ١٨٩٨ مع بعض التعديل فيها ولما كانت حوادث السكة الحديدية ينشأ عنها
بطبيعة الحال جروح وموت فكان يظهر أن من يتسببون عمداً في الحوادث التي تنشأ
عنها جروح يستحقون عقوبة أشد من العقوبة التي توقع على من يتسببون مباشرة في
جروح ولذلك فانه صار تعديل العقوبات المدونة في المادتين ١٤٥ و ١٤٦
أما فيما يتعلق بالمادة ١٤٧ فان ازال الحد الاقصى لعقوبة الحبس المدونة في الفقرة
الثالثة من خمس سنين الى ثلاث سنين وهو الحد الاقصى الاعتيادي لهذه العقوبة يؤيد
منح الفقرة الثالثة بالفقرة السابعة

الاحكام

١ - لا يستطيع منهم ينطبق عقابه على المادة ١٥٢ من قانون العقوبات اقدم احكام محكمة
المعدلة بالامر العالي الصادر في ٤ نوفبر سنة ١٨٩٨ أن يستند على عدم توفر القصد
الجنائي عنده لان ايقافه قطار سكة حديدية باعطاء اشارات كاذبة ان لم يكن لمنع خطر
يدخل في عداد الجنايات التي يتوفر فيها القصد الجنائي بمجرد حصول الفعل المسكون
للجريمة (محكمة الاستئناف. حكم ٢٥ - ابريل سنة ١٩٠٤ - المجموعة الرسمية سنة سادسة
(سنة ١٩٠٥) صفحة ٧٣)

المادة - ١٤٦ * اذا نشأ عن الفعل المذكور جروح من
المنصوص عليها في المادة ٢٠٤ أو ٢٠٥ تكون العقوبة الاشغال الشاقة

المؤقتة أما اذا نشأ عنه موت شخص فيعاقب مرتكبه بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة

تقابل الفقرة ب من المادة ١٥٢ قديمة

(المادة — ١٤٧) كل من تسبب بغير عمد في حصول حادث لقطار من قطارات السكة الحديدية من شأنه القاء الاشخاص الذين به في الخطر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً أما اذا نشأ عنه موت شخص أو اصابات بدنية فتكون العقوبة الحبس

تقابل المادة — ١٥٢ قديمة بحرف د

الأحكام

١ — لاجل تطبيق المادة ١٥٢ تقويت قديمة بحرف د (١٤٧ جديدة) المنصوص أحكام محكمة النقض والابرام عنها لمعاقبة من تسبب بغير عمد في حصول حادث لقطار من قطارات السكة الحديدية من شأنه القاء الاشخاص الذين به في الخطر لا يجب ان يكون القطار كاملاً بل يعاقب أيضاً من يعرض للخطر الاشخاص الموجودين في قاطر توحدها لان الظاهر من نص القانون أن غرضه حماية كل شخص راكب في قطار من قطارات السكة الحديدية والقاطر تعد قطاراً أيضاً لان فيها أشخاصاً يعنى القانون طبعاً بالمحافظة عليهم ولا تقل ثنابته بهم عن عنايته بالركاب (محكمة النقض — حكم ١٧ ديسمبر سنة ١٩٠٤ — مجلة الاستقلال سنة رابعة صفحة ١٥٦)

٢ — عربية الترامواى الكهربائى التى تسير بسرعة ٢٠ كيلو متراً فى الساعة وتنقل البضائع وتجرى على قضبان كقضبان السكة الحديدية هى القطار المقصود فى المادة ١٤٧ —

أحكام المحاكم الجزئية

الباب السابع عشر
في الجنائيات والجناح التي تقع
بواسطة الصحف وغيرها (على قانون العقوبات الاهل)
« م — ١٤٨ »

من قانون العقوبات (محكمة الجيزة الجزئية حكم ٢١ مايو سنة ١٩٠٥ - المجموعة الرسمية
سنة سابعة « سنة ١٩٠٦ » صفحة ٥٣)

المنشورات

١ — ليس من الضروري لتطبيق المادة ١٤٧ عقوبات ان يتف القطار الذي منشورات النائب
صودم أو يهدى أو سيره أو يخرج عن القضيبة أو يحصل له أى تاقب بل يكفى ان يحصل
اصطدامهما كان خفيفاً (منشور نمرة ١٨٧)
المسمى

الباب الرابع عشر

« في الجناح والجنائيات التي تقع بواسطة الصحف وغيرها »

« المادة — ١٤٨ » كل من أغرى واحداً أو أكثر بارتكاب
جناية أو جنابة وترتب على اغرائه وقوع تلك الجناية أو الجنابة بالفعل بعد
مشاركاً في فعلها ويعاقب بالعقاب المقرر لها سواء كان الاغراء واقعاً بإيحاء
أو مقالات أو صياح أو تهديد في محل أو محفل عمومي أو كان بكتابة أو
مطبوعات وصار بيع ذلك أو توزيعه أو تعريضه للبيع أو عرضه في محلات
أو محافل عمومية أو كان التعريض بواسطة اعلانات ملصقة على الحيطان
أو غير ملصقة ومعرضة لنظر العامة

أما اذا ترتب على الاغراء مجرد الشروع في فعل الجنابة فيحكم بمقتضى

المادة ٤٦ من هذا القانون

تطابق المادة ١٥٣ من القانون القديم

الاجنابات

١ — أنه لاجل الحكم بقوبة القذف يجب أن يكون القذف حصل في محل عمومي . وكل اجتماع يحصل في محفل خصوصي بعد عمومياً أن كان الدخول فيه مباحاً يقتضي عوائد محمية . فالاجتماعات التي تحصل في الافراح بالقطر المصري تمد بجمعات ومحافل عمومية بحسب عوائد الاهالي وطبايعهم وكل قذف يحصل في هذه الاجتماعات يعتبر أنه حصل في محافل عمومية . وحينئذ يعتبر قذفاً في محفل عمومي قول الزوج في الفرح أنه وجد زوجته ثيباً وكل من جاره وقتئذ على هذا القول يعتبر أيضاً مرتكباً هذه الجنحة معه ولو ادعى الحق في رفع دعوى وطلب التعويضات ردأ لشرفه (محكمة النقض . حكم ٤ يناير سنة ١٨٩٦ — مجلة الاستقلال سنة ثمانية صفحة ٢٦٥)

﴿ قانون نمرة ٢٧ سنة ١٩١٠ ﴾

﴿ عن خديو مصر ﴾

بعد الاطلاع على قانون تحقيق الجنابات

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٤ سنة ١٩٠٥ القاضي بتشكيل محاكم الجنابات

وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقاينة وموافقة رأى مجلس النظر

وبعد أخذ رأى مجلس شورى اقوانين

(أمرنا بما هو آت)

المادة الاولى

الجنج التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر تحكم فيها محاكم

الجنابات ويكون حكمها غير قابل للاستئناف

المادة الثانية

تقدم الدعوى الى المحكمة بالطرق المنصوص عليها في المادة ١٥٧ من قانون

التي تقع بواسطة
الصحف وغيرها (على قانون العقوبات الاهلى) «م - ١٤٩»

﴿المادة - ١٤٩﴾ كل من حرّض مباشرة على ارتكاب جنائيات القتل أو النهب أو الحرق أو جنائيات مخلة بأمن الحكومة بواسطة احدى الطرق المنصوص عنها في المادة السابقة ولم يترتب على تحريره أى نتيجة يعاقب بالحبس

تقابل للمادتين ١٥٤ و ١٥٥ قديمة

تمتقيق الجنائيات وتبقي في المرائعات فصوص ذلك القانون المقررة امام المحاكم الابتدائية في مواد الجنج

المادة الثالثة

على ناظر الحفانية تنفيذ أمرنا هذا ويعمل به بعد خمسة عشر يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

صدر بالاسكندرية في ٩ جمادى الثانية سنة ١٣٢٨ - ١٦ يونيه سنة ١٩١٠

﴿مذكرة ايضاحية﴾

(تختص بدعاوى الجنج التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر)

الفرض من الم شروع المروض على تصديق مجلس النظار هو جيل الجنج التي تقع بواسطة المطبوعات من خصائص محكمة الجنائيات اذ في احاطة هذه الجرائم التي هي من نوع خاص على أكثر محكمة جنائية ضمانة كبرى لتقدير العقوبة تقديرأ دلالا خصوصا اذا لوحظ ما يمرض عند تطبيق القوانين الجنائية في مواد الجنج التي ترتكب بواسطة المطبوعات من المسائل القانونية المويصة التي تحتاج في حلها الى فحارب كبرى

المادة ١٥٤ قديمة : كل من حرّض على قتل أو نهب أو حرق بواسطة احدى الطرق المنصوص عليها بالمادة السابقة ولم يترتب على تحريره فعل احدى الجنائيات المذكورة يعاقب بالحبس من شهر الى سنتين ويدفع غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى ثلاثة آلاف قرش

المادة ١٥٥ قديمة : اذا كان التعريض واتما في الحالة للبيئة في المادة السابقة لارتكاب جنائة مضرّة بأمن الحكومة يحكم بالنفى المؤقت

تعليقات التحفائية

قد جمعت هذه المادة أحكام المادتين ١٥٤ و ١٥٥ القديمتين وقد مكن من اجراء هذا الاختصار حذف عقوبة النفي وترتب على هذا التوحيد زيادة الحد الأقصى للجس الذي يمكن الحكم به في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٥٥

المادة — ١٥٠ * كل من تطاول على مسند الخديوية المصرية أو طعن في نظام حقوق الوراثة فيها أو طعن في حقوق الخضر الخديوية وسطوتها سواء كان بواسطة احدى الطرق للتقدم ذكرها أو بواسطة اشهار رسم أو نقش أو تصوير أو رمز وتمثيل أو اباعة في أى محل يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى تطابق المادة ١٥٦ من القانون القديم مع عدم تجاوز الغرامة الثلاثة آلاف قرش

لذلك رأيت الحكومة ان الأولى ان تسكل حل هذه المشكلات لقضاء محاكم الجنائز الذين هم عادة أكبر سناً وأكثر تجارب وفي كفائتهم وامتثالهم لأنظام ضمانة للتهدين أما الاجراءات والمراعات التي تجري أمام محكمة الجنائز فانها هي التي قررها القانون في مسائل الجنيح وفي ذلك قائمة من جرة بقاء حق اقامة الدعوى، باثرة من اقبل الجني عليه والنيابة العمومية وعليه فتسير الاختصاص لا يضيع على المناقضين الضمانة التي لهم الآن في دعاوى المطبوعات

وقد استمدت النصوص الجديدة على الاخص من قانون حرية المطبوعات الفرنسية الصادر في ٢٩ يولييه سنة ١٨٨١ وهو الذي ينحول النظر في جميع الجنيح التي تقع بواسطة الصحف تقريباً الى محكمة الجنائز — تحريراً في ٣٠ ابريل سنة ١٩١٠

تعليقات التحقائية

قد أغلقت كلمة « إيماء » اذ يذكرها تكون قد كررت لسابقة الاحالة على

المادة ١٤٨

وقد زيدت عبارة « أو اباعة في أى مكان » ليحصل الثبات في مسألة سريان وعدم سريان أحكام المادة ١٥٥ (المادة ١٦١ القديمة) على مجرد وضع صورة منافية للحشمة للبيع في حانوت دون عرضها على أنظار المارة فإن المحاكم الاهلية (خلافاً للمحاكم المختلطة) مع وجود النص القديم قد فصلت في المسألة بالمعنى السلبي

« المادة — ١٥١ » من حرّض الناس باحدى الطرق للمينة آنفًا

على كراهة الحكومة الخديوية وبفضها أو على الازدراء بها فجزاؤه أيضاً الجبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى تطابق المادة ١٥٧ القديمة مع عدم تجاوز الغرامة الثلاثة آلاف قرش

تعليقات التحقائية

(المادة ١٥٧ القديمة) - تراجع للمادة ١٣٩ الجديدة فيما يختص بحذف عبارة

« أحد الاديان أو المذاهب التي تجوز اقامة شعائرها علناً »

« المادة — ١٥٢ » كل من حرّض العسكرية باحدى الطرق المتقدم

ذكرها على الخروج عن الطاعة أو على التحول عن أداء واجباتهم العسكرية يحكم عليه بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

تطابق المادة ١٥٨ من القانون القديم مع الحكم بالعقوبتين المذكورتين في المادة السابقة

« المادة — ١٥٣ » كل من سعى باحدى الطرق المتقدم ذكرها في

تسكير السلم العموى بتعريضه غيره على بغض طائفة أو جملة طوائف من الناس أو الازدراء بها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنهاً مصرياً

نطاقى المادة ١٥٩ من القانون القديم مع تخفيض الغرامة الى ألى قرش

﴿ المادة — ١٥٤ ﴾ من حرض غيره بأحدى الطرق السابق ذكرها على عدم الاقياد للقوانين أو حسن أصرأ من الامور التى تعد جنابة أو جنحة بحسب القانون يجازى بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنهاً مصرياً

قابل المادة ١٦٠ من القانون القديم مع تخفيض الغرامة الى ألى قرش

الاحكام

١ — ١ — تشمل المادة — ١٥٤ — عقوبات جريمتين مختلفتين اولاهما التحريض على عدم الاقياد للقوانين وثانيتهما تحسين أمر من الامور التى تعد جنابة أو جنحة بحسب القانون ويكفى لتوفر القصد الجنائى فى الثانية أن ترتكب عمدا وليس من الواجب أن تكون نية المتهم دفع الناس الى ارتكاب الجرائم

ب — أهم شخص بأنه حيا بواسطة الفناء شخصا آخر ارتكب جريمة ولم يكن يعرفه الا بسبب ارتكابه لها وصدر ذلك منه علنا والجريمة لم تنزل حديثا العهد ولم يكن لكلامه معنى مقبول سوى استحسان ارتكاب الجريمة وتمجيدها فى شخص مرتكبها

والمحكمة قررت بأن عمله ينطبق على المادة « ١٥٤ » عقوبات (محكمة النقض. حكم ١٢ نوفمبر سنة ١٩١٠ — المجموعة الرسمية سنة ثانية عشرة « سنة ١٩١١ » صفحة ٣٣)

٢ — حق الدفاع حر يجب احترامه الا أنه من الواجب أيضاً تفسير هذا الحق

براعاة حقوق غير المتهمين من الافراد وحقوق الهيئة الاجتماعية على العموم وعلى ذلك اذا منع رئيس الجلسة أحد المحامين من ذكر عبارات خارجة عن الموضوع يمتثل اعتبارها طعنا في حق أحد الافراد أو نبيه الى نصوص قانون العقوبات الخاصة بتحصين الجرائم فلا يعتبر ذلك مساسا بحق الدفاع (محكمة النقض والابرار . حكم ١١ يونيه سنة ١٩١٠ — المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة « سنة ١٩١٠ » صفحة ٢٨٧)

٣ — يمكن لتوفر القصد الجنائي في جريمة تحمين أمر من الامور التي تعد جنائية أو جنحة بتمتضي القانون المنصوص عنها في المادة « ١٥٤ » عقوبات أن ترتكب عمدا وليس من الواجب أن تكون نية المتهم دفع الناس الى ارتكاب الجرائم (محكمة النقض . حكم ١١ مارس سنة ١٩١١ — المجموعة الرسمية سنة ثانية عشرة « سنة ١٩١١ » صفحة ١٧٥)

٤ — يتعين اختصاص المحكمة بنظر دعوى مرفوعة امامها بالقانون المعمول به وقت رفع هذه الدعوى اليها وليس بالقانون المعمول به وقت ارتكاب الجريمة وعلى ذلك فدعاوى الجرح التي تقع بواسطة الصحف وغيرها من طرق النشر وترفع عنها الدعوى بعد العمل بقانون بمره ٢٧ سنة ١٩١٠ تكون من اختصاص محاكم الجنايات لاحكام الجرح ولو ارتكبت هذه الجرائم قبل العمل بالقانون المذكور (محكمة النقض حكم أول ابريل سنة ١٩١١ — المجموعة الرسمية سنة ثانية عشرة « سنة ١٩١١ » صفحة ١٤٣)

٥ — من المتفق عليه ان القاعدة العامة هي ان القانون الخاص بالمرافعات والتحقيقات احكام المحاكم
الكلية تسرى احكامه على الوقائع السابقة على تاريخ العمل به بشرط أن لا يمس العمل به بالحقوق المكتسبة وذلك بناء على ما هو مقرر من أن أوضاع واجراآت المرافعات لم تشرع في الحقيقة الا لفائدة العدالة ولمصلحة أصحاب الشأن لكونها أصلح للوقوف على الحقيقة بدون أن تضر بشيء موضوع الحق — وهذه القاعدة تهرت بنص صريح

في المادة (٢) من الامر العالى الصادر بتاريخ ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤ بشأن تحقيق الجنابات اذ ذكر فيها أن يعمل بالقواعد المختصة بالاجراآت المنصوص عنها في ذلك القانون في جميع التحقيقات التي لم تكن تمت الى يوم وجوب العمل به وفي كل دعوى تكون منظورة امام أي محكمة بعد هذا التاريخ ابتدائية أو استئنافية

أما من جهة قواعد الاختصاص فيجب التفصيل بين حالتين احدهما اذا كانت الدعوى لم ترفع امام المحكمة ثم صدر قانون جديد بتغيير الاختصاص والحالة الثانية أن تكون الدعوى رفعت بالفعل امامها ثم صدر القانون الجديد بتغيير الاختصاص ونحويله لمحكمة أخرى - ففي الحالة الاولى تسرى بدون شك القاعدة السالف ذكرها لان الدعوى لم ترفع امام المحكمة ولم يتقيد اختصاصها بها وعلى هذا يجب سريان القانون الجديد عليها ورفع الدعوى امام المحكمة الجديدة ولو ان الواقعة سابقة على هذا القانون وأما في الحالة الثانية فن المقرر أن المحكمة يحدد اختصاصها برفع الدعوى اليها فتى رفعت اليها وصدر قانون جديد بعد ذلك بتغيير الاختصاص ونحويله لمحكمة أخرى فلا يسرى مفعوله على تلك الدعوى وواجب على المحكمة القديمة أن تستمر في نظرها حتى يفصل فيها لان الاختصاص تعين برفع الدعوى اليها وهذه القاعدة لا يمكن المدول عنها الا اذا كان القانون الجديد صدر بالقاء المحكمة القديمة واستبدالها بغيرها لنظر الدعوى فتصبح المحاكم الجديدة بطبيعة الحال هي المحاكم المختصة

وحيث ان الامر العالى الصادر بتاريخ ١٦ يونيه سنة ١٩١٠ خول المحاكم الجنابات الحكم في دعاوى الجنج التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر بعد ان كانت من اختصاص محكمة الجنج فهذا النص يجب تفسيره بان المقصود منه الدعاوى التي لم تكن رفعت لمحاكم الجنج قبل سريان مفعوله (محكمة مصر الابتدائية . حكم جنج استئناف رقم ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١٠ - المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة صفحة ١٥)

* المادة — ١٥٥ * كل من انتهك بواسطة احدى الطرق المدينة آنفاً حرمة الآداب أو حسن الاخلاق يعاقب بالمجلس مدة لا تزيد عن

سنة أو بمرأمة لا تتجاوز خمسين جنيناً مصرياً

تقابل المادة ١٦١ من القانون القديم

الاحكام.

١ - انهم شخص بانها كحرمه الآداب وحسن الاخلاق لسيدة بأن قال لما «مافيش احكام محكمة كده أبدأ أنا من جمالك ما بنام الليل» وطلب عقابه بالمادة - ٢٦٥ عقوبات وإخطائياً للنقض والابرار بالمادة - ١٥٥ - عقوبات فحكمت المحكمة الجزئية ببرأته والمحكمة الاستئنافية قضت بإلغاء الحكم المستأنف وتفرير المتهم مائة قرش عملاً بالمادتين ١٥٥ عقوبات و ١٧٧ جنابات . فظن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض والابرار وعككة النقض قروت :- ١ - ان الاقوال المذروعة الى المتهم لم يتوفر فيها الفرض المقصود من جريمة انتهاك حرمة الآداب وحسن الاخلاق لان البهارة الصادرة من المتهم للمجنى عليها لا ينفو عنهما في الواقع وقس الامر أى معنى قبيح أو مناف للآداب يمكن اعتباره خادشاً للآداب العامة معها بلغت المفالة في تهديرها ونضلا عن ذلك فان الحكم لم يشر الى أن الاقوال التي صدرت من المتهم قد لازمتها اشارات أو مظاهر من شأنها ان تؤول أو تزيد في مناهها وحينئذ تكون الاعمال التي أؤخذ عليها المتهم لا يمكن ان تقع تحت نص المادة - ١٥٥ - عقوبات وأذن يكون قد وقع خطأ في تطبيق القانون على الواقعة ب - ان توجيه تلك الالفاظ بنفسها الى امرأة شريفة أو التفوه بها بصوت مرفع في محل عام على مسمع من تلك المرأة وبكيفية تشعير الجمهور بأن هذه السيدة هي المقصودة صراحة كان ذلك أو تلميحاً فان تلك الاقوال بالنظر الى ما ترمى الى الدلالة عليه من سابق المعرفة بين السيدة المذكورة وبين من تفوه بها علناً تشعير بالرخم عن خلوها في حد ذاتها عن كل ما هو مناف للآداب سباً بمعنى الكلمة من شأنه ان يخذل ناموس المادة ١٦١ قديمة: كل من انتهك بواسطة إحدى الطرق المتقدمة حرمة أحد الأديان وللذهاب الى يجوز إقامة شكايتها علناً أو حرمة الآداب وحسن الاخلاق يعاقب بالحبس من شهر الى سنة وبندف غرامة من مائة قرش ديواني وقرش الى ألف قرش

واعتبار تلك السيدة وعقابه ينطبق على المادة - ٢٦٥ - عقوبات (محكمة النقض . حكم ٢١ - أغسطس سنة ١٩١٥)

٢ - يعد من الامور المنهكة لحرمة الآداب وحسن الاخلاق المعاقب عليها بالمادة
١٦١ عقوبات (١٥٥ - جديدة) ما اذا حمل شخص صندوقاً فيه صور أو رسوم قبيحة
مخلة بالحياء ودار به في الشوارع العمومية يقدمه لكل من أراد مشاهدته في مقابل أجر
معين لان هذه الحالة هي حالة عرض تامة لا تخرج عما هو منصوص عليه في المادة - ١٥٣
(١٤٨ - جديدة) عقوبات (محكمة جنح الازبكية - حكم ٢٧ - أغسطس سنة ١٩٠١
مجلة الحقوق سنة سادسة عشرة صفحة ٢٧١)

احكام الحاكم
الجزئية

* (المادة - ١٥٦) كل من عاب في حق ذات ولى الامر بواسطة
احدى الطرق المذكورة يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثمانية عشر شهراً أو
بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى

نطاق المادة - ١٦٢ من القانون القديم مع تخفيض الغرامة الى ألى قرش
* (المادة - ١٥٧) كل من عاب في حق أحد مملوك الدول أو أحد رؤساء
الحكومات الاجنبية بواسطة احدى تلك الطرق يعاقب بالحبس مدة
لا تتجاوز ثمانية عشر شهراً أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى

نطاق المادة ١٦٣ من القانون القديم مع الحكم بالعقوبتين المذكورتين بالمادة السابقة
* (المادة - ١٥٨) كل من عاب في حق أحد أعضاء عائلة الحضرة
الخطيوية بواسطة احدى الطرق المتقدم ذكرها يعاقب بالحبس مدة لا تزيد
عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز ثلاثين جنهما مصرياً

نطاق المادة ١٦٤ من القانون القديم مع تخفيض العقوبة الى الف قرش
* (المادة - ١٥٩) يعاقب بالعقوبات المذكورة كل من أهان موظفاً
عمومياً أو أحد رجال الضبط أو أى انسان مكلف بخدمة عمومية أو اقترى

التي تقع بواقعة
الصحف وغيرها

(على قانون العقوبات الاهلي) د م - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢

عليه أو سبه بأحدى الطرق السالفة الذ كر بسبب أمور تتعلق بوظيفته أو
خدمته

تقابل المادة ١٦٥ من القانون القديم

تعليقات التحقائية

ان تنقيح الباب السابع دعا الى حذف الاحالة التي يحملها هذه المادة على المادتين ١٢٤ و ١٢٥ القديمتين
والمادة ١٦٨ القديمة قد حذفت لانها احالة لا لزوم لها على الباب السابع من
الكتاب الثالث

✽ للمادة - ١٦٠ ✽ يجازى بتلك العقوبات أيضاً كل من وقع منه
بواسطة احدى الطرق المذكورة اهانة في حق احدى المحاكم أو الهيئات
النظامية أو جهات الادارة العمومية

تقابل المادة ١٦٦ قديمة مع الحكم بالعقوبات المقررة بالمادة ١٦٤
✽ للمادة - ١٦١ ✽ يجازى بتلك العقوبات أيضاً كل من تصدى
بواسطة احدى الطرق السابق ذكرها الى سب وكلاء الدول السياسيين
أو القناصل الجنرالات المعتمدين لدى الحضرة الخديوية أو الاقتراء عليهم
بسبب أمور متعلقة بوظائفهم

تقابل المادة ١٦٧ القديمة مع الحكم بالعقوبات المقررة بالمادة السابقة
✽ للمادة ١٦٢ ✽ من نشر بسوء قصد بواسطة احدى الطرق المتقدم
ذكرها أخباراً كاذبة أو أوراقاً مصطنعة أو مزورة أو منسوبة كنبالاشخاص

المادة - ١٦٥ - قديمة : من وقع منه بواسطة احدى تلك الطرق سب أو شتم أو اقرء في
حق أحد الموظفين أو القضاء أو الاشخاص المذكورين في مادتي ١٢٤ و ١٢٥ من هذا القانون
أسباب متعلقة بوظيفته أو بأموره يتأقب بالعقوبات المقررة في المادتين المذكورتين

سواء كان ذلك من تلقاء نفسه أو نقلا عن مطبوعات أخرى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثمانية عشر شهرا وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط متى كانت الاخبار أو الاوراق يترتب عليها تكدير

السلم العمومي

تطابق المادة ١٦٩ قديمة مع جعل الغرامة الى ألف قرش فقط

الاحكام

١ — لا بد لتوفر سوء القصد وهو أحد الاركان المكونة لجنحة نشر الاخبار الكاذبة المنصوص عليه في المادة « ١٦٢ » عقوبات من اثبات ان المحرر كان يعلم كذب الخبر وقت النشر والنيابة العمومية هي المكلفة باثبات ذلك (محكمة النقض - حكم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٠٨ - المجموعة الرسمية سنة عاشره (سنة ١٩٠٩) صفحة ٧)

« المادة — ١٦٣ » (ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠) — كل من تصدى بإحدى الطرق المذكورة آنفاً الى نشر ماجرى في الدعاوى التي لم يجوز القانون فيها اقامة الدليل على الامور المدعى بها أو ماجرى في الدعاوى المدنية والجنائية التي قررت المحاكم سماعها في جلسة سرية ولم يقتصر في ذلك على مجرد اعلان الشكوى بناء على طلب المشتكى أو على مجرد نشر الحكم الصادر فيها أو ماجرى في الجلسات العلنية المنعقدة في المحاكم على غير حقيقته فاصدا بذلك قصداً سيئاً يجازى بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد عن ٣٠ جنياً مصريا

« المادة — ١٦٤ » (ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠) — اذا ظهر أن في

التي تقع بواسطة
الصحف وغيرها (على قانون العقوبات الاهل) ٢٥ — ١٦٣ — ١٦٤

نشر المرافعة القضائية ضرراً بالنظام العام نظراً لنوع الجريمة للقائمة لاجلها
الدعوى جاز للمحكمة ان تحظر نشرها كلها أو بعضها ويعاقب المخالف
بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر أو بغرامة لا تزيد على ١٠٠ جنيه مصرى

﴿مذكرةيضاحية﴾

لمشروع القانون الشامل لتعديل بعض

نصوص قانون العقوبات

الفرض من مشروع القانون المروض على مجلس النظار سدة قص في عدة مواضع
من قانون العقوبات — وتعلق النصوص الجديدة المطلوب ادخالها

أولاً — بالاتهامات الجنائية

ثانياً — بنشر المرافعات التي تحصل في القضايا أمام المحاكم

ثالثاً — ببيان التبعة في حالة وقوع الجرائم بواسطة الصحف

رابعاً — بالتهديدات الجنائية

ثانياً

نشر المرافعات في القضايا

قد تشتمل المرافعات الجنائية أقوالاً مثيرة للافكار ويجوز ان يكون في نشرها
بواسطة الصحف ضرر بالنظام العام فينبغى ان يكون للمحاكم حق النظر المطلق في ذلك
فان رأت ان في نشر بعض الأقوال ما قد يضر بذلك النظام جاز لها ان تحظر على
الصحف اذاعته ومثل تلك النصوص وجد في القوانين الاوروبية وعلى الاخص في
قوانين فرنسا والبرتغال

ونظراً لوضوح المادة ١٦٤ الجديدة بين المادتين ١٦٣ و ١٦٥ وجب تعديل نص

﴿المادة — ١٦٥﴾ (ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠) — يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهرين أو بغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات مصرية كل من نشر بواسطة إحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٦٣ ما جرى في للدواول السرية بالحكام استثنائية كانت أو ابتدائية

المادة ١٦٥ والاحالة فيها على المادة ١٦٣ لبيان الطرق المستعملة في ارتكاب الجريمة ولهذا استبدلت عبارة (إحدى الطرق المتقدمة) بعبارة (إحدى الطرق المنصوص عليها في المادة ١٦٣) ﴿نشر المرافعات في القضايا﴾

منقول عن تقرير المستشار القضائي لسنة ١٩١٠

نص القانون نمرة ٢٨ سنة ١٩١٠ المختص بنشر المرافعات في القضايا على انه يجوز للمحاكم في جميع الاحوال التي يخشى فيها من نشر المرافعات القضائية حدوث ما يضر بالنظام أن تحظر نشر تلك المرافعات كلها أو بعضها ويعاقب الخالف بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ١٠٠ جنيه مصرية. لانه اذا كان من الواجب ترك الحرية التامة للدفاع بالجلسة فمن الواجب أيضاً الحذر من أن تصبح تلك الحرية سبباً في اختلال الامن العام

قد تبيع المحاكم للسماعين أو الشهود الاسباب في نظريات تفسد الافكار لان لها علاقة بدفاع المتهم غير أنه يجب أن لا تصبح هذه المرافعات والشهادات وسيلة لنشر آراء وأفكار ثورية

ومثل تلك النصوص موجودة في القوانين الأوروبية وعلى الاخص في قوانين فرنسا والبرتغال (١) (راجع تقرير جناب السير ملكولم ماك إيلريث المستشار القضائي عن سنة ١٩١٠ صحيفة ١٢)

(١) في فرنسا المادة الخامسة من قانون ٢٨ يوليو سنة ١٨٩٤ وفي البرتغال قانون ١٢ فبراير سنة ١٨٩٦ (راجع المجموعة السنوية للتشريع الاجنبي سنة ١٨٩٦ صحيفة ٤٣٧)

التي تقع بواسطة
المصحف وغيرها (على قانون العقوبات الاهلي) ١٦٦-١٦٦ مكررة،

المادة — ١٦٦ * يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهًا مصريًا كل من نشر بأحدى الطرق المتقدمة ذكرها اعلانات يريد بها جمع امانة أو باشر بنفسه جمعها لتعويض الغرامات أو المصاريف أو التضمنات المحكوم بها على شخص ما بسبب ارتكاب جناية أو جنحة

تطبق الفقرة الأولى من المادة ١٧٣ من القانون القديم مع تخفيض الغرامة الى النى قرش
المادة — ١٦٦ * مكررة (ق ٢٨ في ١٦ يويه ١٩١٠) — يحكم بالعقوبات السابقة على الاشخاص الآتى ذكرهم بصفة فاعلين أصليين للجناية أو الجنحة على حسب الترتيب الآتى :

المدبرون أو ملتمزو الطبع مما كانت حرقهم أو الاسم الذى يتسمون به

فان تعذرت اقامة الدعوى ضد المدبرين

فان تعذرت اقامة الدعوى ضد فاعلي الطابع

فان تعذرت اقامة الدعوى ضد فاعلي الطبع أو الموزعون أو اللاصقون

وهذا كله مع عدم الاخلال بما يقتضيه تطبيق قواعد الاشتراك ان

كان لها وجه

تطبق المادة — ١٧٤ قديمة التي حذفت عند تعديل القانون في سنة ١٩٠٤

المادة ١٧٤ قديمة : يحكم بالعقوبات المقررة في المواد السابقة على الاشخاص الآتى ذكرهم بصفة مرتكبين أصليين للجناية أو الجنحة على حسب الترتيب الآتى

مدبرو الجرائد والرسائل الدورية وأصحابها

فان لم يوجدوا فالمدبرون لتلك الجرائد والرسائل

وان لم يوجد المدبرون لها فاعلي الطابع الى طبعها فيها اذا وقع منهم ذلك بناء على موافقتهم مع المرتكبين الاصليين مع علمهم بعدم جواز الطبع

﴿ مذكرة إيضاحية ﴾

(لمشروع القانون الشامل لتعديل بعض نصوص قانون العقوبات)

الفرض من مشروع القانون المعروض على مجلس النظار سد قص في عدة مواضع من قانون العقوبات — وتعلق النصوص الجديدة المطلوب ادخالها

أولاً — بالاتفاقات الجنائية

ثانياً — بنشر المرافعات التي تحصل في القضايا امام المحاكم
ثالثاً — ببيان التبعة في حالة وقوع الجرائم بواسطة الصحف

رابعاً — بالتهديدات الجنائية

(ثالثاً)

« التبعة في حالة الجرائم التي تقع بواسطة الصحف »

اما تعديل قانون العقوبات في سنة ١٩٠٤ ألغيت المادة ١٧٤ وهي التي كانت تقرر في مواد الجنج التي ترتكب بواسطة الصحف قاعدة المسؤولية بطريق التعاقب استثناء من قواعد المسؤولية الجنائية وتنج عن ذلك انه لم يمد من الميسور اقامة الدعوى على من وقع منه جريمة بواسطة الصحف بصفته فاعلاً أصلياً أو شريكاً للفاعل الاصلى الا طبقاً للقواعد الاعتيادية وكان يرى اذ ذاك امكان العقوبة على تلك الجرائم وتقرر مسؤولية مدبري الصحف أو مؤلفي الرسائل وهما أول مسئول في هذا الموضوع بتطبيق مبادئ الاشتراك العمومية ولكن التجربة التي اكتسبت مدى الست سنين السابقة دلت على خطأ هذا الرأي والواقع أن من الصعب جداً في الغالب اثبات قصد المدبر الجنائي فهو بذلك يفر في أكثر الاحوال من العقاب واذا كان المؤلف مجهولاً أو موجوداً في بلد أجنبي فليس امام الدعوى العمومية سوى صاحب المطبعة أو بائع الصحيفة

وان لم يوجد أصحاب المطابع فيحكم بتلك العقوبات على من باع الجرائد والرسائل المذكورة أو وزعها أو لصقها على الحيطان

ومنى أقيمت الدعوى على مدبري الجرائد أو الرسائل أو أصحابها بصفة مرتكبين أصليين للجنحة أو الجنابة فيحكم المؤلفون بصفة مشاركين لهم

التي تقع بواسطة
الصحف وغيرها (على قانون العقوبات الاهلي) «م — ١٦٦ مكررة»

وابتات اشترا كهما أ كبر صعوبة ثم ان عقوبتهما لا تنتج الفائدة الحقيقية
لذلك ترى الحكومة أن الاول هو الرجوع الى مبدأ المادة ١٧٤ القديمة وهو
المبدأ المقرر أيضاً في القانون الفرنسي الخاص بحرية المطبوعات الصادر في ٢٩ يوليو
سنة ١٨٨١

والنص الجديد (مادة ١٦٦ مكررة) يقرر وجود قرينة على اجرام المدير أو المؤلف
اجراماً يؤيده العمل لان في قدرة المدير أن يعلم بسهولة ما ينشر في جريدته وعليه أن
يحمل نسبه

فالذا لم تمكن اقامة الدعوى على المدير أو صاحب الصحيفة فانها تقام على المؤلف ثم
من يندم أصحاب المطابع ثم الباعة والموزعون والاصقون
ولا يمنع هذا النص بالضرورة تطبيق قواعد الاشتراك بمعنى انه اذا اقيمت الدعوى
على المدير كفاعل أصلي جاز اقامتها أيضاً على المؤلف وصاحب الصحيفة وصاحب المطبعة
والبائع بصفة شركاء متى كان نص المادة ٤٠ وما بعدها منطبقاً عليهم
هذا والفقرة اثنائية من المادة ٢٦٦ تقرر المبادئ ذاتها في حالة التذف والسب
بواسطة الصحف

﴿ الجرائم التي تقع بواسطة الصحف ﴾

(منقول من تقرير المستشار القضا في لسنة ١٩١٠)

من النصوص الجديدة التي وردت في القانون ثمة ٢٨ سنة ١٩١٠ ما يختص بتقرير
التبعة في حالة الجرائم التي تقع بواسطة الصحف . ويجدر بنا لسهولة فهم غرض القانون
في هذا الموضوع أن نرجع الى ما كان مقرراً فيه من قبل
ولنبداً بالكلام على قانون العقوبات الصادر في سنة ١٨٨٣ . جاءت المادة ١٧٤
من هذا القانون بقواعد خاصة بالاشتراك في الجرائم التي تقع بواسطة الصحف تخالف
في نصوصها القواعد العمومية للمسؤولية الجنائية المقررة في الباب الاول من ذلك القانون
فكان نصها كما يأتي :

«بحكم بالمقوبات المقررة في المواد السابقة على الاشخاص الآتي ذكرهم بصفة مرتكبين أصليين للجنابة أو الجنحة على حسب الترتيب الآتي»

مديرو الجرائد والرسائل الدورية وأصحابها فإن لم يوجدوا قائلو لقول تلك الجرائد والرسائل وان لم يوجد المؤلفون لها فاصحاب المطابع التي طبعت فيها اذا وقع منهم ذلك بناء على تواطئهم مع المرتكبين الاصليين مع علمهم بعدم جواز الطبع وان لم يوجد اصحاب المطابع فيحكم بتلك المقوبات على من باع الجرائد والرسائل المذكورة أو وزعها أو لصقها على الحيطان ومتى أقيمت الدعوى على مديري الجرائد أو الرسائل أو أصحابها بصفة مرتكبين أصليين للجنحة أو الجنابة فيحكم المؤلفون بصفة مشاركين لهم (١) فيمكن اذن تلخيص القواعد التي تضمنتها المادة — ١٧٤ — القديمة فيما يأتي :

أولاً — كانت الدعوى لا تنام الا على أحد الاشخاص الآتي ياتهم وذلك بصفته فاعلاً أصلياً وهم :

(١) مدير النشرة (٢) مؤلفها (٣) بثها (وقد يتهم طبعاً أكثر من واحد اذا اشتركوا في الصفة فكانوا مديري النشرة أو مؤلفين أو طابعين أو بائعين معاً) ثانياً — كانت اقامة الدعوى على أحد هؤلاء الاشخاص مانعة من اقامتها على من

(١) لاشك أن محرر هذه المادة اقتبسها من القانون الفرنسي الصادر في ٢٦ يوليو سنة ١٨٨١ بخصوص حرية الصحافة . وهذا نص المادتين ٤٢ و ٤٣ منه

للمادة — ٤٢ — (بحكم بالمقوبة المقررة على الجنابات والجنج بواسطة الصحف على الأشخاص الآتي ذكرهم بصفة مرتكبين أصليين لتلك الجرائم وعلى حسب الترتيب الآتي : أولاً — المديرون وملتزمو الطبع أي كانت حرقهم أو الاسم الذي يتسمون به — ثانياً — فإن لم يوجدوا قائلو لقول — ثالثاً — فإن لم يوجد المؤلفون فاصحاب المطابع — رابعاً — فإن لم يوجد اصحاب المطابع قائلو لقول أو للوزعون أو اللاصقون)

للمادة ٤٣ (اذا أقيمت الدعوى على المديري أو ملتزمي الطبع بصفة مرتكبين أصليين للجنحة أو الجنابة فيحكم المؤلفون بصفة مشاركين لهم .. ويجوز اقامة الدعوى كذلك في جميع الأحوال على كل من تنطبق عليه المادة — ٦٠ — من قانون المقوبات . ولا يجوز أن يحاكم بمقتضى المادة المذكورة اصحاب المطابع لأعمال تتعلق بالطبع الا عند استيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة — ٦ — من قانون ٧ يونيو سنة ١٨٤٨ المتعلق بالتجسر)

التي تقع بواسطة
الصحف وغيرها (على قانون العقوبات الاهلي) «م - ١٦٦ مكررة»

يليه في التبعة وكلف مجرد معرفة الشخص السابق في المسؤولية تمنع اتخاذ الاجراءات ضد من يليه فيها فاذا كان مدير النشرة مثلاً معروفاً فلا يمكن اقامة الدعوى على المؤلف أو الطابع أو البائع بوصفهم فاعلين أصليين . فان لم يوجد المدير كانت ترفع على المؤلف بصفته فاعلاً أصلياً اذا عرف وبذلك تسقط المسؤولية عن الطابع والبائع وبناء على هذه القاعدة ايضاً كان البائع اذا اقيمت الدعوى عليه يجبو من المسؤولية بذكره اسم الطابع أو المؤلف أو المدير

ثالثاً - كان القصد الجنائي خلافاً للمقرر في القوانين قرينة لاصقة بالاشخاص المسؤولين على الترتيب السابق ذكره ولم يكن في وسع أحدكم ان يكذب تلك القرينة الا في ظروف مخصوصة ستتكم عليها بعد . وكان لهذه القاعدة مع ذلك استثناء فيما يخص بارباب المطابع اذ كان يجب اثبات وجود القصد الجنائي عندهم

رابعاً - كانت الدعوى اذا اقيمت على المدير بصفة فاعل أصلي تقام على المؤلف بصفة شريك وكان نص المادة ١٧٤ يشعر بوجود اقامة الدعوى على المدير ليسر اقامتها على المؤلف بتلك الصفة ولكنهم اختلفوا اختلافاً كبيراً بمصر وفرنسا على السواء في تأويل الفقرة الاخيرة من تلك المادة وهي منقولة عن القانون الفرنسي ولا محل هنا لتفصيل ذلك الخلاف

خامساً - كان يؤخذ من منطوق المادة ١٧٤ من قانون العقوبات للعمرى (وهو في ذلك يخالف القانون الفرنسي) أن صاحب المطبعة والبائع لا يعتبران شريكين في الجريمة بحيث لا يمكن اقامة الدعوى عليهما في حال من الاحوال الا اذا كان المدير والمؤلف غير مملوئين ولا يمكن اقامة الدعوى عليهما

ولما عدل قانون العقوبات في سنة ١٩٠٤ حذفت المادة ١٤٧ بناء على طلب مجلس شورى القوانين (راجع محضر جلسة ٣ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ماحق الجريدة الرسمية نمرة ١٤٠ الصادر في ٥ ديسمبر سنة ١٩٠٣)

وجاء في التعليقات على قانون العقوبات بمناسبة ما يترتب على حذف هذه المادة ما يأتي

(وينبئ على هذا الحذف ان كل شخص يرتكب جريمة اما بصفته فاعلاً أصلاً أو بصفته شريكاً في جريمة مما نص عليه في هذا الباب يجب عا كسته طبقاً للقانون العام) وللقواعد التي قررها قانون سنة ١٩٠٤ مزار ظاهرة . منها وجوب اثبات القصد الجنائي في جميع الاحوال لدى اتهم سواء أقيمت عليه الدعوى بصفة فاعل أصلي أو شريك على أنه من الصعب جداً عند عدم وجود الفاعل الاصلى اثبات أن مدير الجريدة نشر المقالة وهو يعلم ما فيها . والاصعب من ذلك اثبات القصد الجنائي لصاحب المطبعة أو البائع . فصعوبة الحصول على أحكام بالادانة في قضايا الصحف التي كثر عددها في السنين الاخيرة اضطرت الحكومة في نهاية الامر الى الرجوع لاحكام قانون سنة ١٨٨٣ وتحرير التبعة حسب الترتيب المبين فيه مع التعديلات الآتية

أولاً — حذفت عبارة (الجرائد والرسائل الدورية) المذكورة في الفقرة الاولى من المادة ١٧٤ القديمة : اذ لا وجد قصر أحكام القانون الجديد على الجرائد والرسائل الدورية وجعل ما يختص بالكتب والرسائل والنشرات غير الدورية الاخرى (كالاعلان مثلاً) خاضعاً لاحكام القانون العام . واذا كان غرض الشارع أن يضع نظاماً خاصاً لتقرير المسئولية في مواد الصحف فالاسباب نفسها تحدو به الى تسميته ليشمل النشرات الدورية وغير الدورية

ثانياً — ترك الشارع الاستثناء الذي كان في مصلحة أصحاب المطابع خاصة لان قرينة القصد الجنائي لا تثبت قبلهم الا بالدليل

ثالثاً — رأى الشارع أن لا يقصر الاشتراك على المؤلفين وأن لا يأتي بالفقرة الاخيرة من المادة ١٧٤ القديمة التي احتفت في تأويلها ذلك الخلاف الكثير بل فضل ان تطبق قواعد الاشتراك العامة كما ذهب اليه القانون الفرنسي غير انه خالف مع ذلك القانون المذكور في تقريره مسئولية أصحاب المطابع فيما يتعلق باعمال الطبع بضمهم شركاء ولنا الآن ان نلخص أحكام القانون الجديد في الالوجه الآتية :

أولاً — مدير الجريدة أو النشرة الدورية أو ملزم طبع الكتاب أو الرسالة أو

التي تقع بواسطة
الصحف وغيرها (على قانون العقوبات الاهلي) «م — ١٦٦ مكررة»

النشرة غير الدورية مسئول دائماً بصفة فاعل أصلي
ثانياً — المؤلف غير مسئول بصفة فاعل أصلي الا اذا تعذرت اقامة الدعوى على
المدير أو ملزم الطبع

ثالثاً — صاحب المطبعة غير مسئول بصفة فاعل أصلي الا اذا تعذرت اقامة الدعوى
على المدير أو ملزم الطبع أو المؤلف

رابعاً — البائع والموزع واللاصق غير مسئولين بصفة فاعلين أصليين الا اذا
تعذرت اقامة الدعوى على المدير أو ملزم الطبع أو المؤلف أو صاحب المطبعة
خامساً — تجوز اقامة الدعوى على المؤلف وصاحب المطبعة والبائع والموزع
واللاصق بصفة شركاء اذا لم يهتموا بصفة فاعلين أصليين وذلك اذا توفرت قبلهم شروط
الاشتراك المقررة في المادة ٤٠ وما بعدها من قانون العقوبات

سادساً — اعتبر القانون قرينة القصد الجنائي لاصقة بالفاعلين الاصليين خلافا
للقواعد القانونية العامة

كان لنا أن نقف عند هذا الحد بعد ان فصلنا القواعد التي اختص بها هذا القانون
اذ الواقع أن بيان الاسباب التي حدثت بالشارع الى وضع النصوص القانونية ليست من
موضوعات مثل هذا التقرير الرسمي الذي يبحث عن أعمال القضاء على المصوم بل محلها
كتب الشرح القانونية غير ان الجمهور في هذه البلاد لا يجد ما يسمونه بفلسف بالأعمال
التحصيرية للقوانين التي يرجع اليها طالبو الوقوف على غرض الشارع من تقريره لبعض
النصوص . وانظروا لأهمية هذا القانون بالنسبة لطائفة ذات شأن من أهل هذه
البلاد - وهم أرباب الصحف الأهلية - رأيت من المفيد ان آتي هنا ببعض بيانا -
تكميلية لا يضح الغرض الحقيقي الذي ترمي اليه تلك النصوص

فأبدأ بالكلام على ترتيب المسؤولية

ان القاعدة التي قررتها المادة ١٦٦ مكررة هي عين قاعدة القانون الفرنسي
(المادتان ٤٢ و ٤٣ من قانون سنة ١٨٨١) وأساسها اعتبار الجريمة في النشر . فلي

التأخر أى المدير أو ملزم الطبع تقع أولا المسؤولية لأن في وسعها معرفة ما تحتويه المقالات أو الكتب التى ينشرتها فيمكنها أن يقدرا درجة المسؤولية العائدة عليهما من ذلك النشر . أما المؤلف فستول طبعاً عما كتبت يده ولهذا جعله كثير من الشرائع فى المقام الأول من المسؤولية غير ان الشارع المصرى رأى أن تكون المسؤولية فى المقام الثانى فإذا علم المدير أو ملزم الطبع لاهتمام الدعوى على المؤلف الا بصفة شريك . أما صاحب المطبعة فلا تجوز اقامة الدعوى عليه بصفة فاعل أصلى الا اذا تعذرت اقامتها على المدير أو ملزم الطبع والمؤلف . وهذا من المصل على ما رأى فان صاحب المطبعة لا يجهل أن المسؤولية قد تعود عليه وحده ففى وسعه أن يتقيا تخمينه معرفة اسم المدير أو ملزم الطبع أو المؤلف . ويمكنه زيادة على ذلك متى عرف ذوات هؤلاء الأشخاص دون أمثالهم أن يتق اقامة الدعوى عليه بصفة فاعل أصلى بأن يدل عليهم . وإذا تعذرت اقامة الدعوى على المدير (أو ملزم الطبع) والمؤلف وصاحب المطبعة أقيمت على البائع اذ من المصل أن يكون البائع نصيب فى المسؤولية لأنه القائم بنشر ما حرم القانون نشره غير ان الدعوى لاهتمام عليه بصفة فاعل أصلى الا اذا تعذرت اقامتها على المدير (أو ملزم الطبع) والمؤلف وصاحب المطبعة وهذا نادر وقوعه

وجاء فى المادة ١٦٦ مكررة بعد قوله (المديرون أو ملزموا الطبع) عبارة (مهما كانت حرفتهم أو الاسم الذى يتسمون به) واليك ما أراده الشارع بتلك العبارة :
قضى قانون المطبوعات الصادر فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ بوجوب الحصول مقدماً على إذن من الحكومة متى حصل تصير صاحب امتياز الجريدة أو النشرة أو صاحبها أو مديرها فاصبح بذلك من السهل معرفة المديرين فلم تخالف نصوص ذلك القانون فإذا فرضنا ان الجريدة أو النشرة لم يكن لها مدير فقام الدعوى على القائم فعلا بتلك الوظيفة بصفته فاعلاً أصلياً وقد يكون منهم فى هذه الحالة رئيس الإدارة أو رئيس التحرير أو صاحب النشرة أيا كان الاسم الذى يسمى به
ولتسكلم الان على قرينة الاجرام فنقول . يقضى القانون فى جميع الاحوال الى

التي تقع بواسطة
الصحف وغيرها (على قانون العقوبات الاهلي) «م-١٦٦ مكررة».

قام فيها الدعوى على متهم بجرمة من الجرائم التي تقع بواسطة المطبوعات بصفته فاعلا
أصلياً طبقاً للمادة ١٦٦ مكررة أن يشتر ذلك أنهم مجرموا فلا يقبل منه قضا هذه
القرينة بإثبات حسن نيته أو جهله بأن فيما نشر ما يؤخذ القانون عليه أو بغير ذلك .
وعلى ذلك فدير الجريدة مسئول عن كل ما ينشر بها ولا يستطيع دفع المسئولية عن
نفسه بأن يثبت مثلاً بأنه كان في وقت النشر غائباً عن مكان الإدارة . لكن له طبعاً
أن يستند على أسباب موافق العقاب العامة كالجنون والغبوية وغيرها وله أيضاً اتقاء
المسئولية بإثبات أن النشر تم رغم إرادته وأنه بذلك السبب استقال من وظيفته
وكذلك المؤلف لا يجوز له التمسك بحسن النية ولكن له أن يثبت حصول النشر
بقوة قاهرة أو إكراه كأن يثبت مثلاً أن ما كتبه سرق منه ونشر
وقرينة الاجرام لاصقة أيضاً بصاحب المطبعة والبائع

بقيت عبارة (فإذا تمذرت إقامة الدعوى) التي يترتب عليها انتقال المسئولية
يقول الشارع إذا تمذرت إقامة الدعوى على المدير فتقام على المؤلف بصفته فاعلاً
أصلياً وقصد بذلك أن الدعوى تقام على المؤلف عند عدم وجود المدير أو عند الجهل
به فإذا اخفى المدير بعد حدوث الجريمة فلا تمكن إقامة الدعوى على المؤلف بصفة فاعل
أصلي ولكن تقام عليه بصفة شريك لأن في وسع الحكومة في هذه الحالة أن تبحث
عن المدير فإذا لم تهتد الي مقره كان في وسع القضاء الحكم عليه غيابياً . وإذا مات الفاعل
الأصلي فلا شك أن الدعوى العمومية تسقط قبله ولكن يجوز رفضها قبل الفاعلين الأصليين
معه وقبل شركائه

وحكم المدير المقيم خارج القطر حكمه إذا كان غير معلوم لأن الفرض من تقرير المسئولية
على الترتيب السابق ذكره أنها هوضانة إيقاع العقاب على كل حال بن اشتراك في ارتكاب
الجريمة بصفته مديراً أو مؤلفاً أو صاحب مطبعة أو بائناً والا لسهل على المدير أن يمتثل
فيتق شر إقامة الدعوى عليه بإقامته خارج القطر وفي هذه الحالة لا يمكن إقامة الدعوى
على المؤلف إلا بصفة شريك وفي هذا ما فيه من تضيق دائرة تطبيق القانون . وحكم

المدير الاجنبى المحضى بالامتيازات حكم المدير المقيم خارج القطر اذ لا يمكن اقامة الدعوى عليه امام المحاكم الاهلية وبالاختصاص بعبارة (فان تعددت اقامة الدعوى ضد المدير) فـ (١) ان لم يكن ثم مدير (٢) ان كان المدير غير معلوم (٣) ان كان المدير مقبلاً خارج القطر (٤) ان كان المدير مقبلاً داخل القطر ولكنه لا يمكن اقامة الدعوى عليه امام محكمة أهلية وتقتضى الفقرة الاخيرة من المادة التى نحن بصدد بحثها بعدم الاخلال بما يقتضيه تطبيق قواعد الامتياز قبل الاشخاص الذين تنطبق عليهم شروطه . اذ قد يوجد بالضرورة عدا المدير أشخاص آخرون كرؤساء التحرير وأصحاب النشرة يجب محاسبتهم بصفة شركاء اذا ثبت اشتراكهم فى ارتكاب الجريمة

ونرى فى الختام أن نذكر ملحوظة بخصوص دائرة تطبيق المادة الآتية الذكر يظن جلياً من عبارة هذه المادة وجوب حدوث النشر بواسطة الصحف أو غيرها مما أشبهها من طرق النشر فلا تشمل أحكامها اذن الجرائم التى تقع بواسطة الحركات مثلاً أو الخطب أو الضياع أو التهديد وتستعمل هذه النصوص الجديدة كثيراً سبيل اقامة دعوى الجنب التى تقع بواسطة الصحف لانها جعلت المسئولة قرينة لاصفة بالفالين الاصليين فيها . ثم ليس فى وسع القانون أن يمنع تعرض بعض الصعايلك للعقاب دفعاً للمسئولة الواقعة فى الحقيقة على ما يستأجرونهم تلك الغاية ولكن المأمول فى الروية التى تطبق بها نصوص هذا القانون مع نصوص قانون المطبوعات أن تساعد على تقليل عدد الجرائم التى كثر وقوعها من الصحف فى هذه السنوات الاخيرة (راجع تقرير جناب السير ملكوم فاك ايلزيت المستشار القضائى عن سنة ١٩١٠ صفحة ١٣ الى ١٥)

الاحكام

١ — ا — لم يميز قانون العقوبات بين حالة القاذف الذى يسند لغيره وقائع اختلقها شخصياً وحالة القاذف الذى يروى وقائع اختلقها غيره بل ان الالفاظ التى استعملها

أحكام محكمة
النقض والايام

التي تقع بواسطة الصحف وغيرها (على قانون العقوبات الاملى) «م-١٦٦ مكررة»

القانون سواء في النسخة العربية أو في النسخة الفرنسية هي عامة تشمل جميع الطرق التي يحصل بها القذف . فالشخص الذي يروي عن الغير خبراً أو اشاعة مضره بشرف المذدوف في حقه يذنب اليه بعمله هذا عيياً كالشخص الذي يسند اليه شخصياً ولا فرق في الحقيقة بين من ينشر فكرته الشخصية ومن ينشر فكرة غيره على شكل خبر أو اشاعة فان التاذف في كلتا الحالتين نسب وأسند للمذدوف في حقه أموراً توجب احتقاره أو تعرضه للمحاكمة لان النتيجة فيها لا تختلف والضرر واقع ولو جاز لاصحاب الجرائد أن ينشروا كل خبر مهما كان ماساً بشرف الموظفين بحجة أنهم ينقلون الى الجمهور ما يصل الى علمهم لأدى ذلك الى اباحة القذف اذ يكفي للتخلص من عقوبات القانون ان يجنبوا الاسناد الشخصي ويختاروا طرقاً أخرى للتعبير تفيد أنهم ينقلون ويروون ما يتحدث به الناس أو يرسلونه اليهم من الاخبار

ب — صاحب الجريدة اذا نشر خبراً وهو يعلم أنه يشتمل على قذف يكون مسئولاً جنائياً بصفة فاعل أصلي في جريمة القذف مع الشخص الذي حرر الخبر المذكور

ج — كل أمر مخالف بذاته للقانون مثل نشر واقعة قذف في حق الغير يعتبر عملاً وقانوناً كأنه عمل بسوء نية اضراراً بالمجنى عليه أى بقصد ان يكون من روائه نتائج المتظارة وليس من الضروري اذن في مثل هذه الدعاوى اثبات وجود سوء النية فعلاً (محكمة النقض - حكم ٢٨ مارس سنة ١٩٠٨ - المجموعة الرسمية سنة تاسعة صفحة ١٥٨)

٢ — أنه فيما يتعلق بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف لا يعد من ارتكب قذفاً في مقالة نشرت في إحدى الجرائد فاعلاً أصلياً الا اذا تضمنت اقامة الدعوى العمومية على مدير الجريدة أو ملزم طبعها . فاذا أقيمت الدعوى على أحدها أو على المؤلف معاً عد المؤلف شريكاً في الجريمة ليس الأ (محكمة النقض - حكم ٨ يناير سنة ١٩١٧ المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة « سنة ١٩١٧ » صفحة ٥١)

﴿ المادة — ١٦٧ ﴾ إذا أقيمت دعوى على أى شخص بسبب ارتكابه جنحة أو جناية بواسطة الصحف أو الجرائد أو غيرها من طرق النشر يجوز ضبط الرسائل والمطبوعات والاعلانات والرسوم والنقوش والصور رمزية وغيرها والألواح والاحجار وغير ذلك من أدوات الطبع والنشر ويلزم أن يكون الحكم الصادر بالعقوبة مشتملاً بحسب الاقتضاء على الامر بإزالة أو اعدام كل أو بعض الاشياء التى ضبطت أو تضبط فيما بعد ويسوغ أيضاً اصدار أمر بطبع الحكم المذكور فى جريدة واحدة أو أكثر والصافه على الحيطان بمصاريف من طرف المحكوم عليه ويجب على كل جريدة أو رسالة دورية ان تنشر الحكم الصادر بشأنها فى أحد اعدادها التى تنشر فى أثناء الشهر الذى صدر فيه الحكم المذكور وان تأخرت عن ذلك حكم بالغائها

تطابق المادة ١٧٠ قديمة

﴿ المادة — ١٦٨ ﴾ الحكم على من ارتكب جناية بواسطة المطبوعات يترتب عليه حيا الغاء الجريدة والرسالة الدورية التى حكم على صاحبها ومديرها وفضلا عن الحكم بالغاء الجريدة أو الرسالة فى نفس الحكم الصادر بالعقوبة يجوز ان ينص فيه أيضاً على قفل المطبعة التى طبع فيها ذلك قفلاً مؤقتاً أو مؤبداً اذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركاً فى ارتكاب الجناية الصادر الحكم بشأنها واذا ارتكب أحد بواسطة المطبوعات جنحة غير الجنح المضره بأفراد الناس وحكم عليه بسبب ذلك ثم عاد فى أثناء السنتين التاليتين لصدور الحكم عليه بالعقوبة لارتكاب جنحة من نوع الاول يسوغ فى هذه

التي تقع بواسطة
المصحف وغيرها (على قانون العقوبات الاهلي) «م-١٦٨-١٦٩»

الحالة اصدار أمر في الحكم الثاني الصادر بمقابله بتعطيل الجريدة أو الرسالة
الدورية لمدة أقلها خمسة عشر يوماً وأكثرها شهر

وان تكرر منه ذلك ثلاث مرة في أثناء المدة المذكورة يجوز الحكم
بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين الى ستة أشهر

ويجوز أيضاً اصدار أمر في نفس الحكم الصادر بالمعقوبة في أول مرة
بتعطيل الجريدة أو الرسالة من شهرين الى ستة أشهر اذا كان الحكم المذكور
صادراً بسبب التحريض على ارتكاب جنائية غير الجنائيات المضرة بأمن
الحكومة ولم يترتب على ذلك التحريض فعل الجنائية أو كان صادراً بسبب
الظعن في مسند الخديوية المصرية أو في نظام حقوق الوراثة فيها أو في حقوق

الحضرة الخديوية ونفوذها أو بسبب الظعن في حقها

وفي حالة صدور حكم ثان أو حكم آخر بعده في أثناء السنتين التاليتين
للحكم الاول سواء كان بسبب التحريض على فعل تلك الجنائية أو بسبب
الظعن أو النقص المتقدم ذكرها يجوز اصدار أمر في نفس الحكم الصادر
بالمعقوبة بالناء الجريدة أو الرسالة الدورية بل وتقتل المطبعة قفلاً مؤقتاً أو
مؤبداً اذا كان صاحبها عوقب بصفة كونه مشاركاً في فعل ما وقع

نطاق المادة ١٦٧ قديمة

﴿المادة - ١٦٩﴾ اذا أُلقي أحد رؤساء الديانات في أثناء تأدية وظيفته
وفي محفل عمومي مقالة تضمنت قدحاً أو ذماً في الحكومة أو في قانون أو
في أمر صادر من الحضرة الخديوية أو في عمل من أعمال جهات الادارة
العمومية أو نشر بصفة نصائح أو تعليمات دينية رسالة مشتملة على شيء من

« م — ١٧٠ » (التعليقات الجديدة) « الباب الخامس عشر . في

ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة
جنيهاً مصرية

تطابق المادة ١٧٨ من القانون القديم مع التعديل الآتي بمذلة (يعاقب بالحبس) « من
خمس عشر يوماً الى شهرين مع عدم الاخلال بالحكم عليه بمقوبات أشد من هذه العقوبة إذا
تضمنت العقالة أو الرسالة جنحة أجسم من الجنحة المذكورة »

الباب الخامس عشر

﴿ في المسكوكات الزيف والزورة ﴾

« المادة — ١٧٠ » من قلد ضرب المسكوكات للتداول قانوناً أو
عرفاً في بلاد الحكومة المصرية ذهباً كانت أو فضة أو نقص قيمتها بأخذ
جزء من الذهب أو الفضة المشتملة عليه بواسطة مبرد أو مقراض أو ماء
الحل أو غير ذلك وكذا من طلى مسكوكاً بطلاء يصيره شبيهاً بمسكوكات
أكثر من قيمته أو اشترك في تزويج تلك المسكوكات للزورة أو الناقصة
أو في ادخالها في بلاد الحكومة وكذا من اشتغل بالتعامل بها يعاقب
بالأشغال الشاقة المؤقتة

تطابق المادتين ١٧٩ و ١٨١ من القانون القديم والمواد ١٧٤ و ١٧٦ مغلط و ١٢٢ و ١٢٣ و
١٣٤ و فرنساوى

تعليقات التحقائية

ان عبارة « المسكوكات المتداولة عرفاً في بلاد الحكومة » مقصود بها حماية المسكوكات
الذهبية الانكليزية والفرنساوية التي حلت محل المسكوكات الذهبية المصرية في
الحاملة الجارية

السكوكات والزيوف والمزورة» (على قانون العقوبات الاهلى) (١٧٠ — م)

المنشورات

المادة - ١٧٠ - عقوبات لا تنطبق الا على تقليد المسكوكات المتداولة في القطر منشورات النائب المصري أو تنقيص قيمتها فتخرج بذلك (الفوازي) التي تضبط مع بعض اشخاص وهم يبيعونها في الاسواق فاتها ليست من النقود المتداولة التي حصرتها في الاوامر العالية الصادرة عن ذلك ولا يقصد بصنعها سوى يعما بصفة حل واذا وجد فيها نقص في عيارها تكون المادة المنطبقة هي - ٣٠٢ - عقوبات (نمرة ١٨٨ تعليمات النائب العمومي)

الاحكام

١ - نية التدليس اللازم توفرها في جريمة تزيف النقود المنصوص عنها في المادة احكام محكمة النقض والابرار ١٧٠ - عقوبات هي نية الاضرار بالثقة العمومية بالنسبة للمسكوكات أو الحصول على ربح غير شرعي ومجرد التزيف كاف لفرض وجود هذه النية حتى يثبت العكس ولكن لا يشترط في جريمة تزيف النقود أن يكون الاضرار بالثقة للعمومية والحصول على ربح قد وقع فعلا كما هو الحال في جريمة استعمال النقود المزيفة بل يكفي ان يكون الاضرار بالثقة أو الحصول على ربح محتمل الوقوع ويعتبر هذا الاحتمال وجودا حتماً بمجرد التزيف (محكمة النقض . حكم ١٩ مارس سنة ١٩١٠ - المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة صفحة ٢١١)

٢ - ان الافعال المكونة للجريمة تعتبر مجموعاً غير قابل للتجزئة ولو وقعت في أماكن مختلفة والمحكمة المختصة بنظر هذه الدعوى هي التي وقع في دائرتها معظم هذه الافعال - :

اشترك عدة أشخاص في تزيف قود فحكم بأنه يجب ان الدعوى ترفع على

« م — ١٧١ » (التعليقات الجديدة) « الباب الخامس عشر . في

المهدين جميعاً سواء كانوا فاعلين أصليين أو شركاء أنام محكمة جنابات مصر التي وقع في دائرتها الجزء الأعظم من الافعال المكونة للجريمة ولا عبرة بوقوع بعض هذه الافعال خارج دائرة هذه المحكمة (محكمة القضاة - حكم ١٢ - ابريل سنة ١٩١٣ - المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة « سنة ١٩١٣ » صفحة ١٦٣)

٣ — لم يشترط القانون لوجود جريمة المسكوكات مشابهتها للمسكوكات الحقيقية أحكام محكمة الاستئناف
تمام المشابهة فتعتبر هذه الجريمة تامة لا مشروعة فيها متى كانت المسكوكات المزيفة تشابه القود الحقيقية مشابهة كافية لتباؤها وقبولها في المعاملة ولو أنها لا تشمل على جميع أوصافها (محكمة الاستئناف . حكم ٢٣ يناير سنة ١٩٠٠ المجموعة الرسمية سنة أولى « سنة ١٩٠٠ » صفحة ٣١٢)

« المادة — ١٧١ » * اذا ارتكبت احدى الجرائم المنصوص عنها في المادة السابقة فيما يتعلق بمسكوكات غير المذكورة في تلك المادة فتكون العقوبة الاشغال الشاقة او السجن من ثلاث سنوات الى سبع

قابل المواد ١٨٠ و ١٨١ قديمة و ١٧ و ١٧٦ مختلط و ١٣٢ و ١٣٣ فرساي

تعليقات التحفائية

لما كانت المادة ١٧٠ الموجودة في القانون الجديد تنطبق على أحوال أكثر مما كانت تشملها في القانون القديم فقد جعلت المادة ١٧١ قاصرة على بعض الاحوال التي

المادة — ١٨٠ قديمة : كل من قد ضرب للمسكوكات النحاس للتداول في بلاد الحكومة أو غيرها من مسكوكات المعادن الاخر غير الذهب والفضة أو اشترك في توزيع المسكوكات الزرورة المذكورة أو في ادخلها في بلاد الحكومة يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتاً

المادة — ١٨١ قديمة : كل شخص قد في بلاد الحكومة ضرب مسكوكات أجنبية أو نقص قيمتها أو غير لونها بواسطة الطرق المبيتة في المادة ١٧٩ أو اشترك في توزيع مسكوكات أجنبية مزورة أو مشوشة أو في ادخلها في البلاد المذكورة أو اشتغل بالتعامل بتلك المسكوكات يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقتاً

المسكوكات الزبوف والمزورة» (على قانون العقوبات الاهلي) «د - ١٧٢ - ١٧٣»

كانت داخلة في حكمها وقد أجاز للقاضي بناء على ذلك استبدال عقوبة السجن بالاشغال الشاقة المؤقتة

﴿ المادة - ١٧٢ ﴾ الاشتراك المذكور في المواد السابقة لا ينسب أصلا الى من أخذ مسكوكات مزورة أو مغشوشة بصفة أنها جيدة وتعامل بها ومع ذلك من استعمل تلك المسكوكات بعد أن تحققت له عيوبها يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز ستة أمثال المسكوكات المتعامل بها

تطابق المواد ١٨٢ قديمة و ١٧٧ مخطوط ١٣٥ فرساوى

الأحكام

١ - جريمة استعمال قطعة نقد مزيفة من ذات الخمسة قروش تعتبر مخالفة لأن الأحكام محكمة العقاب المقر لها في المادة - ١٧٢ - عقوبات لا يمكن أن يتجاوز المائة قرش ومن ثم النقض والابرام فالحكم الصادر في هذه الحالة من محكمة الجناح الاستثنائية بغرامة ثلاثين قرشا ومصادرة القطعة المزيفة لا يكون قابلا للنقض لأن النقض غير جائز في الأحكام الصادرة استثنائيا في مواد المخالفات (محكمة النقض . حكم ٢٧ يونيو سنة ١٩١٣ المجبوعة الرسمية سنة خامسة عشرة « سنة ١٩١٤ » صفحة ٣٥)

﴿ المادة - ١٧٣ ﴾ الأشخاص المرتكبون للجنايات المذكورة في المادتين ١٧٠ و ١٧١ يعفون من العقوبة إذا أخبروا الحكومة بتلك الجنايات قبل تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم أو سهوا القبض على باقي المرتكبين

المادة - ١٨٢ قديمة : الاشتراك المذكور في المواد السابقة لا ينسب أصلا الى من أخذ مسكوكات مزورة أو مغشوشة بصفة أنها جيدة وتعامل بها ومع ذلك من استعمل تلك المسكوكات بعد أن تحققت له عيوبها يجازى بدفع غرامة أعظم ثلاثة أمثال قيمة المبلغ المتعامل به وأكثرها ستة أمثال ما ذكر إنما لا يجوز أن تنقص الغرامة المذكورة في أى حال من الأحوال عن مائة قرش ديوانى

م - ١٧٣ - ١٧٤ « (التعليقات الجديدة) » الرابع السادس عشر ١

ولو بعد الشروع في البحث المذكور

تقابل المواد ١٧٨ مختلط و ١٧٨ فرنسوى
وتعاقب المادة ١٨٣ قديمة مع حذف العبارة الآتية من النص القديم من آخر المادة « انما
يصير جعلهم تحت ملاحظة الضبطية الكبرى وقتاً »

الباب السادس عشر

(في التزوير)

« المادة - ١٧٤ » يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن كل
من قلد أو زور شيئاً من الأشياء الآتية سواء بنفسه أو بواسطة غيره وكذا
كل من استعمل هذه الأشياء أو أدخلها في البلاد المصرية مع علمه بتقليدها
أو بتزويرها وهذه الأشياء هي :

فرمان أو أمر حال أو قرار صادر من الحكومة

ختم الحكومة أو ولى الامر

أختام أو تمغات أو علامات احدى المصالح أو احدى جهات
الحكومة

ختم أو امضاء أو علامة أحد موظفى الحكومة

أوراق مرتبات أو بونات أو سراكى أو سندات أخر صادرة من

خزينة الحكومة أو فروعها

أوراق البنوك المالية التى أذن بإصدارها قانونا

تمغات الذهب أو الفضة

تقابل المادتين ١٨٤ و ١٨٦ من القانون القديم و ١٧٩ و ١٨١ مخطوط و ١٢٩ و ١٤٧
فرنساوي

تعليقات المحققة

استبدلت في المادة ١٨٤ القديمة عبارة « إحدى جهات الادارة العمومية » بعبارة
« إحدى جهات الحكومة » توصلا للتمييز بصفة أجل بين الحالة المذكورة فيها
والحالة المذكورة في المادة ١٧٩ وبما أنه رخص للبنك الاهلي بإصدار أوراق مالية
فن الضروري وقاية للمعاملات بحماية هذه الأوراق بنوع خاص (راجع المادة ١٣٩ من
قانون العقوبات الفرنسي)

الاحكام

١ — ان المادة — ١٧٤ — من قانون العقوبات لا يجوز ان أختتم أو تمثت الحكومة أحكام محكمة
النقض والأبرام باعتبار أنها مستعملة أو غير مستعملة حالياً فلا جمل أن تكون هذه المادة منطبقة يكتفى

المادة — ١٨٤ — قديمة : من قد فرمناً أو أسراً أو قراراً صادراً من الحكومة أو حل غيره
على تقليده أو زوره أو حل غيره على تزويره أو قد ختم أو امضاء أو علامة أحد أولاد
الوظائف للميرة أو حل غيره على ذلك وكل من قد ختم على الأمر أو ختم الحكومة أو أختتم
أو تمثت أو تياشين إحدى جهات الادارة العمومية أو استعمل الاختتام أو التمثات أو التياشين
للزورة أو قد أو زور أوراق مرتبات مقررة أو يومات أو سراك أو سندات أخر مبادرة من
خزينة الحكومة أو فروصاً أو استعمل سندات لزورة أو متغيرة أو أدخلها في بلاد الحكومة أو
قد أو زور تمغة للسكوكات ذهباً كانت أو فضة واستعمل تلك التمغة يعاقب بالاشغال الشاقة مؤقناً
أو بالسجن المؤقت أما لا يجوز في أى حال من الاحوال أن تنقص مدة العقوبة عن خمس سنين
للمادة ١٨٦ قديمة : من قد الاختتام أو التمثات أو التياشين التي تضمنها الحكومة على
أصناف الاشياء أو البضائع أو قد ختم أو تمغة أو تياشين أى مصلحة ميرية أو أى شركة مشكلة
بإذن الحكومة أو بيت تجارة أو استعمل التياشين أو الاختتام أو التمثات للزورة يعاقب بالحبس
مدة ثلاث سنين ويحكم عليه بتعويض الخسارة التي نشأت عن فعل ذلك

د م - ١٧٥ - ١٧٦ (التعليقات الجديدة) الباب السادس عشر

اذن أن يكون الختم للزور هو ختم إحدى جهات الحكومة حتى ولو كان غير مستعمل الآن ويوضح ذلك حيثخذ من أنه في بعض الظروف يجوز أن تزور ختم قديم يخل بالنظام العام كما يخل به تزور ختم تستعمله حالياً إحدى مصالح الحكومة (محكمة النقض . حكم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩١١ - المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة « سنة ١٩١٢ » صفحة ٣٧)

٢ - احتمال حصول الضرر ركن من أركان جريمة تزور أوراق البنوك للنصوص عليها في المادة - ١٧٤ - عقوبات ويستبرأ الضرر بمقتضى ما لو أن المتهم يقصد الإضرار بالبنك مباشرة لأنه يجوز أن ينشأ عن التزور ضياع ثقة الجمهور اللازمة لتداول هذه الأوراق : زور المتهم أوراق البنك الأهلي يقصد اقناع المجني عليه بمهارته في التزور حتى يحصل منه على أوراق بنك أخرى فحكمت محكمة النقض بأن عمل المتهم يجوز العقاب عليه باعتباره تزوراً في أوراق رسمية طبقاً للمادة - ١٧٤ - عقوبات (محكمة النقض - حكم ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ - المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة « سنة ١٩١٤ » صفحة ٤١)

المادة - ١٧٥ * يعاقب بالحبس كل من استحصل بغير حق على اختتام الحكومة الحقيقية أو اختتام إحدى المصالح أو إحدى جهات الإدارة العمومية واستعملها استعمالاً مضرراً بمصلحة الحكومة أو بلادها أو أحد الناس

تقابل المادة ١٨٥ قديمة مع تحديد العقوبة مدة ثلاث سنين والواد ١٨٠ مختلط و ١٤١ فرنساوي

المادة - ١٧٦ * يعاقب بالحبس كل من قلد ختماً أو تمغة أو علامة لأحدى الجهات أي كانت أو الشركات المأذونة من قبل الحكومة أو أحد البيوت التجارية وكذا من استعمل شيئاً من الأشياء المذكورة مع علمه بتقليدها

في التزوير « (على قانون العقوبات الاهلي) د م — ١٧٧ — ١٧٨ »

تقابل المواد ١٨٦ قديمة و ١٨٦ مغلط و ١٤٢ فرنساوى

تعليلات التحفائية

الظاهر أن جريمة تقليد (الاختام أو التشفات أو العلامات التي تضعها الحكومة على أصناف الاشياء والبضائع) داخلة في حكم المادة ١٧٤

الاحكام

١ — بموجب المادة ١٨٦ (١٧٦ جديدة) يعاقب من يقلد العلامات التجارية احكام محكمة الاستئناف المعروفة باسم ماركات وذلك متى ثبت ان هذه العلامات خاصة بشركات أو بيوت تجارة معينة (محكمة الاستئناف العليا - حكم أول ديسمبر سنة ١٩٠١ مجلة الحقوق سنة سابعة عشرة صفحة ١١)

المادة — ١٧٧ * كل من استحصل بغير حق على الاختام أو التشفات أو النياشين الحقيقية للمدة لاحد الانواع السالف ذكرها واستعملها استعمالا مضرا بأي مصلحة عمومية أو شركة تجارية أو أى ادارة من ادارات الاهالى يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

تقابل المادة — ١٨٧ قديمة وقط زيد المدة الاقصى للعقوبة وللمدتين ١٨٢ مغلط و ١٤٢ فرنساوى

المادة — ١٧٨ * الاشخاص للرتكيبون لجنايات التزوير المذكور بالمواد السابقة يعفون من العقوبة اذا أخبروا الحكومة بهذه الجنايات قبل

للمادة ١٨٦ قديمة : من قلد الاختام أو التشفات أو النياشين التي تضعها الحكومة على أصناف الاشياء أو البضائع أو قلد ختم أو تمغة أو نيشان أى مصلحة مدنية أو أى شركة مشككة باذن الحكومة او بيت تجارة او استعمل النياشين أو الاختام او التشفات للزودة يعاقب بالحبس مدة ثلاث سنين ويجرم عليه بتعويض الخسارة التي نشأت عن فعل ذلك

« م — ١٧٩ » (التعليقات الجديدة) « الباب السادس عشر

تمامها وقبل الشروع في البحث عنهم وعرفوها بفاعلها الآخرين أو سهلوا القبض عليهم ولو بعد الشروع في البحث المذكور

تقابل المواد ١٨٨ قديمة مع حذف المبلورة التي كانت موجودة بآخر المادة القديمة وهي « انما يصير جمل هؤلاء الاشخاص تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مؤقتاً » ١٨٣ مخطوط ١٤٤ وفرنساوى

« المادة — ١٧٩ » كل صاحب وظيفة عمومية ارتكب في أثناء

تأدية وظيفته تزويراً في أحكام صادرة أو تقارير أو محاضر أو وثائق أو

سجلات أو دفاتر أو غيرها من السندات والاوراق الاميرية سواء كان

ذلك بوضع امضات أو اختتام مزورة أو بتغيير المحررات أو الاختتام أو

الامضات أو بزيادة كلمات أو بوضع أسماء أشخاص آخرين مزورة يعاقب

بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن

تقابل للواد ١٨٩ قديمة مع اضافة ما يأتي على آخر المادة « المؤقت بدون أن تنقص في أي حال من الاحوال مدة العقوبة عن خمس سنين » ١٨٤ مخطوط ١٤٥ وفرنساوى

الاحكام

١ — في مواد التزوير يلزم بيان الطرق التي بمقتضاها حصل ارتكاب الجريمة أحكام محكمة النقض والابرار

وعنه الطرق واضحة في المادة — ١٨٩ (١٧٩ جديدة) وبدونها لا يمكن ارتكاب

جريمة التزوير وإذا خلا الحكم من بيان طريقة من الطرق المذكورة وجب نقضه

لخلوه من بيان الواقعة (محكمة النقض — حكم ١٣ يناير سنة ١٩٠٠ — مجلة الحقوق

سنة خامسة عشرة صفحة ٢٦)

٢ — يشير دفتر الاحوال دقراً أميرياً بالمعنى المراد في المادة ١٧٩ من قانون

المقوبات (محكمة النقض — حكم ٩ يونيو سنة ١٩٠٦ — المجموعة الرسمية سنة ثامنة

« سنة ١٩٠٧ » صفحة ٤٨)

في التزوير « (على قانون العقوبات الاهلي) « م — ١٧٩ »

٣ — لدقت أحوال العمدة صفة رسمية وبناء عليه يكون التزوير الحاصل فيه معاقباً عليه بمقتضى المادة — ١٧٩ — عقوبات وفضلاً عن ذلك فإن هذه المادة تعاقب على التزوير الحاصل في الأوراق ذات الصفة الرسمية كما تعاقب على التزوير في الأوراق الأميرية فيكون تطبيقها أن يكون دقت الأحوال من (الأوراق الأميرية) بمعنى أنه من الدفاتر التي تستعمل لتأدية خدمة كل شخص مكلف بخدمة أميرية (محكمة النقض — حكم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩١١ — المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة « سنة ١٩١٢ » صفحة ٣٣)

٤ — تطبق المادة — ١٧٩ عقوبات الخاصة بالتزوير الذي يرتكبه الموظفون العموميون على كل شخص يشغل خدمة عمومية وإن لم يكن مستخدماً في الحكومة حقيقة . وعليه يعاقب محصل مجلس بلدى إسكندرية بالمادة المذكورة (محكمة النقض حكم ١٣ أبريل سنة ١٩١٢ — المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة « سنة ١٩١٢ » صفحة ١٤٠)

٥ — تقوم الحكومة في الإدارة بتأدية قسمين من الأعمال ترمى بهما الى غرض واحد وهي الإدارة العامة للبلاد وإن اختلفت الصور والمظاهر في تأديتهما وهذه الأعمال على اختلاف أنواعها يجريها موظفون عموميون لا تتغير صفتهم بتغير نوع العمل ولا صفة الأوراق التي يشتون فيها أعمالهم على اختلاف أنواعها : فالقسم الأول من تلك الأعمال يتعلق بسلطة الأمر والنهي ويسمونه (Actes d'autorité) والقسم الثاني ما يتعلق بإدارة الأموال عمومية كانت أو خصوصية ويسمونه (Actes de gestion) وكلا القسمين من أعمال الموظفين العموميين — أما تقسيم الأموال الى عمومية وخصوصية وإن ابنى عليه اختلاف في القواعد المدنية الخاصة بكل منهما فلا تأثير له على صفة الموظف العمومي المكلف بتأدية تلك الأعمال — وبناء على ما تقدم تكون أعمال الموظفين العموميين في إدارة الأموال عمومية كانت أو خصوصية بقصد غرض واحد وهي الإدارة

« م — ١٧٩ » (التعليقات الجديدة) « الباب السادس عشر

العامة للبلاد وكل ما يتعلق بذلك من الأوراق يعتبر أوراقاً أميرية بما ذكرته بالمادة ١٧٩ عقوبات - فغير الموظف الذي يزور وصولاً بأجرة أرض من أراضي مجلس المديرية بعد جهته كسباً للتزوير في ورقة عمومية ويقع تحت طائلة المادتين ١٧٩ و ١٨٥ عقوبات (محكمة النقض - حكم ٢١ أغسطس سنة ١٩١٦ - المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة صحيفة ٦)

أحكام محكمة الاستئناف

٦ - ١ - أن التزوير المعنوي يتعلق بمعنى المكتوب وليس له علامة محسوسة من خط أو وضع أو غيرها من الأمور الخارجية التي تراها العين وتكشف بها حقيقة فافهم إذا اشتمل التزوير على شيء من تلك العلامات المحسوسة فلا يكون تزويراً معنوياً بل هو التزوير المادى في حقيقة معناه

ب - لا يشترط في التزوير المادى في ورقة أميرية أن تكون الورقة صادرة عن مأمور رسمى أو مشتملة على علامة لأن المراد بالورقة الأميرية في باب التزوير هي الورقة التي من شأنها أن تصدر عن المأمور المختص بتحريرها ولا فرق في ذلك بين كونها صدرت منه فعلاً حدث فيها التفسير أو لم تصدر عنه أصلاً ونسبت إليه زوراً بحصلها على مثال ما يحضره صورة وشكلا

ج - التزوير الحاصل بزيادة كلمات إنما يكون بإضافة ألفاظ توجب تغييراً في معنى الورقة المزورة أما إذا كانت الورقة مشتملة على عقد واحد كله مزور من أوله إلى آخره فيكون التزوير في هذه الحالة حاصلًا بوضع أسماء أشخاص، زورة مادة ١٨٩ (جديدة) عقوبات لأن المراد من هذه الطريقة هو جعل شخص حاضراً في عقد أو سند لم يكن حاضراً فيه

د - تسجيل عقد غير موجود في السجل المصان إنشاء لهذا المقعد في أحد مظاهر وجوده الرسمية لأن السجل المصان يفيد أن ما فيه منسجج بسند شرعى وإن معنى هذا السند موافق للحقيقة ولذلك يقوم مقامه عند ضياعه في الحجة والبرهان فالتزوير فيه بكتابة سند لا وجود له تزوير في هاتين التفسيرين معاً

في التزوير « (على قانون العقوبات الاهل) «م — ١٨٠»

٥ — القاعدة في الضرر هي النظر الى ما تؤدي الورقة المزورة اليه باعتبار كونها صحيحة بالحالة التي هي عليها (محكمة الاستئناف العليا - حكم ٢٣ نوفمبر سنة ١٨٩٩ - المجموعة الرسمية سنة أولى « سنة ١٩٠٠ » صفحة ٤٣)

٧ — أوراق بوالس السكك الحديدية المصرية تعتبر أوراقا رسمية والتزوير فيها ^{احكام عاكم} يعتبر تزويرا في أوراق رسمية (محكمة طنطا الابتدائية - دائرة الجنائيات - حكم ٢٤ مارس سنة ١٩٠٢ - مجلة الحقوق سنة ثامنة عشرة صفحة ١٦٢)

٨ — حوالة البوستة ودنتر تسليم الحوالات الموجود في مصلحة البوستة ههنا من قبيل الاوراق والسفائر الرسمية المتوه عنها في المادة - ١٧٩ - من قانون العقوبات فن وضع زورا امضاء المرسل اليه على الحوالة والفقير المذكورين وكذلك شريكه الذي شهد زورا بأنه هو نفس المرسل اليه يعاقبان بمقتضى المادتين ١٧٩ - ١٨٠ عقوبات (محكمة جنائيات مصر - حكم ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٥ - المجموعة الرسمية سنة سادسة « سنة ١٩٠٥ » صفحة ١٩٦)

«المادة - ١٨٠» كل شخص ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا عما هو مبین في المادة السابعة يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن مدة أكثرها عشر سنين

تطابق الواد ١٩٠ من القانون القديم و١٨٥ مخطوط ١٤٧ فرنساوى

الاحكام

١ — لا يمنع من اقامة دعوى التزوير الجنائية عدم ادعاء المجنى عليه بزویر العقد ^{احكام محكمة} في دعوى مدنية اقيمت من قبل واكفاؤه بطلب رده وبطلانه ولا يمنع منها كذلك النقض والايراء تنازل المتهم عن تمسكه بالجزء المزور من المقد (محكمة النقض - حكم ٤ فبراير سنة ١٩٠٥ - المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ١٣٢)

« م — ١٨٠ » (التعليقات الجديدة) « الباب السادس عشر

٢ — سن القانون عقوبات صارمة للتزوير في الدفاتر الرسمية لاجل المحافظة على صحة الوقائع الثابتة بها فالتزوير الذي من هذا القبيل يكون اذن معاقبا عليه ولولم يثبت حصول ضرر بالفعل وذلك لاحتمال حصول ضرر على الدوام بالمصلحة العمومية (محكمة النقض . حكم أول ابريل سنة ١٩٠٥ — المجموعة الرسمية سنة سادسة « سنة ١٩٠٥ » صفحة ١٧٧)

٣ — يعاقب بمقتضى المادة ١٨٠ من قانون العقوبات من تسمى باسم كاذب واستلم عريضة افتتاح دعوى لشخص خلافه ووضع اعضاء ذلك الشخص عليها ثم حضر امام المحكمة حتي صدر الحكم عليه بهذه الصفة (محكمة النقض . حكم ٩ فبراير سنة ١٩٠٧ — المجموعة الرسمية سنة ثامنة صفحة ٢٣٠)

٤ — اذا صدر حكم بعقوبة واحدة عن جرمين التزوير والاستعمال وألغى ذلك الحكم من محكمة النقض والابرام بالنسبة لاحدى الجرمين وجب علي محكمة النقض أن تحيل الدعوي برهما علي المحكمة المختصة للفصل فيها مجدداً وذلك لانه يتفرع علي محكمة النقض تحديد العقوبة المناسبة للجريمة الباقية (محكمة النقض . حكم ٩ مارس سنة ١٩٠٧ — المجموعة الرسمية سنة ثامنة « سنة ١٩٠٧ » صفحة ٢٣٣)

٥ — غير كاتب أحد المحامين تاريخ الجلسة في ورقة اعلان حضور في قضية مدنية وذلك بقصد عدم ضياع بعض رسوم قضائية دفعت منه مقدما وأعلنت هذه الورقة بمعرفة أحد المندوبين النوة عنهم في المادة ١١ من قانون المرافعات ولكن صورة الاعلان لم يذكر فيها هذا الانتداب كما قضت بذلك المادة ١٢ من قانون المرافعات وفي يوم الجلسة حضر الشخص المعلن اليه ولم يتنازع في صحة الاعلان وحكم عليه

رفعت الدعوى العمومية ضد كاتب المحامي بتهمة التزوير في أوراق رسمية فدافع عن نفسه قائلاً ان ورقة الاعلان باطلة لانها غير مشتملة على صورة الانتداب وبناء

في التزوير « (على قانون العقوبات الاهلى) (م — ١٨٠)

على ذلك طلب البراءة

حكمت محكمة النقض والابرار بأن عدم ذكر ائداب الشخص المكلف باجراء الاعلان طبقاً للمادة ١٢ من قانون المرافعات لا يترتب عليه بطلان ورقة الاعلان بطلاناً أصلياً أما هذا الاهال يحمل الورقة قابلة للابطال بناء على طلب الخصم المطلة اليه ولمذه الاسباب قررت أن الحكم على المتهم في محله

كذلك قررت محكمة الجنائيات بأنه على فرض أن هذه الورقة باطلة يجب الحكم على المتهم بالعقوبة لانه لم يكن يعلم ان هذا البطلان ينتج عن عمله

وقرر أيضاً قاضى الاحالة أن الورقة المزورة اذا كانت صحيحة فى الاصل ولكنها أصبحت باطلة بسبب افعال أحد الاجراءات اللاحقة الواجب اتباعها قانوناً فيكون فى هذه الحالة احتمال حصول الضرر موجوداً وبه تم أركان جريمة التزوير المعاقب عليها (محكمة النقض والابرار . حكم ٢٩ فبراير سنة ١٩٠٨ — ومحكمة جنائيات مصر . حكم ٩ يناير سنة ١٩٠٨ — قرار قاضى الاحالة بمحكمة مصر رقم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٧ — صفحة ١٢٦ الى ١٣٠ من السنة التاسعة من المجموعة الرسمية)

٦ — اتخذ المتهمون أسماء كاذبة وتوصلوا بذلك الى قيد هذه الاسماء بدفتر أحد قاضى الاختام والمصول على اختتام بها وذلك بقصد التوقيع بها على عقود مزورة ولكنهم لم ينفذوا هذا التصدد . ومحكمة النقض والابرار قررت :— (١) — ان المادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات لا تنطبق على المتهمين لأن قاضى الاختام لا يستبرون من أصحاب الوظائف الاميرية (لائحة ٤ يناير سنة ١٨٩٤) كما ان دقائهم لا تعتبر من الاوراق الرسمية بالمعنى المقصود بها فى المادتين المذكورتين (٢) — انه لا يمكن عقاب المتهمين لارتكابهم التزوير فى أوراق خصوصية بمقتضى المادة — ١٨٣ — عقوبات ولا أى نص آخر فى هذا القانون لأن الأعمال التى ارتكبوها تعد من الأعمال التحضيرية (محكمة النقض . حكم ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١١ . المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة « سنة ١٩١٢ « صفحة ٩)

٧ — ا — ان التزوير في الاوراق الرسمية يبنى عليه دائماً احتمال حصول الضرر وهو على الاقل الضرر الناشئ عن ضياع الثقة التي لا بد من وجودها في كل ورقة صادرة من السلطة العمومية

ب — ركن القصد في جريمة التزوير يستلزم وجود أكثر من مجرد العلم والارادة فلا يوجد هذا الركن اذا لم يوجد سوء النية وقصد الضرر :
أخذت المهتم تغييراً مادياً في قسيمة رسمية لمجرد اصلاح ذات الين بين أقربائه فحكمت محكمة النقض والابرار بأنه لا وجه لرفع دعوى التزوير (محكمة النقض .
حكم ١٥ فبراير سنة ١٩١٣ — المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة « سنة ١٩١٣ »
صفحة ١١٢)

٨ — صنع أحد طالبي الالتحاق بأحدى مدارس المعلمين شهادة ميلاد مزورة فحكم بأن عمله يعتبر تزويراً في أوراق رسمية . ما قبل عليه بالمادة — ١٨٠ عقوبات وأنه وإن كان تاريخ ميلاد المهتم الوارد في الشهادة سابقاً على الذكرى المتنازع فيها في سنة ١٨٩١ الذي بمقتضاه أنشئت الدفاتر الرسمية قيد المواليد إلا أن قيد المواليد كان أمراً حاصلًا بالفعل ومقرراً قبل هذا التاريخ ومن ثم فشهادة الميلاد المزورة تعتبر جائزة لصحة الاوراق الرسمية (محكمة النقض . حكم ١٩ ابريل سنة ١٩١٣ . المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة « سنة ١٩١٣ » صفحة ١٩٤)

٩ — ادعى زيد أن شخصاً سرق ماله وإن بكراً شهد السرقة ولكنه كان في الواقع قد اتفق مع عمرو على أن هذا الأخير يشخص بكراً ويقع على المحضر امام المحكمة باسم بكر بصفته شاهد اثبات . فقرر قاضى الاحالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية ضد عمرو بتهمة التزوير في أوراق عمومية ولا ضد زيد بتهمة الاشتراك لأن أحد أركان جريمة التزوير أى الضرر أو احتمال الضرر لم يتوفر في الدعوى . ولكن محكمة النقض والابرار حكمت أن الدعوى على أساس لان التزوير في الاوراق العمومية يخل بالنظام العام ويحتمل فيه الضرر لهذا السبب . وعلاوة على ذلك فإن الشهادة التي

في التزوير « (على قانون العقوبات الاهلي) «م — ١٨٠»

أداهما المنهم ضد الشخص المنسوب اليه السرقة تدل في حد ذاتها على توفرية الضرر عنده فهو هذا الأخير (محكمة النقض . حكم ٣ مايو سنة ١٩١٣ - المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ١٩٢)

١٠ — من يذكر في غريضة دعوى حجز ما للدين لدى الغير بيانات مزورة ويؤدي عمله هذا الى قيد هذه البيانات المزورة في دفتر المحكمة الرسمى يعتبر مرتكباً لجريمة التزوير في أوراق أميرية ويعاقب طبقاً للمادة — ١٨٠ — من قانون العقوبات (محكمة النقض . حكم ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٤ . المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة . صفحة ٣٥)

١١ — ليس من اللازم لتكوين جريمة التزوير في أوراق رسمية بواسطة استبدال الاشخاص أن يقع الزور على العقد المشتمل على البيانات الكاذبة التي صدرت منه (محكمة النقض . حكم ١٣ مارس سنة ١٩١٥ . المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة . صفحة ١٧)

١٢ — أنهم شخص بأنه ارتكب تزويراً في ورقتين أميريتين أى أنه أنشأ عريضة دعوى استرداد بما فيهما التأشير الخاصة بالاعلان وقدير الرسوم مختلفاً اسم مخضر في صلب المريضين وفي التوقيع على صحيفة الاعلان . وحضرة قاضي الاحالة بمحكمة مصر قرر بأن لا وجه لاقامة الدعوى العمومية على المنهم لان الورقة التي اصطنعها المنهم ليست مما يعبر عنه القانون بالاوراق الاميرية

ولكن محكمة النقض والابرار قررت بأنه تعتبر ورقة عمومية في مواد التزوير المنصوص عليه في المادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات الورقة التي تغطي شكل الاوراق النموية وينسب انشاؤها الى موظف عمومي مختص حال كونها لم تصدر منه وقالت : حيث ان قاضي الاحالة يرى أنه لا يوجد تزوير في ورقة أميرية إلا اذا كانت تلك

الورقة صادرة بطريقة صحيحة من موظف عومى حقيقى سواء كان ذلك الموظف هو المحرز الاصلى للورقة أو أنه بد تحريرا قد عمل فيها عملا ماديا كوضع اشارة أو بعض البيانات أو غير ذلك من الاعمال التى هى من شؤون وظيفته والتي تجعله مشترا كانه المحرر الحقيقى لها فقاضى الاحالة يقرر اذن بأن لا عقاب ولا تزوير فى ورقة لميرية اذا كانت الورقة قد اصطنعها المتهم بسائر أجزائها وباسم أحد الموظفين العموميين سواء كان هذا الموظف موجوداً أو غائباً حتى ولو كانت الاشارات أو البيانات الواردة فيها مزورة أيضاً أو ان كل ظواهرها تنطبق على شكل الاوراق الاميرية ويستند قاضى الاحالة على ان ورقة مثل هذه ليست سوى ورقة خصوصية محضة

وحيث ان هذا الرأى الذى قرره الامر المطعون فيه غير مقبول لانه يجعل التزوير بواسطة اصطناع الورقة بأكملها غير معاقب عليه بمقتضى المادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات وانها لا تنطبقان الا على التزوير بواسطة الاصطناع أو التغير الجزئى فيها وانه خطأ بما فى معرفة صفة التزوير الاساسية التى هى تغيير الحقيقة فى الاوراق ولا يوجد تغير أشد خطورة من التغير الذى يحصل بواسطة اختلاق كل ما فى الورقة المزورة بمجمل أجزائها التى لم يكن شئ منها حقيقياً

وحيث انه فيما يتعلق بهذه النقطة يكفى الاشارة الى الراى الصحيح الذى استندت عليه النيابة فى طعنها الوارد فى شرح قانون العقوبات الفرنسى (جازو جزء ثالث طبعة ثانية سنة ١٨٩٩ نبذة ١٠٦٤) الذى من مقتضاه ان التزوير فى ورقة أميرية قد يقع من شخص غير موظف مختص وذلك باصطناع ورقة بأكملها ليس فيها من الصفة الرسمية سوى الظاهر أو بواسطة تغيير الحقيقة فى ورقة صحيحة من الاصل (محكمة النقض . حكم ٥ فبراير سنة ١٩١٦ - المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة - سنة ١٩١٦ صفحة ١١٧)

١٣ — كل من اتهم لنفسه فى تهمة مخالفة اسمها غير اسمه الحقيقى يعد مرتكباً لحكم محكمة الاستئناف
للتزوير المنصوص عنه فى المادة ١٨٩ (١٧١ - جديدة) من قانون العقوبات وبمحكم عليه

في التزوير» (على قانون العقوبات الاهلي) «م — ١٨٠»

بالعقوبات المنصوص عنها في المادة ١٩٠ (١٨٠) منه (محكمة الاستئناف . حكم ٢٢ أ أكتوبر سنة ١٨٩٥ بحلة القضاء سنة ثالثة صفحة ٦٦)

١٤ — ان نحو المستخدم الذي ليس من أرباب الوظائف الميرية سبب رفته الحقوقي من ورقة اخلاء طرفه الرسمية وكتابة عبارة مكذوبة بدلها يد من قبيل اثبات واقعة مكذوبة وجعلها في صفة حادثة صحيحة وهو أمر مذكور بالمادة ١٨٩ (١٧٩ جديدة) عقوبات ومقاب عليه بالمادة ١٩٠ (١٨٠ جديدة) منه (محكمة الاستئناف - حكم ٨ ديسمبر سنة ١٨٩٦ بحلة القضاء سنة رابعة صفحة ٣١)

١٥ — من سعى قسه باسم شخص آخر محكوم عليه ببقوة لكي يجلس بدلا عنه وقد تمحورت هذه الواقعة الكاذبة بصفة واقعة صحيحة في أوراق رسمية أميرية كدفتر السجن مثلا كان ذلك الفاعل معذوداً من الموزرين العاقين بالمادة ١٩٠ (١٨٠ جديدة) عقوبات (محكمة الاستئناف . حكم ٢٩ ديسمبر سنة ١٨٩٦ بحلة الحقوق سنة ثمانية عشرة صفحة ٢٨)

١٦ — من سعى قسه باسم غيره وحضر امام إحدى لجان الامتحان المدرسية للحكومة لكي يحصل بامتحانته على شهادة لمنحة الغير الذي سعى قسه باسمه يصد عمله تزويراً مقاباً عليه بالمادة ١٩٠ (١٨٠ جديدة) عقوبات - والشخص المتسمى باسمه والحاصل الامتحان لمنفته يد مشاركا في التزوير اذا كان ذلك العمل حاصلًا بالاتفاق معه أو بقبوله (محكمة الاستئناف . حكم ٧ فبراير سنة ١٨٩٧ بحلة الحقوق سنة ثمانية عشرة صفحة ٧٥)

١٧ — ان مجرد تغيير الانسان اسمه امام هيئة رسمية لا يعتبر وحده تزويراً فيما يكتب أمامها بشأنه في الاوراق ولتكن التزوير يكون فيها لو غير اسمه باسم شخص معين وأصاب ذلك الشخص ضرر من هذا التغيير (محكمة الاستئناف . حكم ١٨ أبريل سنة

١٨٩٧ مجلة الحقوق سنة ثمانية عشرة صفحة ١٥٨

١٨ — اذا تسمى شخص باسم شخص آخر لكي يستوفي الجزاء المحكوم به على ذلك الآخر فيجوز أن لا يكون الفعل صدر منه تزويراً معاقباً عليه ومن ثم اذا حكم على شخص بمرامة وأريد تنفيذها عليه بالجلوس قسمي أخوه المقيم معه في معيشة واحدة باسمه وقبل أن يجلس عوضاً عنه فلا يعد هذا الفعل تزويراً معاقباً عليه بالمادتين ١٨٩ و ١٩٠ (١٧٩ و ١٨٠ جديدين) عقوبات متى كان على حالة من البساطة يستفاد منها أنه لم يقصد مطلقاً الاضرار بالنظام العام بل بالنظر لمشاركته لآخيه في المعيشة فهم ان هذا الجزاء يتناولهما على السواء وأنه يجوز له أن يفعل مايفعله أخوه (محكمة الاستئناف . حكم ١٨ ابريل سنة ١٩٠٠ . المجموعة الرسمية سنة ثالثة صفحة ١٢٣)

١٩ — مصلحة السكك الحديدية هي مصلحة عمومية من مصالح الحكومة فنسود بطريق النش والتدليس بياض ورقة شحن (بوليسه) من أوراق هذه المصلحة المنكفولة بمخمسها يرتكب تزويراً في أوراق رسمية (محكمة الاستئناف : حكم ١٤ أكتوبر سنة ١٩٠٠ . المجموعة الرسمية سنة ثالثة « سنة ١٩٠٢ » صفحة ١٢٥)

٢٠ — من ضروب التزوير في الاوراق الرسمية ما لو أحضر شخص امرأة امام المحكمة الشرعية يدعي أنها أمه لاثبات حياة أمه في ذلك التاريخ واستحصل على اعلام شرعي بذلك حالة ان المرأة المذكورة لم تكن أمه بل امرأة أخرى وأمه متوفاة فعقاب على هذه الجريمة يدخل تحت حكم المادة — ١٩٠ (١٨٠ جديدة) عقوبات (محكمة الاستئناف . حكم ٢٣ — ابريل سنة ١٩٠١ مجلة الحقوق سنة سادسة عشرة صفحة ١٨٣)

٢١ — حوالة البوستة ودفع تسليم الحوالات الموجود في مصلحة البوستة ما من قبل الاوراق والدفاتر الرسمية المنوه عنها في المادة ١٧٩ عقوبات فن وضع زوراً

احكام محاكم
الجنات

في التزوير (على قانون العقوبات الاهلي) «م — ١٨٠»

امضاء المرسل اليه على الحوالة والدفتر للذكورين وكذلك شريكه الذي شهد زورا بأنه هو نفس المرسل اليه يعاقبان بمقتضى المادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات (محاكمة جنائيات مصر حكم ٢٦ ابريل سنة ١٩٠٥ . المجموعة الرسمية سنة سادسة « سنة ١٩٠٥ » صفحة ١٩٦)

٢٢ — قدم زيد عريضة دعوى باسم عمرو بليون عليه ورضائه وتحقيقاً لفرضه أمضى عريضة الدعوى باسم (عمرو) ووقع عليها بفتح مزور عليه وقدمها الى قلم كتاب المحكمة ودفع الرسم المقرر عليها ثم سلمها لقلم المحضرين لاعلانها . والمحكمة قررت : — ان قيد عريضة الدعوى يحمل لما صفة رسمية ويكون زيد قد ارتكب تزويراً في ورقة رسمية ولو لم تكن لهذه العريضة الصفة الرسمية وقت أن وضع عليها الامضاء والخطم الزورين (محاكمة جنائيات طنطا . حكم ١١ مايو سنة ١٩١٠ — المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة صفحة ٣٠٧)

٢٣ — مجرد التوصل بطريق النش لاعلان ورقة للمعارضة في حكم غيابي باسم المحكوم عليه غيابياً غير معاقب عليه بنصوص قانون العقوبات الخاص بالتزوير في أوراق عمومية (محاكمة جنائيات أسيوط . حكم ٨ فبراير سنة ١٩١٢ . المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة صفحة ١١٩)

٢٤ — لما كانت عريضة اقتراح الدعوى من الاوراق الرسمية كان تزوير قرارات قضاة الاحالة امضاء للدعى فيها معاقبا عليه بمقتضى المادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات (محاكمة طنطا . قرار قاضي الاحالة المؤرخ ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٨ . المجموعة الرسمية سنة ثاشرة صفحة ٢٣٧)

٢٥ — حضر (زيد) في جلسة يصفته (بكر) للمدعى في الدعوى المرفوعة على (عمرو) المدعى عليه وتنازل عن الدعوى لحصول الصلح بين (بكر) و (عمرو)

«م — ١٨٠» (التطبيقات الجديدة) الباب السادس عشر

المذكورين لا اعتقاده أن لا ضرر في ذلك ولما ان تقدمت الدعوى لقاضي الاحالة ضد (زيد) و (عمرو) قضى بأن لا وجه لرفع دعوى الزور في أوراق عمومية بتغيير أشخاص طبقاً للمادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات لعدم توفر القصد الجنائي (قرار قاضي الاحالة بمحكمة طنطا الصادر في ١٧ يناير سنة ١٩١٢ — المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة صفحة ١٠٥).

(المادة — ١٨١) يعاقب أيضاً بالاشتغال الشاقة المؤقتة أو بالسجن كل موظف في مصلحة عمومية أو محكمة غير بقصد الزور موضوع السندات أو أحوالها في حال تحريرها المختص بوظيفته سواء كان ذلك بتغيير اقرار أولى الشأن الذي كان الغرض من تحرير تلك السندات ادراجه بها أو يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها أو يجعله واقعة غير معترف بها في صورة واقعة معترف بها.

تطابق المادة — ١٩١ من القانون القديم مع تحديد العقوبة الى عشر سنين والمادتين ١٨٦ غنظت ١٤٦٦ فرسولي

الأحكام

١ — ان المادة ١٩١ (١٨١ جديدة) عقوبات وان كانت خاصة بالموظفين الا أحكام محكمة النقض والايام أنه لا شيء يمنع من تطبيقها على المشتركين معهم في التهمة ولولم ترفع الدعوى على الموظف الذي هو الفاعل الاصل لوجه ما (محكمة النقض . حكم ١١ يونيو سنة ١٨٩٨ مجلة القضاء سنة خامسة صفحة ٢٨٩)

٢ — لم توجب المادة الاولى من الامر العالي الصادر في ١٢ مارس سنة ١٨٩٨ مراعاة اجراءات أخرى بالنسبة لتعيد الوفيات غير مانصت عليه منها ولذلك لم يعدم من الممكن اعتبار محضر الوفاة الذي يحرره الخاتون من الاوراق الرسمية بالمعنى المقصود

« في التزوير » (على قانون العقوبات الاهلي) « م - ١٨١ »

في المادة ١٨١ عقوبات . وحيث ان مايقيد في دفتر الوفيات يكون بناء على تقرير من يملنون عن الوفاة فيجوز الطعن فيها بطرق أخرى غير الطعن بالتزوير . ومع ذلك فنن يسبب في قيد وقائع كاذبة وهو عالم بذلك يعتبر شركا في ارتكاب جريمة التزوير في أوراق رسمية (محكمة النقض . حكم ٢ ابريل سنة ١٩١٠ . المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة « سنة ١٩١٠ » صفحة ٢٧٧)

٣ - لم ينص قانون العقوبات على عقاب الاشخاص غير الموظفين كما نص على عقاب الموظفين العموميين في المادة ١٨١ عقوبات اذا ارتكبوا جريمة التزوير في الاوراق الرسمية ومع ذلك يمكن معاقبتهم بصفة شركاء في ارتكاب الجريمة المنصوص عنها في المادة المذكورة ولولم ترفع الدعوى على الموظف العمومي كما هو الحال اذا كان التزوير عبارة عن تقرير وقائع كاذبة أمام موظف عمومي (محكمة النقض . حكم ٦ يوليو سنة ١٩١٠ . المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة « سنة ١٩١١ » صفحة ٣)

٤ - يحتمل حصول الضرر من عقد مزور به بطلان جوهري أو نسبي لاحتمال جهل الناس بوجود هذا البطلان وعلى ذلك يمكن أن يكون تزوير هذا العقد جريمة التزوير: ألغى قانون نمرة ٣١ سنة ١٩١٠ الامر العالي الصادر في ١٧ يونيه سنة ١٨٨٠ المتضمن للاحكام الخاصة بالمأذنين ولم يصدر للآن القرار الوزاري المنصوص عنه بشأنهم في المادة - ٣٨٣ - من القانون المذكور وهم الآن بناء على ذلك من غير قوانين خاصة بهم ولكن حيث ان الناس يعتقدون - وان كانوا مخطئين في اعتقادهم - أن العقود التي مازالوا يقومون بغيرها عقود رسمية صحيحة فهناك احتمال حصول ضرر من تزوير تلك العقود وتطبق المادة - ١٨١ - عقوبات على هذه الحالة (محكمة النقض . حكم ٢٠ ابريل سنة ١٩١٢ . المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة « سنة ١٩١٢ » صفحة ٢٣١)

٥ - قد منحوى الورقة العرفية في مجموعها على بيانات ذات صفة رسمية فاذا ارتكب موظف عمومي تزويرا في هذه البيانات عوقب على ذلك الفعل بمقتضى المادة - ١٨١ -

« م — ١٨١ » (التعليقات الجديدة) « الباب السادس عشر

عقوبات : — حرر صراف بصفته هذه بعض بيانات كاذبة على احدى استمارات البنك الزراعى عن مقدار ما يملكه مقدم الاستمارة . فحكم بأن هذا التزوير يعاقب عليه بالمادة — ١٨١ — عقوبات ولو ان الاستمارة هى ورقة عرفية فى مجموعها (محكمة النقض . حكم ١٢ ابريل سنة ١٩١٣ . المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ١٦٦)

٦ — اذا حكم بادانة المتهم لاختلاسه أموالاً أميرية ولتزويره أوراقاً رسمية اخفاء للاختلاس فالحكم عليه بقوة السجن طبقاً للمادة ١٨١ عقوبات على أنها العقوبة المقررة لاشد الجرمين النسوبتين اليه ولترتبطين ببعضهما ارتباطاً غير قابل للتجزئة هو حكم صحيح . ومن ثم فلا يكون هناك خطأ فى تطبيق القانون اذا لم يحكم على المتهم بالفراسة المقررة للاختلاس طبقاً للمادة ٩٧ عقوبات (محكمة النقض . حكم ١٩ — ابريل سنة ١٩١٣ . المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة (سنة ١٩١٣) صفحة ٢١٩)

٧ — يد مرتكباً لجريمة التزوير فى أوراق عمومية مهندس الرى الذى يزور أثناء تأدية وظيفته فى بيان ماتم من الاعمال فى دائرة اختصاصه لحساب وزارة الاشغال العمومية . ويعتبر فاعلاً أصلياً لاشريكاً مادام قد وقع بنفسه على ذلك البيان كأنه صادر منه ولو لم يكتبه بيده بل أملاه على مستخدم آخر (محكمة النقض . حكم ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ . المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة (سنة ١٩١٦) صفحة ٣)

٨ — يستبر المستخدمون فى وزارة الاوقاف موظفين عموميين فان ارتكب أحدهم تزويراً فى ورقة من الاوراق المكلف تحريرها بتقاضى وظيفته عوقب طبقاً للمادة — ١٨١ — من قانون العقوبات كما انه يعاقب طبقاً للمادة ٩٧ من ذلك القانون ان احتلس أموالاً كانت تحت يده بسبب وظيفته سواء كانت الاوال المختلسة عمومية أو خصوصية (محكمة النقض . حكم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ . المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ١٠١)

في التزوير « (على قانون العقوبات الاهلى) » م — ١٨١ «

٩ — لانعد وثيقة الزواج أو الطلاق التي يجرها المأذون عملاً بلائحة المأذونين الصادرة في ٧ فبراير سنة ١٩١٥ باطلة لخلوها من امضاء أو ختم أصحاب الشأن اذ لم ينص على أن عدم التوقيع موجب للبطلان . ولذلك فإن التزوير الواقع في اشهاد طلاق يعاقب من أجله بعقوبة التزوير في الاوراق الاميرية ولو خلا الاشهاد من امضاء أو ختم ذوى الشأن فيه (محكمة النقض . حكم ٢٥ يولييه سنة ١٩١٦ . المجموعة الرسمية سنة ثامنة عشرة «سنة ١٩١٧» صحيفة ٥)

١٠ — ان حضور شخص أو أشخاص أمام أحد المأمورين المكلفين بإجراء أحكام محكمة العقود الرسمية ونسبته أقوالاً كاذبة الى شخص لم تصدر منه هو تزوير مادامت هذه الأقوال تكون اتفاقاً مضرراً أو محتمل الضرر (محكمة الاستئناف . حكم ٨ مايو سنة ١٨٩٨ . مجلة الحقوق سنة ثالثة عشرة صفحة ٢٢٨)

١١ — كلمة (موظف في مصلحة أميرية أو محكمة) الواردة في المادة ١٩١ (١٨١ جديدة) من قانون العقوبات تناول كل شخص مكلف بعمل رسمي ولا تقتصر على الموظفين الداخليين هيئة العمال المستحقين لمأاش التعاقد . فمن ثم يدخل تحت حكم هذه المادة المستخدم باليومية في إحدى مصالح الحكومة اذا ارتكب تزويراً في العمل المنوط به (محكمة الاستئناف حكم أول مارس سنة ١٩٠٠ — المجموعة الرسمية سنة أولى « سنة ١٩٠٠ » صفحة ٢٧٩)

١٢ — تبين المتهم مندوباً لتسليم أوراق التكليف بالحضور في المواد الجنائية ^{قرارات محكمة} الاطالة عملاً بنص المادة ٦٥ من لائحة ترتيب المحاكم الداخلية الصادرة في ١٤ فبراير سنة ١٨٨٤ وكلف بإعلان حكم غيابي وورقة تكليف بالحضور فأثبت كذباً انه أعلنهما فأقيمت عليه دعوى التزوير عملاً بالمادة ١٨١ عقوبات فقرر قاضي الإطالة بأن لا وجه لاقامة الدعوى قبله لان المتهم من جهة لم تكن له صفة الا في اعلان أوراق التكليف

بالجنوز فلو كان أعلن الحكم يعد هذا الاعلان باطلا ومن جهة أخرى فان اعلان ورقة التكليف بالجنوز جاء باطلا لعدم اشتغال الورقة المذكورة على البيانات المنوّه عنها في مادتي ١٢ و ١٣ من قانون المرافعات فالزور الذي يقع في ورقة باطلة لا عقاب عليه قانوناً لانتفاء الضرر (قرار قاضي الاحالة بحكمة طنطا . مؤرخ ٢٨ مارس سنة ١٩٠٧ — المجموعة الرسمية سنة ثامنة « سنة ١٩٠٧ » صفحة ٢٤٢)

١٣ — حرر أحد المتهمين بصفته حلاق صحة شهادة ميلاد مزورة وقدمها متهم آخر في قضية له امام المحكمة الشرعية ضد مطلقة وتحصل بهذه الطريقة الى الحصول على قازل منها عن أجره الحضانة والنفقة . قرر قاضي الاحالة : — (١) بأنه لا يمكن تطبيق المادة — ١٨١ — عقوبات على حلاق الصحة لارتكابه تزويراً بصفته موظفاً عموماً لان حلاق الصحة ليس هو الموظف المختص بحري شهادات الميلاد وكذلك لا يمكن معاقبته بمقتضى المادتين ١٧٩ و ١٨٠ عقوبات لانه وقع باسمه وصفته الحقيقيين ولم يتحل اسم العدة أو الصراف أو صفة أحدهما وهما الموظفان المختصان بحري هذه الشهادات . (٢) ان وقائع هذه الدعوى يمكن انطباقها على مادة النص (قرار قاضي احالة بحكمة طنطا للمؤرخ ٩ يونيه سنة ١٩٠٩ . المجموعة الرسمية سنة ثامنة « سنة ١٩٠٩ » صفحة ٣٠٦)

١٤ -- من جملة وقائع الزور جعل واقعة مزورة بصورة واقعة صحيحة كأن يحكم الحاكم السكية يدعى زيد أن أخته وكلته في عقد زواجا على عمرو مع أنها لم توكله بذلك وبعد القيد بهذه الدعوى (محكمة امكنندرية . حكم استئناف رقم ٢ مارس سنة ١٨٩٨ — مجلة الحقوق سنة ثالثة عشرة صفحة ٨٢)

١٥ — لا يمنع اختصاص المحكمة الجنائية بنظر تزوير عقد طلاق كون الفصل في مسألة حصول الطلاق أو عدم حصوله من اختصاص قاضي الاحوال الشخصية

في التزوير « (على قانون العقوبات الاهلي) » م — ١٨١ — ١٨٢ »

لان المحكمة الجنائية انما تنظر في المقد المزور بصفته مثبتاً واقعة معينة بالاشخاص والزمان والمكان فاذا كانت الواقعة المذكورة فيه مزورة حكمت بتزويره ولو أن حكمها هذا يؤثر على دعوى الطلاق الشرعية لان المقد المزور يكون بذلك ذا قوة ينتج منها ضرر للتزوير في حقه . ولا يتوقف حكم المحكمة الجنائية على قضاء قاضي الاحوال الشخصية بصحة الطلاق أو عدم صحته لان قاضي الاحوال الشخصية قد يمكنه بقتضى أحكام الشريعة أن يقضى بحصول الطلاق فعلا ولو كان المقد مزوراً لتقديم أدلة أخرى على الطلاق غير المقد كما انه قد يمكنه الحكم بعدم حصول الطلاق ولو كان المقد صحيحاً لفقدان المقد الشروط الشرعية لجعل الطلاق صحيحاً (مجلة الحقوق سنة ثمانية عشرة صفحة ٢٩٠)

١٦ — ان المحضر الذي يثبت في محاضره أموراً لم تحصل في الواقع يد مزور . في أوراق رسمية . ولوم يحصل منها ضرر (محكمة بنى سوف الابتدائية . حكم ١٧ فبراير سنة ١٩٠٢ مجلة الحقوق سنة ثمانية عشرة صفحة ٢٩٧)

١٧ — لا عقاب في القانون على من تزوجت زواجا شرعياً وهي في عصمة زوج آخر ولا بعد قولها في عقد الزواج انها بكر تزويراً في أوراق رسمية لان ذلك المقد لم يكن لاثبات البكارة بل لاثبات قبولها بالزواج بمن تزوجت به وهذا القبول المتبادل يجعل الواقعة المقصودة منه صحيحة أما قولها انها بكر فهو كذب لا عقاب عليه (حكم ١١ فبراير سنة ١٩٠٤ مجلة الحقوق سنة ثمانية عشرة صفحة ٨١)

﴿ المادة — ١٨٢ ﴾ من استعمال الأوراق المزورة المذكورة في المواد الثلاث السابقة وهو يعلم تزويرها يعاقب بالاشغال الشاقة أو بالسجن من ثلاث سنين الى عشر

تطابق للواد ١٩٢ قديمة و ١٨٧ مخطوط و ١٤٨ فرنسوى

الأحكام

١ — التزوير والاستعمال ولو أنها مكوّنان لجريمتين إلا أنها تماقبات بعقوبة واحدة إذا كانتا صادرتين عن شخص واحد فأنهما في هذه الحالة يكونان عبارة عن تنفيذ متتابع لتصميم جنائي والاستعمال لم يكن إلا لتحقيق الغرض الذي قصده فاعل التزوير (محكمة النقض . حكم ١٠ مارس سنة ١٩٠٠ — المجموعة الرسمية سنة أولى (سنة ١٩٠٠) صفحة ٢١٥)

٢ — الاستعمال ليس سوى الاستفادة من الورقة المزورة بواسطة اظهارها والاستناد عليها للحصول على مزية أو ربح أو اثبات . وحيث ان تسجيل عقد مزور يدخل ولا شك في هذا التعريف لان من يسجل عقدا مزورا لا يقصد بالطبع الا اشهاره رسنيا وجعله حجة له على الغير ليعلموا ان المقار المين فيه خرج من ملكية صاحبه الاصلى وصار له (محكمة النقض . حكم ٦ اكتوبر سنة ١٩٠٤ — مجلة الاستقلال سنة رابعة صفحة ٢٦)

٣ — ان استعمال التزوير هو جريمة منفصلة عن نفس التزوير . ولذلك يمكن محاكمة شخص على استعمال التزوير ولو كان الحق في رضى الدعوى العمومية عن التزوير قد سقط بمضى المدة (محكمة النقض . حكم ١٠ ابريل سنة ١٩٠٥ . المجموعة الرسمية سنة سادسة « سنة ١٩٠٥ » صفحة ١٧٧)

« المادة — ١٨٣ » كل شخص ارتكب تزويراً في محررات أحد الناس بواسطة احدى الطرق السابقة يانها أو استعمال ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس مع الشغل

تعليقات التحفائية

(المادة الجديدة هي المادة ١٩٣ القديمة) ولكنه بناء على رغبة مجلس شوري القوانين تقرر أن يكون الجليس المتصوص عليه في هذه المادة دائماً مع الشغل
١ وهي تطابق للواد ١٨٨ مختلط ١٥٠ و ١٥١ من القانون الفرنسي

الأحكام

١ - تم جريمة التزوير بثلاثة شروط أساسية: أولها نصير الحقيقة بإحدى الطرق المتصوص عنها في القانون. ثانياً حصول ذلك مع القصد في عمله . ثالثاً احتمال حصول النقص والابرام الضرر من ذلك للغير سواء حصل فعلاً أو لم يحصل وسواء كان الضرر مادياً أو أدبياً محضاً (محكمة النقض . حكم ٤ مارس سنة ١٨٩٣ . مجلة الحقوق سنة تاسعة صفحة ٢٥)

٢ - ان كل محكمة مختمة بالحكم في جنحة ارتكبت أو تمت في دائرتها تختص أيضاً بالحكم في الجنح المرتبطة مع الجنحة الاصلية فاستعمال ورقة مزورة هو جنحة مرتبطة مع تزوير الورقة نفسها فالمحكمة التي كان لها النظر والحكم في جنحة التزوير لوقوعه في دائرتها لها أيضاً النظر والحكم في مادة استعمال الورقة المزورة (محكمة النقض . حكم ١٨ - ابريل سنة ١٨٩٦ مجلة القضاء سنة ثالثة صفحة ٢٨٢)

٣ - اذا رأت محكمة الاستئناف ان الدعوى العمومية سقطت في جنحة التزوير فليها أن تبحث في العقد وتحكم بتزويره أو صحته لكي تفصل في تهمة الاستعمال بدون أن تعاقب على جنحة التزوير (محكمة النقض . حكم ٦ فبراير سنة ١٨٩٧ مجلة القضاء سنة رابعة صفحة ١٩٢)

٤ - لا يعد تزويراً تواطؤ أخذ المأذونين مع زوج في وقت لاصفة للمأذون في

« م — ١٨٣ » (التعليقات الجديدة) « الباب السادس عشر

تحرير عقود فيه على اضافة كتابة تحت عقد الزوجية تفيد ان الزوج دفع لولى الزوجة مقدم الصداق المستحق لها عند الزفاف بعد تاريخ عقد الزوجية بسنتين وتحرير هذا ذلك بالفعل اذ لاقية لهذه الاضافة في نظر القانون لكون المنهم لم يخلد امضاء أو خطأ مع خلو العقد عن ختم أو امضاء ولى الزوجة المنسوب اليه استلام مقدم الصداق وعليه فلا خطأ في تطبيق القانون عند الحكم ببراءة المأذون ومن شهد على هامه الاضافة (محكمة النقض، حكم أول مايو سنة ١٨٩٧ مجلة القضاء سنة رابعة صفحة ٣٢٢)

٥ - اذا كانت الواقعة المنسوبة للتمهم هي تزويره وصلا بمبلغ على شخص واستعماله لهذا الوصل تنطبق عليه مادة ١٩٣ (١٨٣ جديدة) عقوبات ولا وجه لادعاء عدم العقاب عليها (محكمة النقض . حكم ٥ يونيو سنة ١٨٩٧ مجلة القضاء سنة رابعة صفحة ٣٨٣)

٦ - ينقض الحكم القاضي بأن استعمال الورقة المزورة شرط في العقاب على ارتكاب تزويرها اذ كل فعل منهما جريمة على حدتها ويكفي لتحقيق التزوير احتمال حصول ضرر للمرتكب ضده (محكمة النقض . حكم ١ ديسمبر سنة ١٨٩٧ مجلة القضاء سنة خامسة صفحة ٦٤)

٧ - ان فعل التزوير واستعمال الورقة المزورة جريمتان مستقلتان عن بعضهما كما هو مقتضى المادتين ١٩٢ و ١٩٣ (١٨٢ و ١٨٣) عقوبات فلا خطأ في الحكم على مرتكبيهما بعقوبتين (محكمة النقض، حكم ١٦ ابريل سنة ١٨٩٨ ، مجلة القضاء سنة خامسة صفحة ٢٠٢)

٨ - يشترط لوجود الضرر اما حصوله أو احتمال حصوله . فلا يمكن أن يقال انه لا ضرر في تزوير عقد بيع لانه ان لم يحصل لشخص المزور ضده فيمكن أن يحصل لورثته (محكمة النقض، حكم ٧ مايو سنة ١٨٩٧ مجلة القضاء سنة خامسة صفحة ٢٠٧)

في التزوير » (على قانون العقوبات الاهلي) « م — ١٨٣ »

٩ — ان التنازل من المزور عن العقد المزور لا يمنع اقامة الدعوى العمومية عليه لمعاقبته . وما ورد بالمادة ٢٨١ من قانون المرافعات من جواز ايقاف المدعى عليها المرافعة الحاصلة في مادة التزوير بتنازله عن التمسك بالورقة المدعى فيها ذلك لا يمكن الا ارتكان عليه لان هذه المادة خاصة بالحقوق الشخصية ولا ارتباط لها بالحق العمومي المتعلق بمحاكمة المجرمين (محكمة النقض . حكم ٢٨ مايو سنة ١٨٩٨ . مجلة القضاء سنة خامسة صفحة ٢٩٠)

١٠ — اذا كانت الواقعة المنسوبة للشهيم هي توقيع بخط مصطنع باسم شخص على أوراق مزورة مع علمه بتزويرها واستعمالها اضرارا بهذا الشخص فتطبيق عليها مادة ١٩٣ (١٨٣ جديدة) عقوبات ولا وجه للادعاء بأنها مدنية وعدم انطباق المادة المذكورة عليها (محكمة النقض . حكم ٢٥ مارس سنة ١٨٩٩ . مجلة القضاء سنة سادسة صفحة ٢٠٦)

١١ — التزوير والاستعمال ولو أنها مكوّنان لجريمتين الا أنها تعاقبان بعقوبة واحدة اذا كانتا صادرتين عن شخص واحد فأنهما في هذه الحالة عبارة عن تنفيذ متتابع لتصميم جنائي والاستعمال لم يكن الا لتحقيق الفرض الذي قصده فاعل التزوير (محكمة النقض . حكم ١٠ مارس سنة ١٩٠٠ . المجموعة الرسمية سنة أولى « سنة ١٩٠٠ » صفحة ٢١٥)

١٢ — اذا ارتكب شخص تزويرا ثم استعمل الورقة المزورة فيعاقب كما على الاستعمال ولو سقطت دعوى التزوير بمضي المدة (محكمة النقض . حكم ١٢ مايو سنة ١٩٠٠ . المجموعة الرسمية سنة ثانية صفحة ١٠٧ — وحكم أول ابريل سنة ١٩٠٥ للمجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ١٧٧)

١٣ — اذا وضع شخص ختمه بصفة شاهد في ورقة مزورة فان هذا الفعل

يحملة مشاركا في جنحة التزوير حيث سهل على مرتكبه استعماله (محكمة النقض . حكم ٢٥ مايو سنة ١٩٠١ - المجموعة الرسمية سنة ثالثة صفحة ٣٢)

١٤ - ١ - عند ما تكون الورقة المزورة مقبلة في قضية موقوف الفصل فيها على صحة الورقة المذكورة يجب اعتبار مقبلة متلبسا بجريمة استعمالها ويجب اعتبار الجريمة مستمرة حتى تسترجع الورقة أو يصدر حكم بقبولها أو استبعادها فبناء على ذلك لا يتبدى مرور الزمان الذي به تسقط الدعوى العمومية الا من ذلك الوقت

ب - الادعاء بالتزوير في ورقة مقدمة للقضاء لا يزيل عن الجريمة صفة استمرارها اذ يعتبر الذي وجه عليه الطعن بالتزوير مادام لم يعمل بماله من حق استرجاع الورقة أنه يؤكدها وصحتها ويستعملها ليفش بها المحكمة (محكمة النقض حكم ٢٩ فبراير سنة ١٩٠٢ - المجموعة الرسمية سنة رابعة صفحة ١١٢)

١٥ - تغير حدود الاراضى المبيعة وكتبتها الحاصل باتفاق المتعاقدين في عقد بيع عند ما يكون العقد ثابت التاريخ ثبوتاً رسمياً والمراد من ذلك مع سوء القصد حرمان الغير من حقه في الشفعة بعد تزويرا في أوراق عرقية واقعا تحت حكم المادتين ١٨٩ و ١٩٣ (١٧٩ و ١٨٣) عقوبات (محكمة النقض . حكم ٩ مايو سنة ١٩٠٣ . المجموعة الرسمية سنة رابعة صفحة ٢٠٤)

١٦ - يخصص استعمال التزوير في الاتفاقيات بوزرة بتقديمها أو بالاحتجاج بها على الغير سبياً وراء منفعة أو إيجاد الحق . وعلى ذلك من سجل عقدا مزورا ناقلا للملكية يكون مرتكباً لاستعمال تزوير لان من يسجل عقدا مزوراً لا يقصد بالطبع الا اشتهاره رسمياً وجعله حجة له على الغير ليعلموا ان العقار المين فيه خرج من ملكية صاحبه الاصل وصار له (محكمة النقض . حكم ١٦ أكتوبر سنة ١٩٠٤ . المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ٧٨)

في التزوير « (على قانون العقوبات الاهلي) م — ١٨٣ »

١٧ — من وقع بختم بدون علم صاحبه على عقد بيع عقار لصاحب الختم يعد مرتكباً لجريمة التزوير ولا يهم البحث في هل الختم الذي استعمل حقيق أو مزور .
ويعد حينئذ مرتكباً لاستعمال التزوير من قدم في دفاعه ضد مالك عقداً عليه ختم حقيق موقع به عليه بطريقة الغش المتقدم ذكرها (محكمة النقض . حكم ٨ ابريل سنة ١٩٠٥
المجموعة الرسمية سنة سابعة صفحة ٣)

١٨ — اذا زور شخص ورقة ثم استعمالها فيعتبر التزوير والاستعمال جرمين واحد (محكمة النقض . حكم ١٤ مارس سنة ١٩٠٨ . المجموعة الرسمية سنة ثامنة صفحة ٢٥٠)

١٩ — لا يعتبر تحرير الموظف العمومي للاوراق مختصاً بوظيفته طبقاً للمادة ١٨١ عقوبات الا اذا كان تحريرها مفروضاً عليه بمقتضى القانون أو اللوائح الرسمية : — زور أحد كنية محاكم الاخطاء — الذي كان مختصاً بمقتضى وظيفته برد رسوم الدعوى للخصوم في القضايا التي يتم فيها الصلح — ايصالات بأسماء بعض هؤلاء الخصوم أثبت فيها أنه رد اليهم مبالغه من الرسوم وكان تحرير هذه الايصالات التي لم يكن تحريرها من شؤون وظيفته بظاهر التسمي الرسمية التي كانت تسلم للخصوم ايذاناً بايداع الرسوم منهم . ولا رفعت الدعوى العمومية على التهم حكمت محكمة الجنابات بادائه لارتكابه تزويراً في محررات تختص بوظيفته طبقاً للمادة ١٨١ عقوبات . ولكن محكمة النقض والايرام قضت هذا الحكم وقررت ان عمل التهم جنحة معاقب عليها بالمادة ١٨٣ عقوبات وذلك للسينن الآتين (أولاً) ان الايصال برد الرسوم يعتبر سنداً عرفياً ولو أنه حرر بظاهر ورقة رسمية (ثانياً) ان تحرير هذا المستند لم يكن مختصاً بوظيفة التهم لا بمقتضى القانون ولا اللوائح الرسمية (محكمة النقض . حكم ٢٨ فبراير سنة ١٩١٤ . المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ١٠٧)

٢٠ — استعمال الاوراق المزورة مع العلم بتزويرها أمر معاقب عليه قانوناً طبقاً للمادة — ١٨٣ — عقوبات ولو كان الغرض من استعمالها الوصول الى حق ثابت شرعاً

« م — ١٨٣ » (التعليقات الجديدة) « الباب السادس عشر

(محكمة القضا . حكم ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ . المجموعة الرسمية سنة سادسة عشرة
صفحة ٣)

٢١ — ان ارتكاب التزوير في الايصالات باضافة زيادة عليها معاقب عليه
الاستئناف العليا بمقتضى المادة ١٩٣ (١٨٣ جديدة) عقوبات ولا يبرأ المتهم حينئذ من التهمة بتنازله
عن مبلغ الزيادة بعد حلف صاحب الوصل العيمين الحاسمة بناء على تكليفه من التهم
بخطها (محكمة الاستئناف . حكم ٢٤ يناير سنة ١٨٩٧ . مجلة القضاء سنة رابعة صفحة ١٥١)

٢٢ — متى كان المقصود من التزوير الوصول الى اثبات حق متنازع فيه بأى
وجه كان فلا خلاف في استحقاق الفعل للعقاب كما لو زور المحكوم له خطأ باعلى المحكوم
عليه يتضمن قبوله للحكم وتنازله عن حق المعارضة والاستئناف ولا يعارض ذلك كون
الحكم الموصوف يكونه غيايا هو في الحقيقة حضوري ومضت عليه مواعيد الاستئناف
قبل حصول التزوير لانه مادام المحكوم عليه يتنازع في بقاء مفعول ذلك الحكم (الذى
لا يزال يستبره غيايا) لعدم تنفيذه في مدة الستة أشهر التالية لصدوره أو يكون له الحق في
التمسك بإعلان اعلان الحكم لسبب ما حتى لا يكون لمضى المواعيد تأثير عليه فتل ذلك
الخطاب لو كان صحيحا . يحرمه من هذا الحق ويكون الركن الثالث من أركان التزوير
وهو احتمال الضرر متوقفا (محكمة الاستئناف . حكم ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٩٩ . المجموعة
الرسمية سنة أولى « سنة ١٩٠٠ » صفحة ٩٢)

٢٣ — اذا حصل تزوير في عقد باطل حتما فلا عقاب عليه لعدم احتمال الضرر .
فمن ثم اذا حصل تزوير في عقد عرفى موصوف بأنه عقد بيع عقار وكان يشتاد من
صفة العقد أن البيع هو في الحقيقة هبة فإن التزوير في هذا الحالة لا يكون معاقبا عليه (محكمة
الاستئناف . حكم ٦ يونيه سنة ١٩٠٠ . المجموعة الرسمية سنة ثانية صفحة ١٨٠)

٢٤ — باع زيد عقارا له بعقد صوري لمعرو ثم صنع زيد عقدا يبيع هذا العقار
نفسه له ولا مراهة فهذا العقد المصطنع لا يرتب تزويرا معاقبا عليه قانونا اذ لا يتأتى أن

في التزوير» (على قانون العقوبات الاهلي) «م - ١٨٣»

يحدث منه ضرر لعمرو حيث لم تنتقل اليه ملكية العقار أبداً لتكون العقد الاول سوريا ولا لدائى زيد لان العقار لم يحوّل عن ملكيته ولم يزل ضمناً لحقوق دائنيه لهذا السبب أيضاً (محكمة الاستئناف . حكم ٢٥ فبراير سنة ١٩٠١ . المجموعة الرسمية سنة رابعة « سنة ١٩٠٣ » صفحة ٣١)

٢٥ - رفع زيد دعوى على بكر فحصل بكر على ورقة زيارة مطبوع عليها اسم زيد ثم عد بكر الى خالد الكاتب العمومي وأكتبه على هذه الورقة مامضونه وعد للقاضي بدفع مبلغ من القود أجرا على المساعدة ثم أرسلت هذه الورقة غير ممضاة الى القاضي بطريق البوستة بنية افهامه أنها من قبل زيد وهو ما اعتقده القاضي فعلا . فحكم بناء على ذلك أن خالدا ارتكب جريمة التزوير في المحررات وان بكر اشرى كاله فيها (محكمة اسكندرية الابتدائية . حكم جنح استثنائي مؤرخ ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٦ . المجموعة الرسمية سنة سابعة صفحة ٢٠٦)

٢٦ - قرر علماء القانون أن جريمة استعمال القود المزورة ليست من الجرائم المستمرة بل هي تتم بمجرد اظهار العقد المزور واستعماله فهي لا تشابه مثلا جريمة التشرد أو اخفاء الاشياء المسروقة المتبرقة من الجرائم المستمرة اذ استمرار حالة التشرد واستمرار الاخفاء هما ارتكاب لذات الجريمة فلا يتبدى مسريان مدة التقادم عليها الا من يوم اقطاع التشرد أو ظهور الاشياء المسروقة التي حصل اخفاؤها وليس الامر كذلك في جرائم استعمال القود المزورة لان الاستعمال هو نفس الجريمة وتتم بانتهائه أما مجرد حيازة الورقة بعد ذلك بصرف النظر عن التزوير فلا عقاب عليه . ولو تكرّر استعمال عقد واحد في جملة قضايا فكل استعمال يعد جريمة جديدة قائمة بنفسها تستوجب العقاب قانوناً . راجع فوستان هلى جزء ٢ لوين ١٠٦٨ و ١٠٦٩ صحيفة نمرة ٦٨٥ وما بعدها . (محكمة السينلاوين الجزئية . حكم أول يوليو سنة ١٩٠٦ المجموعة الرسمية سنة ثامنة صفحة ٤٠)

م-١٨٤-١٨٥-١٧٦-١٨٧ (التعليقات الجديدة) «الباب السادس عشر

﴿المادة - ١٨٤﴾ كل من تسمى في تذكرة سفر أو في تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقي أو كفل أحداً في استحصله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً

تطابق المادة ١٩٤ من القانون القديم مع حذف الفقرة والمواد ١٨٩ غلط و ١٥٤ فرنسوى

﴿المادة - ١٨٥﴾ كل من صنع تذكرة مرور أو تذكرة سفر مزورة أو زور في ورقة من هذا القبيل كانت صحيحة في الأصل أو استعمل إحدى الأوراق المذكورة مع علمه بتزويرها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً

تطابق المادة ١٩٥ قديمة مع حذف الفقرة والمواد ١٩٠ غلط و ١٥٣ و ١٥٦ فرنسوى

﴿المادة - ١٨٦﴾ كل صاحب لوكاندة أو قهوة أو أود أو محلات مفروشة معدة للتجارة وكذلك كل صاحب خان أو غيره ممن يسكنون الناس بالأجرة يومياً قيد في دفاتره الأشخاص الساكنين عنده بأسماء مزورة وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

تطابق المادة ١٩٦ قديمة مع تحديد مدة الحبس من شهر الى ثلاثة شهور وحذف عقوبة الفقرة . والمواد ١٩١ غلط و ١٥٤ فرنسوى

﴿المادة - ١٨٧﴾ كل موظف عموى أعطى تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم مزور مع علمه بالتزوير يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً فضلاً عن عزله

في التزوير . (على قانون العقوبات الاهلى) (٢ - ١٨٨ - ١٨٩)

تطابق الفترة الثانية من المادة ١٩٧ القديمة .. وللادتين ١٩٢ مخطوط ١٥٥ فرساولى

تعليقات التحقائية

(هذه المادة هي ١٩٧ القديمة) - نظراً لحذف الفقرة الاولى من المادة القديمة فلن يمكن أن يعاقب على الفعل المتخصص عليه فيها الا بطريق التأديب
المادة ٢٠١ القديمة قد حذفت لان القاعدة المدونة فيها أدخلت في المواد المذكورة
عن استعمال التزوير وهي ١٧٤ و ١٧٦ و ١٨٢ و ١٨٥ وهذه القاعدة موجودة من قبل
في المادة ١٨٣

(المادة - ١٨٨) * كل شخص صنع بنفسه أو بواسطة شخص
آخر شهادة مزورة على ثبوت عاهة لنفسه أو لغيره باسم طبيب أو جراح
يقصد أنه يخلص نفسه أو غيره من أى خدمة عمومية يعاقب بالحبس
تطابق المواد ١٩٨ قديمة مع تحديد مدة الحبس من سنة الى ثلاث سنين . و ١٩٢ مخطوط
و ١٥٩ فرساولى

(المادة - ١٨٩) * كل طبيب أو جراح شهد زوراً بمرض أو بعاهة
تستوجب الاعفاء من أى خدمة عمومية بسبب الترجى أو من باب مراعاة
الخطا يعاقب بالحبس أو بفرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصرى واما اذا
سبق الى ذلك بالوعد له بشئ ما أو بإعطائه هدية أو عطية فيحكم عليه
بالعقوبات المقررة للرشوة ويحكم على الراشدين بالعقوبات التى تستوجبها

المادة ١٩٧ قديمة : أصحاب الوظائف الليرة الذين يعطون تذكرة سفر أو تذكرة مرور
بدون أخذ الضمانات المعتادة على حسب اللوائح الرعية الاجراء يعاقبون بالحبس من ثلاثة أشهر
الى سنة واحدة واما اذا كان صاحب الوظيفة طالباً بتزوير الاسم واعطى مع ذلك تذكرة سفر
أو تذكرة مرور بالاسم المزور فغضلاً عن عمله تكون مدة الحبس من ستة أشهر الى سنتين

« الباب السابع عشر »
(التعليقات الجديدة) الاتجار في الأشياء المنوعة «م-١٩٠-١٩١-١٩٢»

جنايتهم

تطابق المادة ١٩٩ قديمة مع تحديد مدة الحبس من سنة الى ثلاث سنين وحذف عقوبة الغرامة و١٩٤ غلط و١٦٠ فرسماوى

« المادة — ١٩٠ » العقوبات المينة بالمادتين السابقتين يحكم بها أيضا اذا كانت تلك الشهادة معدة لأن تقدم الى المحاكم
تطابق للمادتين ٢٠٠ قديمة و١٩٤ غلط

« المادة — ١٩١ » لا تسرى أحكام المواد ١٧٩ و١٨٠ و١٨١ و١٨٢ و١٨٣ على أحوال التزوير المنصوص عنها في المواد ١٨٤ و١٨٥ و١٨٦ و١٨٧ و١٨٨ و١٨٩ ولا على أحوال التزوير المنصوص عنها في قوانين عقوبات
خصوصية

تعليقات تحفائية

الفرض من هذه المادة رفع كل شك فيما يتعلق بمعرفة ما اذا لم يكن الواجب (بمقتضى المادة ٣٢ من الكتاب الاول) المراقبة على أفعال التزوير المذكورة بالعقوبات الأشد المبسوقة في المادتين ١٧٩ و١٨٣ ولأنه منصوص عنها في مواد مخصوصة

الباب السابع عشر

(الاتجار في الأشياء المنوعة وتقليد علامات البوستة والتفراغات)

« المادة — ١٩٢ » يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تزيد عن خمسين جنيتها مصريا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط :
كل من أدخل في بلاد مصر بضائع ممنوعا دخولها فيها أو نقل هذه

البوسنة والتتاراف » (على قانون العقوبات الاهلى) « م - ١٩٢ »

البضائع أو حملها في الطرق لبيعها أو عرضها للبيع أو أخفاها أو شرع في ذلك ما لم ينص قانوناً عن عقوبة أخرى

تقابل المواد من ٢٠٢ الى ٢٠٧ قديمة

تعليقات التحقائية

ان الجرائم المتعلقة بهريب البضائع معاقب عليها الآن عادة بمقتضى « قانون الجمارك » أو بمقتضى قوانين مخصوصة كالمتعلقة بالملح والبارود والنظرون والدخان والحديد وغيرها وبناء عليه فإن الباب القديم قد استعيز عنه بالمادة ١٩٢ فقط التي أثبتت لانه لا يوجد قانون مخصوص متعلق بمجازاة بعض أصناف من المنوع دخولها في القطر المصرى حيازة ممنوعة قانوناً (كالاسلحة البيضاء - ولجميع الامر

المادة ٢٠٢ قديمة : كل من أدخل في بلاد الحكومة المصرية بضائع مع وقوع النش منه فيما يتعلق بالرسوم أو مع مخالفة القوانين والاورام واللوائح المختصة بذلك أو شرع في ادخلها أو نقلها أو باعها أو عرضها للبيع أو أخفاها يعاقب بالحبس من خمسة عشر يوماً الى ستة أشهر وبمحكم أيضاً بالعقوبة المذكورة على كل من أدخل شيئاً من البضائع المنوع دخولها أو شرع في ادخلها أو نقلها أو باعها أو عرضها للبيع أو أخفاها

المادة ٢٠٣ قديمة : تضبط وتصادر تلك البضائع لجانب الميرى وبمحكم بطريق التضامن والتكافل على جميع من ارتكب جنحة من قبيل ما ذكر بدفع غرامة بقدر ضعف الرسوم المقررة أما اذا كانت البضائع من الاصناف المنوع دخولها في بلاد الحكومة المصرية فتكون الغرامة بقدر قيمة تلك البضائع

المادة ٢٠٤ قديمة : وتضبط وتصادر أيضاً لجانب الميرى أدوات النقل
المادة ٢٠٥ قديمة : المحكم بالعقوبة المقررة آنفاً لا يمنح جهات الادارة من اعدام واتلاف الاصناف للمنوعة

المادة ٢٠٦ قديمة : ان عاد أحد في طرف ثلاث سنين لارتكاب جنحة من الجنح المتعلقة بهريب البضائع فيحكم عليه بضمف مدة الحبس وقيمة الغرامة

المادة ٢٠٧ قديمة : تعتبر المحاضر التي يجرها المأمورون في هذا الشأن صحيحة حتى يقام الدليل على عدم صحتها

الكتاب الثالث — في الجنايات

(١٩٣ — ١٩٤) (التعليقات الجديدة) والجنح التي تقع لاحاد الناس

العالي الصادر في ٢٣ ستمبر سنة ١٨٨٩) وكان الاوفق أن يدرج بصفة مادة جديدة (١٩٣) في الباب الذي نحن بصدده (لا في الباب المتعلق بالتزوير) الامر العالي المؤرخ ١٢ فبراير سنة ١٨٨٩ القاضي بمنع بيع وحمل ... الخ التمنجات والعلامات التي تكون هيئتها الظاهرة مشبهة لتمنجات وعلامات البوستة والتفراقات لان الامر العالي المشار اليه لم يعتبرها تزويراً في ذاتها بل راعى التدليس والنش الذي يقع باستعمالها وقد أهمل ذكر عبارة الضبط والمصادرة في المادتين لان هذا الامر مذكور في المادة ٣٠ من الكتاب الاول

﴿ المادة — ١٩٣ ﴾ يعاقب بالعقوبات المدونة في المادة السابقة من صنع أو حمل في الطرق للبيع أو وزع أو عرض للبيع مطبوعات أو نموذجات مهما كانت طريقة صنعها تشابه هيئتها الظاهرة علامات وطوابع مصلحة البوستة والتفراقات المصرية أو مصالح البوستة والتفراقات في البلاد الداخلة في اتحاد البريد مشابة تسهل قبولها بدلاً من الأوراق المقلدة

الكتاب الثالث

في الجنايات والجنح التي تحصل لآحاد الناس

الباب الاول

(في القتل والجرح والضرب)

﴿ المادة — ١٩٤ ﴾ — كل من قتل نفساً عمداً مع سبق الاصرار على ذلك أو الترصد يعاقب بالاعدام

طابق المواد ٢٠٨ قديمة و ٢٠٤ مختلط و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٣٠٢ فرنباوى

تعليقات التحفائية

ان الالفاظ الواردة في هذه المادة القديمة (م — ٢٠٨^١) هي « حسب الاصول المقررة في هذا القانون » ما كان يظهر لها معنى فأهملت

الاحكام

١ — يجب في تأويل القانون في مواد العقوبات التزام نص القانون وحينئذ يجب احكام محكمة نقض حكم محكمة الجنائيات القاضي بالاعدام اذا كانت المحكمة قبل اصدار حكمها المذكور النقض والابرار أخذت رأى مفتي نظارة الحفائية بدلا من رأى مفتي الجهة (محكمة النقض. حكم ٩ يونيه سنة ١٩٠٦ — المجموعة الرسمية سنة ثامنة صفحة ٧٤)

٢ — أقيمت الدعوى على المتهم بمقتضى المادة — ١٩٨ عقوبات فقرة أولى بنهمة قتل عمد بدون سبق اصرار ولا ترصد ثم عدلت التهمة بالجلسة بناء على طلب النيابة العمومية الى تهمة القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد المعاقب عليه بالمادة ١٩٤ عقوبات ووافق المحامى عن المتهم على نظر الدعوى بلا تأجيل فحكمت محكمة الجنائيات على المتهم بالاعدام وقررت محكمة النقض والابرار ان مواقة المحامى على الحكم في الدعوى بلا تأجيل داخلة ضمناً فى سلطته وأن ليس للمتهم أن يدعى ان المحامى عنه خالف الواجب عليه بالمواقة على ذلك لاسيما وان المواقة ربما كانت فى مصلحة الدفاع (محكمة النقض. حكم ٢٣ مارس سنة ١٩٠٧ — المجموعة الرسمية سنة ثامنة صفحة ١٨٧)

٣ — يجوز اعتبار شخص فاعلا أصلياً لجريمة القتل ولو أنه لم يحدث بنفسه الجروح التى سببت الموت فإذا اشترك شخصان فى قتل بسلح نارى ولو لم يطلق على الجنى عليه الا عيار واحد فالحكمة نظراً الى كيفية ظروف اشتراكهما حكمت عليهما بأنهما فاعلان

الكتاب الثالث — في الجنايات

(التعليقات الجديدة) والجنح التي تقع لاحاد الناس

(م — ١٩٥)

أصليان ومحكمة النقض والايام انتشرت هذا الحكم صحيحاً (محكمة النقض — حكم ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٤ — المجموعة الرسمية سنة سادسة عشرة صفحة ٢)

قرارات قضائية الاحالة ٤ — يشتر فاعلاً أصلياً لاشريكا كل من باشر عملاً من الاعمال التي ترتب عليها وقوع الجناية اذا ثبت أن هذه الاعمال كانت لازمة لانعام وقوع الجريمة (راجع شرح جازو على قانون العقوبات الفرنسي طبعة سنة ١٨٨٨ جزء ٢ فقرة ٢٥٩) (قرار قاضي احالة محكمة مصر الرقم ١٣ فبراير سنة ١٩٠٨ — المجموعة الرسمية سنة تاسعة صفحة ١١٩)

(المادة — ١٩٥) الاصرار السابق هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية يكون غرض المصمم منها اثناء شخص معين أو أى شخص غير معين وجده أو صادفه سواء كان ذلك القصد معلقاً على حدوث أمر أو موقفاً على شرط تطابق للواد ٢٠٩ قديمة و ٢٠٥ مختلط و ٢١٧ فرنسوى

الاحكام

١ — تعتبر الجناية حاصله مع سبق الاصرار اذا ارتكبت تشفياً من المجنى عليه احكام محكمة النقض والايام بالنسبة لمداوة سابقة بينهما (محكمة النقض — حكم ٢ يناير سنة ١٨٩٧ بجلة القضاء سنة رابعة صحيفة ١٠٣)

٢ — سبق الاصرار كما عرقته المادة (١٩٥) من قانون العقوبات هو القصد المصمم عليه قبل الفعل لارتكاب جنحة أو جناية ولا يلزم حينئذ لتوفره أن يكون المجرم عمل عملاً بتر و رباطة جأش بل يكفي أن يكون صمم على ارتكاب الجريمة قبل تنفيذها (محكمة النقض — حكم ٢٠ مارس سنة ١٩١٥ — المجموعة الرسمية سنة سادسة

في القتل والجرح والضرب (على قانون العقوبات الاهلى) م - ١٩٦ - ١٩٧

عشرة صفحة (١٤٥)

٣ - تكون سبق الاصرار الواقعة الآتية : وهى اقتفاء المتهم أثر القتل ثم
وجودهما معاً فى دكان وانصراف المتهم قبل الجنى عليه بهنية وترصده له فى الطريق
الموصلة الى مسكنه واطلاقه عليه النار حين قدومه (محكمة جنايات مصر - حكم ٨
مارس سنة ١٩٠٥ بحجة الاستقلال سنة رابعة صفحة ٤٤٥)

٤ - تكون سبق الاصرار الوقائع الآتية : ذهاب المتهمين ليلا الى جوارخيمة
الجنى عليهما وكونهما بالقرب من شجرة هناك بقصد قتلها انتقاماً منهما لاسباب لم
يظهرها البحث واطلاق للمتهم الاول النار مرتين واصابة الجنى عليهما بفسير زراع
ومشاجر تحصلت (محكمة جنايات مصر - حكم أول ابريل سنة ١٩٠٥ - بحجة الاستقلال
سنة رابعة صفحة ٤٤٥)

المادة - ١٩٦ * الترصد هو تربص الانسان لشخص فى جهة
أو جهات كثيرة مدة من الزمن طويلة كانت أو قصيرة ليتوصل الى قتل
ذلك الشخص أو الى ايدائه بالضرب ونحوه

نطاق المادة - ٢١٠ - من القانون القديم

المادة - ١٩٧ * من قتل أحدا عمدا بجواهر يتسبب عنها الموت
عاجلاً أو آجلاً يمد قاتلاً بالسجن أياً كانت كيفية استعمال تلك الجواهر
ويعاقب بالاعدام

قابل المواد ٢٠٦ مخطوط ٣٠١ و ٣٠٢ فرساولى ٢١١ من القانون القديم

المادة ٢١١ قديمة : من عمد قتل أحد بشيء من العقاقير أو الجواهر السامة التى يتسبب
عنها الموت فى ظرف برهة من الزمن قصيرة كانت أو طويلة يمد قاتلاً بالسجن ويعاقب بالقتل أياً كانت
كيفية استعمال تلك العقاقير أو الجواهر السامة ومهما كانت تقيتها

تعليقات التحفائية

ان المادة ٢١١ القديمة كانت تجعل الشروع في الجريمة كالجريمة التامة وهي مطابقة في ذلك للمبادئ المقررة في القانون الفرنسي الذي أخذت منه هذه المادة والظاهر أن ليس من سبب قوي يجعل على إبقاء هذا الاستثناء للقاعدة العمومية المتبعة في القانون المصري

وقد جذبت المادة ٢١٢ القديمة فإن البارة الواردة في هذه المادة وهي (متى كان الفاعل لذلك من أرباب الشرور المتخفين الأيذاء والفساد حرقة لهم وكانت له سوابق تثبت عليه ذلك) هي من الإبهام يمكن أن يفسح للقاضي سلطة خطيرة لو كان عمل بما يقتضيه هذا النص إلا أن الواقع هو أن القاضي ما كان يعمل به

الإحكام

١ — إذا كان الحكم المطعون فيه مذكورا به أن الذي أعطاه الجاني للمقتول أحكام محكمة النفس والإبرام هو سم تسبب عنه قتله فلا وجه لطلب قضاة بدعي أنه لم يتعرض لذكر نوع العقاقير أو الجواهر التي أعطاهها المتهم للمجنى عليه حتى يعلم أن كانت مامة أم لا (محكمة النفس . حكم ٦ مايو سنة ١٨٩٩ . مجلة القضاء سنة سادسة صفحة ٢٥١)

٢ — ١ — يعتبر قاعلا أصليا لجريمة التسميم من صنع حلاوة مسمومة بقصد إعطائها للمجنى عليه ولو كان تقديمها لهذا الأخير بواسطة شخص آخر يعلم أنها مسمومة ب — في مسائل القتل بالسم لا احتياج إلى التصريح بسبق الإصرار لأن الفعل يتضمن ذلك مادام الفاعل قاصداً القتل بالسم لأن تجرير المادة بالسم يستدعي أعمالا هي في ذاتها عمل على الإصرار على القتل وإن كان القانون قد لم يجعله شرطاً في المادة ١٩٧ كما جعله في المادة ١٩٤ بقوانين

في القتل والجرح والضرب (على قانون العقوبات الاهلي) (م — ١٩٧)

٣ — ان الشروع في القتل بواسطة السم يتكون بمجرد اعطاء شخص عمداً مادة في امكانها احداث الموت أو يظن الفاعل أنها تحدث الوفاة وذلك توصلاً لقتل الجاني عليه . وأما اذا أعطى السم بكمية خفيفة جداً أو اذا كانت الجواهر المستعملة غير مضرّة وذلك بدون علم الفاعل ولكنها أعطيت بقصد قتل الجاني عليه فإن هذه الوقائع لا تكون جنابة مستحيلة بل شروفاً في القتل عمداً قد غاب أثره لاسباب خارجة عن ارادة الفاعل وفي الواقع فإن جريمة الشروع في القتل عمداً بواسطة السم توجد قانوناً متى أظهر الفاعل نية ارتكابها بأفعال مقاربة للجناية ومع جميع الظروف المكونة لها وأما كون السم قد أعطى بكمية خفيفة جداً أو ان المادة المستعملة كانت بدون علم الفاعل غير مضرّة بدلاً من أن تكون قاتلة فإن هذه ظروف قهرية تجعل الفعل شروفاً بدلاً من قتل تام (راجع . أولاً . جارسون تعليقات على قانون العقوبات « جنحة مستحيلة » ثانياً . فون ليزت شرح القانون الجنائي الالماني طبعة ١٧ فقرة ٤٧ — ثالثاً . الحكم الصادر في ٢٤ مايو سنة ١٨٨٠ من محكمة الامبراطورية الالمانية العليا (رجميسجروخت) محكمة النقض . حكم ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ . المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ٣٩)

٤ — من وضع سما في طعام وأعطاه لشخص حسن النية ليوصله الى الجاني عليه بعد فاعلاً أصلياً لإشريكاً لانه هو الذي وضع بنفسه السم عمداً في الطعام وهو أهم ركن من أركان الفعل الأصلي ولم يكن الشخص السليم النية فيما بقي من الأفعال سوى آفة في يد المتهم توصّل بها الى أمام قصده لانه كان واسطة في توصيل الطعام من المتهم الى الجاني عليه (محكمة النقض . حكم ٢٤ يونيو سنة ١٩١٦ — المجموعة الرسمية سنة ثامنة عشرة « سنة ١٩١٧ » صفحة ٢٥)

٥ — قصد زين تسميم بكر فأعطى له قطعة من فطير فيها زرنخ ليأكلها فأكل أحكام بحاكم جزأ منها ثم داخله الشك في أمرها وأخبر بذلك عمراً (والد زيد) الذي أكل أجزاء الجنائيات

منها بدون علم ابنه قاصداً بذلك ازالة ما عند بكر من الرب ثم مات عمرو وشقي بكر .
والمحكمة قررت : ان زيدا مدان بشروعه في قتل بكر وليس مداناً بقتل عمرو لان
العم لم يصل لهذا الاخير مباشرة من المتهم (محكمة جنات اسكندرية — حكم ٣ ابريل
سنة ١٩١٠ — المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة صفحة ٣٠٥)

﴿ المادة — ١٩٨ ﴾ من قتل نفساً عمداً من غير سبق اصرار ولا

ترصد يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

ومع ذلك يحكم على فاعل هذه الجناية بالاعدام اذا تقدمتها أو اقترنت
بها أو تلتها جناية أخرى وأما اذا كان القصد منها التأهب لفعل جنحة أو
تسهيلها أو ارتكابها بالفعل أو مساعدة مرتكبها أو شركائهم على المهرب
أو التخلّص من العقوبة فيحكم بالاعدام أو بالاشغال الشاقة المؤبدة

تقابل المادة — ٢١٣ قديمة مع تحديد العقوبة في الحالة الاولى الى ١٥ سنة ومع حذف
عقوبة القتل في الحالة الثالثة . وتقابل للواد ٢٠٨ و ٢٠٩ مخطط و ٣٠٤ فرنيلوى

تعليقات التحفانية

الفقرة الاولى — العقوبة أو ااردة في المادة ٣٠٤ من القانون الفرنسي هي الاشغال الشاقة
المؤبدة ولقد نيه جميع الشراح الى الصعوبة المتناهية بل الاستحالة في أغلب الاحوال في تمييز
المسئولية الادبية في حال القتل مع سبق الاصرار من المسئولية الادبية في حال القتل بغير سبق
اصرار فان القتل في هذه الحالة الاخيرة لو وقع في حالة تهيج ناشئ عن تحريض من نوع
وان كان قوياً الا أن القانون لا يقبله عذراً يمكن مع ذلك أن تراعى فيه الرأفة الى الحد الملائم
لمصالح الهيئة الاجتماعية ومن وجه آخر فان القتل ولو ارتكب بغير سبق اصرار قد يكون
حصوله بكل ثبات جأش فتكون الجناية في هذه الحالة دليلاً من الجاني على عدم اكترائه
بالحياة البشرية وتستحق عقاباً صارماً وينتج من ذلك أن الفرق الذي وجه الى الآن بين

في القتل والجرح والضرب (على قانون العقوبات الاهلى) « م — ١٩٨ »

العقوبات في المادتين ٢٠٨ و ٢١٣ القديمتين كان جسيماً جداً فبوضع عقوبتي الاشغال الشاقة المؤبدة والمؤقتة كمقوبتين اختياريتين بتنى للقاضى أن يحكم فى هذه الاحوال الاستثنائية بمقوبة تناسب درجة الجريمة وأما حرية المطلقة فى الاحوال المستحقة للرأفة فباقية على ما كانت عليه

الفقرة الثانية - قد جعل واضح القانون القديم فى الجزء الاخير من هذه الفقرة بدل كلمة « جنحة » الواردة فى القانون الفرنساوى كلفى « جنابة أو جنحة » وفى ذلك خلط لاحكام هذا الجزء من الفقرة بالاحكام الواردة فى الجزء الاول منها والمادة الجديدة ترجع الى النص الفرنساوى والعقوبة الواردة فى هذا القانون الاخير هى الاعدام والمادة الجديدة جعلت هذه العقوبة اختيارية مع العقوبة الواردة فى القانون القديم وهى الاشغال الشاقة المؤبدة

الاحكام

١ - ان القتل عمداً معاقب عليه بالاعدام اذا تلاه شروع فى جنابة قتل أخرى احكام محكمة منفصلة عن الاولى . اذ أنه يكفى لتطبيق الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات أن النقض والابرام تكون الجنابة التالية مستقلة عن الاولى ولا يشترط أن تكون من نوع آخر غير القتل (محكمة النقض . حكم ١٤ يونيو سنة ١٩١٣ - المجموعة الرسمية سنترابعة عشرة صفحة ٢٤٩)

٢ - اذا رفعت الدعوى العمومية على منهم عملاً بالمادة ١٩٨ عقوبات لارتكابه جنابة قتل اقترنت بجنابة أخرى هى الشروع فى قتل آخر فالمحكمة أن تبرئ المتهم من تهمة القتل الاصلية وتحكم بإدائته لارتكابه جنابة الشروع ولو ان هذه الجنابة الاخيرة لم ترفع بها الدعوى الا كظرف مشدد للجنابة الاصلية (محكمة النقض . حكم ٢٨ فبراير سنة ١٩١٤ المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ١٣٤)

٣ — ينطبق تشديد العقوبة المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ١٩٨ عقوبات أيا كان نوع الجناية المقررة بالقتل وسواء كانت جريمة تامة أو شرعاً فقط فتسرى تلك الفقرة اذن على حالة قتران جناية القتل بجناية قتل أخرى أو شرعاً وفي قتل « انظر تعليقات جارسون على قانون العقوبات المادة — ٣٠٤ نبذة ١٢ — وشرح جرانغولان على قانون العقوبات المصري جزء ثان صفحة ٣٣٥ » محكمة القضاة . حكم ١٥ ابريل سنة ١٩١٦ — المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ١٦٦ »

٤ — اتفاق خمسة أشخاص على سرقة من شخص وتربصهم له بعد نصف الليل وطرحهم له أرضاً عند وصوله وامساكهم رأسه في التراب حتى يموت ومزقهم كيس قوده بعد ذلك كل هذا الفعل يقع تحت المادة ٢١٣ فقرة ثالثة (١٩٨ فقرة ثانية جديدة) من قانون العقوبات لا المادة ٢٠٨ (١٩٤ جديدة) لان النية انما هي السرقة ولان القتل انما حصل لفرص اتمام السرقة « محكمة الاستئناف . حكم ٢٨ ابريل سنة ١٩٠٤ — المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ٥٨ »

٥ — ان القصد الجنائي هو الذي يجب أن يطبق عليه نص القانون فليس الضرب بالحكم محاكم الجنايات بالة قتالة بعد شرعاً في قتل مالم يثبت القصد (محكمة جنايات مصر . حكم ١٢ مايو سنة ١٩٠١ — مجلة الحقوق سنة تاسعة عشرة صفحة ١٢)

٦ — قصد قتل انسان هو ركن من أركان جريمة القتل العمد فاذا أطلق شخص عياراً نارياً على شيء يحسبه بحسن نية شيئاً فأصاب رجلاً وهو يجهل وجود أحد من الناس لا يعاقب لهمة شرع في قتل بل لهمة احداث جروح ناشئة عن عدم احتياط (قرار قاضي الاحالة بمحكمة طنطا . رقم ١٢ مارس سنة ١٩١٢ — المجموعة الرسمية سنة ثلاثة عشرة صفحة ١٦٠)

المادة — ١٩٩ * المشاركون في القتل الذي يستوجب الحكم على فاعله

في القتل والجرح والضرب (على قانون العقوبات الاهل) ٢٠٥ - ١٩٩ - ٢٠٠

بالاعدام يماقبون بالاعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة

تطابق المادة ٢١٤ قديمة مع حذف عقوبة الاعدام و ٢١٠ غتخلط مع ابدال الاشغال الشاقة المؤبد بـ (المؤقتة)

تعليقات التحفائية

قد سبقت الاشارة في الباب المتعلق بالاشتراك من الكتاب الاول الى أن الشريك بحسب التعريف للمعطى اليه في القانون هو الشخص الذي يمكن أن يكون مداناً أدبيا بالقتل واذن فقد جعل الاعدام عقوبة اختيارية يصح الحكم بها عليه

﴿ المادة — ٢٠٠ ﴾ كل من جرح أو ضرب أحدا عمداً أو أعطاه مواد ضارة ولم يقصد من ذلك قتلا ولكنه افضى إلى الموت يماقب بالاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنوات إلى سبع وأما إذا سبق ذلك إصرار أو ترصد فتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

تطابق المادة ٢١٥ قديمة مع حذف عبارة « او اعطاء مواد ضارة » ومع تحديد مدة العقوبة في الحالة الاولى من ثلاث سنين الى خمس وفي الحالة الثانية « اشغال شاقة من خمس سنين الى عشرة »

تعليقات التحفائية

قد نبه بعض القضاة الى أن أمر تسبب الموت عن ضرب أو جرح (وجعل الجريمة بهذه الكيفية منطبقة على هذه المادة) هو أمر عرضي محض حتى أن الحد الأدنى المقرر للعقوبة الذي كان الى اليوم جائزاً الحكم بها بمد مراعاة الرأفة (وهو حبس سنتين) كان فيه تنال ولذا فقد جعلت عقوبة السجن اختيارية معه

وقد ذهب القضاة من وجه آخر في بعض الاحيان الى تقرير عدم وجود التعمد في الاحوال التي كان للموت فيها نتيجة طبيعية لاستعمال القسوة وعلى هذا فقد جعل الحد

الاقصى لعقوبه الاشغال الشاقة للنصوص عنها في الجزء الاول من المادة سبع سنوات
وان ذكر اعطاء مواد ضارة يسد نقصاً شوهد وجوده عملاً

الحكام

أحكام محكمة ١ — تشمل عبارة « ضرب أو جرح » كل فعل يقع على الجسم ويكون له تأثير
النقض والاعدام ظاهرى أو باطنى وعلى ذلك تنطبق المادة ٢٠٠ عقوبات على حالة الضغط على عنق
المجنى عليه حتى يموت مختنقاً (محكمة النقض . حكم ١٥ يناير سنة ١٩١٠ . المجموعة الرسمية
سنة حادية عشرة صفحة ١١٤)

٢ — يكفى لعقاب شخص بمقتضى المادة ٢٠٠ — عقوبات لاحدائه عمداً
جروحاً باخراًفضت الى موته بدون أن يقصد بذلك قتله أن ثبت أنه لولا هذه الجروح
ماحصلت الوفاة قطع النظر عما يمرض من الاسباب غير ذلك مثل عدم العناية بمعالجة
الجروح (محكمة النقض . حكم ٣١ ديسمبر سنة ١٩١٠ . المجموعة الرسمية سنة ثانية عشرة
صفحة ٥٧)

٣ — من كان قاصداً بالضرب زيدا فأصاب عمرا يعد ضارباً عمداً لانه إنما قصد
الضرب وتعمده فسيان اصابة من قصد واصابة غيره . فاذا توفى المصاب بالضرب أحكام محكمة
الاستئناف الواقع على الصورة المتقدمه وكان الضارب لا يقصد امانة المضروب كانت جريمته داخله
تحت حكم المادة ٢١٥ (٢٠٠ جديدة) من قانون العقوبات (محكمة الاستئناف . حكم
٣١ مارس سنة ١٨٩٢ — مجلة القضاء سنة أولى صفحة ١٦٨)

٤ — ان الجرح الناشئ من العض المفضى الى الموت لا يعتبر ضرباً بسيطاً ويجب
فيه تطبيق المادة ٢١٥ (٢٠٠ جديدة) عقوبات ولو طرأ عليه من الحوادث البلية
للجسم التي تنشأ عن عدم الاعتناء وما شاكله اذ الممول عليه هو الفعل الاصلى الذى

في القتل والجرح والضرب (على قانون العقوبات الاهلى) «م — ٢٠٠»

لولا ما حصل للمتوفى كل ما أوجب وفاته (محكمة الاستئناف . حكم ١٧ نوفمبر سنة ١٨٩٦ — مجلة القضاء سنة رابعة صفحة ٥١) .

٥ — ١ — تعدد الجريمة بتعدد المصاب لا يكون عند اتحاد القصد وزمن الفعل متى كانت الضربات التي وقعت من المتهمين صدرت عنهم تنفيذا لقصد واحد وفي زمن واحد فلا وجه لتعدد المصابين . أما اذا لم يكن بين الفاعلين رابطة اتحاد في القصد وتعاون على الفعل كما هو الحال في المشاجرات التي تحدث بقتة من غير اتفاق سابق بين المشاجرين على احداثها بل يتحرك فيها كل منهم عن قصده الذاتي وفكرته الحالية فان الجريمة في هذه الحالة تعدد بتعدد ولا تضامن بينهم في المسؤولية الجنائية ب — ان وصف الجريمة بالخطأ أو العمد إنما يسند اليها باعتبار جوهرها لا بالنظر الى عرض من أعراضها كالجرائم المدونة في المواد ٢١٥ و ٢١٨ و ٢١٩ (٢٠٠ و ٢٠٤ و ٢٠٥ جديدة) فان جوهر الجريمة فيها هو الضرب العمد أما ترتب الوفاة عليه في الاولى وانفصال المصوب أو فقد منفعة في الثانية والعجز عن العمل في الثالثة فليس الا عرضا من أعراضه وظرفا من الظروف المشددة (محكمة الاستئناف . حكم ٧ نوفمبر سنة ١٨٩٩ — المجموعة الرسمية سنة أولى صفحة ١١٩)

٦ — يكفي لتطبيق المادة ٢١٥ (٢٠٠ جديدة) عقوبات أن يكون الجاني تعدد الضرب أو الجرح مطلقاً وأن يكون فعله أفضى الى موت شخص ما فليس من الضروري اذن البحث فيما اذا كان الشخص المصاب فعلا هو الذي تعدد الجاني ايذائه أو شخصاً آخر (محكمة الاستئناف . حكم ١٦ سبتمبر سنة ١٩٠٠ — المجموعة الرسمية سنة ثالثة صفحة ٣٥)

٧ — اذا اتفق أهالي بلدين على المضاربة معاً ومات أحدهم أثناء المضاربة فلا حق لورثته في مطالبة من قتله بتعويض لانه هو الذي عرض نفسه باختيائه للقتل باشتراكه في المضاربة (محكمة الاستئناف . حكم استئناف مدني رقم ٢٤ يناير سنة ١٩١٠ — المجموعة

الكتاب الثالث. — في الجنايات

« م — ٢٠٠ — ٢٠١ » (التعليقات الجديدة) والجنح التي تحصل لأحد الناس

الرسمية سنة حاوية عشرة صفحة (١٨٣)

٨ — تمضى المهّم على الجنح عليه بالضرب أثناء مشاجرة بينهما وهما في سفينة على النيل من غير أن يقصد قتله وكانت نتيجة هذا الضرب أن سقط الجنح عليه في النيل وغرق. قررت المحكمة أن ماحصل من المهّم تنطبق عليه المادة ٢٠٠ عقوبات ولا تنطبق عليه المادة ٢٠٢ عقوبات (محكمة الجنايات . دائرة اسكندرية . حكم ٦ ابريل سنة ١٩١١ — المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة صفحة ٢٨١)

أحكام محاكم الجنايات

٩ — لا تتوفر جريمة القتل بغير عمد المنصوص عنها في المادة (٢٠٠ عقوبات) الا اذا كان الفعل المسبب للوفاة غير شرعى . أما اذا كان شرعياً فيعتبر قتلاً بلا تبصر يدخل تحت حكم المادة ٢٠٢ عقوبات . مثال ذلك : أراد زيد وهو في حالة الدفاع الشرعى أن يضرب بكرًا فأصاب الضربة عمراً وتوفى بسببها . حكم بأنه لا تجوز رفع الدعوى على زيد بالمادة ٢٠٠ عقوبات (قرار قاضى الاحالة بمحكمة طنطا . رقم ٢٣ اكتوبر سنة ١٩١٢ — المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ١٨)

قرارات قضاء الاحالة

(المادة — ٢٠١) * من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعاقب بالحبس بدلا من العقوبات المقررة في المادتين ١٩٨ و ٢٠٠ قابل المواد ٢٢٤ و ٢٢٦ مختلط و ٣٢٤ و ٣٢٦ فرنساوى و ٢٢٧ قديمة

تعليقات التحقائية

قد حورت عبارة هذه المادة نظرا لما أدخل من التعديل على المواد المتعلقة بالدفاع الشرعى الذى تضمنت بسببه الاحالة على المادة ٢٢٦ (القديمة) (تنظر التعليقات على المادتين ٢٠٩ و ٢١٥ الجديدتين)

المادة ٢٢٧ قديمة — من فاجأ زوجته حال تلبسها بالزنا وقتلها في الحال هي ومن يزني بها يعدم مذورا

في القتل والجرح والضرب (على قانون العقوبات الاهل) « م - ٢٠١ - ٢٠٢ »

وقد حذفت المادة ٢٢٢ القديمة بما أن الاشخاص المنصوص عنهم فيها يمكن معاقبتهم حسب القواعد العمومية المقررة للاشتراك
وقد حذفت أيضاً المادتان ٢٢٣ و ٢٢٤ القديمتان بما أن القواعد العمومية للاشتراك
تجيز معاقبة الرئيس وان المادة ٥٨ تتيح تبرئة الموظف في الاحوال التي يمكنه أن يثبت
فيها أنه أطاع أوامر رئيسه اطاعة شرعية

الاحكام

١ - ان القتل المقترب بمذر شرعى معاقب عليه في مصر والقوانين الفرنسية أحكام محكمة
النقض والابرار والبلجيكية بمقوبة الجنبحة ومعرفة ما اذا كانت هذه الجريمة هي اذن جنبحة حقيقة قد
دار عليها البحث في تلك البلدان وأجمت أغلب الآراء هناك على اعتبارها كذلك
نظراً الى أن المقياس الوحيد لتتويج الجرائم الى جنسيات وخنح يرجع الى مقدار
العقوبة الذي ينص عنه القانون وان القانون نفسه هو الذي يقضى بمقوبة الحبس في
جريمة القتل المقترب بمذر
وفضلاً عن ذلك فانه يجب أن يلاحظ ان القانون المصرى على خلاف القوانين
الفرنساوية والبلجيكية لم يتبع في تحديد مقدار العقوبة في حالة المذر طريقة تخفيض
العقوبة المقررة للجريمة عينها في حالة عدم وجود المذر بل نص بمادة خاصة ان
القتل المقترب بمذر يعاقب عليه بمقوبة خاصة بدلا من العقوبات المنصوص عنها في المادتين
١٩٨ و ٢٠٠ عقوبات وهذه الطريقة التي اتبناها ثبتت بوضوح تام - ان كان هناك حاجة
الى الوضوح - ان القتل المقترب بمذر في اعتبار الشارع المصرى يكون جريمة مستقلة
في حد ذاتها وان المعاقبة عليها بمقوبة الجنبحة البسيطة بعطيا صفة الجنبحة بلا أدنى ريب
وعلى ذلك فلا عقاب على التروع في القتل المقترب بمذر عملاً بنص المادة ٤٧ عقوبات
(محكمة النقض . حكم ١٠ ابريل سنة ١٩١٥ - مجلة الشرائع سنة ثمانية صفحة ٢٤٥)
* (المادة - ٢٠٢) * من قتل نفساً خطأ أو تسبب في قتلها بغير قصد

ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئاً عن رعوثة أو عن عدم احتياط وتحرز أو عن إهمال وتفريط أو عن عدم اتبناه وتوق أو عن عدم مراعاة واتباع اللوائح يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصرى

تطبق المادة ٢١٦ قديمة مع حذف عقوبة الغرامة و ٢١٣ و ٢٢٦ مخطو و ٣١٩ و ٣٢٦ فرنساوى

الأحكام

١ — يد ناقصاً في بيان الواقعة الحكم الذى يقضى بالمقوبة لقتل خطأ دون أن يبين ان كان الخطأ عن جهل أو خفة أو عن مخالفة للوائح أو غير ذلك . وذلك لان هذا النقض في البيان لا يمكن محكمة النقض من أن تعرف حقيقة هل الواقعة بما لا يقاب عليها القانون من عدمه (محكمة النقض . حكم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤ . مجلة الاستقلال سنة رابعة صفحة ١٥١)

٢ — الحكم على المتهم بغرامة لانه عمل عملية جراحية وخالف بذلك اللوائح الصحية لا يمنع من محاكمته امام محكمة الجنح كقاتل خطأ اذا نشأ عن إهماله موت الشخص الذى عملت له العملية (محكمة النقض . حكم ٢٧ مايو سنة ١٩٠٥ . مجلة الاستقلال سنة رابعة صفحة ٤٠٧)

٣ — يعتبر قاتلاً خطأ صاحب البيت الذى يتسبب عن سقوطه موت ساكنيه ويأقاب بمقتضى المادة ٢٠٢ من قانون المقوبات اذا ثبت انه كان يعلم أو في حالة تمكنه من العلم بان ذلك البيت غير متين كما لو اشترك بنفسه في ادارة بنائه (محكمة النقض حكم ٢٨ مارس سنة ١٩٠٨ — المجموعة الرسمية سنة ثالثة صفحة ٢٨٤)

٤ — اذا اتضح ان المتهم يقتل الغير خطأ بواسطة رمح بمحمان كان راكباً عليه الاستئناف أجرى عليه بقدر طاقته وقوته الجسدية لمنع حدوث المصادمة من سرعة سير

الحصان الناشئة عن سبب خارج عن ارادته فلا يكون هناك افعال أو عدم تحرز من المتهم يجعله مسؤولاً قانوناً عما هو منسوب اليه ويتبين اذن براءته (محكمة الاستئناف حكم ١٦ نوفمبر سنة ١٨٩٥ مجلة القضاء سنة ثالثة صفحة ٥)

٥ — قوانين مستشفى المجاذيب قضى على المرضى عند هياج أحد المبانين أن يمتطوا يديه بطريقة لا ضرر فيها فإذا هاج مجنون والمريضون بدلاً من إتخاذ الطريقة المذكورة ضغطوا عليه ضغطاً شديداً وقع بسببه على مقدم البطن فأحدث ذلك تزيقاً باطنياً وفتقاً في الانسجة السكائنة بين جدار البطن والعمود الفقري ومات المجنون فلا يد علمهم هذا ضربه أفضى الى موت بل يمد قتلاً خطأ لعدم الاحتياط واقعاً تحت حكم المادة ٢٠٢ عقوبات (محكمة الاستئناف حكم ١٠ ابريل سنة ١٩٠٥ مجلة الاستقلال سنة رابعة صفحة ٤٢٨)

٦ — رغب زيد وهو مالك لمنزل أن يبنى دوراً علوياً فاستشار عمراً المهندس المعماري فأئذره المهندس بان البناء القديم ربما لا يحمل البناء الجديد ونصح اليه أن لا يبنى ولكن زيداً لم يقبل. فأتد عمرو هنالك تصمياً كلف تنفيذه بكر المقاول ولم يأخذ عمرو على نفسه تولى التنفيذ بل كان يذهب الى المنزل في بعض الاوقات للاحظة الاعمال غير مؤجر على ذلك أى أجر. بعد ذلك سقط المنزل وماتت بسببه امرأة زيد. وتبين خبير أثناء سير دعوى جنائية أقيمت على عمرو وبكر وأقام زيد فيها نفسه مدعياً بحق مدعى قررروا أن الحادثة نشأت بسبب عدم متانة المنزل الاصلى وبسبب طبيعة الارض وبسبب عدم متانة بعض أعمدة وضمت بناء على تصميم عمرو. فحكمت المحكمة بأن عمراً وبكر غير مسؤولين يقتضى المادة ٢٠٢ عقوبات لانهما أخبرا المالك بالخطر الذى كان يهدد الدار وانه لما أصر على الرغبة في البناء احتاط المهندس وعمل ما فى وسعه لاجتناب الخطر وانه لالوم عليه بالمرء وأما المقاول فقد قام بما جاء فى العقد

الكتاب الثالث — في الجنايات

« م — ٢٠٢ » (التعليقات الجديدة) والجناح التي تحصل لاحاد الناس

ولم يثبت حصول افعال منه أثناء مباشرة البناء وانه بذلك لم يقع منهما افعال ولا عدم تبصر . وحكمت بأنها مسؤولان بالتضامن عن الحسارة بمقتضى المادة ٤٠٩ من القانون المدني (محكمة اسكندرية الابتدائية . حكم جناح استئنافى رقم ١٨ ابريل سنة ١٩٠٦ المجموعة الرسمية سنة سابعة صفحة ١٣٣)

٧ — يجب أن يكون القتل والجرح الخطأ الواقان تحت نص المادتين ٢٠٢ و ٢٠٨ عقوبات ناشئين مباشرة عن رعونة المتهم أو عدم احتياظه أو افعاله الخ فاذا أهمل مثلاً فى حفظ المواد المتهمة (كالكبريت) حتى سقطت منه فرف عليها النورج فالتهت فاشتعل الجبرن وامتدت النار الى غيره من الاجران والمساكن فاحترق خلق كثير فلا يكون مسؤولا الا عن الحريق باهمال فقط (مادة — ٣١٥ عقوبات) لاعتن القتل والجرح الخطأ (المادتان ٢٠٢ و ٢٠٨ عقوبات) (محكمة طنطا الابتدائية . حكم جناح استئنافى رقم ١٤ ديسمبر سنة ١٩٠٨ المجموعة الرسمية سنة ثامنة صفحة ٢٣٥)

٨ — لا تتوفر جريمة القتل بشير عمد المنصوص عنها فى المادة — ٢٠٠ عقوبات الا اذا كان الفعل السبب للوفاة غير شرعى . أما اذا كان شرعياً فيعتبر قتلاً بلا تبصر يدخل تحت حكم المادة ٢٠٢ عقوبات . مثال ذلك أراد زيد وهو فى حالة الدفاع الشرعى أن يضرب بكراً فأصاب الضربة عمراً وتوفى بسببها . حكم بانه لا يجوز رفع الدعوى على زيد بالمادة ٢٠٠ عقوبات (قرار قاضى الاحالة بمحكمة طنطا الرقم ٢٣ أكتوبر سنة ١٩١٢ — المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ١٨)

قرارات قضاة
الاحالة

٩ — دهن سائق أثناء قيادته مركبة سيده طفلاً فأماته وثبت ان السائق كان ضعيف البصر جداً لوجود غشاوة على عينيه ظاهرة تراها العين المجردة . فحكم بان عدم اتخاذ السيد للاحتياط اللازم حين اختبار خادمه يجعله مؤاخذاً جنائياً عن موت الطفل

أحكام المحاكم
الجزئية

في القتل والجرح والضرب (على قانون العقوبات الاهلى) «م — ٢٠٣ —»

بموجب المادة (٢٠٢ عقوبات) وحكم أيضاً بأن افعال أهل الطفل المجنى عليه في مراقبتهم له لا تؤثر على المسؤولية الجنائية الوانعة على كل من السيد والخدام (محكمة مفاغه الجزئية . حكم جنح رقم ٢٧ فبراير سنة ١٩١٣ - المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ٢١١)

المادة — ٢٠٣ — كل من أخفى جثة قتيل أو دفنها بدون اخبار جهات الاقتضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيناً مصرياً
تطابق للادتين ٢١٧ قديمة و ٢١٤ غنطاط

الاحكام

١ — يكفى في بيان جريمة دفن جثة بغير تحقيق القول (بأن فلاناً دفن جثة أحكام محكمة النفس والاقدام
فلان المقتول قبل اجراء التحقيق) لان هذا القول شامل جميع أركان الجريمة ولا عبرة بكون حلاق الصحة كشف عليها أو لم يكشف لان العنصر المكون للجريمة هو الدفن قبل اجراء التحقيق (محكمة النفس . حكم ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٤ . مجلة الاستقلال سنة رابعة صفحة ٧٢)

٢ — تنطبق المادة ٢٠٣ عقوبات على الموظف (وهو العملة في هذه السوى) الذى يصرح بدفن جثة قتيل قبل اجراء التحقيق وهو يعلم بأن الموت جنائى (محكمة النفس . حكم ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١٣ . المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ٦)

٣ — يعاقب بمقتضى هذه المادة من ارتكب جريمة القتل ولم يحكم عليه بقوبة أحكام محاكم الجنائيات
طبقاً للمادة ٢٢٩ « ٢١٠ جديده » عقوبات (الدفاع عن النفس) محكمة أسبوط . حكم ٢٧ أكتوبر سنة ١٨٩٨ مجلة الحقوق سنة ثالثة عشرة صفحة ٣٤٥

٤ — إخفاء جثة متحر أو دفنها بدون اخبار جهات الاقضاء وقبل الكشف عليها وتحقيق حالة الموت وأسبابه معاقب عليه بالمادة ٢٠٣ عقوبات لان المنتحر يعتبر قتيلاً بالمعنى المقصود في تلك المادة (محكمة بنى سويف الابتدائية . حكم جنح استثنائي رقم ١٥ ابريل سنة ١٩١٤ . المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ١٦٨)

المادة — ٢٠٤ كل من أحدث بغيره جرحاً أو ضرباً نشأ عنه قطع أو انفصال عضو أو فقد منفعة أو نشأ عنه كف البصر أو فقد إحدى العينين أو نشأ عنه أى طامة مستديمة يستحيل برؤها يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى خمس سنين أما اذا كان الضرب أو الجرح صادراً عن سبق اصرار أو ترصد وترص فيحكم بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى عشر سنين

تطابق المادة ٢١٨ قديمة و ٢١٥ و ٢٢٦ مخطوط ٣٠٩ و ٣٢٦ فرنساوى

الأحكام

١ — قصير القصد يد طامة مستديمة وعقابه ينطبق على المادة — ٢٠٤ — عقوبات النفس والأبرام (محكمة النقض . حكم ٢٨ يناير سنة ١٩٠٥ . مجلة الاستقلال سنة رابعة صفحة ١٦٥)

٢ — يعتبر ضعف بصر احدى عيني الجنى عليه الناشئ عن الضرب طامة مستديمة بالمعنى المقصود في المادة ٢٠٤ عقوبات (محكمة النقض . حكم ١٩ فبراير سنة ١٩١٠ . المجموعة الرسمية سنة حاوية عشرة صفحة ٢٠٤)

٣ — يعتبر النقص المستديم في منفعة اليد طامة بالمعنى المقصود في المادة ٢٠٤ عقوبات (محكمة النقض . حكم ١٤ مايو سنة ١٩١٠ المجموعة الرسمية سنة حاوية عشرة صفحة ٣١٣)

في القتل والجرح والضرب (على قانون العقوبات الاهلى) «م — ٢٠٤»

٤ — يعتبر فقد سلامة الاصبع عاهة مستديمة بالمعنى المقصود في المادة ٢٠٤ عقوبات (محكمة النقض . حكم ٢٧ مايو سنة ١٩١١ . المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة صفحة ٢٣١)

٥ — أحدث المتهم جرحاً في يد المجنى عليه الذى فتح الجرح ولم يعتن بتنظيفه حتى وجدت به «غثرينا» أدت الى بتر الاصبع . ومحكمة النقض والابرار قررت انه لايسئل الا عما ينتج مباشرة عن فعله وعلى ذلك فقابه يكون بمقتضى المادة ٢٠٦ عقوبات لما أحدثه من الجروح وليس بمقتضى المادة ٢٠٤ عقوبات لما حدث من العاهة المستديمة (محكمة النقض . حكم ١٤ أكتوبر سنة ١٩١١ . المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة صفحة ١٣).

٦ — اذا نشأ عن الجرح أو الضرب عاهة مستديمة فالحكم بادانة المتهم يقع تحت حكم المادة ٢٠٤ عقوبات ولو أن العاهة المستديمة لم تكن هى النتيجة المقصودة من الضرب بل نتيجة محتملة له فقط . وتعتبر العاهة المستديمة نتيجة محتملة للضرب ولو تسببت مباشرة عن علم اعتناء المجنى عليه بمعالجة طبي مفيد اذ أن اهمال العلاج الطبي والحذر من الاطباء صفات متأصلتان فى الوسط الذى نشأ فيه كل من المتهم والمجنى عليه ومن ثم فلا يصح اعتبار ذلك كخطأ ينسب الى المجنى عليه (محكمة النقض حكم ٢٩ مارس سنة ١٩١٣ . المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ١٦٨)

٧ — فقد منفعة ربيع بصر احدى العينين الناشئة عن الضرب أو الجرح يعتبر عاهة مستديمة يستحيل برؤها بالمعنى الولرد فى المادة — ٢٠٤ — عقوبات (محكمة النقض حكم ٢٣ مايو سنة ١٩١٣ . المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ٢٥٠)

٨ — من يجذب شخصاً فيوقعه على الارض فينشأ عن ذلك خلع فى كمنه يتلف عنه عاهة مستديمة يمد مرتكبها لجريمة الضرب العمد الذى أفضى الى عاهة مستديمة

(محكمة النقض . حكم ٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ . مجلة الشرائع سنة أولى صفحة ١٧٧)

٩ — أن زوال جزء من قبة المذبح يعتبر عاهة مستديمة لأنه يدع الجسم في حالة
تجمله أقل مقاومة عند الطوارئ (محكمة النقض . حكم ٤ — ابريل سنة ١٩١٤ — مجلة
الشرائع سنة أولى صفحة ١٥٩)

١٠ — القراع عضو من جسم الانسان فصله بسبب القاء صاحبه على الارض
وكسره يعد من قبيل فصل العضو الناشئ عن ضرب أو جرح ويستوى أن يكون
المصاب اهم بملاص نفسه أو لم يتداو وسيان حسنت أم ساءت مداواته فانه يجب
وصف التهمة بما ينتهي اليه حالة المصاب من الاصابة الاصلية (محكمة الاستئناف . حكم
٢٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦ . مجلة القضاء سنة رابعة صفحة ٩٠)

احكام محكمة
الاستئناف

١١ — ان العاهة المستديمة هي التي يستحيل برؤها وتعتبر في القانون جنائية ويعاقب
مركبها بمقتضى المادة ٢١٨ (٢٠٤ جديدة) عقوبات (محكمة مصر . حكم استئناف
رقم ٢٥ ديسمبر سنة ١٨٩٧ مجلة الحقوق سنة ثالثة عشرة صفحة ٤٥)

احكام المحاكم
الكلمية

المادة — ٢٠٥ كل من أحدث بغيره جروحاً أو ضربات نشأ
عنها مرض أو عجز عن الاشغال الشخصية مدة تزيد على عشرين يوماً
يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنهماً
مصرياً أما اذا كان الضرب أو الجرح صادراً عن سبق اصرار أو ترصد
فتكون العقوبة الحبس

تطابق المادة ٢١٩ قديمة مع اضافة « أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنهماً » في الحالة الاولى ومع
تحديد مدة الحبس من سنة الى ثلاث سنين في الحالة الثانية
وتطابق للواد ٢١٦ مخطوط و ٣٢٦ و ٣٠٩ فرنساوى

الحكام

١ — الحكم الصادر بعقوبة بناء على المادة ٢١٩ (٢٠٥ جديدة) عقوبات دون احكام محكمة ذكر حدوث عجز المعنى عليه عن اشغاله الشخصية مدة تزيد عن عشرين يوما للنقض والابرار هو حكم باطل بطلانا جوهريا ويجب نقضه (محكمة النقض . حكم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٣ المجموعة الرسمية سنة خامسة صحيفة ١٣٦)

٢ — يتعين نقض الحكم الصادر بالعقوبة عملا بالمادة ٢١٩ (٢٠٥ جديدة) من قانون العقوبات متى لم يبين فيه ان الضرب نشأ عنه عجز عن الاشغال مدة تزيد على العشرين يوما . لانه بهذه الحالة يكون الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة بياناً كافياً (محكمة النقض . حكم ٢ يناير سنة ١٩٠٤ . المجموعة الرسمية سنة خامسة صفحة ٢٠٩)

٣ — يمد بطلانا جوهريا مؤديا الى النقض عدم ذكر حصول مرض أو عجز عن الاشغال لمدة أكثر من العشرين يوما في حكم قاض بالعقوبة عملا بالمادة ٢٠٥ من قانون العقوبات « محكمة النقض . حكم ١٠ يونيو سنة ١٩٠٥ . المجموعة الرسمية سنة سابعة صحيفة ٧ »

٤ — الاشغال الشخصية المنصوص عنها في المادة ٢٠٥ عقوبات لا تنحصر في الاشغال المادية بل تشمل العقلية أيضاً « محكمة النقض . حكم أول مارس سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ١٣٦ »

٥ — التردد نوع من أنواع سبق الاصرار فاذا تردد جماعة لشخص حتى خرج عليهم فضر به يكون ما وقع منهم ضرباً مع سبق الاصرار « محكمة النقض . حكم ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ مجلة الشرائع سنة ثمانية صفحة ١١٥ »

« المادة — ٢٠٦ » اذا كانت الجروح أو الضربات لم تبلغ درجة الجسامة المذكورة في المادتين السابقتين يعاقب فاعلها بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية فان كانت صادرة عن سبق اصرار أو ترصد فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو غرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً

تطابق للواد ٢٢٠ قديمة مع حذف عقوبة الغرامة في المادتين . ٢١٧ و مخطط ٢٢١ و ٢٢٦ فرنسوى

المنشورات

منشورات لجنة
المراقبة القضائية

١ — اذا وجد أثناء سير دعوى مقامة بمقتضى المادة (٢٠٦) من قانون العقوبات شك في أن الضرر الذى نشأ عن الجريمة تكون تقيته مريضاً أو عاجزاً عن الاشغال مدة تزيد على عشرين يوماً فللقاضى مع ذلك أن يحكم على المتهم بمقتضى المادة المذكورة الا :

(١) — اذا رأى أن الحد الاقصى للعقوبة المقررة في المادة (٢٠٦) من قانون العقوبات لا تكون فيه الشدة الكافية في الحالة التى فيها تصبح الجريمة بعد ذلك مما هو معاقب عليه بالمادة (٢٠٥) من قانون العقوبات

(ب) — اذا ثبت وجود سبق الاصرار وكان من رأى المحكمة ان الحكم بالغرامة كاف اذا أصبحت الجريمة فيما بعد غير واقعة تحت حكم المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات

ولا تؤجل القضية لحين شفاء المجرى عليه الا اذا تعذر على المحكمة الوقوف على جسامة الضرر بالدقة الكافية حتى يتسنى لها تقدير العقوبة وكذلك في المادتين (١) و (ب) اذا رأت المحكمة ان الحكم بمقتضى المادة (٢٠٥) ربما كان أمراً لازماً

في القتل والجرح والضرب (على قانون العقوبات الاهلي) «م — ٢٠٦»

وتسرى هذه المبادئ أيضاً على الجرائم التي تقدم قضاياها الى محاكم المراكز بشرط أن يكون القاضي مقتنعاً بأن العقوبة التي له أن يحكم بها كافية (قرار عمومي بمرة ٧ مؤرخ ١٨ مارس سنة ١٩٠٦)

الاحكام

١ - لا كان القانون لا يصرح بعدم معاقبة الولي فيما اذا وقع منه ايذاء على من احكام محكمة له الولاية عليه كان شأنه من هذا القيل شأن سائر الناس في المحاكمة والمعاينة (محكمة النقض والابرارم النقض . حكم ٥ يناير سنة ١٨٩٥ . مجلة الحقوق سنة حادية عشرة صفحة ٢٥)

٢ - أحدث المتهم جرحاً في يد المجني عليه الذي فتح الجرح ولم يمتن بتنظيفه حتى وجدت به « عفنينا » أدت الى تبر الاصبع . ومحكمة النقض والابرارم قررت أنه لا يستل عما ينتج مباشرة عن فعله وعلى ذلك فعاقبه يكون بمقتضى المادة ٢٠٦ عقوبات لما أحدثه من الجروح وليس بمقتضى المادة ٢٠٤ عقوبات لما أحدث من العاهة المستديمة (محكمة النقض حكم ١٤ أكتوبر سنة ١٩١١ . المجموعة الرسمية سنة ثلاثة عشرة صفحة ١٣)

٣ - اذا ألحق أحد اللاعبين ضرراً بزميله أثناء لعب مشروع وكان ذلك بغير قصد فلا يعتبر أنه ارتكب جريمة احدث جرح أو ضرب عمداً وربما جاز عقابه بمقتضى المادة ٢٠٨ « محكمة النقض . حكم ٧ مايو سنة ١٩١٠ . المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة صفحة ٢٨٦ »

٤ - اذا أهمل المصاب في معالجة جرحه ففشأ عن ائماله عاهة مستديمة فلا يؤخذ المتهم على نتيجة هذا الاهمال وإنما يكون مسئولاً عن الجرح فقط ويعاقب طبقاً للمادة ٢٢٠ (٢٠٦ جديدة) عقوبات لا المادة ٢١٨ (٢٠٤ جديدة) عقوبات « محكمة الاستئناف احكام محكمة

الاستئناف . حكم ٤ يوليو سنة ١٩٠٠ . المجموعة الرسمية سنة ثمانية صفحة ٣٣٣ »

قرارات قضائية
الاحالة ٥ - من آذى امرأة حلي وتنج عن هذا الايذاء اسقاطها فلا يعاقب بمقتضى المادة ٢٢٤ من قانون العقوبات. اذا تبين أنه لم يقصد بهذا الفعل اسقاطها (قرار قاضي الاحالة بمحكمة طنطا . مؤرخ ٥ يوليو سنة ١٩٠٨ . المجموعة الرسمية سنة تاسعة صفحة ٣٠٣)

(المادة — ٢٠٧) * اذا حصل الضرب أو الجرح المذكوران في مادتي ٢٠٥ و ٢٠٦ بواسطة استعمال أسلحة أو عصي أو آلات أخرى من واحد أو أكثر ضمن عصبة أو تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدي والايذاء فتسكون العقوبة الحبس

تقابل المادة ٢٢٠ قتر ثمانية قديمة الزائدة بدكرتو ١٨ - ابريل سنة ١٨٩٥ والمواد ٢١٧ مخطوط ٣١١ و ٣٢٦ فرنساوي

الأحكام

أحكام محكمة ١ - تنطبق المادة ٢٠٧ عقوبات الصادر بها أمر عال في ١٨ ابريل سنة ١٨٩٥ النقص والايهام الخاصة بالتعدي الحاصل من عصبة توافق أعضاؤها على ارتكاب هذا الفعل بواسطة استعمال القوة على جميع أعضاء هذه العصبة وليس فقط على الضارين منهم وذلك قطع النظر عن المواد الخاصة بالاشتراك التي أضيفت عام ١٩٠٤ على قانون العقوبات « محكمة التقص . حكم ٢٥ مايو سنة ١٩١٢ - المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة صفحة ٢٣٤ »

٢ - - التوافق على التعدي المنصوص عنه في المادة ٢٠٧ عقوبات لا يستوجب اتفاقا سابقا على المضاربة . فلذا تنطبق المادة ٢٠٧ عقوبات على الاشخاص الذين انضموا الى معركة بين فرقتين حين علمهم بحصولها (محكمة التقص . حكم ٧ ديسمبر

في القتل والجرح والضرب (على قانون العقوبات الاهلى) « م — ٢٠٨ »

سنة ١٩١٢ المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ٥٦)

٣ — في جريمة الضرب الذى يقع من عصابة مؤلفة من خمسة أشخاص على الأقل المنصوص عنها في المادة ٢٠٧ عقوبات لضرورة لان تذكر المحكمة في حكمها أن الاشخاص كانوا خمسة أو أكثر اذا كانت الوقائع التى بينها المحكمة ظاهرة منها بما لا يبق معه مجال للشك ان الضرب وقع من عصابة مؤلفة من خمسة أشخاص على الأقل (محكمة النقض . حكم ٣١ يناير سنة ١٩١٤ . مجلة الشرائع سنة أولى صفحة ١١٤)

٤ — ان التوافق المنصوص عليه في المادة ٢٠٧ عقوبات معناه اتحاد ارادة المتهمين جميعاً على الايداء ولا يشترط أن يكون هناك اتفاق بينهم حاصل من قبل يستلزم وجود الاصرار السابق على ايقاع الاذى (محكمة النقض . حكم ٥ فبراير سنة ١٩١٦ . المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ١١٩)

« المادة — ٢٠٨ » * كل من تسبب في جرح أحد من غير قصد ولا تعمد بأن كان ذلك ناشئاً عن رعونة أو عن عدم احتياط أو تحرزاً أو عن اهمال أو عدم انتباه أو عدم مراعاة اللوائح يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية

تطابق المادة ٢٢١ قديمة مع حذف النرامة وتقابل المواد ٢١٨ مختلط و ٢١٩ و ٢٢٠ فرنساوى

لمنشورات

١ — ان المادة ٣٤٣ (٣١ / ٣) جديدة) من قانون العقوبات التى تعاقب منشورات لجنة صاحب الكلب اذا حرشه على أحد أو اذا وثب على أحد المارين أو اقتنى أثره ولم المراقبة القضائية

يرده عنه لآمنع المحاكم من تطبيق المادة ٢٢١ (٢٠٨) عقوبات (جروح ناشئة عن عدم انتباه) اذا توفرت في موضوع الدعوى الشروط المنصوص عنها في هذه المادة (قرار عومي صادر في ١١ يوليو سنة ١٩٠١)

الاحكام

١ — اذا ألحق أحد اللاعبين ضرراً بزميله أثناء لعب مشروع (كلمة الكرة مثلاً) وكان ذلك بغير قصد فلا يعتبر أنه ارتكب جريمة احداث جرح أو ضرب عمدأ وربما جاز عقابه بمقتضى المادة ٢٠٨ عقوبات (محكمة النقض . حكم ٧ مايو سنة ١٩١٠ . المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة صفحة ٢٨٦)

٢ — اذا أجرى حلاق لمريض بقصد شفائه عملية جراحية ليست من اختصاصه فعليه ينطبق على المادة — ٢٠٨ من قانون العقوبات لانه تسبب في احداث جرح بعدم مراعاته القوانج . ولا تسرى عليه المادتان ٢٠٥ و ٢٠٦ من ذلك القانون (محكمة النقض . حكم ٨ يناير سنة ١٩١٧ . المجموعة الرسمية سنة ثامنة عشرة صفحة ٣١)

٣ — لا يكتفى لتكوين جنحة الجرح خطأ التي تعاقب عليها المادة ٢٠٨ عقوبات وجود خطأ أيا كان نوعه بل يلزم أن يدخل تحت أحد الانواع الخاصة المينة على سبيل الحصر في المادة المذكورة . فاذا قضى حكم بالعقوبة طبقاً لتلك المادة وجب أن يبين نوع الخطأ المعين الذي ارتكبه المتهم والا كان باطلا (محكمة النقض . حكم ٢٣ ديسمبر سنة ١٩١٦ . المجموعة الرسمية سنة ثامنة عشرة « سنة ١٩١٧ » صحيفة ٤٩)

٤ — المحكوم الذي ينشأ عن أمر يعطيه اهل معاقب عليه هو مسئول جنائياً كففاعل أصلى عن نتائج هذا العمل . فالمتهم الذى كان يدير نفسه تنفيذ أشغال السكك الحديدية في بيته الخاص ثم يأمر أحد العمال أن يلقي عرقاً من الخشب بلا حيلة وباهمال .

ينشأ عنه جرح أحد المارة يعتبر كفاعل أصلى مسئول جنائياً بمقتضى المادة ٢٠٨ عقوبات . ومما يؤيد أن الشارع المصرى لم يرد قصر الفاعل الاصلى فى جرائم القتل والجرح الخطأ على نفس الشخص المباشر للعمل فقط أنه نص فى المادة ٢٠٢ عقوبات الخاصة بالقتل الخطأ بقوله « من قتل نفساً خطأ أو تسبب فى قتلها الخ » فيؤخذ من ذلك أن الشخص المباشر للقتل أو التسبب فيه كلاهما يعتبر فاعلاً أصلياً . وقد قال العلامة جارو بصريح العبارة أنه لا اعتبار للشخص معاقباً بمقتضى المادتين ٣١٩ و ٣٢٠ والمقابلتين للسادتين ٢٠٢ و ٢٠٨ من القانون المصرى لاجابة لان يكون هو الذى ارتكب بنفسه القتل أو أحدث الجرح بل يكفى اذا كان القتل أو الجرح حصل بواسطة غيره أن يثبت أنه نتيجة خطأ حاصل منه (جارو طبعة ثانية جزء ٥ صحيفة ٢٠ قرة ١٧٩٠) وقال العلامة جارسون تعليقاً على حالة مماثلة لهذه القضية انه لا شك فى أنه يمكن القول بأن الأمر بالفعل الذى نتج عنه القتل هو شريك بالتحريض ولكن اعتباره والشخص المباشر للفعل كلاهما فاعلاً أصلياً هو اعتبار أكثر سهولة مع انطباقه تمام الانطباق على القانون « جارسون جزء أول صحيفة ٧٧٩ قرة ٤٤ » (محكمة طنا الابتدائية . حكم جنح استثنائى رقم ٤ يونيو سنة ١٩١٤ . المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ٢١٥)

٥ — كان زيد مستظماً عند عمرو لحكمة مواثبه فرفع عليه دعوى يطالبه فيها بتعويض طبقاً للعادة - ١٥٣ - مدنى وبمث ان الجمل تعلق عمرو اترع وباطسه من الوتد وعض زيداً أثناء متابعته له كما ثبت ان زيدا لم يتخذ الاحتياطات الضرورية فى ذلك الفصل من السنة لانه لم يكتم الجمل وان الجمل لم يكن حيواناً خطراً معتاداً على العوض . والمحكمة قررت : —

أن الضرر الحاصل لزيد لم يكن الا نتيجة اهماله ورفضت دعواه (محكمة طنا الابتدائية . حكم رقم ١٠ فبراير سنة ١٩١٠ صفحة ٣٣٧ المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة)

٦ — مالك الحيوان مسئول بمقتضى المادة - ١٥٣ - مدنى عن تعويض الضرر

الكتاب الثالث — في الجنايات

(التعليقات الجديدة) والجنح التي تقع لأحد الناس

(م — ٢٠٩)

النائب عن الحيوان فإذا ادعى أن القوة القاهرة كانت السبب في حصول الضرر وجب عليه أن يثبت أن القوة القاهرة كانت منشأ هذا الضرر ولا يكفي أن يثبت أنه اتخذ جميع الاحتياطات الممكنة لتلافيه (محكمة بني سويف الابتدائية . حكم مدني رقم ١١ فبراير سنة ١٩١٠ صحيفة ٣٤٦ المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة)

٧ — اللاعب الذي يتسبب في جرح غيره أثناء اللعب مع مراعاة أصوله لا يكون مسئولاً جنائياً إذا وقع ذلك عفواً منه وبحسن قصد وكان اللاعب مصرحاً به قانوناً ولا خطر على الأمن العام (قرار قاضي الاحالة بمحكمة طنطا . رقم ٢٢ اكتوبر سنة ١٩٠٨ — المجموعة الرسمية سنة ثامنة صفحة ٣٣)

٨ — قصد قتل انسان هو ركن من أركان جريمة العمد فإذا أطلق شخص عياراً نارياً على شيء بحسبه بحسن نية شبعاً فأصاب رجلاً وهو يجهل وجود أحد من الناس لا يعاقب لتهمة شروع في قتل بل لتهمة احدث جروح ناشئة عن عدم احتياط (قرار قاضي الاحالة بمحكمة طنطا . مؤرخ ١٢ مارس سنة ١٩١٢ — المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة صفحة ١٦٠)

المادة — ٢٠٩ لا عقوبة مطلقاً على من قتل غيره أو أصابه بجراح أو ضربه أثناء استعمال حق الدفاع الشرعي عن نفسه أو ماله أو عن نفس غيره أو ماله وقد يثبت في المواد الآتية الظروف التي ينشأ عنها هذا الحق والقيود التي يرتبط بها (١)

قابل المواد ٢٢٢ و ٢٢٣ و ٢٢٦ و ٢٢٧ و ٢٢٨ و ٢٢٩ فرنساوي والمواد ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٩ من القانون القديم

(١) راجع أيضاً بخصوص التعليقات تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩٠٣ صفحة ٥ من هذا الكتاب

المادة ٢٢٥ قديمة : — لا يعاقب بمقتوى ما القاتل أو الجاني أو الضارب إذا كان الباعث له على ذلك ضرورة المدافعة عن نفسه أو عن غيره حال حلول الخطر بهما

تعليقات الحفائية

هذه المواد التى حلت على المواد ٢٢٥ و ٢٢٦ و ٢٢٨ و ٢٢٩ القديمة قد أضيفت بناء على طلب مجلس شورى القوانين
فالمادة ٢٢٥ القديمة كانت تنص على حق الدفاع الشرعى عن النفس دون أن تضع له حدوداً

والمادة ٢٢٦ القديمة كانت تنص على جواز استعمال الدفاع الشرعى فى رد تسليق منزل مسكون أو كسره أو تقيبه أو الدخول فيه أو تسليق مالهقاته أو كسرها أو تقيها أو الدخول فيها كأنها الحالة الوحيدة التى يقبل فيها استعمال هذا الحق عن المال فمجلس الشورى لاحظ أولاً أن ضرورة دفع جريمة فى النيطان ليلاهى بالنظر لموائد البلاد أشد من ضرورة دفع جريمة ترمكب فى منزل مسكون . ومن جهة أخرى لاحظ أن حماية المادة ٢٢٦ القديمة ان يدفع متسلفاً أو كسراً أو نافياً يفضل مايفضل من ذلك فى خلال الليل كانت منصوفاً عليها بعبارة تقبل التوسع كثيراً فكان للرجل الذى لا يملك لنفسه أى حق يدفع به ليلاً عن ماله الذى فى النيطان

المادة ٢٢٦ قديمة : — ولا يحكم أيضاً بقوة ما على القاتل أو الجارح أو الضارب لغيره اذا صدر منه هذا الفعل حال مننه ذلك الغير ليلاً عن الصمود الى منزل أو حاوت أو أداة أو عن كسر محيط منقح بقتل أو كسر حائط أو مدخل مكان مسكون أو مالهقاته
أما اذا حصل ذلك نهاراً فلا يماثل بالسلكية القاتل أو الجارح أو الضارب بل اذا ثبت علمه يماثل بمقتضى النصوص عليه للمادة ٢٢٩

المادة ٢٢٩ قديمة : القاتل أو الجارح أو الضارب الذى ثبت عذره قانوناً يماثل بالمحبس من ثلاثة أشهر الى ستة أشهر اذا كان ماضيه يد جنحة أما اذا نص القانون بقوة أخف من ذلك فى غير حالة الممر فيحكم عليه بالقوة للنصوص عليها
فإذا كان القتل أو الجرح أو الضرب عمداً تقدمه سبق اصرار أو تريب وتزهد تكون مدة الحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنين

ويجوز زيادة على ذلك فى حال الجنابة أن يحبس المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة من خمس سنين الى عشر سنين على حسب جسامته المالة

الكتاب الثالث — فى الجنائيات

(التعليقات الجديدة) والجنح التى تقع لآحاد الناس م — ٢٠٩

أن يقتل مطلقاً دون مراعاة ظروف الاحوال كل من حاول أن يلج بيته أو ملحقاته ليلاً وقد أخذت المواد التى اقترحها مجلس شورى القوانين عن المواد ٩٦ وما بعدها الى ١٠٥ من قانون العقوبات الهندى

وكل ما يرتكب فى أثناء استعمال حق الدفاع الشرعى اما عن النفس واما عن المال لا عقاب عليه مطلقاً (المادة ٢٠٩) ولا يفرق القانون فى ذلك بين دفاع الشخص عن نفسه أو عن نفس غيره ولا بين دفاعه عن ماله أو عن مال غيره

وقد حددت المادة ٢١٠ بعبارة تقبل التوسع . الاحوال التى يجوز استعمال هذا الحق فيها . وقد قرر فيها بما عدا ذلك مبدأ كون القوة التى تستعمل لا يجوز أن تخطى الحدود الضرورية للوصول الى الغرض المقصود . ودرجة القوة التى تباح شرعاً هى مسألة تتعلق بالوقائع وعلى القاضى أن يبين ويحكم اذا كانت تعدت فى ذلك الحد الضرورى أو لم تتمدد ويجب عليه فى ذلك أن يلاحظ اذا كان الشخص الذى يستعملها كان يذمه اذ ذلك حائل من الظروف لا يثنى معه أن يقتل الحد الذى ما كان له أن يتبداه حق قدره

وقد نصت المادة ٢١٣ على استثناء مهم يستثنى من القاعدة التى قررتها المادة ٢١٠ والثى من مقتضاها أنه يجوز أن يستعمل من القوة ما يكتفى لحماية النفس أو المال حماية فعلية . ولا يكون للشخص أن يتعدى ذلك الحد الى احداث الموت عمداً الا فى الاحوال المنصوص عليها فى المادة ٢١٣ ومعلوم انه لا يلزم على ذلك أن يكون القتل العمد فى هذه الاحوال غير معاقب عليه دائماً فانه بمقتضى المادة ٢١٠ لا يكون غير معاقب عليه حتى فى هذه الاحوال الا اذا كان الوصول الى الغرض المقصود غير متميز باستعمال قوة أقل ذمة من ذلك . ومتى تجاوزت حدود حق الدفاع الشرعى بنية سليمة فلا يرتب على ذلك عدم الحكم على المتجاوز بقوة ما (المادة ٢١٥ وتراجع المادة ٢٢٩ القديمة) . فاذا كان الفعل المرتكب جنحة فعدم نص القانون على حد أدنى للعقوبة التى يحكم بها يدع للقاضى سلطة مطلقة كافية فى ذلك . فاذا كان الفعل

جناية وكانت حدود حق الدفاع الشرعى قد تجاوزت تجاوزاً كبيراً فقد يكون من الضرورى أيضاً الحكم بالعقوبات المنصوص عنها قانوناً . ويمكن تنزيل العقوبة في جميع الاحوال الى ابلس مدة ما عملاً بالمادة ٢١٧ وذلك على حسب درجة المذورية التي يعتبر القاضى وجودها عند ارتكاب الفعل . وقد يكون الحد الأدنى المصرح بالحكم به حسبها هو مقرر في هذه المسألة زائداً عن اللازم كما لو كان المتهم لم يخطئ في غير تقدير القوة اللازمة مثلاً فذلك قد أجاز القانون للقاضى أن يعتبر المتهم معذوراً فيما فعل وأن يحكم عليه بالحبس لمدة يجوز أن لا تزيد عن يوم واحد

وقد أخرج من حق الدفاع الشرعى استثناءان في المادتين ٢١١ و ٢١٢ فلا وجود لهذا الحق متى وجد الوقت الكافى للركون الى الاحياء بالسلطة العمومية وكذلك لا وجود له فيما يأتى بمأمورو السلطة العمومية الا في احوال استثنائية

أما بالنسبة لما يأتى أحد مأمورى الضبط والربط أثناء قيامه بعمل داخل في حدود وظيفته فظاهر أنه لا يمكن أن يكون لحق الدفاع الشرعى وجود لان عمل العامل لا يكون في هذه الحالة جرمية . فحق تخطى العامل ماخول من السلطة أصبح عمله غير شرعى ولا بد لاول وهمة من أنه يترتب عليه جواز استعمال حق الدفاع الشرعى بمن يصد هذا العمل . ومع ذلك فمن الضرورى أن يقوم هؤلاء المأمورون بأعمالهم وينتج عن ذلك ضرورة أنهم قد يتبدون أحياناً بسلامة نية حدود وظيفتهم في ذلك مثلاً يرى عامل البوليس فعلاً يظنه جريمة فيقبض على من يظنه مرتكباً له غير أن الفعل لم يكن في الحقيقة جريمة فيكون حينئذ القبض على الفاعل من الوجهة القانونية حاصلاً بغير حق الا أن التهم لا يزال ملزماً بالتوجه بلا مقاومة الى مركز البوليس لاداء أقواله

ومع ذلك كله قد يكون للمتهم الحق في بعض الاحيان في المقاومة اذا كان الفعل الذى أنه العامل يحتمل أن ينشأ عنه لشخصه ضرر عظيم عند عدم حصول مقاومة منه وكذلك يوجد هنا الحق اذا كان العامل مبيئ النية في عمله . كما لو قبض بسوء

المادة ٢٢٥ قديمة : لا يعاقب بمقتوبة ما القاتل أو الجارح أو الضارب اذا كان الباعث له على ذلك ضرورة الدفاضة عن نفسه أو عن غيره حال حلول الخطر بهما
المادة ٢٢٦ قديمة : ولا يحكم أيضا بمقتوبة ما على القاتل أو الجارح أو الضارب لتبذره اذا صدر منه هذا الفعل حال منه ذلك التبذير لئلا عن الصعود الى منزل أو حانوت أو أودة أو عن كبير محيط مفتوح بمقل أو كسر حائط أو مدخل مكان مسكون أو ملحقه

الاجكام

١ — يتعين نقض الحكم الصادر ببراءة شخص متهم بالمضاربة اذا كان الحكم أحكام محكمة النقض والابرار بانياً البراءة على حق الدفاع الشرعى عن النفس ولم تين الواقعة فيه بياناً كافياً حتى تتمكن محكمة النقض والابرار من النظر هل توفرت الشروط المقررة فى القانون لوجود حالة الدفاع الشرعى عن النفس أم لم تتوفر (محكمة النقض . حكم ١٢ نوفمبر سنة ١٩٠٤ بالجمعية الرسمية سنة سادسة صفحة ٥٢)

٢ — الشرائط الواجب توفرها لوجود الدفاع الشرعى هى :
(١) — أن لا تهاوز القوة المستعملة ما هو ضرورى لدفع الجريمة و (٢) أن تكون الجريمة من المرائم المنصوص عليها فى المادة ٢١٠ من قانون العقوبات .
و يصبح الاجتياح بحق الدفاع الشرعى فى تهمة ضرب شخص حاول الدخول فى محل مخصص للحريم ولم يرضخ لأمر شرعى صدر اليه بالخروج فاضطرت الحال لاختراجه بالقوة (محكمة النقض . حكم ٤ مارس سنة ١٩٠٥ — الجمعية الرسمية سنة سادسة صفحة ١٥٢)

٣ — متى أثبتت محكمة الجنائيات فى حكمها كوافعة من وقائع الدعوى عدم وجود

أما اذا حصل ذلك نهائياً فلا يبنى بالكلية القاتل أو الجارح أو الضارب بل اذا ثبت عذره يعامل بمقتضى للنصوص عليه فى المادة ٢٢٩

المادة ٢٢٩ قديمة : القاتل أو الجارح أو الضارب الذى ثبت عذره قانوناً بما يقابل المجلس من ثلاثة أشهر الى ستة أشهر اذا كان ماضيه يد جنحة أما اذا نص القانون بقوة أخف من ذلك فى غير حالة العفو فيحكم عليه بالعقوبة المنصوص عليها

فإذا كان القاتل أو الجارح أو الضارب عمداً قبله سبق اصرار أو ترسب وترصد تكون مدة المجلس من ستة أشهر الى ثلاث سنين

ويجوز زيادة على ذلك فى حالة الجنابة أن يجمل المحكوم عليه تحت ملاحظة الضبطية الكبرى مدة من خمس سنين الى عشر سنين على حسب جملة الحالة

الكتاب الثالث -- في الجنايات

(التعليقات الجديدة) والجناح التي تحصل لا حاد الناس

م - ٢١٠

سبب للإباحة أو موانع للعقاب فلا سبيل لمحكمة النقض والابرام أن تنقض الحكم المذكور (محكمة النقض . حكم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠٧ . المجموعة الرسمية سنة تاسعة صفحة ٦٧)

٤ - البحث في وجود حق الدفاع الشرعي هو قبل كل شيء من المسائل التي تتعلق بالموضوع . اذا اقتصر الدفاع على ذكر بعض وقائع ليتوصل بها الى اثبات وجود حق الدفاع الشرعي ولم يتعرض لذكر أى مسألة قانونية تتعلق بكفاية هذه الوقائع للدلالة على وجود هذا الحق ثم قررت المحكمة في حكمها أن الجريمة ثابتة فكأنها حكمت ضمناً بعدم ثبوت الوقائع التي ذكرها الدفاع ويكون حكمها هذا وافياً بالعرض (محكمة النقض . حكم ٤ يونيو سنة ١٩١٠ . المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة صفحة ٣٥٧)

٥ - ان مسألة الدفاع الشرعي مسألة متعلقة بالموضوع ولا ضرورة لمحكمة الموضوع أن تنص في حكمها على رفضها بل ان الحكم بالادانة يعتبر في ذاته رفضاً ضمناً لها (محكمة النقض . حكم ١٠ مايو سنة ١٩١٣ . مجلة الشرائع سنة أولى صفحة ٢٧)

٦ - اذا دفع المتهم بأنه كان في حالة دفاع شرعي فيجب على المحكمة - اذا حكمت عليه بالعقوبة - أن تبين في حكمها ظروف الواقعة والاسباب التي حملها على الاعتقاد بأن المتهم لم يكن في حالة دفاع شرعي (محكمة النقض . حكم ١٧ أكتوبر سنة ١٩١٤ . مجلة الشرائع سنة ثانية صفحة ٤٢)

٧ - تقدير الظروف التي تبيح الدفاع الشرعي عن النفس أمر يتعلق بالوقائع تفصل فيه محكمة الموضوع نهائياً وليس لمحكمة النقض والابرام أن تعيد البحث فيه (محكمة النقض . حكم ٢٦ فبراير سنة ١٩١٦ . المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ١٢١)

في القتل والجرح والضرب (على قانون العقوبات الاهلى) م ٢١١-٢١٢-٢١٣

٨ — منع الحياة بالقوة معاقب عليه بالمادة ٣٢٣ عقوبات حتى ولو كانت الحياة أحكام محاكم الجنائيات غير قانونية . وللاحتراز الحق في استعمال القوة منعاً للتعرض للحصول له بالقوة لانه يشتر انه في حالة دفاع شرعى (دائرة جنائيات قنا ، حكم ١٥ فبراير سنة ١٩١٣ . المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ٢٤١)

٩ — لا عمل قانونا للارتكان على الدفاع الشخصى ان لم يكن هناك اعتداء محقق قرارات قضاء الاحالة لادعوى أو اعتقاد بوجود خطر مهدد للنفس أو المال أو قس أو مال الغير مبنى على أسباب معقولة (محكمة طنطا الابتدائية . قرار قاضى الاحالة الرقم ١٢ مارس سنة ١٩١٢ : المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة صفحة ١٦٠)

*(المادة — ٢١١) * وليس لهذا الحق وجود متى كان من الممكن الركون في الوقت المناسب الى الاحتماء برجال السلطة العمومية

تقابل المواد الواردة تحت المادة — ٢١٠ — عقوبات

*(المادة — ٢١٢) * لا يبيح حق الدفاع الشرعى مقاومة أحد مأمورى الضبط أثناء قيامه بأمر بناء على واجبات وظيفته مع حسن النية ولو تخطى هذا المأمور حدود وظيفته الا اذا خيف أن ينشأ عن أفعاله موت أو جروح بالغة وكان لهذا الخوف سبب معقول

تقابل المواد الواردة تحت المادة — ٢١٠ — عقوبات

*(المادة — ٢١٣) * حق الدفاع الشرعى عن النفس لا يجوز أن يبيح القتل العمد الا اذا كان مقصودا به دفع أحد الامور الآتية :
أولا — فعل يخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة اذا كان لهذا التخوف أسباب معقولة

ثانياً — إتيان امرأة كرها أو هتك عرض انسان بالقوة

ثالثاً — اختطاف انسان

تقابل للواد الواردة تحت المادة — ٢١٠ — عقوبات

الاحكام

١ — يجب في حالة الدفاع الشرعى عن النفس طبقاً للمادة — ٢١٣ — عقوبات أن يكون استعمال القوة لمقاومة اعتداء محقق فلا يكفي في ذلك أن يتوهم المتهم بوقوع الاعتداء عليه (محكمة النقض . حكم ٢٢ يناير سنة ١٩١٠ المجموعة الرسمية سنة حاوية عشرة صفحة ١٦٢)

« المادة — ٢١٤ » حق الدفاع الشرعى عن المال لا يجوز أن يبيح القتل العمد الا اذا كان مقصوداً به دفع أحد الامور الآتية :

أولاً — فعل من الافعال المبينة في الباب الثانى من هذا الكتاب

ثانياً — سرقة من السرقات المعدودة من الجنايات

ثالثاً — الدخول ليلاً في منزل مسكون أو في أحد ملحقاته

رابعاً — فعل يتخوف أن يحدث منه الموت أو جراح بالغة اذا كان

لهذا التخوف أسباب معقولة

تقابل للواد الواردة تحت المادة — ٢١٠ — عقوبات

« المادة — ٢١٥ » لا يعفى من العقاب بالكلية من تعدى بنية سلبية

حدود حق الدفاع الشرعى أثناء استعماله اياه دون أن يكون قاصداً احدثات

ضرر أشد مما يستلزمه هذا الدفاع ومع ذلك يجوز للقاضى اذا كان الفعل

جناية أن يعده معذوراً اذا رأى لتلك محلاً وأن يحكم عليه بالحبس بدلا من

العقوبة المقررة في القانون (١)

تقابل المواد الواردة تحت المادة - ٢١٠ - عقوبات

الأحكام

١ - استيقظ حارس على غم من نومه فجأة أثر هرج بجانبه فوجد رجلاً وسط الغم فظنه لصاً فأمرع بأن أطلق عليه عياراً نارياً دفاعاً عن نفسه وماله فقتله . ومحكمة الاستئناف طنطا اعتبرته قاتلاً عمداً وحكمت عليه بالاشغال الشاقة عشر سنين . أما محكمة الاستئناف فاعتبرته متعدياً حق الدفاع عن النفس وعذرتة طبقاً للمادة - ٢١٥ - عقوبات وحكمت عليه بحبس ستة أشهر فقط (محكمة الاستئناف . حكم أول فبراير سنة ١٩٠٥ مجلة الحقوق السنة العشرون صفحة ٣٦)

* (المادة - ٢١٦) في جميع الاحوال الميئنة في هذا الباب التي تقضى فيها الشريعة الفراء بالدية يصير تقديرها والحكم بها شرعاً للأشخاص السارية عليهم أحكام تلك الشريعة وهذا بدون اخلال بالعقوبات المدونة في هذا القانون

تطابق المادة ٢٣٠ قديمة و ٢٢٧ مخطط

الباب الثاني

(في الحريق عمداً)

* (المادة - ٢١٧) كل من وضع عمداً نارا في مبان كائنة في المدن أو الضواحي أو القرى أو في عمارات كائنة خارج سور ما ذكر أو في سفن

(١) راجع أيضاً بخصوص التطبيقات تقرير المستشار القضائي عن سنة ١٩٠٣ صفحة ٥ من هذا الكتاب

الكتاب الثالث — في الجنايات

٢١٧م — ٢١٨م (التعليقات الجديدة) والجنح التي تحصل لأحد الناس

أو مراكب أو معامل أو مخازن وعلى وجه العموم في أى محل مسكون أو معد للسكنى سواء كان ذلك مملوكاً لفاعل الجناية أم لا يعاقب بالأشغال الشاقة مؤبداً ويحكم أيضاً بهذه العقوبة على من وضع عمداً ناراً في عربات السكك الحديدية سواء كانت محتوية على أشخاص أو من ضمن قطار محتوي على ذلك

تطابق المادتين ٢٢٢ قديمة و ١٩٧ مخطوط وتقابل المادة ٤٣٤ فرنساوى

الأحكام

١ — يعتبر القصد الجنائى في جريمة الحريق العمد متوفراً قانوناً متى كان الفاعل قد وضع النار عن علم ومهما كان الباعث له على ارتكاب الجريمة . ولذلك يعاقب طبقاً للمادة ٢١٧ من قانون العقوبات . من يضع النار في داره وهو يقصد أن يهزم شخصاً آخر بالحريق (راجع جارسون شرح قانون العقوبات . الفرنسى جزء ثانى صفحة ٢٢٥ نبذى ١٢٨ و ١٢٩) (محكمة النقض . حكم ٢٢ مايو سنة ١٩١٥ . المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ٥٣)

المادة — ٢١٨ * كل من وضع ناراً عمداً في مبان أو سفن أو مراكب أو معامل أو مخازن ليست مسكونة ولا معدة للسكنى أو في معاصر أو سواق أو آلات رى أو في غابات أو أجمات أو في مزارع غير محصورة يعاقب بالأشغال الشاقة مؤبداً إذا كانت تلك الاشياء ليست مملوكة له تطابق المواد ٢٢٣ قديمة مع حذف (أوفى معاصر أو سواق) ١٩٨ مخطوط و ٤٣٤ فرنساوى

محضر شورى القوانين

زادت اللجنة عبارة (أو آلات رى) بدقوله (أو سواق) وذلك لأنه لا فرق

في الحريق عمداً (على قانون العقوبات الاهلى) « ٢١٨—٢١٩ »

بينها وبين السواقى ولم يكتف بها عن السواقى لان الدواقى لا تترفع عند العامة بالآلات
رى لغلبة اسم آلة الرى فى الآلات الرضاة بالبخار أما وابورات الطحين ونحوها فهى
داخلة فى المعامل (راجع محضر جلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٣ . احق الوقائع المصرية
نمرة ١٤٣ الصادرة فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٣)

تعليقات التحقائية

قد اعتبرت السواقى والمعاصر كالمباني فى الاحكام الصادرة من المحاكم والظاهر
أن الاولى النقص عنهما بصراحة فى هذه المادة وقد أضيفت آلات الرى بناء على طلب مجلس
شورى القوانين

« المادة — ٢١٩ » من أحدث حال وضع النار فى أحد الاشياء
المذكورة فى المادة السابقة ضرراً لغيره يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة أو
السجن اذا كانت تلك الاشياء مملوكة له أو فعل بها ذلك بأمر مالكها
تطابق المواد ٢٣٤ قديمة و ١٩٩ مخطوط و ٤٢٤ قسولى

تعليقات التحقائية

ان الحالة الاكثر وقوعاً عادة والتي تنطبق عليها المادة ٢١٩ والجزء المقابل لها
من المادة ٢٢٠ هى التى يحرق فيها انسان أشياء يملكها ليقبض مبلغاً طائلاً كانت
أشياؤه مؤمنة عليه وليس هذا الفعل عبارة عن تدليس فقط بل هو يسبب خطراً
كبيراً طالما وكانت الدقوبة القديمة غير كافية فزيد الحد الاقصى لها
وقد زيدت عبارة « سواء كان لا يزال بائناً بالنفط أو نقل الى الجرن » بناء على
طلب مجلس شورى القوانين

﴿ المادة — ٢٢٠ ﴾ من وضع ناراً عمداً في أخشاب معدة للبناء أو للوقود أو في زرع محصود سواء كان لا يزال باقياً بالنيط أو نقل إلى الجرن أو في عربات السكك الحديدية سواء كانت مشحونة بالبضائع أم لا ولم تكن من ضمن قطار محتو على أشخاص يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة إذا لم تكن هذه الأشياء ملكاً له أما إذا أحدث عمداً حال وضعه النار في أحد الأشياء المذكورة أي ضرر لغيره وكانت تلك الأشياء مملوكة له أو فعل ذلك بأمر مالكها يعاقب بالاشتغال الشاقة المؤقتة أو السجن

تطابق المواد ٢٢٥ قديمة و ٧٠٠ مخطوط ٤٣٤ فرنسوى

محضر شورى القوانين

أضافت اللجنة عبارة (سواء كان لا يزال باقياً بالنيط أم نقل إلى الجرن) بهـ. قوله (أو في زرع محصود) وذلك ليم النص جميع أنواع الزرع المحصود ردعاً لمن يوقد النار في الجرن لأن المفهوم من المحصود وحده ما يكون بقاءً في مزرعته (راجع محضر جلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ملحق الوقائع المصرية نمرة ١٤٣ الصادرة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٣)

الأحكام

أحكام محكمة ١ — وضع النار ١٤٦ في خطب ذرة تطبق عليه المادة ٢٣٥ (٢٢٠ جديدة) النقض والابترام بقوات لأن خطب الذرة من المحصولات التي يمكن الاتضاع بها (محكمة النقض. حكم ١٣ أكتوبر سنة ١٩٠٤ مجلة الاستقلال سنة رابعة صفحة ١٤٩)

٢ — لا يمد من أوجه البطلان الجوهري لقض الحكم الصادر بقوة في نهمة

في الحريق عمداً (على قانون العقوبات الاهلي) «م — ٢٢١»

الحريق ١٤٤ بالتطبيق للفقرة الاولى من المادة ٢٢٠ عقوبات ندم ذكر الطريقة التي استعملت لوضع النار (محكمة النقض . حكم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩٠٨ - المجموعة الرسمية سنة طاشرة صفحة ١٠٦)

٣ — وضع النار في حطب القطن جريمة معاقب عليها بمقتضى المادة ٢٢٠ عقوبات لان حطب القطن اما أن يكون من الاخشاب المعدة للوقود أو زرقا محصوداً وكلاهما من الاحوال المنصوص عنها في المادة المذكورة (محكمة النقض . حكم ٢٤ ابريل سنة ١٩٠٩ - المجموعة الرسمية سنة طاشرة صفحة ١٧٢)

﴿ المادة — ٢٢١ ﴾ وكذلك يعاقب بهذه العقوبة بحسب الاحوال المتنوعة المبينة في المواد السابقة كل من وضع النار في أشياء لتوصيلها للشيء المراد احراقه بدلاً من وضعها مباشرة في ذلك تطابق المواد ٢٢٦ قديمة و ٢٠١ مخطوطة ٤٣٤ فرساوى

الاحكام

١ — ان المادة — ٢٢١ — عقوبات تعاقب المادة ٤٣٤ فرساوى فقرة سابعة ولتطبيق هذه الفقرة يجب مراعاة ثلاثة أركان الآتية أولاً — وضع النار في أى شيء كان ثانياً — وضع الشيء المذكور بكيفية من شأنها توصيل النار للشيء المراد احراقه « بحسب الاحوال المتنوعة المبينة في المادة السابقة » — راجع المادة ٢٢١ عقوبات ثالثاً — وصول النار بالفعل للشيء المقصود بالحريق (راجع شوفوديهلى جزء سادس فقرة ٢٥٥٤)

فإذا انعدم الركن الاخير فلا يكون الفعل المرتكب جريمة تامة بل يعتبر شروعاً فيها (قرار قاضى الاحالة بمحكمة طنطا . رقم ٤ بونيه سنة ١٩٠٨ - المجموعة الرسمية سنة تاسعة صفحة ٣٠٢)

الكتاب الثالث: الباب الثالث

«م — ٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤» (التعليقات الجديدة) في اسقاط الحوامل وصنع وبيع

«المادة — ٢٢٢» وفي جميع الاحوال المذكورة اذا نشأ عن الحريق السالف ذكره موت شخص أو أكثر كان موجوداً في الاماكن المحرقة وقت اشتعال النار يعاقب فاعل هذا الحريق عمداً بالاعدام

تطابق للواد ٢٢٧ قديمة و٢٠٢ مخطوط و٤٣٤ فرنساوى

«المادة — ٢٢٣» كل من استعمل مادة مفرقة في الاحوال المبينة

في اللواد السابقة المختصة بجنابة الحرق يعاقب بالعقوبات المقررة لهذه الجريمة

تقابل للواد ٢٢٨ قديمة و٢٠٢ مخطوط و٤٣٥ فرنساوى

الباب الثالث

(في اسقاط الحوامل وصنع وبيع الاشربة أو الجواهر المغشوشة)

«المضرة بالصحة»

«المادة — ٢٢٤» كل من أسقط عمداً امرأة حبلى يضرب أو

نحوه من أنواع الايذاء يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة

تطابق للمادة ٢٢٩ قديمة و٢٢٩ مخطوط و٣١٧ فرنساوى

الاحكام

قرارات ضامة
الاحالة

١ — من آذى امرأة حبلى ونتج عن الايذاء اسقاطها فلا يعاقب بمقتضى المادة

٢٢٤ من قانون العقوبات اذا تبين أنه لم يقصد بهذا الفعل اسقاطها (قرار قاضي الاحالة

بمحكمة طنطا . رقم ٥ يوليو سنة ١٩٠٨ . المجموعة الرسمية سنة تاسعة صفحة ٣٠٣)

المادة ٢٢٨ قديمة : اذا حصل تخريب بواسطة لثم يعاقب فاعله على حسب الاحوال السالفة الذكر بمن عقوبة من أحدث تخريباً بواسطة الاحراق للمعاد

الانثري أو الجواهر
المشوشة بالضرر بالصحة (على قانون العقوبات الأهل) م ٢٢٥-٢٢٦

﴿ المادة — ٢٢٥ ﴾ كل من أسقط عمداً امرأة حبلى بإعطائها أدوية
أو باستعمال وسائل مؤذية الى ذلك أو بدلاتها عليها سواء كان برضاها
أم لا يعاقب بالحبس

تطابق المادة — ٢٤٠ — قديمة مع تحديد العقوبة من سنة الى خمس سنين و ٢٣٠
مخطط و ٣١٧ فرنساوى

﴿ المادة — ٢٢٦ ﴾ للمرأة التى رضيت بتعاطى الأدوية مع علمها
بها أو رضيت باستعمال الوسائل السالف ذكرها أو مكنت غيرها من
استعمال تلك الوسائل لها وتسبب الاسقاط عن ذلك حقيقة تعاقب بالعقوبة
السابق ذكرها

تطابق المواد ٢٤١ قديمة و ٢٣١ مخطط و ٣١٧ فرنساوى

الاحكام

١ — نصت المادة ٢٢٦ الخاصة بإسقاط الحوامل على عقاب كل امرأة رضيت
أحكام الحاكم
السكنية بتعاطى الأدوية مع علمها بها أو رضيت باستعمال الوسائل السالف ذكرها أو مكنت
غيرها من استعمال تلك الوسائل وتسبب الاسقاط عن ذلك حقيقة . وتطبق هذه
المادة على كل امرأة استعملت وسائل الاسقاط بحض ارادتها دون وساطة الغير في
ذلك — ولا تنطبق للمادتان ٢٢٤ و ٢٢٥ الخاصتان بإسقاط الحوامل على المرأة التى
أسقط حملها بل تنطبقان فقط على الغير الذى تسبب في ذلك فإذا ضربت المرأة نفسها
حتى أسقطت حملها دخل هذا الفعل ضمن عبارة « الوسائل السالف ذكرها » الواردة
بالمادة ٢٢٦ عقوبات (محكمة أسبوط الابتدائية . حكم جنح استثنائى رقم ٩ مايو سنة
١٩١٢ . المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة صفحة ٢٤٤)

﴿ المادة — ٢٢٧ ﴾ إذا كان المسقط طبيياً أو جراحاً أو صيدلياً يحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة أما الشروع في الاسقاط فلا يعاقب عليه في أى حال من الاحوال

تطابق المواد ٢٤٢ قديمة و٢٣٧ مخطوط و٢١٧ فرنسوى

الاحكام

١ — لا يعاقب بالأشغال الشاقة عملاً نص المادة ٢٢٧ من قانون العقوبات بسبب اسقاط الحوامل عمداً سوى الاشخاص التايين لفئة من الفئات المعنية بهذه المادة وعلى ذلك فالدابة لاتنطبق بمقتضى نص المادة المذكورة (محكمة اسكندرية الابتدائية . حكم جنح استئناف رقم ١٧ سبتمبر سنة ١٩٠٧ — المجموعة الرسمية سنة تاسعة صحيفة ١١٤)

﴿ المادة — ٢٢٨ ﴾ كل من أعطى عمداً لشخص جواهر غير قاتلة فنشأ عنها مرض أو عجز وقى عن العمل يعاقب طبقاً لأحكام المواد ٢٠٤ و٢٠٥ و٢٠٦ على حسب جسامته مانشأ عن الجريمة ووجود سبق الاصرار على ارتكابها أو عدم وجوده

تطابق المادة ٢٤٣ قديمة مع جل العقوبة من شهر الى سنة وحذف كل مايلي كلمة (يعاقب) .
وللمادتين ٢٢٣ مخطوط و٢١٧ فرنسوى

﴿ المادة — ٢٢٩ ﴾ كل من غش أشربة أو جواهر أو غللاً أو غيرها من أصناف المأكولات أو أدوية معدة للبيع بواسطة خلطها بشيء مضر بالصحة أو باع أو عرض للبيع أشربة أو جواهر أو أصناف مأكولات أو أدوية مع علمه أنها مغشوشة بواسطة خلطها بشيء مضر بالصحة ولو كان المشتري طالماً بذلك يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن سنتين وغرامة

الاشربة أو الجواهر
المفشوشة المضرة بالصحة (على قانون العقوبات الاهلي) د - ٢٢٥

لاتتجاوز مائة جنيه مصرى أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط

قابل المواد ٢٢٥ مختلط — و٣١٨ وقوانين ٢٧ مارس سنة ١٨٥١ و٥ مايو سنة ١٨٥٥
فرنساوى . والمادة ٢٤٥ قديمة

تعليقات التحفانية

ان أمر بيع الجواهر السامة بدون طلب الكفالات المناسبة من المشتري يعاقب
عليه الآن (بالعقوبات المقررة للمخالفات) طبقاً للقرار الصادر فى ١٣ يونيه سنة ١٨٩١
متعلقاً بالجواهر السمية والمصادرة التى هى موضوع الفقرة الثانية من المادة القديمة داخلة
فى حكم المادة ٣٠

الاحكام

١ - احرار وبيع المنزل (خليط من السكر وكية قليلة من الحشيش) معاقب عليه
بمقتضى دكرى ١٠ مارس سنة ١٨٨٤ الذى يحرم احرار وبيع الحشيش . ولا تسهل
هذه الحالة تحت نص المادة ٢٢٩ عقوبات المتعلقة ببيع الجواهر المشوشة بمواد مضرة
بالصحة (محكمة اسكندرية الابتدائية . حكم جنح استئنافى رقم ٥ ديسمبر سنة ١٩١٢
المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ٧٦)

المادة — ٢٤٥ قديمة : — كل من غش اشربة أو جواهر أو غللا أو غيرها من أصناف
المأكولات أو أدوية ممتدة لبيع بواسطة خلطها بشئ مضر بالصحة أو باع أو عرض لبيع اشربة
أو جواهر أو أصناف مأكولات أو أدوية مع علمه أنها مشوشة بواسطة خلطها بشئ مضر
بالصحة ولو كان للمشتري علماً بذلك أو باع جواهر سمية بدون أخذ الكفالة من المشتري على
حسب ما هو مقرر باللوائح يعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنتين ويدفع غرامة من مائتى قرش
ديوانى الى الفين وخمسة قرش ويجوز الإلغ الغرامة الى ربع قيمة التضمنات التى يحكم بها
وربع قيمة ما يحكم برده على من ارتكب أمراً مما ذكر وتضبط الجانب للبرى الاشربة أو الجواهر
أو أصناف المأكولات أو الادوية المشوشة ويصير لواقها أو اعدادها

الباب الرابع

(في هتك العرض وإفساد الاخلاق)

المادة — ٢٣٠ * من واقع أثنى بغير رضاها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة فاذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالاجرة عندها أو عند من تقدم أذكرهم يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة

تقابل المواد ٢٢٧ و ٢٢٨ مختلط و ٢٢١ و ٢٢٢ و ٢٢٣ فرنساوى و ٢٤٧ و ٢٤٨ قديمين

تعليقات تحفائية

ان عبارات هذه المواد فى القانون القديم كان فيها خلط كثير لأنها كانت تتضمن أحكاما متعلقة بالفجور (الواقع) وأخرى متعلقة بهتك العرض وكلها متداخلة فى بعضها وعلى هذا فقد وضعت هذه العبارات وضما جديدا وقد أدخل فيها أربعة تغييرات مهمة فصلت عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة عقوبة اختيارية للفجور وجعل

المادة ٢٤٧ قديمة : — كل من فسق بأى شخص ذكر اكان أو أنثى باكره له أو شرع فى ذلك يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع سنين وان كان عمر من فسق به لم يبلغ اثنى عشرة سنة كاملة يجوز الإلغ مدة العقوبة الى أقصى الحد المقرر للاشغال الشاقة المؤقتة وكل من اغتصب نيباً أو بكرأ أو فجر بها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة ان كان عمر المقتصبه أكثر من خمس عشرة سنة فان لم يبلغ عمر المقتصبه خمس عشرة سنة كاملة حكم على مقتصبها بأقصى المدة المقررة للاشغال الشاقة المؤقتة

المادة — ٢٤٨ قديمة : — اذا كان الفاسق السالف ذكره من أصول الفسوق به أو كان من الاشخاص المتولين تربيته أو ملاحظته أو ممن له تسلط عليه أو من المستخدمين عنده بالمهنية أو عند الاشخاص المتقدم ذكرهم يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة ان كان الفسوق به لم يبلغ سنه اثنى عشرة سنة كما فى المادة — ٢٤٦ — أما فى الاحوال المينة فى المادة — ٢٤٧ — فيعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة

استعمال التهديد كاستعمال القوة وجعل السن الذي يعتبر فيه الرضا أربع عشرة سنة بدل اثنتي عشرة في المادتين ٢٣١ و ٢٣٢ فصار هذا السن واقعاً المقرر في معظم الشرائع الاجنبية وفي الحالة المنصوص عنها في المادة ٢٣٢ (المادة ٢٤٦ القديمة) قد نص عن عقوبة خاصة متى ارتكبت الجريمة على شخص طفل لم يبلغ السابعة اذ في هذه الحالة يصعب نظراً لعدم ادراك الطفل تمييز ما اذا كان هدد أو لم يهدد وبما أن الطفل في أوائل السن لا يمكن أن يبدي قبولاً لامر تمييز وادراك فسأله الوقوف على ما اذا كان هدد أو لم يهدد قل أهميتها لان هذه الاهمية في الاحوال العادية تنفتح من أن المجنى عليه ربما كان قبل وانه حرم من حرية ابدائه قبوله بواسطة التهديد

الاحكام

اتفق قبلي متزوج مع أم فتاة تبلغ من العمر اثنتي عشرة سنة على أن تزوجه من احكام محكمة ابنها بقدر زواج ظاهري وتوصل بهذه الوسطة الى معاينة الفتاة معاينة الأزواج وهي تعتقد أنها تسلم نفسها لزوجها الشرعي . فحكمت المحكمة ان الزوج المزعوم يعاقب بمقتضى الفقرة الاولى من المادة ٢٣٠ عقوبات ولو لم يكن يقصد مجرد ارضاء الشهوة بل كان يرمى الى انشاء أسرة جديدة وقررت في حكمها هذا :

أولاً — ان الاكراه وهو ركن من الاركان الاساسية لجريمة موافقة اثني عشر رضاه . قد يكون أدبياً كما يكون مادياً . وقد يشأ الاكراه الادبي عن طريق خداع تخذها الجاني لايقاع المجنى عليها في الخطأ « راجع كاربنتيه تحت عنوان (اغتصاب) نبذة ١٣ و ٣٨ و ٣٩ وتعليقات جارسون على قانون العقوبات الفرنسي صفحة ٨٤٦)

ثانياً — يعاقب على جريمة موافقة الاتني عشر رضاه متى وقعت مهما كان الباعث للجاني على ارتكابها « راجع حكم محكمة قض و ابرام فرنسا الصادر في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٥٩ دالوز الدوري ١٨٦٠ — ١ — ٩٥ — ومؤلف بلاتش في قانون العقوبات جزء خامس عدد ١٠٠ وجارو جزء خامس عدد ١٨١٧ » (محكمة النقض والابرام . حكم ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٥ — المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ٩٩)

« م — ٢٣١ » (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث - الباب الرابع

٢ - ادعى أحد الأقباط الأرثوذكس كذباً أن زوجته متوفاة وتوصل بذلك إلى الحصول إلى رضا أم وزواجه من ابنتها التي لم تبلغ الرابعة عشرة من عمرها وبالفعل أجرى رسوم زواجه بها على يد شخص قيل أنه قسيس وعاشرها بعد ذلك معاشرة الأزواج مدة ثلاثة شهور ثم تركها . ومحكمة جنائيات أسيوط قررت : أن زواجها لم يكن صحيحاً إذ لم يكن للبنت ولي شرعى . ينوب عنها عند العقد وهي لذلك تزوج نفسها كما قررت أن المتهم توصل بالحيلة إلى اغوائها بنير رضاها وبقصد جنائى وأنه لذلك يعاقب بمقتضى المادة ٢٣٠ عتوباً لوقاعه أنثى بنير رضاها (محكمة جنائيات أسيوط حكم ٦ يونيه سنة ١٩١٢ . المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة صفحة ٢٦٤)

٣ - يد هتك عرض بالا كرادفل المتهم الذى يلقى بنتاً بكرأ عمرها عشر سنوات على الأرض عنوة ويزيل بكارنها بأصمبه (محكمة الاستئناف حكم استئناف جنائى رقم ٣ يناير سنة ١٩٠٥ . مجلة الاستقلال سنة رابعة صفحة ٨٥)

§ (المادة — ٢٣١) كل من هتك عرض انسان بالقوة أو التهديد

أو شرع فى ذلك يعاقب بالاشغال الشاقة من ثلاث سنين الى سبع
واذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ أربع عشرة سنة
كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عنهم فى الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠
يجوز ابلاغ مدة العقوبة الى أقصى الحد المقرر للاشغال الشاقة المؤقتة واذا
اجتمع هذان الشرطان معاً يحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة

قابل المواد ٢٤٧ قرة أولى وثانية و ٢٤٨ قديمة (تراجع تحت المادة السابقة) و ٢٣٧ و ٢٣٨
مخطوط ٣٣١ و ٣٣٢ و ٢٣٣ فرينباوى

الأحكام

١ - ان عبارة هتك العرض قيد كل تعدد تقع من شخص على عرض شخص أحكام محكمة النقض والأبرام

في ذلك العرض
واقساد الاخلاق (على قانون العقوبات الاهلي) م — ٢٣١

آخر سوا موقع ذلك منه لعرض ارضاء الشهوة البهيمية أو كان مدفوعاً بمجب الاستطلاع أو الانتقام أو سوء الاخلاق وذلك طبقاً للبدأ الذي سارت عليه أحكام المحاكم في هذا الموضوع . ويتبع من ذلك ان التعريف القانوني والفاوق الاساسي الذي يميز هتك العرض من الفعل الفاضح والفعل الخلل بالحياء والافعال المتنافية للآداب العامة التي من شأنها أيضاً أن تمس عرض الغير حتى في حالة وقوعها من شخص على نفسه هو ان هتك العرض يقع دائماً على جسم وعرض الغير ولا يشمل الافعال التي تقع اخلاصاً بالحياء بصفة عامة لان هذه الافعال يعاقب عليها عند وقوعها طبقاً لأحكام قانون العقوبات في مادة الافعال الخلة بالحياء

فاذا أراد منهم لعرض قضاء شهوته وبواسطة التهديد والضرب قد أكره المجنى عليه على خلع ملابسه وكشف سوائه بالرغم عنه فيكون بناء على ذلك قد تجارى على هتك عرض المجنى عليه بالقوة « وهذا الحل الصحيح هو الذي قرره محكمة النقض والابرام الفرنسية في حكمها الصادر في ٢٦ يوليو سنة ١٨٧٤ - سبريه سنة ١٨٧٤ جزء اول صفحة ٤٠٨ - والذي قررت فيه ان مجرد رفع ملابس بنت وتعرض جسمها للنظر لمدة من الزمن يكون جريمة هتك عرض هذه البنت » (محكمة النقض . حكم ٢٨ اكتوبر سنة ١٩١١ . المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة صفحة ١٤)

٢ — لا يشترط لتوفر جريمة هتك العرض بالاكراه استعمال القوة المادية بل يكفي فيها حصول الفعل بتغير رضا المجنى عليه سواء كان بطريق الحيلة أو بالمباغنة (محكمة النقض . حكم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٢ . المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ٣)

٣ — القوة اللازمة لتوفر جريمة هتك العرض طبقاً للمادة ٢٣١ - عقوبات هي القوة بأعم معانيها ومن ثم تنطوي تحتها حالة عدم الرضا أي أنه يكفي لتوفر جريمة هتك عرض بالقوة طبقاً للمادة المذكورة أن يرتكب الفعل بدون رضا المجنى عليه .

« م — ٢٣١ » (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث — الباب الرابع

وبناء على ذلك حكمت محكمة النقض ان هناك عرض شخص حالة نومه يدخل تحت نص المادة — ٢٣١ — عقوبات (محكمة النقض . حكم ٢٨ فبراير سنة ١٩١٤ المجموعة الرسمية سنة خافسة عشرة صفحة ١٥٩)

٤ — يعاقب عقاب هناك العرض بالاكراه من جنى جناية هناك العرض على طفل
الاستئناف
عمره بحالة لا يأتى معها أن تكون فيه الارادة ولا التمييز الضرورى لمقاومة الفعل
المرتكب (محكمة الاستئناف . حكم ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٢ — المجموعة الرسمية سنة
ثالثة صفحة ١٥٧)

٥ — ليس الجريمة هناك العرض المنصوص عليها في المادة — ٢٣١ — عقوبات حالة
الاحالة
شروع تميزه عن الفصل التام تعتبر الجريمة واقعة بمجرد استعمال المتهمة القوة ضد الجنى عليه
واتيائه عملاً يلزم شرفه فبارة « أو شرع في ذلك » المنصوص عنها في المادة المذكورة
العرض منها يان هذه النتيجة (قرار قاضى الاحالة بمحكمة مصر . صادر في ٢٧ يناير
سنة ١٩٠٨ — المجموعة الرسمية سنة تاسعة صفحة ٨٧)

٦ — للفسق حالتان حالة اكراه وحالة اختيار فالأولى يعاقب عليها الجاني مهما
الكلية
كان سن الجنى عليه والثانية لا تعاقب فيها الا اذا كان سن الجنى عليه أقل من اثنى عشرة
سنة (أربع عشرة سنة كاملة حسب التعديل الجديد) (محكمة اسكندرية . حكم
جنح استثنائى رقم ٢ ديسمبر سنة ١٨٩٦ — مجلة القضاء سنة رابعة صفحة ١٢)

٧ — ليس من الضرورى لاعتبار جريمة هناك العرض حاصله بالقوة استعمال
الحاكم
افعال مادية لمنع مقاومة الجنى عليه بل يكفي لتلك عدم رضا الجنى عليه . وعليه فانفسق
بشخص قائم يعتبر هناك امراضه بالقوة لان التوم ممدم للرضا خصوصاً اذا أبدى الجنى
عليه مقاومة عند تيقظه (محكمة اسوان الجزئية . حكم ١٥ مايو سنة ١٩٠٥ — المجبوتة
الرسمية سنة سادسة صفحة ٢٢٦)

المادة — ٢٣٢ * كل من هتك عرض صبي أو صبية لم يبلغ سن كل منهما أربع عشرة سنة كاملة بغير قوة أو تهديد يعاقب بالحبس وإذا كان سنه لم يبلغ سبع سنين كاملة أو كان من وقعت منه الجريمة ممن نص عليهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ تكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة قابل المواد ٢٣٦ و ٢٣٨ مخطوط ٣٢٢ و ٣٨١ فرنسوى و ٢٤٨ قديمة (تراجع تحت المادة نمرة ٢٣٠) و ٢٤٦ قديمة

الاحكام

١ — جريمة هتك العرض لا تكون ذمة من فصل معين عتدش للحياء يقع على أحكام محكمة محل معين من الجسم بل تكون أيضاً من كل عمل مغاير للحياء يقع على شخص المجنى عليه مطلقاً (محكمة النقض حكم ١٥ فبراير سنة ١٩٠٨ . المجموعة الرسمية سنة ثامنة صفحة ١٠١)

٢ — ان جريمة هتك المرض المنصوص عنها في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٢ عقوبات يجب أن يحتسب فيها سن المجنى عليه طبقاً لسنة الهجرة (محكمة النقض . حكم ٥ — ابريل سنة ١٩١٢ . مجلة الشرائع سنة أولى صفحة ٢٦)

٣ — الفسق باكرام نوطان منوى وهو المستتج عن مجرد صغر سن المجنى عليه احكام المحاكم ومادى وهو ما ينشأ عن فصل الاكرام المعلوم ففسق المتولى تربية الصغير الذى لم يبلغ اثنى عشرة سنة (١٤ سنة الآن) من العمر يتبر فسيقاً باكرام ولو لم يكن فيه اكرام مادى ويعاقب الجاني بالمادة ٢٤٦ (٢٣٢ جديدة) عقوبات (محكمة تالدين الجزئية . حكم جنح رقم ١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٢ — مجلة الحقوق سنة ثامنة عشرة صفحة ٢١)

المادة ٢٤٦ قديمة : كل من فسق بصبية أو صبي لم يبلغ سن كل منهما اثنى عشرة سنة بدون اكرام لها يعاقب بالحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنين

« م — ٢٣٣ » (التطبيقات الجديدة) الكتاب الثالث — الباب الرابع

٤ — القاصر الذى عمره أربع عشرة سنة ليس أهلاً قانوناً لأن يرضى بارتكاب أمر مناف للأداب فلا تستطيع صبية يقل عمرها عن ذلك أن تكون عاهرة ولا يمكن الحكم عليها لارتكابها جريمة معاقباً عليها بمقتضى القرار الوزارى الخاص بالمهارات (محكمة دمنهور المركزية . حكم ١٠ أغسطس سنة ١٩٠٥ — المجموعة الرسمية سنة سابعة صفحة ٢٢)

﴿ المادة — ٢٣٣ ﴾ كل من تمرض لافساد الاخلاق بتخريضه عادة الشبان الذين لم يبلغوا سن الثمانى عشرة سنة كاملة على الفجور والفسق ذكورا كانوا أو اناثاً أو بمساعدته اياهم على ذلك أو تسهيله ذلك لهم يعاقب بالحبس تطابق المادة ٢٤٩ قديمة مع تحديد العقوبة من ستة أشهر الى سنتين والمادتين ٢٤٠ محتلت و ٢٣٤ فر تساوى

الاحكام

١ — ان تخريض الشبان على الفجور أو الفسق المنصوص عليه فى المادة ٢٣٣ احكام محكمة النقض والايام عقوبات لا ينحصر فى اللذة الجسدية فقط بل يشمل أيضاً افساد الاخلاق بأى طريقة كانت : نسب الى المهمل أنه أرسل ابنته مراراً لترقص فى محلات الملاهى حيث كانت يجالس الرجال وتماقر الخمر معهم تخفكت محكمة النقض والايام بأن عمل المهمل يجوز أن يعاقب عليه بمقتضى المادتين ٢٣٣ و ٢٣٤ عقوبات لكنها أعادت القضية لقاضى الاحالة لاتمام بيان الواقعة لمعرفة نوع الرقص والفناء فى تلك الملاهى « ارتكن الحكم على دالوز الدرورى سنة ١٨٧١ الجزء الثانى صحيفة ١٤٧ » (محكمة النقض . حكم ٢٢ مارس سنة ١٩١٣ ، المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ١٣٧)

في هنك العرض
وانفساد الاخلاق (على قانون العقوبات الاهل) د م - ٢٣٣ - ٢٣٤

٢ - يستلزم ركن العادة - وهو من الاركان الجوهرية لجريمة تخريب الشبان على الفسق والتفجور - أن تتكرر وقائع الافساد في أزمان مختلفة ولا يشترط أن يتعدد المجني عليهم . ولذلك فان تخريب فتاة واحدة قاصرة على الفسق والتفجور يقع تحت طائلة المادة ٢٣٣ من قانون العقوبات اذا تكررت أفعال التخريب (محكمة النقض . حكم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩١٥ . المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ٧٣)

٣ - ١ - جنحة الاعياد على تخريب الشبان على الفسق والتفجور جريمة مستمرة فلا تسقط الا بمضي ثلاث سنين من تاريخ آخر واقعة من وقائع الافساد المكونة لركن العادة

ب - لا يشترط في جريمة تخريب الشبان مادة على الفسق والتفجور أن يذكر حكم الإدانة بصريح اللفظ أن المتهم كان يعلم أن المجني عليه قاصر (راجع حكم قضا وازرام فرنسا الصادر في ٤ يناير سنة ١٩٠٢ دالوز الدوري ١٩٠٢ - ١ - ٥٢٨)

ج - ليس ان اعتاد تخريب الشبان على الفسق والتفجور أن يدفع بمجهله سن المجني عليه الحقيقية ملم يثبت ان جهله كان نتيجة خطأ أوقت فيه ظروف استثنائية لا يصد مسؤولا عنها . وكذلك ليس له أن يملك بأن المجني عليها - وهى فتاة لا تتجاوز الثامنة عشرة من عمرها - بيدها تذكرة من البوليس تدبج لها مباشرة البطارة « راجع قانون العقوبات البلجيكي لسرقه وتبيلز جزء ثان صفحة ٤٧٢ - وجارسون جزء أول صفحة ٨٨٠ » (محكمة النقض . حكم ١١ مارس سنة ١٩١٦ - المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ١٥٩)

المادة - ٢٣٤ * اذا كان تخريب الشبان أو مساعدتهم على التفجور أو الفسق أو تسهيل ذلك لهم واقعاً من نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٣٠ تكون العقوبة السجن من ثلاث سنوات الى سبع

تقابل المادة ٢٥٠ قديمة مع جل العقوبات من سنة الى ثلاث سنين والمادتين ٢٤١ و٢٤٢ مختلطو ٢٢٤ فرنسوى

في هتك العرض
وانفساد الاخلاق (على قانون العقوبات الاهلى) «م — ٢٣٥»

من الحكم عليها وعلى شريكها بدئذ (محكمة النقض . حكم ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥
المجموعة الرسمية سنة سابعة صفحة ١١)

٢ — بلاغ الوصى على الزوج (القاصر) عن زنا الزوجة صحيح اذا حضر الزوج
في الجلسة وأقر البلاغ (محكمة النقض . حكم ١٧ فبراير سنة ١٩٠٦ . المجموعة الرسمية
سنة سابعة صفحة ١٠٢)

٣ — طبقاً لاحكام الشريعة الفراء يجوز للزوج متى زاد سنه عن ثلاث عشرة
سنة أن يقيم دعوى الزنا على زوجته ولا يؤثر في الدعوى كونه قاصراً قانوناً (محكمة
النقض . حكم ٢٤ يناير سنة ١٩١٤ . المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ١١٢)

٤ — ترفض دعوى الزنا اذا اقيمت على زوجة بدون طلب زوجها عملاً بالمادة أحكام الحاكم
٢٥١ (٢٣٥ جديدة) عقوبات (محكمة الزقايق الابتدائية . حكم جنح استثنائي رقم
٥ ستمبر سنة ١٨٩٥ — مجلة القضاء سنة خامسة صفحة ٣٩٦)

٥ — يترتب على الطلاق البائن حل عقد الزواج واعتبار الزوجين كأن لم يكن
بينهما رابطة زواج وعلى ذلك لا يجوز للزوج أن يطلب محاكمة زوجته الزانية اذا
طلقتها طلاقاً بائناً (محكمة قنا الابتدائية . حكم استثنائي رقم ٤ يوليو سنة ١٩٠٧ .
المجموعة الرسمية سنة تاسعة صفحة ١١٣)

٦ — عدم قبول الزوج رفع دعوى الزنا على زوجته وشريكها (مادة ٢٣٥ عقوبات)
يمنع من محاكمتها بمقتضى المادة (٣٢٤ عقوبات) لانها كهما حرمة ملك الغير
بدخولها في المكان الذى ارتكبا فيه الزنا (محكمة أسبوط الجزئية . حكم جنح ٢٩
يونيه سنة ١٩١٠ . المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة صفحة ٢٦٨ وقد تأيد هذا الحكم
من محكمة أسبوط الابتدائية بمحكمها الاستثنائي الرقم أول ستمبر سنة ١٩١٠)

« م — ٢٣٥ » (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث — الباب الرابع

٧ — لا يجوز محاكمة الزانية الا بناء على دعوى زوجها و يلزم أن يكون البلاغ صريحاً واضحاً صادراً منه مبنياً فيه صراحة رغبته في اقامة الدعوى العمومية على زوجته و شريكها في الجريمة (محكمة دمياط الجزئية . حكم جنح رقم ٢٢ مايو سنة ١٨٩٤ مجلة الحقوق سنة تاسعة صحيفة ٢٦٥)

٨ — اذازنت الزوجة حال قيام الزوجية ثم طلقها الزوج طلاقاً بائناً و طلب محاكمتها بعد ذلك و جب في هذه الحالة الحكم ببراءة صاحبها لان الطلاق البائن يحل روابط الزواج الشرعية فتملك المرأة عصمتها و ينهي أن طلب المحاكمة لا يكون الا من الزوج (محكمة الفيوم الجزئية . حكم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٠٠ المجموعة الرسمية سنة ثانية صفحة ١٥٠)

٩ — لما كانت محاكمة المرأة في الزنا معلقة على بلاغ الزوج مراعاة لمصلحة شرف العائلة فهذه المصلحة عنها تستلزم عدم جواز اقامة الدعوى العمومية على شريك المرأة اذا لم يكن هذا البلاغ (محكمة شين الكوم الجزئية . حكم ١٨ مارس سنة ١٩٠١ — المجموعة الرسمية سنة ثالثة صفحة ٢٠٤)

١٠ — متى لوحظ أن مفهوم المادتين ٢٥١ و ٢٥٢ (٢٣ و ٢٣٦ جديلة) عقوبات يقضى بأن جنحة الزنا لا تعتبر في الحقيقة جريمة الا في حق الزوج المثلوم شرفه كانت النتيجة المقبولة عدلاً و عقلاً أن لا عقاب على المرأة الزانية اذا كانت قد زنت بتواطؤ زوجها و رضاه ولو كان هو المشتكى عليها فيما بعد (محكمة الموسكى الجزئية . حكم ١٤ — أكتوبر سنة ١٩٠١ — مجلة الحقوق سنة سادسة عشرة صفحة ٢٨٩)

١١ — علق الشارع اقامة الدعوى على المرأة الزانية على بلاغ الزوج حفظاً لكرامة الاسرة و يسرى هذا المبدأ على شريكها فاذا لم يشك الزوج زوجته فلا تصح اقامة الدعوى على شريكها (محكمة أبى تيج الجزئية . حكم ٢ ابريل سنة ١٩٠٥ . المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ١٧٢)

« المادة — ٢٣٦ » المرأة المزوجة التى ثبت زناها بحكم عاينها
بالجس مدة لاتزيد عن سنتين لكن لزوجها أن يوقف تنفيذ هذا الحكم
برضاه معاشرتها له كما كانت

تطابق المواد ٢٥٢ قديمة و ٢٤٣ مخطوط ٣٢٧ فرنساوى

الاحكام

- ١ — اذا اوقفت دعوى الزنا القائمة على الزوجة بناء على أن زوجها رضى احكام الحاكم معاشرته لها فهذا الاتفاق يستفيد منه الشريك فى جريمة الزنا (محكمة طنطا الابتدائية حكم جنح استئنافى رقم ٢٤ فبراير سنة ١٩٠٨ — المجموعة الرسمية سنة تاسعة صفحة ١٧٨)
- ٢ — اذا منع الزوج تنفيذ الحكم الصادر على زوجته لارتكابها الزنا طبقاً للمادة ٢٣٦ عقوبات فلا يمنع ذلك من تنفيذ العقوبة على الشريك اذا كان الحكم نهائياً . وهذا بخلاف ما اذا كان الحكم ابتدائياً واستعمل الزوج حقه الخول له بمقتضى المادة ٢٣٦ عقوبات المذكورة قبل أن يحوز الحكم المذكور « قوة الشيء المحكوم به نهائياً » فان الشريك يفلت من العقاب فى هذه الحالة (محكمة طنطا الابتدائية . حكم جنح استئنافى رقم ٢٨ سبتمبر سنة ١٩١٠ المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة صفحة ٧٨)
- ٣ — ليس للزوج الذى طلب محاكمة زوجته لارتكابها الزنا ثم تنازل عن محاكمتها وقبل معاشرتها أن يرجع فى تنازله ويطلب محاكمتها من جديد لان تنازله نهائى لارجوع فيه (محكمة الزقازيق الابتدائية . حكم جنح استئنافى رقم ١٩ سبتمبر سنة ١٩١٢ — المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ٤٨)

٤ — بما أنه عملاً بالمادة ٢٣٦ عقوبات يجوز لزوج المرأة المثبوت عليها الزنا احكام الحاكم الجزئية

د م — ٢٣٧ — ٢٣٨ (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث — الباب الرابع

أن يوقف تنفيذ الحكم فله أيضاً استنتاجاً أن يوقف سير الدعوى قبل الحكم فيها
(محكمة ملوى الجزئية . حكم ٢٣ مارس سنة ١٩٠٧ — المجموعة الرسمية سنة ثامنة
صفحة ١٢٦)

﴿ المادة — ٢٣٧ ﴾ ويعاقب أيضاً الزاني بتلك المرأة بالحبس مدة

لا تزيد عن سنتين

تطابق المواد ٢٥٢ قديمة و ٢٤٤ مخطوط و ٢٣٨ فرنساوى

الأحكام

١ — إذا اتهم شخص بارتكاب جريمة الزنا المنصوص عنها في المادة (٢٣٧)
عقوبات) وجب على النيابة إثبات كون المرأة التي زنى بها متزوجة وليس عليها أن تثبت
علم المتهم بأنها كذلك إذ أن علمه بكونها متزوجة أمر مفروض بمعنى أنه إذا أهمل الزاني
في البحث عما إذا كانت المرأة التي زنى بها متزوجة فيعتبر أنه قصد ارتكاب الزنا حتى
ولو كانت المرأة متزوجة — دافع المتهم عن نفسه بأنه ما كان يعلم أن المرأة التي زنى بها
متزوجة . والمحكمة قررت : — أن هذا الدفع لا يفي بالمقصود بل يلزمه أن يثبت أن
الظروف كانت لا يمكنه من معرفة ذلك حتى ولو استقصى عنه (محكمة النقض . حكم
٢ أبريل سنة ١٩١٠ — المجموعة الرسمية سنةحادية عشرة صفحة ٢٣٧)

أحكام محكمة
النقض والايام

٢ — راجع أيضاً الحكمين نمرة ١ و ٢ تحت المادة السابقة

﴿ المادة — ٢٣٨ ﴾ الأدلة التي تقبل وتكون حجة على المتهم بالزنا

هى القبض عليه حين تلبسه بالفعل أو اعترافه أو وجود مكاتيب أو أوراق
آخر مكتوبة منه أو وجوده في منزل مسلم في الحل المخصص للحریم

محضر شورى القوانين

رأت اللجنة أن يزداد بهذه المادة بعد قوله (حين تلبسه بالفعل) ما يأتى : (أو وجوده في المحل المخصص للحريم أو الاعتراف) وقالت ان السبب في ذلك هو أن الاعتراف من أقوى الأدلة وكان ساقطاً من القانون فوجبت زيادته وكذلك زيد وجود الرجل في المحل المخصص للحريم لأنه أقوى من المكاتب وكلا الدليلين موجود في قانون العقوبات المختلط في المادة - ٢٤٥ - (راجع محضر جلسة ٥ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ملحق الوقائع المصرية نمرة ١٤٣ العمادة في ١٢ ديسمبر سنة ١٩٠٣)

الاحكام

١ - ان اثبات زنا الزوجة يصح بكافة طرق الاثبات القانونية أما تحديد أدلة أحكام محكمة النقض والايام
الاثبات بالحضر في المادة (٢٣٨) فانما هو بالنسبة للشريك (محكمة النقض . حكم ١٤ يناير سنة ١٩٠٥ - المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ١٠٢)

٢ - تفسى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات بأنه لا يقبل من الادلة لاثبات ادانة الشريك مع امرأة زانية سوى بعض أدلة معينة وخصوصاً الاعتراف المنصوص عنه بالمادة المشار اليها فان المراد به اعتراف الشريك شخصياً لا اعتراف المرأة الزانية لأن اعترافها هذا فيما يتعلق بشخص شريكها ليس اعترافاً بمعنى الكلمة القانوني بل هو ركن من أركان تقدير الادلة وغير مقبول كدليل اثبات في الدعوى (محكمة النقض . ٢٤ يناير سنة ١٩١٤ - المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ١١٢)

٣ - لا ضرورة مطلقاً في جريمة زنا الزوجة أن يضبط الشريك متلبساً بالجناية بواسطة الضبطية القضائية بل مشاهدة التلبس بواسطة الشهود أو أحدهم كاف (محكمة النقض ٢ مايو سنة ١٩١٤ الشرائع سنة أولى صفحة ١٩٩)

« م — ٢٣٨ — ٢٣٩ » (التعليقات الجديدة) « الكتاب الثالث. الباب الرابع

٤ — وجود شخص متهم بالاشتراك في الزنا في البيت الذى تسكنه الزوجة
ليس دليلا على الجريمة متى ثبت ان الزوجة لاتسكن مع زوجها وان البيت الذى
تعيش فيه هو محل اقامتها الخصوصى (محكمة طنطا الابتدائية . حكم ٧ مايو سنة ١٩٠٦
المجموعة الرسمية سنة سابعة صفحة ٢١٢)

٥ — حالة التلبس المنصوص عليها في المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات الخاصة
بالشريك في الزنا لا تقتضى حتما حالة التلبس الميئنة في المادة (٨) من قانون تحقيق
الجنايات أى أن يشاهد الجانى وقت ارتكاب الجناية أو عقب ارتكابها يبره سيرة
بل يكفي أن تكون الزانية وشريكها قد شوهدا في ظروف لا تجعل مجالاً للشك عقلا
في أن الجريمة قد ارتكبت . ويجوز اثبات حالة التلبس بكل الادلة القانونية بما فيها
اليئنة : — أخرج التهم امرأة متزوجة من منزل زوجها وأسكنها حجرة في منزل
شخص آخر حيث أقام معها ليلة كاملة ثم تردد عليها مرارا فحكمت المحكمة بأن هذه
الوقائع الثابتة بشهادة الشهود تكون حالة التلبس فيما يتعلق بالشريك في الزنا « أشار
هذا الحكم الى مولف جار و جزء رابع صفحة ٥٥٥ (طبعة سنة ١٨٩١) و بلاش
في قانون العقوبات جزء خامس نبذة ١٩٤ وملحق موسوعات دالوز جزء أول صفحة
٣٧٣ نبذة ٧٧ وتعليقات جارسون على قانون العقوبات مادة ٣٣٨ نبذة ٤٠ » (محكمة
أسيوط الابتدائية . حكم جنح استثنائى رقم ١٠ فبراير سنة ١٩١٦ — المجموعة الرسمية
سنة سابعة عشرة صفحة ٩٢)

* المادة — ٢٣٩ * كل زوج زنى غير مرة في منزل الزوجية بامرأة
تكون قد أعدها لذلك وثبت عليه هذا الامر بدعوى الزوجة المذكورة
يجازى بالحبس مدة لاتزيد عن ستة شهور أو غرامة لاتتجاوز عشرة
جنيهات مصرية

تطابق المواد ٢٥٥ قديمة مع حلف كفى (غير مرة) و ٢٤٦ مختلط و ٢٢٩ فرنساوى

الاحكام

١ — المنزل الذي يسكنه الزوج عادة هو منزل الزوجية بالمعنى المراد في المادة ٢٣٩ عقوبات سواء كانت الزوجة ساكنة فيه أو غير ساكنة (بحكمة أمسيوط الابتدائية . حكم جنح استثنائي مؤرخ ١٣ فبراير سنة ١٩١٣ — المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ١٢٠)

*(المادة — ٢٤٠) كل من فعل علانية فعلا فاضحا مخلًا بالحياء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنهما مصريا تطابق المواد ٢٥٦ قديمة مع جعل أقصى الغرامة ألف قرش ٢٤٧ مخطوطة و ٣٣٠ فرنساوي

الاحكام

١ — اذا كان اقتفاء أثر السيدات في الطريق ومسهن باليد والدخول وراءهن النقض والابرام احكام محكمة في منزل وتوجيه الكلام اليهن بالرغم عن ممانعتن كل ذلك لا يكفي لتكوين الفعل الفاضح المحل بالحياء فان هناك مع ذلك محلا للمحاكمة على جريمة سب لان مثل هذا الفعل يمس كرامة السيدات (بحكمة النقض . حكم ٢١ يوليوسنة ١٩٠٤ . المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ٥)

٢ — تبين علنية الفعل الفاضح المحل بالحياء بالمكان الذي وقع فيه وامكان رؤية النهر له . والسجن مكان عومي ولا يغير صفته هذه وجوب حصول من يريد الدخول فيه على تصريح . وبناء على ذلك يكون الفعل الفاضح المحل بالحياء الذي يقع في قاعة من السجن فعلا علنيا سيما اذا حصل في حضرة أناس (بحكمة الاستئناف . حكم ١٤ يونيه سنة ١٩٠٤ — المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ١٠٧)

(٢٤١-م) التعليقات الجديدة (الكتاب الثالث . الباب الرابع

٣ — مجرد تهيل امرأة علناً لا يعد هتكاً لمرضها وإنما هو مما يوجبها وفيه مغايرة
للآداب ولذلك يجب تطبيق المادتين ٢٤٠ و ٢٤١ عقوبات (محكمة الاستئناف . حكم
٣ يناير سنة ١٩٠٥ - مجلة الاستقلال سنة رابعة صفحة ٨٨)

٤ — الفعل الخجل بالحياء والآداب اذا ارتكب داخل سجن يعاقب عليه بالتطبيق
قرارات قضاء الاحالة
للمادة ٢٤٠ من قانون العقوبات باعتبار أنه فعل فاضح علني (ولو أن السجن لا يعد
محلاً عمومياً) وذلك اذا شاهده عدة أشخاص أو كان يمكنهم مشاهدته ان كانوا
مستيقظين (قرار قاضي الاحالة بمحكمة قنا الابتدائية . رقم ١٦ ابريل سنة ١٩٠٨ -
المجموعة الرسمية سنة تاسعة صفحة ١٨٩)

(المادة — ٢٤١) يعاقب بالعقوبة السابقة كل من ارتكب مع
امرأة امراً مخلاً بالحياء ولو في غير علانية

تعليقات التحفائية

قد وضعت هذه المادة بناء على طلب مجلس شورى القوانين وقد ذكر المجلس
المذكور على وجه الخصوص دخول شخص في منزل وارتكابه في حضرة امرأة فعلاً
لو وقع علانية لعد فعلاً فاضحاً مخلاً بالحياء
ويعاقب أيضاً بمقتضى هذه المادة على دخول شخص في الجزء المخصص للحريم من
منزل بقصد ارغام امرأة على وجوده عندها

الأحكام

١ — لفظة امرأة الواردة في المادة ٢٤١ عقوبات هي لفظة عامة فتطلق على
أحكام محكمة النقض والإبرام

في القبض على الناس الخ (على قانون العقوبات الاهلى) د م — ٢٤٢ «

الأتى سواء كانت بالغة أو غير بالغة (محكمة القضا . حكم ٢٠ يناير سنة ١٩٠٦ —
مجلة الاستقلال سنة السادسة صفحة ٧٣)

٢ — اذا دخل شخص منزل امرأة يعرفها وطلب منها أمراً منافياً للأداب فلا
يتم مرتكباً أمراً مخالفاً بالحياة بالمعنى الوارد في المادة (٢٤١) عقوبات اذا أن هذه
المادة مثل المادة — ٢٤٠ — عقوبات لا تنطبق الا في حالة ما يتعدى الفعل الفاضح حد
الكلام ويقترب من فعل مادي (محكمة أسوان الجزئية . حكم ١٠ مارس سنة ١٩١٣ —
المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ٢١٣)

الباب الخامس

(في القبض على الناس وجسهم بدون وجه حق

وفي سرقة الاطفال وخطف البنات)

المادة — ٢٤٢ « كل من قبض على أى شخص أو جسده أو
جزءه بدون أمر أحد المحاكم المختصة بذلك وفي غير الأحوال التي
تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوى الشبهة يعاقب بالحبس أو
بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً

قابل المادة ٢٥٧ قديمة مع تحديد العقوبة من ستة أشهر الى ثلاث سنين وحذف الغرامة
و٢٤٩ مخطوط و٣٤١ فرنسوى

الحكام

١ — صرح منشور المديرية بالقبض على المشبوهين الداخلين الى البلاد والخارجين أحكام محكمة
النقض والابرار

الباب الخامس . فى القبض على

م — ٢٤٣ — ٢٤٤ (التطبيقات الجديدة) الناس وجسهم بدون وجه حق

منها ليلا وإقامتهم تحت الحفظ بشرط أن يعقب ذلك تحقيق سريع يجريه العدة .
فاذا قبض العدة على أشخاص وجسهم متعمدا بدون أن يجرى معهم تحقيقا طبقا
للمشور فليس له أن يرتكن على المشور المذكور فى الدفاع عن نفسه فى تهمة الحبس
بدون وجه حق المنصوص عنها فى المادة — ٢٤٢ — عقوبات (محكمة النقض . حكم
٢٧ ماي سنة ١٩١١ — المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة صفحة ٣)

٢ — يعاقب الولي نظير أمره بسجن مججوره وقيد مجيد (محكمة النقض . حكم
٥ يناير سنة ١٨٩٥ — مجلة الحقوق سنة حادية عشرة صفحة ٢٥)

٣ — اذا قبض شخص على آخر بناء على تكليفه بالتحري عنه من قبل رجال
الضبط والربط لسوء سيره لارساله لجهة الاقضاء فلا يعد فعله هذا من قبيل الحبس
غير القانوني ولا يعاقب عليه (محكمة الاستئناف . حكم ١٦ نوفمبر سنة ١٨٩٥ . مجلة
الاقضاء سنة ثالثة صفحة ٤٣)

* المادة — ٢٤٣ * يعاقب أيضا بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين
كل شخص أعار محلا للحبس أو الحجز غير الجائزين مع علمه بذلك
تطابق اللواد ٢٥٨ قديمة و ٢٥٠ مخطوط ٣٤١ و فرساوى

* المادة — ٢٤٤ * اذا حصل القبض فى الحالة المبينة بالمادة ٢٤٢
من شخص تريا بدون حق بزى مستخدمى الحكومة أو اتصف بصفة
كاذبة أو أبرز أمراً مزوراً مدعيا صدوره من طرف الحكومة يعاقب
بالسجن ويحكم فى جميع الأحوال بالأشغال الشاقة المؤقتة على من قبض على
شخص بدون وجه حق وهدده بالقتل أو عذبه بالتعذيبات البدنية

تطابق اللواد ٢٥٩ قديمة مع تحديد العقوبة فى الحالة الاولى الى عشر سنتين وفى الحالة الثانية
الى عشر سنتين أيضا . ٢٥١ و مخطوط ٣٤١ و فرساوى

«المادة - ٢٤٥» كل من خطف طفلا حديث العهد بالولادة أو أخفاه أو أبدله بآخر أو عزاه زوراً الى غير والدته يعاقب بالحبس فان لم يثبت أن الطفل ولد حياً تكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تزيد عن خمسين جنيتها مصريا

أما اذا ثبت أنه لم يولد حياً فتكون العقوبة الحبس مدة لا تزيد عن شهرين أو غرامة لا تزيد عن خمسة جنيتها

تطابق المواد ٢٦٠ قديمة مع تحديد العقوبة في الحالة الاولى من سنة الى ثلاث سنين وحلف النرامة في الحالتين الثانية والثالثة . ٢٥٢ و ٢٥٣ مخطط ٣٤٥ فرنساوى

الاحكام

١ - ان المادة ٢٤٥ قاصرة على الجرائم التى يقصد منها أو تكون تبيحتها « تغيير احكام محكمة أو اعدام نسب الطفل » (شرح شوفو ودبلى على قانون العقوبات الفرنساوى جزء النقض والايام رابع صحيفة ٤٩٢) وفضلا عن ذلك فان عبارة « طفل حديث العهد بالولادة » الواردة في المادة المذكورة يجب أن تطلق على الطفل المولود من بضع ساعات أو من بضعة أيام على الاكثر أى على الطفل الذى لم تثبت بعد حالة نسبه ويمكن اذن المساس بها أما اذا كان الطفل المخطوف قد بلغ من العمر شهرا مثلا وقيد اسمه بدفتر المواليد فيدخل الحافظ له تحت حكم المادة - ٢٥١ - عقوبات (محكمة النقض . حكم ٧ مارس سنة ١٩١٤ - مجلة الشرائع سنة أولى صفحة ١١٦)

«المادة - ٢٤٦» يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيتها مصريا كل من كان متكفلا بطفل وطلبه منه من له حق في طلبه ولم يسلمه اليه .

تطابق المادة ٢٦١ قديمة مع حلف النرامة وجعل الحبس من سنة الى ثلاث سنين

الأحكام

١ — تطبق المادة - ٢٤٦ - عقوبات التي تنص على أن « كل من كان منكفلاً يطفل وطلبه منه من له حق في طلبه ولم يسلمه إليه » على حالة الوالد الذي لم يسلم ابنه لجلبته الصادر لما حكم من المحكمة الشرعية بخولها حق الحضانة . ويجب تفسير هذه المادة طبقاً لقواعد الشريعة الإسلامية الخاصة بالحضانة وتقتضي تلك القواعد أن تقدم مصلحة الطفل على حقوق الوالد وليس من محل للرجوع لأحكام القضاء الفرنسي الذي فسر المادة - ٣٤٥ - من القانون الفرنسي المطابقة لمادة القانون المصري تفسيراً أضيق مما قضى به التفسير المذكور آتياً (محكمة النقض . حكم ٢٧ يناير سنة ١٩١٢ . المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة صفحة ٥٧)

٢ — تطبق المادة - ٢٤٦ - عقوبات التي تنص على عقاب من كان منكفلاً يطفل ولم يسلمه لمن له حق في طلبه على عدم تسليم بنت سنه أقل من خمس عشرة سنة ولو أن هذا السن يزيد عن سبع سنوات (محكمة بنى سوف . حكم جنح استئنافي صادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩١١ - المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة صفحة ١٢٧)

﴿ المادة - ٢٤٧ ﴾ كل من عرض للخطر طفلاً لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في محل خال من الآدميين أو حمل غيره على ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين

تطابق المادة ٢٦٢ قديمة مع زيادة الحد الأقصى للعقوبة وجعله سنتين بعد أن كان سنة واحدة

الأحكام

١ — ليس المراد من عبارة « محل خال من الآدميين » الواردة في المادة - ٢٤٧ - أحكام محكمة النقض والابرام

(على قانون العقوبات الاهلى) «م-٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠»

من قانون العقوبات أن يكون هذا المحل خالياً من الأدميين في جميع الاوقات (كجزيرة مهجوة مثلا) انما المراد أن يكون المحل المذكور خالياً فضلاً من الناس في الوقت الذى حصل فيه تعريض الطفل للخطر ولو كان من شأنه في غير هذا الوقت أن يكون أهلاً بهم كالشارع المسمى فانه من الجائز أن يستبر خالياً من الناس في ساعة متقدمة من الليل ولو كان المسير لا ينقطع منه مطلقاً أثناء النهار . وعلى ذلك فمسألة خلو الشارع من الناس أو عدم خلوه منهم هي موضوعية محضة تفصل فيها بحكمة الموضوع (بحكمة التقض . حكم ٣٠ مايو سنة ١٩١٤ - مجلة الشرائع سنة أولى صفحة ٢١٨)

﴿ المادة — ٢٤٨ ﴾ اذا نشأ عن تعريض الطفل للخطر وتركه في المحل الخالى كالمين في المادة السابقة انفصال عضو من أعضائه أو فقد منفعته فيعاقب الفاعل بالعقوبات المقررة للجرح عمداً فان تسبب عن ذلك موت الطفل يحكم بالعقوبة المقررة لقتل عمداً

تطابق المادة ٢٦٢ قديمة

﴿ المادة — ٢٤٩ ﴾ كل من عرض للخطر طفلاً لم يبلغ سنه سبع سنين كاملة وتركه في محل معمور بالآدميين سواء كان ذلك بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهوراً وبغرامة لا تتجاوز عشرين جنهماً مصرياً

تطابق المادة ٢٦٤ قديمة مع حذف الغرامة

﴿ المادة — ٢٥٠ ﴾ كل من خطف بالتحيل أو الاكراه طفلاً لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن فان كان المخطوف أنثى يعاقب الخاطف بالاشغال الشاقة المؤقتة

تطابق المادة ٢٦٥ قديمة مع جعل العقوبة في الحالة الاولى الحبس من سنة الى ثلاث سنين والمواد ٢٥٤ و ٢٥٥ مخطط و ٢٥٤ و ٢٥٥ فرنساوى

المنشورات

منشورات لجنة الرقابة القضائية
١ — باستغلات أنظار المحاكم الى وجوب التدقيق في ظروف قضايا خطف الاطفال البالغ سنهم من أربع سنوات الى ست لانه يصعب كثيراً في هذه الحالة تصور أن الخطف حصل عن رغبة واختيار منهم وأنه في الغالب يكون نتيجة أمر من الامور المؤثرة عادة على عقولهم كالوعد وما أشبهه مما يجعل شرط التحايل متوفراً لتطبيق المادة ٢٦٥ (٢٥٠ جديدة) عقوبات (قرار عومى مؤرخ ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٨)

الاحكام

احكام محكمة الاستئناف
١ — جريمة الخطف تستلزم أولاً أخذ الشخص المخطوف من مركزه الشرعى ثانياً اخفاء الشخص المخطوف عن علم تليسه سلطة شرعية (محكمة الاستئناف . حكم ١٢ يناير سنة ١٨٩٨ — مجلة الحقوق سنة ثالثة عشرة صفحة ٥٩)

احكام محاكم الجنائيات
٢ — يكفي لايجاد التحايل المشروط حصوله في جريمة الخطف المعاقب عليها بالمادة ٢٥٠ أن يوم الجاني المجنى عليه بأنه سيخطفه بماهية قدرها جنيه في الشهر (محكمة جنائيات مصر . حكم ٨ يونيه سنة ١٩٠٥ مجلة الاستقلال سنارابعة صفحة ٤٤٣)

المادة — ٢٥١ * كل من خطف من غير تمثيل ولا اكره طفلاً لم يبلغ سنه خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب بالسجن من ثلاث سنين الى سبع أما اذا كان المخطوف أثني فتكون العقوبة الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى عشر

تعليقات التحقائية

قد زيدت الحدود القصوى للعقوبات بناء على طلب مجلس شورى القوانين وقد
مكننت هذه الزيادة من اجل عبارة المادة ٢٥٢ أبسط من ذي قبل
أما من حيث حذف المادة ٢٤٧ القديمة فتتظر التعليقات العمومية على الكتاين
الثاني والثالث
راجع الحكم نمرة ١ تحت المادة ٢٤٥

المنشورات

خطف الاولاد الذين يكون عمرهم من أربع الى ست سنين يعتبر دائماً أنه حصل منشورات النائب
بجائيل حتى ولو لم يثبت ذلك لأنه في مثل تلك الاحوال يصعب تصور حصوله برغبة
واختيار الاطفال بل انه في الغالب نتيجة التأثير عليهم بوعود أو مآمئلتها من الامور
التي تؤثر عادة على عقول الاطفال (منشور نمرة ١٩٤)

المادة — ٢٥٢ * كل من خطف بالتحيل أو الاكراه أنثى يبلغ
سنها أكثر من خمس عشرة سنة كاملة بنفسه أو بواسطة غيره يعاقب
بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

تطابق المادة ٢٦٨ قديمة و ٢٥٧ مخطط

المادة — ٢٥٣ * اذا تزوج الخاطف بمن خطفها زواجا شرعياً

لا يحكم عليه بعقوبة ما

تطابق المواد ٢٦٩ قديمة و ٢٥٩ مخطط و ٣٥٧ فرنساوى

الباب السادس

(في شهادة الزور واليمين الكاذبة)

﴿ المادة — ٢٥٤ ﴾ كل من شهد زورا لمهم في جناية أو عليه

يعاقب بالحبس

قابل للواد ٢٧٠ قديمة مع تحديد العقوبة من سنة الى ثلاث سنين . و ٢٦٠ مختلط

و ٢٦١ قرناوى

الأحكام

١ — محاكم الجنايات مختصة بالفصل في الجنب التي تقع حال اندقادها كشهادة الزور
النقض والابرار (محكمة النقض . حكم ١٣ ابريل سنة ١٩٠٧ — مجلة الاستقلال سنة سادسة صحيفة ٢٢)

٢ — كتابة شهادة في محضر أو حكم لا تعتبر تزويرا في أوراق رسمية بل تكون من
أحكام محكمة الاستئناف
قبيل شهادة الزور فيحكم الشاهد متى كانت شهادته مزورة ولا فرق في ذلك بين الشهادة
التي تؤدي في المحاكم الشرعية المختصة بالأحوال الشخصية وبين غيرها من المحاكم
النظامية الاخرى (محكمة الاستئناف . حكم ٢٣ مايو سنة ١٩٠٠ — المجموعة الرسمية
سنة ثمانية صفحة ٧٩)

٣ — ان غرض الشارع من الامر المالى الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ بتعديل
المادة — ٢٧٠ — (٢٥٤ جديدة) من قانون العقوبات هو أن يحول لمحكمة الجنايات
الفصل في جنة شهادة الزور في نفس الجلسة التي وقعت فيها هذه الجنة . فمن ثم
تكون محكمة الجنايات مختصة بالحكم على من يشهد أمامها زورا باعتبار ان موقع منه
هو من قبيل الجنب التي تقع في الجلسة ولا يمارضا في هذا التأويل نص المادة ٢٤٤

(٢٣٧ جديدة) من قانون تحقيق الجنايات (محكمة جنايات أسبوط . حكم ٢٧ فبراير سنة ١٩٠١ - المجموعة الرسمية سنة ثالثة صفحة ٢٤)

٤ - يلزم لتكوين جريمة الشهادة الزور المنصوص عنها في المادة - ٢٥٤ - أحكام المحاكم الجزئية عقوبات وما يابها أن تحصل الشهادة أمام المحكمة بعد حلف اليمين وأن لا يرجع الشاهد عنها حتى قبل باب المرافعة . فلا عقاب حينئذ بمقتضى المادة - ٢٥٤ - عقوبات على من يشهد بعد حلف اليمين زوراً أمام النيابة أثناء تحقيق التهمة (محكمة أسبوط الجزئية . حكم ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٩ - المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة صفحة ١٤٩)

(المادة - ٢٥٥) ومع ذلك اذا ترتب على هذه الشهادة الحكم على المتهم يعاقب من شهد عليه زوراً بالاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن أما اذا كانت العقوبة المحكوم بها على المتهم هي الاعدام ونفذت عليه فيحكم بالاعدام أيضاً على من شهد عليه زوراً

تقابل المادتين ٢٦١ مخطوط و ٢٦١ فرنساوى

تعليقات التحقائية

قد خضعت كثيراً العقوبات المقررة في المواد القديمة من ٢٧٠ الى ٢٧٢ بمقتضى الامر العالى الصادر في ٢٧ يونيو سنة ١٨٩٦ حتى يعاقب على شهادة الزور كالمنح الى قمع في الجلسات ولم يجر هذا التمييز ولو أن العقوبات التي كانت تقيضه ليست مناسبة لاهمية الجريمة ومع ذلك قد أدخل بعض التديل . اولاً لان شهادة الزور التي تكون تقيضها الحكم بالاعدام تخفف بالكلية اذا نفذت هذه العقوبة عن شهادة الزور في الاحوال الاخرى لان عواقبها لاترد والظاهر أن ليس من سبب صحيح يمنع من اعتبار هذه الشهادة الزور كالقتل . وثانياً قد أضيفت الاشغال الشاقة المؤقتة الى السجن

في المادة ٢٥٥ (٢٧١ القديمة) بصفة عقوبة اختيارية في حال شهادة الزور التي تكون تبيحتها صدور حكم على المتهم في قضية جنائية . وثالثاً ليس من الضروري أن تنزل في المادة ٢٥٦ (٢٧٢ القديمة) عقوبة شهادة الزور في مواد المخالفات الى العقوبات المقررة للمخالفات بما أن المادة ١٣١ (٢٤٤ القديمة) من قانون تحقيق الجنايات قد خولت لقاضي الجزئي ولو عند ما يجلس بصفة قاضي مخالفات أن يحكم في الجنب التي تقع في الجلسات وأخيراً فإن الحد الأقصى لعقوبة الحبس المقررة في المادتين ٢٥٦ و ٢٥٧ قد أبلغ الى سنتين

المادة — ٢٥٦ لكل من شهد زوراً على متهمة بجنحة أو مخالفة أو شهد له زوراً يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصريا

تطابق المواد ٢٧٢ قديمة و ٢٦٢ مخطط و ٢٦٢ فرنساوى

الأحكام

أحكام محكمة ١ — يصح أن يشهد المدعى بالحقوق المدنية بعد تخليفه اليمين ونحو محاكمته النقض والابرام على الشهادة المزورة اذا حلف باطلا (محكمة القضاة . حكم ٢٤ يونيو سنة ١٩٠٥

الجمعية الرسمية سنة سابعة صفحة ٧٨)

٢ — أن رجوع شاهد الزور عن شهادته بعد اتمام المرافعة أمام المحكمة لا يجوز أثر الحرمة . يكفي اثبات احتمال حصول الضرر في جريمة الشهادة الزور . وقد انتشرت محكمة النقض الضرر محتملا في هذه السعوى لان شهادة الزور التي أداها المتهم أمام المحكمة الشرعية كان من شأنها أن تؤدي الى طلاق الزوجين لو لم يظهر تزويرها (محكمة النقض . حكم ٧ يونيو سنة ١٩١٣ — الجمعية الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ٢٥١)

٣ — من المبادئ المقررة ان الشهادة لا تعتبر مزورة الا اذا أدت أمام هيئة

المحاكم المحكمة بعد حلف اليمين وأن للشاهد أن يرجع عن شهادته لحده قبل باب المرافعة .

(على قانون العقوبات الاهلي) م - ٢٥٦ - ٢٥٧

فلا تعد مزورة شهادة الشاهد التي أداها أمام المحكمة مختلفة عن المنسوب اليه بمحضر البوليس (محكمة طنطا الابتدائية . حكم جنح استثنائي رقم ٢٧ مارس سنة ١٨٩٧ . مجلة القضاء سنة رابعة صفحة ٢٣٥)

٤ - ١ - للمحكمة الحق في معاقبة شاهد الزور في نفس الجلسة التي شهد فيها ^{احكام الحكم الجزئية} ولولم تطلب النيابة ذلك وهذا الرأي مقرر من محكمة النقض والإبرام المصرية
ب - ان الرأي الاضرب يقضى بأن اليمين ليست بشرط في شهادة الزور بل شروطها محصورة في تغيير الحقيقة والفسد السيء وإحمال الضرر (محكمة الموسكى الجزئية . حكم جنح رقم ١٦ مارس سنة ١٩٠٢ - مجلة الحقوق سنة سابعة عشرة صفحة ٩٥)

٥ - ان من أركان جريمة الشهادة الزور أن تكون واقعة على أمور مادية تترك بالحس . فلا يعتبر شاهد زور من كانت شهادته التي أداها أمام القضاء مبنية على تقدير خاص به أو على استنتاج راجع الى مقدمات مضموم بعضها لبعض ولو كان طالماً أنها تنافي الحقيقة : رفضت دعوى شهادة الزور على أحدهم لأنه قرر أمام المحكمة الشرعية أن المشهود له أهل للمخصوصة حال كونه طالماً أنه قاصر فحكمت المحكمة لما سبق من الاسباب ببراءته لان قريره هذا ليس بشهادة زور « ارتكبن الحكم على تعليقات جارسون على المواد ٣٦١ الى ٣٦٤ ققرة ٤٦ - وموسوعات دالوز نذرة ٢٨ من باب الشهادة الزور » (محكمة طنطا الجزئية . حكم جنح ٢٨ ابريل سنة ١٩١٥ المجموعة الرسمية سنة سادسة عشرة صفحة ١٣٦)

المادة - ٢٥٧ * كل من شهد زوراً في دعوى مدنية يعاقب

بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري

تطابق المادة ٢٧٣ قديمة مع تحديد العقوبة من شهر الى سنة وحذف الغرامة والمادتين ٢٦٣ بخط و ٣٦٣ فرنسوى

الأحكام

أحكام محكمة النقض والابرام ١ — من شهد زوراً أمام المحكمة الشرعية عقوب بالمواد ٢٧٣ وما يابها (٢٥٧ جديدة) من قانون العقوبات وسواء في ذلك حلف اليمين أو لم يحلف « محكمة لنقض حكم ٢ يونيه سنة ١٩٠٠ المجموعة الرسمية سنة ثانية صفحة ٧٥ »

المنشورات

منشورات لجنة المراقبة القضائية ١٠ — ان الشهادات التي تؤدي امام المحاكم الشرعية على حسب المنصوص عنها في المادتين ٤٠ و ٤١ من دكرينو ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ تجوز محاكمة الشهود عليها اذا كانت مزورة طبقاً للمادة ٢٧٣ (٢٥٧ جديدة) وما بعدها من قانون العقوبات سواء كانت تأديتها بعد حلف اليمين أو بدونه (قرار عمومي رقم ١٦ مايو سنة ١٩٠١) * المادة — ٢٥٨ * اذا قبل من شهد زوراً في دعوى جنائية أو مدنية عطية أو وعدا بشيء ما يحكم عليه هو والمعطى أو من وعد بالعقوبات المقررة للرشوة أو للشهادة الزور ان كانت هذه أشد من عقوبات الرشوة * المادة — ٢٥٩ * من أكره شاهداً على عدم أداء الشهادة أو على الشهادة زوراً يعاقب بمثل عقوبة شاهد الزور مع مراعاة الاحوال المقررة في المواد السابقة

تطابق المواد ٢٧٥ قديمة و ٢٦٥ مخطوط و ٢٦٥ فرنساوى

المادة ٢٧٤ قديمة : اذا أخذ من شهد زوراً في دعوى متعلقة بجناية أو جنحة أو غشانة أو مادة مدنية تقودا أو أى مكافأة أو قبل وعدا بشيء ما يحكم عليه بدفع غرامة مساوية لقيمة ماأخذه أو وعد به ويعاقب هو والمعطى أو صاحب الوعد بالعقوبات المقررة في حق الرشوة أو بالعقوبات المقررة في حق شهادة الزور ان كانت أشد من تلك العقوبات

في شهادة الزور
واليمين الكاذبة. (على قانون العقوبات الاهلي) د - ٢٦٠

المادة ٢٦٠ * من أُلزم باليمين أو ردت عليه في مواد مدنية وحلف كاذباً يحكم عليه بالحبس ويجوز أن تزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري

نظامي المواد ٢٧٦ قديمة و ٢٦٦ مخطوط و ٢٦٦ فرنساوي

الأحكام

١ - الخصم الذي يوجه الى خصمه اليمين الحاسمة في دعوى مدنية يعتبر أنه أحكام محكمة النقض والا يبرام تنازل عن كل حقوقه اذا حلف خصمه اليمين سواء كاذباً أو صادقاً ولا يجوز حينئذ لمن وجه اليمين أن يرفع مباشرة دعوى اليمين الكاذبة (المعاقب عليها بالمادة ٢٦٠) على خصمه والنيابة التي لها وحدها الحق في رفع الدعوى في هذه الحالة لا يمكنها أن تبدى طلبات التبتة في الدعوى المرفوعة مباشرة بغير حق وإنما لها فقط أن ترفع دعوى مخصوصة (بمحكمة النقض . حكم ١٢ ابريل سنة ١٩١٢ . المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ١٣٩)

٢ - لا يجوز اثبات كذب اليمين الحاسمة بشهادة الشهود في مواد العقوبات الا أحكام المحاكم الكلية اذا كانت الواقعة التي تناولها اليمين المذكورة تقبل الاثبات بشهادة الشهود طبقاً لقواعد القانون المدني - فيجب بناء على ذلك أن يبرأ من تهمة حلف اليمين الكاذبة من أنكر مقسم اليمين الموجهة اليه من الطالب في دعوى مدنية أن مبلغاً يزيد على ألف قرش سلم اليه على سبيل القرض اذا كانت طريقة الاثبات المقدمة من النيابة العمومية هي شهادة الشهود لا غير (بمحكمة بني سويف الابتدائية . حكم جنح استثنائي

مؤرخ ١٦ مارس سنة ١٩٠٢ . المجموعة الرسمية سنة ثالثة صفحة ٢٠٣)

٣ — لا يجوز لمن وجه اليمين الحاسمة أن يثبت كذبها بدخوله مدعياً بحق مدنى فى دعوى اليمين الكاذبة التى قيمها النيابة العمومية على من أداها « راجع دالوز على المادة ٣٦٦ من قانون العقوبات الفرنساوى . وتعليقات دالوز على المادة ١٣٦٣ من القانون المدنى (محكمة أسبوط الابتدائية . حكم جنح استئنافى رقم ٢٨ يونيه سنة ١٩١٥ المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صحيفة ٨٧)

٤ — من طالب اليمين الحاسمة أو ردها فقد ارتبط مع الطرف الآخر الذى قبلها أحكام المحاكم الجزئية باتفاق قضائى فلا يجوز له أن يثبت كذب اليمين ليتوصل الى إلغاء الحكم المبني على تلك اليمين أو أن يفسخ ذلك الاتفاق القضائى برفع دعواه مباشرة امام محكمة الجنج وغاية ماله هو الشكوى للنيابة العمومية — أما اذا وجهت اليمين بناء على طلب المحكمة فليس هناك اتفاق قضائى وعلى ذلك يجوز فى هذه الحالة للطرف الذى أضر به كذب اليمين أن يرفع دعواه مباشرة امام محكمة الجنج بصفته مدعياً مدنياً (محكمة ملوى الجزئية . حكم جنح ٣٠ مايو سنة ١٩٠٥ المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ٢٢٨)

٥ — من المقرر قانوناً ان اليمين الحاسمة متى حلفت تحسم بها الدعوى نهائياً . فلا يمكن للخصم الذى خسر دعواه بسببها أن يطعن فى الحكم الصادر ضده بأى كيفية كانت لا اعتبار أنه تجاوز عن جميع أوجه الاثبات التى لديه ولا يقبل منه أن يثبت كذب اليمين بل يلزم أن يتحمل جميع نتائج الصلح الذى عرضه على خصمه عند طلبه اليمين الحاسمة سواء كانت اليمين التى أداها خصمه صحيحة أو كاذبة . وبناء على ذلك ليس لمن خسر دعواه بسبب توجيه اليمين أن يعلن خصمه مباشرة امام المحاكم الجنائية بتهمة اليمين الكاذبة لكى يطالب بحق مدنية ولا أن يدخل مدعياً مدنياً فى حالة ما اذا تراءى للنيابة اقامة الدعوى العمومية بسبب كذب اليمين لان

في شهادة الزور واليمين السكاذبة (على قانون العقوبات الاهلي) ٢٠١ — ٢٦٠

عمله في هاتين الحالتين لا يكون الا اثبات كذب اليمين والطعن عليها (محكمة الاقصى الجزئية . حكم جنح ٦ مارس سنة ١٩٠٩ المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة صفحة ٢٥)

٦ — ان المحاكم الفرنسية وشراح المادة (٣١٦) من قانون العقوبات الفرنسي المطابقة في نصها — فيما عدا العقوبات — للمادة (٢٦٠) من قانوننا المصري اختلفوا بادىء به فيما بينهم في جواز اثبات كذب اليمين الحاسمة بشهادة الشهود من عدمه . فرأى فريق منهم أن النيابة الحق في اثباتها بالبينة ولو حرم القانون المدني اثباتها بالكتابة ورأى فريق آخر عكس ذلك . واعتمد أصحاب الرأى الاول على القول بأن الواقعة المحلوف عليها لا تعد في هذه الحالة الا ركناً من أركان الجريمة ثم قالوا ان في تعليق العقاب على الاثبات بالكتابة مخالفة لفرض الشارع وتشجيعاً على الحلف الكاذب لتعذر الاثبات بها في أغلب الاحوال فضلاً عن ذلك فانه من المصاحبة العامة اباحة الاثبات بالبينة ليحفظ للعقاب قليل الوفاء ويخشاها الطامع في هضم الحقوق . واستند أهل الرأى الثانى على القول بأن في اباحتها مخالفة لقواعد الاثبات العامة فان هذه الفوائد تقضى عند وجود صلة بين واقعة مدنية وأخرى جنائية بوجود اثبات وجود الواقعة الاولى مبدئياً بحسب نصوص القانون المدنى فاذا حتم هذا القانون اثباتها بالكتابة فلا يجوز اثباتها بغيرها ولو ترتب على ذلك افلات المجرمين من العقاب وقالوا ان الصلة في هذه الحالة ظاهرة لان اثبات كذب اليمين يتوقف على اثبات وجود الواقعة التى يتناولها ذلك اليمين . وقر أخيراً على الرأى الثانى وترى هذه المحكمة لاخذ به بالنظر لما يترتب عليه من وجوب مراعاة العمل في كل الاحوال بالمادة — ٢١٥ — من القانون المدنى . ومشروعية هذا الواجب راجعة الى كون قواعد الاثبات في المسائل المدنية لا تنير بتغير صفات المحاكم بمعنى ان ما يجب العمل به أمام المحاكم المدنية يجب اتباعه أمام المحاكم الجنائية في حين أن العمل بالرأى الاول يجعل المادة المذكورة عديمة الجدوى اذ يتيسر لكل شخص التخلص من حكمها بواسطة رفع الدعوى امام المحكمة الجنائية . وبعبارة

« م — ٢٦١ » (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث . الباب السابع

أخرى ترى المحكمة أن العمل بالرأى الثانى مطابقة للقانون الذى يخصر وظيفة القاضى فى تطبيق نصوصه ولذلك تتبعه « راجع تعليقات دهلوز على المادة ٣٦٦ عقوبات من نبذة ٣٢ الى ٣٨ ومن ٥٤ الى ٨٢ والجزء الاول من تعليقات جارسون على المادة المذكورة نبذة ١٢ الى ١٣ و ١٤ و ٢٠ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ والجزء الرابع من كتاب شوفو وهبل نبذة ١٨٣٤ والمجموعة الرسمية سنة ١٩٠٢ صفحة ٢٠٢ » (محكمة الاقصر الجزئية . حكم ١٦ ماز من سنة ١٩١٦ . المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة « سنة ١٩١٧ » صفحة ١٨)

الباب السابع

(فى القذف والسب وافشاء الاسرار)

« المادة — ٢٦١ » « يعد قاذفا كل من أسند لغيره بواسطة احدى الطرق المبينة بالمادة ١٤٨ من هذا القانون أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت اليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونا أو أوجبت احتقاره عند أهل وطنه

ومع ذلك فالظمن فى أعمال أحد الموظفين العموميين لا يدخل تحت حكم هذه المادة اذا حصل بسلامة نية وكان لا يتعدى أعمال وظيفته بشرط اثبات حقيقة كل فعل أسند اليه

ولا تقبل من القاذف اقامة الدليل لاثبات ما قذف به الا فى الحالة المبينة فى الفقرة السابقة

تقابل المادة — ٢٧٧ قديمة و ٢٦٧ مخطوط وقانون ١٧ مايو سنة ١٨١٩ فرنساوى

تعليقات التحقانية

ان الفقرة الثانية والثالثة من المادة الجديدة وهما اللتان أضيفتا بناء على اقتراح مجلس شورى القوانين استمضى بهما عن الفقرة الثانية من المادة القديمة فان عبارة هذه المادة وهى « لا تقبل من القاذف إقامة الدليل لاثبات ما قذف به » وإن كانت واضحة وضوحاً كافياً إلا أن المحاكم قد أظهرت فى أحكامها ميلاً الى اتباع نص القانون الفرنساوى الذى يميز بصريح العبارة إقامة الدليل لاثبات ما قذف به الموظف من المسائل التى تتعلق بأداء واجباته خاصة

فإذا قرر مبدئياً العمل بمثل هذه القاعدة فاللازم على ما يظهر هو تقرير عدم الحكم بمقوبة بسبب الطعن على أعمال موظف عموى إذا كان هذا الطعن صادراً عن حسن نية لا مجرد تقرير جواز إقامة الدليل على صحة الامور المنسوبة للموظف والفرق الطفيف بين الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٦١ وبين الجرائم المعاقب عليها بمقتضى المادة ٢٦٥ يستلزم البحث لمعرفة فى أية مادة من هاتين المادتين يجب تقرير مبدأ عدم العقاب على الانتقاد فى بعض الاحوال على أعمال الموظفين العموميين . فبالاحالة التى زيدت فى المادة ٢٦٥ على المادة ٢٦١ تكون الفقرة الجديدة سارية فى الحالتين

والحماية التى تقررت فى النص الجديد هى بالنسبة للحماية المقررة بمقتضى القانون الفرنساوى (التى تسوغ إقامة الدليل لاثبات كل فعل متعلق بأعمال الموظفين العموميين) أضيق نطاقاً منها من بعض الوجوه وأوسع منها من البعض الآخر فان المادة الجديدة تشترط فيها ينسب من الافعال أن يكون الفرض من نسبها الى الموظف تأييد طعن

للمادة — ٢٧٧ قديمة : يند فاذفا كل من أسند لغيره بواسطة احدى طرق النشر الميمنة بالمادة ١٥٣ من هذا القانون أموراً لو كانت صادقة لاجبت عقاب من أسندت اليه بالمقوبات المقررة لذلك قانوناً أو أوجبت احتقلوه عند أهل وطنه . ولا تقبل من القاذف إقامة الدليل لاثبات ما قذف به

(٢٦١ — م) التعليقات الجديدة (الكتاب الثالث . الباب السابع

صادر عن حسن نية على أعماله أما إذا أثبت أن هذا الطعن لم يكن عن نية حسنة فلا يترتب على إمكان إقامة الدليل على صحة تلك الافعال عدم الحكم بمقوبة ومن جهة أخرى إذا كان الطعن صادراً عن سلامة نية لا يشترط أن تكون تلك الافعال تتعاق مباشرة بأعمال الموظف إذا كانت تؤيد هذا الطعن

والانتقاد هو عبارة عن انظهار رأى ويشترط القانون أن يكون هذا الانتقاد خاصاً بأداء واجبات للموظف فكون الشخص موظفاً عمومياً لا يترتب عليه أن يكون لاحد حق الانتقاد عليه في نميشته أو أحواله الخصوصية أسوة غيره من الافراد ويجب من جهة أخرى أن يكون صادراً عن نية حسنة فإذا توفر هذا الشرط لا يلزم لثبته المنهم أن يكون الفاضى موافقاً له فيها أبدأ من الانتقاد وشرط حسن النية هو مسألة من المسائل المتعلقة بالوقائع لا يمكن أن نقرر لها قاعدة ثابتة لكن يلزم على الأقل أن يكون موجه الانتقاد يستند في ضميمه صحة حتى يمكن أن يبدى صادراً عن سلامة نية وأن يكون قدر الامور التي نسبها الى الموظف تقديرأ كافياً وأن يكون انتقاده للمصاحبة العامة لاسوء قصد

الاحكام

١ — صاحب الجريدة الذي رفعت عليه دعوى قذف لا يجوز له أن يتسكك احكام محكمة النقض والايام بأن الخبر الذي نشره في جريدته وصل الى علمه من شخص آخر

ب — صاحب الجريدة اذا نشر خبراً وهو يعلم انه يشتمل على قذف يكون مستولاً جنائياً بصفته قاعلاً أصلياً في جريمة القذف مع الشخص الذي حرر الخبر المذكور ج — كل أمر مخالف بذاته لقانون مثل نشر واقعة قذف في حق البشير يعتبر عملاً وقانوناً كأنه قد عمل بسوء النية اضراراً بالجنى عليه أى بقصد أن يكون من ورائه نتائج المنتظرة وليس من الضروري اذن في مثل هذه الدواوى اثبات وجود سوء النية فلا (محكمة النقض . حكم ٢٨ مارس سنة ١٩٠٨ — المجموعة الرسمية سنة تاسعة صفحة ١٥٨)

٢ — تشمل عبارة (أحد الموظفين العموميين) الواردة في الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ عقوبات الاشخاص المكلفين بخدمة عمومية ومن ثم يقبل من المخالف في حقهم اقامة الدليل على حقيقة الافعال المسئمة اليهم بمناسبة وظائفهم المكلفين بها . ويستر من « الموظفين العموميين » بالمعنى المتصود في المادة ٢٦١ قرة ثانية عقوبات أعضاء المجلس الملى للاقباط الأرثوذكس فيما يختص بوظائفهم المكلفين بها بمقتضى الامر المالى الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٣ بالتصديق على لائحة مجلسهم واختصاصه (محكمة النقض . حكم ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٠ — المجموعة الرسمية سنة ثانية عشرة صفحة ٣٨)

٣ — لا يشترط لتوفر جريمة القذف بتوزيع كتابات أن يحصل توزيع الكتابات المحتوية القذف علناً اذ ان التوزيع في حد ذاته يكون للنشر أو العلانية المطلوبة قانوناً (راجع تعليقات تيدل وسرفيه على قانون العقوبات البلجيكي . الجزء الثالث صحيفة ٢١٦)

وتوفر التوزيع بالمعنى الذى يرمى اليه قانون العقوبات حتى ولو لم يكن هناك سوى كتابة واحدة سلمت الى شخص واحد أيا كانت صفة هذا الشخص (راجع حكم محكمة بروكسيل المدنية الصادر في ٣ فبراير سنة ١٨٤٦ بازيكريزى بلج سنة ١٨٤٢ الجزء الثانى صحيفة ٥٤ — وحكم محكمة بروكسيل أيضاً الرقم ٢١ أكتوبر سنة ١٨٦٥ بازيكريزى بلج سنة ١٨٦٥ جزء ثانى صحيفة ٢٧٢ — وانظر أيضاً كتاب قابروجت في الجرائم السياسية الجزء الاول صحيفة ٢١٠) .

فيستبر قاذفا طبقاً لاحكام المادة ٢٦١ من قانون العقوبات من أسند لغيره في عريضة افتتاح دعوى أموراً تعدها المادة المذكورة قذفاً (راجع حكم محكمة النقض البلجيكية الرقم ٥ يناير سنة ١٨٨٧ بازيكريزى سنة ١٨٨٧ جزء أول صحيفة ٤٢ وحكم محكمة بروكسيل الرقم ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ جزء ثانى صحيفة ١٠١ — وانظر عكس ذلك حكم نقض و ابرام فرنسا الرقم ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٩٧ مجلة القانون

(٢٦١) — (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث. الباب السابع

سنة ١٨٩٨ صحيفة ٤١ (محكمة النقض . حكم ٦ يونيو سنة ١٩١٤ - المجموعة الرسمية سنة سادسة عشرة صفحة ٣٣)

٤ — لقاضى الموضوع أن يفصل نهائياً فيها إذا كان سوء القصد متوفراً عند التهم من عدمه وليس مقيداً بقواعد اثبات خاصة كضرورة وجود غداء بين الخنى عليه والتهم بل ان سوء القصد يصح استنتاجه من ظروف الدعوى والقرائن لا يبنى القاذف من العقاب لكونه قل الاخبار التي ذكرها عن غيره من الناس أو من الجرائد ويكفى يائناً لاثبات العلنية أن تذكر محكمة الموضوع في حكمها أن القذف حصل في جريدة لان المفهوم بداهة ان الجرائد ممتدة للبيع والتوزيع ومن شأنها أن يطلع عليها الجمهور (محكمة النقض . حكم ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ - مجلة الشرائع سنة ثمانية صفحة ١١٤)

٥ — يجب لتطبيق المادة ٢٦١ عقوبات لفائدة من اتهم موظفاً عمومياً بإحدى الطرق المبينة بالمادة ١٤٨ عقوبات أن يحصل الانتقاد بطريقة ممتدة ولخدمة المصاحبة العامة لأن يكون الباعث اليه شفاء ضفائن وأحقاد شخصية (محكمة النقض . حكم ٦ مارس سنة ١٩١٥ - المجموعة الرسمية سنة سادسة عشرة صفحة ١٥٥)

٦ — يعتبر قذفاً ما اذا أسند الى شخص كذبا طبع كتاب وثثره وكل في أحكام محكمة الاستئناف الكتاب المذكور ما لو صح هذا الاسناد لشان المسند اليه في سمعته ومقامه وعرضه للمسئولية . ولا فرق بين أن يكون اسم المسند اليه الطبع ظاهراً في الكتاب بصراحة أو بطريق تلميحية تساعد على وضوحها وصراحته ظروف أخرى (محكمة الاستئناف حكم ٣٠ يناير سنة ١٩٠١ - مجلة الحقوق سنة سادسة عشرة صفحة ٤١)

٧ — انه مع التسليم بمجاوز انتقاد الموظفين العموميين على لسان الصحافة فان أحكام المحاكم الجزئية المطاعن الانتقادية يجب أن تكون قاصرة على الاعمال العمومية فإذا تجاوزت هذا

وانشاء الامرار (على قانون المقويات الاهل) «م - ٢٦١»

الحل الى الشؤون الخصوصية كانت قدنا مابقاً عليه (محكمة الموسيقى الجزئية . حكم
جنگ رقم ٣١ مارس سنة ١٩٠٢ - مجلة الحقوق سنة سابعة عشرة صفحة ٨٤)

٧ - ١ - ان القانون لم يعرف الاهانة ولكن العلماء أطلقوا هذه الكلمة على
كل ما كان من شأنه أن يمس شرف الشخص أو اهاتته فهي تشمل اذن بعض ألفاظ
لا تعتبر في ذاتها قدفا ولا سباً ولا شتماً وانما بتوجيهها للوظف العمومي يكون من
شأنها من شرفه أو احساسه

ب - ان كلمة اهانة التي تشمل لفة القذف والسب والشتم وغيرها لما معنى خاص
بها في القانون فلا تدخل تحتها جريمة القذف وخلافها وهذا ما حدا بالشارع المصري
الى اعتبار جريمة اهانة الموظف العمومي منفصلة عن جريمة القذف الموجهة اليه حيث
جعل لكل منها عقوبة خاصة بها

ج - ان القاذف في حق موظف عمومي له حق اثبات الوقائع التي يسندها اليه
اذا لم يتعد الحدود المقررة لذلك قانوناً بخلاف مرتكب الاهانة فلا حق له في اثباتها
د - ان من مميزات الاعمال المكونة لجريمة القذف أن يكون في الامكان اثبات

صحتها أو نفيها بدليل . أما اذا استحال الدليل عقلاً فتعتمد جريمة القذف

ه - ان القانون لم يميز بين حالة القاذف الذي يسند لغيره وقائع اختلقها شخصياً
والقاذف الذي يروي وقائع اختلقها غيره بل ان الالفاظ التي استعملها القانون سواء في
النسخة الفرنسية أو العربية عامة تشمل جميع الطرق التي يحصل بها القذف

و - ان الشخص الذي يروي خبراً أو اشاعة عن الغير مضره بشرف القذوف
في حقه ينسب لتسيرة بعمله هذا عيياً كالشخص الذي يسند اليه شخصياً ولا فرق في
الحقيقة بين من ينشر فكرته الشخصية وبين من ينشر فكرة لغيره على شكل خبر أو
اشاعة لان القاذف أسند في كلتا الحالتين للقذوف في حقه أموراً لو كانت صادقة
لاوجب احتقاره أو آمرضه للاحكامه

« م - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ » (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث . الباب السابع

ز - انه مع التسليم بأن نسبة الاهمال في الدفاع لحام في قضية معينة لا تمدد قضا حسب رأى بعض علماء القانون إلا أنه من المتفق عليه ان هذه النسبة تمدد قضا اذا تعدت حد الانتقاد ومست كرامة المحامي في صناعته وذلك كمن ينسب لحام أنه قصر في الدفاع لان القضية أجبت عليه بلا مقابل أو ان اتهامها كانت قليلة (محكمة مابدين الجزئية . حكم جنح ٥ أغسطس سنة ١٩٠٩ . مجلة الاستقلال سنة سادسة صفحة ٤١٩)

﴿ المادة - ٢٦٢ ﴾ يعاقب على القذف بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً اذا كان ماقذف به جنياً أو جنحة وأما في الأحوال الأخر فلا يزيد الحبس عن ستة شهور ولا الغرامة عن ثلاثين جنياً مصرياً
تقابل المادتين ٢٧٨ قديمة و ٢٦٨ فرنساوى

﴿ المادة - ٢٦٣ ﴾ لا يحكم بهذا العقاب على من أخبر بالصدق وعدم سوء القصد الحكام القضائيين أو الاداريين بأمر مستوجب لعقوبة فاعله (١)
تقابل المادتين ٢٧٩ قديمة و ٢٦٩ مخطوط

﴿ المادة - ٢٦٤ ﴾ وأما من أخبر بأمر كاذب مع سوء القصد فيستحق العقوبة ولو لم يحصل منه اشاعة غير الاخبار المذكور ولم تقم دعوى بما أخبر به

تقابل المواد ٢٨٠ قديمة و ٢٧٠ مخطوط و ٣٧٣ فرنساوى

المادة ٢٧٨ قديمة : يعاقب القاذف ومن شاركه بالحبس من سنة الى ثلاث سنين اذا كان ماقذف به مستوجبا لعقوبة جنائية وأما في الأحوال الأخرى فيعاقب بالحبس من شهر الى ستة أشهر (١) يعتبر مجلس النقابة فيما له من الاختصاص سلطة ادارية بالنظر للأحوال المنصوص عليها في المادة - ٢٦٣ - من قانون العقوبات (مادة - ٥١ - من قانون نعمة ٢٦ سنة ١٩١٢ الصادر في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩١٢ الخاص بالمحامين امام المحاكم الاهلية)

الاحكام

١ - يلزم أن يكون الحكم الصادر بالعقوبة في دعوى البلاغ الكاذب مشتملاً أحكام محكمة علي بيان الحيلة التي رفع اليها قضائية كانت أو ادارية والا كان الحكم لاغياً ويترتب النقض والابرار على خلو الحكم من هذا البيان وجه مهم لبطلانه بطريق النقض (محكمة النقض . حكم ٢٠ يناير سنة ١٩٠٠ - المجموعة الرسمية سنة أولى صفحة ١٨٩)

٢ - ١ - لا ينقض الحكم خطأ في تطبيق القانون اذا كان صادراً بعقوبة في بلاغ كاذب بسوء القصد ولم يثبت كذبه بطريق التحقيق بل يكفي لوجود هذه الجريمة أن تكون الوقائع المبلغ عنها كاذبة وللمحكمة أن تأخذ في اثبات كذبها بكل ما تراه كافياً لاقتناعها به . ذلك لان القانون لم يحتم أن تثبت مكذوبة تلك الوقائع بطريق التحقيق القضائي أو يحفظ التهمة أو بناء على حكم بالبراءة

ب - اذا حصل البلاغ بواسطة شخص مافصل ذلك بإرشاد المتهم ولم يكن الا آله له فالمسئولية الجنائية في ذلك تقع على المتهم الذي هو الفاعل الحقيقي للجريمة (محكمة النقض . حكم ٢٨ مارس سنة ١٩٠٣ - المجموعة الرسمية سنة خامسة صفحة ٤)

٣ - يعاقب على البلاغ الكاذب سواء حصل شفاهاً أو كتابة (محكمة النقض . حكم ٢٥ مارس سنة ١٩٠٥ . المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ١٥٦)

٤ - لا يلزم لتكوين جريمة البلاغ الكاذب المنصوص عنها في المادة - ٢٦٤ - عقوبات أن يورد المبلغ اسم شخص معين في البلاغ بل يكفي أن يثبت للمحكمة أن البلاغ يقصد به شخص معين (محكمة النقض . حكم ١٠ يوليو سنة ١٩٠٩ - المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة صفحة ٤)

« م — ٢٦٤ » (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث . الباب السابع

٥ — لاجابة لذكر السلطة التي تقدم اليها البلاغ صراحة في الحكم القاضي بالادانة في جريمة البلاغ الكاذب طبقاً للمادة — ٢٦٤ — عقوبات بل يكفي أن يظهر من مضمون الحكم حصول تقديم البلاغ الى سلطة قضائية كانت ادارية وذلك لان جريمة البلاغ الكاذب المقدم الى سلطة قضائية ادارية معاقب عليها بقطع النظر عن كون السلطة المقدم اليها البلاغ مختصة أو غير مختصة (محكمة النقض . حكم ٥ مارس سنة ١٩١٠ . المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة صفحة ٢٠٨)

٦ — يجب تفسير المادة — ٢٦٤ — من قانون العقوبات بمقارنتها بالمادة ٢٦٣ منه ولا تنطبق الا على البلاغات المقدمة للسلطات القضائية أو الادارية وعليه يجب نقض الحكم الذي لم يبين فيه ان البلاغ حصل بتلك الطريقة (محكمة النقض . حكم ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ — المجموعة الرسمية سنة سادسة عشرة صفحة ١٥)

٧ — ١ — لا يلزم لتكوين جنحة البلاغ الكاذب في حق موظف عمومي أن تكون الوقائع المبلغ عنها واقعة تحت أحكام قانون العقوبات بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي الى محاكمة تأديبية أو اتخاذ اجراءات ادارية ضد الموظف
ب — يشتر أن هناك بلاغاً كاذباً في حالة ما اذا كان موضوع البلاغ وقائع تدسب التبليغ عنها لان البلاغ الثاني يجعل وقوع الضرر المترتب على البلاغ الاول أكثر احتمالاً (محكمة النقض . حكم ٢٧ فبراير سنة ١٩١٥ . المجموعة الرسمية سنة سادسة عشرة صفحة ٩٠)

٨ — يكفي لتكوين جريمة البلاغ الكاذب أن يبين للمحكمة كذب الوقائع المبلغ عنها ولم يشترط القانون أن يثبت ذلك بحكم نهائي أو بأمر بأن لا وجه لاتامة الدعوى ومن ثم فالحكم القاضي بمقوبة على من أخبر بأمر كاذب ارتكابه على براءة المحني عليه

التي ظهرت من المرافعة لا يعتبر أنه خالف القانون ويجب على محكمة النقض والايام
احترامه (محكمة النقض . حكم ٢٠ مارس سنة ١٩١٥ — المجموعة الرسمية سنة سادسة
عشرة صفحة ١٤٤)

٩ — يقع البلاغ الكاذب تحت طائلة المادة ٢٦٤ من قانون العقوبات ولو لم يعد
في الامكان رفع الدعوى العمومية بالنسبة للجريمة المبلغ عنها لسقوطها (محكمة النقض .
حكم ٢٩ ابريل سنة ١٩١٦ — المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ١٦٨)

١٠ — يعاقب على البلاغ الكاذب سواء حصل شفاها أو بالكتابة (محكمة النقض
حكم اول يوليو سنة ١٩١٦ . المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة « سنة ١٩١٦ »
صفحة ١٤٨)

١١ — لا عقاب على البلاغ الكاذب الا اذا حصل من المبلغ بمحض ارادته ومن
ثم فاذا قرر شخص معلومات كاذبة جواباً على أسئلة ونحت اليه في أثناء تحقيق فلا
يقع تحت طائلة المادة ٢٦٤ — عقوبات (محكمة النقض . حكم ٩ ديسمبر ١٩١٦ .
المجموعة الرسمية سنة ثامنة عشرة صفحة ٣٠)

١٢ — لا يلزم لتكو بن جنحة البلاغ الكاذب أن يبين اسم الشخص المبلغ ضده
بل يكفي تبينه بطريقة واضحة (محكمة النقض . حكم ٩ ديسمبر سنة ١٩١٦ . المجموعة
الرسمية سنة ثامنة عشرة « سنة ١٩١٧ » صحيفة ٤٧)

١٣ — يعاقب بمقتضى المادة ٢٦٤ — من قانون العقوبات كل من رفع على آخر
بسوء قصد دعوى جنحة مباشرة وأعلنه بها (محكمة أسبوط الابتدائية . حكم جنح
استثنائي رقم ٢٥ يناير سنة ١٩٠٨ — المجموعة الرسمية سنة ثامنة عشرة صفحة ١٥٤)

١٤ — من الاركان الجوهرية لجريمة البلاغ الكاذب أن يقدم الملم البلاغ من

٥ م — ٢٦٥ (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث . الباب السابع

تلقاه نفسه ومن ثم فلا يعتبر مرتكباً لجريمة البلاغ الكاذب من أعطى معلومات كاذبة عند اجابته على أسئلة وجهت إليه كشاهد أثناء التحقيق . راجع جارسون شرح قانون العقوبات المادة ٣٧٣ فقرة ١٨ و ٢١ وما يليها . وتعليقات دالوز على قانون العقوبات المادة ٣٧٣ فقرة ٥٨ و ٥٩ . وملحق دالوز على المادة المذكورة فقرة ٥٥٤٨ وما بعدها . (محكمة طنطا الابتدائية . حكم جنح استثنائي رقم ١٨ - أكتوبر سنة ١٩١٣ - المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ٢١)

١٥ - لا يعاقب على البلاغ الكاذب الا اذا حصل من تلقاء نفس المبلغ قبال بلاغ المحاكم الجزئية
الحاصل في أثناء تحقيق ورداً على استجواب لا يقع تحت المادة - ٢٦٤ - عقوبات (محكمة نجع حمادى الجزئية . حكم جنح ٢٩ مارس سنة ١٩٠٥ - المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ٢٠١)

١٦ - اذا استشهد من بلغ بأمر كاذب بشهادة أشخاص آخرين على صحة أقواله وشهد هؤلاء الأشخاص بذلك الامر جازت معاقبتهم بصفهم شركاء قد سألوا ارتكاب الجريمة (محكمة اسوان الجزئية . حكم ٢٤ - ابريل سنة ١٩٠٥ - المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ٢٠٢)

(المادة - ٢٦٥) * كل سب غير مشتمل على اسناد واقعة معينة بل كان مشتملا على اسناد عيب معين أو على خدش الناموس أو الاعتبار بأي كيفية كانت من الاحوال الميئنة بالمادة ١٤٨ يعاقب عليه بالحبس مدة لاتزيد عن ثلاثة أشهر أو بغرامة لاتتجاوز عشرين جنهماً مصرياً وذلك مع عدم الاخلال بأحكام الفقرة الثانية من المادة ٢٦١ اذا اقتضى الحال ذلك

نظامى المادة ٢٨١ قديمة مع تعديل في العقوبة و٢٧١ مخطط

المنشورات

١ — لاحظنا ان بعض حضرات أعضاء النيابة عند ما يصفون النية في قضايا منشورات النائب السب يتجاوزون عن ذكر الالفاظ التي استعملها المتهم لانها قد تكون نازلة من الدناءة الى حد بعيد . وحيث ان ورود الالفاظ السب في عبارة الوصف فيه ايضاح لاركان الجريمة فترجو ايضاح ذلك في هذه القضايا (منشور نمرة ٦٧ — من المجموعة المطبوعة . رقم ٢١ مايو سنة ١٩١٤)

الاحكام

١ — اذا كان اقتفاء أثر سيدات في الطريق ومسهن باليد والدخول وراءهن التفتش والابرام أحكام محكمة في منزل وتوجيه الكلام اليهن بالرغم عن ممانعتهن كل ذلك لا يكفي لتكوين الفعل المفاضح المحل بالحياة فان هناك مع ذلك محلا للمحاكمة على جريمة سب لان مثل هذا الفعل يمس كرامة السيدات (محكمة القضا . حكم ٢١ يوليو سنة ١٩٠٤ . المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ٥)

٢ — تعتبر عبارة « فليسقط المدير فليمت المدير » سبا « مخدشا للناموس والاعتبار » بالمعنى المقصود في المادة ٢٦٥ عقوبات (محكمة القضا . حكم ٦ مايو سنة ١٩١١ . المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة صفحة ١٠٥)

٣ — يكفي لتوفر العلنية وهي من الاركان الاساسية للجريمة المنصوص عنها في

« م - ٢٦٥ » (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث . الباب السابع

المادة ٢٦٥ عقوبات أن توجه ألقاظ السب في الشارع العمومي حيث يحتمل مباعها - كلمة مقالات الواردة في المادة ١٤٨ عقوبات لا تقتصر على الخطابة بل تشمل أيضاً الحديث البسيط (محكمة النقض . حكم أول فبراير سنة ١٩١٣ . المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ٨٢)

٤ - اتهم شخص بانها كره حرمة الآداب وحسن الاخلاق لسيدة بأن قال لها « ما فيش كذا أبداً أما من جمالك ما بنام الليل » وطلب عقابه بالمادة ٢٦٥ عقوبات واحتياطياً بالمادة ١٥٥ عقوبات والمحكمة الجزئية حكمت ببراءته والمحكمة الاستئنافية ألغت الحكم وقضت بتغريم المتهم مائة قرش عملاً بالمادتين ١٥٥ عقوبات و ١٧٧ جنابات فطن المحكوم عليه في الحكم امام محكمة النقض والابرام . ومحكمة النقض قررت :

١ - ان الاقوال المعزوة الى المتهم لم تتوفر فيها النرض المقصود من جريمة انتهك حرمة الآداب وحسن الاخلاق لان العبارة التي فقوه بها لا ينطوى تحتها في الواقع ونفس الامر أى معنى قبيح أو مناف للآداب يمكن أن يعتبر خادشاً للآداب العامة مهما بلغت الغفلة في تقديرها وفضلا عن ذلك فان الحكم لم يشر الى أن الاقوال التي صدرت من المتهم قد لازمها اشارات أو مظاهر من شأنها أن تؤول أو تزيد في مناهها وحينئذ تكون الاعمال التي أؤخذ عليها المتهم لا تقع تحت نص المادة ١٥٥ عقوبات ويكون قد وقع خطأ في تطبيق القانون على الواقعة

ب - ان توجيه تلك الاقوال بنفسها الى امرأة شريفة أو الفقه بها بصوت مرتفع في محل عام على مسمع من تلك المرأة وبكيفية تشعر الجمهور بأن هذه السيدة هي المقصودة صراحة كان ذلك أو تليحاً فان تلك الاقوال بالنظر الى ما ترمى الى الدلالة عليه من سابق المعرفة بين السيدة المذكورة وبين من فقوه بها علناً تعتبر بالرغم عن خلوها في حد ذاتها عن كل ماهو مناف للآداب سباً بمعنى الكلمة من شأنها أن يخذش ناموس أو اعتبار تلك السيدة ويكون موقوف من المتهم معاقباً عليه بالمادة ٢٦٥ عقوبات (محكمة النقض . حكم ٢١ أغسطس سنة ١٩١٥)

٥ — لا تعتبر حجرة مأمور المركز محلا عمومياً بالمعنى المقصود في المادة — ١٤٨ — أحكام المحاكم
الكلية عقوبات . وعلى ذلك فلا يكون السب الذي يحصل في تلك الحجرة بحضور المأمور
قطب جنحة معاقباً عليها بالمادة — ٢٦٥ — عقوبات (محكمة اسكندرية الابتدائية . حكم
جنت استئناف مؤرخ ١١ يونيه سنة ١٩١١ — المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة صفحة ٢٠)

٦ — المنذرة (محل استقبال الزائرين) المجتمع فيها عدة أشخاص لا تكون محلاً أحكام المحاكم
الجبرية عمومياً بالمعنى المراد في المادة — ١٥٣ — (١٤٨ جديدة) من قانون العقوبات . فبناء
على ذلك يعاقب على السب الواقع فيها بهذه الحالة بمقتضى المادة ٣٤٦ (٣٤٧ جديدة)
من قانون العقوبات لا بمقتضى المادة ٢٨١ (٢٦٥ جديدة) من القانون المذكور (محكمة
جرجا الجزئية . حكم ١٥ فبراير سنة ١٩٠٣ . المجموعة الرسمية سنة رابعة صفحة ١٢٧)
* المادة — ٢٦٦ * أحكام المادتين السابقتين لا يجرى تطبيقها على
ما يختص باقتراء أحد الخصوم على الآخر في أثناء المدافعة عن حقوقه أمام
المحاكم شفاهاً أو تحريراً فان هذا الاقتراء لا يستوجب الا الدعوى على فاعله
بصفة مدنية أو تأديبية

(ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠) يجرى أيضاً تطبيق المادة ١٦٦ مكررة
في كل دعوى تقام بالتطبيق لنص المواد ٢٦١ الى ٢٦٥ السابقة

الأحكام الجزئية

١ — اذا اتهم محامى أحد الخصوم في قضية بأنه افترى على الخصم الآخر فلا أحكام محكمة
النقض والايام يمكنه أن يستند في دفاعه على المادة — ٢٦٦ — عقوبات اذا لم يكن هذا الاقتراء لازماً
لصالح الدفاع عن موكله في القضية ولم تكن له علاقة بموضوع الدعوى وتشمل كلمة
« الخصوم » الواردة بالمادة — ٢٦٦ — عقوبات المحامين عن المتقاضين (محكمة النقض .

« م — ٢٧٦ » (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث — الباب الثامن

حكم ٥ نوفمبر سنة ١٩١٠ . المجموعة الرسمية سنة ثانية عشرة صفحة ٤)

٢ — اذا اتهم أحد المحامين بالتدفع لانه اورد في مذكرته التي قدمها دفاعا عن موكله عبارات تفيد التدفع في حق الخصم الآخر فلا يمكنه أن يستند في دفاعه على المادة — ٢٦٦ — عقوبات التي نصت على أن الافتراء الذي يحصل من أحد الخصوم على الآخر أثناء المدافعة عن حقوقه أمام المحاكم لا يستوجب الا الدعوى على فاعله بصفة مدنية أو تأديبية اذا ثبت أنه طبع هذه المذكرة ووزعها على الغير (محكمة النقض . حكم ٦ مايو سنة ١٩١١ . المجموعة الرسمية سنة ثانية عشرة صفحة ٢٣٧)

٣ — أنه فيما يتعلق بالجرائم التي تقع بواسطة الصحف لا يمد من ارتكب قدفاً في مقالة نشرت في إحدى الجرائد فاعلاً أصلياً الا اذا تعذرت اقامة الدعوى العمومية على مدير الجريدة أو ملزم طبعها فاذا أقيمت الدعوى على أحدهما وعلى المؤلف معاً عدّ المؤلف شريكاً في الجريمة ليس الا (محكمة النقض . حكم ٨ يناير سنة ١٩١٧ . المجموعة الرسمية سنة ثامنة عشرة « سنة ١٩١٧ » صفحة ٥١)

المادة — ٢٦٧ « كل من كان من الأطباء أو الجراحين أو الصيدالنة أو القوابل أو غيرهم مودعاً اليه بمقتضى صناعته أو وظيفته سر خصوصي أتمن عليه فأفشأ في غير الاحوال التي يلزمه القانون فيها بتبليغ ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بفرامة لا تتجاوز خمسين جنيتها مصرى

ولا تسرى أحكام هذه المادة الا في الاحوال التي لم يرخص فيها قانوناً بأفشأ أمور معينة كالقرار في المواد ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٤ و ٢٠٥ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية

تطابق المواد ٢٨٤ قديمة و ٢٧٤ مخطوط و ٣٧٨ فرنساوي

في السرقة وفي الاغتصاب (على قانون العقوبات الاهلي)
٢٦٨ — م

الباب الثامن

(في السرقة وفي الاغتصاب)

المادة — ٢٦٨ * كل من اختلس منقولا مملوكا لغيره فهو سارق

نطبق الواد ٢٨٥ قديمة و ٢٧٥ مخطوط و ٢٧٦ فرنلوي

الاحكام

١ — الزبرجد الموجود في باطن أرض الجزيرة المسماة « بجزيرة الزبرجد » لا يمكن اعتباره مالا مباحا لان الجزيرة ملك الحكومة وما يوجد في باطنها من الكنوز يكون ملكا لها بالتبعية والعقد الصادر من الحكومة لتخاصة يدل على ميلها الى المحافظة على كنوز الجزيرة حتى انها اشترطت أن ماتستخرجه الخاصة يكون ملكا لها وهذه كلها أحوال تثبت ان الزبرجد المسروق له مالك معروف هو الحكومة وانها لم تهمل مطلقا في ترك حقها اكل طارىء في الجزيرة (محكمة النقض . حكم ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٠٤ — مجلة الاستقلال سنة رابعة صفحة ١٥)

٢ — من مرق شيئا هو شريك في ملكيته يعاقب بعقوبة السرقة (محكمة النقض . حكم ٢١ يوليو سنة ١٩٠٤ — المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ٢)

٣ — المال من حيثة حيازته نوعان مال مباح للعموم ومال مملوك لافراد فالمال المباح هو الذي لا صاحب له في الاصل أو كان له صاحب ونخل عنه والمملوك هو الذي اختص به أحد الناس لنفسه بحيازته له . والنخل عن الملك اما أن يكون بتركه فعلا معرضا لاستيلاء أول من يحوزه أو بالتصريح بأخذه لمن يطلبه . ومن قبل النخل عن الملك ما يحصل في غرق السفن البحرية فان المادقة فيما لو ارتطمت السفينة أو غرقت ويُسرجالها

أحكام محكمة
الجنابات

« م — ٢٦٩ » (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث — الباب الثامن

من نجاتها أن يأخذوا ما يتيسر لهم أخذه منها وبرحلوا عنها فتصير غنيمة باردة لمن يلتقي بها أو أنهم يستدعون من يقاسمون معهم أسلابها فإذا لم يتخل البحريّة عن السفينة في تلك الحالة بل استمروا عامين على نجاتها أو نجاة شحنها ولم يندحوها للعموم كان التمدي على أسلابها سرقة محضة (محكمة المنصورة الابتدائية . حكم جنابات ٢٣ - إبريل سنة ١٨٩٥ - مجلة الحقوق سنة عاشره صفحة ١٤٥)

٤ - - ان عدم معرفة مالك الشيء لا يدل على أن المتهم ليس سارقا بل يمكن استنتاج ذلك من حالة المتهم ووقائع الدعوى وسوابقه المديدة في السرقات (محكمة جنابات مصر . حكم ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٥ - مجلة الاستقلال سنة رابعة صفحة ٢٩٣)

﴿ المادة - ٢٦٩ ﴾ لا يحكم بمقوبة ما على من يرتكب سرقة
اضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه
تقابل المواد ٢٧٦ مختلط و ٣٨١ فرساي و ٢٨٦ قديمة

تعليقات المحقّاقية

قد غيرت عبارة الجزء الاول من المادة القديمة المتعلقة بمقالة خصوصية تقتضي اعفاء المتهم من المقوبة ولم يغير شيء من معناه وقد حذف الجزء الاخير منها لان المادة ٤٢ الجديدة تنص عن حالة الاشتراك عند ما يكون الفاعل الاصلى معفي من المقوبة

لمادة ٢٨٦ قديمة : الاختلاسات الخاصة من الأزواج اضرارا بزواجهم أو من الزوجات اضراراً بأزواجهن سواء كانوا في معيشة واحدة أو مفترقين وكذلك الاختلاسات الخاصة من أولاد أو اعقاب آخر اضرارا بأبائهم أو بأمهاتهم أو بأصول آخر أو من الآباء أو الأمهات اضرارا بأولادهم أو بأعقاب آخر تستوجب التزام فاعلها بتعويضات مدنية فقط وأما من ساعد من ذكر على هذه الاختلاسات أو أخفى جميع الاشياء المسروقة أو بعضها في الاحوال المذكورة أو استملها جميعاً أو بعضها لتفعله فيعاقب بمثل جرم السارق

في السرقة وفي الاغتصاب» (على قانون العقوبات الاهلي) د ٢٧٠ —

الاحكام

١ — ان نص المادة ٢٨٦ (٢٦٩ جديدة) مقيد لا يمكن التوسع فيه فلا يجوز احكام عكة اذن تطبيقه على من يسرق ملك ابن زوجته من غيره اضراراً به (محكمة النقض . النقض والابرار حكم ٨ فبراير سنة ١٨٩٦ — مجلة القضاء سنة ثالثة صفحة ١٨٣)

٢ — ان القانون لا يعاقب على السرقات المتوقعة من الاولاد قبل ابراهيم فلو كان منسوباً اليهم سرقة ملابس من والده وزوجة والده ولم يميز الحكم المطعون فيه بين السرقتين وقضى بمقوبة واحدة بالنسبة لغيره كان منقوضاً ووجب احالة القضية على محكمة أخرى لاجل النظر والحكم فيها مجدداً (محكمة النقض . حكم ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٨ . مجلة القضاء سنة سادسة صفحة ٢٥)

٣ — يشترط للاعفاء من العقوبة المنصوص عليه في المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات في احوال السرقة بين الازواج وبين الاصول والفروع أن يكون الشيء المسروق ملكاً خاصاً للشخص الذي تربطه مع السارق رابطة الزواج أو القرابة المنصوص عنها بالمادة المشار اليها وأن لا تلحق السرقة ضرراً بمحقق النسيب . فالولد الذي يسرق مالا ليس لايه فيه الا حق الملكية بالاشتراك مع الغير يعاقب عقاب السارق « انظر تعليقات جارسون على قانون العقوبات المادة ٣٨٠ نبذة ٣٥ » (محكمة النقض . حكم ١٥ ابريل سنة ١٩١٦ . المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ١٦٧)

المادة — ٢٧٠ * يعاقب بالاشغال الشاقة مؤبداً من وقعت منه

سرقة مع اجماع الشروط الخمسة الآتية :

الاول — أن تكون السرقة حصلت ليلاً

الثاني — أن تكون السرقة واقعة من شخصين فأكثر

«م — ٢٧٠ — ٢٧١» (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث . الباب الثامن

الثالث — أن يوجد مع السارقين أو مع واحد منهم أسلحة ظاهرة أو مخبأة

الرابع — أن يكون السارقون قد دخلوا داراً أو منزلاً أو أودة أو ملحقاتها مسكونة أو معدة للسكنى بواسطة تسوّر جدار أو كسر باب ونحوه أو استعمال مفاتيح مصطنعة أو التزني بزي أحد الضباط أو موظف عمومي أو ابراز أمر مزور مدعى صدوره من طرف الحكومة

الخامس — أن يفعلوا الجريمة المذكورة بطريقة الاكراه أو التهديد باستعمال أسلحتهم

تطابق للمادة ٢٨٧ قديمة و ٢٧٧ مخطوط و ٢٨١ فرنساوى

المادة — ٢٧١ * يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة من ارتكب سرقة باكراه فاذا ترك الاكراه أثر جروح تكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة

تقابل المواد ٢٨٨ و ٢٩١ قديمة و ٢٧٨ مخطوط و ٢٨٢ و ٢٨٥ فرنساوى

تعليقات التحفائية

كان في المواد القديمة خلط كثير أما أولاً فلأن العقوبة المنصوص عنها في المادة ٢٨٨ للسرقة باكراه وبشرطين كذلك من الشروط الخمسة المدونة في تلك المادة كانت عين العقوبة المقررة في المادة ٢٩١ للسرقة باكراه عند ما لم يترك الاكراه أثراً لاى جرح ولا يقترب بأى شرط آخر وأما ثانياً فبسبب الاحالات الواردة فيها على المادة ٢٨٧ وإن التعبير الجديد لايس للموضوع فى شىء غير إضافة الاشغال الشاقة المؤقتة بصفة عقوبة اختيارية الى الاشغال الشاقة المؤبدة فى المادة ٢٧١ فى حال السرقة باكراه اذا

في السرقة وفي الاغصاب» (على قانون العقوبات الاهلي) «م - ٢٧١»

ترك الاكراه أثر جروح اذ أن المروح قد تكون خفيفة لدرجة لا تستوجب زيادة البقوية

الاحكام

١ - تعتبر سرقة باكراه داخل تحت حكم المادة ٢٩١ (٢٧١ جديدة) من أحكام محكمة النقض والابرار قانون العقوبات السرقة المبهمة باحراق مواد مخدرة تضع شعور المجنى عليه اذ أن الاكراه هو في الواقع كل فعل خارجي يحصل بأمر قسرية تعجز أو تعدم كل مقاومة من قبل المجنى عليه (محكمة النقض . حكم ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٠١ . المجموعة الرسمية سنة ثالثة صفحة ٢١٥)

٢ - الاكراه الذي هو ظرف من الظروف المشددة في السرقة هو استعمال طرق قسرية تعطيل قوة مقاومة المجنى عليه تسهلا للسرقة . فالسرقة التي تحصل بعد اعطاء المجنى عليه مواد مخدرة لتعطيله عن مقاومة تنفيذ السرقة هي سرقة باكراه وينعین التفريق بينهما وبين السرقة التي تحصل على شخص نائم نوما طبيعياً فان هذه السرقة الاخيرة سرقة بسيطة بما أن حالة المجنى عليه هي التي مكنت من السرقة أما في الحالة الاخرى فان السارق اجتهد في أول الامر في منح المجنى عليه من مقاومته بأن أعطاه مواد مخدرة (محكمة النقض . حكم ١٤ يناير سنة ١٩٠٥ . المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ١٥٠)

٣ - ١ - لا يصلح أن يكون الخطأ القانوني بشأن الملكية دفاعاً لهم في سرقة لان الجبل بالقانون لا يعتبر عذراً مقبولاً كما قضت بذلك المادة ٢ من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

ب - لا يعتبر استرداد المالك بالقوة لشيء لم يكن في حوزته استعمالاً لحق مقرر

« م — ٢٧١ » (التعليلات الجديدة) الكتاب الثالث . الباب الثاني

له في المادة ٥٥ عقوبات حيث ان القانون لا يبيح لاحد أن يقضى لنفسه بنفسه

ج — نصت المادة ٥٥ عقوبات على عدم سرعان أحكام قانون العقوبات على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة ولا ينطبق هذا النص الا على الحق التأديبي المحول لرب البيت والوصى والاستاذ كما يستنتج ذلك من الاعمال التحضيرية وعلى الخصوص من مناقشة مجلس شورى القوانين المدونة بمحضر جلسة ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٣ (بمحكمة النقض . حكم ٣ يونيو سنة ١٩١١ . المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة صفحة ٢٧٥)

٤ — اذا أعطى السارق مواد مخدرة للمجنى عليه لاقاء مقاومته يعتبر عمله هذا من أفعال الاكراه بالمعنى المقصود بالمادة ٢٧١ عقوبات (بمحكمة النقض . حكم ٢٥ مايو سنة ١٩١٢ . المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة صفحة ٢٠٥)

٥ — ان جناية السرقة بالاكراه تشمل جميع الاحوال التي فيها يقع الاكراه من السارق مادام متلبساً بالجريمة أعنى اذا وقع الاكراه عقب ارتكاب السرقة وان تكن السرقة بمنائها القانوني قد تمت فهذه القاعدة تشمل اذن وقائع الاكراه التي أشار اليها قانون العقوبات البلجيكي الصادر في سنة ١٨٦٧ وهو الاكراه الذي يستلزمه السارق لاستمرار حيازته على الشيء المسروق أو ليتمكن من الهرب اذا فوجئ وهو متلبس بالجناية « افتر تعليلات جارسون على قانون العقوبات صفحة ١١٨٦ نبذة ١٤ الى ١٧ ومولف جارو في قانون العقوبات الجزء الخامس صفحة ٣٩٦ — وشرح قانون العقوبات المصرى لجرانمولان جزء ثان صفحة ٤٥٩ » ولذلك يعد مرتكباً لجناية السرقة باكراه ويعاقب طبقاً للمادة ٢٧١ من قانون العقوبات من سرق أشياء من دار ثم عمد الى استعمال العنف مع امرأة حاولت القبض عليه في صحن الدار (بمحكمة النقض . حكم ١٢ فبراير سنة ١٩١٦ — المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ١٢٠)

٦ — الاكراه هو كل أمر ملأيا كان أو أدبياً يجبر حرية المجنى عليه عن الدفاع
أحكام محكمة الاستئناف العليا
ومنع الجريمة وضبط الجاني أو معرفته وحوادث الاكراه لا تقع تحت حصر بل هي

في السرقة وفي الاغتصاب» (على قانون العقوبات الاهل) د م — ٢٧٢

موكولة لأي القاضي ان اعطاء الجنى عليه ما كولا من المنيبات بقصد تسهيل السرقة بعد سرقة
بإكرامه (محكمة الاستئناف حكم ٢٠ أبريل سنة ١٨٩٤ — مجلة الحقوق سنة طائفة صفحة ١٦٥)

٧ — لا يكون الاكراه موجباً لتشديد العقوبة الا اذا استعمل وقت ارتكاب
الجناية أو عقب ارتكابها يرهة يسيرة بقصد التمكن من الفرار أما اذا حصل في وقت
وفي ظروف أخرى فلا يكون موجباً لتغيير صفها ويسد فلا قائماً بنفسه (محكمة
الاستئناف . حكم ١٦ يونيو سنة ١٨٩٦ — مجلة الحقوق سنة حادية عشرة صفحة ٢٥١)

٨ — اختلاس الاشياء المحجوز عليها ادلر يا كان أو قضائياً يعتبر سرقة طبقاً لنص احكام الحاكم
المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات فاذا اقترن الاختلاس باكرام تكون عقوبته كعقوبة
السرقة باكرام المنصوص عليها بلادة ٢٧١ من القانون المذكور وحيث ان لا تدخل في
اختصاص محاكم الجنح (محكمة ادفو الجزئية . حكم ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ . المجموعة
الرسية سنة خامسة عشرة صفحة ٢٢٧)

المادة — ٢٧٢ * يعاقب على السرقات التي ترتكب في الطرق
العمومية بالأشغال الشاقة المؤبدة في الأحوال الآتية :

أولاً — اذا حصلت السرقة من شخصين فأكثر وكان أحدهم على
الأقل حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبأً

ثانياً — اذا حصلت السرقة من شخصين فأكثر بطريق الاكراه
ثالثاً — اذا حصلت السرقة ولو من شخص واحد حاملاً سلاحاً وكان

ذلك ليلاً أو باكرام أو تهديد باستعمال السلاح

تقابل المواد ٢٨٩ و ٢٩٠ قديمة و ٢٧٩ و ٢٨٠ مخطط و ٣٨٣ فرنساوى

الاحكام

١ — اذا دفع من خسر في لعب التمار مقدار خسارته الى من كسب أصبح هذا النقض والا برام
احكام محكمة

«م — ٢٧٣» (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث . الباب الثامن

مالكا لما دفع له فاذا استرده الاول منه بطريق الاكراه عد مرتكباً لجريمة السرقة باكراه . ولا يمكن الارتكان في عدم توفر القصد الجنائي على ان المتهم استرد مالا اعتقد ان المخبى عليه اخذه بطريقة غير شرعية (محكمة النقض . حكم أول سبتمبر سنة ١٩٠٩ المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة صفحة ٣٦)

٢ — ان الاكراه المنه عنه في المادة — ٢٨٩ — (٢٧٢ جديدة) عقوبات يشمل أحكام محكمة الاستئناف كل تعد يوجه على الاشخاص ولو لم يلحقهم ضرر في الامن على أنفسهم أو لم يهددهم بأى خطر شخصى . لذلك اذا سرق جمل فتعتبر السرقة واقعة باكراه اذا أمسك القصوص الجبل بالقوة ليحملوه على الاسراع فى السير وحصل لراكبه فزع اضطره الى الفرار من وجههم وترك الجبل فى قبضة أيديهم (محكمة الاستئناف . حكم ١٦ مايو سنة ١٩٠٠ — المجموعة الرسمية سنة ثانية صفحة ١٧٧)

٣ — لما كان البحر مباحا للملاحة لجميع الأمم ولا يمكن لدولة من الدول أن تملكه دون أخرى وكان الطريق العام جزءاً من أملاك الدولة داخل تحت سلطتها وتسمى عليه أحكامها لم يصح لذلك اعتبار البحر كالطريق العام بالنظر الى الحوادث الجنائية وما يقتضيه حصولها فى الطريق العام من تشديد العقوبة (محكمة المنصورة الابتدائية . حكم جنابات ٢٣ — ابريل سنة ١٨٩٥ — مجلة الحقوق سنة عاشره صفحة ١٤٥)

المادة — ٢٧٣ — يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة على السرقات التى تحصل ليلا من شخصين فأكثر يكون أحدهم على الأقل حاملا سلاحا ظاهرا أو مخبأ

تقابل المواد ٢٩١ قديمة و ٢٨١ مخطط و ٣٨٥ فرسلى

الأحكام

١ — حمل السلاح يعتبر من الظروف المشددة فى جريمة السرقة ولو كان بسبب أحكام محكمة النقض والابرار وظيفة المتهم ككونه خفيا لان العبرة فى ظرف حمل السلاح هي الارهاب به وسهولة

في السرقة وفي الاغتصاب» (على قانون العقوبات الاهلي) «م — ٢٧٣»

استعماله عند التزوم (محكمة النقض . حكم ٤ ديسمبر سنة ١٩٠٩ المجموعة الرسمية سنة
حادية عشرة صفحة ٧٥)

٢ — يعتبر ظرف وقوع الجريمة ليلاً من المسائل المتعلقة بالموضوع التي تفصل فيها
نهائياً محكمة الموضوع خصوصاً وأنه لا يوجد تعريف قانوني « الليل » وبناء عليه فلا
يعد من الاوجه الموجبة لنقض الحكم القاضي بالادانة في جريمة سرقة حصاة ليلاً
طبقاً للمادة ٢٧٣ عقوبات اذا لم يذكر فيها ساعة ارتكاب الجريمة (محكمة النقض . حكم
٢٢ يناير سنة ١٩١٠ — المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة صفحة ١٢١)

٣ — يلزم في جريمة السرقة المنصوص عنها في المادة — ٢٧٣ — عقوبات أن
يكون هناك ارتباط بين السرقة وحمل السلاح حتى يتوفر بذلك وجود الظرف المشدد
فاذا كان التهم وقت ارتكاب الجريمة يحمل سلاحاً يقتضي صناعته وجب على المحكمة
أن تبحث عن درجة علاقة حمل السلاح بالسرقة فاذا لم يوجد تمت ارتباط بينهما كانت
جريمته جنحة فقط . ومحكمة الموضوع هي التي تفصل نهائياً في هذه النقطة (محكمة
النقض . حكم ٢٦ مارس سنة ١٩١٠ — المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة
صفحة ٢١٥)

٤ — لا يكون الحكم باطلا اذا لم يذكر فيه ان المحكمة طاملت التهم الذي لم يبلغ
من العمر سبع عشرة سنة بمقتضى المادة — ٦٦ — عقوبات (الخاصة بالجرم الذي لم يبلغ
هذا السن) اذا كانت المحكمة لم تحكم عليه بعقوبة الاشغال الشاقة بل حكمت عليه
بالحبس وفي هذه الحالة يعتبر ان المحكمة طبقت هذه المادة ضمناً ولو لم تذكر في ذلك
الحكم (محكمة النقض . حكم ٢٨ فبراير سنة ١٩١٤ . مجلة الشرائع سنة أولى
صفحة ١١٥)

٥ — حمل السلاح يعتبر من الظروف المشددة في جريمة السرقة ولو كان بسبب

« م — ٢٧٣ — ٢٧٤ » (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث . الباب الثامن

وظيفة المهّم ككونه خفياً (محكمة النقض . حكم ٢٣ سبتمبر سنة ١٩١٦ . المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة « سنة ١٩١٧ » صفحة ٨)

٦ — قسم علماء القانون (السلحة الى نوعين : أحدهما ما يعد بطبيعته سلاحاً ويترتب
احكام انلحكم الجزئية على مجرد حمله اعتبار الواقعة جنابة ولو لم يستعمله الجاني أثناء ارتكابه الجريمة وذلك
لما يجددته في قلب المجنى عليه من الرعب والخوف عند نظرها . والنوع الثاني لا يد
سلاحاً الا اذا كان استعماله المحرم أثناء ارتكابه الجريمة وأما اذا فعل فعلته بدون أن
يحتاج لأن يعمل به شيئاً فلا يعد سلاحاً يترتب عليه اعتبار الحادثة جنابة — والاسلحة
التي من النوع الاول هي كالبنديقة والطبحة والحسام والجربة . وأما الاسلحة التي من
النوع الثاني فهي كاسكين أو المqv أو الصا البسيطة وعلوا هذا التقسيم قائلين ان الاسلحة
التي من النوع الاول لا تستعمل عادة في شؤون الانسان المعاشية ولا توجد دائماً معه
بخلاف الاسلحة التي من النوع الثاني فإنها توجد في مطرد المادّة مع الناس ويستعملونها
في حاجتهم المعاشية ولا يترتب على حملها القاء الرعب في قلوب الناظرين لها بخلاف
الاسلحة التي من الصنف الاول . فاذا ارتكب شخصان سرقة وكان أحدهما حاملاً
لحربة فيكون ملوّق منهما جنابة « راجع فوستان هبلي صفحة ١٤٤ و ٥١٠ جزء ثان
و ٢٨٨ و ٢٨٩ جزء خامس . و جازو جزء ثان صفحة ٥٠٦ و ٥٠٧ و ٥٠٨ » (محكمة
النيا الجزئية . حكم ٢٥ — ابريل سنة ١٩٠٦ — المجموعة الرسمية سنة ثمانية صفحة ٢٢٥)
* المادة — ٢٧٤ * يعاقب بالحبس مع الشغل :

أولاً — على السرقات التي تحصل في مكان مسكون أو معد للسكنى
أو في ملحقاته أو في أحد المحلات المدة للعبادة

ثانياً — على السرقات التي تحصل في مكان مسور يحاطت أو يساج من شجر
أخضر أو حطب يابس أو بخنادق ويكون ذلك بواسطة كسر من الخارج
أو تسور أو باستعمال مفاتيح مصطنعة

في السرقة وفي الاغتصاب» (على قانون العقوبات الاهلي) «م — ٢٧٤»

ثالثاً — على السرقات التي تحصل بكسر الاختام المنصوص عليه في الباب التاسع من الكتاب الثاني

رابعاً — على السرقات التي تحصل ليلاً

خامساً — على السرقات التي تحصل من شخصين فأكثر

سادساً — على السرقات التي تحصل من شخص واحد يكون حاملاً سلاحاً ظاهراً أو مخبئاً

سابعاً — على السرقات التي تحصل من الخدم بالاجرة اضراراً بمخدوميهم أو من المستخدمين أو الصناع أو الصبيان في معامل أو حوانيت من استخدموهم أو في المحلات التي يشتغلون فيها عادة

ثامناً — على السرقات التي تحصل من المحترفين بنقل الاشياء في العربات أو المراكب أو على دواب الحمل أو أى انسان آخر مكلف بنقل أشياء أو أحد أتباعهم اذا سلمت اليهم الاشياء المذكورة بصفتهم السابقة

تقابل للواد ٢٩٢ قديمة و ٢٨٢ غتظ و ٣٨٠ فرنساوى

تعليقات التحفائية

هذه المادة تنص عن السرقات التي قد جنحاً وتكون مصحوبة بظروف مشددة والفقرة الاولى منها كانت تحتم في القانون القديم وجود شرطين مآ من الشروط الثلاثة المذكورة فيها وهى أن تكون السرقة حصلت ليلاً ومن شخصين فأكثر أو في مكان مسكون أو في محل عبادة والظاهر أن وجود شرط واحد من هذه يكتفى لتبرير زيادة للمقوبة (انظر الفقرات ١ و ٤ و ٥ الجديدة) وقد اختصر في عبارة الفقرة الثانية القديمة (الفقرة السادسة الجديدة) وبما أن مجرد حصول السرقة في مكان مسكون أو

« م — ٢٧٤ » (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث — الباب الثامن

في ملحقاته يكفى بمفرده لانطباق السرقة على هذه المادة فكان يمكن أن يحذف من الفقرة الثالثة القديمة (السابعة الجديدة) هذه العبارة « سواء من مال ضيف نزل عند مخدومه أو من مال صاحب منزل دخل فيه مع مخدومه » وأن يحذف من الفقرة الرابعة القديمة (الثامنة الجديدة) قوله « صاحب لوكاندة أو خان » والفقرة الثالثة الجديدة هي المادة ١٤١ القديمة وقد سوى بناء على طلب مجلس شورى القوانين بين الاماكن « المملة للسكى » وبين الاماكن « المسكونة »

الاحكام

أحكام محكمة النقض والايام
١ — من سرق شيئاً هو شريك في ملكيته بمقاب بمقوبة السارق (محكمة النقض حكم ٢١ يوزيه سنة ١٩٠٤ — المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ٣)

٢ — ليس للمحكمة الاستئنافية أن تغير وصف التهمة من سرقة الى اخفاء أشياء مسروقة لان الوقائع المكونة للجريمة الاولى تختلف اختلافا جوهرياً عن الوقائع المكونة للجريمة الثانية وهي تالية لها : استأنفت النيابة الحكم الصادر ببراءة المتهم من جريمة السرقة فحكمت محكمة الجنج الاستئنافية بادانة المتهم لارتكابه جريمة اخفاء أشياء مسروقة المنصوص عليها في المادة ٢٧٩ عقوبات غير ان محكمة النقض ألقت هذا الحكم بناء على المبدأ المذكور آتياً (محكمة النقض . حكم ٣١ يناير سنة ١٩١٤ المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ١٤٤)

٣ — لمحكمة الاستئناف أن تصف الوقائع المطروحة أمامها بتغير وصفها الوارد في اعلان الدعوى بشرط أن لا تغير ماهية التهمة . وقد حكم طبقاً لهذا المبدأ بأنه في حالة ما اذا أتهم شخص بسرقة وبرأته المحكمة الجزئية من هذه التهمة يجوز للمحكمة الاستئنافية أن تحكم عليه لاختفائه أشياء مسروقة بشرط أن تبني حكمها على نفس

في السرقة وفي الاغصاب» (على قانون العقوبات الاهلى) «م — ٢٧٤»

الوقائع التي كانت موضوع النظر امام محكمة أول درجة (محكمة النقض . حكم ٥ ديسمبر سنة ١٩١٤ - المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ١)

٤ — قرينة ثبوت ملكية المنقول بالحيازة يستفيد منها المتهم بسرقة شيء وجد أحكام المحاكم
الكلية في حوزته ولا يكفي لاحضن هذه القرينة تعريف المتهم على خلاف الحقيقة مصدر ملكيته لهذا الشيء بما اذا كان مما يقل اقتراض ملكيته له (محكمة مصر الابتدائية . حكم جنح استثنائي رقم ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٠٥ - المجموعة الرسمية سنة سابعة صفحة ١٦)

٥ — الشريك الذي يتصرف في العين المشتركة بغير نية الاختلاس لاقبوبة عليه جنائياً اذا اتضح أنه انما تصرف بنية سليمة وبقصد محاسبة شريكه على ما يخصه من الثمن ودفه اليه (محكمة اسكندرية الابتدائية . حكم جنح استثنائي رقم ١٦ ابريل سنة ١٩٠٧ المجموعة الرسمية سنة ثامنة صفحة ١٤٧)

٦ — يكفي لتوفر الشروع أن يبدأ في التنفيذ بأعمال محسوسة يظهر منها جلياً قصد الفاعل في ارتكاب الجريمة حتى ولو كان أمامها في ذلك الوقت مستحيلاً لاسباب خارجة عن ارادته فإلذلك اذا كسر شخص خزانة بقصد السرقة ووجدها خالية اعتبر عمله شروعاً في سرقة (محكمة أسبوط الابتدائية . حكم جنح استثنائي رقم ١٢ فبراير سنة ١٩١٤ - المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ١٢٦)

٧ — القيل الوارد ذكره في المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات لا يراد به الا الليل أحكام المحاكم الجزئية
النام فلا تعد السرقة التي تقع في الفجر حاصلة ليل (محكمة دشنا الجزئية . حكم ١٧ يوليو سنة ١٩٠٤ . المجموعة الرسمية سنة سابعة صفحة ٦٩)

٨ — لانتم جريمة السرقة لا ينقل مال الغير قلاً تاماً . وقد حكم بأن من يفتاجاً في موضع ومعه الشيء الذي سرقة منه لا يعاقب الا للشروع في السرقة (محكمة طهطا

« م — ٢٧٥ » (التعليقات الجديدة) « الكتاب الثالث . الباب الثامن

الجزئية . حكم ٥ يناير سنة ١٩١٥ . المجموعة الرسمية سنة سادسة عشرة صفحة (١٦٥)
 * المادة — ٢٧٥ * يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تتجاوز سنتين
 على السرقات التي لم تتوفر فيها شيء من الظروف الشديدة السابق ذكرها (١)
 تقابل المواد ٢٩٤ و ٢٩٥ و ٢٩٦ و ٣٠٠ قديمة و ٢٨٤ و ٢٨٥ و ٢٨٦ و ٢٩٠ مختلط و ٣٨٨
 و ٤٠١ فرسولي

تعليقات المحققة

قد حذفت المادتان ٢٩٤ و ٢٩٥ القديمتان لأن أقصى العقوبة المقررة فيها هو
 نفس الحد الأقصى المقرر لاسرقة البسيطة (راجع المادة ٣٠٠ القديمة) فكان الظاهر
 إذن أن لا حاجة إلى هاتين المادتين وقد استعاض عن المادة ٣٠٠ القديمة بالمادة
 ٢٧٥ الجديدة وإن أحكام هذه المادة تنطبق على أنواع السرقات المنصوص عنها في
 الجزء الاول من المادة ٢٩٦ القديمة وللقاضى الحق فى فحص العقوبة كما دعت
 الظروف لتلك فى حال سرقة الغلال الخ ٠٠٠ والخطر فى ابقاء الفعل المنصوص عنه
 فى الجزء الاول من المادة ٢٩٦ القديمة بصفة جريمة خصوصية ناشئة من أن المحاكم
 كانت مختلفة فى تعريف المراد من قوله فى القانون « محصولات الارض النافعة » وقد
 جعل الحد الأقصى للعقوبة المقررة فى النص الجديد الحبس مدة سنتين لعدم كفاية الحد

(١) كل من يتر على شيء أو حيوان ضائع ولم يتيسر له رده الى صاحبه فى الحال يجب عليه
 أن يسلمه أو ان يبلغ منه الى أقرب قنطرة لبوليس فى اللد أو الى المدة فى القرى
 ويجب اجراء التسليم أو التبليغ فى ظرف ثلاثة أيام فى اللد وثمانية أيام فى القرى ومن لم يفعل
 ذلك يعاقب بدفع غرامة يجوز ابلاغها الى مائة قرش وبضلع حقه فى المكافأة المنصوص عنها فى
 المادة الثالثة

فإذا كان حبس الشيء أو الحيوان مباحاً بنية امتلاكه بطريق النش فقام الدعوى الجنائية
 المقررة لتلك المخالفة ولا يبقى هناك وجه لمحاكمة على المخالفة (مادة — ١ — من ذكرينو
 الاشياء والحيوانات الضائعة الصادر فى ١٨ مايو سنة ١٨٩٨)

في السرقة وفي الاغتصاب» (على قانون العقوبات الاهلي) «م — ٢٧٥»

الاقصى المقرر الآن وهو سنة — افطر الحد الاقصى وهو خمس سنوات المقرر في المادة ٣٨٨ من القانون الفرنسي وهي العقوبة لمادة القانون المصري — وكان يوجد الجزء الاخير من المادة ٢٩٦ القديمة نوماً خاصاً من السرقات معاقباً عليه بالعقوبات المقررة لمواد الخالفات وهذه العقوبات كافية في كثير من الاحوال لكن قد تكون للجريمة في أحوال أخرى صفة سرقة خطيرة على الهيئة الاجتماعية ومن وجه آخر فان سلطة القاضي أصبحت غير مرتبطة بحد أدنى بالنظر للتواعد الجديدة فلا يخشى ظلم من اعتبار هذه الافعال جنحاً ومن ثم يجوز تطبيق العقوبات المقررة للمود اذا اقتضى الحال ذلك ولكن بما ان الترامة غير مقررة في أحوال السرقات العادية فقد تفرقت صريحاً في المادة ٢٧٦ كمقوبة اختيارية للافعال المتقدمة الذكر متى كانت قيمة الغلال المسروقة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشاً

وهنا يتعين الكلام على الفاء السادتين ٢٩٧ و ٢٩٣ القديمة . وفيها يختص بالمادة ٢٩٣ فان الفرض الظاهر من هذه المادة كان هو معاقبة سائقي العربات وغيرهم ممن يسرقون شيئاً من البضائع التي يؤتمنون عليها ويضمون بدل الاشياء المسروقة غيرها حتى لا تظهر سرقتهم فاذا كان هذا هو الفرض فالفعل منطبق على الفقرة الثامنة من المادة ٢٧٤ فاذا اعتبر بالعكس أن الفرض من هذه المادة هو المعاقبة على اتلاف مال الغير بسوء القصد فليس هنا موضع هذه المادة وللاحظ أن أمر اتلاف بممتلكات الغير بسوء القصد لم يبحث فيه في أى موضع من القانون القديم بحثاً كافياً

وأما فيما يختص بالمادة ٢٩٧ فليس من الواضح أن يكون قتل حد من حدود الاطيان من موضعه موصلاً الى سرقة ومع ذلك فانه من صالح النظام العام أن يكون هناك عقاب على الفعل المنصوص عنه في هذه المادة ولذا قد أدخل نقل أو إزالة حد من الحدود في المادة ٣١٣ (المادة ٣٣٢ القديمة) التي كانت تنص من قبل عن عقوبة ردم الخنادق المجهولة حدوداً وغير ذلك وقد جعلت فيها عقوبة خاصة لمن يقتل حداً أو يزيله اذا كان يقصد بذلك اغتصاب أرض وهذا ما يظهر أن المادة المحذوفة كانت ترمى اليه

المنشورات

١ — أخذ الأجير من المحاجر بعد استخراجها أو قبل ذلك يد سرقة لاشياء مملوكة للحكومة حيث ان الاراضى التى لامالك لها هى ملك الحكومة وهذه الملكية تشمل الارض وما فوقها وتحتها فاذا فصلت الاجار صارت منقولا ويقع الاستيلاء عليها تحت أحكام السرقة . وهذه الجريمة هى غير مخالفة ادارة محجر بدون رخصة (منشور نمرة ١٩٧ من المجموعة المطبوعة)

٢ — من سرق أجزارا أو طوباً من المدن القديمة يد سارقاً متى كانت جهة الادارة أعلنت الاهالى بأن تلك الاشياء ملك للحكومة وهذا بدون اخلال بأحكام لأئحة الآثار اذا كان مأخذ هو شئ من الآثار عدا الطوب والاجار (منشور نمرة ١٩٨ من المجموعة المطبوعة)

٣ — نصت المادة — ٨٧ — من القانون المدنى على ما يأتى: « كل من اشترى شيئاً مسروقاً أو ضائعاً فى السوق العام أو بمن يتجر فى مثل ذلك الشئ وهو يتقصد ملكية بآئمه له يكون له الحق فى طلب الثمن الذى دفعه من مالك الشئ الطالب استرداده » — فحق المشتري فى أخذ ماله لا يثبت له اذن الا اذا كان حسن النية أو انه اشترى وهو متقصد ملكية البائع للشئ وفوق ذلك كان البائع بمن يتجر فى مثل هذا الشئ أو حصل البيع فى سوق عام . فاذا لم يتحقق شرط من هذه الشروط فليس للمشتري أن يطالب بالثمن الذى دفعه . وعلى ذلك تكون عدم محاكمة المشتري بسبب أنه لا يعلم ان الشئ الذى ابتاعه مسروق ليست اذن مما يستتبع منه وجوب دفع ثمن الشئ المسروق له قبل أن يستلمه مالكه بل الرجوع فى ذلك كله الى تحقق شروط المادة — ٨٧ — المتقدم ذكرها (منشور نمرة ١٧ رقم ٢٥ يناير سنة ١٩١٣)

في السرقة وفي الاغتصاب» (على قانون العقوبات الاهلي) «م — ٢٧٥»

الاحكام

١ — من سرق شيئاً هو شريك في ملكيته ياقب بعقوبة السرقة (محكمة النقض أحكام محكمة
حكم ٢١ يوليو سنة ١٩٠٤ - مجلة الحقوق سنة ٢٠ صفحة ٢٢٨)

٢ — نزع الارثية بلا اذن من الشارع العمومي يمكن اعتباره سرقة ولو ان المادة
٣٤١ عقوبات نصت على جريمة نزع الارثية كخالفه مخصوصة (محكمة النقض . حكم
١٠ مايو سنة ١٩١٣ - المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ١٩٨)

٣ — سلم مدع في قضية مدنية بمحض اختياره الى المتهم اتاه وجودها بالحكمة
تقد رهن ضمن أوراق أخرى على ذمة ردها اليه بعد الاطلاع عليها من المتهم ولكن
هذا الاخير أخفى عقد الرهن فلم يردده وغماعن مطالبته به فحكمت محكمة الجنج أن المتهم
لم يرتكب جريمة معاقبا عليها ولكنها حكمت عليه بالتعويض المذني . فطس كل من
النيابة والمتهم في هذا الحكم بطريق النقض والابرام . ومحكمة النقض قررت : — انه
ولو أن تسليم العقد الى المتهم كان في الاصل اختيارياً الا أن المتهم كان ملزماً برد العقد
بمجرد طلبه منه فلذلك اذا لم يردده اعتبر سارقاً لاختلاسه شيئاً مملوكاً للتير (محكمة النقض .
حكم ١٠ مايو سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ١٩٥)

٤ — لا يعتبر سارقاً من أخذ أحجاراً من جهة الصحراء غير داخله في حدود
حجر مصرح بأخذ أحجار منه . لان الصحراء على وجه عام ليست من الاملاك
الابرية العمومية ولا الخصوصية بل هي أرض حرة لامالك لها (محكمة النقض . حكم
١٤ ديسمبر سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ٢٩)

٥ — لا عقاب على من يأخذ أحجاراً من جهة في جبل لم تضع الحكومة يدها

« م — ٢٧٥ » (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث — الباب الثامن

عليها بل تعتبر هذه الاحجار من الاملاك المباحة (محكمة النقض . حكم ١٠ يناير سنة ١٩١٤ — مجلة الشرائع سنة أولى صفحة ١٤١)

٦ — التيار الكهربائي منقول قابل للملك والحيازة وبالتالي للسرقة فلذلك يعتبر سارقاً من يختلس بواسطة غش المداد كية من النور الكهربائي اضراراً لشركة للكهرباء (محكمة النقض . حكم ٣١ يناير سنة ١٩١٤ — المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ١١١)

٧ — ان العثور على شيء ضائع وحبيه بنية امتلاكه بطريق الفس يعتبر سرقة بناء على ما أجمت عليه الاجكام القضائية الصادرة من المحاكم الفرنسية مع عدم وجود نص قانوني خاص بذلك فيصح اذن في القطر المعمرى أيضاً اعتبار هذا الفعل سرقة بناء على الاسباب التي استندت عليها الاحكام الفرنسية المشار اليها . وفضلاً عن ذلك فانه لوضع حد للنزاع في هذه المسألة قد صدر نص قانوني صريح — وهو الامر العالي الصادر في ١٨ مايو سنة ١٨٩٨ — مؤيداً لهذا المبدأ اذ قضى صراحة بأن حبس الشيء الضائع بطريق الفس يعاقب عليه كالاستيلاء عليه أو اختلاسه بطريق الفس (محكمة النقض . حكم ٢٦ يونيو سنة ١٩١٥ — المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ٥٦)

٨ — ان الماء وان كان في الحقيقة عام المنفعة وهو في فراش بحره ونهره متى فصل منه ووضع في حرز كالواوير والاناء مطلقاً بحيث يمكن شعوله بحق الملك فيصير كغيره من الاشياء المانلة له ملكاً بأن وضع اليد عليه وبناء على ذلك يكون كل تمد عليه واختلاس شيء منه خفية من قبيل السرقة للنوء عنها في المادة — ٣٠٠ — (٢٧٥ جديدة) من قانون المقوبات (محكمة الاستئناف . حكم ٢٨ — أغسطس سنة ١٨٩٤ — مجلة القضاء سنة ثمانية صفحة ٣١١)

احكام محكمة الاستئناف

في السرقة وفي الاغتصاب» (على قانون المقوبات الاهلي) د م — ٢٧٥

٩ — ان السرقة لا تكون الا اذا كان الشيء المسروق مملوكا لغير السارق
الحكام المحاكم
السلطانية
فالاسماك الموجودة في البحر والبحيرات العمومية والانهار ليست مملوكة لاحد بنوع
خاص بل هي في الاصل كالطيور الطائفة في الهواء من الاموال المبلحة الجائر لكل
انسان أن يملكها بواسطة صيدها ووضع يده عليها واعطاء الحق للملزم في صيد الاسماك
من بحيرة عمومية لا يجعله مالكا للاسماك الموجودة فيها انما يحوله فقط حق الصيد
فيها بمفرده ولا تكون ملكيته الا على ما يصطاده فلا يعد حيثذ سارقا من زاحم الملزم
بواسطة الصيد من البحيرة الداخلة في التزامه . وعليه فلا يترتب على هذه المزاومة الا
الحكم بتوقيضات مدنية للملزم (محكمة الاسكندرية الابتدائية . حكم جنح استثنائي رقم
١٠٩ أكتوبر سنة ١٨٩٥ — مجلة القضاء سنة ثمانية صفحة ٣٣٤)

١٠ — ان مجرد سبب شخص خلف ماشية مسروقة في يوم ضبطها مع السارق
بعد مضي عدة أيام من تاريخ وقوع السرقة بدون أن يكون موجودا وقتها مع السارق
لا يعد من أجله قاعلا أصليا أو شريكا اذ لا يوجد في هاته الحالة شيء من أنواع الاشتراك
النصوص عنها في القانون حتى لو فرض وكان يعلم بأن هذه الماشية مسروقة لان
عليه بذلك لا يكفي وحده ثبوت تهمة الاشتراك عليه لمدام أنه لم يعمل عملا من الاعمال
المكونة لها قانونا واذا كان سائرا خلف تلك الماشية جهارا في الطريق فلا يكون مثله
مثل مخفي الأشياء المسروقة مع عليه بمسرقها لفقدان شرط الاخفاء (محكمة قنا الابتدائية .
حكم جنح استثنائي رقم ٢٣ أغسطس سنة ١٨٩٨ — مجلة القضاء سنة خامسة
صفحة ٣٩٤)

١١ — الشريك الذي يتصرف في العين المشتركة بتفريطية الاختلاس لاغوية
عليه جنائبا اذا اتضح انه انما تصرف بنية سليمة وبمقصد محاسبة شريكه على ما يصح
من الثمن ودفعه اليه (محكمة الاسكندرية الابتدائية . حكم جنح استثنائي رقم ١٦
ابريل سنة ١٩٠٧ — المجموعة الرسمية سنة ثمانية صفحة ١٤٧)

» م — ٢٧٥ « (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث — الباب الثامن

١٢. — أنهم شخص بالسرقة لصيده سمكا من رعة أعطها الحكومة التزاما للغير
ليصيد منها : والمحكمة قررت : ان المتهم لم يسرق حيث ان مياه الرعة متصلة بنهر
النيل والاسماك تجري بينهما بغير حصر وان مصاده المتهم من هذا الماء الجارى كان مالا
مباحا وقت صيده (محكمة أسبوط الابتدائية . حكم جنح استثنائى رقم ١٣ يونيه سنة
١٩١٢ . المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة صفحة ٢٧٨)

١٣ — يفترض علماء القانون لمن لقي شيئا فى الطريق العام واستحوذ عليه مع علمه
بانه ملك الغير احدى حالتين اما أن يكون استحوذاه عليه بقصد تملكه بنوع الاختلاس
والتصرف فيه واما أن تكون نية الاختلاس لم تتولد عنده الا بعد أن أصبح الشيء فى
قبضة يده . وقد عدوا الحالة الاولى من قبيل السرقة وذهبوا الى خلاف ذلك فى
الحالة الثانية (محكمة نجع حمادى الجزئية . حكم ١٣ اكتوبر سنة ١٨٩٨ — مجلة
الحقوق سنة ثالثة عشرة صفحة ٣٢٨)

أحكام المحاكم
الجزئية

١٤ — اصطياد فرد من الافراد سمكا من رعة عمومية أعطت الحكومة التزاما الى شخص
معلوم ليس بسرقة واقعة تحت أحكام المادة ٢٩٤ قديمة (٢٧٥ جديدة) التى لا ترمى الا الى
حماية ملكية الافراد لان اعطاء الالتزام لا يترتب عليه تجريد هذه الرعة من صفة عموميتها .
وظاية ما يترتب على هذا الفعل التمييز عما نشأ عنه من الضرر (محكمة جرجا الجزئية . حكم
١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٣ المجموعة الرسمية سنة خامسة صفحة ٧٥)

١٥ — لا عقاب على من يدعى كذبا أنه مالك لشيء ويستلمه بناء على هذا
الادعاء الكاذب « انظر الجزء الثانى من شرح قانون العقوبات المصرى لجرائم ولان
صحيفة نمرة ٤٢٣ ققرة ١٦٦٧ « (محكمة اسوان الجزئية . حكم ٨ اغسطس سنة ١٩١٢
المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ٥٠)

في السرقة وفي الاغتصاب» (على قانون العقوبات الاهلي) (م — ٢٧٦)

١٦ - يعتبر سارقا ويعاقب بالمادة (٢٧٥) عقوبات من يطلب من آخر أوراقا مالية (بنكنوت) ليأوها ويطلع عليها مع الاشتراط ضمنا بأن يردها اليه في الحال ثم يفر بها بنية تملكها وذلك لان الاختلاس وهو ركن من الاركان الجوهرية في جريمة السرقة منوفر وان كان المالك سلم الاوراق لسارقا طوعا واختيارا « راجع تعليقات جارسون على قانون العقوبات الفرنسي مادة ٣٧٩ نبذة ١٥٣ والنبد من ١٥٦ الى ١٦٠ صفح ١١٣٠ و ١١٣١ » (محكمة دكرنس الجزئية . حكم ٩ يونيه سنة ١٩١٥ للمجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ٧٠)

المادة — ٢٧٦ * ويجوز ابدال عقوبة الحبس المنصوص عليها في المادتين السابقتين بغرامة لانتجاوز جنبيين مصريين اذا كان للسروق غللا لا أو محصولات أخرى لم تكن منفصلة عن الارض وكانت قيمتها لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشا مصرياً

المنشورات

١ — محكمة المركز مختصة بمقتضى المادة — ٣ - من القانون الصادر بإنشاء محاكم منشورات لجنة للرافعة القضائية المراكز (في ١٤ فبراير سنة ١٩٠٤) بالنظر والحكم في جنة سرقة الحاصلات المنصوص عليها في المادة ٢٧٦ - من قانون العقوبات ولها مع مراعاة الحد الذي وضعته المادة الثالثة المذكورة أن تحكم بعقوبة الحبس (مذكرة عمومية نمرة ١ مؤرخة ١٨ يناير سنة ١٩٠٥)

٢ - ان المادة — ٢٧٦ - عقوبات لم تحول لقاضي الاحق تخفيف العقوبة المقررة في المادتين ٢٧٤ و ٢٧٥ عقوبات في حالة سرقة محصولات غير منفصلة عن الارض لا تزيد قيمتها عن خمسة وعشرين قرشا وعليه لا يمكن تطبيق المادة المذكورة وحدها بل يجب تطبيقها مع احدى المادتين اللتين قبلها ويجب أن لا تذكر في الحكم بالم يراقضي

« م — ٢٧٦ — ٢٧٧ » (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث . الباب الثامن .

ضرورة لاستعمال الحق المحول فيها أى ابدال الحبس بالقرعة (مذكرة عمومية نمرة ٧
مؤرخة ٦ يونيه سنة ١٩٠٩)

الأحكام

١ — تخص المحاكم المركزية بنظر الشروع في سرقة المحصولات الغير المنفصلة
عن الارض اذا ثبت لها ان قيمة المحصولات التي كان يقصد المنهم سرقتها لا تزيد عن
خمس وعشرين قرشاً وعلى ذلك تكون المحكمة المركزية مختصة بنظر دعوى الشروع
في سرقة برسم متى ثبت ان المنهم لا يمكنه أن يحصل برسم يزيد قيمته عن الخمسة
والعشرين قرشاً أو ان قيمة جميع البرسم القائم على الارض لا تبلغ هذه القيمة (محكمة
طهطا المركزية . حكم ٢٢ — ابريل سنة ١٩٠٧ — المجموعة الرسمية سنة ثامنة
صفحة ٢٠٤)

المادة — ٢٧٧ * المحكوم عليهم بالحبس لسرقة يجوز في حالة
العود أن يجعلوا تحت مراقبة البوليس مدة سنة على الاقل أو سنتين على
الاكثر

قابل للواد ٢٠١ قديمة و ٢٩١ مختلط و ٤٠١ فرنساوى

تعليقات التحقانية

هى المادة ٣٠١ القديمة المعدلة بمقتضى الامر المالى الصادر فى ٢٩ يونيه سنة ١٩٠٠

المادة ٣٠١ قديمة : يجوز جعل المرتكبين لسرقات اللبنة في هذا الباب تحت ملاحظة
الضبطية السكرية مدة من سنتين الى عشر سنين عقب انتهاء مدة عقوبتهم وهذا فيما عدا
الحالة التي يساق فيها الفاعل بقوة المجالبة

في السرقة وفي الاغصاب» (على قانون العقوبات الاهلي) «م - ٢٧٨»

وقد أدخلت عليها التعديلات اللازمة وان مسألة مراقبة البوليس في حال الحكم بمقوبة جنائية وارد الكلام عليها في المادة ٢٨

* المادة - ٢٧٨ * يعاقب على الشروع في السرقات المعدودة من الجنب بالجلوس مع الشغل مدة لا تتجاوز نصف الحد الاقصى المقرر في القانون للجريمة لو تمت فعلاً أو بفرامة لا تريد عن عشرين جنياً مصرياً
تقابل للواد ٣٠٢ قديمة و ٢٩٢ مغلط

الاحكام

١ - يمكن لتوفر الشروع أن يبدأ في التنفيذ بأعمال محسوسة يظهر منها جلياً أحكام المحاكم
الكلية قصد الفاعل في ارتكاب الجريمة حتى ولو كان أمامها في ذلك الوقت مستحجلاً لأسباب خارجة عن إرادته فإذا كسر شخص خزانة بقصد السرقة ووجدتها خالية اعتبر عمله شروعا في سرقة (محكمة أسبوط الابتدائية . حكم ١٢ فبراير سنة ١٩١٤
المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ١٢٦)

٢ - لا تتم جريمة السرقة الا بنقل مال الغير قفلا تاما . وقد حكم بان من أحكام المحاكم
الجزئية يفاجأ في موضع ومعه الشيء الذي سرقة منه لا يعاقب الا للشروع في السرقة « انظر جازر وجزء خامس طبعة ثانية صفحة ٣٩٧ الى ٣٩٩ وتعليقات جارسون على المادة ٣٩٧ من قانون العقوبات الفرنسي قرة ٤٧٢ » (محكمة طهطا الجزئية . حكم ٥ يناير سنة ١٩١٥ . المجموعة الرسمية سنة سادسة عشرة صفحة ١٦٥)

المادة ٣٠٢ قديمة . اذا حصل شروع في سرقة يحكم القاضي في ذلك بمقتضى ما هو مدون بالواد ١٠٨ و ١١٠ من هذا القانون

« ٢٧٩ — م » (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث . الباب الثامن

﴿ المادة — ٢٧٩ ﴾ كل من أخفى أشياء مسروقة مع علمه بذلك يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين وإذا كان الجاني يعلم أن الأشياء أخذت بواسطة سرقة عقوبتها أشد فيحكم عليه بالعقوبة المقررة لهذه السرقة

تقابل المادة ٦٩ قديمة

الاحكام

١ — من أخفى أشياء مسروقة ليس بشريك في السرقة بل هو مرتكب لجريمة مستقلة ومستمرة لا ينتدئ ميعاد سقوط الحق في اقامة الدعوى العمومية بسببها الا من يوم ظهورها فتصح اذن محاكمته ولو كان قد مضى ثلاث سنوات من وقت وقوع السرقة (محكمة النقض . حكم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٥ — المجموعة الرسمية سنة سابعة صفحة ٦٠)

٢ — يلغى الحكم الصادر بعقوبة في جريمة اخفاء أشياء مسروقة تطبيقاً للمادة ٢٧٩ عقوبات اذا لم يثبت في الحكم ان الخفي لهذه الاشياء كان يعلم بأنها مسروقة وذلك لان العلم ركن أساسي لتطبيق المادة ٢٧٩ المذكورة (محكمة النقض . حكم ١٦ مايو سنة ١٩١٤ مجلة الشرائع سنة أولى صفحة ٢٠٩)

٣ — اذا أخفت الزوجة في المنزل أشياء سرقها زوجها مع علمها بالسرقة فلا عقاب عليها بالمادة ٢٧٩ عقوبات لاختلافها أشياء مسروقة . وذلك لانه (أولاً) نظراً لعلاقة الزوجية وفروضها ليس في استطاعة الزوجة أن تعارض زوجها أو تبلغ عنه (ثانياً) ليس للزوجة أن تمنع زوجها من التصرف حسبما يشاء في منزله (محكمة بنى

المادة ٦٩ قديمة : وكل من أخفى كل أو بعض الاشياء للسلبية أو المختلسة أو الأخوذة بواسطة ارتكاب جناية أو جنحة يد مشاركا لتفعل تلك الجنحة أو الجنحة ويعاقب بمثل العقوبة التي يحكم عليها ان كان يعلم ذلك

في السرقة وفي الاغصاب» (على قانون العقوبات الاهل) «م — ٢٧٠»

سوف الابتدائية . حكم جرح استثنائي رقم ١٦ ابريل سنة ١٩١٣ - المجموعة الرسمية
سنة رابعة عشرة صفحة ٢٦٩)

المادة — ٢٨٠ * اختلاس الاشياء المحجوز عليها قضائياً أو ادارياً
يعتبر في حكم السرقة ولو كان حاصلًا من مالها
ولا تسرى في هذه الحالة أحكام المادة ٢٦٩ من هذا القانون المتعلقة
بالاعفاء من العقوبة

تعليقات التحفائية

راجع المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات التي نصها :
« اذا احتل المدين المحجوز على أمتته أو غيره شيئاً من الامتعة المحجوزة
قضائياً أو ادارياً مجازى جزاء السارق »

وان المادة ٤٦٠ القديمة لم ينص فيها الا عن اختلاس الاشياء المحجوز عليها
قضائياً ومن ثم كان يمكن اعتبار موضعها في قانون المرافعات ثم صدر بعد ذلك أمر
حال في ٩ مايو سنة ١٨٩٥ بوجوب تطبيقها في حال اختلاس الاشياء المحجوز عليها
ادارياً فهذه اذن جريمة يجب عقلا أن يكون موضعها في قانون العقوبات وللمادة نصها
الذي هي عليه من سنة ١٨٩٥ قد أدت الى خلاف كثير لمعرفة ما اذا كانت الجريمة
تعتبر تعدياً على السلطة القضائية أو تعدياً على حق الملكية وهل كلمة الغير الواردة في
هذه المادة تنطبق على كل شخص غير المحجوز عليه أو على من يرتكبن الجريمة
لفائدته فقط وهل المراد من قوله في المادة « مجازى جزاء السارق » ان من يقع منه
الاختلاس المنصوص عنه في هذه المادة لا يعاقب في حال من الاحوال الا بالعقوبة
المقررة للسرقة البسيطة

« م — ٢٨٠ » (التطبيقات الجديدة) الكتاب الثالث . الباب الثامن

ومما لا ريب فيه أن هذه الجريمة هي في كل الاحوال اعتداء على السلطة القضائية الا أنه لم ينشأ عنها اشكال الا في حال ما اذا لم تتوفر فيها أركان السرقة المعاقب عليها أعني اذا كان المختلس هو مالك الاشياء المختلسة أو شخصاً آخر يعمل لصالحه أو قريباً له لاعتقاب عليه بمقتضى أحكام المادة ٢٦٩ (المادة ٢٨٦ القديمة)

والنص الجديد جعل هذا الفعل جريمة من نوع خاص معاقباً عليها بالعقوبات المقررة للسرقة على اختلاف أنواع هذه العقوبات

وان اختلاس الاشياء المحجوزة بمعرفة مالكيها المعين لحراسها ليس هو اختلاساً حقيقياً بالنظر لما تقدم وهذا الاختلاس هو جريمة خصوصية أيضاً ولذا أضيفت على القانون مادة جديدة هي المادة ٢٩٧ وهذه المادة مع المادة ٢٨٠ يزيلان كل اشكال تولد عن تطبيق المادة ٤٦٠ من قانون المرافعات الحالي

المنشورات

١ — لاحظت لجنة المراقبة القضائية من مراجعة بعض قضايا الجنح ان بعض المحاكم تحكم بالحبس البسيط مع الكفالة في الاختلاسات الواقعة من غير حراس الاشياء المحجوز عليها قضائياً أو ادارياً على هذه الاشياء . ومن حيث ان الاختلاس الحاصل من غير الحارس سواء كان المختلس مالكا أو غير مالك معتبر بنص المادة ٢٨٠ عقوبات في حكم السرقة . ومن حيث ان جعل الاختلاس في حكم السرقة جاء بعبارة عامة وتحت باب السرقة فيجب اعتبار الاختلاس جريمة مماثلة للسرقة من كل الوجوه وعلى ذلك فعقابها الحبس مع الشغل (مذكرة عمومية نمرة ٥ رقم ١٣ ابريل سنة ١٩١٤)

الاحكام

اذا اختلس المالك أشياءه المحجوز عليها ثم دفع الدين بعد الاختلاس فهذا الدفع

أحكام محكمة
النقض والايام

في السرقة وفي الاغتصاب» (على قانون العقوبات الاهلي) «م — ٢٨٠

لا يعتبر كافياً لنفي القصد الجنائي عنده (محكمة النقض . حكم ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٢
المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ٦٠)

٢ — ان اختلاس الاشياء المحبوزة الذي نصت عليه المادة ٢٨٠ عقوبات
جريمة خاصة تتم متى أخفى المتهم الاشياء المحبوزة بقصد منع التنفيذ القضائي أو وضع
العوائق في سبيله سواء توفرت عند المجلس نية السرقة أو لم تتوفر (محكمة النقض . حكم
٢٤ ابريل سنة ١٩١٥ — المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ٢١)

٣ — ١ — لا يشترط لتوفر جنحة اختلاس الاشياء المحبوزة أن يكون الشخص
الذي حجزت متولاهه قد أعلن بالمحجز بل يكفي أن يثبت علمه به « نقض وإبرام
فرنسا ٣٥ سبتمبر سنة ١٨٤١ — دالوز سنة ١٨٤٢ — ١ — ٨٨ — ١٨ مارس سنة ١٨٥٢ . سيريه
سنة ١٨٥٢ — ١ — ٧٦٦ — ٧٦٩ و ٢٤ فبراير سنة ١٨٧٢ دالوز سنة ١٨٧٢ — ١ — ١٤٨)

ب — يعاقب على جنحة اختلاس الاشياء المحبوزة بقطع النظر عن صحة المحجز
مادام القضاء لم يحكم بطلانه قبل وقوع الاختلاس « سرفيه ونييلز . شرح قانون
العقوبات البلجيكي جزء رابع صفحة ١٨٥ » (محكمة النقض . حكم ٤ يناير سنة ١٩١٦
المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ١٠٣)

٤ — تعيين حارس قضائي لإدارة شؤون أرض لايجملها محجوزاً عليها حجزاً
قضائياً بمعنى المادة ٢٨٠ عقوبات . وبناء عليه فلا عقاب على المستأجر الذي يحدد الزرع
الموجود على الأرض المذكورة وينقله (محكمة المحكمة الجزئية . حكم ١٨ ديسمبر
سنة ١٩٠٩ — المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ٢٢٩)

٥ — اختلاس الاشياء المحبوزة عليها اداريا كان أو قضائياً يترتب سرقة طبقاً لنص
المادة ٢٨٠ عقوبات فاذا اقترن الاختلاس باكره تكون عقوبته كعقوبة السرقة

« م — ٢٨١ — ٢٨٢ » (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث . الباب الثامن

باكره المصوص عليها في المادة ٢٧١ عقوبات وحيث لا تدخل في اختصاص محاكم الجنيح (محكمة ادفو الجزئية . حكم ١٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ - المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ٢٢٧)

« المادة — ٢٨١ » كل من قلد مفاتيح أو غير فيها أو صنع آلة ما مع توقع استعمال ذلك في ارتكاب جريمة يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنتين

أما اذا كان الجاني محترفا بصناعة عمل المفاتيح والاقفال فيعاقب بالحبس مع الشغل

تطابق المادتين ٢٩٨ قديمة و ٢٨٨ مختلط والمادة ٣٩٩ فرنساوى

« المادة — ٢٨٢ » كل من اغتصب بالقوة أو التهديد سنداً مثبتاً أو موجداً لدين أو تصرف أو براءة أو أكره أحداً بالقوة أو التهديد على امضاء ورقة من هذا القبيل أو ختمها يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة تطابق المواد ٢٩٩ قديمة و ٢٨٩ مختلط و ٤٠٠ فرنساوى

تعليقات التحفائية

قد استعفى بهذه المواد عن المادتين ٢٣١ و ٢٩٩ القديمتين وهذه المواد الجديدة تشمل أحوالا كانت لا تدخل تحت أحكام هاتين المادتين وكانت عبارة المادة ٢٣١ القديمة على مانها من التعقيد والخفاء لاتص الاعلى حالة معينة خصوصية من أحوال النصب بطريق التهديد وهى حالة أولى لها أن تكون بين الجرائم المختصة بالملكية وقد جعل التهديد في المادة ٢٨٢ كالقوة واستعفى عن عبارة « سنددين أو براءة » بعبارة (سنداً مثبتاً أو موجوداً لدين أو تصرف أو براءة) لازالة شك كان قد عرض في انطباق هذه الالفاظ على عقد بيع

في السرقة وفي الاعتصاب، (على قانون العقوبات الاهلي) د م — ٢٨٣

وقد نص على النصب بطريق التهديد بطريقة عامة في المادة ٢٨٣ وقد جعل في المادة ٢٨٤ التهديد بارتكاب جريمة معاقباً عليه بالاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة (وهي الحالة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٢٣١ القديمة) كالتهديد بارتكاب جريمة معاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة وزيدت حالة التهديد بنشر أمور شائنة لانها مع الاسف أصبحت كثيرة الحصول ولم يرد نص عليها في القانون الحالي ويلاحظ أنه لم يشترط في المادتين ٢٨٣ و ٢٨٤ أن يكون التهديد صادراً الى قس الشخص المراد غصب ماله (تقدأ كان أو غيره) وأنه لا يشترط بمقتضى المادة ٢٨٤ أن تكون الامور الشائنة المهدد بنسبها اليه متعلقة بشخصه

وفي النصب بالتهديد يكون التهديد ركناً من أركان الجريمة فيعتبر اذن بالقسبة اليها من الاعمال التي يد ارتكابها بدأ في تنفيذها وبذلك يمكن أن يد ارتكابها شروعا معاقباً عليه اذا توفرت شرائط الشروع المنصوص عليها في المادة ٤٥ ويلاحظ أن الشروع معاقب عليه في الاحوال المنصوص عليها في المواد الثلاث ٢٨٢ و ٢٨٣ و ٢٨٤ (٤٦ و ٤٧ و ٢٨٣)

﴿ المادة — ٢٨٣ ﴾ كل من حصل بالتهديد على اعطائه مبلغاً من النقود أو أى شيء آخر يعاقب بالحبس . ويعاقب الشروع في ذلك بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين

تقابل للواد ٢٣١ قديمة و ٢٢٨ مخطوط ٣٠٥ فرساي

المادة ٢٣١ قديمة : كل من هدد غيره بكتابة أو بنجر شلامي بلغ له على لسان آخر بالقتل أو بغيره من الافعال المستوجبة لعقوبة القتل أو الاشغال الشاقة مؤبداً يعمله على أن يعطيه مبلغاً أو أى شيء أو على وضعه في محل معين أو على أن يفي له بشرط اشترطه عليه يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

أما اذا كان مايشتمل عليه التهديد للذكور مستوجياً لعقوبة أخف مما ذكر فتكون العقوبة بالحبس من سنة الى ثلاث سنين وبجرامة من ثلاثة قرش ديواني الى ألفي قرش

الأحكام

١ — كلمة « شيء » الواردة في المادة — ٢٨٣ — عقوبات التي نصت على عقاب أحكام محكمة النقض والأحكام « كل من حصل بالتهديد على إعطائه مبالغاً من القود أو أى شيء آخر » يراد بها الأشياء المادية . وبناء عليه لا عقاب بمقتضى هذه المادة على من استعمل التهديد بقصد الحاقه في إحدى الوظائف (محكمة النقض . حكم ١٨ ديسمبر سنة ١٩٠٩ — المجموعة الرسمية سنة واحدة عشرة صفحة ١٦٦)

٢ — قد ألنى قانون نمره ٢٨ لسنة ١٩١٠ — أحكام المادة — ٢٨٤ — عقوبات السابقة عليه واستبدالها ولكنه لم يبلغ صراحة ولا ضمناً المادة — ٢٨٣ — عقوبات وعليه يكون الاغتصاب بالتهديد معاقباً عليه بالمادة ٢٨٣ عقوبات ويعتبر جريمة منفصلة عن التهديد المنصوص عنه بالمادة ٢٨٤ عقوبات (محكمة النقض . حكم ٤ مايو سنة ١٩١٢ — المجموعة الرسمية سنة ثلاثة عشرة صفحة ١٤٥)

المادة — ٢٨٤ — (ق ٢٨ في ١٦ يونيه ١٩١٠) — كل من هدد غيره كتابة بارتكاب جريمة ضد النفس أو المال معاقب عليها بالقتل أو الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أو بإفشاء أمور أو نسبة أمور مخدشة بالشرف وكان التهديد مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر يعاقب بالسجن ويعاقب بالحبس اذا لم يكن التهديد مصحوباً بطلب أو بتكليف بأمر وكل من هدد غيره شفهاً بواسطة شخص آخر بمثل ما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين سواء كان التهديد مصحوباً بتكليف بأمر أم لا

ويعاقب على التهديد كتابة بالتمدى أو الايذاء الذى لا يبلغ درجة

في العزقة وفي الاغتصاب» (على قانون العقوبات الاهلي) «م - ٢٨٤»

الجسامة المتقدمة بالجلس مدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تزيد على ٢٠ جنيتها مصرى

تقرير اللجنة

عن مشروع القانون الشامل لتعديل بعض

(نصوص قانون العقوبات)

وزادت اللجنة عن الفقرة الثالثة من المادة ٢٨٤ عبارة (بواسطة شخص آخر) عقب قوله (وكل من هدد غيره شفها) ليكون نص الفقرة المذكورة هكذا (وكل

الذكرة الايضاحية

(رابعا)

« التهديدات »

لم نص المادتان ٢٨٣ و ٢٨٤ من قانون العقوبات لا على سلب المال بالتهديد . أما التهديد غير المصحوب بطلب أو بشكليف بأمر فغير معاقب عليه الآن مهما بلغ من الشدة وهو نقص من المفيد سده

لذلك عدلت المادة ٢٨٤ بحيث تتناول التهديد بالقول أو بالكتابة وسواء كان التهديد مقرونا بطلب أم لا متى كان شديدا كالتهديد بأمر يعاقب عليه فاعله بالقتل أو بالاشغال الشاقة أو التهديد بافشاء ما يمس الشرف أو يهزو لمخدش الناموس . وإذا لم يبلغ التهديد درجة الجسامة السابقة فانه لا يعاقب عليه الا اذا كان بالسكتابة

فمنظارة الحاقية تشرف بتقديم مشروع القانون المذكور الى مجلس النظار لمرضه بعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين على الحضرة الفخيمة الخديوية لتصديق عليه

ناظر الحاقية

سعد زغلول

٣٠ - ابريل سنة ١٩١٠

من حدد غيره شفهيًا بواسطة شخص آخر يمثل ماذ كراخ)
وهذا التعديل يوافق حكم النص القديم الذي كان في قانون العقوبات قبل قانون
سنة ١٩٠٤ وذلك بمنع العقاب على التهديدات الناتجة عن الانفعالات النفسية وتلازم
أخلاق وعوائد البلاد (راجع صحيفة ٧٢٩ من مجموعة محاضر دور انعقاد ١٩٠٩ -
١٩١٠ لمجلس شورى القوانين محضر جلسة أول يونيه سنة ١٩١٠)

التهديدات

﴿ منقول عن تقرير المستشار القضائي ﴾

التهديدات - عدلت المادة - ٢٨٤ - من قانون العقوبات تعديلا ذا شأن
أفضى الى توسيع دائرة تطبيقها
كان قانونا العقوبات الصادران في سنة ١٨٨٣ (المادة ٢٣١) وفي سنة
١٩٠٤ (المواد ٢٨٢ الى ٢٨٤) لا يماقبان على التهديد الا اذا كان الغرض منه سلب
المال وكان التهديد حتى بالكتابة غير معاقب عليه مهما بلغت درجة خطورته . فتنهت
الخطرات الى هذا النقص لما تكاثرت خطابات التهديد وأصبح من المهم تداركه . ولاشك
أن هذه الخطابات اذا أرسلت لاشخاص عصبي المزاج مهددة اياهم بالقتل تحدث
عندهم رعبا وقلقا وقد تلفهم اذا كانوا من الموظفين عن القيام بواجباتهم . وتستحيل
عادة معرفة أصحاب هذه الخطابات لانها دائما بلا توقيع . ولكن على الحكومة ان
تقض من القانون سلاحا لحاربة مثل هذه الاحوال وان كانت لا تجد سبيلا لاستعمال
ذلك السلاح الا نادرا

وقد عدلت المادة - ٢٨٤ - بناء على ذلك تعديلا جعلها تتناول التهديد بالقول (١)

(١) بناء على طلب مجلس شورى القوانين قرر عدم العقاب على التهديدات الشفهية الا اذا
كانت بواسطة الغير (راجع محضر جلسة أول يونيه سنة ١٩١٠ ملحق الجريدة الرسمية الصادرة في ٢٨ نوفمبر
سنة ١٩١٠ بمرة ١٣٧) ويؤيده النص القديم للمادة ٢٣١ بقرة أولى من قانون العقوبات
الصادرة في سنة ١٨٨٣

في السرقة وفي الاغتصاب» (على قانون العقوبات الاهلي) د — ٢٨٤

والكتابة وسواء كان التهديد مقروناً بطلب أم لا متى كان شديداً كالتهديد بأمر يعاقب عليه فاعله بالقتل أو الاشغال الشاقة أو التهديد بافشاء ما يمس الشرف أو بمرزوماً يندش التاموس وإذا لم يبلغ التهديد درجة الجسامة السابقة فإنه لا يعاقب عليه الا اذا كان بالكتابة

(راجع صفحة ١٥ من تقرير جناب السير ملكولم ماك ايلزيت المستشار القضائي عن سنة ١٩١٠)

الاحكام

١ — لم تنص المادة ٢٨٤ عقوبات المصلحة بالقانون نمرة ٢٨ سنة ١٩١٠ على أحكام محكمة وجوب وجود رابطة بين الشخص المرسل اليه كتاب التهديد والشخص الموجه اليه التهديد ومع ذلك يجب أن توجد بينهما رابطة يكفي أن يكون من شأنها أن تجعل للتهديد أثرًا في النفس — اذا أرسل كتاب تهديد الى مدير شركة من الشركات بقتل أحد مرؤسيه فلا يلزم حما أن لا تكون هذه الرابطة موجودة بينهما (محكمة النقض . حكم ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٠ — المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة صفحة ٣٥).

٢ — يعاقب على جريمة التهديد بالكتابة المنصوص عنها في المادة ٢٨٤ عقوبات المصلحة قانون نمرة ٢٨ سنة ١٩١٠ ولو لم يكن الشخص المهدد معيناً تعييناً صريحاً وكفى أن يتوصل الى تعيينه بطريق الاستنتاج من الوقائع (محكمة النقض . حكم ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٠ — المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة صفحة ٣٦).

٣ — لاضرورة لكي تنطبق المادة ٢٨٤ عقوبات أن يبين المهدد المجنى عليه الامور الشائعة التي يريد افشاءها بل ان مجرد التلميح بها يكفي لتوقيع العقاب ولا ضرورة أن تذكر المحكمة في الحكم الذي يصدر بالعقوبة في جريمة تهديد الامور الشائعة التي هدد المتهم المجنى عليه بها لان هذه مسألة موضوعية لارقابة فيها

«م — ٢٨٥» (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث — الباب التاسع

لمحكمة النقض على محكمة الموضوع (محكمة النقض . حكم ١٤ مارس سنة ١٩١٤ . مجلة الشرائع سنة أولى صفحة ١١٧)

٤ — تنطبق المادة ٢٨٤ عقوبات المعدلة بالقانون نمرة ٨ سنة ١٩١٠ على الدائن الذى يهدد مدينه بالقتل ان لم يقيم بوفاء ما عليه من الدين لانه ليس من أركان الجريمة المنصوص عليها فى المادة المذكورة أن يكون الطلب غير شرعى فى ذاته (محكمة النقض حكم ٧ نوفمبر سنة ١٩١٤ . المجموعة الرسمية سنة سادسة عشرة صفحة ١٦)

٥ — لا يلزم لتكوين جريمة التهديد المعاقب عليها قانوناً أن يكون للتهديد (بالكسر) مصلحة فى تنفيذ الامر الحاصل بشأنه التهديد (محكمة النقض . حكم ١٦ يناير سنة ١٩١٥ . المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ٦)

٦ — ولو انه غير ضرورى لاجل المعاقبة على التهديد أن يكون خطاب التهديد مرسلًا لنفس الشخص المهدد ولكن اذا أرسل الخطاب الى شخص لاهو رسول لتوصيله ولا هو قريب أو قريب للشخص المهدد حتى يحمله عامل المودة الى توصيله اليه فلا عقاب (محكمة النقض . حكم ١٣ فبراير سنة ١٩١٥ — مجلة الشرائع سنة ثانية صفحة ١٧٧)

الباب التاسع

(فى التفالس)

«المادة — ٢٨٥» كل تاجر وقف عن دفع ديونه يعتبر فى حالة تفالس بالتدليس فى الاحوال الآتية :

أولاً — اذا أخفى دفتره أو أعدمها أو غيرها
ثانياً — اذا اختلس أو خبأ جزءاً من ماله اضراراً بدائنيه

في التفاسير « (علي قانون العقوبات الاهلي) » م—٢٨٥—٢٨٦

ثالثاً — اذا اعترف أو جعل نفسه مدينًا بطريق التدليس بمبالغ ليست في ذمته حقيقة سواء كان ذلك ناشئاً عن مكتوباته أو ميزانيته أو غيرها من الاوراق أو عن اقراره الشفاهي أو عن امتناعه من تقديم أوراق أو ايضاحات مع علمه بما يترتب على ذلك الامتناع

هذا الباب يقابل للواد من ٢٠٣ الى ٣١١ من القانون القديم . ومن ٢٩٣ الى ٣٠١ من القانون المخطط و٥٨٥ و٥٨٦ و٥٩١ و٥٩٣ و٥٩٤ و٥٩٦ و٥٩٧ من قانون التجارة الفرنسي و٤٠٧ من قانون العقوبات الفرنسي

تعليقات التحفائية

قد صارت رعاية الحكومة المحلية تحاكم أمام الحاكم المختلطة في أحوال الافلاس المختلط بمقتضى الامر العالي الصادر في ٢٦ مارس سنة ١٩٠٠ بتعديل الفصل الثاني من لائحة ترتيب المحاكم لكن بما أنه مما لا يحسن أن يتغير القانون الواجب العمل به بحسب كون بعض الدائنين من الاجانب أو بحسب كون جميعهم وطنيين فقد جعل هذا الباب مواقفاً لباب المقابل له من قانون العقوبات المختلط المعدل بالامر العالي الصادر في ذلك التاريخ وان العقوبة المقررة في المادة ٢٩٤ من القانون المختلط هي الحبس من سنتين الى خمس ولكن بما أن الحبس بمقتضى القانون الاهلي لا تزيد مدته عن ثلاث سنوات فقد استعيض عن هذه العقوبة في المادة ٢٨٧ الجديدة بعقوبة السجن من ثلاث سنوات الى خمس والعقوبة القديمة الواردة في المادة ٣٠٥ كانت هي الاشغال الشاقة المؤقتة

﴿ المادة — ٢٨٦ ﴾ يعاقب المتفالس بالتدليس ومن شاركه في ذلك بالسجن من ثلاث سنوات الى خمس

الاحكام

١ — ان الافلاس بالتقصير أو بالتدليس ينتج ضررين ضرراً عاماً وضرراً خاصاً
 احكام محكمة
 النقض والابرار وهو كسائر الجرائم يحق للنيابة العمومية أن تقيم الدعوى العمومية به أمام المحاكم
 الجنائية المختصة وحدها برؤية الدعوى وتوقيع العقوبة على المفلس بما يوافق الاحكام
 الواردة في قانون العقوبات (محكمة النقض . حكم ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٣ — مجلة القضاء
 سنة أولى صفحة ٢٢٦)

٢ — افلاس المدعى بالحق المدني لا يمنه من رفع دعوى جنحة مباشرة أو
 احكام المحاكم
 الكلية
 الاستمرار فيها ولا من طلب التعويض المدني لان دعواه في هذه الحالة تدخل ضمن
 الدعاوى المتعلقة بشخص المفلس والتي يمكن رفعها منه أو عليه (محكمة طنطا الابتدائية
 حكم جنح استثنائي ٢٩ مايو سنة ١٩١٣ — المجموعة الرسمية — سنة رابعة عشرة
 صفحة ٢٦٣)

﴿ المادة — ٢٨٧ ﴾ يمد متفالساً بالتقصير على وجه العموم كل تاجر
 أوجب خسارة دائنيه بسبب عدم حزمه أو تقصيره الفاحش وعلى الخصوص
 التاجر الذي يكون في إحدى الاحوال الآتية:

أولاً — اذا رؤي أن مصاريفه الشخصية أو مصاريف منزله باهظة
 ثانياً — اذا استهلك مبالغ جسيمة في القمار أو أعمال النصب المحض
 أو في أعمال البورصة الوهمية أو في أعمال وهمية على بضائع

ثالثاً — اذا اشترى بضائع ليبيعها بأقل من أسعارها حتى يؤخر إشهار
 إفلاسه أو اقترض مبالغ أو أصدر أوراقاً مالية أو استعمل طرقاً أخرى مما

في التفالس « (على قانون العقوبات الاجلي) « م — ٢٨٨ — ٢٨٩ »

يوجب الخسائر الشديدة لحصوله على النقود حتى يؤخر اشهار افلاسه

رابعاً — اذا حصل على الصلح بطريق التدليس

﴿ المادة — ٢٨٨ ﴾ يجوز أن يعتبر متفالساً بالتقصير كل تاجر يكون

في احدى الاحوال الآتية :

أولاً — عدم تحريره الدفاتر المنصوص عليها في المادة ١١ من قانون التجارة أو عدم اجرائه الجرد المنصوص عليه في المادة ١٣ أو اذا كانت دفتاره غير كاملة أو غير مستظمة بحيث لا تعرف منها حالة الحقيقة في المطلوب له والمطلوب منه وذلك كله مع عدم وجود التدليس

ثانياً — عدم اعلانه التوقف عن الدفع في اليماد المحدد في المادة ١٩٨ من قانون التجارة أو عدم تقديمه اليزانية طبقاً للمادة ١٩٩ أو ثبوت عدم صحة البيانات الواجب تقديمها بمقتضى المادة ٢٠٠

ثالثاً — عدم توجهه بشخصه الى مأمور التفليس عند عدم وجود الاعذار الشرعية أو عدم تقديمه البيانات التي يطلبها المأمور المذكور أو ظهور عدم صحة تلك البيانات

رابعاً — تأديته عمداً بعد توقف الدفع مطلوب أحد دائنيه أو تمييزه اضراً بباقي الغرماء أو اذا سمح له بتمزية خصوصية بقصد الحصول على قبوله الصلح

خامساً — اذا حكم بافلاسه قبل أن يقوم بالتعهدات المترتبة على

صلح سابق

﴿ المادة — ٢٨٩ ﴾ اذا أظلت شركة مساهمة أو شركة حصص

فيحكم على أعضاء مجلس إدارتها ومديرها بالعقوبات المقررة للمتفالس بالتدليس إذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمراً من الأمور المنصوص عليها في المادة ٢٨٥ من هذا القانون أو إذا فعلوا ما يترتب عليه إفلاس الشركة بطريق الغش أو التدليس وعلى الخصوص إذا ساعدوا على توقف الشركة عن الدفع سواء بإعلانهم ما يخالف الحقيقة عن رأس المال المكتتب أو المدفوع أو بتوزيعهم أرباحاً وهمية أو بأخذهم لأنفسهم بطريق الغش ما يزيد عن المرخص لهم به في عقد الشركة

﴿ المادة - ٢٩٠ ﴾ ويحكم في تلك الحالة على أعضاء مجلس الإدارة والمديرين المذكورين بالعقوبات المقررة للمتفالس بالتقصير :

أولاً - إذا ثبت عليهم أنهم ارتكبوا أمراً من الأمور المنصوص عليها في الحالتين الثانية والثالثة من المادة ٢٨٧ وفي الأحوال الأولى والثانية والثالثة والرابعة من المادة ٢٨٨ من هذا القانون

ثانياً - إذا أهملوا بطريق الغش في نشر عقد الشركة بالكيفية التي نص عليها القانون

ثالثاً - إذا اشتركوا في أعمال منافية لما في قانون نظام الشركة أو صادقوا عليها

﴿ المادة - ٢٩١ ﴾ يعاقب المتفالس بالتقصير بالحبس مدة لا تتجاوز سنتين

﴿ المادة - ٢٩٢ ﴾ يعاقب الأشخاص الآتي بيانهم فيما عدا أحوال

في النصب وخيانة الأمانة (على قانون العقوبات الاهلي) د م — ٢٩٣

الاشتراك الميئنة قانوناً بالحبس وبغرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصرى أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط :

أولاً — كل شخص سرق أو أخفى أو خبأ كل أو بعض أموال المفلس من المنقولات أو العقارات ولو كان ذلك الشخص زوج المفلس أو من فروعه أو من أصوله أو أنسابه الذين فى درجة الفروع والأصول ثانياً — من لا يكونون من الدائنين ويشتركون فى مداولات الصلح بطريق الغش أو يقدمون ويثبتون بطريق الغش فى تغطية سندات ديون صورية باسمهم أو باسم غيرهم

ثالثاً — الدائنون الذين يزيدون قيمة ديونهم بطريق الغش أو يشترطون لأنفسهم مع المفلس أو غيره مزايا خصوصية فى نظير إعطاء صوته فى مداولات الصلح أو التغطية أو الوعد بإعطائه أو يعقدون مشاركة خصوصية لتفهم واضراراً يباقي الفرما

رابعاً — وكلاء الدائنين الذين يختلسون شيئاً أثناء تأدية وظيفتهم ويحكم القاضى أيضاً ومن تلقاء نفسه فيما يجب رده الى الفرما وفى التمويضات التى تطلب باسمهم اذا اقتضى الحال ذلك ولو فى حالة الحكم بالبراءة

الباب العاشر

(فى النصب وخيانة الأمانة)

(المادة ٢٩٣) يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً

« م — ٢٩٣ » (التطبيقات الجديدة) الكتاب الثالث. الباب العاشر

مصرياً أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من توصل الى الاستيلاء على نقود أو عروض أو سندات دين أو سندات مخالصة أى متاع منقول وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها اما باستعمال طرق احتيالية من شأنها ايهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو احداث الأمل بمحصول ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذى أخذ بطريق الاحتيال وايهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور واما بالتصرف فى مال ثابت أو منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه واما باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة أما من شرع فى النصب ولم يتمه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيها مصريا ويجوز جعل الجائز فى حالة العود تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر

تقابل المواد ٣١٢ قديمة و ٣٠٢ مخطوط و ٤٠٥ فرنساوى

محضى شورى القوانين

غيرت المادة على هذا الوجه لكثرة ما كان فى الاصل من تكرر فى المعنى وسوء وضع ثم زيد فيه شيء كان لابد من زيادته وهو عبارة (واما بالتصرف فى مال ثابت أو منقول ليس ملكا له ولا له حق التصرف فيه) حتى يدخل فى العقوبة أولئك المحتالون الذين يبيعون عقارهم الى شخص ثم قبل أن يسجل المقد أو بعده يبيعون أو يرهنون الى شخص آخر وياكلون بذلك ما يأخذونه ثمناً أو ديناً فاذا أراد أحد المتعاقدين منهم أن يرجع عليهم بما دفع لا يجد فى أيديهم شيئاً ويضيق عليه مادفع فهو لاء من أشد النصارين نصفاً الذين تجب عقوبتهم (محضر جلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ملحق الوقائع المصرية نمرة ١٤٥ الصادرة فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٣)

تعليقات المحفاتي

هذه المادة قلت من الباب التاسع وقد زيدت فيها هذه العبارة (واما بالتصرف في مال ثابت أو منقول ليس ملكاً له ولا له حق التصرف فيه) بناء على طلب مجلس شورى القوانين

والجريمة المنصوص عليها في هذه المادة اذا كان موضوعها عيناً من الاعيان الثابتة تكون الجريمة التي كانت معروفة في القانون الفرنسي بـ (Stélionat) والتصرف في الاعيان قد لا يكون بيع تام كالرهن مثلاً فانه كاف لسريان هذه المادة وقد يجوز أن العين لم تكن قط ملكاً للمتهم أولاً يجوز له أن يتصرف فيها بالتصرف الذي يريد اجراءه لسبق تصرفه فيها

أما اذا كان المتهم يعتقد حقاً أنه يجوز له اجراء هذا التصرف فلا يجوز الحكم عليه بعقوبة مالم يقتضيه ماورد في هذه المادة من قوله (وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل روة الغير أو بعضها)

أما من حيث الاعيان المنقولة فالتألب أن يكون تطبيق هذه المادة نادر الحصول لان الفعل المكون لجريمة النصب بالنسبة للمشتري يكون عاقباً عليه عادة كسرقة أو اختلاس وقع اضراً بالمالك الحقيقي ومع ذلك فن الممكن ذكر حالتين تطبق فيهما هذه المادة وهما :

أولاً — اذا كانت السرقة وقعت اضراً بوالد المتهم فانها تكون غير معاقب عليها بمقتضى حكم المادة ٢٦٩ لكنه من حيث النصب الواقع من السارق اضراً بالمشتري الحسن النية لايجوز من العقوبة بمقتضى حكم هذه المادة :

ثانياً — اذا باع المؤمن الاشياء للسلسلة اليه على سبل الامانة فان يبعه هذا بعد خيانة أمانة ولصاً وشروعه في هذا البيع غير معاقب عليه بصفة شروع في خيانة أمانة

لكنه يجوز أن يماق عليه كشروع في نصب
وقد حوت عبارة المادة بعض التحوير

المنشورات

١ — لاحظت لجنة المراقبة القضائية من مراجعة بعض قضايا الجنيح ان أشخاصاً
ممنشورات اللجنة المراقبة القضائية
يخبرون المجنى عليهم في السرقات المجهولة الفاعل أنهم يعلمون المحل الذي أخفيت فيه
الاشياء المسروقة وأنهم في استطاعتهم تمكينهم من الحصول عليها مقابل دفع شيء لهم
وعند ما يستولون على غرضهم لا يفون بالوعد وان بعض المحاكم في هذه الحالة تعتبر هذا
الفعل تارة من أمور النصب والاحتيال وتارة كدعوى مدنية وأخرى تعتبر أولئك
الاشخاص المبلغين عن الاشياء المسروقة شركاء في جريمة السرقة . وحيث ان عبارة
المادة ٣١٢ (٢٩٣ جديدة) عقوبات تستلزم وجود أفعال من شأنها الخداع والايهام
لا مجرد الاقوال وعليه متى كان الوعد الحاصل من المتهمين للمجنى عليهم في هذه
الاحوال مقترناً بعمل خارجي أيا كان من شأنه توثيق ذلك الوعد والايهام بصحته
فيكون الفعل مستحقاً لعقوبة النصب أما اذا كان مجرد الوعد عن شيء مما ذكر بل
كان قاصراً على مجرد أكاذيب فلا يكون الفعل نصباً مما قبله عليه ما لم تكن صفة الشخص
الذي صدرت عنه هذه الأكاذيب تحمل على الثقة بها واعتبارها (قرار عمومي نمرة ٩
رقم ٢١ يونيه سنة ١٩٠٠)

الاحكام

١ — ان المادة ٣١٢ (٢٩٣ جديدة) عقوبات موضوعة في باب النصب الذي
أحكام محكمة النقض والايهام لا يتكون الا باستعمال طرق احتيالية . فلاستحواذ على سند مخالصة بواسطة الخطف
لا ينطبق عقابه على هاته المادة بل على المادة ٣٠٠ (٢٧٥ جديدة) عقوبات (محكمة

في النصب وخيانة الأمانة» (على قانون العقوبات الاهلي) م — ٢٩٣

النقض . حكم ٢٥ فبراير سنة ١٨٩٩ . مجلة القضاء سنة سادسة صفحة ١٤٣)

٢ — يجب نقض الحكم الذي لم يبين في جنحة النصب الطرق الاحتمالية التي استعملت نقضاً مبنياً على النقص في الاسباب (محكمة النقض . حكم أول مارس سنة ١٩٠٢ . المجموعة الرسمية سنة رابعة صفحة ٧)

٣ — طلب المدعي المدني من المتهم لئله من الشهرة في الازرجة أن يرشده عن رأيه في المضاربات بالاقتان فأجابه لذلك مشروطاً عليه أن يعطيه الثلث مما يربحه مقابل ارشاداته المبنية على كشفه الباطني فيما يطرأ على السوق من التقلبات فحصل أن صدق المتهم فيما أخبر به ورجح المدعي المدني أرباحاً عظيمة دفع منها الى المتهم النصب المتفق عليه لكن المدعي المدني المذكور لحقه فيما بعد خسائر نتجت عن مضاربات تالية فقدم للنيابة البلاغ الذي ترتب عليه اقامة الدعوى العمومية الحاضرة على المتهم فحكمت المحكمة الابتدائية بمقابله اكن محكمة الاستئناف برأته وبناء على الطعن في الحكم بطريق النقض رفضت المحكمة النقض وقررت ما يأتي :

انه لم ينتج من حكم البراءة أن الحسارة التي لحقت المدعي المدني سببها نصائح المتهم فوجب النظر في الاجراءات التي تهدت تلك الحسارة نعم ان المتهم أوهم المدعي المدني أن له علماً باطنياً يخبر به عن المستقبل ولكن لو فرض أن ارشاداته مبنية على معرفة حقيقية بأشغال البورصة لصار الاتهام الباطل الذي أوجده عند المجنى عليه عديم الاهمية وبالجملة فان الطرق الاحتمالية المنسوبة للمتهم لم تكن سوى أنه أخبر بالمستقبل وصدق (محكمة النقض . حكم ٢٥ فبراير سنة ١٩٠٧ . المجموعة الرسمية سنة ثامنة صفحة ١٠٩)

٤ — لا يلزم ان تكون جريمة التوصل للاستيلاء على قود بواسطة اتخاذ « صفة غير صحيحة » طبقاً للمادة ٢٩٣ عقوبات أن يستعمل المتهم طرقاً احتيالية بمعنى المقصود

« م — ٢٩٣ » (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث — الباب الثامن

في الفقرة الثالثة من المادة المذكورة (محكمة النقض . حكم ٢٢ أبريل سنة ١٩١١ —
المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة صفحة ١٤٥)

٥ — لا يلزم لتكوين جريمة التوصل الى الاستيلاء على نقود بواسطة اتخاذ
« صفة غير صحيحة » طبقاً للمادة ٢٩٣ عقوبات أن يستعمل المتهم طرقاً احتيالية بالمعنى
المقصود في الفقرة الثانية من المادة المذكورة

ب — يجب تفسير عبارة « صفة غير صحيحة » المذكورة في المادة ٢٩٣ / ٤
عقوبات مع ملاحظة عبارة (اسم كاذب) الواردة معها في الفقرة نفسها وعلى ذلك
فتضمن عبارة (صفة غير صحيحة) اختلاس الاغراب والوظائف نلوا ادعى التهم بأن
له مقصرة وكفاءة خاصة كقصرته على تطيب النساء المواقف بواسطة السحر فلا يستبر
انه اتخذ « صفة غير صحيحة » بالمعنى المقصود في المادة المذكورة (محكمة النقض . حكم
٣ يونيو سنة ١٩١١ — المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة صفحة ٢٧٧)

٦ — يعتبر اشروع في النصب متوفراً ولو كان المجني عليه عالماً بنية المتهم السيئة
لان « الاستحالة » في هذه الحالة تعتبر « نسبية » اذ أنها نتجت عن أسباب خارجة
عن ارادة المتهم — حاول المتهم أن يثبت على أحد رجال البوليس الذي كان متسكراً
لكي يقبض عليه متلبساً بالجريمة فضحكت محكمة النقض أنه يجوز معاقبة المتهم على
فعله باعتباره شروفاً في نصب عملاً بالمادة ٢٩٣ عقوبات (محكمة النقض . حكم ١٣
ديسمبر سنة ١٩١٣ — المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ٤١)

٧ — اتهم شخص بأنه توصل بالاحتيال الى الحصول على مبلغ جنيه ٥٨٣ ملها
من النقود من حق الجمر ك وهو عبارة عن الفرق بين رسوم الجمر ك الحقيقية والرسوم
التي دفعت بالفعل وذلك باستماله طرقاً احتيالية من شأنها ابهام المصاحبة بواقعة مزورة
وهي ان ثمن البضاعة هو مبلغ ٥٥١ فرنكا ونصف مع ان الثمن الحقيقي هو ١١٧٣

في النصب وخيانة الأمانة (على قانون العقوبات الاهل) «م — ٢٩٣»

فرنكا ١٠ سنيم وحكم عليه بالقوبة . ولكن محكمة النقض نقضت الحكم وقضت ببراءته لان النصب لاوجود له قانونا في الوقائع المشار اليها في التهمة وذلك لان النصب يستلزم تسليم الشيء الذي يحصل الاستيلاء عليه بواسطة طرق الاحتيال وبلاحق (تسليما فعليا) وهذا التسليم لم يحصل فيما يخص المبلغ المشار اليه أو ما يوازي قيمته بل ان الخاصة التي أخذت من الجرك مساوية لقيمة الرسوم التي دفعت فعلا. وان التهم بثلاثة، صاحبة الجمارك في قيمة البضائع ليتوصل بذلك الى دفع مبلغ أقل مما كان واجبا عليه دفعه قد ارتكب غشاً سلبياً ولكنه بهذه الوساطة لم يحصل على استلام مبلغ ما ولا على مخالصة بمبلغ أو جزء من مبلغ لم يدفعه (محكمة النقض . حكم ٢٧ ديسمبر سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ٦٤)

٨ — اذا تعهد شخص بعمل يستحيل تحقيقه كان ذلك دليلاً على سوء نيته لا يقطعها بمجرد ادعائه بأنه كان يعتقد امكان ذلك العمل لان ادعائه كهذا لا يقبله العقل : ادعى المتهم ان له دراية بمل الكيمياء وانه يستخرج بواسطتها الذهب من معادن أخرى وتوصل بهذه الطريقة الى الاستيلاء على مبالغ من الخبي من علمه يشتري بها الأدوات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع . ولما رقت عليه دعوى النصب دفع أمام محكمة الجلسع بأنه كان يعتقد بحسن نية امكان ذلك الامر غير أن المحكمة قضت بادانته ومحكمة النقض رفضت الطعن المتقدم منه بناء على ماقررت من أن استحالة تحقق هذا المشروع بداهة تعتبر قرينة على سوء نية المتهم لا يقطعها بمجرد ادعائه الضير معقول بأنه كان يعتقد نجاح مساعاه (محكمة النقض . حكم ١٠ يناير سنة ١٩١٤ — المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ٦٦)

٩ — الحصول على نقود بواسطة الوعد كذبا باستحضار أشياء مسروقة للمالكها لا يكفي لتكوين جريمة النصب (محكمة النقض . حكم ٦ يونيو سنة ١٩١٤ — المجموعة

«م — ٢٩٣ (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث . الباب العاشر

الرسمية سنة سادسة عشرة صفحة ٥)

١٠ — تعتبر ادعاءات كاذبة لا طرعا احتيالية الوقائع الاتية : — أفهم المتهم المجنى عليه كذبا ان في استطاعته التوسط له لدى أحد مدبري البنوك في اقتراض مبلغ ٧٠٠ جنيه وطلب منه عشرة جنيهات ليدها عنه بصفة رشوة لمدير البنك فوثق المجنى عليه بأقوال المتهم وسلمه المبلغ المذكور لهذا الغرض (محكمة النقض . حكم ٢٨ نوفمبر ١٩١٤ — مجلة الشرائع سنة ثمانية صحيفة ١٠٩)

١١ — تعتبر طرعا احتيالية لا مجرد ادعاءات كاذبة الوقائع الاتية : — أفهم المتهم المجنى عليه كذبا ان في استطاعته التوسط لدى رئيس المحكمة المختاططة ليكسب دعواه المنظورة أمامها وكان هذا المتهم قد أخذ قبلها بقودا للترض نفسه من شخص آخر يعرفه المجنى عليه وتصادف ان الشخص المذكور كسب دعوين له في المحكمة المختاططة فتأثر المجنى عليه من هذه الحادثة ووثق بقول المتهم وسلمه ماطلبه منه (محكمة النقض . حكم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ — مجلة الشرائع سنة ثمانية صحيفة ١٠٩)

١٢ — لا يلزم لتكوين جريمة اتوصل الى الاستيلاء على قود بواسطة اتخاذ صفة غير صحيحة أن يستعمل المتهم طرعا احتيالية أخرى لتوفير بذلك الجريمة المنصوص عليها في المادة — ٢٩٣ (عقوبات) محكمة النقض . حكم ٢٦ فبراير سنة ١٩١٦ — المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ١٣٨)

١٣ — ١ — يكفي لتكوين جريمة النصب والاحتيال المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات أن يتصرف الانسان في مال يعلم أنه غير مملوك له وأن ليس له حق التصرف فيه ولو لم يستعمل طرعا احتيالية

ب — اذا أعطى شخص لآخر بطريق الماوضة عينا لا يملكها وليس له حق

في النصب وخيانة الأمانة» (على قانون العقوبات الاهل) «م — ٢٩٣»

التصرف فيها يد مرتكباً لجريمة النصب بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٢٩٣ عقوبات ولو أن للمفاوض الذى يتزعم منه ما استلحه حق استرداد ما أعطى طبقاً للمادة ٣٥٩ من القانون المدنى (محكمة النقض . حكم أول يوليو سنة ١٩١٦ - المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ١٨١)

١٤ - انه حتى مع التسليم بأن الوقف لا يكون لازماً بالنسبة للغير الا اذا سجل فهو لازم بالنسبة لواقف من يوم انشائه بإشهاد شرعى ولو لم يحصل تسجيله. فاذا تصرف واقف في العين الموقوفة بعد انشاء الوقف عد مرتكباً لجريمة النصب المعاقب عليها بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٢٩٣ عقوبات ولو كان كتاب الوقف لم يسجل (محكمة النقض . حكم أول يوليو سنة ١٩١٦ - المجموعة الرسمية سنة ثامنة عشرة « سنة ١٩١٧ » صفحة ١)

١٥ - تعتبر الاكاذيب من الطرق الاحتيالية اذا كانت صفة من صدرت منه تحمل أحكام محكمة الاستئناف على الثقة به واعتبارها - اذا كان في اجراءات المحنى عليه مع المتهم ما يدل على بساطته فلا يصح أن يكون ذلك سبباً لحرمانه من حماية القانون لان البسطاء أحوج من غيرهم لهذه الحماية (محكمة الاستئناف . حكم ٣ أكتوبر سنة ١٨٩٩ - المجموعة الرسمية سنة أولى صفحة ٨٨)

١٦ - ان التزوير للترتكب توصلاً الى النصب يجعل الجريمة جنحة نصب لاجلحة احكام المحاكم
السكنية تزوير (محكمة مصر الابتدائية . حكم جنح استئنافى مؤرخ ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٥ بجلة الحقوق سنة ثامنة بحقيقة ٣٨٣)

١٧ - يعد من طرق النصب المعاقب عليه قانوناً ما لو استدان زيد من عمرو مبالغاً وأعطاه ضماناً على ذلك تحويلاً صادراً منه على أحد البنوك بمبلغ يزيد على قيمة الدين

« م — ٢٥٣ » (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث — الباب العاشر

ابهاما بأن له في البنك المبلغ المحول به ولكن ظهر فيما بعد أنه لم يكن له في البنك شيء ولا وفي من جهة أخرى قيمة الدين (محكمة مصر الابتدائية . حكم جنح استثنائي صادر في ١١ يونيه سنة ١٩٠٣ — مجله الحقوق سنة ٢١ صحيفة ٥)

١٨ — أخذ صراف من شخص وارث مبلغ اثني عشر جنهما مصريا موها اياه أنها رسوم أيلولة فقررت المحكمة ان الكذب غير المصحوب بأعمال أخرى أو بطرق يقصد بها تأييده ليس من الطرق الاحتمالية المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة — ٢٩٣ — عقوبات ولكنه يشتر كذلك اذا صدر عن شخص يساعد مركزه أو صفته على الاعتقاد بصحة مايقول (محكمة الزقازيق الابتدائية . حكم جنح استثنائي رقم ٤ مارس سنة ١٩٠٧ — المجموعة الرسمية سنة ثامنة صحيفة ١٤٠)

١٩ — لا يجوز للنهيم في جريمة النصب أن يحتج باهمال الجني عليه في عدم بحثه عن صدق أقواله (محكمة اسكندرية الابتدائية ، حكم جنح استثنائي رقم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٨ — المجموعة الرسمية سنة ثامنة صفحة ٢٣٢)

٢٠ — لا يعد الوعد الكاذب من الطرق الاحتمالية التي نصت عليها المادة ٢٩٣ احكام الحاكم الجزئية عقوبات لان من حصل له الوعد يستطيع وقاية نفسه من نتائج باحتمالات يتخذها فن حصل على شيء كان أودعه عند دائته تأمينا لدين بأن وعده بالدفء كذبا لا يعد مستعملا لطرق احتمالية (محكمة دمهور الجزئية . حكم ٢٣ مايو سنة ١٩٠٤ — المجموعة الرسمية سنة سادسة صحيفة ١٦٢)

٢١ — لا يجوز للمالك أن يبيع عقارا نزع ملكيته منه قضائيا ورسي مراده على دائته ولا يقبل احتجاجه على جواز تصرفه هذا أن الراسي عليه المزارد لم يقيم بشروط البيع اذا كان قصير هذا الاخير ناشئا عن فعل الدين ذاته وعليه يعتبر بيعه هذا جريمة

في النصب وخيانة الأمانة (على قانون العقوبات الاهلي) م - ٢٩٣

مقابلاً عليها بمقتضى المادة - ٢٩٣ عقوبات (محكمة المنيشة الجزئية . مجلة الحقوق سنة ٢١
صحيفة ١٣٥)

٢٢ - باع زيد حصته في منزل الى عمرو الذى أهمل ولم يسجل عقده قوطاً
زيد مع خالد وباع له نفس الحصة وجعل تاريخ العقد سابقاً على تاريخ البيع الاول الصادر
لعمر . رفضت الدعوى العمومية على زيد بمجرىة النصب والاحتيايل بمقتضى المادة
٢٩٣ عقوبات والمحكمة قررت : - أن زيدا لم يرتكب جريمة النصب طبقاً للمادة ٢٩٣
عقوبات ضد عمرو لانه كان مالكا للمين البيعة وقت ان باعها له ولا ضد خالد لانه كان
يعلم وقت أن اشترى ان زيدا لا يملك ما باعه له (محكمة الجزئية الجزئية . حكم ٥ ديسمبر
سنة ١٩٠٩ - المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة صفحة ١٠٩)

٢٣ - ان الشارع الجنائي لم يعرف الطرق الاحتيالية المعاقب عليها قانوناً وقد
حذا حذوه علماء التشريع فلم يتفقوا للآن على تعريف خاص يمكن الاخذ به بل تركوا
ذلك لتقدير القاضى . على أنه من المتفق عليه لتوفر أركان جريمة النصب أن توجد
طرق احتيالية من شأنها ابهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو أحداث
الامل بربح وهمى وأن تكون هذه الطرق تسبب عنها بالقل حصول الشخص على
المبالغ التى أخذت بطريق الحيلة وان تفتقر بهذه الطرق الاحتيالية أمور خارجة عنها
أو أفعال مادية من شأنها أن تجعل التأثير تاماً على الشخص ذى الذكاء والحيلة العاديين
فيقع في خطأ تصديق النصاب وحسن الاعتقاد به فيدفع اليه عن طيب خاطر ما كان
يطلبه من النقود أو خلافها . ومن الخطأ أن يقال ان القانون لا يحمي الشخص الساذج
الذى تنطلي عليه حيل قد يسهل على ذى البصير القليل اكتشافها لان هذا الرأى فيه
خطر على الهيئة الاجتماعية والامن العام وان البسطة أحوج من غيرهم لحماية القانون
وقد قرر الاستاذ جرو في كتابه شرح قانون العقوبات الفرنسي جزء خامس صحيفتي
٥٦٧ و ٥٦٨ مامعناه انه لا يصح لتكوين جريمة النصب أن يشترط في الجنى عليه

« م — ٢٩٤ » (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث — الباب العاشر

درجة معينة من الذكاء واليقظة لان ذلك يضيق نطاق هذه الجريمة فتخرج عنها وقائع نصب جسيمة هي بالنسبة لبعض الاشخاص أشد خطرا من غيرها (محكمة المنشية الجزئية . حكم ٢٥ ابريل سنة ١٩١٤ — مجلة انشرايح سنة أولى صحيفة ٢٧٣)

٢٤ — يجب لتكون جريمة الصب باتحال اسم كاذب أن تكون التسمية هي الأساس لابتزاز أموال المجني عليهم والدافع لهم على ماأخذ منهم « انظر جرائعهم » شرح قانون العقوبات المصري جزء ثان صحيفة ٥٣٨ « محكمة منوف الجزئية . حكم ٤ أكتوبر سنة ١٩١٤ — المجموعة الرسمية سنة سادسة عشرة صفحة ٦٩)

المادة — ٢٩٤ * كل من اتهم فرصة احتياج أو ضعف أو هوى نفس شخص لم يبلغ سنه ثمانى عشرة سنة كاملة أو حكم بامتداد الوصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص وتحصل منه اضارابه على كتابة أو ختم سندات تمسك أو مخالصة متعلقة باقراض أو اقتراض مبلغ من النقود أو شئ من النقولات أو على تنازل عن أوراق تجارية أو غيرها من السندات الملزمة التمسكية يعاقب أيا كانت طريقة الاحتيال التى استعمالها بالجس مدة لاتزيد عن سنتين ويجوز أن يزداد عليه غرامة لاتتجاوز مائة جنيه مصرى واذا كان الخائن مأورا بالولاية أو بالوصاية على الشخص المغدور فتكون العقوبة السجن من ثلاث سنين الى سبع

تقابل المواد ٢١٣ قديمة و ٣٠٣ مخطوط ١٠٦ و ١٠٧

محضر شورى القوانين

استبدلت اللجنة من المادة قوله (احدى وعشرين سنة كاملة) ب (ثمانى عشرة سنة كاملة أو حكم من الجهة ذات الاختصاص بامتداد الوصاية عليه)

في التصب وخيانة الامانة» (على قانون العقوبات الاهلى) «م — ٢٩٤»

والسبب في هذا التعديل هو : أن لائحة المجالس الحسبية حددت سن الرشد بثمان عشرة سنة فلا معنى لعقوبة من يعامل رشيداً مهما كانت حيلة في التعامل مادام المعامل لم يستعمل طريقة مما نص عليه في المادة السابقة. ثم ان بالغ السن اذا صدر حكم باستمرار الوصاية عليه فهو في حكم من لم يبلغ قطعاً فلذا زيد ما يدل على دخوله (راجع محضر جلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ملحق الوقائع المصرية نمرة ١٤٥ الصادر في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٣)

تعليقات التحفائية

قد استبدلت في هذه المادة الكلمات « لم يبلغ سنه احدى وعشرين سنة » بعبارة (لم يبلغ سنه ثمانى عشرة سنة كاملة أو حكم بامتناد الوصاية عليه من الجهة ذات الاختصاص) وذلك بناء على طلب مجلس الشورى . وقد أدخل هنا التفسير نظراً لما تقرر في لائحة المجالس الحسبية من أن الرشد لا يكون الا ببلوغ الثامنة عشرة من العمر . وزيادة على ذلك قد زيدت العقوبة في حالة ما يكون المتهم مأموراً بالولاية أو الوصاية على المذدور

الاحكام

١ — لا يجوز تطبيق المادة ٢٩٤ عقوبات الا بالنسبة للاشخاص عديمى الاهلية احكام محكمة الوارد ذكرهم فيها فلا تسرى على غيرهم كالحجور عليهم مثلاً (محكمة القضا . حكم النقض والايترام ٦ مارس سنة ١٩٠٩ . المجموعة الرسمية سنة عاشره صفحة ٢٥٣)

٢ — قد وضعت المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات لحماية الذين لم يبلغ عمرهم ثمان احكام المحاكم
عشرة سنة كاملة والذين حكم بامتناد الوصاية عليهم فلا يمكن تطبيقها بعد هذا الحصر الكلية

« م — ٢٩٤ مكرره » (التعليلات الجديدة) الكتاب الثالث . الباب العاشر

لحماية أشخاص آخرين كالنفي الرشد المحجور عايمهم بسبب ما لان الشارع لو أراد ذلك لوضع نصاً عاماً يشمل جميع المحجور عليهم من قصر وغيرهم . ولا يمكن تطبيقها بطريق القياس لحماية غير من ذكروا بها لأنه من المبادئ المقررة في كافة القوانين الجنائية أن لا جريمة الا ما نص عليه القانون نصاً صريحاً (محكمة قنا الابتدائية . حكم جنح استثنائي رقم ٢١ يناير سنة ١٩٠٨ . المجموعة الرسمية سنة عاشره صفحة ١٥١)

« المادة — ٢٩٤ » مكررة (ق ١٢ في ٨ يونيه ١٩١٢) — كل من انتهز فرصة ضعف أو هوى نفس شخص وأقرضه نقوداً بأي طريقة كانت بفائدة تريد عن الحد الأقصى المقرر للفوائد الممكن الاتفاق عليها قانوناً يعاقب بغرامة لا تزيد عن عشرة جنيهات

فاذا ارتكب المقرض جريمة مماثلة للجريمة الاولى في الخمس سنوات التالية للحكم الاول تكون العقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز المائة جنيه أو احدي هاتين العقوبتين فقط

وكل من اعتاد على اقراض نقود بأي طريقة كانت بفائدة تزيد على الحد الأقصى للفائدة الممكن الاتفاق عليها قانوناً يعاقب بالعقوبات المقررة بالفقرة السابقة

(المذكرة الايضاحية)

(عن المعاقبة على الربا الفاحش)

لما كان الربا غير معاقب عليه بمقتضى القوانين الحالية وذلك قص كبير في التشريع يجب سده . رأيت الحكومة من الواجب عليها أن تنص على المعاقبة على الافراط في الربا مهما صادفها من الصعوبات في ذلك اذ المشاهد ان المعاملة بالربا في ازدياد وان الفلاح

في النصب وخيانة الأمانة ، (على قانون العقوبات الاهلي) م - ٢٩٤ مكرره ،

تقرير اللجنة

- ٣ -

المادة الثالثة (من المشروع) تقضى بمعاقبة من يقرض قودا بفوائد تزيد عن الحد الاقصى المقرر قانونا . واللجنة تعتقد أن تنفيذ هذا النص على الوطنيين دون الاجانب لا يأتى بفائدة تذكر لان معظم المرايين هم من رعايا الدول الاجنبية أو المستظلين بحمايتها

وقد تناقشت اللجنة في ذلك مع سعادة ناظر الحفانية فأجابها بأن الحكومة ستوسط لدى الدول حتى يسرى هذا النص على الوطنيين والاجانب سواء بسواء . لذلك واقتت اللجنة على نص المادة كما هو اعتمادا على ما صرح به سعادة ناظر الحفانية وهي تتمنى انجاز هذا الوعد قريبا ٢١ ما يوسنة ١٩١٢

هو في أكثر الاحيان القريسة للمرايين الذين يعاملون بلا مبالاة والنص المروض لا يعاقب بدير الغرامة التي لا تزيد عن عشرة جنيهات مصرية من انهز فرصة ضعف أو هوى نفس المقترض وأعطاه بأى طريقة كانت قودا بفائسة تزيد عن الفوائد الممكن الاتفاق عليها قانوناً

أما في حالة ما اذا ارتكب المقرض جريمة عاثلة للجريمة الاولى في الخمس سنوات التالية للحكم الاول تكون العقوبة بالحبس لمدة لا تتجاوز سنتين وغرامة لا تتجاوز المائة جنيه أو بإحدى العقوبتين فقط

وأما جريمة الاعتياذ على اقراض قود بربا فحش فمقاب عليها لذاتها وبصرف النظر عما اذا كان حصل انهاز فرصة ضعف أو هوى نفس المقترض

لذلك تشرف نظارة الحفانية بمرض مشروع القانون المرفق بهذا على مجلس النظر حتى اذا ما وافق عليه يرضه بعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين على تصديق الحاضرة الفخيمة الحديوية :

» م — ٢٩٤ مكرره « (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث . الباب العاشر

الأحكام

أحكام محكمة ١ — وجود قرضين ربويين مختلفين يكفي لتكوين عادة الاقتراض بالربا الفاحش للنقض والايام ولا ثبات الجريمة المنصوص عنها في المادة — ٢٩٤ — مكررة من قانون العقوبات (محكمة النقض . حكم ٤ — ابريل سنة ١٩١٤ — المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ١٧٩)

٢ — ١ — جنحة الاعتداء على الاقتراض بالربا الفاحش جريمة مستمرة ولذلك فإن القانون رقم ١٢ سنة ١٩١٢ الذى يعاقب على هذه الجنحة يسرى على حالة الاستيلاء المتكرر على فوائد ربوية بعد تاريخ صدوره ولو كانت الفوائد مدفوعة عن قروض سابقة عليه « انظر حكمي النقض والايام بفرنسا الصادرين في ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٥٣ و ١٤ نوفمبر سنة ١٨٦٢ تعليقات جارسون على قانون العقوبات صحيفة ٣٣ نمرة ٤٦ »

ب — يكفي لاثبات عادة الاقتراض بالربا الفاحش اقامة الدليل على قرضين ربويين مختلفين سواء حصل الاستيلاء على فوائدهما في وقت واحد أو في أوقات مختلفة (محكمة النقض . حكم ٢٤ — ابريل سنة ١٩١٥ — المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ١٩)

٣ — الحكم الصادر بالادانة في جريمة الاقتراض بربا فاحش يجب أن يشتمل على بيان الحوادث المكونة لقممة بياناً يدل على توفر أركان الاقتراض بربا فاحش في كل حادثة منها وعلى تاريخ كل حادثة لتمكين محكمة النقض والايام من مراقبة تطبيق القانون ومعرفة : — أولاً ماذا كانت الأركان القانونية متوفرة في كل واحدة من هذه الحوادث حتى يكون مجموعها « اعتياداً » معاقباً عليه أم لا . وثانياً ماذا كانت الحوادث السابقة على الأخيرة سقطت بمضى المدة أم لا . فحادثة الاقتراض بربا فاحش

في النصب وخيانة الأمانة» (على قانون العقوبات الاهلي) ٢٠ — ٢١٥

التي تبغى عليها مدة الثلاث سنين المسقطه للعقوبة لا يصح اضافتها الى حادثة اخرى
تحدث بعد مضي المدة المذكورة واعتبارها معاً جرعة اعتياد على الاقتراض بربا فالحش
(محكمة النقض . حكم ١٤ نوفمبر سنة ١٩١٤ . مجلة الشرائع سنة ثانية صفحة ٨١)

٤ — عادة الاقتراض بالربا الفاحش معاقب عليها مهما كان الطريق الذي اتخذ
لأخفاء الربا . وعلى ذلك فالمادة ٢٩٤ مكررة من قانون العقوبات تسرى على حالة
الاقتراض برهن اذا تركت المين المرهونة تحت يد المدين بصفة كونه مستأجراً لها
بأجرة تبلغ في قيمتها مبلغ الربا الفاحش (محكمة النقض . حكم ٢٥ يوليو سنة ١٩١٦ .
المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة « سنة ١٩١٦ » صفحة ١٨٥)

٥ — لا عقاب على الاقتراض لشخص محتاج بمائة تزيد عن الحد الأقصى المباح أحكام الحاكم
القانوناً متى كان هذا المحتاج غير ضعيف العقل أو غير مدفوع عند الاقتراض بدافع الجزئية
شهوة ففسانية (محكمة طنطا الجزئية . حكم ٣٠ — ابريل سنة ١٩١٣ مجلة الشرائع
سنة أولى صفحة ٤٥)

المادة — ٢٩٥ * كل من أثن على ورقة ممضاة أو مختومة على
بياض بخان الأمانة وكتب في البياض الذي فوق الختم أو الامضاء سند دين
أو مخالصة أو غير ذلك من السندات والتسكات التي يترتب عليها حصول ضرر
لنفس صاحب الامضاء أو الختم أو لماله عوقب بالحبس ويمكن أن يزداد
عليه غرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً وفي حالة ما اذا لم تكن الورقة
للمضاة أو المختومة على بياض مسلمة الى الخائن وانما استحصيل عليها بأي
طريقة كانت فانه يعد مزوراً ويعاقب بعقوبة التزوير

تطابق المادة — ٣١٤ قديمة مع تحديد مدة الحبس من ستة أشهر الى ثلاث سنين و ٣٠٤
مختلط ٢٠٧ فرانسوا

﴿المادة — ٢٩٦﴾ كل من اختلس أو استعمل أو بدد مبالغ أو أمتعة أو بضائع أو نقوداً أو تذاكر أو كتابات أخرى مشتملة على تمسك أو مخالصة أو غير ذلك اضراراً بمالكها أو أصحابها أو واضعى اليد عليها وكانت الاشياء المذكورة لم تسلم له الا على وجه الوديعة أو الاجارة أو على سبيل حارية الاستعمال أو الرهن أو كانت سلمت له بصفة كونه وكيلًا بأجرة أو مجاناً بقصد عرضها للبيع أو بيعها أو استعمالها في أمر معين لمنفعة المالك لها أو غيره يحكم عليه بالحبس ويجوز أن يزداد عليه غرامة لا تتجاوز مائة جنيه

مصرى

تطابق للواد ٢١٥ و ٢١٦ قديمة و ٣٠٥ و ٣٠٦ مخطوط و ٤٠٨ فرنساوى

المنشورات

١ — من عين حارساً لاشياء محجوزة ولم يقدمها في اليوم المحدد لبيعها قضائياً لعاقب على تبديدها بمقتضى المادة — ٢٩٦ — عقوبات ولوردها بعد ذلك فلم يثبت أن عدم تقديمها لم يكن بفعله (مذكرة عمومية نمرة ١٠ رقم ٢٠ مايو سنة ١٩١٥)

٢ — ان الاختلاس يقع قانوناً بسلب الشيء المحجوز عليه أو بمجرد نقله أو إخفائه فإخفاء الاشياء المحجوزة عن المحضر في يوم البيع بسوء نية جريمة معاقب عليها وليس من الختم تبديد الشيء فعلاً لتحقيقها . على أنه يجب أن يلاحظ: أولاً ان مجرد المعجز أو الامتناع عن تقديم الاشياء المحجوزة يوم البيع لا يكفي لاثبات الاختلاس لانه قد تكون هذه الاشياء سرقت بيد أجنبي لا تواطؤ بينه وبين الحارس ولذا يجب اثبات أن النقل أو الاخفاء حصل بأمر الحارس أو برضائه ولا داعى لظهار على إخفاء الاشياء اذا كانت أخفيت . ثانياً القصد الجنائى يتوفر في هذه الجريمة متى كان

منشورات لجنة
للمراقبة القضائية

منشورات النائب
المعمولى

في النصب وخيانة الأمانة» (على قانون العقوبات الاهلي) (٢٩٦ — م)

المهم يعلم بأن الاشياء التي يحتلها محجوز عليها قضائياً سواء وقع في اجر آت الحجز خلل أو لم يقع . ثالثاً رد الشيء المحتل لا يمنع تحقق الجريمة التي وقعت ولا يمحو أثرها وإن كان قد يؤثر على مقدار العقوبة ونوعها (منشور نمرة ٧٦ - ٢٥ مايو سنة ١٩١٤)

الأحكام

١ — من المبادئ الثابتة لدى المحاكم أنه لا يجوز لمحكمة الجنج قبول لائبات أحكام محكمة النقض والابرار الاتفاق الذي تولدت عنه جريمة الاختلاس الا في الاحوال التي يصرح بها القانون المدني ولذا يجب قبض الحكم القاضي بالجواز والفعل المسند للنهم هو اختلاس مبلغ يزيد على الالف قرش يسلم اليه بدون كتابة ليوصله الى شخص معين (محكمة النقض . حكم ١٢ فبراير سنة ١٨٩٨ - مجلة القضاء سنة خامسة صفحة ١٨٣)

٢ — لما كان القانون لم يضع طريقة مخصوصة لائبات الاختلاس ولم يوجب التكليف الرسمي كشرط لازم لاستحقاق الفعل للعقوبة بل ترك النظر في ذلك لقاضي الموضوع بقدره بحسب ما يراه فليس للنهم حق قرض الحكم ارتكائاً على عدم حصول هذا التكليف (محكمة النقض . حكم ١٠ يونيو سنة ١٨٩٩ - المجموعة الرسمية سنة أولى صفحة ١٤٧)

٣ — ١ — رد الشيء المحتل قبل صدور الحكم لا يفضي الى براءة النهم لان جنحة الاختلاس تتم بمجرد عجزه عن رده عند طلبه وحينئذ يجب طلب رفض النقض المبني على أن الواقعة ليست معاقباً عليها

ب — تاريخ الاختلاس هو تاريخ اليوم الذي يظهر فيه اعسار النهم عن الدفع الا اذا اتضح بطريقة قطعية ان الاختلاس ارتكب في وقت آخر . فلا ينقض الحكم

(م - ٢٦٩) التعليقات الجديدة (الكتاب الثالث . الباب المباشر

الذكور فيه تاريخ الواقعة على هذه الصفة (محكمة النقض . حكم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٠٣
المجموعة الرسمية سنة خامسة صفحة ١٣٩)

٤ - إذا لم يقدم الحارس الأشياء المحجوز عليها للمحضر وقت طلبها منه لبيها
فلا يعتبر هذا الفعل جريمة ماقباً عليها الا اذا اقترن بنية تبديد هذه الاشياء (محكمة
النقض . حكم أول ابريل سنة ١٩١١ - المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة صفحة ١٧١)

٥ - ليس هناك نص صريح يخول لمستخدمى الدائرة الخاصة صفة الموظفين
العموميين ولا يمكن الاستدلال على هذه الصفة بالامر العالى الذى ساوى بينهم وبين
الموظفين العموميين فيما يخص بحقوقهم فى الماش . فالاختلاس الحاصل من أحدصارفة
الدائرة الخاصة لآوال تسلمها بصفته هذه ماقب عليه بالمادة ٢٩٦ من قانون العقوبات
لأبالمادة ٩٧ من القانون المذكور . ولا تنطبق المادة ٩٧ المذكورة على الاختلاس
الذكور لمجرد جمع التهم بين هذه الوظيفة ووظيفة أخرى عمومية كان يؤديها فى نفس
الوقت (محكمة النقض . حكم ٢٢ فبراير سنة ١٩١٢ - المجموعة الرسمية سنة رابعة
عشرة صفحة ١١٠)

٦ - تنطبق المادة ٢٩٦ عقوبات على الوصى الذى يمينه المجلس الحسى كما أنها
تنطبق على الوكيل المعين بالاتفاق . فبناء على ذلك اذا بدد (وصى القاضى) أموال
القاصر يكون مرتكباً لجريمة خيانة الأمانة (محكمة النقض . حكم ٢٢ مارس سنة
١٩١٣ - المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ١٣٩)

٧ - ولو ان المادة ٤٤٧ مرافعات تحتم ائصاف الحارس بالصفات المشتركة
فى شهود الحجز الا أن عدم توفر هذه الشروط فى الحارس لا يترتب عليه بطلان
الحجز كما اذا لم تنوفر فى الشهود . ومن ثم اذا كان الحارس ابناً للذين المحجوز عليه
واختلس الاشياء المحجوزة عوقب بالمادة ٢٩٦ عقوبات (محكمة النقض . حكم ١٢
ابريل سنة ١٩١٣ - المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ١٩٩)

في النصب وخيانة الامانة» (على قانون العقوبات الاهلى) (٢٩٦-٣ م)

٨ - في جريمة خيانة الامانة لا تسقط العقوبة برد الشيء المختلس الى المخبى عليه
بعد ثبوت التبديد (محكمة النقض . حكم ٣ يناير سنة ١٩١٤ - مجلة الشرائع سنة
أولى صحيفة ١٤١)

٩ - اذا سلم الفائن المرتهن الاشياء التي في حيازته الى مدينه لاستعمالها في أمر
مبين فاستعمالها هذا الاخير في منفته الشخصية اعتبر فعله هذا خيانة للامانة طبقاً
لاحكام المادة ٢٩٦ عقوبات :- سلم البنك المصرى للنهم غسالة المرهونة منه للبنك
وذلك ليبيعها للنهم المذكور لحساب البنك فلم يفعل بل استعمالها لمنفته الشخصية فصحت
محكمة النقض أن عمل النهم معاقب عليه بالمادة (٢٩٦) عقوبات بالرغم من نص المادة
٥٤١ مدنى (محكمة النقض . حكم ٧ مارس سنة ١٩١٤ - المجموعة الرسمية سنة خامسة
عشرة صفحة ١٣١)

١٠ - صورة الحكم التنفيذية هي كتابة مشتملة على تمسك بالمعنى المقصود في
المادة ٢٩٦ عقوبات لأنها ترتب في ذمة المحكوم عليه حقا للمحكوم له ولذلك يمد بتبديدها
جنحة معاقباً عليها بالمادة المذكورة . واذا كان المحكوم له يستطيع دائماً أن يحصل على
صورة تنفيذية ثانية فذلك لا ينفي الضرر الذى يلحقه من جراء التأخير في تنفيذ الحكم
(محكمة النقض . حكم ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٥ - المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ٧٥)

١١ - انه من المسلم طبقاً للمبادئ أن المادة ٢٩٦ عقوبات جاءت استثناء للقاعدة
العامة وهى مثل كل استثناء آخر لا يقبل التوسع في التفسير ولكن مع ذلك يجب أيضاً
أن ينظر بالتدقيق الى معنى هذه المادة الحقيقى والى الغرض الذى كان يرمى اليه المشرع
من وضعها وذلك ليس لاجل الوصول الى التوسع في تأويل هذا النص بل لاعطائه
النتيجة الفعلية المقصودة منها . ان جميع الاسباب التى دعت لوضع نص الاعفاء في مواد
السرقه تنوفراً أيضاً لتطبيقه على مسائل خيانة الامانة اذ أن القانون الفرنسى الذى أخذت

«م — ٢٩٦» (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث . الباب العاشر

عنه هذه المادة وردت فيه أيضاً في باب السرقة كالتأنيدي مع ذلك فإن الأحكام القضائية الفرنسية قد وازقت بلا قيد ولا شرط على تطبيقها في مواد النصب وخيانة الأمانة ولو أن قانون العقوبات البلجيكي الصادر في سنة ١٨٦٧ قد أضاف إلى النص الأصلي الخاص بالإعفاء من عقوبة السرقة نصاً آخر صريحاً خاصاً بالنصب وخيانة الأمانة إلا أن واضي هذا القانون قرروا صراحة أن هذا النص الأخير لم يكن تأييداً لقاعدة سبق اتباعها في تلك البلاد عن أنه في المدة السابقة لسنة ١٨٦٧ لم يكن موجوداً في قانونهم سوى النص الوحيد الموجود الآن في القانونين الفرنسي والمصري (محكمة النقض . حكم أول أبريل سنة ١٩١٦ — المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ١٢٢)

١٢ — ١ — لا يشترط لتوفر جنحة اختلاس الأشياء المحجوزة أن يكون الشخص الذي حجزت منقولاته قد أعلن بالحجز بل يكفي أن يثبت عليه به « حكم قض وإبرام فرنسا الصادر في ٣٠ سبتمبر سنة ١٨٥٢ دالوز الدوري سنة ١٨٤٢ — ١ — ٨٨ و ١٨ مارس سنة ١٨٥٢ . سيريه سنة ١٨٥٢ — ١ — ٧٦٦ — ٢٤ و فبراير سنة ١٨٧٢ دالوز الدوري سنة ١٨٧٢ — ١ — ١٤٨ »

ب — يعاقب على جنحة اختلاس الأشياء المحجوزة بقطع النظر عن صحة الحجز مادام القضاء لم يحكم بإطلاقه قبل وقوع الاختلاس كما أن الجريمة المذكورة تظل معاقبة عليها ولو قضى بذلك الإعلان بعد ارتكابها « سرفيه ونييلزي شرح قانون العقوبات البلجيكي جزء رابع صفحة ١٨٥ » (محكمة النقض . حكم ٤ يناير سنة ١٩١٦ . المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ١٠٣)

١٣ — أن اختلاس الأشياء المحجوزة الذي نصت عليه المادة — ٢٨٠ — عقوبات جريمة خاصة تتم متى أخفى المتهم الأشياء المحجوزة بقصد منع التنفيذ القضائي أو وضع العوائق في سبيله سواء توفرت عند التخلّص السرقة أو لم تتوفر (محكمة النقض . حكم ٢٤ أبريل

في النصب وخيانة الأمانة» (على قانون العقوبات الاهلي) «م — ٢٩٦»

سنة ١٩١٥ — المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ٢١ .

١٤ — اذا سلم أحد لشخص شيئاً مملوكاً له كواشي مثلاً بقصد توصيله الى محل
أحكام محكمة الاستئناف
معلوم ولم يوصله وأنكر الاستلام فيعد مختلساً ويقاقب بمقتضى المادة — ٣١٥ — (٢٩٦
جديدة) عقوبات وفي هذه الحالة لا يتوقف اثبات التسليم على وجود كتابة به لانه
لم يحصل في الحقيقة بسبب مجرد ودعية مدنية بل هو عبارة عن تكليف وتوكيل من
السلم للسلم اليه بتوصيل هذه المواشي مجاناً فيدخل تحت حكم الانتداب والتوكيل بغير
عوض واثباته لا يتوقف على الكتابة دون باقي الطرق القانونية بما فيها البيئة خصوصاً
لان المتهم وصاحب الشيء المختلس من التجار والتعامل فيما بينهما حكمه بالعرف المقبول
فيه البيئة (محكمة الاستئناف . حكم ٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ . مجلة القضاء سنة رابعة
صفحة ٢٢٣)

١٥ — اذا استلم شخص محلاً تجارياً ليتصرف في عروضه بالبيع والشراء على أن
يعود ربحها عليه ويرد مثلها في أجل مسمى وعند حلوله امتنع عن الوفاء بعهده فلا يحسب
فعله هذا من أوجه التبيد المنصوص عنها بالمادة — ٣١٥ — (٢٩٦ جديدة) عقوبات
ولا يترتب عليه الاستموية مدنية ليس الا (محكمة الاستئناف . حكم ١٩ يناير سنة
١٨٩٨ — مجلة القضاء سنة خامسة صفحة ١٩٧)

١٦ — من سلم اليه شيء على سبيل الوديعة أو لنرض استعماله لمنفعة ماله أو
غيره فأضاف ذلك الشيء الى نفسه وعامله معاملة ملكه يعد مختلساً كما لو سلم لشخص
شيء ليرهنه على مبلغ لمنفعة ماله فأخذ ذلك الشيء وشرع في بيعه (محكمة الاستئناف
حكم أول نوفمبر سنة ١٨٩٩ — المجموعة الرسمية سنة أولى صحيفة ١٢٩)

١٧ — اذا اختلس أحد مأموري الضبطية القضائية أشياء سلمت اليه أثناء تحرير
محضر جنائي فلا ينطبق عقابه على المادة — ١٠٠ — (٩٧ جديدة) عقوبات لانه لم يكن

« م — ٢٩٦ » (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث — الباب العاشر

أميناً عموماً كما هو الشرط في تطبيق هذه المادة بل تقع الجريمة التي ارتكبتها تحت حكم المادة — ٣١٥ (٢٩٦ جديدة) التي نصت على معاقبة الاختلاس الذي يقع من أفراد الناس (محكمة الاستئناف . حكم ٢٦ يوليو سنة ١٩٠٠ — المجموعة الرسمية سنة ثمانية صفحة ٨٢)

١٨ — إذا اختلس ناظر الوقف حصة أحد المستحقين فليس لهذا الأخير أن يطلب من الوقف تعويضاً عما لحقه من الضرر بل له فقط حق الرجوع على الناظر المتخلس (محكمة الاستئناف . حكم مدني رقم ٦ ديسمبر سنة ١٩٠٨ — المجموعة الرسمية سنة ثمانية صفحة ١٤٩)

١٩ — للمحاكم الجنائية أن تنظر في صحة وجود التمهيدات المدنية متى كانت أحكام المحاكم
الفصل في الجريمة بتوقف على ثبوت تلك التمهيدات غير أنه لا يجوز مطلقاً قبول الإثبات بالبيننة أمام تلك المحاكم إلا إذا جاز ذلك أمام المحاكم المدنية . فمثلاً إذا أقيمت دعوى التبديد على حافظ الوديعة طبقاً للمادة ٣١٥ (٢٩٦ جديدة) وكان الشيء المودع عنده يزيد قيمته على ألف قرش فإنه إذا أنكر الوديعة لا يجوز إثباتها بالبيننة مادام الإثبات بهذه الطريقة محظوراً أمام المحاكم المدنية (محكمة مصر الابتدائية . حكم جنح استئنافي رقم ١١ يناير سنة ١٩٠٠ — المجموعة الرسمية سنة أولى صحيفة ٢٥٨)

٢٠ — من استودع أمانة فلهم باختلاسها لا يستطيع التخلص من المسؤولية الجنائية برضه قيمتها هداً متى ثبت وجود نية الاختلاس عنده من قبل عرض القيمة (محكمة طنطا الابتدائية . حكم جنح استئنافي رقم ٢٦ مارس سنة ١٩٠٦ — المجموعة الرسمية سنة سابعة صفحة ١١٢)

٢١ — خيانة الأمانة للعاقب عليها بالمادة ٢٩٦ عقوبات تتوقف على سابقة وجود عقد بين الطرفين مثل وديعة أو طارية استعمال أو غير ذلك مما هو مدوّن في المادة

في الصب وخيانة الامانة (على قانون العقوبات الاهلي) د م - ٢٩٧ - ٢٩٨ »

المذكورة وعلى ذلك لا يقع تحت حكم هذه المادة قبول حامل غير مكلف بالتحصيل من عمال احدى شركات السكة الحديد مبالغ من آخر وكان ذلك الآخر قد أخضعها اختلاصاً من أحد الركاب (محكمة اسكندرية الابتدائية حكم جنح استئنافي رقم ١٧ ابريل سنة ١٩٠٧ - المجموعة الرسمية سنة ثامنة صفحة ١٤٨)

٢٢ - اذا ناب شخص عن محام في قبول القضايا والاتفاق فيها مع أربابها واسلام احكام الحاكم الجزئية النقود مقابل التلث في جميع الايراد كان ذلك عقد وكالة لا تعد شركة وبناء عليه يكون الاختلاص الواقع من هذا الشخص ماقباً عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات (محكمة جرجا الجزئية . حكم ١٩ ابريل سنة ١٩٠٤ - المجموعة الرسمية سنة ثمانية صفحة ٢٠٥)

٢٣ - اذا لم يقدم الحارس الشيء المكلف بحراسته الى المحضر يوم البيع بقصد تعجيل التنفيذ اعتبر عمله تبديداً ماقباً عليه بالمادة ٢٩٦ عقوبات (محكمة اسنا الجزئية . حكم ١٨ ابريل سنة ١٩١٥ - المجموعة الرسمية سنة سادسة عشرة صفحة ٩٩)

﴿ المادة - ٢٩٧ ﴾ يحكم بالعقوبات السابقة على المالك المعين حارساً على أشياءه المحجوز عليها قضائياً أو ادارياً اذا اختلس شيئاً منها

﴿ المادة - ٢٩٨ ﴾ كل من قدم أو سلم للمحكمة في أثناء تحقيق قضية بها سنداً أو ورقة ما ثم سرق ذلك بأى طريقة كانت يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ستة شهور أو بغرامة لا تزيد على ثلاثين جنيهاً مصرياً

تطابق المواد ٢١٧ قديمة و ٢٠٧ مخطوط و ٤٠٩ فرنسوى

الباب الحادى عشر

(فى تعطيل المزادات وفى الغش الذى يحصل فى المعاملات التجارية)

المادة — ٢٩٩ * كل من عطل بواسطة تهديد أو اكراه أو تطاول باليد أو نحوه مزاداً متعلقاً ببيع أو شراء أو تأجير أموال منقولة أو ثابتة أو متعلقاً بتعهد بمقولة أو توريد أو استغلال شيء أو نحو ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط

تطابق المواد ٣١٨ قديمة مع حذف (أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط) وتقابل المواد ٣٠٨ مخطوط و ٤١٢ فرنسوى

الأحكام

١ — العقد الذى يتعهد فيه أحد المتعاقدين بالامتناع عن الزيادة فى ايجار أطيان بالمزاد أشهرته مصلحة الاوقاف بقصد بخس قيمة الايجار مقابل مبلغ معلوم هو عقد مبنى على سبب غير جائز قانوناً تخالفته للنظام العام ولو ان هذا الفعل لا تعاقب عليه المادة ٣١٨ (٢٩٩ جديدة) عقوبات ومثل هذا العقد يعتبر كأن لم يكن له وجود وهو باطل بطلاناً أصلياً بحيث ان القاضى من تلقاء نفسه أن يرفض طلب الدائن المدعى . ولولم يكن المدين المدعى عليه قد طلب الحكم بطلان العقد (محكمة طنطا الجزئية . حكم مدنى رقم ١٩ فبراير سنة ١٩٠٣ — المجموعة الرسمية سنة خامسة صفحة ١٣)

احكام الحاكم
الجزئية

المادة - ٣٠٠ ﴿ الاشخاص الذين تسببوا في علو أو انحطاط
أسعار غلال أو بضائع أو بونات أو سندات مالية معدة للتداول عن القيمة
المقررة لها في المعاملات التجارية بنشرهم عمداً بين الناس أخباراً أو إعلانات
مزورة أو مفتراة أو باعطائهم للبائع ثمتاً أزيد مما طلبه أو بتواطئهم مع
مشاهير التجار الحائزين لصنف واحد من بضاعة أو غلال على عدم بيعه
أصلاً أو على منع بيعه بثمن أقل من الثمن المتفق عليه فيما بينهم أو بأى طريقة
احتمالية أخرى يعاقبون بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز
مائة جنيه مصرى أو بأحدى هاتين العقوبتين فقط

قابل للواد ٣٠٩ مختلط ٤١٩ فرنساوى وتطابق المادة ٣١٩ قديمة مع حلف (أو
باحدى هاتين العقوبتين فقط)

الاحكام

١ - لا بد لوجود الجريمة المنصوص عنها في المادة ٣٠٠ عقوبات من توفر النقص والابرام
ثلاثة أركان : أولاً - نية أحداث علو أو انحطاط في الاسعار . وثانياً حصول الاعلاء
أو الانحطاط في الاسعار فعلاً . وثالثاً استعمال طرق تكون بطبيعتها احتمالية للتوصل
الى هذا الاعلاء أو الانحطاط - : استأجر أحد أصحاب آلات الطحن أربع آلات
لغيره موجودة في بلدته وأوقفها عن العمل قصداً ليتمكن من احتكار الطحن لنفسه
في هذه البلدة فحكم بإدائته طبقاً للمادة ٣٠٠ عقوبات لتسببه بهذه الطريقة في اغلاء
أجرة الطحن عن القيمة المقررة لها في المعاملات التجارية . وبحكمة التقض والابرام

« م — ٣٠١ — ٣٠٢ » (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث. الباب الحادى عشر

قررت بأن هذه الافعال لا تكون جريمة لانه وان أثبتت محكمة الموضوع وجود نية اعلاء الاسعار وحصول ذلك فعلا إلا أن الطرق التى استعملت للوصول الى هذا الغرض لا تدخل مطلقاً تحت مدلول عبارة « أو أى طريقة احتيالية أخرى » الواردة فى المادة ٣٠٠ عقوبات وإنما هى من الطرق المشروعة الجائزة فى المعاملات التجارية (محكمة النقض . حكم ٥ مارس سنة ١٩١٠ — المجموعة الرسمية سنة حادية عشرة صفحة ٣٠٦)

« المادة — ٣٠١ » بضاعف الحد الاقصى المقرر لعقوبة الحبس المنصوص عنها فى المادة السابقة اذا حصلت تلك الخيلة فيما يتعلق بسعر اللحوم أو الخبز أو حطب الوقود والفحم أو نحو ذلك من الحاجات الضرورية

نظام اللواد ٣٢٠ قديمة و ٣١٠ مخطوط و ٤٢٠ فرانسوى

« المادة — ٣٠٢ » يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة وبغرامة لا تتجاوز خمسين جنياً مصرياً أو باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من غش المشتري فى عيار شئ من المواد الذهبية أو الفضية أو فى جنس حجر كاذب مبيع بصفة صادق أو فى جنس أى بضاعة أو غش بغير الطرق المينة بالمادة ٢٢٩ أشربة أو جواهر أو غلة أو غيرها من أصناف المأكولات أو الادوية معدة للبيع أو باع أو عرض للبيع شيئاً من الاشربة والجواهر والغلة وغيرها من أصناف المأكولات والادوية مع علمه أنها مغشوشة أو فاسدة أو متعفنة أو غش البائع أو المشتري أو شرع فى أن ينشئ فى مقدار الاشياء المقتضى تسليمها سواء كان ذلك بواسطة استعمال موازين أو مكاييل أو مقاييس مزورة أو آلات وزن أو كيل غير صحيحة أو بواسطة طرق أخرى

في تعطيل للزادات
وفي الغش الخ (على قانون العقوبات الاهلي) م - ٣٠٢

من شأنها جعل الوزن أو الكيل أو القياس غير صحيح أو إيجاد زيادة
بطرق التدليس في وزن أو حجم البضاعة ولو حصل ذلك قبل اجراء الوزن
والكيل أو القياس أو بواسطة اعطاء بيانات غير حقيقية من شأنها الابهام
بمصول الوزن أو الكيل أو القياس من قبل بالدقة

نظامي المواد ٣٢١ قديمة و ٣١١ مخطوط و ٤٢٢ و ٤٢٤ فرنسوى

المشورات

١ - ان حيازة الموازين الزوررة اذا لم تكن استعملت لغش أو للشروع في غش منشورات لجنة
المرافقة القضائية مشتر أو بائع في مقدار الاشياء المتقضى تسليمها كما جاء في المادة ٣٠٢ من قانون
العقوبات فلا تكون الا المخالفة المنصوص عليها في المادة ٣٤٣ عقوبات (مذكرة عمومية
نمرة ٩ مؤرخة ٢٠ مايو سنة ١٩١٥ - ومذكرة عمومية نمرة ١ مؤرخة ٢ مايو
سنة ١٩١٦)

الاحكام

١ - لا تشترط المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات لوجود الجريمة التي ياقب عليها احكام محكمة
أن ينشأ عن غش المأكولات ضرر بالصحة العمومية بل نصت فقط عن خداع البائع النقص والابرام
للمشتري فيما يختص بنوع الشيء المباع بصرف النظر عن النتائج التالية التي يجوز أن
تنشأ عن طريقة الخداع المستعملة وهذه النتائج يجوز أن يترتب عليها قضائياً تطبيق
نصوص أخرى من قانون العقوبات اذا اقتضت الحال ذلك (محكمة النقض - حكم
٢٠ ديسمبر سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ٢٠٢)

٢ - يقع تحت طائلة المادة ٣٠٢ عقوبات التي تعاقب على جريمة الغش في

« ٣٠٢ — ٣٠٣ » (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث. الباب الحادى عشر

المواد الغذائية من يمرض لبناً للبيع بعد نزع السم منه باعتباره لبناً لا يزال على حاله الطبيعية (محكمة النقض . حكم ٢٥ يوليو سنة ١٩١٦ المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة « سنة ١٩١٦ » صفحة ١٨٧)

أحكام المحاكم
السكية
٣ — الغش الواقع من البائع على المشتري فى جنس البضاعة المعاقب عليه بمقتضى المادة ٣٠٢ عقوبات يدخل تحته الغش فيما يتعلق بالأوصاف الأساسية للشيء كما اذا بيع تمثال حديث باسم تمثال قديم وليس هو قاضراً على حدوث الغش فى مادة البضاعة كما اذا بيع نحاس أصفر باسم ذهب (محكمة قنا الابتدائية . حكم جنح استثنائى ٢٦ مارس سنة ١٩٠٨ . المجموعة الرسمية سنة تاسعة صفحة ١٤٧)

٤ — ان المادة ٣٠٢ من قانون العقوبات الاهلى تقابل المادة ٣١١ من قانون العقوبات المخطط والمادتين ٤٢٣ و ٤٢٤ من القانون الفرنساوى . وعلماء القانون عند تسكلمهم على هاتين المادتين اتفقت كلمتهم على ان الاحوال المنصوص عنها فى المادتين المذكورتين أنت على سبيل الحصر لا على سبيل القياس والتشليل وان مجرد الكذب فى مقدار الاشياء المتضمن تسليمها غير المصحوب بأعمال أخرى أو بطرق يقصد بها تأييده ليس من شأنه أن يكون الجريمة المعاقب عليها قانوناً « راجع تعليقات دالوز شرح قانون العقوبات صحيفة ٨١٩ نبذة ٥٩٢ وما بعدها » (محكمة طنطا الابتدائية حكم جنح استثنائى مؤرخ ٨ مايو سنة ١٩١٣ . مجلة الشرائع سنة أولى صحيفة ٣١)

« المادة — ٣٠٣ » يكون مرتكباً لجنحة التقليد كل من طبع بنفسه أو بواسطة غيره كتباً على خلاف القوانين واللوائح المتعلقة بملكية تلك الكتب مؤلفيها أو صنع بنفسه أو بواسطة غيره أى شيء أعطى من اجله امتياز مخصوص من الحكومة لاحد افراد الناس او لشركة مخصوصة

وفي الفصح الخ (علي قانون العقوبات الاهلي) «م-٣٠٤-٣٠٥»

«المادة - ٣٠٤» المؤلفات أو الاشياء التي عملت تقليداً بصير
ضبطها لصاحب الامتياز ويجازى المقلد بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه
مصرى وكذلك من أدخل في القطر المصرى أشياء من هذا القبيل عملت
تقليداً في البلاد الاجنبية يجازى بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى وأما
من باع أو عرض للبيع كتباً أو أشياء صار عملها تقليداً أو هو عالم بحالتهافيحجازي
بدفع غرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين جنيهاً. مصرى

تطابق المواد ٢٢٤ قديمة و٢١٢ مخطوط و٤٢٧ فرنساوى

«المادة - ٣٠٥» ويحكم أيضاً بدفع غرامة لا تتجاوز مائة جنيه
مصرى على من قلد أشياء صناعية أو ألقانا موسيقية مختصة بمؤلفها أو بمن
تنازلوا له عنها أو قلد علامات فورقة مختصة بصاحبها دون غيره تطبيقاً للوائح

تطابق المواد ٢٢٥ قديمة و٢١٤ مخطوط

الأحكام

- ١- لاجل تطبيق المادة ٣٠٥ عقوبات لا بد من توفر شرطين أساسيين. أولهما أحكام المحاكم الجزئية وجود حق الملكية للصانع على مصنوعاته بمقتضى اللوائح التي وضعت لهذا الشأن
ثانياً أن يقلد شخص آخر غير المؤلف أو الصانع مصنوعات المخترع اضراراً به فاذا
ثبت وجود الشرط الثانى وهو حصول التقليد فلا يمكن توقيع عقوبة مادام أن المخترع
لم يثبت له حق الملكية على اختراعه بمقتضى قانون أو لائحة لأن اللوائح التي من هذا
القبيل لم تصدر للآن (محكمة طنطا الجزئية . حكم ٢٧ نوفمبر سنة ١٩١٢ . مجلة الشرائع
سنة أولى صحيفة ٤٦)

٢- ٣٠٦ - ٣٠٧ « التعليلات الجديدة للكتاب الثالث. الباب الثاني عشر

﴿ المادة - ٣٠٦ ﴾ كل من باع أو عرض للبيع مصنوعات عملت تقليداً أو بضائع صار وضع تلك العلامات المزورة عليها وكذلك من غنى علناً بنفسه بألحان موسيقية أو حمل غيره على التخلي بها أو لعب ألعاباً تياترية أو حمل غيره على اللعب بها إضراراً بمخترعها يحكم عليه بدفع غرامة لا تتجاوز عشرين جنهاً مصرياً

نظامي للواد ٢٢٦ قديمة ر ٢١٥ غلط

الأحكام

١ - ان عبارة « تلك العلامات المزورة » الواردة في المادة ٣٠٦ من قانون أحكام محكمة النقض والابرار المقوبات يقصد بها علامات البضائع المينة في المادة ٣٠٥ من القانون المذكور أى علامات الفابريكات الملوكة لاصحابها طبقاً للوائح . ولما كانت هذه اللوائح لم تصدر للآن فلا يسوغ أن يعاقب بمقتضى المادة ٣٠٦ من باع بضائع وضعت عليها علامة فابريكة مزورة وان صح قانوناً أن يكون مسؤولاً عن التعويضات المدنية لصالح المدعى المدني (محكمة النقض . حكم ٢٧ ابريل سنة ١٩٠٧ . المجموعة الرسمية سنة تاسعة صحيفة ٤)

الباب الثاني عشر

(في ألعاب القمار والنصيب والبيع والشراء بالتمرة المعروف باللاتيرى)
﴿ المادة - ٣٠٧ ﴾ كل من فتح محلاً لألعاب القمار والنصيب وأعده لدخول الناس فيه يعاقب هو وصيارف المحل المذكور بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وبدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنهاً مصرياً أو بأحدى هاتين

في ألعاب القمار والنصيب الخ (على قانون العقوبات الاهلي) «م — ٣٠٧»

المعقوباتين فقط وتضبط أيضاً بجانب الحكومة جميع النقود والامتنعة التي توجد في المحلات الجاري فيها الألعاب المذكورة
تطابق للواد ٣٢٧ قديمة و٣١٦ مخطوط ٤١٠ فرساي

الاحكام

١ — كل لعب للبحث فيه حظ أوفر مما لمهارة اللاعب هو مقاومة. ويدخل في أحكام محكمة النقض والابرار عداد هذه الألعاب لعب البوكر. فمن فتح محلا يلعب فيه الناس هذا اللعب يعاقب بالعقوبات المقررة في قانون العقوبات (محكمة النقض. حكم ٢١ ماي سنة ١٩٠٤. المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ٢)

٢ — لا يعتبر جانياً طبقاً للمادة ٣٠٧ من قانون العقوبات من فتح نادياً يلعب فيه القمار مادام ان الدخول فيه يكون قاصراً على المشتركين المقبولين بصفة أعضاء بمقتضى القانون المعمول به فيه فان النادي لا يعتبر محلاً عمومياً عملاً بقانون ١٩٠٤ سنة ١٩٠٤ الا اذا كان مفتوحاً للجمهور بالرغم عن ايراد كلمة «ناد» في المادة الاولى من ذلك القانون (محكمة النقض. حكم ٢٧ ابريل سنة ١٩٠٧. المجموعة الرسمية سنة ثامنة صحيفة ٦)

٣ — ان السعي في كسب المعاش بتعاطي ألعاب القمار يجب أن يكون عادة أحكام المحاكم السنية يتعاطاها منهم حتى يعاقب لان المادة ٣٠٧ من القانون الجديد لصت على مايقيد هذه العادة بفتح المحل واعدا له لدخول الناس والا فلا عقاب (محكمة مصر الابتدائية. حكم جنح استئنافي مؤرخ ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٤. مجلة الحقوق سنة ثامنة عشرة صحيفة ١٤١)

« م — ٣٠٨ » التعليقات الجديدة (الكتاب الثالث. الباب الثالث عشر

﴿ البادة — ٣٠٨ ﴾ ويعاقب بهذه العقوبات أيضاً كل من وضع
لبيع شيئاً في النمرة المعروفة باللوتيرى بدون اذن الحكومة وتضبط أيضاً
لجانب الحكومة جميع النقود والأمتعة الموضوعة في النمرة
تطابق للواد ٣٢٨ قديمة و ٣١٧ مخطوط و ٤١٠ فرساولى

تعليقات التحقائية

قد حذفت الفقرة الثانية من المادة القديمة بناء على طلب مجلس شورى القوانين
وهذه الفقرة هي : (ولا تنطبق المادة الحالية على ألعاب اللوترى المقصود بها فصل
الخير) وبذلك يكون من الضروري لكل ألعاب اللوترى التى تعمل لوجوه الخير الاذن
بها من الحكومة ومع ذلك فقد عرض على محكمة الاستئناف المختلطة مشروع أمر مالى
خاص بألعاب اللوترى على العموم

محض شورى القوانين

كانت المادة كما هي مع وجوده الجملة الآتية فى آخرها وهي : (انما لايجرى
تطبيق هذه المادة فيما يتعلق بالنمرة المقصود بها مجرد فعل الخير) وقد حذفتها اللجنة
لانها وجدت من اللازم أن يكون هذا العمل باذن من الحكومة مطلقاً أو باسم فعل
الخير لان كثيراً من الناس يتخذون اسم فعل الخير وسيلة للاضرار بالناس
(محضر جلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ملحق الوقائع نمرة ١٤٥ الصادرة فى ١٦
ديسمبر سنة ١٩٠٣)

الباب الثالث عشر

(في التخريب والتعيب والاتلاف)

﴿ المادة - ٣٠٩ ﴾ كل من كسر أو خرب لغيره شيئاً من آلات الزراعة أو زرائب المواشي أو عيش الخفراء يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً
قابل للواد - ٣٢٩ قديمة و ٣١٨ مختلط و ٤٠١ فرنساوى

﴿ المادة - ٣١٠ ﴾ يعاقب بالحبس مع الشغل :

أولاً - كل من قتل عمداً بدون مقتض حيواناً من دواب الركوب أو الجراء أو الحمل أو من أى نوع من أنواع المواشي أو أضرّ به ضرراً كبيراً
ثانياً - كل من سم حيواناً من الحيوانات المذكورة بالفقرة السابقة أو سمكاً من الأسماك الموجودة في نهر أو ترعة أو غدير أو مستنقع أو حوض

ويجوز جعل الجائنين تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين على الأكثر

وكل شروع في الجرائم السالفة الذكر يعاقب عليه بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً

تطابق للمادة ٣٣٠ قديمة و ٣١٩ مختلط و ٤٠٣ فرنساوى

المادة ٣٢٩ قديمة : كل من كسر أو خرب لغيره شيئاً من آلات الزراعة أو زرائب المواشي أو عيش الخفراء يعاقب بالحبس من ثمانية أيام الى سنة أشهر وهذا بدون اخلال بالحكم عليه برد ما يجب رده والزامه بالتعويضات

تعليقات التحقاية

قد زيدت في المادة الجديدة قرة جديدة يعاقب بمقتضاها الشروع في هذه الجريمة وقد جعلت الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة من الجنايات اذا ارتكبت ليلا وذلك بناء على طلب مجلس شورى القوانين (تراجع المادة ٣١١ الجديدة)

المنشورات

ملشورات لجنة المراقبة القضائية
١ - ان قانون العقوبات خصص لحماية الحيوانات مادتين من موادها نصت المادة ٣١٠ على دواب الركوب أو الجر أو الحمل أو أى نوع من أنواع المواشى . ونصت المادة ٣١٢ على الحيوانات المستأنسة غير المذكورة في المادة ٣١٠ - فالخراف والنملاج والخننازير تدخل في فصيلة الحيوانات التي أراد القانون في المادة ٣١٠ عقوبات التشدد في حمايتها بالنظر الى قيمتها وأهميتها للاعمال الزراعية (مذكورة عمومية مرة ٢ رقم ١٩ مارس سنة ١٩١٤)

الاحكام

أحكام محكمة
١ - الجريمة المنصوص عليها في القانون في مسائل تسميم الحيوانات هي اعطاه النقص والابرام السم مهما كانت نتيجته ولذلك يتعين رفض طلب النقص المبني على أن الشروع في التسميم لا يعاقب عليه (محكمة النقص . حكم ٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ - المجموعة الرسمية سنة خامسة صفحة ١٠٣)

٢ - ان اللجنة المنصوص عنها بالمادة ٣١٠ قرة ثمانية من قانون العقوبات تم باعطاء السم ولولم يتم الحيوان المسموم « راجع تعليقات جارسون ودالوز على المادة

في التخريب والتعيب والاتلاف (على قانون العقوبات الاهلي) د م — ٣١١

٤٥٢ من القانون الفرنسي (محكمة النقض حكم ٢٨ نوفمبر سنة ١٩١٤ - مجلة الشرائع سنة ثمانية صفحة ١٠٩)

٣ — ان جريمة التسميم تعتبر جريمة تامة وتسحق العقوبة بمجرد اعطائه الحيوان شيئاً من الجواهر السامة التي من شأنها احداث الموت في ظرف مدة قصيرة كانت أو طويلة بصرف النظر عن النتيجة التي يرمى اليها غرض الجاني وعم اذا كان حصل الموت بفعل السم أو لم يحصل (محكمة منوف الجزئية . حكم ١٥ يوليو سنة ١٩٠٣ — مجلة الحقوق سنة ثمانية عشرة صفحة ٢٥٥)

٤ — الشاة ليست من الحيوانات المستأنسة المنصوص عنها في المادة ٣١٢ عقوبات احكام المحاكم الجزئية . فجريمة قتل شاة عمداً تدخل تحت حكم المادة ٣١٠ لا المادة ٣١٢ وعليه فليس من اختصاص المحاكم المركزية النظر في مثل هذه الجريمة (محكمة تيج حمادى المركزية . حكم ٣٠ مايو سنة ١٩٠٥ — المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ٢٣٠)

٥ — الماعز من المواشى المنصوص عليها في المواد ٣١٠ عقوبات قتلها معاقب عليه بالمادة المذكورة ومن ثم تكون المحكمة المركزية غير مختصة بنظر الدعوى المرفوعة في هذا الشأن (محكمة ادفو المركزية . حكم ٢٦ اكتوبر سنة ١٩١٢ — المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ٢٣)

(المادة — ٣١١) اذا ارتكبت الجرائم المنصوص عنها في المادة السابقة ليلا تكون العقوبة الاشغال الشاقة أو السجن من ثلاث سنين الى سبع

محضر شورى القوانين

هذه المادة من وضع اللجنة وزيدت لعقوبة من ارتكب قتل الحيوان أو تسميمه

« م — ٣١٢ » (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث. الباب الثالث عشر

ليلا تكون عقوبته جنابة لاجنحة تفلظاً للعقاب على هؤلاء المجرمين (محضر جلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٠٣ ملحق الوقائع المصرية نمرة ١٤٥ الصادرة في ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٣)

الأحكام

١ — ان السبب في المعاقبة على جريمة الاضرار بمحوان من دواب الحمل اضراراً كبيرة بعقوبة أشد إذا ارتكبت ليلا هو أن الظلام يسهل ارتكاب الفعل وقرار الجاني قائل في هذه الحالة مقصود به الظلام وعلى ذلك لا تعتبر الجريمة ذات ظرف مشدد بارتكابها ليلا إذا وقعت بعد غروب الشمس على حين ان الظلام لم يكن بدرجة تسهل ارتكاب الجريمة أو تزيد في صعوبة القبض على الجاني (محكمة الاستئناف . حكم ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٤ — المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ١٨٩)

« المادة — ٣١٢ » يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات كل من قتل عمداً بدون مقتض أو سم حيواناً من الحيوانات المستأنسة غير المذكورة في المادة ٣١٠ أو أضر به ضرراً كبيراً

نطاق المواد ٢٢١ قديمة مع زيادة الحد الأقصى للقر والعقوبة و ٣٢٠ مختلط و ٥٧٧ فرنساوى

الأحكام

١ — وضعت المادتان ٣٣٠ و ٣٣١ (٣١٠ و ٣١٢ جديدين) عقوبات لمن احكام المحاكم قتل أو سم حيواناً مستأنساً بلا مقتض أو أضر به ضرراً بلياً . فيفهم من ذلك أنه اذا كان هناك مقتض فلا عقاب والمراد بالمقتضى هو ان يكون الانسان عرضة للخطر الجزئية أو التلق بحياته أو ماله أو راحته وما أشبه ذلك فانه في حين ذلك له أن يدود عن

في التخریب والتسبب والاعتلاف (على قانون العقوبات الاهلى) ٣١٣-٢٠

حوزه باتلاف الحيوان المحشى منه (محكمة شين الكوم الجزئية . حكم ٢٥ مارس سنة ١٩٠٢ - مجلة الحقوق سنة سابعة عشرة صفحة ١٥١)

(المادة - ٣١٣) يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور أو بدفع غرامة لا تتجاوز عشرين جنياً مصرياً من أثلف كل أو بعض محيط متخذ من أشجار خضراء أو يابسة أو غير ذلك ومن قتل أو أزال حداً أو علامات مجموعلة حداً بين أملاك مختلفة أو جهات مستغلة ومن ردم كل أو بعض خندق من الخنادق المجمولة حداً لأملاك أو جهات مستغلة وإذا ارتكب شيئاً من الأفعال المنصوص عليها في الفقرة السابقة بقصد اغتصاب أرض تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين
تقابل للواد ٣٢٢ قديمة و ٢٧٢ مختلط و ٤٥٦ فرنسوى

تعليقات التحفائية

قد زيد الحد الاقصى للعقوبة في المادة الجديدة
انظر فيما يتعلق بالتعديل المدخل على هذه المادة التعليق على المادة ٢٩٧ القديمة
وقد حذفت المادة ٣٣٣ القديمة فان المحاكم الادارية يمكن أن تحكم بالعقاب على الجريمة المنصوص عنها في هذه المادة اذا كانت عبارة عن مخالفة للوائح التي هي منوطة بتنفيذها والا فالاولى أن يقتصر على طلب تعويض

المادة ٣٢٢ قديمة : كل من ردم خندقاً من الخنادق المجمولة حداً لملك الصبرأو ردم جزءاً منه أو أثلف محيطاً متخذاً من أشجار خضراء أو يابسة أو غير ذلك يحكم عليه بالحبس من ثمانية أيام الى ثلاثة أشهر وبدفع غرامة مساوية لربع قيمة ما يجب ردمه

« م - ٣١٤ - ٣١٥ » (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث. الباب الثالث عشر

الاحكام

١ - نصت المادة ٣١٣ على عقاب من ألق كل أو بعض محيطه تخضع أشجاره راء
الكلية المحاكم الكلية
أو يأسه أو غير ذلك ولا يقتصر هذا النص على اتلاف المحيطات من الاراضي الزراعية بل
يتناول أيضاً الحائط الفاصل بين منزلين متلاصقين (محكمة بني سويف الابتدائية . حكم
جتح استئنافي رقم ٢٦ ديسمبر سنة ١٩١١ - المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة صفحة ٤٤)
٢ - ان الحدود التي تماقب المادة ٣١٣ عقوبات على قتلها أو ازالها هي التي وضعت
احكام المحاكم الجزئية
بين غمارين متجاورين بافاق مالكيهما أو تنفيذاً لقرار صادر من جهة الاختصاص
أو كان مالكوها معترفين بها وراضين عنها فان لم يتوفر أحد تلك الشروط اعتبرت
الحدود في حكم عدم قانوناً « انظر تمايقات دالوز على المادة (٤٥٦) فرسباوى
المقابلة للمادة ٣١٣ أهلى صحيفة ٩١١ نبذة ٨٤ وجارو طبعة ثمانية جزء ٦ صفحة ٤٠٦
نبذة ٢٧٥٠ » (محكمة كفر الزيات الجزئية . حكم ٢ مارس سنة ١٩١٥ - المجموعة
الرسمية سنة سادسة عشرة صفحة ١٦٦)

المادة - ٣١٤ * كل من تسبب عمداً بقطع جسر من الجسور
أو بكيفية أخرى في حصول غرق يحكم عليه بالاشغال الشاقة المؤقتة أو
بالاشغال الشاقة المؤبدة

نطاق الواد ٢٢٤ قديمة و ٢٢٤ مخط

المادة - ٣١٥ * الحريق الناشئ من عدم تنظيف أو ترميم
الافران أو المداخل أو المحلات الأخر التي توقد فيها النار أو من النار الموقدة
في بيوت أو مبان أو غابات أو كروم أو غيطان أو بسايتين بالقرب من كيما
تبين أو حشيش يابس أو غير ذلك من المخازن الشاملة على مواد الوقود
وكذا الحريق الناشئ عن إشعال سوارمخ في جهة من جهات البلدة أو

بسبب اهل آخر يعاقب عليه بالحبس مدة لاتزيد عن شهر أو بدفع غرامة
لاتزيد عن عشرين جنهما مصرى
تطابق للمواد ٢٢٥ قديمة و ٢٢٥ مخطوط و ٤٢٨ فرنساوى

الاحكام

١ — يجب أن يكون القتل والجرح الخطأ الواقان تحت نص المادتين ٢٠٢
و ٢٠٨ عقوبات ناشئين مباشرة عن رعونة المتهم أو عدم احتياظه أو اهماه الخ فاذا
اهل مثلا فى حفظ المواد المتنبه (كالكبريت) حتى سقطت منه فر عليها النورج
فالتبته فاشتعل الجرن وامتدت النار الى غيره من الاجران والمساكن فاخترق خلق
كثير فلا يكون مسؤولا الا عن الحريق باهل فقط (مادة ٣١٥ عقوبات) لادن
القتل والجرح الخطأ (محكمة طنطا الابتدائية . حكم جنح استئنافى رقم ١٤ ديسمبر سنة
١٩٠٨ . المجموعة الرسمية سنة عاشره صفحة ٢٣٥)

٢ — يقع تحت طائلة المادة ٣١٥ من قانون العقوبات كل من يحدث حريقاً احكام المحاكم
باهاله أو رعوته سواء كان مالكا للاشياء المحروقة أو غير مالكا لها . بخلاف المادة الجزئية
٤٥٨ من قانون العقوبات الفرنسى فانها لاتعاقب المالك فى هذه الحالة (محكمة غمر
حكم ٢١ مارس سنة ١٩١٥ المجموعة الرسمية سنة سادسة عشرة صفحة ١٣٤)

٣ — لاتسرى المادة ٣١٥ من قانون العقوبات على من يقسب باهاله أو رعوته
فى حرق شىء من أمتته وذلك لانه اذا كان المالك الحق فى حريق من قوله عدا بدون
أن يلحقه أى عقاب فمن باب أولى اذا حصل الحريق خطأ وبسبب الاهمال « جرسون
جز ٢٠ ثان صفحة ٣٢٧ تعليقات ٦٥ و ٧٠ على المادة ٤٥٨ الفرنساوى القابلة للمادة ٣١٥
عقوبات أهلى » (محكمة شرين الجزئية . حكم ٢١ يوليو سنة ١٩١٦ . المجموعة الرسمية
سابعة عشرة صفحة ١٧٩) — : هذا الحكم مخالف للذى قبله
سنة

٣١٦ — (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث. الباب الثالث عشر

﴿المادة — ٣١٦﴾ كل من هدم أو خرب أو أتلف بأى طريقة كانت كلا أو بعضاً من المباني أو السفن الشراعية أو البخارية أو الطرق أو القناطر أو مجارى المياه أو الجسور أو غير ذلك من سبل المواصلات أو من المباني التي ليست ملكاً له وكان ذلك عمداً منه يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنتين أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيهاً مصرياً ويحكم بالعقوبات المذكورة على كل من هدم أو أتلف أو قتل علامات جيوديزية أو طبوغرافية أو طودات محادة أو أوتاد حدود أو طودات ميزانية

قابل المواد ٣٢٦ و ٣٤٧ / ٦ قديمة و ٣٢٦ مخطوط و ٢٣٧ فرنساوى

تعليقات التحفائية

ان جريمة التسبب عمداً في فرقة آله بخارية كانت معاقباً عليها في المادة ٣٣٦ القديمة بالحبس لمدة كان أقصاها سنتين والظاهر أن هذه الجريمة وكذا جريمة استعمال مواد مفرقة يستحقان عقوبة أشد

وقد أضيفت الفقرة الثانية على المادة ٣١٦ لاجتراح عقوبة على الافعال التي يتسبب عنها خسائر محسوسة لديوان المساحة

المادة ٣٢٦ قديمة : كل من هدم أو خرب أو أتلف عمداً بأى طريقة كانت كلا أو بعضاً من المباني أو الطرق على وجه العموم أو من القناطر ومجارى المياه والجسور أو غير ذلك من طرق المواصلات أو من العمارات المملوكة للغير أو تسبب في فرقة آلات بخارية يحكم عليه بالحبس من ثلاثة أشهر الى سنتين ويدفع غرامة مساوية لربع ما يجب رده أما اذا حصل من فعله ذلك موت آدمى أو جرحه فيعاقب الفاعل المذكور زيادة على ما ذكر بالعقوبات المقررة للقتل أو الجرح المادة ٣٤٧ قرة سادة : من أتلف أو اغتصب الطرق العامة أو الميادين أو مواضع للزراعة أو غيرها من المواضع للخدمة المتأنف العمومية

الاحكام

١ - اذا وقع من الشريك في ملكية مجرى مياه اتلاف لهذا المجرى فالحكم عليه احكام محكمة صحیح طبقاً لامادة - ٣١٦ - عقوبات ولا يستثنى من احكام تلك المادة الا الحالة التي النقض والابرار يكون فيها الفاعل مالكا خاصا للشيء الذي أتلفه (محكمة النقض . حكم ٨ مارس سنة ١٩١٣ - المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ١٤١)

٢ - اذا كانت طريق عمومية مغمورة غالباً بالمياه لانعطائها والناس مضطرة احكام المحاكم بسبب ذلك الى المرور في الارض المجاورة لها فصاحب هذه الارض اذا حول الطريق عن محلها تحويلاً خفيفاً مع محافظته على عرضها الاصلى لا يرتكب جريمة يعاقب عليها بالمادة - ٣١٦ - عقوبات لان الظروف تنفي وجود كل نية على تعمد اتلاف الطريق. أو الاضرار بالناس (محكمة دمنهور الجزئية . حكم ١٣ يونيو سنة ١٩٠٤ - المجموعة الرسمية سنة خاتمة صفحة ٢١٥)

المادة - ٣١٧ - كل من ارتكب احدى الجرائم المبينة في المادة السابقة بواسطة استعمال مواد مفرقة وكذلك كل من تسبب بحداء في فرقة آلة بخارية أو مرجل يعاقب بالاشغال الشاقة المؤقتة

تقابل المواد ٣٢٦ قديمة (تراجم تحت المادة ٣١٦) و ٣٢٦ مخطوط ٤٢٧ فرنساوى

المادة - ٣١٨ - كل من تعرض بدون اقتضاء بواسطة ضرب ونحوه لمنع مأمرة أو صرحت الحكومة باجرائه من الاشغال العمومية يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو غرامة لا تزيد عن مائة جنيه مصرى

تقابل المواد ٣٢٧ قديمة مع تعديل في العقوبة و ٣٢٧ مخطوط ٤٢٨ فرنساوى

المادة - ٣١٩ - كل من أحرق أو أتلف عمداً بأى طريقة كانت

« م — ٣١٩ » (التعليقات الجديدة) الكتاب الثالث. الباب الثالث عشر

شيئاً من الدفاتر أو المضابط الاصلية أو السجلات أو نحوها من أوراق المصالح الاميرية أو الكمبيالات أو الاوراق التجارية أو الصيرفية أو غير ذلك من السندات التي يتسبب عن اتلافها ضرر للغير يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو باحدى هاتين العقوبتين فقط

تقابل المواد ٣٢٨ قديمة و ٣٢٨ مخطوط ٤٣٩ فرنساوى

الاحكام

١ — كلمة « أُلْتَف » الواردة فى المادة — ٣١٩ — عقوبات الخاصة باتلاف الاوراق احكام محكمة النقض والايرام
عمدا غير قاصرة على احوال الاتلاف المادى فقط بل هى عامة بحيث تشمل حالة القاء تذكرة سفر شخص آخر من نافذة عرببة السكة الحديد (محكمة النقض . حكم ٣ فبراير سنة ١٩١٢ — المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة صفحة ٥٩)

٢ — ١ — تمزيق عقد معاقب عليه بالمادة — ٣١٩ — عقوبات ولو لم ينشأ عن هذا التمزيق اعدام العقد وضياع كل أثر له فمجرد التشويه الذى ينشأ عن التمزيق كاف للعقاب حتى ولو لم يكن التمزيق قد جعل الورقة أجزاء

ب — اتلاف عقد محرر بين عدة متعاقدين معاقب عليه ولو كان بعضهم لم يوقع عليه وذلك لانه لاشئ يدل على ان المتعاقدين الذين لم يوقعوا على العقد كانوا يرضون بالتوقيع عليه رغم أى سعى يبذل ليهبهم فى هذا السبيل . فالورقة للمتلفة ليست اذن عديمة القيمة بالمره حتى يقال ان اتلافها غير معاقب عليه (محكمة النقض . حكم ٢٠ يونيه سنة ١٩١٤ — مجلة الشرائع سنة أولى صحيفة ٢٤٢)

٣ — لعقاب بمقتضى المادة — ٣٣٨ — عقوبات (٣١٩ جديدة) على المدين الذى يمزق محرراً مثبتاً لصالح وقع وينه وين دائماً اذا كان التمزيق حصل بعد استشارة ائضح الجريدة احكام المحاكم

في التخریب والتسبب والاتلاف (على قانون العقوبات الاهل) (م — ٣٢٠)

منها ان الصلح ليس من مصلحته متى تبين أنه كان مشروطاً بندم تسليم المدين ذلك المحرر للدائن الا بعد استشارة الغير واتخاذ موافقة الصلح وذلك لانه لا قيمة للمحرر مادام لم يتم الاتفاق (محكمة جرجا الجزئية . حكم ١٠ نوفمبر سنة ١٩٠٣ — المجموعة الرسمية سنة خامسة صفحة ٩٥)

٤ — اذا اتهم شخص باتلاف سند عمداً صح اثبات وجود هذا السند وماهيته بشهادة الشهود ولو كانت قيمة هذا السند تزيد على الالف قرش ذلك لان الذى يثبت بالينة هو الجريمة والجريمة فعل ماضى قابل لكافة طرق اثبات (محكمة ملوى الجزئية . حكم ٩ يونيه سنة ١٩٠٦ — المجموعة الرسمية سنة سابعة صفحة ٢٣٩)

٥ — لا تقتصر المادة — ٣١٩ — عقوبات المتعلقة باتلاف المستندات عمداً على عقاب من يدم مستنداً بل تعاقب أيضاً على كل تمد ماضى يقصد به الاخلال بقيمة المستند . وعلى ذلك فاذا مزق شخص عذ صلح هو أحد طرفيه بعد ان انزعه جبراً من يد آخر يقع تحت طائلة المادة المذكورة ولم يزل أجزاء العقد الممزق باقية (محكمة اسنا الجزئية حكم ١٤ ديسمبر سنة ١٩١٣ — المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ٤٩)

ملحوظة: أيدت محكمة قضا السككية هذا الحكم بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٩١٤ . ورفضت محكمة النقض الطعن الذى قدمه منهم فى ٢٠ يونيه سنة ١٩١٤ «حكم غرة ٢ تحت المادتين ٣١٩ و٣٢٠» كل نهب أو اتلاف شئ من البضائع أو الامتعة أو المحصولات وقع من جماعة أو عصابة بالقوة الاجبارية يكون عقابه الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن

تقابل المواد ٣٣٩ قديمة و ٣٢٩ مخطوط و ٤٤٠ و ٤٤١ فرنسوى

المادة ٣٢٩ قديمة : اذا نهب أو اتلاف جماعة متحررة أو أرباب عصابة شيئاً من البضائع أو الامتعة أو المحصولات بالقوة الجبرية عوقب كل من المذكورين بالاشغال الشاقة مؤقتاً وبدفع غرامة من مائة قرش ديوانى وقرش الى خمسة آلاف قرش ويحكم عليهم أيضاً بدفع مبالغ رده وبالتعويضات ولكن من يتبته منهم أنه ألقى بالملاح أو تخرج الى الاشتراك فى تلك الاعتصامات لا يعاقب الا بالمحبس من سنة الى ثلاث سنين

تعليقات التحفائية

الظاهر أن هذه المادة لم يسل بها قط ولكن العبارة الأخيرة من النص القديم كانت تعطى مبدئياً أهمية زائدة للاعتذار بالالاح والترجى عن الاشتراك في الأفعال المعاقب عليها بمقتضى هذه المادة

المادة — ٣٢١ * يعاقب بالحبس مع الشغل
أولاً - كل من قطع أو أتلف زرعاً غير محصود أو شجراً نابتاً خالقة
أو مفروساً أو غير ذلك من النبات
ثانياً - كل من أتلف غيطاً مبذوراً أو بث في غيط حشيشاً أو نباتاً مضرراً
ثالثاً - كل من اقتلع شجرة أو أكثر أو أى نبات آخر أو قطع منها
أو قشرها ليميئتها وكل من أتلف طعمة في شجر
ويموزجعل الجلائن تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل وستين
على الأكثر

تطابق المواد ٣٤٠ قديمة و ٣٣٠ مختلط و ٤٤٤ فرنساوى

الأحكام

١ - لاضر ورة لان تذكرة محكمة الموضوع أن اتلاف الزرع وغيره مما هو منصوص
أحكام محكمة النقض والابرامنة في المادة ٣٢١ من قانون العقوبات إنما حصل عمداً لان لفظ اتلاف يتضمن معنى
العمد (محكمة النقض . حكم ٢٨ يونيه سنة ١٩١٣ . مجلة الشرائع سنة أرلى صحيفة ٢١)
المادة — ٣٢٢ * اذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في

في التخريب والتسيب والافلاخ (على قانون العقوبات الاهلي) د م - ٣٢٢

الفقرتين الاولى والثانية من المادة السابقة ليلا من ثلاثة اشخاص على الاقل أو من شخص أو اثنين وكان واحد منهما على الاقل حاملا لسلاح تكون العقوبة الاشغال الشاقة او السجن من ثلاث سنين الى سبع

محضر شوري القوانين

قد أضيفت هذه المادة بناء على طلب لجنة مجلس شوري القوانين لتشديد العقوبة على من يرتكب اطلاق الزرع وهو مسلح أو في عصبة تزيد على اثنين وجعلها عقوبة جنائية لردع هؤلاء المفسدين (محضر جلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٠٣ - ملحق الوقائع المصرية نمرة ١٤٥ - الرقم ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٣)

الاحكام

١ - لافرق بين الفقرة الاولى والفقرة الثالثة من المادة ٣٢١ عقوبات بالنسبة أحكام محكمة النقض والايام
لنوع الاشياء التي يحصل لها التلف بل يختلفان فقط بالنسبة لنوع التلف ومقدار جسامته وعلى ذلك تنطبق كل منهما على حالة قلع وتفتير ستة أشجار من البرتقال موجودة في حديقة والمحكمة الموضوع تطبيق أيهما على حسب الاحوال فاذا توفر وجود الظروف المشددة المنصوص عليها في المادة ٣٢٢ عقوبات كان ذلك شبهة تدل على أن الواقعة جنائية ووجب حالة التهم على محكمة الجنايات (محكمة النقض . حكم ٤ فبراير سنة ١٩١١ - المجموعة الرسمية سنة ثمانية عشرة صفحة ٨٥)

٢ - اقتلاع شجرة أو أكثر يعتبر جنحة بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة ٣٢١ قرارات قضاء
عقوبات أما في حالة اقتلاع عدد كبير من الاشجار فلا تنطبق هذه الواقعة على الفقرة الثالثة من المادة المذكورة بل على الفقرة الاولى منها وتصبح الحادثة جنائية اذا اقترنت بظرف من الظروف المشددة المنصوص عنها في المادة ٣٢٢ من قانون العقوبات

« م — ٣٢٢ » (التعليلات الجديدة) الباب الثالث عشر في التخريب الخ

(أمر قاضى الاجالة بمحكمة مصر المؤرخ ١١ مارس سنة ١٩٠٨ - المجموعة الرسمية
سنة تاسعة صفحة ١٨٣)

٣ — ان الذى يتبادر الى الذهن من نص المادة ٣٢١ وتفسير واضح القانون فى
الحكام المحاكم الجزئية
الفقرتين الاولين منها زرع غير محصود أو شجر نابت خلقة أومفروس وغيظ مبذور
وتعبيره فى الفقرة الثالثة منها بشجرة أو أكثر وقوله أو قطع منها أو قشرها ومن
مقارنة هذه المادة بالمادة التالية لها الذى يتبادر الى الذهن من هذا كله ان القانون أراد
بالفقرتين الاولين من المادة ٣٢١ أن يعاقب على اتلاف حلة الزرع والفرس بقطع النظر
عن آحادها وأراد بالفقرة الثالثة منها للمعاقبة على اتلاف الآحاد وان المعبرة فى اعتبار
الاتلاف جنائية اذا وقع مقترناً بالاحوال الميئنة بالمادة ٣٢٢ بمقدار ما أتلف لا يصفه ففى كان
مقدار الشجر المتلف كبيراً بحيث بمائل الزرع كثرة كان بلا شك داخلها فيها نصت
عليه الفقرة الاولى من المادة ٣٢١ فانه ليس من المقول أن يكون اتلاف الشجر
مهما بلغت كثرته جنحة فى جميع الاحوال لجرد كونه شجراً واتلاف الزرع مهما قلت
سعة الارض المزروعة جنائية فى الاحوال المذكورة فى القانون لانه زرع فقط مع أن
الشجر اذا أكثر كان أريج من الزرع على ان لفظ الشجر وارد أيضاً فى الفقرة الاولى
من المادة ٣٢١ عقوبات . وبناء عليه اذا قطع ثلاثة أشخاص ليلاً أشجار برتقال يكون
عمالهم جنائية منطبقة على المادة ٣٢٢ عقوبات (محكمة بها الجزئية . حكم ١١ فبراير
سنة ١٩٠٨ - المجموعة الرسمية سنة تاسعة صفحة ١٨٧)

الباب الرابع عشر

في انتهاك حرمة ملك الغير *

تعليقات استثنائية

قد أضيف هذا الباب الى القانون بناء على طلب مجلس شورى القوانين . وهو يد
حاجة كانت لوحظت من قبل لتكون موضوع بحث عند الاشتغال بتنقيح القانون تنقيحاً
أكل مما كان مزماً . ويمكن أن يقارن بينه وبين الاحكام المفصلة أكثر مما هنا التي في
المواد من ٣٥٢ الى ٣٧٣ من قانون العقوبات السودانى التي قررت عقوبات أشد كثيراً
من العقوبات المقررة في هذا الباب

والفرض الاصلى من هذا الباب هو معاقبة الاشخاص الذين يدخلون لغرض معاقب
عليه قانوناً أو يوجدون مثل هذا الغرض في أماكن في حيازة الغير فاذا ابتدء بالقتل
في تنفيذ القصد الجنائى كان الشخص في الغالب مرتكباً لشروع في جريمة معينة غير أنه
يحصل غالباً أن الشور على الشخص قبل بدئه في أى تنفيذ يحلله من كل عقاب كما هو
الحال مثلاً اذا دخل شخص في منزل بقصد السرقة

وفي هذه الاحوال اذا كان الدخول حصل بواسطة كسر أو قف أو بواسطة تسلق
وأمكن اثبات قصد السرقة فهنا بلا أدنى شك شروع في سرقة مع كسر أو قف . الا
أنه اذا كان المتهم قد دخل البيت حيث كان الباب مفتوحاً واختفى فيه فالجريمة التي
شروع فيها ترجع الى سرقة من منزل مسكون والدخول فيه لا يعد شروفاً في هذه الجريمة
وزيادة على ما تقدم من الضرورى لاجل الحكم بقوة على شخص في مقابل
شروع أن يثبت الشروع في جريمة معينة لكنه قد يحصل أن يستحيل الحكم لاجل
شروع في جريمة على شخص دخل بيتاً حتى مع الكسر أو النقب لانه لا يمكن البت

في سبب دخوله هل كان لارتكاب قتل أو سرقة وذلك رغمًا عن وضوح نية الاجرام عنده

وليس من الضروري بناء على نصوص المادة ٣٢٤ اثبات نية ارتكاب جريمة معينة اذا كان يؤخذ من كل الظروف انه كان عند الشخص نية أكيدة لارتكاب جريمة كائنة ما كانت . وربما يستنتج الإثبات على هذه النية من مجرد وجود شخص غريب عن المنزل فيه متى لم يستطع هذا الشخص أن يعلل وجوده تمليلًا كافيًا . وتكون القرينة عليه أقوى اذا حصلت الواقعة ليلاً

وهناك تعليل يمكن لمن يظن أنه سارق أن يعلل به وجوده عند عدم كسر أو تقب فيدعى أنه إنما وجد بنية ارتكاب أمر مناف للأداب لابتية الاجرام . وان كان لاشك في أنه يسهل تفنيد مثل هذا الادعاء إلا أن مجرد الجهر به علانية لا يصح السكوت عنه

وقد وضعت المادة ٣٢٥ الجديدة فأصبح غير ضروري بناء على نصوص هذه المادة لدحض مثل هذا الادعاء أن تثبت نية الجريمة اذا وجد المتهم في بيت المحتاطاً لاختفاء نفسه عن لو رأوه لكان لهم الحق في اخراجه منه

وتحيز المادة ٣٢٦ في بعض أحوال أن تزداد العقوبات المقررة في المادتين ٣٢٤

٣٢٥ و

والمادة ٣٢٧ - ومثلها المادتان ٣٢٣ و ٣٢٤ من حيث الفرض من وضعهما وهو معاقبة من يتعرض بالقوة لواضى اليد - ترمى الى المحافظة على النظام العام وليلاحظ أن المادة ٣٢٣ تشمل الاحوال التي كانت تنطبق عليها الى اليوم أحكام الأمر المالى الصادر فى ٣٠ مارس سنة ١٨٩٢ التى ألغى الآن

وقد جاء عقب ذلك فى عبارة التعليقات الفرنسية ما ترجمته « وليس فى النص الجديد لفظة (Paisible) وقد حذفت هذه اللفظة لكيلا يكون هناك ريبه فى أن

في انتهاك حرمة ملك الغير (على قانون العقوبات الاهل) « م — ٣٣٣ »

ما أراد الشارع أن يعاقب عليه إنما هو أفعال التعرض بالقوة الى واضع اليد على عقار دون أن تكون هناك ضرورة لان يكون حائزاً شرعياً وهو ما قد كان ينطبق الى الدهن اذ كانت المادة القديمة تذكر صفة من صفات تلك الحيازة ،

غير أنه يلاحظ أن ترجمة لفظة (Paisible) لا وجود لها في النص العربي للقانون القديم

« المادة — ٣٣٣ » كل من دخل عقاراً في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه أو كان قد دخله بوجه قانوني وبقي فيه بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنهماً مصرياً

واذا وقعت هذه الجريمة من شخصين أو أكثر وكان أحدهم على الأقل حاملاً سلاحاً أو من عشرة أشخاص على الأقل ولولم يكن معهم سلاح تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنة واحدة أو غرامة لا تتجاوز خمسين جنهماً مصرياً

المنشورات

١ — لفظ القوة الوارد في المادة ٣٣٣ عقوبات يقصد به القوة المادية والمعنوية سواء كان ذلك بالإيذاء والتمدي والضرب أو كان مجرد استعمال مافيه قهر لإرادة المالك واخضاعه كالتواعد المصحوب بمجاهرات عدائية بخشى من وقوعها فليس بشرط تطبيق المادة المذكورة أن تحصل من واضع اليد مقاومة ومخاطرة بنفسه وتعرض لنفسه لوقوع ما تهدد به (منشور نمرة ٢٠٢ من المجموعة المطبوعة)

الأحكام

١ — يجوز الحكم على من لا ارتكابه جريمة انتهاك حرمة ملك الغير ولو دخل عقاراً مملوكاً له وليسكنه في حيازة شخص آخر لأن هذه الجريمة تتم بمجرد التعرض للحيازة (محكمة النقض . حكم ٢٦ يوليو سنة ١٩١٣ . المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صحيفة ٥)

٢ — يقصد بالحيازة المنصوص عليها في المادة ٣٢٣ عقوبات وضع اليد المادى أو الفعلى ولو بلا حق شرعى . فلذلك إذا كان شخص واضعاً يده فعلاً على عقار فلا يمكن اعتباره متعرضاً بالنسبة لصاحب الحق الشرعى الذى لم يضع يده فعلاً على العقار (محكمة النقض . حكم ١٣ ديسمبر سنة ١٩١٣ . المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ٧٠)

٣ — ان المادة ٣٢٣ عقوبات التى طبقها المحكمة فى حكمها المطعون فيه لا تشترط التعرض للمالك بل يكفى لأن يكون المنع من الحيازة بالقوة معاقباً عليه أن يكون العقار تحت حيازة المجنى عليه لسبب من الاسباب والايحارة هى من ضمن الاسباب التى تحول للمستأجر حيازة العقار للاتنازع به (محكمة النقض حكم ٢٣ يوليوسنة ١٩١٤ مجلة الشرائع سنة أولى صحيفة ٢٨٩)

٤ — ان المادة ٣٢٣ عقوبات لانحى حق الملكية نفسه بل الحيازة الفعلية والحقيقية لمن يكون واضع اليد بصرف النظر عن مسألة ما اذا كانت له حقوق أم لا على العقار . وفى هذه الحالة تكون حيازة المجنى عليه الفعلية ككناً أساسياً لوجود الجريمة وان المجنى عليه ولو كان مالكا شرعياً لانحىه المادة الحالية اذا لم يكن جامعاً بين حق الملكية والحيازة الفعلية (محكمة النقض . حكم ٢٦ سبتمبر سنة ١٩١٤ . المجموعة الرسمية

في انتهاك حرمة ملك الغير (على قانون العقوبات الاهلي) م — ٣٢٤

سنة سادسة عشرة صفحة ١)

٥ — ليس من الضروري لتطبيق المادة ٣٢٣ عقوبات أن يكون المتهم قد استعمال القوة . بل ان مجرد قصد استعمال القوة ولو لم تستعمل فعلا كاف لتوقيع العقاب (محكمة النقض . حكم ١٠ أكتوبر سنة ١٩١٤ مجلة الشرائع سنة ثمانية صفحة ٤١) .

٦ — منع الحيازة بالقوة معاقب عليه بالمادة ٣٢٣ عقوبات حتى ولو كانت الحيازة غير قانونية . وللاحتراز الحق في استعمال القوة منعا للتعرض للحاصل له بالقوة لانه يعتبر انه في حالة دفاع شرعي (دائرة جنابات قنا . حكم ١٥ فبراير سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ٢٤١)

٧ — يكفي لتطبيق المادة ٣٢٣ من قانون العقوبات أن يدخل المتهم عتارا في حيازة آخر بقصد منع حيازته بالقوة ولا تشترط لتوفر الجريمة أن يعمد المتهم الى استعمال القوة فعلا لمنع تلك الحيازة (محكمة اسكندرية الابتدائية . حكم جنح استثنائي صادر في ١٨ مارس سنة ١٩١٥ . المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة صفحة ٨٣)

المادة — ٣٢٤ كل من دخل بيتا مسكونا أو معدا للسكنى أو في أحد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال وكانت هذه الاشياء في حيازة آخر قاصداً من ذلك منع حيازته بالقوة أو ارتكاب جريمة فيها أو كان قد دخلها بوجه قانوني وبقى فيها بقصد ارتكاب شيء مما ذكر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن سنة أو بغرامة لا تزيد عن عشرين جنهما مصرى

الأحكام

١ — رقت الدعوى العمومية على شخص لسخوله منزل المجنى عليها بقصد ارتكاب جريمة فيه ولكن المحكمة الجزئية حكمت بعدم اختصاصها باعتبار أن الواقعة جنائية هناك عرض بالقوة . فاستأنفت النيابة . ومحكمة الاستئناف قررت بإلزام ركن القوة اللازم لجريمة هناك العرض واعتبرت الواقعة جنحة منطبقة على المادة ٣٢٤ عقوبات ولكنها لم تمد الدعوى لمحكمة أول درجة بل حكمت في الموضوع بإدانة المتهم . ومحكمة النقض والابرار قررت : — أولاً أنه لمحكمة الاستئناف أن تفصل في الموضوع متى كانت الدعوى قابلة للحكم وكان من رأيها إلغاء وصف محكمة أول درجة — ثانياً أن محكمة الاستئناف لم تفصل في موضوع جديد لم يسبق طرحه لأن المحكمة الجزئية إنما غيرت وصف التهمة الأصلية الموجهة لمتهم (محكمة النقض . حكم ٢٦ يوليو سنة ١٩١٣ المجموعة الرسمية سنة خامسة عشرة صفحة ٣)

٢ — لا تطبق المادتان ٣٢٤ و ٣٢٦ عقوبات الخاصتان بجريمة انتهاك حرمة ملك الغير على من دخل محلا من الأماكن الواردة بهما وارتكب جريمة معينة فإذا دخل شخص بيتاً لآخر بقصد ارتكاب جريمة فيه وارتكب فعلا جريمة معينة (زنا) فلا يمكن محاكمته على جريمة انتهاك حرمة ملك الغير بل يحاكم على جريمة الزنا إذا رضى الزوج بذلك طبقاً للمادة ٢٣٥ عقوبات (محكمة مصر الابتدائية . حكم جنح استئناف رقم ٢٨ مايو سنة ١٩١١ — المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة صفحة ١٩)

٣ — عدم قبول الزوج رفع دعوى الزنا على زوجته وشريكها (مادة ٢٣٥ عقوبات) يمنع من محاكمتها بمقتضى المادة ٣٢٤ عقوبات لأنها كما حرمة ملك الغير بدخولها في المكان الذي ارتكبت فيه الزنا (محكمة أسبوط الجزئية . حكم ٢٩ يوليو سنة ١٩١٠)

في انتهاك حرمة ملك الغير (على قانون العقوبات الاملى) د م — ٣٢٥ — ٣٢٦

المجموعة الرسمية سنة ثانية عشرة صفحة ٢٦٨ - وقد تأيد هذا الحكم من محكمة أسبوط
الابتدائية في أول سبتمبر سنة ١٩١٠

المادة — ٣٢٥ * يعاقب بنفس هذه العقوبة كل من وجد في

احدى المحلات المنصوص عليها في المادة السابقة مخفياً عن أعين من لهم
الحق في اخراجه

الأحكام

١ — يعاقب على انتهاك حرمة ملك الغير طبقاً للمادة ٣٢٥ عقوبات من دخل
داراً ولو بدعوة أحد أهلها وأخفى نفسه فيها عن أعين من له دون غيره حق اخراجه -
وهو رب البيت في هذه الحالة - لان الاختفاء جريمة في حق رب البيت لا تسقط
باشراك أحد أفراد أهله وحق الاخراج يتعلق به قبل كل أحد سواء (بمحكمة النقض
حكم ٢١ أغسطس سنة ١٩١٦ - المجموعة الرسمية سنة سابعة عشرة « ١٩١٦ »
صفحة ١٨٨)

٢ — لا يعتبر من قبيل الاختفاء المعاقب عليه بمقتضى المادة ٣٢٥ عقوبات دخول
رجل منزل آخر لغرض مغاير للأداب بناء على دعوة زوجة صاحب المنزل حال غيابه
عن البلدة (بمحكمة أبو تميج الجزئية . حكم ٢ ابريل سنة ١٩٠٥ المجموعة الرسمية سنة
سادسة صفحة ١٧٢)

المادة — ٣٢٦ * واذا ارتكبت الجرائم المنصوص عليها في

المادتين السابقتين ليلا تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز سنتين
أما لو ارتكبت ليلا بواسطة كسر أو تسلق أو من شخص حامل

لسلاح فتكون العقوبة الحبس

أحكام محكمة
النقض والابرار

أحكام المحاكم
الجزئية

المادة — ٣٢٧ * كل من دخل بيتاً مسكوناً أو معداً للسكنى أو في احد ملحقاته أو في سفينة مسكونة أو في محل معد لحفظ المال ولم يخرج منه بناء على تكليفه ممن له الحق في ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ستة اشهر أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنهماً مصرياً

الاحكام

١ — يصح الاحتجاج بحق الدفاع الشرعى في تهمة ضرب شخص حاول احكام محكمة النقض والايام الدخول في محل مخصص للحريم ولم يرضخ لامر شرعى صدر اليه بالخروج فاضطرت الحال الى اخراجه بالقوة (محكمة النقض . حكم ٤ مارس سنة ١٩٠٥ المجموعة الرسمية سنة سادسة صفحة ١٥٢)

الكتاب الرابع

في المخالفات

تعليقات مختصرة

قد حوّر هذا الكتاب المتعلق بالمخالفات تحويراً كلياً والسبب في ذلك هو أنه أدرجت في قانون العقوبات المتبع في المحاكم الاهلية عند صدوره احكام كثيرة لم تكن واردة في قانون العقوبات المتبع في المحاكم المختلطة ثم ان كثيراً منها صدرت به قوانين خصوصية جديدة بعد التصديق عليها من محكمة الاستئناف المختلطة طبقاً للامر العالى الصادر في ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ فصارت سارية على الاجانب كالاهاى ولذا فان الاحكام المتعلقة بالمخالفات التى من هذا القبيل وبعض احكام غيرها يمكن حذفها من القانون

في المخالفات « (على قانون العقوبات الاهلي) « م — ٣٢٨ »

بقدر ضرر

وقد استصوب أن نجعل المخالفات التي أقيمت أحكامها في القانون وترتب بحسب موضوعها لا بحسب العقوبات المدونة لها (راجع قانون نيرلاندا)

﴿ المخالفات المتعلقة بالطرق العمومية ﴾

﴿ المادة — ٣٢٨ ﴾ يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشاً مصرياً :

أولاً — من زعم الطريق العام بلا ضرورة أو بلا إذن من جهة الاقتضاء سواء كان ذلك بحفره فيه حفراً أو بوضعه أو بتركه فيه مواد أو أشياء تجعل المرور غير مأمون للمارين أو توجب مضايقته وكذا من يقتصبه بأي كيفية كانت

ثانياً — من أهمل في وضع مصباح على المواد أو الأشياء التي وضعها أو تركها في طريق عام أو على الحفر التي عملها فيه

ثالثاً — من يعرض بضائمه أو يبيعهما في المواضع الممنوع فيها ذلك بأمر من البوليس أو في غير الاوقات المبينة بمعرفته لذلك

رابعاً — من غسل في طريق عام عربات معدة للركوب أو النقل أو بهائم معدة للجرا أو للحمل أو للركوب

خامساً — من قطع جسر ترعة أو مسق للعموم حق المرور عليه ولم يحتط لمرور الناس بوضعه ممرأ أو اتخذاه أى وسيلة أخرى

تعليقات الختامية

الفقرة الأولى من هذه المادة جامعة للفقرة الأولى من المادة ٣٤١ والفقرة السادسة من المادة ٣٤٧ القديمتين والمقوبة التي قررت للمخالفات المبينة في الفقرة المذكورة خفيفة لان هاته المخالفات لها على الاخص صفة مدنية وقد خفضت العقوبة المقررة بشأن (اغتصاب الطرق العامة) لانه كان ارتوى أن تكون بمثابة العقوبة المدونة في الفقرة الأولى من المادة ٣٤١ القديمة

وقد أهمل ذكر عبارة (اتلاف الطرق العامة) الواردة في الفقرة السادسة من المادة ٣٤٧ القديمة لان هذا الفعل منصوص عليه في المادة ٣١٦ (المادة ٣٣١ القديمة) وأغلب هذه الجرائم يعاقب عليها في الجهات السارية فيها لوائح التنظيم بمقتضى القرار الصادر في ٢١ مايو سنة ١٨٨٥ متعلقاً بالطرق العامة

وعبارات (بدون ترخيص من السلطة العمومية) و (أو بعمل حفر فيها) مستعجلة — أنظر القرار الصادر في ٣١ مايو سنة ١٨٨٥ والفقرة الرابعة من المادة ٥٣١ من القانون البلجيكي

والفقرة الثانية منها تقابل الفقرة الثالثة من المادة ٣٤١ القديمة — النص القديم ما كان يتعلق الابن كانوا يضمنون أدوات وغيرها في الطرق العمومية الخ . بموجب رخصة

والفقرة الرابعة منها تقابل الفقرة الثامنة من المادة ٣٤٢ القديمة — قد أنزل الحد الأقصى للعقوبة من ٥٠ قرشاً مصرياً الى ٢٥ قرشاً مصرياً

وقد أضيفت الفقرة الخامسة بناء على طلب مجلس شورى القوانين

محضر شورى القوانين

الفقرة الخامسة من وضع لجنة مجلس الشورى . وجاء في تقريرها ان سبب وضعها هو : ان كثيرا من الاهالى يتساهل عند رى اراضيهم فيقطعون جسور الترع والمساقى ويتركونها تقطع سبيل المارة ولا عقاب عليهم فى لوائح الرى متى كان الطريق لاهل قرية فقط ولم يدخلوا فى حكم المادة ٣٣٥ (٣١٦ جديدة) لكون تلك المساقى أو الجسور خاصة بأهل قرية واحدة أو بعض أهالى تلك القرية فمن الواجب زيادة تلك الفقرة التي زيدت لازامهم بالاحياط متى أرادوا شيئا من ذلك (محضر جلسة ٧ نوفمبر سنة ١٩٠٣ — ملحق الوقائع المصرية نمرة ١٤٥ الصادر فى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٣)

﴿ المادة — ٣٢٩ ﴾ قالوا الاسنان أو بالتمو العقاقير أو الدجالون والمشعوذون الذين يشتغلون بصنائعهم فى الطرق العمومية بلا اذن يعاقبون بدفع غرامة لانتجاوز جنيتها مصرى أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع

﴿ المخالفات المتعلقة بالامن العام أو الراحة العمومية ﴾

﴿ المادة — ٣٣٠ ﴾ يجازى بغرامة لانتجاوز خمسة وعشرين قرشاً

مصرى :

أولاً — من أنذره جهة الاقتضاء بترميم أو هدم بناء آيل للسقوط فامتنع من ذلك أو أهمل فيه .

ثانياً — من ألقى فى الطريق بغير احتياط أشياء من شأنها جرح المارين اذا سقطت عليهم

ثالثاً — من ركض فى الجهات المسكونة خيلاً أو دواب معدة للجر أو الحمل أو الركوب أو تركها تركض فيها

رابعاً — من ترك في الشوارع أو الطرق أو الميادين أو المحلات العمومية أو النيطان شيئاً من الآلات والعدد والاسلحة التي لو وقعت في أيدي اللصوص أو غيرهم من الاشقياء لاستعانوا بها على ارتكاب الجرائم وهذه الاشياء تصدر أيضاً بجانب الحكومة

﴿ المادة — ٣٣١ ﴾ يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشاً أولاً — من أهمل في تنظيف أو اصلاح المداخن أو افران أو المعامل التي تستعمل فيها النار

ثانياً — من كان موكلاً بالتحفظ على مجنون في حالة هياج فأطلقه أو كان موكلاً بمجوان من الحيوانات للوذية أو المفترسة فأفلته
ثالثاً — من حرش كلباً واثباً على مار أو مقتنياً أثره أو لم يردده عنه اذا كان الكلب في حفظه ولولم يتسبب عن ذلك أذى ولا ضرر

تعليقات التحقائية

ان الفقرة الاولى من هذه المادة تقابل الفقرة الثالثة من المادة — ٣٤٣ القديمة . والنص الجديد مطابق لنص الاحكام المقابلة لذلك في قانون فرنسا وباجيكا وعند وضع القانون المصري القديم لم يتبع في هذا الموضوع بغير موجب نص ذينك القانونين والفقرة الثانية داخلة الى الآن في الفقرة الرابعة من المادة ٣٤٣ والمادة القديمة كانت تعاقب « من كان يطلق أحد المجانين أو المصايين بهياج » بدون تمييز بين الحالة التي يكون ذلك فيها خطراً على الاهالي والحالة التي يكون فيها الفعل مسيئاً لخطر على نفس المجانين أو المصايين بالهياج المذكورين وبما أن المادة الجديدة موضوعة في الكتاب الذي عنوانه « المخالفات المتعلقة بالامن العام » فقد رؤى تسكبة النص

في المخالفات « (على قانون العقوبات الاهلي) م - ٣٣٢ - ٣٣٣ »

بذكر لفظ « المجانين » في المادة ٣٤٦

والفقرة الثالثة واردة الى الآن في الفقرة الرابعة من المادة ٣٤٣ وقد عدلت عبارتها حتى لا يظن ان أصحاب الكلاب هم الذين يماقبون بمقتضاها دون غيرهم

« المادة - ٣٣٢ » يجازى بغرامة لا تتجاوز جنياً واحداً مصرياً :
أولاً - من ألهب بنير اذن سواريح أو نحوها في الجهات التي يمكن ان ينشأ عن الهابها فيها اتلاف أو اخطار
ثانياً - من أطلق في داخل المدن أو القرى طبنجة أو بندقية أو علبة نارية أو ألهب فيها مواد أخرى مفرقة

« المادة - ٣٣٣ » يجازى بغرامة لا تتجاوز جنياً مصرياً أو بالحبس مدة لا تزيد عن خمسة أيام

أولاً - من حصل منه في الليل لفظ أو غاغة مما يكدر راحة السكان
ثانياً - من وقع منه في الجنائزات عويل أو ولولة مما يكدر راحة السكان

تعليقات تحفائية

ان الفقرة الاولى من هذه المادة واردة الى الآن في الفقرة الاخيرة من المادة ٣٤٦ وقد حذفت عبارة « مشتتلا على سب أو قذف » لانه اذا كان الفعل هذه الصفة فالعاقبة عليه تكون بمقتضى المواد المتعلقة بالسب والقذف (راجع الفقرة الاولى من المادة ٥٦١ من القانون البلجيكي) ولما كانت المادة تميز توقيع عقوبة الحبس فقد صار ابلاغ الحد الاقصى للغرامة الى جنيه مصري

«م ٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦» (التعليقات الجديدة) «الكتاب الرابع

﴿ المخالفات المتعلقة بالصحة العمومية ﴾

﴿ المادة — ٣٣٤ ﴾ يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وعشرين قرشاً مصرياً .

أولاً — من ألقى أو وضع في طريق عمومي قاذورات أو أوساخاً أو كناسات أو مياهاً قذرة أو غير ذلك مما يتصاعد منه ما يضر بالصحة ثانياً — من وضع في المدن على سطح أو حيطان مسكنه مواد مريبة من فضلات أو روث البهائم أو غيرها مما يضر بالصحة العمومية ثالثاً — كل من سر من القصايين أو غيرهم بلحم البهائم أو جثثها داخل المدن أو حملها بدون أن يحجبها عن نظر المارين

﴿ المادة — ٣٣٥ ﴾ يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصرياً كل من ألقى في النيل أو الترع أو المصارف أو مجارى المياه أو البرك جثث حيوانات أو مواد أخرى مضرّة بالصحة العمومية

﴿ المادة — ٣٣٦ ﴾ كل من وجد في دكانه أو حانوته أو محل تجارته أو وجد عنده في الاسواق شيء من الثمار أو المشروبات أو المواد المستعملة في الأكل أو في التداوى وكانت هذه الأشياء تالفة أو فاسدة يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها مصرياً أو بالحبس مدة لا تزيد عن أسبوع فضلاً عن ضبط الأشياء التالفة أو الفاسدة ومصادرتها

﴿ المادة — ٣٣٧ ﴾ يجازى بهذه العقوبة أيضاً

أولاً — كل من كانت عنده حيوانات أو مواش ملكاله أو في حوزته أو تحت حراسته وكانت تلك الحيوانات أو المواشى مشتبهاً في أنها مصابة

في المخالفات « (على قانون العقوبات الاهلى) م — ٣٣٧ — ٣٣٨ »

بأمراض معتبرة قانوناً أو من جهات الاقتضاء بأنها معدية ولم يبادر باخبار
الجهة المختصة بذلك

ثانياً — كل من ترك حيواناته المصابة تخالط غيرها من المواشى السليمة
مع سبق التنبيه من جهة الاقتضاء بمنع ذلك
ثالثاً — كل من خالف بأى كيفية كانت نص اللوائح الصادرة فى هذا
الخصوص

تعليقات التحفائية

ان الفقرة الاولى من هذه المادة هى الفقرة الاولى من المادة ٣٤٩ القديمة غير
ان عبارة « أمراض يقرر من الحكومة أو من جهة الاقتضاء بأنها معدية » استبدلت
بالعبارة الآتية وهى « أمراض يقرر القانون أو الحكومة بأنها معدية » اذ أن بعض
الامراض مقرر صريحاً لها معدية بموجب الامر العالى الصادر فى أول فبراير
سنة ١٨٨٣

﴿ المخالفات المتعلقة بالآداب ﴾

﴿ المادة — ٣٣٨ ﴾ يجازى بفرامة لا تتجاوز جنيتها مصرياً أو بالجلس
مدة لا تزيد عن أسبوع :

أولاً — من اغتسل فى المدن أو القرى بحالة منافية للحياء أو وجد
فى طريق عمومى وهو بهذه الحالة

ثانياً — من وجد بحالة سكرين فى الطرق العمومية أو فى المحلات
العمومية

« ٣٣٨ — م » (التعليقات الجديدة) • الكتاب الرابع

ثالثاً من وجد في الطرق العمومية أو المحلات العمومية أو امام منزله وهو يحرّض المارين على الفسق بإشارات أو اقوال فان كان المحرض المذكور لم يبلغ اثنى عشرة سنة كاملة يجازى ابواه بالعقوبة المقررة في هذه المادة

رابعاً من اغرى الاطفال على الشحاذة في الطرق العمومية أو في المحلات العمومية

تعليقات الختامية

ان الفقرة الثانية من هذه المادة هي عين الفقرة الخامسة من المادة ٣٥٠ القديمة غير أنه قد حذف منها لفظ « أو عريضة » لعدم لزومه نظراً لوجود الامر بالمى الخاص بالمتشردين - والفقرة الرابعة تقابل الفقرة السابعة من المادة - ٣٥٠ القديمة ولكن جعلت الفقرة الجديدة شاملة للمحلات العمومية

المنشورات

١ - لاحظت لجنة المراقبة القضائية من مراجعة بعض قضايا المخالفات المتعلقة بالسرقة القضائية بالسكر اليين في بيوت الماهرات أن بعض المحاكم تعاقب من وجد بهذه الحالة في

تلك المنازل بمقتضى الفقرة الثانية من المادة ٣٣٨ من قانون العقوبات ولما كان الشارع لا يعاقب على السكر لذاته بل يعاقب عليه عند ما يقترن بوجود الشخص في الطريق العام أو المحلات العمومية

فن المهم اذن الوقوف على غرض الشارع من عبارة المحلات العمومية في المادة ٣٣٨ سالفة الذكر

في المخالفات « (على قانون العقوبات الاهلى) » م - ٣٣٩

ولما كان قصد الشارع معاقبة من يخدش الآداب ويكدر الراحة العمومية بترخيص نفسه لانظار الجمهور وهو في حالة سكرين فلا يتصور أن يكون أراد درج بيوت الماهرات ضمن المحلات العمومية التي نص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٣٣٨ كما يتضح ذلك من تعريفها في المادة الاولى من قرار ١٦ نوفمبر سنة ١٩٠٥
أما كون هذه البيوت يمكن لمن يشاء الدخول فيها فلا يخرجها عن كونها بطبيعتها ليست معدة للاجتماعات العمومية وعن كونها من بعض الوجوه بيوتا خصوصية رغمًا عن تخصيصها لعمل معين
بناء عليه لا يصح اعتبار من يوجد بحالة سكر في بيوت الماهرات كمن يوجد في المحلات المفتوحة للجمهور ومعدّة للاجتماعات العمومية (مذكرة عمومية نمرة ٤ مؤرخة ١٧ مايو سنة ١٩٠٨)

﴿ المخالفات المتعلقة بالسلطة العمومية ﴾

﴿ المادة - ٣٣٩ ﴾ يحازى بفرامة لا تتجاوز جنبها مصرى :

أولاً - من امتنع أو أهمل في أداء أعمال مصلحة أو بذل مساعدة وكان قادراً عليها عند طلب ذلك من جهة الاقتضاء في حالة حصول حادث أو هياج أو غرق أو فيضان أو حريق أو نزول مصائب أخرى عمومية وكذا في حالة قطع الطريق أو النهب أو التلبس بجرمة أو صنيع عام أو في حالة تنفيذ امر أو حكم قضائي

ثانياً - من ترع أو مزق عمدا الاعلانات الملصقة على الحيطان بأمر الحكومة أو صيرها لا تقرأ

ثالثاً - من امتنع من قبول عملة البلاد الاهلية أو مسكوكاتها بالقيمة المتعامل بها ولم تكن مزورة ولا مغشوشة

تعليقات التحفانية

ان الفقرة الثانية من هذه المادة هابل الفقرة الثالثة من المادة ٣٤٤ القديمة ولكن أضيف إليها عبارة « أو جعلها لا تقرأ » فان النص القديم كان قاصراً لا يشمل ما كان يقع من الصاق اعلان على اعلان آخر سبق الصاقه بأمر الحكومة

﴿ المخالفات المتعلقة بالاملاك ﴾

﴿ المادة — ٣٤٠ ﴾ يجازى بغرامة لا تتجاوز خمسة وسبعين قرشاً

مصرياً :

أولاً — من دخل في أرض مهيأة للزراع أو مبذور فيها زرع أو محصول أو سمر منها بمفرده أو يبيعها أو دوابه المعدة للجر أو الحمل أو الركوب أو ترك هذه البهايم أو الدواب تمر منها وكان ذلك بفحرق ثانياً — من رمى أحجاراً أو أشياء أخرى صلبة أو قاذورات على عربات أو بيوت أو مبان أو محوطات ملك غيره أو على بساتين أو حظائر ثالثاً — من رمى في النيل أو الترع أو المصارف أو مجارى المياه الأخرى أدوات أو أشياء أخرى يمكن أن تعوق الملاحة أو ترمم مجارى تلك المياه

تعليقات التحفانية

ان الفقرة الاولى جامعة للفقرتين التاسعة والعاشره من المادة ٣٤٣ القديمة — والفقرة الثانية هي جزء من المادة ٣٤٣ القديمة (الفقرة السادسة) الا أنه زيد فيها لفظ « العربات » (راجع الفقرة الرابعة من المادة ٥٥٧ من القانون البلجيكي)

الاحكام

١ — ان المادة ٣٤٠ تنطبق على من يلف زرعاً بواسطة أخذ تراب من أرض أحكام محكمة النقض والابرام مزروعة وغير معدة لاخذ تراب منها ولا يشترط في تطبيق العقوبة المدونة في المادة المذكورة أن يكون الاتلاف حدث بقصد الانتقام بل الشرط أن يحدث تعدياً بغير حق مهما كان القصد منه (محكمة النقض . حكم ٧ يناير سنة ١٩٠٥ — مجلة الاستقلال سنة رابعة صفحة ١٥٧)

المادة — ٣٤١ * يجازى بغرامة لا تتجاوز جنيتها واحداً مصرياً :
أولاً — من قطع الخضرة النابتة في المحلات المخصصة للمنفعة العمومية أو زرع الاتربة منها أو الاحجار أو مواد أخرى ولم يكن مأذوناً بذلك
ثانياً — من أ تلف أو خلع أو نقل الصفائح أو الثمر أو الالواح الموضوعة على الشوارع أو الابنية
ثالثاً — من أطفأ نور الغاز أو المصابيح أو الفوانيس المدة لانارة الطرق العمومية وكذا من أ تلف أو خلع أو نقل شيئاً منها أو من أدواتها

تعليقات التحقائية

ان الفقرة الثالثة من هذه المادة قابل الفقرة السابعة من المادة ٣٢٤ القديمة . وقد زيد فيها لفظ « مصابيح » حتى تكون شاملة المصابيح الكهربائية كما أنه استبدل لفظ « سلب » بالفاظ الآتية (أ تلف أو خلع أو نقل) حتى تكون هذه الفقرة موازنة للنص السابق وسبب هذا التغير هو أن النص القديم للمادة أوقع بعض القضاة في الخطأ وجعلهم يمتنعون بعض الافعال مما تسمى عليه هذه المادة مع أنها في الحقيقة عبارة

« م — ٣٤٢ — ٣٤٣ » (التعليقات الجديدة) « الكتاب الرابع

عن سرقات . ما قبل عليها بمقتضى المادة ٢٧٥ (المادة ٣٠٠ القديمة)

الاحكام

١ — نزع الأثرية بلا إذن من الشارع العمومي يمكن اعتباره سرقة ولو أن
النقض والاندثار المادة ٣٤١ عقوبات نصت على جريمة نزع الأثرية كمتخلة مخصصة (محكمة النقض
حكم ١٠ مايو سنة ١٩١٣ . المجموعة الرسمية سنة رابعة عشرة صفحة ١٩٨)

« المادة — ٣٤٢ » يخاض بفرامة لا تتجاوز جنيتها واحداً مصرياً أو
بالجس مدة لا تزيد عن أسبوع

أولاً — من تسبب عمداً في ائتلاف شيء من منقولات الغير
ثانياً — من تسبب في موت أو جرح بهائم أو دواب الغير بعدم تبصره
أو بإهماله أو عدم التفاته أو عدم مراعاته للوائح
ثالثاً — من رعى بغير حق مواشى أيا كانت أو ركها ترعى في أرض
بها محصول أو في بستان

الاحكام

١ — لا تدخل الطيور الداجنة كالأوز ضمن المواشى المنصوص عنها في الفقرة
الثالثة من المادة ٣٤٢ عقوبات (محكمة المحلة المركزية . حكم ١٤ يوليو سنة ١٩٠٨
المجموعة الرسمية سنة تاسعة صفحة ٣٠٧)

« المخالفات المتعلقة بالموازين والمقاييس »

« المادة — ٣٤٣ » من وجدت عنده بلا سبب قانوني موازين أو
مكاييل أو مقاييس مزورة أو غير ذلك من الآلات الغير المضبوطة المعدة

في المخالفات « (على قانون العقوبات الاهلي) م - ٣٤٣ »

للوزن أو السكيل أو القياس يجازى بغرامة لا تزيد عن جنيه واحد مصرى أو بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعاً فضلاً عن ضبط الموازين والمكاييل والمقاييس والآلات المذكورة ومصادرتها

تعليقات التحقائية

ان هذه المادة تقابل الفقرة الثانية من المادة ٣٤٨ القديمة. ولكن لم تخرج فيها عبارة « موازين أو مقاييس أو مكاييل خلاف الموازين أو السكيل أو المقاييس انقررة بالوائح » لعدم وجود لأشعة ما تمنع صريحاً أن يكون عند الناس موازين ومقاييس ومكاييل غير مقررة والنص القديم ما كان يسرى الا على الموازين أو المقاييس أو السكيل التي توجد في « الدكاكين والمعامل ومحلات التجارة والاسواق » وقد رؤى أنه ما كان هناك وجه شديد لبقاء هذا التقييد الحالي لان لفظ (بدون سبب قانوني) كاف لان يجعل في أمن من العقاب من يستعملون الموازين الغير المضبوطة لاشتغالهم الخصوصية استعمالاً غير مقرون بقصد الاضرار بالغير

المشورات

١ - ان حيازة الموازين المزورة اذا لم تكن استعملت لنش أو للشروع لمشورات لجنة في غش مشترك أو بائع في مقدار الاشياء المتضمن تسليمها كما جاء بالمادة ٣٠٢ عقوبات للرقابة القضائية فلا تكون المخالفة المنصوص عليها في المادة ٣٤٣ عقوبات (مذكرة عمومية نمرة ٩ مؤرخة ٢٠ مايو سنة ١٩١٥)

٢ - ان المادة ٣٤٣ عقوبات لا تنطبق الا على الاحوال التي لم تنص عليها المادة السابعة من القانون نمرة ٩ سنة ١٩١٤ (مذكرة عمومية نمرة ١ صادرة في ٢ مايو سنة ١٩١٦)

٥٠٦-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧ (التعليقات الجديدة) الكتاب الرابع

﴿ المخالفات المتعلقة بالأشخاص ﴾

﴿ المادة - ٣٤٤ ﴾ من ألقى بغير احتياط قاذورات على انسان يجازى بدفع غرامة لاتزيد عن خمسين قرشاً مصرياً
﴿ المادة - ٣٤٥ ﴾ من ألقى عمداً أجساماً صلبة أو قاذورات على انسان ولم يصبه يجازى بدفع غرامة لاتتجاوز جنيتها مصرياً
﴿ المادة - ٣٤٦ ﴾ يجازى بعقوبة لاتتجاوز جنيتها مصرياً من ترك أولاده الحديثي السن أو مجانين موكولين لحفظه يهيمون وعرضهم بذلك للاخطار أو الاصابات

﴿ المادة - ٣٤٧ ﴾ يجازى بغرامة لاتزيد عن جنيه واحد مصري أو بالحبس مدة لاتتجاوز أسبوعاً :
أولاً - من ابتدر انساناً بسبب غير عني أو غير مشتمل على اسناد عيب أو أمر معين
ثانياً - من وقعت منه مشاجرة أو تعد وايداء خفيف ولم يحصل ضرب أو جرح

الأحكام

١ - الرجل الذي يدخل في منزل إيلاء ويقص شعر امرأة انتقاماً منها لأنها رفضت الزواج به لايعد سارقاً بل يعد مرتكباً جريمة الايداء المعاقب عليها بعقوبة مخالفة (محكمة النقض . حكم ٢٨ يناير سنة ١٩٠٥ بمجلة الاستقلال سنترابعة صفحة ١٦٤)

٢ - لاتعتبر حجرة مأمور المركز محلاً عمومياً بالمعنى المقصود في المادة ١٤٨ أحكام المحاكم الكلية

في المخالفات (على قانون العقوبات الاهلي) د م ٣٤٧ - ٣٤٨

عقوبات وعلى ذلك فلا يكون السب القى يحصل في تلك الحجرة بحضور الأمور فقط
جنحة معاقباً عليها بالمادة ٣٦٥ عقوبات (محكمة اسكندرية الابتدائية . حكم جنح
استثنائي رقم ١١ يونيه سنة ١٩١١ . المجموعة الرسمية سنة ثالثة عشرة صفحة ٢٠)

٣ - المندرة (محل استقبال الزائرين) المجتمع فيها عدة أشخاص لا تكون محلاً
عموماً بالمعنى المراد في المادة ١٥٣ (١٤٨ جديدة عقوبات) وبناء عليه يعاقب على
السب الواقع فيها بهذه الحالة بمقتضى المادة ٣٤٦ (٣٤٧ جديدة) عقوبات لا بمقتضى
المادة ٢٨١ (٢٦٥ جديدة) عقوبات (محكمة جرجا الجزئية . حكم ١٥ فبراير سنة
١٩٠٥ المجموعة الرسمية سنة رابعة صفحة ١٢٧)

❖ المخالفات المنصوص عنها في اللوائح الخصوصية ❖

❖ المادة - ٣٤٨ ❖ من خالف احكام اللوائح العمومية أو المحلية
الصادرة من جهات الادارة العمومية أو البلدية أو المحلية يجازى بالعقوبات
المقررة في تلك اللوائح بشرط ان لا يزيد عن العقوبات المقررة للمخالفات فان
كانت العقوبة المقررة في اللوائح زائدة عن هذه الحدود وجب حما
إتزالها اليها

فاذا كانت اللائحة لا تنص عن عقوبة ما يجازى من يخالف احكامها
بدفع غرامة لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشاً مصرى

المنشورات

١ - لاحظت لجنة المراقبة القضائية ان بعض المحاكم عند ما تنص بالنصوص منشورات لجنة
المراقبة القضائية الخاصة بالعقوبات المقررة في بعض لوائح خصوصية التي عبارتها « كل من خالف
يعاقب بالعقوبات المقررة للمخالفات » تعتبر ان هذه النصوص لا تقرر عقوبة ما وان

« م — ٣٤٨ » (التعليقات الجديدة) الكتاب الرابع

الجرائم التي تقع مخالفة لها يجب العقوبة عليها بفرامة لا تزيد عن خمسة وعشرين قرشاً مصرياً كنص للمادة ٣٤٨ من قانون العقوبات . ومن حيث ان عبارة « يعاقب بالعقوبات المقررة للمخالفات » لا يبق معها شك ما في قصد الشارع فقد أراد بهذا العبارة مجرد الاحالة على المادة ١٢ من قانون العقوبات وادخله في اللائحة العقوبات المنصوص عليها في المادة المذكورة أعني الحبس الذي لا تزيد مدته عن أسبوع والنرامة التي لا يتجاوز مقدارها جنياً مصرياً (مذكرة عمومية نمرة ١ رقم فبراير سنة ١٩٠٧)

الأحكام

١ — ١ — تعتبر الجريمة جناية أو جنحة أو مخالفة حسب العقوبة الموضوعة لها الحكام المحاكم الكلية
وبما أن العقوبة المنصوص عليها في لائحة الجبانات الصادر بها أمر عال في ٢٩ يناير سنة ١٨٩٤ تزيد على مائة قرش فالجرائم الواقعة تحت أحكامها تعتبر جنحاً بقطع النظر عن كلمة « مخالفة » الواردة بالنص العربي للمادة ٨ من الامر العالى المذكور فان الغرض منها الجريمة على وجه العموم
ب — اللوائح التي في شكل أمر عال وممضاة من الجنب العالى ليست من قبيل اللوائح الصادرة من جهات الادارة العمومية الوارد ذكرها بالمادة ٣٤٨ عقوبات (محكمة اسكندرية الابتدائية . حكم استئنافى رقم ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٨ . المجموعة الرسمية مئة عشرة صفحة ١٨٥)

فہرست ہجائی

﴿ فهرست هجائي ﴾

تابع (١)

- سبل المواصلات - ٣١٦ و ٣١٧
 سفن - ٣١٦ و ٣١٧
 سمك : تسميته - ٣١٠ و ٣١١
 سياج وحدود - ٣١٣
 صفايح أوغمر أو ألواح موضوعة على الشوارع
 أو الابنية - ٣٤١ قرة ثانية
 شجر وزرع - ٣٢١
 » مفروس بالشوارع الخ - ١٤٠
 عشن الخفراء - ٣٠٩
 علامات جيودوزية أو طبوغرافية الخ -
 ٣١٦ و ٣١٧
 مباني - ٣١٦ و ٣١٧
 » معدة للعبادة - ١٣٨ قرة ثانية
 » » للتفيع العام - ١٤٠
 » من أملاك الحكومة - ٨٣
 مجارى مياه - ٣١٦ و ٣١٧
 محمولات - ٣٢٠ و ٣٢١ قرة أولى و ٣٢٢
 و ٣٤٠ قرة أولى و ٣٤٢ قرة ثانية
 محلات مخصصة للنفقة العمومية بزرع خضرتها
 أو أحجارها الخ - ٣٤١ قرة أولى
 منقولات النير - ٣٤٢ قرة أولى
 نور الطرق العمومية - ٣٤١ قرة ثانية
 آتار (اتلاف) - ١٤٠
 اثبات
 الامور المقنوف بها - ٢٦١
 الاشتراك في الزنا - ٢٢٨

(١)

- الابحة (ر . أسباب الاباحة)
 اتصاف بصفة كاذبة (ر . اختلاس الألقاب
 والوظائف)
 اتفاقات جنائية - ٤٧ مكررة
 اتلاف واضرار وتخريب وتسيب (ر . أيضا
 حريق . نهب)
 آتار - ١٤٠
 أرض متزعة - ٣٢٠ - ٣٢٢ و ٣٤٠
 قرة أولى و ٣٤٢ قرة ثانية
 أشياء مخصصة للعبادة - ١٣٨
 اعلانات ملصقة بأمر الحكومة - ٣٣٩
 قرة ثانية
 آلات تجارية - ٣١٧
 آلات زراعية - ٣٠٩
 أوراق تجارية الخ - ٣١٩
 » وسندات خصوصية - ٣١٩
 » » متعلقة بالحكومة - ١٣٣
 و ١٣٤ و ٣١٩
 بضائع الخ بواسطة عصاية وبالقوة الجيرية -
 ٣٢٠
 جسور - ٣١٦ و ٣١٧
 » تسبب عنه غرق - ٣١٤
 حدود - ٣١٣ و ٣١٦ و ٣١٧
 حيوانات بغير قصد - ٣٤٢ قرة ثانية
 » عمدا - ٣١٠ و ٣١١ و ٣١٢
 ذرائع المواشى - ٣٠٩

تابع (١)

طفل حديث الولادة - ٢٤٥
 قار من الخدمة العسكرية - ١٢٧
 منهم أو مقبوض عليه الخ - ١٢٦
آداب : الجرائم المتعلقة بها

أنهاك حرمة الآداب بواسطة الصحف
 الخ - ١٥٥

تحرير الشبان على الفجور - ٢٣٣ و ٢٣٤
 تحرير المرأة على الفجور - ٣٣٨ ققرة ثلاثة
 زنا الزوج - ٢٣٩

زنا الزوجة ٢٣٥ - ٢٣٨

» » وعذر زوجها في قتلها - ٢٠١

مخالفات متعلقة بالآداب - ٣٣٨

هتك عرض - ٢٣١ و ٢٣٢

» » بالأكراه - ٢٣٠

وجود بحالة منافقة للآداب - ٢٣٨ ققرة أولى

إدارة أموال وأملاك المحكوم عليه - ٢٥

أدوية (ر . مواد ضاره)

أديان

أنهاك حرمة الأديان - ١٣٨

تشويش على إقامة الشعائر الدينية ١٣٨

تعدي على أحد الأديان ١٣٩

قدح أحد رؤساء الهيئات في الحكومة - ١٦٩

أسباب الإباحة

الأسباب الخاصة

حق الدفاع الشرعى - ٢٠٩ - ٢١٥

الاسباب العامة :

تابع (١)

أفعال الموظفين الاميرين - ٥٨

ارتكاب فعل عملاً بحق - ٥٥

أسباب تخفيف العقاب (ر . أيضاً ظروف مخففة)

الاسباب الخاصة :

تفليس بالزنا : قتل - ٢٠١

دفاع عن النفس - ٢١٥

الاسباب العامة :

حدانة السن - ٦٠ و ٦١ و ٦٥ و ٦٦

استجواب بالتعذيب (ر . تعذيب)

استعمال في الزور (ر . تزوير)

أسماء - تسبب في علوها أو انحطاطها - ٣٠٠ و ٣٠١

أصفاط (ر . اجهاض)

أسلحة (ر . سلاح)

اشتراك

احكامه الخاصة :

اتفاقات جنائية - ٤٧ مكررة

اغراء بواسطة الصحف الخ - ١٤٨

تفالس بالتدليس - ٢٨٦

تفالس بالتقصير - ٢٩٢

جرائم الصحافة - ١٦٦ مكررة

زنا : عقوبته - ٢٣٧

زنا : اثباته - ٢٣٨

أحكامه العامة :

تعريفه - ٤٠ و ٤٨

عقوباته - ٤١ - ٤٤

أشخاص - المخالفات المتعلقة بهم :

تابع (١)

الفاء أحجار الخ - ٣٤٥

الفاء قاذورات - ٣٤٤ و ٣٤٥

ترك الاولاد يهيمون - ٣٤٦

ترك المجانين يهيمون - ٣٤٦

سب غير علفي - ٣٤٧ فقرة أولى

مشاجرة وايداء خفيف - ٣٤٧ فقرة ثانية

أشغال شاقة - ١٥١٤

أشغال عمومية

اختلاس مرتبات الممال وأنحوها - ١٠١٠ و ١٠١١

انتفاع الموظف منها - ١٠٢

تستخير بدون حق - ١٠٠ و ١١٥

تعرض لمنهيا - ٣١٨

أشياء محجوز عليها

اختلاس المالك الخارس لها - ٢٩٧

اختلاسها المتبر في حكم السرقة - ٢٨٠

أشياء مضبوطة

مصادرتها في حالة الحكم بقوة - ٣٠

أصرار سابق

تعريفه - ١٩٥

أصرار (ر . ائتلاف الخ . حريق نهب)

إطاعة غير جائزة قانونا

الاعلان عنها في الصحف الخ - ١٦٦

إعدام

عقابه - ١٣

تابع (١)

إعفاء من العقوبة (ر . موانع العقاب)

إعلانات

نزع أو غزيق الاعلانات الملصقة بأمر

الحكومة الخ - ٣٣٩ فقرة ثانية

إغتسال بحالة منافاة للحياة - ٣٣٨ فقرة أولى

إغتصاب (ر . أيضاً اختلاس)

إغتصاب أرض بتقل حدودها الخ - ٣١٢

« الطرق العمومية - ٣٢٨

إغتصاب بالقوة

إغتصاب عقد أو سند الخ - ٢٨٢

« شيء ما - ٢٨٣ و ٢٨٤

شروع في ذلك - ٢٨٣

إغراء (ر . تخريض)

إقتراء (ر . أيضاً إهانة . تعدد . سب . قذف)

إهانة وإقتراء بواسطة الصحف الخ على :

الحاكم والهيئات النظامية - ١٦٠

الموظفين العموميين ورجال الضبط - ١٥٩

وكلاء الدول السياسيين - ١٦١

أفراء

تنظيفها - ٣٣١ فقرة أولى

حريق ناشئ منها - ٣١٥

إكراه

إكراه الشهود - ٢٥٩

التوقيع على ورقة بالاكراه - ٢٨٢

الحصول على مبلغ بالاكراه - ٢٨٣

تابع (١)

إكراه على بيع - ١١٤ و ١١٦

آلات (ر. سلاح)

آلات يستمان بها على ارتكاب جرائم :

تركها في الطرق الخ - ٣٣٠ فقرة رابعة

عملها - ٢٨١

مصادرتها - ٣٠

ألعاب القمار

محلات القمار - ٣٠٧

يا نصيب (لوتري) - ٣٠٨

القضاء

أجسام صلبة أو قاذورات على انسان - ٣٤٤

و ٣٤٥

أجسام صلبة أو قاذورات على عربات أو

بيوت - ٣٤٠ فقرة ثانية

أشياء خطيرة في الطريق - ٣٣٠ فقرة ثانية

أشياء في النيل أو الترع فوق الملاحة

الخ - ٣٤٠ فقرة ثالثة

مواد ضارة في الماء - ٣٣٥

امتداح

امتداح الامور التي تعد جنائيات أو جنح

وذلك بواسطة الصحف الخ - ١٤٥

امتناع عن الحكم - ١٠٦ و ١٠٧

امتنياز : قهليده - ٣٠٣ و ٣٠٤

امتنيازات أجنبية - ١

امراة (ر. أنثى)

تابع (١)

أمراض معدية (ر. حيوانات)

أملاك

اتلاف أو خلع الصفائح وما شابهها الموضوع

على الشوارع الخ - ٣٤١ فقرة ثانية

اتلاف مقنولات الغير عمدًا - ٣٤٢ فقرة أولى

اضرار بمحوانات النير - ٣٤٢ فقرة ثانية

بالمزارع والبساتين أو - ٣٤٠ فقرة

أولى و ٣٤٢ فقرة ثالثة

اطفاء أنوار الطرق أو اتلاف أدواتها - ٣٤١

فقرة ثالثة

رمى أحجار أو أشياء أخرى على عربات

أو بيوت الخ - ٣٤٠ فقرة ثانية

رمى أشياء في النيل أو الترع تعيق الملاحة -

٣٤٠ فقرة ثالثة

قطع الحاضرة وزرع الاحجار وغيرها من

الحلات المختصة بالمنفعة العمومية - ٣٤١

فقرة أولى

أملاك عقارية

اغتصاب أرض - ٣١٣

انتهاك حرمة الملك - ٣٢٣ - ٣٢٧

قل حدود الخ - ٣١٣

أمن الحكومة

التحريض على ارتكاب الجنائيات المحلة به -

١٤٩

الجنائيات للضرة به من جهة الداخل -

الكتاب الثاني الباب الثاني

تابع « ١ »

بطريق الصحف الخ :
على الآداب - ١٥٥

على أحدرؤساء الحكومات الاجنبية - ١٥٧

على عائلة الحضرة الخديوية - ١٥٨

على المحاكم أو الهيئات النظامية الخ - ١٦٠

على موظف عمومى الخ - ١٥٩

على وكلاء الدول - ١٦١

على ولي الأمر - ١٥٦

على الأديان - ١٣٩

على موظف عمومى - ١١٧ و ١٥٩

أوراق

أتلانها - ١٣٢ - ١٣٤ و ١٣٦

اختلاس الامين عليها لها - ٩٧

اخفاؤها - ٩٧ و ١٣٢ - ١٣٤ و ٢٩٨

أوراق مقسمة للمحكمة

سرقها - ٢٩٨

إيذاء خفيف (ر . تمه الخ . وضرب الخ)

إيقاف تنفيذ الأحكام - ٥٢ - ٥٤

(ب)

بضائع

احتكارها ٣٠٠ و ٣٠١

بضائع ممنوع دخولها

الأنجار بها - ١٩٢

مصادرها - ٣٠

بلاغ كاذب (ر . اخبار بأمر كاذب)

تابع (١)

الجنابات المضرة به من جهة الخارج - الكتاب
الثاني أبواب الاول

أمن عام - المخالفات المتعلقة به :

القضاء أشياء خطيرة على المارين - ٣٣٠

قرة ثانية

بناء آيل للسقوط - ٣٣٠ قرة أولى

ترك آلات وأسلحة في المحلات العمومية -

٣٣٠ قرة رابعة

حيوانات - ٣٣٠ - قرة ثالثة و ٣٣١ قرة ثان

ثانية وثالثة

سوارج وألأب نارية - ٣٣٢ قرة أولى

طلقات نارية - ٣٣٢ قرة ثانية

عدم التفظ على مجنون في حالة هياج -

٣٣١ قرة ثانية

أموال أميرية (ر . اختلاس)

انتفاع الموظف من الأعمال المحالة عليه - ١٠٢

انتهاك

حرمة المنازل - ١١٢

ملكبة العقارات - ٣٢٣ - ٣٢٧

المؤلفات الادبية والفنية والصناعية -

٣٠٣ - ٣٠٦

انتى (ر . أيضاً خطف . زنا)

المحكوم عليها بالاشغال الشاقة - ١٥

انتجار (ر . فرقة)

اهانة وتمد

بضل فاضح أو غل بالحياء - ٢٤٠ و ٢٤٩

تابع « ب »

بناء آبل للسقوط

امتناع عن تربيته أو إهمال فيه - ٣٣٠
قوة أولى

بهايم - (ر . حيوانات)

بوسة وتلفون وتليفون

إخفاء أو فتح المكاتب والتلفونات - ١٣٥

تمطيل الخبايا والتلفونية أو التليفونية - ١٤١

١٤٤

تقليد الطوايح - ١٩٣

بيع

إكراه عليه - ١١٤ و ١١٦

غش فيه - ٣٠٢

بيع المقار مرتين - ٢٩٣

« ت »

تأديب جسماني - ٦١

تأليف

انتهاك حرمة حقوقه - ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٦

تبليغ (ر . أيضاً موانع العقاب)

بلاغ كاذب :

إخبار بأمر كاذب - ٢٦٤ و ٢٦٦

عقوبته - ٢٦٢

بلاغ لعقاب عليه - ٢٦٣

تبليغ يزنا - ٢٣٥ و ٢٣٩

تجارة (ر . أيضاً معاملات تجارية)

البضائع المتنوع دخولها - ١٩٢

تابع « د »

تجاوز الموظفين حدود السلطة

استعمال قسوة - ١١٣

إصدار حكم غير حق - ١٠٦

إضرار أو تعطيل سهولة الزيادات المتعلقة

بالحكومة - ١٠٩

إغتصاب ملك - ١١٤

إكراه على بيع أو تنازل - ١١٤ و ١١٦

امتناع عن الحكم - ١٠٦ و ١٠٧

انتهاك حرمة المنازل - ١١٢

تمسخر في أعمال غير مقرر قانوناً - ١١٥

توسط في القضايا - ١٠٥ و ١٠٦

توقيع عقوبة غير مقرر قانوناً - ١١١

توقيف تنفيذ الأوامر والأحكام أو تأخير

تحصيل الاموال - ١٠٨

تخريب (ر . أيضاً صحافة)

على اتفاق جنائي - ٤٧ مكررة

على ارتكاب الجرائم - ١٤٨ و ١٤٩

مفاجأة الزوجة متلبسة بالزنا - ٢٠١

تخريب (ر . عصيان)

تحصيل غير المستحق - ٩٩

تخريب (ر . إتلاف الخ . حريق . نهب)

تدنيس الأشياء الدينية - ١٣٨ و ١٣٩

ترصد

تمرغه - ١٩٦

تابع (ت)

زور

استعماله

استعمال بدون حق على أختام أو ختمات

أو ناشين - ١٧٥ و ١٧٧

أوراق مزورة أو مصطنعة - ١٧٤ و ١٧٦

و ١٧٨ و ١٨٢ و ١٨٣ و ١٨٥

غش أو تقليد :

أوامر الحكومة - ١٧٤ و ١٧٨

أوراق أميرية : اذا كان الزور من الافراد

- ١٨٠

أوراق أميرية . اذا كان المزور موظفاً -

١٧٩ و ١٨١

أوراق البنوك التي أذن بإصدارها - ١٧٤

أوراق مرائب أو سندات خزينة الحكومة

١٧٤ و ١٧٨

تذكرة سفر باسم مزور - ١٨٤ و ١٨٧ و ١٩١

» » مصطنعة أو مزورة - ١٨٥ و ١٩١

» » مرور باسم مزور - ١٨٤ و ١٨٧ و ١٩١

تذكرة مرور مصطنعة أو مزورة - ١٨٥ و ١٩١

تمغة الذهب أو الفضة - ١٧٤ و ١٧٨

ختم إحدى الجهات أو الشركات المأذونة أو

البيوت التجارية - ١٧٦

ختم إحدى المصالح الخ - ١٧٤ و ١٧٨

ختم الحكومة أو ولي الأمر . اذا كان

المزور موظفاً - ١٧٤ و ١٧٨

دفتر لوكالة قيد أسماء مزور قديم - ١٨٦ و ١٩١

شهادة مرضية . اعطاؤها - ١٨٩ و ١٩٠ و ١٩١

تابع « ت »

شهادة مرضية . عملها - ١٨٨ و ١٩٠ و ١٩١

طوابع بوسنة وطراف (ر . تقليد)

كتابة في ياض فوق توقيع - ٢٩٥

محركات أحد الناس - ١٨٣

تزييف المسكوكات - ١٧٠ - ١٧٣

تسليم للوالدين أو الوصي - ٦١ و ٦٢

تسميم (ر . أيضاً قتل)

تسميم الحيوانات - ٣١٠ - ٣١٢

تسول (ر . شطاهه)

تشويش الشعائر أو الاحتفالات الدينية - ١٣٨

تضامن في الغرامات - ٤٤

تعد واينار (ر . أيضاً اهانة)

تعد على موظف النخ - ١١٨

قسوة صادرة من موظف - ١١٣

مشاجرة أو تعد أو إيذاء خفيف - ٣٤٧

فقرة ثانية

تعدد الجرائم

القناعة العامة - ٣٢

عند ما يكون المجرم من الاحداث - ٦٤

تعدد العقوبات

في حالة الحرب - ١٢٠

قواعده العامة - ٣٣ - ٣٨

تعذيب

اشخاص مقبوض عليهم بدون وجه حق

- ٢٤٤

مهمين - ١١٠

تابع « ت »

تعريض الملك النير - ٣٢٣ - ٣٢٧

تعريض الطفل للخطر - ٢٤٧ - ٢٤٩

تعويض ورد

احكامه العامة - ٦ و ٧

الدية - ٢١٦

في حالة الثقالس - ٢٩٢

تعيب (ر . اتلاف الخ . حريق . نهب)

ثقالس

ثقالس بالتدليس :

من أعضاء مجلس ادارة الشركة أو مديرها

تعرفه - ٢٨٩

من تاجر : تعرفه - ٢٨٥

عقاب المتقالس وشركائه - ٢٨٦

ثقالس بالتقصير :

من أعضاء مجلس الادارة الخ : تعرفه -

٢٩٠

من تاجر : تعرفه - ٢٨٧ و ٢٨٨

الاشراك فيه وعقوبته - ٢٩٢

التعويضات وما يجب رده - ٢٩٢

عقوبته - ٢٩١

تقليد (ر . أيضاً تزوير . تزيف المسكوكات)

أشياء صناعية وألحان موسيقية - ٣٠٥ و ٣٠٦

طوابع بوسنة وتلفون - ١٩٣

علامات فورقة - ٣٠٥ و ٣٠٦

مفاتيح مصطنعة - ٢٨١

مؤلفات وأشياء ذات امتياز - ٣٠٣ و ٣٠٤ و ٣٠٦

تابع « ت »

تكدير الامن العام (ر . ثورة . عصيان)

تلفارات

افشاؤها أو اخفاؤها - ١٣٥

تلفارات وتلفون (ر . بوسنة الخ)

تنظيف المداخل أو الأفران الخ - ٣٣١ فقرة أولى

تنفيذ العقوبات (ر . أيضاً عقوبات)

ايقاف التنفيذ ٥٢ و ٥٤

حساب مدة الحبس الاحتياطي واستنزائها -

٢١ و ٢٣

تهديد

اغتصاب بالتهديد - ٢٨٢ و ٢٨٣

اغراء بالتهديد بواسطة الصحف على ارتكاب

جريمة - ١٤٨ - ١٦٨ (ر . صحافة)

اهاانة موظف بتهديده - ١١٧

تهديد بتمدد أو ايداء - ١٨٤

تهديد بجريمة ضد النفس أو المال - ٢٨٤

تهديد في حكم بالرشوة ٩٤ و ٩٦

قبض بدون حق وتهديد بالقتل - ٢٤٤

تهديد بجريمة أو افشاء سر للحصول على نقود

أو غيرها - ٢٨٤

توريد أشياء على ذمة الحكومة

استحصال على ربح بواسطة التث - ٩٨

اطانة الموظف لمتهم بالتوريد على علم

الوقاه - ١٠٤

اتساع للموظف بما يحال عليه - ١٠٢

تابع « ت »

تكليف النفس من غير مأمورية بعمل شئ
على ذمة الحكومة — ١٠٢

توقيع على ورقة بيضاء

خيانة الامانة فيها — ٢٩٥

« ث »

ثورة (ر . أيضا عصيان)

اغراء على مقاتلة بين السكان — ٧٨

نحريض على قتال الحكومة — ٧٧

تحزب على فعل ثورة — ٨٠

« ج »

جاسوس

اخفاء جواسيس — ٧٦

تجسس — ٧١ — ٧٥

جب القنولات — ٣٥

جثة

اخفاء جثث القتلى — ٢٠٣

القاء جثث حيوانات في الماء — ٣٣٥

نقل الجثث داخل المدينة — ٣٣٤ قرة ثلاثة

جرائد (ر . صحافة)

جرائم

ارتكبت خارج القطر المصري — ٢ و ٤

ارتكبت في القطر المصري — ١ و ٢

الجرائم المنصوص عنها في قوانين ولوائح

خصوصية — ٨

الدخول في عقار بقصد ارتكاب جريمة فيه

— ٣٢٣ و ٣٢٧

تابع « ج »

القانون الذي يسرى عليها — ٥

انواع الجرائم — ٩ و ١٢

جروح « ر . أيضا ضرب . جروح »

اضرار بحيوانات — ٣١٠ و ٣١٢

غير عمد بحيوانات مملوكة للغير — ٣٤٢

قرة ثانية

جلسات علنية

لشر مايجرى فيها بواسطة الصحف الخ

— ١٦٣

جنارك

لانحها وعدم سريان الظروف المخففة على

غراماتها — ٢ د

جمع المساكر

استعمال المساكر ضده — ٨٢

جنسية

تعريفها — ١٠

جنحة

تعريفها — ١١

جنحة بمائة

في مادة المواد — ٤٨

جنون

الجنون من موانع العقاب — ٥٧

جواهر سامة « ر . مواد ضارة »

جنين

نحريض العسكرية بطريق الصحف الخ — ١٥٢

تابع « ج »

- خاسوسية - ٧٢
قيادة عسكري بدون أمر - ٨١
منع جمع العساكر اللازم جمعهم - ٨٢
« ح »
حاجات المعيشة الضرورية : تحايل في أسعارها - ٣٠١
حاكم (ر . ولى الامر)
حبس (ر . أيضا سجن)
حبس احتياطي استنزاه من العقوبة - ٢٣ و ٢١
حبس بلاحق - ٢٤٢ - ٢٤٤ (ر . حجز)
عقوبته - ١٨ - ٢٠
حجز و حبس الناس بدون وجه حق - ٢٤٢ - ٢٤٤
حبس طفل - ٢٤٦
حدود الاملاك
الافلاها او قفلا - ٣١٣
حرب (ر . محاربة)
حرب أهلية (ر . عصيان)
حرمان من الحقوق والمزايا
عقوبة تبعية : تعرفها - ٢٥ و ٢٤
حرية التجارة
تعطيلها - ٣٠١ و ٣٠٠
حرية شخصية
قبض على شخص بدون وجه حق النخ
٢٤٢ - ٢٤٤
حرية المزايدات

تابع « ح »

- تعطيلها - ٢٩٩
تعطيلها اذا كانت متعلقة بالحكومة - ١٠٩
حرية المعاملات : تعطيلها - ٣٠٠ و ٣٠١
حريق
أخشاب معدة للاستعمال وزرع محصود - ٢٢٠ - ٢٢٣
اغراء بواسطة الصحف على حريق - ١٤٩
آلات زراعة وري - ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢١
و ٢٢٣
أمالك الحكومة - ٨٣
أوراق ودقار وأوراق تجارية النخ - ٣١٩
حريق غير عمد - ٣١٥
حريق لشأ عنه موت - ٢٢٢ و ٢٢٣
عربات أو قطارات بها أشخاص - ٢١٧
و ٢٢١ - ٢٢٣
عربات أو قطارات ليس بها أشخاص - ٢٢٠
و ٢٢١ - ٢٢٣
غابات ومزارع غير محصودة - ٢١٨ و ٢١٩
و ٢٢١ - ٢٢٣
حريق (تابع)
محلات غير مسكونة - ٢١٨ و ٢١٩ و ٢٢٣
محلات مسكونة - ٢١٧ و ٢٢١ - ٢٢٣
مواد مفرقة - ٢٢٣ و ٣١٥ و ٣١٧
حكم بنيرحق - ١٠٦
حكومة (ر . أيضا أمن الحكومة)
تحريض على كراهتها بواسطة الصحف النخ - ١٥١

تابع « ح »

قدح أحد رؤساء الدين فيها - ١٦٩
حيوانات

اطلاق حيوانات مؤذية أو مفترسة - ٣٣١

فقرة ثانية

القاء جث حيوانات في الماء - ٣٣٥

تحريش الكلاب - ٣٣١ فقرة ثالثة

ترك حيوانات تركض في جهات مسكونة -

٣٣٠ فقرة ثالثة

قتل حيوانات أو الإضرار بها عمدًا - ٣١٠ و ٣١٢

مع حيوانات - ٣١٠ - ٣١٢

قتل حيوانات أو جرحها بغير عمد - ٣٤٢

فقرة ثانية

مردود حيوانات في مزرعة النخ - ٣٤٠

فقرة أولى

مشتببه في إصابتها بأمراض معدية - ٣٣٧

قتل جثث الحيوانات داخل المدن - ٣٣٤

فقرة ثالثة

« خ »

ختم (ر. ت. ز. ر.) توقيع على ورقة يضاء سلطة

عمومية . فك اختتام

خديوى

تطاول على مسند الخديوية في الصحف - ١٥٠

الصيب في حق العائلة الخديوية بواسطة

الصحف الخ - ١٥٨

حق القفو الخ - ٦٨

خطف

تابع « خ »

أنثى سنها أكثر من ١٥ سنة - ٢٥٢

ظفل حديث الولادة - ٢٤٥

ظفل لم يبلغ ١٥ سنة - ٢٥٠ و ٢٥١

لاغتاب على من يتزوج بمن يخطبها - ٢٥٣

خفض العقوبة - ٦٨ و ٦٩

خيانة

اختلاس (ر. اختلاس)

خيانة الولي أو الوصي للقاصر - ٢٩٤

« التوقيع على ورقة يضاء - ٢٩٥

سرقة أوراق مقدمة للمحكمة - ٢٩٨

« د »

دجالون - ٣٢٩

دعوى

لشر ما يجري بها في الصحف الخ - ١٦٣

دعوى عمومية

الجرائم التي ترتكب خارج القطر - ٤ و ٣

دعوى الزوج ومحاكمة الزانية - ٢٣٥ و ٢٣٩

عفو تام « عن الجريمة » - ٦٨

قاصر مجرم لم يبلغ ٧ سنين - ٥٩

دفاع شرعى

تعدى حدوده بدون قصد - ٢١٥

قواعده العامة - ٢٠٩ و ٢١٠

قيوده :

الاحتياط برجال السلطة - ٢١١

القتل - ٢١٣ و ٢١٤

مقاومة أحد مأمورى الضبط - ٢١٢

تابع « د »

دفن

جثة قتيل - ٢٠٣

دواب (ر . حيوانات)

دية - ٢١٦

دين (ر . أدیان)

(ر)

راحة عمومية - المخالفات المتعلقة بها .

طلقات نارية - ٣٣٢ قرة ثانية

عويل وولولة في الجنازات - ٣٣٣ قرة ثالثة

لفظ وثاغفة في الليل - ٣٣٣ قرة أولى

ربح بواسطة الغش في شراء أشياء ومنه على ذمة الحكومة

١٠٢ و ٩٨

رد (ر . تعويض)

رشوة

تعريفها - ٨٩ - ٩٢ و ٩٤ و ٩٥

اخبار برشوة . معاقبة من العقوبة - ٩٣

ارشاء شهود - ٢٥٨

شروع في رشوة - ٩٦

شهادة طبيب زورا بمرض النخ - ١٨٩ و ١٩٠

عقوبة الرشوة - ٩٦ و ٩٣ و ٩٥

رؤساء الحكومات (ر . ملوك النخ)

« ز »

زنا « ر . أيضاً آداب »

أدلة الزنا - ٢٣٨

دعوى الزوج ومحاكمة الزانية - ٢٣٥ و ٢٣٦

زنا الزوج - ٢٣٩

« س »

عذر الزوج في حالة قتل الزاني والزانية - ٢٠١

عقاب الزاني - ٢٣٧

سب « ر . أيضاً اهانة »

بسيط وغير على - ٣٤٧ قرة أولى

بواسطة الصحف النخ .

أشخاص مطلقاً - ٢٦٥ و ٢٦٦

حاكم أو هيئات نظامية النخ - ١٦٠

موظف عمومي أو أحد رجال الضبط - ١٥٩

وكلاء الدول السياسيين - ١٦١

سجن « ر . أيضاً حبس »

عقوبته - ١٦

هروب من السجن - ١٢٠ - ١٢٦

سخرة

استخدام أشخاص في أعمال غير مقررة

قانوناً - ١١٥

حجز كل أو بعض أجور العملة - ١٠٠

سر

افشاء أسرار أوتعن عليها أرباب الوظائف

الحرية - ٢٦٧

افشاء أسرار الحكومة لدولة أجنبية -

٧٤ و ٧٥

افشاء أسرار المكاتب والتلغرافات - ١٣٥

سرقة

اختلاس أشياء محجوز عليها معتبر في حكم

المسقة - ٢٨٠

اخفاء الأشياء المبروقة - ٢٧٩

تابع (س)

أوراق أو مستندات مقدمة للحكمة — ٢٩٨
بسيطة — ٢٧٥ و ٢٧٦ —

يظروف :

بأحد الظروف الثمانية المشددة — ٢٧٤
و ٢٧٦

بأكراه — ٢٧١

بخمسة ظروف مشددة — ٢٧٠

في الطريق العمومي — ٢٧٢

في الليل — ٢٧٣

تصرف السرقة — ٢٦٨

شروع فيها — ٢٧٨

عدم العقاب على السرقة في حالي القرابة
والمصاهرة — ٢٦٩ و ٢٨٠

محصولات لا تزيد قيمتها عن ٢٥ قرشاً — ٢٧٦

عمل مفاتيح مصطنعة أو آلات — ٢٨١

وضع السارق العائد تحت المراقبة — ٢٧٧

سرقة بطريق النفس

أركان السرقة — ٢٦٨

أشياء محجوز عليها — ٢٨٠

أموال المغفل — ٢٩٢

أوراق محفوظة في الخازن العمومية — ١٣٢

١٣٤

أوراق مسلمة للحكمة — ٢٩٨

دقائر تجارية — ٢٨٥ و ٢٨٩

سرطان الاحكام على الماضي — ٥

سكر

تابع (س)

ين في المحلات العمومية — ٣٣٨ فقرة ثالثة

سبب مانع للعقاب لانه غير مقصود — ٥٧

سكك حديدية :

تسبب في حصول حادث لقطار — ١٤٧

تطيل سير القطارات الخ — ١٤٥ و ١٤٦

سلاح

اعطاؤه لمقبوض عليه — ١٢٥

تركه في المحلات العمومية — ٣٣٠ فقرة رابعة

رفضه على الحكومة — ٧٠

مصادرة — ٣٠

سلطة عمومية (ر) . أيضاً : أمن الحكومة . حكومة

محكمة . موظفون

استحصل على ختم مصلحة بنير حق الخ

١٧٥ و ٧٧ .

اهاثها بواسطة الصحف الخ — ١٦٠

تقليد ختم مصلحة — ١٧٤

فتح أو ذم في الحكومة صادر من أحد

رؤساء الدين — ١٦٩

مخالفات متعلقة بها :

امتناع عن قبول عملة البلاد — ٣٣٩ فقرة ثالثة

امتناع عن أداء مساعدة لمصاحبة — ٣٣٩

فقرة أولى

نزع أو تمزيق الاعلانات المصنفة بأمر الحكومة

٣٣٩ فقرة ثانية

سلم عمومي « ر . عصيان »

مع « ر . مواد ضارة »

تابع (س)

سمك : تسميته — ٣١٠ و ٣١١

سن : تقدير القاضي له اذا كان غير محقق — ٦٧

سن المجرمين الاحداث — ٥٩ و ٦٧

المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة ممن تجاوزوا

سن الستين — ١٥

سندات « ر. أوراق »

سواريج — ٣١٥ و ٣٣٢

« ش »

شجر

اتلاف أشجار على المصوم — ٣٢١ فقرة ثالثة

« مفروسة في الشوارع النخ — ١٤٠

شهادة

اغراء الاطفال عليها — ٣٣٨ فقرة رابعة

شروع

اغراء بواسطة الصحف النخ ترب عليه

الشروع في فعل جنائية — ١٤٨

تعريفه — ٤٥

عقاب الشروع في جنائية — ٤٦ و ٤٨

عقاب الشروع في جنحة — ٤٧

شريعة اسلامية

دية — ٢١٦

حقوق شخصية — ٧

شهادة زور

ارشاء شاهد عليها — ٢٥٨

اكرام شاهد عليها — ٢٥٩

الشهادة زورا في المواد المدنية — ٢٥٧

تابع (ش)

٢٥٨ و ٢٦٠

الشهادة زورا في مواد الجنح والمخالفات —

٢٥٦ و ٢٥٨ و ٢٥٩

الشهادة زورا في مواد الجنايات — ٢٥٤

٢٥٥ و ٢٥٨ و ٢٥٩

البين الحاسمة الكاذبة — ٢٦٠

شهود (ر. شهادة زور)

« ص »

صحافة

اغراء على ارتكاب الجرائم — ١٤٨ و ١٤٩

اشتراك في جرائم الصحافة — ١٦٦ مكررة

امتداح الجرائم — ١٥٤

انتهاك حرمة الاداب — ١٥٥

اهانة المحاكم والمؤسسات النظامية — ١٦٠

« موظف عمومي أو رجال الضبط — ١٥٩

تحريض العسكرية على الخروج عن الطاعة

— ١٥٢

تحريض على عدم الانقياد للقوانين — ١٥٤

« كراهة الحكومة — ١٥١

تطاول على مستند الحدودية — ١٥٠

تمسك على الاديان — ١٣٩

تكدير السلم العمومي — ١٥٣ و ١٦٢

جمع امانة تمويض التراخيص الخ على المحكوم

عليهم — ١٦٦

سب — ٢٦٥ و ٢٦٦

« الموظفين الخ — ١٥٩

تابع « ص »

- سب وكلاء الدول السيايين الخ - ١٦١
 عقوبات خاصة بالصحافة - ١٦٧ و ١٦٨
 عيب في حق ذات ولي الامر - ١٥٦
 « رؤساء الحكومات الاجنبية - ١٥٧
 « مائة الحشرة الخديوية - ١٥٨
 قذف - ٢٦١ - ٢٦٣
 مسؤولية في جرائم الصحافة الخ - ١٦٦ مكررة
 نشر مايجرى في السواى - ١٦٣
 نشر مايجرى في جلسات المحاكم - ١٦٣
 نشر مداولات المحاكم - ١٦٥
 نشر المرافعات القضائية - ١٦٤
 صحة عمومية (ر . أيضاً مواد ضارة)
 المخالفات المتعلقة بها :

- القضاء جثث ومواد مضرة في الماء - ٣٣٥
 القاء قاذورات في طريق عمومي - ٣٣٤
 ققرة أولى
 جيازة مأكولات تالفة الخ - ٣٣٦
 حيوانات مصابة بأمراض معدية - ٣٣٧
 قتل اللحوم والجثث داخل المدن - ٣٣٤
 ققرة ثالثة
 وضع روث البهائم على الاسطح الخ - ٣٣٤
 ققرة ثانية

صباح

- في الجنازات - ٣٣٣ ققرة ثانية
 لائحة الفتن - ٨٨

« ض »

ضرب وجروح (ر . أيضاً حيوانات)

- بغير قصد - ٢٠٨
 حالة الدفاع الشرعى - ٢٠٩ و ٢١٥
 دية - ٢١٦
 ضرب عمداً
 ضرب أفضى الى الموت - ٢٠٠
 « بسيط - ٢٠٦
 مع مقاومة وتعد على موطف - ١١٩
 من عصابة مسلحة - ٢٠٧
 ناشئ من تمرير الطفل للخطر - ٢٤٨
 نشأ عنه اسقاط جلي - ٢٢٤ و ٢٢٧
 نشأ عنه عاهة مستديمة - ٢٠٤
 نشأ عنه مرض أو عجز عن الاشغال مدة
 تزيد عن عشرين يوماً - ٢٠٥

ضرورة وقاية النفس

- مائة للعقاب - ٥٦
 (ط)

طريق عمومي

المخالفات المتعلقة به :

- احتلاله - ٣٢٨ - ققرتان أولى وثالثة
 اغتصابه - ٣٢٨ ققرة أولى
 اهمال وضع المصابيح على المواد والحفر - ٣٢٨
 ققرة ثانية
 دجالون ومشعوذون الخ - ٣٢٩
 مضائق الطريق أو مزاحته - ٣٢٨

تابع (ع)

عصابة مسلحة: مساعدتها الخ - ٨٥
قيادة عساكر يدون أمر - ٨١

عفو ٦٨ و ٦٩

عفو تام » من الجريمة ذاتها « - ٦٨

عقاب: موافقه » ر . موافق العقاب «
عقوبة

الاعفاء منها (ر . موافق العقاب)

خفضا - ٦٨ و ٦٩

عقوبات

إبدال العقوبة بأخف منها - ٦٨ و ٦٩

إبدال العقوبات الجنائية بأخف منها - ٦٠

و ٦٦

أصلية : ١٠ - ١٢

أشغال شاقة - ١٤ و ١٥

إعدام - ١٣

حبس - ١٨ - ٢٠

سجن - ١٦

غرامة - ٢٢ و ٢٣

» : التضامن فيها - ٤٤

إيقاف التنفيذ - ٥٢ - ٥٤

تبعية - ٢٤

حرمان من الحقوق والمزايا الخ - ٢٥

عزل من وظيفة أميرية - ٢٦ و ٢٧ و ٣١

مراقبة البوليس - ٢٨ و ٢٩ و ٣١ و ٣٨

و ٦٩

مصادرة - ٣٠ و ٣١

تابع (ع)

تعدد الجرائم - ٣٢

» العقوبات :

عقوبات مقيدة للحرية - ٣٣ - ٣٦

غرامات - ٣٧

مراقبة البوليس - ٣٨

تعديل العقوبات (ر . أسباب تخفيف العقاب
ظروف مخففة)

تنفيذ العقوبات (ر . تنفيذ)

توقيع عقوبة بصفة غير قانونية - ١١١

جب العقوبات (ر . جب)

حساب العقوبة واستنزائها من مدة الحبس
الاحتياطي

في العقوبات المقيدة للحرية - ٢١

في الغرامات - ٢٣

عفو - ٦٨ و ٦٩

عقوبات مقررة لخالفات الأنواع الخصوصية

- ٢٤٨

عود - ٤٨ و ٥١ و ٦٥

مجرمون أحداث .

تأديب جسماني - ٦٣

تسليم للأهل - ٦٢

عقوبات خاصة بالمجرمين الأحداث - ٨١

مدرسة اصلاحية - ٦٤

علامات قانونية

تقليدها - ٣٠٥ و ٣٠٦

عملة (ر . أيضا تزيف المسكوكات)

تابع (ع)

امتناع عن قبول عملة البلاد الاهلية - ٣٣٩

قكرة ثلاثة

عهدة

اختلاس أموال أميرية - ٩٧

سرقه أوراق أو اتلافها وهي في عهدتها أمور

بمخطها - ١٣٢ - ١٣٤

عود

أحكامه الخاصة:

الاحكام الموقوف تنفيذها - ٥٤

الجلب المماقب عليها بالاشغال الشاقة - ٥١ و ٥٠

المجرمون الاحداث - ٦٥

وضع المتهم في سرقه في حالة العود تحت

مراقبة البوليس - ٢٧٧

وضع المتهم في نصب في حالة العود تحت

مراقبة البوليس ٢٩٣

أحكامه العامة ٤٩

تعريفه ٤٨

(غ)

غاغة

عويل وزولولة في الجنازات ٣٣٣ قكرة ثانية

لنط وضاغة في الليل ٣٣١ قكرة أولى

غرامة

انقاصها بنسبة أيام الحبس الاحتياطي - ٢٣

التضامن فيها وعده - ٤٤

تعريفها - ٢٢

جمع امانة لتعويض الترامات الخ - ١٦٦

تابع (غ)

ضم الترامات - ٣٧

غرق

قطع جسر الخ ٣١٤

غش (ر . أيضا تزوير . تزيف . تقليد)

مأكولات الخ - ٣٠٢

« بواسطة خطها بأشياء مضره - ٢٢٩

غش في البيع - ٣٠٢

غنائه لامارة الفن :- ٨٨

(ف)

فار من الخدمة العسكرية

اخفاء الفارين - ١٢٧

فاعل أصلى للجريمة - ٣٩

فتنة « ر . ثورة . عصيان »

فرقة « ر . أيضا حريق »

آلات بخارية أو مراحل - ٣١٧

فسق

تحريض الشبان عليه - ٢٣٣ و ٢٣٤

« الملوين عليه - ٣٣٨ قكرة ثالثة

فك أختام

اهمال الحراس عليها - ١٢٨ و ١٢٩

سرقه بواسطة كسر أختام - ٢٧٤

فك أختام - ١٣٠ و ١٣١

« مع اكراه المحافظين عليها - ١٣٤

فوائد غير قانونية - ٢٩٤ مكررة

(ق)

قاذورات

القاذوها في الطرق ووضعها على مساكن الخ

٣٣٤ قرتان أولى وثانية

رمي أحجار الخ على عربات أو بيوت -

٣٤٠ قرة ثانية

رمي أحجار وقاذورات على أشخاص -

٣٤٤ و ٣٤٥

قاصر (ر. أيضاً طفل . مجرمون أحداث)

عدم إقامة الدعوى على قاصر لم يبلغ سنه ٧

سنوات - ٥٩

قاضي (ر. أيضاً محكمة)

امتناعه عن الحكم - ١٠٦ و ١٠٧

توسط موظف لديه - ١٠٥

حكمه بغير حق - ١٠٦

قانون - سرية له على الماضي - ٥

قانون العقوبات

تطبيقه على :

الحقوق المقررة في الشريعة الفراء - ٧

الجرائم التي ترتكب في القطر المصري - ١

و ٢ قرة أولى

الجرائم التي ترتكب في خارج القطر - ٢

قرة ثانية و ٣

الجرائم المنصوص عنها في القوانين واللوائح

الخصوصية - ٨

صلوره - ١ د

قانون المرافعات المدنية

تابع (ق)

الرجوع اليه في حالتي :

افتشاء أسرار الصناعة أو الوظيفة - ٢٦٧

الامتناع عن الحكم - ١٠٧

قبض على أشخاص وجبهم

أطرو محل للحبس - ٢٤٣

إهمال في القبض - ١٢٣

قبض بدون أمر أو بدون حق - ٢٤٢ -

٢٤٤

قتل

أخذه جثة قتل أو دفنها - - ٢٠٣

تعميد متهم أفضى الى موته - ١١٠

حريق لشأ عنه موت - ٢٢٢ و ٢٢٣

دفاع شرعى - ٢٠٩ - ٢١٥

دية - ٢١٦

قتل عمد :

اشترك - ١٩٩

اغراء بطريق الصحف إلح على قتل - ١٤٩

تسميم - ١٩٧

تعميد متهم أفضى الى موته - ١١٠

تعريض طفل وتركه - ٢٤٨

عذر الدفاع الشرعى - ٢٠٩ - ٢١٥

عذر من قاتل زوجته متلبسة بالزنا - ٢٠١

قتل مصحوب بجناية أو جنحة أخرى -

١٩٨

قتل بلا سبق إصرار ولا ترصد - ١٩٨

» مع سبق الإصرار أو الترصد - ١٩٤

تابع « ق »

قتل غير عمد :

إهمال الخ - ٢٠٢

ضرب عمد الخ أففى الى الموت - ٢٠٠

مواد ضارة أعطيت عمدا - ٢٠٠

قتيل - إخفاء أو دفن جثته - ٢٠٣

قذف

تعرضه - ٢٦١ و ٢٦٣

أشياء ماقذفت به - ٢٦١

تهديد بالقذف والحصول بذلك على شيء

- ٢٨٤

دقاقب النذف - ٢٦٢

قناصل جنزالات (ر . وكلاء الدول السياسيين)

قوانين ولوائح

خفض العقوبة في الجرائم المنصوص عنها في

الاورار والقرارات الخصوصية السابقة

- ٥٢

سريان قانون العقوبات على الجرائم المنصوص

عنها في القوانين والاورار الخصوصية - ٨

عقوبة المخالفات المنصوص عنها في اللوائح

الخصوصية - ٣٤٨

قيادة عسكرية

قتلها أو الاستمرار عليها بدون أمر - ٨١

قيم على أموال المحكوم عليه - ٢٥

(ك)

كذب الاخبار (ر . أخبار كاذبة)

كسر أختام (ر . فك أختام)

تابع (ك)

كسوة رسمية (ر . اختلاس الاقناب والوظائف

الخ)

كلاب

تحرشها بالمارة أو عدم ردها عنهم - ٣٣١

قكرة مائة

(ل)

لحم

تجامل في أسنانه - ٣٠١

قتله داخل المدن - ٣٣٤ قكرة مائة

لوائح (ر . قوانين ولوائح)

لورية - ٣٠٨

« م »

مأكولات - غشها (ر . مواد ضارة)

ملك (ر . أملاك)

منهم : إخفاؤه - ١٢٦

مجرمون أحداث

سنة أقل من ٧ سنين - ٥٩

سنة غير محقق - ٦٧

سنة من ٧ الى ١٥ سنة :

الاحكام الخاصة بهم - ٦١ - ٦٤

تخفيف العقوبات الجنائية عنهم - ٦٥

عود - ٦٥

سنة من ١٥ الى ١٧ سنة :

تخفيف عقوبات الاعدام والاشغال الشاقة

عنهم - ٦٦

تابع (م)

مجنون في حالة هياج (ر . أيضاًجنون)

اطلاقه - ٣٣١ قرة ثانية و ٣٤٦

محاربة

اختفاء الجواسيس - ٧٦

إتباع العداوة بين الحكومة ودولة أجنبية - ٧١

تسليم أسرار للدول الأجنبية - ٧٤ و ٧٥

رفع السلاح على الحكومة - ٧٠

مراسلة العدو - ٧٣

مساعدة العدو - ٧٢

محاكمة (ر . دعوى عمومية)

محصولات

اتلافها - ٣٢١ و ٣٢٢

أحراقها - ٢١٨ - ٢٧٣

ترك المواشي رعى فيها - ٣٤٢ قرة ثالثة

سرقها اذا كانت قيمتها لا تزيد عن ٢٥ قرشاً

٢٧٦

مروء في المحصولات أو ترك المواشي تمر بها

٣٤٠ قرة أولى

نهب عصاية لها - ٣٢٠

محكمة

أهانتها - ١١٧

» بواسطة الصحف الخ - ١٦٠

نشر مايجرى في الجلسات قسدياً - ١٦٤

» في نطاقى التذف أو في الجلسات

١٦٣

تابع (م)

نشر مايجرى في المداولات المرية - ١٦٥

محكوم عليهم جاوزوا الستين

تنفيذ عقوبة الاشغال الشاقة عليهم - ١٥

محلات مخصصة للنافع العمومية

قطع خضرة ونزع أحجار الخ - ٣٤١ قرة أولى

مخالفات

تعريضها - ١٢

(المخالفات المتعلقة :)

بالآداب - ٣٣٨

بالاشخاص - ٣٤٤ - ٣٤٧

بالاملاك - ٣٤٠ - ٣٤٢

بالامن العام - ٣٣٠ - ٣٣٢

بالراحة العمومية - ٣٣٢ - ٣٣٣

بالبسلطة العمومية - ٣٣٩

بالصحة العمومية - ٣٣٤ - ٣٣٧

بالطرق العمومية - ٣٢٨ - ٣٢٩

بالموازين والمقاييس - ٣٤٣

المخالفات المنصوص عنها في الاوائح الخصوصية

٣٤٨

مخالفة أحكام المراقبة - ٢٩

مداولات المحاكم : نشرها في الصحف الخ - ١٦٥

مداخن

أعمال تنظيفها - ٣٣١ قرة أولى

حريق ثنائى منها - ٣١٥

مدرسة اصلاحية - ٦١ و ٦٤

تابع (م)

مرافعة قضائية : نشرها - ١٦٤

مراقبة البوليس

الاحوال التي يحكم بها فيها - ٢٨ و ٣١ و ٦٩

تعددتها - ٣٨

تعرضها - ٧٩

مخالفة أحكامها - ٢٩

مرور (ر . سلك حديديه . طريقى عمومى)

مزادات

تعطيلها - ١٠٩ و ٢٩٩

مسكوكات (ر . أيضا عملة)

مسكوكات مزيفة أو مزورة - ١٧٠ - ١٧٣

مشاجرة

بدون ضرب أو جرح - ٣٤٧ فقرة ثانية

مشروبات (ر . مواد ضارة)

مصادرة - ٣٠ و ٣١

مصلحة (ر . سلطة عمومية)

مصلحة

استماع أو افعال في أداء أعمالها - ٣٣٩ فقرة أولى

مصلحة عمومية

الجنابات والجنح المضرة بها - الكتاب الثانى

معاملات تجارية - الجرائم المتعلقة بها :

تعطيل حرية المعاملات - ٣٠٠ و ٣٠١

تقليد - ٣٠٣ - ٣٠٦

غش الماكولات الخ - ٣٠٢

» » بواسطة خططها بشى مضر - ٢٢٩

تابع (م)

غش فى البيع - ٣٠٢

مفاسيح مصطنعة

سرقة بواسطة - ٢٧٤ و ٢٦٩

عملها - ٢٨١

مقاومة :

احد مأمورى الضبط فى حالة الدفاع الشرعى

٢١٢

عمل مأمرت أو صرحت الحكومة بإجرائه

من الاشغال العمومية - ٣١٨

الموظفين العموميين - ١١٨ و ١١٩

مقاييس (ر . موازين الخ)

مكاتب وتفرقات

اخفاؤها او فتحها الخ - ١٣٥

مكاييل (ر . موازين الخ)

ملاحاة : اعاقها - ٣٤٠ فقرة ثالثة

ملاحظة البوليس (ر . مراقبة)

ملكية قنية او ادينية او صناعية

انتهاك حرمة الامتيازات - ٣٠٣ و ٣٠٤

» » ملكية المؤلفات - ٣٠٣ و ٣٠٤

٣٠٦ و

تقليد ألحان موسيقية وأشياء صناعية - ٣٠٥

٣٠٦ و

تقليد علامات الناورقات - ٣٠٥ و ٣٠٦

ملكية النقولات

الاعلاف منقولات عمداً - ٣٤٢ فقرة أولى

تابع (م)

ملوك و رؤساء الحكومات الاجنبية

الصيد في حقهم بواسطة الصحف الخ - ١٥٧

منزل : انتهاك حرمة - ١١٢

مواد ضارة

اعطائها لجلي فادت الى اسقاطها - ٢٢٥ - ٢٢٧

» لشخص فقتلها عرضة - ٢٢٨

» » » » موت ولم يكن مقصودا

٢٠٠

اعطائها لشخص فقتلها عرضة بالتسمم - ١٩٧

بيع للمأكولات المشوشة الخ - ٢٢٩

حيازة مواد تالفة أو فاسدة - ٣٣٦

غش للمأكولات الخ - ٢٢٩

مواد مفرقة (ر . أيضا حريق)

تخريب باستعمال مواد مفرقة - ٣١٧

سوارخ - ٣١٥ و ٣٣٧ قرة أولى

طلقات نارية - ٣٣٢ قرة ثانية

موازين ومقاييس وعكايل مزورة

حيازتها - ٣٤٣

غش للمشتري فيها - ٣٠٢

مواشي (ر . حيوانات)

مؤامرة على ثورة - ٨٠

موانع العقاب : أسبابها

حدادة السن - ٥٩

جنون أو طمعة في العقل - ٥٧ قرة أولى

ضرورة وقاية النفس - ٦٥

نهبوبة - ٥٧ قرة ثانية

تابع (م)

موانع العقاب : ظروفها

اخبار بافلاق جنائي - ٤٧ مكررة

» باعتصاب - ٨٧

» بتزوير - ١٧٨

» بتزييف العملة - ١٧٣

» برشوة - ٩٣

اخفاء الفار من العسكرية بواسطة اقاربه أو

زوجه - ١٢٧

اخفاء الفار من القضاء بواسطة اقاربه أو

زوجه - ١٢٦

تسليم النفس طوعا بعد الاندماج في زمرة

البغاة - ٨٦

زواج بالخطوبة - ٢٥٣

سرقة بين الاقارب والازوج - ٢٦٩ و ٢٨٠

موظفون

أسباب الاباحة وموانع العقاب - ٥٨

جرائم ارتكبتها الموظفون :

اختلاس (ر . اختلاس)

اخفاء أو قبح مكاتب أو رسائل الخ - ١٣٥

اخلال بالواجبات (ر . تجاوز الموظفین

حدود السلطة)

امتناع عن الحكم - ١٠٦ و ١٠٧

انتفاع من أشغال مكلف بها - ١٠٢

تجاوز حدود السلطة (ر . تجاوز الخ)

تحصيل زيادة عن المستحق - ٩٩

تزوير - ١٧٩ و ١٨١ و ١٨٧

« ن »

نار

نبات مضر

بته في غبط — ٣٢٢ و ٣٢١

نصب — ٢٩٣

نقل

حنود — ٣١٣

علامات أو أوتاد الخ — ٣١٦

نقود (ر . عملة)

نـ

تحرير عليه بواسطة الصحف الخ — ١٤٩

واقف من عصابة بالقوة الاجبارية — ٣٢٠

واقف من عصابة مساحة — ٨٥

نور

اطفاء المصابيح في الطرق العمومية أو اتلافها

— ٣٤١ فقرة ثالثة

اهمال في وضع مصابيح على ما يعترض الطريق

— ٣٢٨ فقرة ثانية

نیشان

تهدئة بنير حق — ١٣٧

« هـ »

هتك عرض — ٢٣٠ — ٢٣٢

هدايا ووعود

رشوق — ١٨٩ و ٩٦ و ١٨٩ و ٢٥٨

هروب

اختفاء الفلّاح من العسكرية — ١٣٧

تابع (م)

تسخير واستخدام غير قانوني — ١٠٥ و ١٠٠

تسليم رسومات وأسرار لدولة أجنبية — ٧٤

و ٧٥

دخول في منزل بغير رضا صاحبه — ١١٢

رشوة — ٨٩ — ٩٦

سواء معاملة الأفراد (ر . تجاوز حدود

السلطة)

شراء شيء قهرا عن مالكة — ١١٤

قبض أو امتناع عن قبض — ١٢٣

قسوة — ١١٣

معاقبة غير قانونية — ١١١

جرائم ارتكبت ضد الموظفين :

أكراه في حكم الارشاء — ٩٤ و ٩٦

اهانة — ١١٧

« بواسطة الصحف — ١٥٩

تزوير ختم أحد الموظفين — ١٧٤

تعدد ومقارنة — ١١٨ و ١١٩

تهديد — ١١٧

طعن لا يعد قدحا — ٢٦١

عزل من الوظيفة — ٢٦ و ٢٧ و ٣١

نياه

اتلاف مجارى المياه — ٣١٦ و ٣١٧

القائه مواد مضره فيها — ٣٣٥

تسبب في غرق — ٣١٤

سد مجارى المياه — ٣٤٠ فقرة ثالثة

تابع (و)

وتلحق

تدخل فيها بدون صفة رسمية - ٣٦

وكلاء الدول السياسيون والقناصل

سبهم أو الافتراء عليهم بواسطة الصحف النخ

١٦١

وليّ (ر . وصى)

وليّ الامر

المب في حقه بواسطة الصحف النخ - ١٥٦

(ى)

بانصيب - ٣٠٧ و ٣٠٨

يمن كاذبة - ٢٦٠ (ر . أيضاً شهادة زور)

تابع « ٨ »

اخفاء المسجون أو المتهم النخ - ١٢٦

امانة الجاني على الفرار من وجه القضاء -

١٢٦ مكررة

اعطاء أسلحة للمسجون - ١٢٥

اهمال الحارس - ١٢١

تسهيل الهروب - ١٢٤

تواطؤ الحارس مع المسجون - ١٢٢

عقاب المهرب - ١٢٠

هروب من المراقبة - ٢٩

« و »

وصى أو ولي : خيائته للقاصر - ٢٩٤

Bibliotheca Alexandrina



0432202